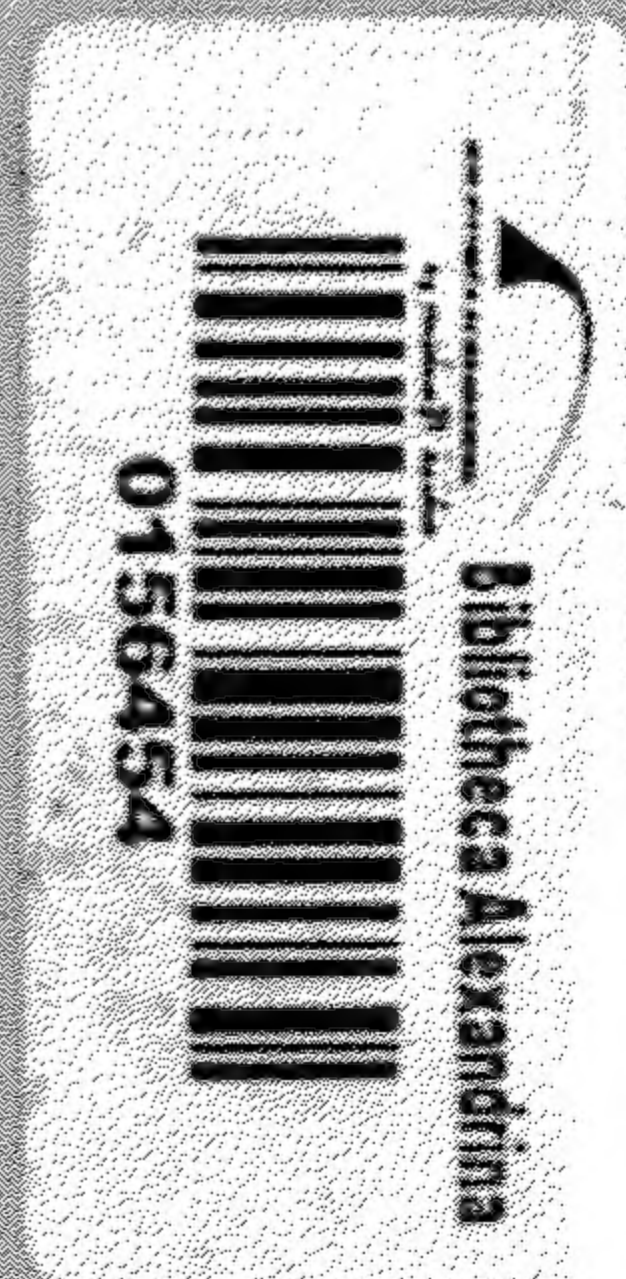


إبراهيم عبد الكريم

# الاستشراق

وأبحاث الصراع لدى

إسرائيل





اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

إبراهيم عبد الكريم

**الاستشراق  
وأبحاث الصراع  
لدى إسرائيل**

٣٢٠,٥٦

ابراهيم عبد الكريم  
الاستشراق وأبحاث الصراع لدى اسرائيل / ابراهيم  
عبد الكريم . - عمان : دار الجليل ، ١٩٩٢  
( ٥٩٨ ) ص  
ر.١ (١٩٩٢ / ١١ / ٨٤٩)  
١ - الصهيونية - تاريخ ٢ - الاستشراق  
١ - العنوان  
(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

رقم الإجازة المتسلسل : ١٩٩٢ / ١١ / ٦٩٧  
رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ١٩٩٢ / ١١ / ٨٤٩

تصميم الغلاف: خضر نعيم

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة

١٩٩٣

دار الجليل للنشر  
والدراسات والأبحاث الفلسطينية - عمان  
ص.ب ٨٩٧٢ - تلفون ٦٦٧٦٢٧  
تلکس: ٢٣٠٣١ - فاكسميلي: ٦٨٣٦٦٨



إبراهيم عبد الكريم

**الاستشراق  
وأبحاث الصراع  
لدى إسرائيل**



**إصدار  
دار الجليل للنشر**

**والدراسات والأبحاث الفلسطينية**

عمان - ص.ب. ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧  
تلکس ٢٢٠٢١ - فاكسميل ٦٨٢٦٦٨



**Orientalism &  
Conflict Researches  
In Isreal**

*By :*

**IBRAHEM ABD ELKARIM**

**First Edition**

**1993**

*Published by :*

**DAR EL - JALEEL**

**for**

**Publishing and Palestinian  
Research And Studies - AMMAN**

**Tel. 667627 P.O.BOX 8972**

**Telex 23031 Fax. 683668**

**All Rights Are Reserved**



صفحة	المحتويات
١٣	* مقدمة :
	الفصل الأول
١٩	الاستشراق الغربي والمشروع الصهيوني
١٩	** الاستشراق .. نظرة على المفهوم.
٢٠	** دوافع الاستشراق الأوروبي.
٢٢	** مراحل الاستشراق وسماته ونتائجه.
٢٦	** خدمات مبكرة لصالح الصهيونية الدينية.
٢٧	** أمثلة تطبيقية .. وعلامات استفهام
٢٩	** «صندوق استكشاف فلسطين» / نموذج غربي للاستشراق التطبيقي
٣٠	* أولاً : المهمة والأداء.
٣٣	* ثانياً : فضل «الصندوق» على المشروع الصهيوني.
٣٦	** الدولة اليهودية في نماذج استشراقية أخرى.
٣٨	** المستشرقون اليهود .. أيّ تميّز؟! ..
٤٠	* أشهر المستشرقين اليهود منذ القرن الماضي.
٤٧	** في الاستشراق الغربي الجديد
٤٩	** الحالة الأميركية / انخفاض الاستشراق
٥١	* الاستشراق الأميركي والصهيونية
٥٧	** استخلاصات
	*****
	الفصل الثاني
٥٩	واقع العملية الاستشراقية والبحثية لدى الصهيونية وإسرائيل
٥٩	** الصهيونية والنظرة إلى العرب
٦١	* أشكال تعبيرية مبكرة
٦٥	** إسرائيل ودوافع الاهتمام بالاستشراق وأبحاث الصراع
٦٨	** مؤشرات حول الدعم والتشجيع للعملية البحثية



## صفحة

٧١	..... ** دور المستشرقين والباحثين في الأداء الإسرائيلي العام
٧٧	..... ** ترابط القطاع البحثي مع القطاع العسكري
٨٠	..... ** الأغراض الاستخبارية للنشاط البحثي الإسرائيلي
٨٤	..... ** مستشرقو إسرائيل وباحثوها .. خصائص وسمات
٨٦	..... ** الصراع كموضوع للبحث
٨٩	..... ** المستشرقون والباحثون الإسرائيليون.. أمام حرب ١٩٧٣
٩٤	..... ** مظاهر أخرى للخلل المستمر
٩٧	..... ** الأبحاث الإسرائيلية بين المعرفي والوظيفي
٩٨	..... ** استخلاصات

\*\*\*\*\*

## الفصل الثالث.

### مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية.

١٠١	..... (في مجالات الاستشراق والصراع والشؤون السياسية العامة)
١٠٢	..... ** أولاً: في القطاع الجامعي:
١٠٣	..... * أ - الجامعة العبرية في القدس:
١٠٥	..... ١ - مؤسسات الأبحاث الشرقية (= الاستشراقية)
١٠٧	..... ٢ - المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية
١٠٨	..... ٣ - معهد بن تسفي للدراسات اليهودية
١١٠	..... ٤ - معهد الدراسات الاقتصادية باسم موريس فالك
١١٠	..... ٥ - معهد ترومان لدراسات الوفاق والسلام
١١٣	..... ٦ - مركز دراسة أوضاع عرب (أرض إسرائيل) في معهد ترومان
١١٥	..... ٧ - معهد ليفي أشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
١١٦	..... ٨ - معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية
١١٧	..... ٩ - معهد مارتن بوبر للتقارب اليهودي - العربي
١١٨	..... ١٠ - مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط



## صفحة

١١٩	* ب - جامعة تل أبيب .....
١٢٠	١- معهد شيلواح للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية .....
١٢٤	٢- مركز موشي ديان (في معهد شيلواح) .....
١٣٢	٣- مركز جافي / يافيه للدراسات الاستراتيجية .....
١٤٠	٤- معهد التخطيط السياسي للعلاقات بين إسرائيل والشتات .....
١٤١	٥- مؤسسات بحثية أخرى .....
١٤٣	* ج - جامعة حيفا .....
١٤٣	١- معهد الدراسات الشرق أوسطية .....
١٤٦	٢- مركز دراسة أدب الأطفال .....
١٤٧	٣- معهد أبحاث الجولان - كتسرين .....
١٤٩	* د - جامعة بارايلان .....
١٤٩	* من دوائرها البحثية (معهد دراسة الحركات السرية) .....
١٥٣	* هـ - جامعة بن غوريون (بئر السبع) .....
١٥٣	* و - هيئات للتنسيق والإشراف .....
١٥٣	١- الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات .....
١٥٤	٢- السلطة العليا للأبحاث والتنمية .....
١٥٤	٣- اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط .....
١٥٥	** ثانياً: في القطاع الحكومي .....
١٥٦	* أ - في وزارة الخارجية .....
١٥٦	١- مركز البحوث والتخطيط السياسي .....
١٥٧	٢- دائرة التحقيقات .....
١٥٧	٣- دائرة الإعلام .....
١٥٨	٤- دائرة العلاقات العامة الثقافية والعلمية .....
١٥٨	* ب - في وزارة الدفاع .....
١٥٩	* ج - في الوزارات الأخرى .....



## صفحة

١٦٠	* د - مركز الدراسات الاستيطانية - رحبوت
١٦١	* هـ - المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة
١٦٥	** ثالثاً: في القطاعين الحزبي والهستدروتى:
١٦٥	* آ - في الأحزاب:
١٦٥	١- معهد الدراسات العربية / جفعات حفيفا
١٦٨	٢- جمعية المشروع العربي - الإسرائيلي للبحوث والعلاقات
١٦٨	٣- معهد دراسة الصهيونية والشتات
١٦٩	٤- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة
١٧٠	* ب - ضمن الهستدروت
١٧٠	** رابعاً : في القطاع الخاص
١٧١	١- معهد فان لير للأبحاث في القدس
١٧٤	٢- مشروع بنك معلومات الضفة الغربية
١٧٥	٣- المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط
١٧٦	٤- معهد القدس للدراسات الاجتماعية
١٧٧	٥- مؤسسات متفرقة
١٧٨	** خاتمة

\*\*\*\*\*

## الفصل الرابع

### المحاور الرئيسية للأعمال الاستشراقية الإسرائيلية

١٧٩	(عينات وصور)
١٧٩	** أولاً: اللغة العربية وآدابها
١٧٩	آ - سجل ضخم للشعر العربي القديم
١٨٠	ب - قاموس عبري / عربي ومسح للهجات
١٨١	ج - أبحاث وباحثون في الأدب العربي
١٨٤	** ثانياً: العرب والإسلام



## صفحة

١٨٤	أ - في تاريخ العرب .....
١٨٦	ب - في مسائل الدين الإسلامي .....
١٩٠	ج - في شؤون بعض الدول الإسلامية .....
١٩١	<b>**ثالثاً: التراث العربي الإسلامي: .....</b>
١٩٢	أ - الترجمة والتحقيق .....
١٩٣	ب - الاهتمام بالصوفية .....
١٩٤	ج - وتركيز على ابن رشد .....
١٩٦	<b>**رابعاً: الصور النمطية عن العرب: .....</b>
١٩٦	أ - صدور التقديرات .....
١٩٨	ب - وماذا عن الموضوعية؟! .....
٢٠٤	ج - الرؤية الصهيونية للهوية القومية والإسلام .....
٢٠٧	د - من الخصال.. إلى الهيئة .....
٢١٠	هـ - التنشئة كمجال لتشرب الصور .....
٢١٢	<b>** خامساً: فلسطين.. التاريخ والآثار .....</b>
٢١٢	أ - في الجامعات .....
٢١٤	ب - في المؤسسات الأخرى .....
٢١٦	ج - عناوين ومضامين .....
٢١٩	د - البلاد خلال القرون الخمسة الأخيرة .....
٢٢٤	هـ - طمس وانتحال الفولكلور الفلسطيني .....
٢٢٦	<b>** سادساً: الاهتمام بدراسة فترة الحملات الصليبية .....</b>
٢٢٦	أ - المظاهر .....
٢٢٩	ب - المضامين .....
٢٣٢	ج - الاعتبارات .....
٢٣٤	د - في الأضاليل .....
٢٣٨	<b>** سابعاً: الجولان .. تاريخه وآثاره .....</b>



## صفحة

٢٤٠ ..... \*\* استخلاصات

### الفصل الخامس

٢٤٣ ..... شؤون الصراع في بعض الأعمال البحثية الإسرائيلية

٢٤٣ ..... \*\* نظرة متحيّزة لأسباب الصراع

٢٥١ ..... \*\* الحروب كمظاهر للصراع

٢٥٥ ..... \* ١ - حرب اغتصاب فلسطين (١٩٤٧ - ١٩٤٩)

٢٦٢ ..... \* ٢ - عدوان ١٩٥٦ (حرب سيناء والسويس)

٢٦٥ ..... \* ٣ - عدوان ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف المصرية

٢٧٣ ..... \* ٤ - حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

٢٨٠ ..... \* ٥ - عملية الليطاني (١٩٧٨) وغزوان لبنان (١٩٨٢)

٢٨٨ ..... \*\* قضايا الأمن والاستراتيجية الإسرائيلية

٣٠١ ..... \*\* التجمع الإسرائيلي والصراع

٣٠٢ ..... \* ١ - الحصار والتهديد العربي

٣٠٦ ..... \* ٢ - تأثيرات الحروب

٣١١ ..... \* ٣ - مسألة الهجرة والنزوح

٣١٣ ..... \* ٤ - اتجاهات الرأي العام

٣٢٠ ..... \*\* استخلاصات

\*\*\*\*\*

### الفصل السادس

٣٢١ ..... عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في اهتمامات الباحثين الإسرائيليين

٣٢١ ..... \*\* في ثوابت النهج الإسرائيلي

٣٢٤ ..... \*\* الجغرافيا والديموغرافيا

٣٣٣ ..... \*\* الدمج والتعايش

٣٤٢ ..... \*\* الهوية القومية والمسار الوطني

٣٥٢ ..... \*\* الترابط مع الضفة والقطاع



## صفحة

٣٥٨	..... ** الظاهرة الإسلامية
٣٦٣	..... ** استخلاصات
<b>الفصل السابع</b>	
٣٦٥	التناول البحثي الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة .....
٣٦٥	..... ** الأوضاع العامة
٣٧٤	..... ** الانتفاضة
٣٨١	..... ** القوى السياسية والفعاليات:
٣٨٢	..... * ١ - الأحزاب في فترة الحكم الأردني
٣٨٤	..... * ٢ - منظمة التحرير الفلسطينية
٣٨٧	..... * ٣ - الشخصيات .. و«الزعامة الجديدة»
٣٨٩	..... * ٤ - اهتمام خاص بـ «الإسلام السياسي»
٣٩٦	..... ** تصورات للحلول حتى العام ١٩٨٧
٣٩٦	..... * ١ - سلة مشاريع .. مساهمات وشروح
٤٠١	..... * ٢ - نماذج مؤيدة للدولة الفلسطينية المستقلة / المكبلة
٤٠٦	..... * ٣ - وماذا عن حل مشكلة اللاجئين؟!
٤٠٨	..... * ٤ - موازنة مضغوطة لثمانية حلول متصورة
٤١٥	..... ** تصورات الوسط الأكاديمي الإسرائيلي للحلول بعد انطلاقة الانتفاضة
٤١٦	..... * ١ - التسوية في عشرين صيغة أكاديمية
٤٥٧	..... * ٢ - مسح عام للصيغ الأكاديمية العشرين
٤٦٢	..... * ٣ - الوسط الأكاديمي الإسرائيلي ومشروع الانتخابات
٤٦٣	..... * ٤ - الصيغ الأكاديمية والطروحات الإسرائيلية المتداولة
٤٦٥	..... * ٥ - صيغ برسم المؤسسة الحاكمة
٤٦٦	..... ** استخلاصات

\*\*\*\*\*



صفحة	الفصل الثامن
٤٦٩	مستقبل المنطقة وإسرائيل والصراع في تصوّرات الباحثين الإسرائيليين
٤٦٩	*** الحالة الإسرائيلية بين العام والخاص: .....
٤٦٩	* ١ - مفاهيم عامة .....
٤٧١	* ٢ - خصوصية الحالة الإسرائيلية .....
٤٧٢	* ٣ - بواعث الاهتمام الإسرائيلي بالمستقبل .....
٤٧٤	*** تفتيت دول المشرق العربي في الاستراتيجية الإسرائيلية .....
٤٨١	*** الاتجاهات العربية في المنظور الإسرائيلي .....
٤٨٦	*** مضامين «السلام الاقتصادي» مع العرب: .....
٤٨٦	* الإطار العام .....
٤٨٨	* في الستينات .....
٤٩١	* في السبعينات .....
٤٩٧	* نماذج من الثمانينات .....
٥٠٢	* حالة خاصة .....
٥٠٤	*** شؤون داخلية في الاهتمامات المستقبلية الإسرائيلية .....
٥١٣	*** الديموغرافيا والمستقبل .....
٥٢٣	*** الحرب المقبلة .....
٥٢٧	*** الخيار النووي الإسرائيلي .....
٥٣٢	*** استخلاصات .....
	*****
٥٣٤	خاتمة .....
	* ملحق - نبذة عن المستشرق يهوشفاط هركابي - باحث الصراع البارز
٥٣٧	لدى إسرائيل. ....
٥٤٧	*** مصادر البحث والإحالات المرجعية .....



## مقدمة

تضيف المعرفة بالشؤون الإسرائيلية معطى نوعياً إلى عوامل تعاطي الفكر السياسي العربي، جدياً، مع الواقع الخاص بالعلاقة بين العرب وإسرائيل (في حالة الصراع أو في حالة «السلام» على حد سواء). وتكتسب هذه المعرفة خصوصية متميزة حين يتعلق الأمر بالمعلومات والصور التي يشكلها المهتمون الإسرائيليون عن العرب والمنطقة. ذلك أن هذه المعلومات والصور تؤدي دوراً مهماً، ليس فقط في تكوين الاتجاهات العامة، وإنما أيضاً في التأسيس لعملية اتخاذ المواقف ورسم السياسات وغير ذلك.

ضمن هذا البحث - بمختلف فصوله - نحن معنيون بإضافة مساهمة متواضعة إلى الكم الهائل من الأبحاث العربية عن الصهيونية وإسرائيل والصراع، عبر وضع مقاربة أولية لموضوع لم يشغل من قبل - على حد علمنا - حيزاً كاملاً بين دفتي كتاب، هو موضوع «الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل». لا شك أن مقاربة كهذه، مطالبة بمراعاة العديد من مقتضيات البحث العلمي، ومنها:

- ١ - استعراض وتحليل الإنسان المكوّنة للموضوع المدروس، منظومياً وبنائياً، للوصول إلى استنتاجات وتقديرات صائبة.
  - ٢ - المزاوجة الدراسية بين المعلومات المتوفرة وبين قراءتها بموضوعية استناداً إلى مناهج ومعطيات العلوم الاجتماعية، وخاصة «علم اجتماع المعرفة».
  - ٣ - تتبع الخطوط العامة للموضوع المدروس، والابتعاد ما أمكن عن التفاصيل الهامشية، مع الربط بين الثوابت العامة وبين المتغيرات البارزة في هذا الموضوع.
- سنحاول في بحثنا هذا، الاسترشاد بهذه النقاط وأمثالها، لاستخدامها كأداة في فهم العملية البحثية الإسرائيلية، بكوادرها ونتائجها، وبدورها ومكانتها في التجمع الإسرائيلي، وغير ذلك.
- يقوم هذا البحث، كسواه من المساهمات المشابهة، على إدراج العمل الفكري



السياسي الإسرائيلي في المجالين الاستشراقي والصراعي، ضمن سياقه العام الوظيفي الفرعي، المرتبط بدوره بطبيعة المشروع الصهيوني ككل وبمهمته الوظيفية في المنطقة العربية. وبالتالي، يتعين النظر إلى الأداء البحثي الإسرائيلي من خلال علاقته العضوية مع الحاضنة الأيديولوجية - الثقافية - الاجتماعية، وتجلياتها المتعددة في مختلف الأوساط الإسرائيلية. كما يتعين تحديد المكونات الجزئية التي تجعل من أبحاث الاستشراق والصراع لدى إسرائيل، إحدى ركائز الاتجاهات والمواقف ومختلف ضروب السلوك، على مستويي المؤسسة والفرد، إزاء العرب وقضاياهم ومشكلاتهم، سواء كانت هذه الأنشطة نابعة من اعتبارات معرفية أو ذرائعية / نفعية مباشرة.

.. هل تحتمل العملية البحثية الإسرائيلية القيام بهذا الدور فعلاً؟!

نعتقد أن ما سيرد في هذا الكتاب يتيح إمكانية التوصل إلى إجابة مقبولة على هذا التساؤل وفيما يلي الجوانب التي سيتطرق إليها البحث:

**\* الفصل الأول / الاستشراق الغربي والمشروع الصهيوني:** يبدأ بالتعرف على الاستشراق في أوروبا (مفهومه - دوافعه - مراحله وسماته ونتائجه)، وتحري الخدمات المبكرة التي قدّمتها إلى الصهيونية الدينية. ثم يدرس بشكل مفصّل، نسبياً، أمثلة تطبيقية، ويركز على نشاطات «صندوق استكشاف فلسطين»، كنموذج غربي للاستشراق. ويتحدث الفصل عن بعض المستشرقين اليهود وتمايزهم في الإطار الأوروبي العام، كما يبحث في «الاستشراق الجديد» وفي الحالة الأميركية - كتعبير عن انخفاض الاستشراق الراهن إلى «استخبارات» وعن دور هذه الحالة (واثنين من رموزها: لويس، سفران) في التحالف مع الصهيونية وخدمة كياناتها في فلسطين المحتلة.

**\* الفصل الثاني / واقع العملية الاستشراقية والبحثية لدى الصهيونية وإسرائيل:** يتتبع بعض مكوّنات النظرة الاستشراقية الصهيونية إلى العرب، ونماذج من أشكالها التعبيرية المبكرة، ثم ينتقل إلى دراسة دوافع الإهتمام الإسرائيلي بالاستشراق وأبحاث الصراع، وعرض أمثلة عن وجوه الدعم والتشجيع للعملية البحثية الإسرائيلية. وبعد الوقوف عند دور المستشرقين والباحثين في الأداء



الإسرائيلي العام، يتحرى الفصل ترابط القطاع البحثي مع القطاع العسكري والأغراض الاستخبارية للنشاط البحثي في الكيان الصهيوني. ويلخص الفصل عدداً من خصائص وسمات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ثم يبين انكشاف بعض التفاصيل في عمل ومواقف المستشرقين إبان وبعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كما يقدم لمحة عن الصراع كموضوع بحثي. وأخيراً يوازن الفصل بين «المعرفي» و«الوظيفي» في الأبحاث الاستشراقية والصراعية الإسرائيلية.

**\* الفصل الثالث / المؤسسات البحثية الإسرائيلية المهتمة بشؤون الاستشراق والصراع:** يتضمن معلومات عن هذه المؤسسات في مختلف القطاعات (الجامعات - الحكومة - الأحزاب والهستدروت - القطاع الخاص). وتقدم هذه المعلومات فكرة عن كل مؤسسة، هويتها، كوارها، نتائجها.. إلخ.

**\* الفصل الرابع / المحاور الرئيسية للأعمال الاستشراقية الإسرائيلية:** يعرض عيّنات وصوراً من هذا الأعمال في مجالات متعددة. فبعد تناول اللغة العربية وآدابها، يتطرق الفصل إلى الدراسات المتعلقة بالعرب والإسلام وبالتراث العربي الإسلامي. كما يبحث في الصور النمطية عن العرب. ويرصد الاهتمام الإسرائيلي بفلسطين والجولان (التاريخ والآثار) ويفرد مكانة خاصة لتركيز المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على فترة الحملات الصليبية.

**\* الفصل الخامس / شؤون الصراع في العملية البحثية الإسرائيلية:** ينطوي على تعريف بطبيعة اهتمام الباحثين الإسرائيليين بشؤون الصراع مع العرب، وبالمناظر الذي يستخدمونه في التفسير. ثم يتحدث الفصل عن الحروب كمظاهر للصراع في تقديرات أولئك الباحثين وعن قضايا الأمن والاستراتيجية الإسرائيلية في معالجاتهم. وأخيراً عن الدراسات الإسرائيلية في موضوع التجمع الإسرائيلي والصراع من عدة جوانب داخلية.

**\* الفصل السادس / عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨ في اهتمامات الباحثين الإسرائيليين:** يعرف بثوابت النهج الإسرائيلي تجاه العرب في فلسطين، ويستعرض الأعمال البحثية في موضوع «الجغرافيا والديموغرافيا» وفي مسألة «الدمج والتعايش»، ثم يختار نماذج من رؤى الباحثين الإسرائيليين للهوية

القومية لعرب فلسطين ومسيرتهم الوطنية وللظاهرة الإسلامية والترابط بين هؤلاء العرب وبين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

**\* الفصل السابع / التناول البحثي الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة:** يستعرض الصورة البحثية الإسرائيلية عن بعض الأوضاع العاملة في الضفة والقطاع وعن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، ويتضمن الفصل تعريفاً ببعض النتائج البحثية الإسرائيلية عن القوى السياسية والفعاليات، كما يركز على طروحات الباحثين والأكاديميين الإسرائيليين وتصوراتهم للحلول قبل الانتفاضة وبعدها.

**\* الفصل الثامن / مستقبل المنطقة وإسرائيل والصراع في تصورات الباحثين الإسرائيليين:** يعرض الاهتمامات العامة بشؤون المستقبل وخصوصية الحالة الإسرائيلية وبواعثها. ثم يدرس الفصل بعض محاور التصورات الإسرائيلية، ومنها: التطلع إلى تفتيت دول المشرق العربي، وتقديم فكرة عن الاتجاهات العربية في الذهنية الإسرائيلية ومضامين «السلام الاقتصادي» مع العرب (إطاره العام ونماذج المتتالية في الظهور). وبعد أن يتطرق الفصل إلى بعض الشؤون الداخلية الإسرائيلية في الاهتمامات المستقبلية من زاوية علاقتها بقضية الصراع مع العرب، يتوقف عند مسائل مطروحة إسرائيليّاً (مثل: الديمغرافيا والمستقبل - الحرب المقبلة - الخيار النووي الإسرائيلي).

\*\*\*\*\*

هاجس هذا العمل هو تجسيد الأمل بالنجاح في القيام بمسح أولي لبعض تفرّعات العملية البحثية الإسرائيلية، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهته، وخاصة توزيع المعلومات اللازمة ضمن عدد كبير من المصادر والمراجع. وأجد لزاماً عليّ هنا، تقديم الشكر والعرفان بالجميل وفاءً لكل الأخوة والزملاء الذين قدّموا لي مساعدات متنوعة، سواءً عبر تزويدي ببعض المصادر والإحالات المرجعية، أو بالترجمة عن اللغتين الإنجليزية والعبرية، وأخصّ بذلك مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق والعاملين فيها، ومنهم السادة: عز الدين سطاس - عزيز جبر - توفيق الصواف - منير كنعان - ماجد حمادي،



وطواقم العاملين في المكتبة والأرشيف والترجمة والطباعة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الزملاء: ناجي علوش - توفيق جرّاد - محمود بيرومي، ولكل من أبدى اهتمامه وتشجيعه، وفي مقدمة هؤلاء زوجتي التي منحتني الكثير من صبرها ومؤازرتها. وشكر خاص إلى مدير دار الجليل التي يصدر عنها هذا الكتاب، وإلى العاملين فيها، فلو لا اهتمام هؤلاء ما كان للكتاب أن يُبصر النور.

دمشق - شباط (فبراير) ١٩٩١م.

**المؤلف**





## الفصل الأول

### الاستشراق الغربي والمشروع الصهيوني

يُصنّف ظهور المشروع الصهيوني - عملياً ورسمياً - في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، ضمن التعبيرات البارزة عما وصل إليه الغرب في مخططاته إزاء الوطن العربي، لدى انتقال الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة الامبريالية. ويعدّ هذا الظهور بالمثل، ترجمة لعملية توسيع الصهيونية غير اليهودية كي تشمل الشق اليهودي الإجرائي، على خلفية اندماج المشروع الصهيوني في إطار حركة التوسع الأوروبية.

ولئن كان الغرب قد سخر الكثير من إمكانياته الفكرية والسياسية والثقافية في خدمة مصالحه الذاتية، وفي اتخاذ مواقفه بالنسبة للآخرين، معتمداً الاستشراق كوسيلة لا تقل بأهميتها عن الأدوات الأخرى في التعرف إلى الشعوب والبلدان الواقعة في البحر الأبيض المتوسط، فمن الملاحظ أيضاً، ان الاستشراق الأوروبي كان رافداً غزيراً يضاف إلى مصادر الإفادة الصهيونية من الغرب ودوائره الاستعمارية، لإنجاز الخطوات المتتالية من بناء الكيان الصهيوني.

#### \*\* الاستشراق ... نظرة على المفهوم

بالرغم من تعدّد التعريفات الموضوعية بصدد «الاستشراق»، يظل في دائرة الإجماع تقريباً أن الاستشراق ينطوي على طلب الآخرين للمعرفة المتعلقة بـ«الشرق» / الرقعة التي تشمل الوطن العربي في آسيا وأفريقيا وصولاً إلى الهند والصين ومناطق البحار النائية عموماً.

حدّد الأوروبيون «الشرق» كوحدة، من النواحي الجغرافية والثقافية والاجتماعية، عبر تقسيم معيّن للواقع الانساني، يوحى ضمناً بهويّة صانع مفهوم الشرق، وبذلك فإن الغرب، مثلاً، بتحديد «ما هو شرقي» بالنسبة إليه إنما

يأخذ بمعيار لفهوم الإستشراق هو الجغرافيا والتاريخ والأوضاع الخاصة بتلك الوحدة (الشرق) التي يتم النظر إليها على أنها تختلف اختلافاً بيناً عن الغرب. في المستوى التاريخي - العملي والسياسي - نظر الغرب إلى الشرق على أنه مجال حيوي له ومسرح لنشاطاته وهيمنته. وطرح الغرب علاقته مع الشرق من موقع التفوق، الذي رُسم لجهود الباحثين والأكاديميين والمستشرقين أن تتضافر في سبيل تعزيزه.

يؤكد د. ادوارد سعيد أن «الشرق ليس لصيقاً بأوروبا وحسب، بل إنه كذلك موضع أعظم مستعمرات أوروبا وأغناها»، ويبيّن أن هناك ثلاث دلالات للاستشراق: الأولى / دلالة جامعية (أكاديمية)، فكل من يقوم بتدريس الشرق أو الكتابة عنه أو بحثه فهو مستشرق، وما يقوم بفعله هو استشراق - سواء كان المرء مختصاً بعلم الإنسان أو بعلم الاجتماع أو مؤرخاً أو فقيه لغة - والدلالة الثانية، تنطوي على معنى أكثر عمومية، من حيث هي أسلوب من الفكر القائم على تمييز وجودي (=انتولوجي) ومعرفي (=ابستمولوجي) بين الشرق والغرب، أما الدلالة الثالثة، فهي أن الإستشراق أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبناؤه وامتلاك السيادة عليه. ويرى د. ادوارد سعيد أن الاستشراق كان نتاجاً لقوى ونشاطات سياسية معينة، وأنه مذهب سياسي مورس إرادياً على الشرق، لأن الشرق كان أضعف من الغرب الذي ساوى بين الشرق وبين ضعفه<sup>(١)</sup>.

نحن ، إذن أمام مدلول عام واسع للإستشراق، وفي معالجتنا هذه نَعْنى بما يخص العرب (والإسلام في المنطقة العربية) من العملية الإستشراقية، مع استخدام لفظة الإستشراق ومفهومه - بشيء من التجاوز - بمعنى «الاستعراب».

### **\*\* دوافع الإستشراق الأوروبي :**

كان في طبيعة الذين قصدوا الشرق / كموضوع للمعرفة وكميدان للنشاط العملي، ولا سيما منذ القرن التاسع عشر، شخصيات غربية من الخاصة (رحالة - مغامرون - مبشرون - جامعيون - رجال أعمال - عسكريون - لغويون - إنثربولوجيون - مؤرخو الحضارات - أركيولوجيون - موظفو الدوائر



الاستعمال...الخ). وقد أسهم بعض هؤلاء في التعرف على المواقع المحتواة (أو المرشحة للإحتواء) تحت المظلة الغربية. وأضيف إليهم منذ أوائل القرن العشرين «التربويون ورجال المخابرات والمؤرخون الإقتصاديون ومتدربو الشركات وخبراء الأسواق التجارية والسياسية وذوو النوايا الطيبة من المهتمين بحوار الشرق والغرب وعلاقات المسيحية بالإسلام»<sup>(٢)</sup>.

تنبئ صفات هؤلاء المهتمين بشؤون الشرق عن عدد من الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظهور واستمرارية عمليات الإستشراق. وهناك من يقدم الدافع الديني على غيره ، بتعليل هو «أن الحروب الصليبية تركت في نفوس الأوروبيين ما تركت من آثار مُرّة عميقة. وجاءت حركة الإصلاح الديني فشعر المسيحيون [الأوروبيون] بحاجات ضاغطة لإعادة النظر في شروح كتبهم الدينية لمحاولة تفهّمها على أساس التطورات الجديدة التي تمخضت عنها حركة الإصلاح ومن هنا إتجهوا إلى الدراسات العبرانية، وهذه أدت بهم إلى الدراسات العربية فالإسلامية، لأن الأخيرة كانت ضرورية لفهم الأولى. وبمرور الزمن اتسع نطاق الدراسات الشرعية حتى شملت أدياناً ولغات وثقافات أخرى. ومن جهة أخرى رغب المسيحيون [الأوروبيون] في التبشير بدينهم بين المسلمين، فأقبلوا على الإستشراق ليتسنى لهم تجهيز الدعاة وإرسالهم للعالم الإسلامي. والتقت مصلحة المبشرين مع أهداف الاستعمار، فمكّن لهم واعتمد عليهم في بسط نفوذه في الشرق»<sup>(٣)</sup>.

لكن الاتجاه الغالب في معالجات الباحثين حول أسباب الاستشراق، يتحدث عن مجموعة من الدوافع - وبعضهم يعطيها درجة الأهمية ذاتها التي تعطى للدافع الديني - ومنها في مجال الاهتمام الأوروبي بالدراسات العربية «الدوافع الاستعمارية - السياسية - العلمية - التجارية - الجغرافية - الاستراتيجية، بالإضافة إلى النفط العربي وكتاب ألف ليلة وليلة وحملة نابليون على مصر»<sup>(٤)</sup>.

داخل ميادين النشاط الاستشراقي، ثمة من انتظم ضمن مجموعات عمل حكومية، أو غير حكومية، ومنهم من أخذ يتعامل مع الشؤون الثقافية والاجتماعية بحكم مهمته أو مهنته، فوجد نفسه يعمل في الاستشراق، فضلاً عن وجود شخصيات تقصّدت، بإرادة مسبقة، أن تجعل من العرب والإسلام والشرق

عموماً مادة لنشاطاتها العلمية.

### **\*\* مراحل الاستشراق وسماته ونتائجه:**

تقترب البدايات الاستشراقية التمهيدية من أن تكون محاولات وأعمالاً فردية، يمتزج فيها العلم بإنتاج الصور والأساطير والخرافات. أما بدء وجود الاستشراق الرسمي فيؤرخ له اعتباراً من «صدور قرار مجمع فيينا الكنسي (عام ١٣١٢م) بتأسيس عدد من كراسي الأستاذية في اللغات العربية واليونانية والعبرية والسريانية في جامعات باريس وأكسفورد وبولونيا.. إلخ»<sup>(٥)</sup> ومع تزايد الاهتمام بالعلوم الإنسانية في المؤسسات الأكاديمية الأوروبية، أخذ هذا التزايد يعكس ذاته على مجالات الاستشراق الذي بدأ - لاحقاً - ينتشر بصورة جدية، بعد فترة ما يسمى «عهد الإصلاح الديني» في أوروبا خلال القرن السادس عشر.

سجلت الموجة الأولى من الانتشار الجدّي للاستشراق، تشكيل جمعيات استشرافية (باتافيا ١٧٨١ - الجمعية الملكية الآسيوية بلندن ١٨٤٣ - الجمعية الآسيوية بباريس ١٨٢٢ - الجمعية الأميركية الشرقية ١٨٤٢..). وفي المرحلة الثانية، ظهرت مؤتمرات المستشرقين التي انعقد أولها في باريس عام ١٨٧٣ [وتجاوز عددها حتى الآن ٣٠ مؤتمراً]. غير أن الازدهار الحقيقي للدارسات الشرقية في القطاعين الرئيسين اللذين هما العالم العربي والشرق الأقصى، يعود تاريخه بالدرجة الأولى إلى عصر التمرّكز الاستعماري، وبشكل خاص إلى السيطرة الأوروبية على «القارات المنسية» في أواسط القرن التاسع عشر، ثم في ثلثه الأخير<sup>(٦)</sup>.

اتسمت العملية الاستشرافية الأوروبية بوجود نزعات متباينة في البحث.. فمن الجمع والترجمة والتصنيف، إلى التحليل والإنتاج، نلمس حضوراً للنظرات اللاهوتية والإيديولوجية السياسية والتفوقية (=العنصرية)، جنباً إلى جنب مع المساعي الرامية إلى التحصيل العلمي الخالص. وإذا كان الإستشراق القديم لم يستطع التحرر من الذاتية، وشهد ظهور تقديرات سلبية بشأن العروبة والاسلام، فإن أحد بواعث هذه المسألة كذلك يبدو إقرازاً للمواجهات بين الغربيين وبين



العرب والمسلمين، التي تركت بدورها بصماتها الواضحة حتى على مناهج المستشرقين وعلى قراءاتهم للتاريخ وللأوضاع القائمة.

ضمن غالبية الأعمال الإستشراقية الأوروبية، نلاحظ تركيزاً على «انحطاط الشرق»، بصورة مباشرة، وأحياناً بشكل تضميني حين ينظر المستشرقون إلى الماضي كعصور ذهبية مزدهرة في تاريخ العرب والإسلام. كما نلاحظ تشديداً على الظاهرة الدينية وعلى عزلها عن التطور الإجتماعي، وربطها بعقلية الشرقي وذهنيته الخاصة.. وبصرف النظر عن وجود حالات مغايرة، يظل مقبولاً القول «إن مناهج المستشرقين الغربيين القائمة على تصور التاريخ الإسلامي بطريقة تختلف - تأويلاً ونهجاً - عن الصورة المتوارثة بين المسلمين، ليست لها علاقة بصراع المسيحية [الأوروبية] والإسلام، بل [يمكن] رؤيتها في سياق مختلف تماماً يدخل ضمن عملية عُلْمَنَ العلم الأوروبي وإخراج الروح المسيحية منه»<sup>(٧)</sup>. وعليه، يمكن ملاحظة أن منهج المستشرقين في دراسة الإسلام، هو منهج الأوروبيين في دراسة التاريخ، مع بعض الإضافات التي اقتضتها طبيعة الدراسات الإسلامية. حيث طَبَّقَ المستشرقون في القرن التاسع عشر - خاصة - منهج النقد التاريخي على أغلب هذه الدراسات، رغم أن التقاليد الكنسية آنذاك كانت تحول دون تقدم النقد<sup>(٨)</sup>.

كانت النظرة الإستشراقية الغربية تشكّل للعرب والإسلام صوراً يجري تداولها وتعميمها، وغالباً ما توجّه ضدهم. وعلى سبيل المثال، أراد أتباع المدرسة الإستشراقية الانكلوسكسونية «حشر العرب أمام أحد اختياريين لا ثالث لهما: إما أن تظلوا أبناء لهذا الإسلام، وحينئذٍ لن يكون ثمة تطور، وإما أن تتطوروا ولن يكون ثمة إسلام»<sup>(٩)</sup>. ومثل هذا الحكم ينطلق، كما نرى، من قناعة تقول إن الإسلام والتطور موجودان على طرفي نقيض. في حين سعى الإستشراق الفرنسي إلى التحرر نسبياً من هذا الأمر، فتبلورت خطوطه العريضة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع المنهجية التي رسّخها انطوان سلفستر دو ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) القائمة على رفض الاستنتاجات المتسرّعة، والشك بها<sup>(١٠)</sup>.

بخصوص أدوات الدراسة الإستشراقية الأوروبية، كان الحصول على

عشرات الآلاف من المخطوطات، وتجميع الكم الهائل من المواد والوثائق الخاصة بالشرق في «أراشيف» الإدارات الحكومية والأجهزة الاستعمارية، والمؤسسات الدينية والاقتصادية.. إلخ، كل ذلك، قد أتاح إمكانية واسعة لنشاط العمل الاستشراقي. ونظراً لتنوع هذه المواد، فإن «القاعدة العامة التي سيطرت على الاستشراق، كدراسة أكاديمية، هي اتساع مجاله باستمرار، وليست قدرته على الاختيار والانتقاء كما هو الحال بالنسبة لفروع المعرفة الأخرى التي تميل - بمرور الزمن - إلى التخصص الدقيق»<sup>(١١)</sup>.

النظرة على طبيعة العملية الاستشراقية (دوافعها، مناهجها، أهدافها..) تبين تخطي الاستشراق حدود تحصيل «المعرفة الخالصة»، بإفضائه إلى نتائج عامة متعددة، منها ما يتعلق بالمنطقة العربية (تراثها - واقعها) ومنها ما يتعلق بوجه الاستفادة الأوروبية من البحث الاستشراقي.. ففي مقابل العديد من الجوانب الإيجابية المتمثلة بحفظ الكثير من النماذج الثقافية العربية والإسلامية ووضع تصانيف دقيقة وأسس منهجية لدراسة حضارة العرب والإسلام، وتمكين بعض طالبي العلم العرب والمسلمين من التعمق في دراسة تراثهم - ومن ثم تأثرهم بالطرق العلمية المتبعة في بحث هذا التراث - إلى ذلك، قدّم الاستشراق الأوروبي فائدة كبرى للغرب، تجلت في جعل تخطيطه للشؤون الخاصة بالمنطقة المدروسة يقوم على دعائم متينة يدخل في مادتها إدراك الغرب للتاريخ العربي والإسلامي وأوضاع السكان والشعوب ولكيفية التعامل معهم في حالتها العلاقات السلمية والصدام.

مهّدت أعمال المستشرقين الطريق لسياسة أوروبا وقادتها العسكريين للقيام بحملات استعمارية واسعة النطاق في المنطقة العربية، وعمل كثيرون منهم في خدمة حكوماتهم الاستعمارية في المنطقة. فمثلاً، كان المستشرق البريطاني إدوارد هنري بالمر (١٨٤٠-١٨٨٢) معادياً لحركات التحرر في العالم الإسلامي بعامه والعربي منه بخاصة، وقد أوفدته الحكومة البريطانية خلال أحداث ثورة عرابي بمهمة رسمية إلى مصر، ومنها سافر إلى سيناء يحمل مبالغ مالية ضخمة إلى بعض القبائل فيها لرشوتها (ولقي حتفه خلال هذه المهمة). ومن الرحالة



الأوروبيين إلى أرض العرب، كذلك، الرحالة الهولندي كريستيان سنوك هورغرونج (١٨٥٧ - ١٩٥٦) الذي سَخَّر أبحاثه في خدمة الاستعمار الهولندي في العالم الإسلامي، وخاصة في جزر الهند الشرقية<sup>(١٢)</sup>.

يؤكد المفكر الفرنسي الكبير روجيه (رجا) غارودي، الدور المشبوه الذي لعبه الاستشراق في خدمة السياسة الاستعمارية، ويسوق مثالين على هذا الدور، أولهما يتعلق بالمستشرق سيلفستر دوساسي (الذي كان أول أستاذ للغة العربية في كلية اللغات الشرقية بباريس، ومديرها فيما بعد، ثم الأستاذ في الكوليج دي فرانس). إذ اضطلع هذا المستشرق - بالإضافة إلى منصبه العلمي - بمهمة موازية لهذا المنصب في وزارة الخارجية الفرنسية، حيث كان مستشاراً للشؤون السياسية الشرقية في الحكومة، وهو الذي حرَّر البيانات والنشرات لجيش نابليون، ناهيك بصياغته للنداء الموجَّه إلى الجيش الفرنسي باجتياح الجزائر (عام ١٨٣٠). أما المثال الثاني فيتعلق بالمستشرق ماكس ميلر (١٨٢٣-١٩٠٠) الذي كان الأمر الناهي في جامعة أوكسفورد لكونه أستاذ اللغة السنسكريتية والديانات الشرقية، والذي قام بإلقاء المحاضرات في كامبردج لتخريج «الكوادر» الإدارية الاستعمارية للهند عام ١٨٨٢<sup>(١٣)</sup>.

برز دور المستشرقين في خدمة الاستعمار الغربي، بجلاء، منذ بدايات المرحلة الإمبريالية - أواخر القرن الماضي - وازداد هذا الدور مع قيام الدول الغربية بالتوسع شرقاً، وضمناً في المنطقة العربية. إذ كانت الإمبريالية آنذاك بحاجة ماسة إلى دراية المستشرقين باللغات الشرقية وسواها من فروع الاستشراق. ومع أن بعض المستشرقين اعتصموا ببرجهم العاجي، فتحاشوا الزجَّ بأنفسهم في سياسة بلادهم، غير أن المشاعر (الوطنية) كان لها القدح المعلن، لذا فإن معظم المستشرقين سلكوا الاتجاه (الطبيعي)، فوضعوا خبرتهم من وقت لآخر تحت تصرف وطنهم. وقَدَّم المستشرقون المشورة لحكوماتهم، سواء في إحباط خطط منافسيها من الأوروبيين، أو في إخضاع الشعوب المسلمة وبسط سيطرتها عليها. وعلى سبيل المثال، اعتباراً من العام ١٩٠٨ (عام إنشاء جامعة القاهرة) وضع معظم المستشرقين الذين درَّسوا في الجامعة المصرية خبرتهم من وقت لآخر

في خدمة مصالح بلادهم في صدامها مع المسلمين والسيطرة على أوطانهم، ومن هؤلاء المستشرقين نذكر: الفرنسيين فييت وماسينيون، والإيطاليين نلليو وسانتلانا والألماني شاده والبريطاني إربري والإسباني هرخورنيه.. كان هؤلاء وطنيين - حسب وصف أحد الباحثين الغربيين - في وقت لم يكن من السهل فيه التفرقة بين الوطنية والامبريالية<sup>(١٤)</sup>.

لم تنحصر الفائدة التي قدّمها الاستشراق ضمن النطاق الاستعماري الغربي المباشر، وإنما شملت هذه الفائدة نطاقاً فرعياً يخص التوجهات اليهودية - الصهيونية. وبدأت الخدمات التي أسديت إلى هذه التوجهات أقرب إلى الواقع المتعين، ولو بحدود نماذج معينة من السلوك الأوروبي في المجال الاستشراقي.

### **\*\* خدمات مبكرة لصالح الصهيونية الدينية:**

على صعيد الجدوى التلقائية التي خدمت التوجهات اليهودية - الصهيونية جرّاء الاهتمام الأوروبي بالدراسات اليهودية، نلاحظ أن حركة الإصلاح الديني البروتستاني، إبان القرن السادس عشر، انطوت على إتاحة الفرصة لنهوض اليهودية «القومية»، عبر التغيرات اللاهوتية التي جاءت بها، وأبرزها :

أ - الترويج لفكرة أن اليهود أمة مفضّلة، والتأكيد على ضرورة عودتهم إلى أرض فلسطين.

ب - إعطاء وزن كبير للغة العبرية، باعتبارها «اللسان المقدس» واللغة التي أوحى الله بها لشعبه .

ج - ازدهار دراسة «الكابالاه» وما يرتبط بهذا من ظهور مناخ روحي وديني وثقافي يتسع للتغيرات الحرفية وللقرارات التأويلية للكتاب المقدس<sup>(١٥)</sup>.

أوجدت هذه المسائل وأمثالها، أرضاً مناسبة لنمو الصهيونية الدينية، وساعد العامل الديني، ما شهدته «عصر التنوير» بعد ذلك، من محاولات «عقلانية الطابع» تستهدف نقل فكرة «العودة اليهودية» إلى فلسطين إلى حيّز التفسيرات العلمية. وفي هذه الأثناء، كان «أدب الرحلات الأوروبية»<sup>(١٦)</sup> يتحدث عن فلسطين،



ليس من زاوية ارتباطها بالتوراة وحسب، وإنما أيضاً كونها رقعة جغرافية ينبغي التعرف عليها وإبراز معالمها. «وأخذت المعالم الجغرافية والعادات المحلية للسكان تحظى باهتمام الرحّالة، أكثر من التقاليد الدينية المحلية التي كانت تستهوي الحجاج الأوائل. وراح أدب الرحلات يزداد انتشاراً، دون أن يرتفع كثيره عن أهواء العصر. حيث بقيت بعض القوالب التي تطورت في هذا الأدب الجديد راسخة في الفكر الغربي لفترات طويلة. وهي صورة (التركي الرهيب) أو (الكافر الفظ)، وكان (الكفرة المتوحشون بحروبهم المتواصلة وتدميرهم) هم الذين جعلوا فلسطين (أرضاً قاحلة شبيهة بالصحراء تخلّى الله عنها). وكان الدمار الذي أصاب فلسطين - التي كانت ذات يوم حديقة البشر - يُعزى للإسلام (...) إلخ»<sup>(١٧)</sup>.

حين يتم النظر إلى الاعتبارات الدينية والمفاهيم الاستشراقية المتعددة في ضوء ارتباطها بالمنطلقات السياسية والعملية للتغلغل الاستعماري في المنطقة العربية، يصبح بالإمكان الاستنتاج أن ازدهار الحياة الدينية والثقافية في الميدان اليهودي - العبري، وازدهار النشاط الاستشراقي المتصل بها، يؤلفان معاً إحدى المقدمات الأولى في استفادة المشروع الصهيوني من الاستشراق الأوروبي. ومع ذلك، إن ما أنجزه هذا الاستشراق حتى أواسط القرن الثامن عشر، يظل محدود الخطورة، إذا ما قورن بالإسهامات الاستشراقية الغربية في بناء ذلك المشروع خلال القرن التاسع عشر، فإذا كان الاستشراق في أوروبا بمجملها قد شكّل معيناً ثقافياً للفكرة الصهيونية في صياغة توجهها نحو العرب والإسلام، فإن الاستشراق الغربي تخصيصاً قد اتسع دوره ليصل إلى تقديم الخدمات العملية المباشرة للصهيونية وإضافة الكثير مما يُعدّ ركناً رئيساً بالنسبة لمشروعها الاستعماري في فلسطين.

### **\*\*أمثلة تطبيقية .. وعلامات استفهام ؟؟**

بين المشاريع الغربية المُدرّجة في سياق التوجّه الاستعماري نحو المنطقة العربية، والتي تضمنت قدراً من الأنشطة الاستشراقية، ظهر مشروع انكثيل

ديبرون (١٧٣١-١٨٠٥) الرامي إلى إيجاد مرتكز يهودي في المنطقة. إذ قام ديبرون بكثير من الرحلات ليبرهن على وجود «شعب الله المختار» في ماضي هذه البلاد وحاضرها عن طريق تتبع أصول اليهودية<sup>(١٨)</sup>. ولئن بقي هذا المشروع في القطاع النظري للاستشراق الاستعماري، فإن خطورته تكمن في تعزيز فكرة ربط اليهود بالمنطقة العربية وبفلسطين تحديداً. وجاءت حملة نابليون (١٧٩٨) وخطة «احتواء مصر كمقدمة لاحتواء المشرق العربي»، لتزيد خطورة أكبر في هذا المنحنى، بما تضمنته من تشديد على الادعاء بأن اليهود هم «ورثة فلسطين الشرعيون» وعلى «إعادة إنشاء مملكة القدس القديمة» - إلى جانب المعلومات الغنية عن البلاد وعن علاقاتها التاريخية القائمة آنذاك، الواردة في «كتاب وصف مصر الشهير الذي يقع في ثلاثة وعشرين جزءاً ضخماً»<sup>(١٩)</sup>.

وتتوالى الوقائع الاستشراقية، ذات المضامين التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالأراضي المقدسة، فتستقبل ملفات الدوائر الاستعمارية سילاً من المعلومات والنتائج المتعلقة بواقع البلاد وطبيعتها ومواطنيها وتاريخها. فتشكلت في العام ١٨٠١ في لندن «جمعية فلسطين» وعُنت بهذه الأمور، ونشرت كتاباً مترجماً يصف الأراضي المحيطة ببحيرة طبرية ونهر الأردن. وتشكلت في العام ١٨٣٠ «الجمعية الجغرافية الملكية» وورثت جميع ما لدى «جمعية فلسطين» من ملفات وكتب وأموال. وقدم إلى فلسطين عام (١٨٣٨) القس الأميركي ادوار روبنسون (أستاذ أدب التوراة في كلية الاتحاد الدينية بنيويورك)، وبعد إقامته في البلاد مدة ثلاث سنوات، نشر لدى عودته كتاباً بعنوان: «أبحاث توراتية في فلسطين» فمُنحته «الجمعية الجغرافية الملكية» الميدالية الملكية الذهبية مكافأة على هذا المجهود. وعاد روبنسون إلى فلسطين بعد عشر سنوات، فألف كتاباً آخر بعنوان «أبحاث توراتية جديدة في فلسطين»<sup>(٢٠)</sup>.

من الناحية الجغرافية والطبوغرافية، قام بعض الضباط الغربيين بإجراء عمليات مسح ودراسة للمناطق الفلسطينية / كلاً وأجزاء. ففي العام (١٨٤١) أجرى الملازم سيموندس (من سلاح الهندسة في الجيش البريطاني) مسحاً للمنطقة الممتدة من يافا إلى القدس، فالبحر الميت. وفي العام ١٨٤٧ قام الملازم



ملنوه (من الاسطول البريطاني) بالسفر في قارب من بحيرة طبرية حتى البحر الميت ومسح المنطقة. وقام الملازم لنش (من الأسطول الأميركي) برحلة مماثلة في العام ١٨٤٨ ، تضمنت أيضاً قياس عمق البحر الميت بطريقة الارتداد الصوتي. أما الملازم فان دي فيلد (من الأسطول الهولندي) فقد زار فلسطين (١٨٥١/١٨٥٢)، وأتبعها بزيارة أخرى بعد عشر سنوات، ورسم خارطة للبلاد كتب عليها ملاحظات مفصلة<sup>(٢١)</sup>.

- ما هي دواعي كل هذا الاهتمام بالأراضي المقدسة، وخاصة في تلك الفترة بالذات؟!

- ما هي العلاقة بين توفير المادة العلمية المهمة عن فلسطين، وبين نشاطات الثري اليهودي موشي منتفيوري الذي مؤل بعض عمليات الاستيطان اليهودي التمهيدية في البلاد؟!

- هل ثمة رابطة بين تحركات «الاتحاد الاسرائيلي العالمي - الأليانس» وبين ما أنجزه الإستشراق الإستعماري؟!

- إلى أي مدى كانت الدوائر والشخصيات الإستعمارية تعتمد هذه الإنجازات في تكوين رؤاها ومشاريعها بخصوص توجيه الاهتمام لمسألة الإستيطان اليهودي / الصهيوني في فلسطين، لاحقاً؟! هذه أربعة من التساؤلات الكثيرة التي يمكن أن تثار جدياً، والتي نعتقد أن أي إجابة عليها مطالبة بالتنقيب عن تفصيلات تلك المرحلة، كي تغتني الإستنتاجات المعروفة بالأحكام الثابتة والوثائق والمعلومات الدامغة.

**\*\* «صندوق إستكشاف فلسطين» / نموذج غربي للاستشراق**

**التطبيقي!**

بوصول النشاط الإستشراقي الاستعماري إلى مرحلة متقدمة وخطيرة في آن معاً، إبّان الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، ظهر في بريطانيا نموذج جديد للإستشراق، اتخذ لنفسه اسم «الاستكشاف» وأدى دوره من خلال هيئة متخصصة دعيت «صندوق استكشاف فلسطين».

### \* أولاً ، المهمة والأداء :

في الثامن من أيار (مايو) ١٨٦٥ ، نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية إعلاناً يدعو المهتمين إلى حضور اجتماع خاص لتشكيل جمعية تُعنى بشؤون فلسطين وتقوم بتوظيف أشخاص أكفاء للقيام بالمهام التالية:

١ - الحفريات الأثرية.

ب - دراسة عادات وتقاليد السكان ولغتهم وطقوسهم الدينية بأدق تفاصيلها.

ج - دراسة طبوغرافية الأرض (الطرق القديمة ومدى مطابقتها للطرق الحديثة) نظراً لأنها لم تُدرس من قبل بالقدر الذي تستحقه من الإهتمام ونظراً لما لها من أهمية بالغة في دراسة التاريخ.

د - الجيولوجيا .

هـ - العلوم الطبيعية.. وقال الاعلان ان الأمير ألبرت (قرين الملكة فيكتوريا) وافق على أن يكون راعياً للجمعية، وسأهم في رأس مال الصندوق. وعدد الاعلان الأشخاص الذين وافقوا على الانضمام إلى لجنة الصندوق، وكانوا جميعاً من كبار رجال الدين، أو أعضاء البرلمان، أو الدوقات واللوردات، ومن بينهم إيرل شافتسبري (آشيلي) الذي كان من أبرز قادة الحزب الديني.. بعد ذلك تشكلت جمعية «صندوق استكشاف فلسطين» من ٤٥ عضواً في البداية، برئاسة رئيس أساقفة كنتربري، وكان رئيس أساقفة يورك نائباً للرئيس، ووافقت الملكة فكتوريا على أن تكون هي راعية الجمعية، وساهمت جامعتا أوكسفورد وكمبريدج في تمويل الجمعية، وكذلك «الجمعية البريطانية» و«لجنة تحسين سورية» والمحفل الماسوني الأكبر، وعدد كبير من الأفراد (٢٢) . وياشر «الصندوق» مهماته، فاستخدم في عمليات الاستكشاف فرق عمل تابعة ل سلاح الهندسة الملكي البريطاني، واستغرقت هذه العمليات زهاء خمسين سنة متواصلة.



لا يتسع المجال، هنا، لتغطية «نتائج أعمال الصندوق»<sup>(٢٣)</sup>، ومن المفيد استعراض بعض «الشهادات» التي أدلى بها ممن عملوا فيه، والتي تنطوي على نظرات إستشراقية - إستعمارية، لنبيّن أي روح كانت تغذي نشاطات هؤلاء، فمثلاً، في العام ١٨٧٥ قام الكابتن تشارلز وارين (زعيم المرحلة الثانية من أعمال الصندوق ١٨٦٧ - ١٨٧٠) بنشر كتاب تحت عنوان «أرض الموعد» نادى فيه بضرورة تطوير فلسطين على يد شركة الهند الشرقية عن طريق إدخال اليهود إلى البلاد لاحتلالها وحكمها<sup>(٢٤)</sup>. وفي هذا الكتاب لم يكن مهماً بالنسبة لوارين ماذا يحدث لعرب فلسطين؟! الذين يعتبرهم متحدرين من الكنعانيين والاسرائيليين والاغريق والرومان والعرب والصليبيين<sup>(٢٥)</sup>، بل كان ما يعنيه هو «انتاجية فلسطين في المستقبل في ظل الاستعمار اليهودي». أما زميله كلود كوندر (زعيم مرحلتين أخريين من أعمال الصندوق ١٨٧١ - ١٨٨٢) فقد كان مقتنعاً بأن «الطاقة والصناعة والمهارة التي تميز اليهود صفات قديمة جداً لهم، في بلد إنغمس سكانه في الكسل المميت»<sup>(٢٦)</sup> وفي صيف ١٨٩٢ عقدت لجنة «صندوق إستكشاف فلسطين» سلسلة محاضرات أبرزها محاضرتان عن انطباعات اثنين من زعماء الصندوق، حول عمليات الاستكشاف خلال السنوات الممتدة من ١٨٦٥ - ١٨٩٢. وقد جاء في المحاضرة الأولى التي القاها وولتر بيسان (الأمين الفخري للصندوق، وقبل ذلك الأمين الفعلي له مدة ٢٥ عاماً) قوله: «كنا نقوم بثورة كاملة في فهم ودراسة التوراة. كنا نحیی العظام وهي رميم. كنا نستعيد مجد فلسطين في عهد هيرودوس. كنا نستعيد بلاد داوود. كنا نردُّ إلى الخارطة أسماء المدن التي دمرها القائد العظيم يهوشع. لقد أعدنا للقدس مجدها وفخامتها. لقد أعدنا البلاد [=فلسطين] إلى العالم بالخارطة وبالأسماء والأماكن المذكورة في التوراة، واسمحوا لي أن أفاخر بذلك إذا علمتم أن شخصاً واحداً [يقصد كوندر] قد استعاد من الأسماء القديمة أكثر مما فعله جميع الباحثين والرحالة حتى الآن».. وفي المحاضرة الثانية، تحدث كلود كوندر عن دوره في أعمال «الصندوق»، فأشار إلى الهجرة اليهودية التي شهدتها البلاد وخاصة مدينة القدس، وقال: «إن عدد اليهود في مدينة القدس عام ١٨٣٧ لم يكن يتجاوز بضع مئات، أما الآن [١٨٩٢]

فقد بلغ عددهم أربعين ألفاً، وأصبحوا يسيطرون على التجارة في المدينة، ولم يعد اليهود أقلية مضطهدة وجبانة، وإنما يبدون سادة المدينة». وأضاف كوندر «أستطيع القول دون تبجح انه كان لي ولآخرين غيري دور ما في هذه الحركة». وعن المستقبل الذي يتصوره لفلسطين بيّن كوندر «ان الذي نتوقع أن نراه في فلسطين، إذا كان مستقبلاً سلمياً، هو زيادة تدريجية في عدد السكان المزارعين [يقصد المستوطنين اليهود] وانتشار المستعمرات المزدهرة. أما الفلاحون المسلمون الذين أخذ تطرفهم يخبو تدريجياً، فإنهم بتعرضهم لهذا النفوذ سيزدادون ذكاءً ونشاطاً (...) ولكنهم لن يعودوا سادة البلاد، وأي محاولة عنيفة للتدخل في تطور بلد يستطيع إعالة شعب كبير مزدهر تطوراً سلمياً، سيؤدي حتماً إلى حدوث مشكلة فلسطينية هائلة ينبغي حلها في كركميش ومجدو»<sup>(٢٧)</sup>.

إضافة إلى ما جاء من اعتراف صريح حول إسهام «صندوق استكشاف فلسطين» في ايجاد مرتكزات مادية للمشروع الصهيوني، توضح روح ونبرات هاتين الشهادتين، كما لو أن بيسانت وكوندر، يتحدثان بلسان شخصية صهيونية معاصرة. الأمر الذي يشير إلى حالة من التوحد في الرؤية مع الصهيونية في مرحلتها الجنينية آنذاك.. فمن نفي الهوية القومية الواحدة لعرب فلسطين، إلى الثناء على «القدرات اليهودية»، إلى مقولة «الصفة اليهودية للبلاد»، ثم إلى «الرسالة التمدينية والتطويرية للاستعمار اليهودي وانعكاسها على الفلاحين العرب»، هي إشارات قليلة، لكنها توحى بالكثير من النزعات الصهيونية التي كانت تعتمل في نفوس العاملين ضمن «الصندوق»، ولا تختلف بشيء عما دأبت الصهيونية على ترويجه.. وتظل نقطة أخيرة، تفوح منها رائحة القتل والإبادة التي تنتظر الشعب الفلسطيني، في ظل الصراع على الأرض، هي الإشارة إلى ضرورة «حل المشكلة الفلسطينية» التي ستنشأ، على طريقة الحروب التي حُسمت في التاريخ الغابر، أو لنقل في الرواية التوراتية، في منطقة كركميش ومجدو<sup>(٢٨)</sup>. وطبقاً لهذه الرواية، في الأولى (عاصمة الحثيين الشرقية غربي نهر الفرات - موقع جرابلس حالياً) اسقط سرجون عام ٧١٧ ق.م الامبراطورية الحثية (اشعيا: ٩) وهزم نبوخذنصر عام ٦٠٥ ق.م نخو ملك مصر في موقعة حاسمة (الأخبار الثاني ٣٥: ٢). وفي



الثانية / مجدّو (الواقعة على مسافة ٣٢ كم جنوب شرق حيفا وموقعها تل المتسلّم الآن) فعل يشوع بن نون بأهلها ما فعل (يشوع ١٢: ٢١ و ١٧: ١١) وانتصر فيها باراق ودبورته على الكنعانيين الذين كانوا تحت قيادة سيسرا (قضاة ٤: ٦ - ١٧).

إن مجرّد التذكير بكركميش ومجدّو بالنسبة لقارئ «الكتاب المقدس»، ينبئ عن فهم حرفي للرواية ، ومحاولة إسقاطية على العصر الحديث. ومن المقدّر أن يكون الصهيونيون، فيما بعد، قد استلهموا من هذه الفكرة ما يعزز طبيعة كياناتهم الإحلالي في فلسطين ، وتقرير كيفية التعامل العُنْفِي مع سكان البلاد الأصليين... ومن المحرّضات الذهنية، إلى الوقائع المادية، ماذا عن الخدمات التي أسداها «صندوق استكشاف فلسطين» بطريقة أو بأخرى إلى مخطط إقامة «دولة يهودية في فلسطين»؟!.

#### \* ثانياً ، فضل «الصندوق» على المشروع الصهيوني:

كانت مهمة «صندوق استكشاف فلسطين» استعمارية بالأساس، تمتزج فيها الاعتبارات السياسية والعلمية والدينية التي يتعذر اجتزاؤها من التوجه الإستراتيجي البريطاني العام نحو المنطقة العربية، وخاصة بعد تعاظم قوة محمد علي (والي مصر) منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، حيث شكل المخطط التوحيدي بين مصر وبلاد الشام تهديداً خطيراً لمصالح بريطانيا في المنطقة. وفي صلب هذا التوجه، كانت المحاولات البريطانية الرامية إلى تنمية الاستيطان اليهودي في فلسطين تتخذ أشكالاً متعددة، تجسيدا لواقع ان المشروع الصهيوني هو شأن استعماري بريطاني ملحّ يتكامل وينسجم مع تطلعات الأوساط الصهيونية الدينية.

بين المؤسسات والمنظمات البريطانية التي اضطلعت بتأدية خدمات كبرى للصهيونية الدينية وللهجرة اليهودية إلى فلسطين، يبرز «صندوق استكشاف فلسطين» ليعدّ في طليعة هذه المؤسسات العاملة في مجال تشجيع اليهود على الاستيطان في البلاد وجعلها محط أنظارهم وتزويدهم بالمشورة والتسهيلات

والدعم ومختلف صنوف المحفّزات الأخرى. وبهذا وغيره يرتبط أداء «الصندوق» في المخطط الاستعماري البريطاني مع توظيف هذا الاداء في القناة الصهيونية التي أولتها بريطانيا اهتماماً كبيراً، وتُقصص وجوه الارتباط عن نفسها بعدة مظاهر، منها ان «اجتماعات لجنة الصندوق غالباً ما كانت تشير إلى فكرة (عودة اليهود) إلى فلسطين» (٢٩)، ومنها كذلك جعل «الهوية اليهودية» لفلسطين مسألة مركزية ضمن أعمال «الصندوق»، انطلاقاً من تطبيق الرواية التوراتية على الجغرافيا الفلسطينية، وهو أمر ترافق مع إبراز حالة البلاد ومناسبتها للاستيطان اليهودي. فأسهم كل ذلك في تشجيع دعاة الصهيونية على المضي في مشروعاتهم وفي إعطاء صورة موسعة عن فلسطين توضع بتصرف هؤلاء الدعاة، وغداً واضحاً أنه «لولا المعلومات والوقائع والدراسات التي توفرت تحت إشراف الصندوق، لكانت الأرض المقدسة قد بقيت بمثابة أرض مجهولة بالنسبة إلى الكثيرين ممن جرى إيقاعهم في (حب صهيون) في وقت لاحق» (٣٠).

جاء في محاضرة كلود كوندرا (أحد نشطاء عمليات الاستكشاف) ألقاها عام ١٨٩٢، أنه «بدأ صندوق الاستكشافات الفلسطينية عمله، وهدفه الوحيد إلقاء ضوء أجدّ وأدق على التوراة. ومع ذلك أصبح أداة فعالة ورئيسة لمساعدة [اليهود] الذين سيكونون سكان البلاد في المستقبل في الحصول على الحقائق الثابتة عن طاقات وإمكانات البلاد. وهكذا قدّم خدمة جليّ بالعمل السلمي المخلص لتحقيق الازدهار (...) وإزالة [ما أسماه] الفقر في البلاد» (٣١) ، قاصداً بهذا تسويق الاستيطان اليهودي وتسويق الأضاليل عبر التركيز على «الدور الحضاري» للمستوطنين في فلسطين.. ونسوق عبارات أكثر صراحة، وردت على لسان الصهيوني نورمان بنتويش (الذي شغل منصب النائب العام لدى حكومة الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٣١)، تبين ان انضواء المشروع الصهيوني تحت راية الاستعمار البريطاني، كان حاضراً في لب المساعي والنشاطات الاستعمارية البريطانية، حيث يقول بنتويش «كانت المشاريع الصهيونية الرئيسة تتأسس على شكل شركات بريطانية. فتشكلت شركة سكة حديد وادي الفرات لتصل بين حيفا وبغداد، ولكنها فشلت. ثم تشكلت شركة سكة حديد حيفا - دمشق، وفشلت هي



الأخرى. وفي عام ١٨٦٥ تأسس صندوق الاستكشافات الفلسطينية، وقام ضباط سلاح الهندسة في الجيش البريطاني بحفريات استكشافية في القدس، ورسم خارطة للبلاد. وهذا النشاط المزدوج كان مثلاً لتكامل المصالح التوراتية والسياسية<sup>(٣٢)</sup>.

الصهيونيون ، من جانبهم ، كانوا يدركون حجم الدور الذي اضطلع بتأديته «صندوق استكشاف فلسطين» في مساعدة الصهيونية ودعاتها على المضي في تأسيس مشروعهم الاستيطاني، وخاصة بالنسبة للدعاة المنتمين إلى جماعة «أحباء صهيون» في بريطانيا. ومن الاشارات الكثيرة حول ذلك، ما أورده المؤرخ الصهيوني ناحوم سوكولوف في كتابه «تاريخ الصهيونية». حيث عقد سوكولوف في هذا الكتاب فصلاً خاصاً حول استعمار فلسطين، ولم يشأ إلا الاعتراف بالخدمات التي أسداها الصندوق والعاملون فيه لكل من حركة الاستعمار والتوسع الصهيوني بشكل عام، والمنظمة «أحباء صهيون» في بريطانيا بصورة خاصة. وكتب يقول «لقد جرى بالطبع طرح أسئلة حول أوضاع تربة فلسطين ومجالات التوسع، كما طرحت أسئلة بصورة متكررة عما إذا كان اليهود قادرين على العمل الريادي الصعب في حقل الزراعة، وأجابت عن هذه الأسئلة سلسلة من الكراريس والمقالات بأقلام ثقة أمثال الكولونيل كلود بكوندر والجنرال تشارلز وارين وغيرهما. وبيّن هؤلاء أن فلسطين يمكنها إعالة أمة كاليهود (...) إذ جعلوا لسنوات عديدة الاكتشاف العلمي لفلسطين بمثابة هدفهم الأوحد، ولا يسع المرء إلا الاعتراف بحكمهم الجازم في الموضوع»<sup>(٣٣)</sup>. وفي وقت لاحق، أكدت الكاتبة الشهيرة بربارة توخمان في بحثها حول اللقاء بين «الكتاب المقدس والسيف» الأهمية التي اتصفت بها نشاطات «الصندوق» مشيرة إلى أنه قبل البدء في نشر أعماله «كان هناك قلة من الرجال العاملين على اعتقاد بأن تلك الأرض يمكن إحيائها، والمساهمة الكبرى التي أداها الصندوق - إلى جانب مكتشفاته التاريخية - كانت في إظهار أن فلسطين أهلت بعدد أكبر من السكان في الماضي وتمتعت بحضارة أرقى مما سمح لها به الافتراض الشائع. لذلك يمكنها إستعادة أمجادها»<sup>(٣٤)</sup>.

الأمر لا يقف عند هذا الحد ، بل يتسع حتى يكاد يشمل قدراً هائلاً من التفاصيل التي ظلت رهن الاستفادة منها في المستقبل، والتي يعتبر مثلاً بسيطاً منها «استفادة الجيش الاسرائيلي - عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ - من الطرق القديمة التي اندثرت على مر الأيام»<sup>(٣٥)</sup> ، والتي كان الصندوق قد اكتشفها خلال سنوات نشاطه.

واليوم ، ما يزال «الصندوق» قائماً في مقره القديم (لندن)، مواصلاً مهمته الصهيونية على نطاق محدود، وفي مجلته نصف السنوية التي ظلت تصدر بالإسم نفسه Quarterly statement التعريف التالي «صندوق استكشاف فلسطين: جمعية لدراسة الآثار والطبوغرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والعادات والتقاليد في البلاد المقدسة دراسة دقيقة ومنظمة لتوضيح التوراة. راعية الصندوق: الملكة إليزابيث الثانية. الرئيس: رئيس أساقفة كنتربري. نائب الرئيس: رئيس أساقفة يورك»<sup>(٣٦)</sup>.. اليس ثمة مغزى لتوارث الرعاية والرئاسة ذاتهما منذ تأسيس الصندوق حتى الوقت الراهن؟!

.. بكلمات.. إن الهوية الحقيقية لـ «صندوق استكشاف فلسطين» هي هوية «هيئة صهيونية» في طويتها، علمية ودينية في ثوبها، استعمارية في مهمتها العامة. مما يعني أنه لا قيمة لأي عمل استشراقي من هذا القبيل، في المنظور الغربي، ما لم يكن يلبي المصالح الاستعمارية، مع الأخذ بعين الاعتبار إتاحة الفرصة ضمنها لإيجاد عائدة صهيونية خاصة.

### **\*\* الدولة اليهودية في نماذج استشراقية أخرى:**

على مستويات محدودة، وفي المنحى ذاته الذي عمل وفقه «صندوق استكشاف فلسطين»، وُجدت حالات انطلق فيها أشخاص وجماعات وهم يحملون قناعات مماثلة، سعياً وراء خدمة المشروع الصهيوني، وكان من هؤلاء لورنس أوليفانت ١٨٢٩ - ١٨٨٨ (عضو البرلمان البريطاني ووزير الخارجية، والصحفي) الذي قام بجولات استكشافية في لبنان وسورية والأردن وفلسطين، وذكر نتائجها في كتابه الصادر عام ١٨٨٠ بعنوان «أرض جلعاد»<sup>(٣٧)</sup>. وقد دعا

أوليفانت إلى استعمار سورية الجنوبية، وإلى إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية لمواجهة منافستها الروسية، وبعد قيامه بزيارات إلى فلسطين، تخللتها عمليات مسح ودراسات حول ظروف الاستيطان والاستعمار الزراعي، اقترح إقامة مستوطنة يهودية في شرقي الأردن تكون تحت السيادة العثمانية والحماية البريطانية. وتضمن كتابه المذكور موقفاً سلبياً واضحاً إزاء عرب فلسطين، فالبدو الذين وصفهم بأنهم مولعون بالحرب يجب أن يُطردوا، أما العرب الفلاحون فيُستمالون ويوضعون في «أراضي خاصة بهم» كالهنود الحمر في أميركا الجنوبية، ويمكن استعمال بعض الفلاحين العرب كيد عاملة رخيصة تحت إشراف يهودي<sup>(٣٨)</sup>.

بنى أوليفانت موقفه هذا على اعتبارات استعمارية وعلى أحكام متسرعة وتزييف مُطبق للحقائق. إذ يزعم أوليفانت أن العرب «غير جديرين بأي معاملة إنسانية، فهم يتحملون مسؤولية الخراب والدمار الذي لحق بفلسطين (...) وهم السبب في تدني مستواها وانحطاطه إلى وضعه الحالي» كما قال، محاولاً بذلك إسباغ مشروعية على فكرة طرد العرب «ليعودوا رعاة كما كانوا في الواحات الصحراوية، وهم ليسوا بحاجة إلى أكثر من إبلهم ومواشيهم لتسد أودهم»<sup>(٣٩)</sup> على حد قوله.

فضلاً عن أوليفانت وغيره من الشخصيات الصهيونية غير اليهودية التي تخللت المفاهيم والنظرات الاستشراقية السلبية مواقفهم وتأييدهم لتوسيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، كانت جماعة «نادي المكابيين» التي تأسست في لندن (عام ١٨٩١) معزوفة باهتماماتها بصورة منتظمة لإثارة الاهتمام بالثقافة اليهودية. ثم ازداد نشاطها بعد اجتماع هرتزل مع أعضائها (عام ١٨٩٥)، حيث قام هربرت بنتويش ١٨٥٦ - ١٩٣٢، وكان زعيم أحياء صهيون في بريطانيا، بتنظيم رحلة ذات طابع استطلاعي إلى فلسطين (عام ١٨٩٧) اشترك فيها ٢١ شخصاً<sup>(٤٠)</sup>، للوقوف على حالة الأوضاع في البلاد، ودراسة الإمكانيات القائمة والمتاحة أمام العمل الصهيوني. ومن المَقْدَر أن تكون هذه الرحلة الاستطلاعية التي جرت عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول. قد أسهمت في تزويد أعضاء



المؤتمر بمزيد من الصور والمعلومات عن المناطق الفلسطينية، التي كان الزعماء الصهاينة ينوون إقامة دولتهم عليها.

ومثال ثالث، في معرض رصد الوجوه الاستشراقية المشابهة، يأتي في نظرة ريتشارد ماينرتز هاجن (الخبير والمستشار الصهيوني في شؤون فلسطين وكبير الضباط في هيئة أركان اللوبي)، إذ يتحدث في أحد مؤلفاته عن أهمية «الدولة اليهودية» في فلسطين بالنسبة لبريطانيا، ويستخدم من قاموس القذف والشتائم ضد العرب المفردات والعبارات التي ما يزال الصهاينيون يستخدمونها حتى يومنا هذا. فنقرأ مثلاً «العرب منحطون وأغبياء وخونة، لا ينتجون إلاّ الأمور الشاذة المتأثرة بصمت ورومنطيقية الصحراء»، إنهم «يرمزون إلى الركود والفجور والحكم المتعفن والفساد والمجتمع الكاذب»، «لن يصل العربي الفلسطيني إلى مستوى الموهبة الطبيعية بأي حال»، و«سيبقى اليهودي دائماً في القمة وهو ينوي البقاء، إنه يتطلع إلى دولة يهودية ذات سيادة في فلسطين، وإلى وطن قومي حقيقي، إنه مهما وهن صوته ورقّت طباعه، سينجح في النهاية وسيُسمع صوته» (٤١).

تصلح هذه العينات الاستشراقية، وسواها، لأن تكون جزءاً من المخزون المرجعي الغني بالأفكار والرؤى العنصرية الصهيونية حول فلسطين وأهلها وأنه لأمر مفهوم أن يحرص الصهاينيون على تعميم نتائج كهذه بوضعها في متناول المهتمين والقراء عموماً على أوسع نطاق.

.. سواء انتمت النماذج الاستشراقية السابقة إلى مدرسة «صندوق استكشاف فلسطين»، أو إلى الحالات الفردية والجماعية لتيار الصهيونية غير اليهودية، تظل النماذج إياها في عداد الأنماط المتطرفة للاستشراق الغربي المعبرة عن الوجه السياسي الاستعماري للنشاطات الاستشراقية. على أن الصهيونية لم تكتف باعتماد هذه الأنماط، وإنما اهتمت بالمثل بما تسميه «الخيطة اليهودي» في نسيج الاستشراق الأوروبي، فأبرزته أمام الآخرين كإسهام يهودي كبير في العملية الاستشراقية الأوروبية، ونشرت حوله هالة ضخمة.

**\*\* المستشرقون اليهود .. أي تميز؟! \***

يستوقفنا في نتائج غالبية العاملين اليهود ضمن الاستشراق الأوروبي،

نزوع ملموس نحو المزاوجة بين محورين:- أولهما، اشتراك المستشرقين اليهود مع غيرهم في تناول العرب والإسلام (التاريخ - التراث - الثقافة - الشخصية - الأوضاع العامة ..إلخ) بصرف النظر عن أوجه التباين المنهجية في معالجاتهم . - وثانيهما، تقدُّم المستشرقين اليهود على غيرهم في التركيز على «الإرث العبري القديم» وعلى إحياء «الثقافة اليهودية»، وتسليط الأضواء على المكتوب اليهودي في ديار العرب والإسلام.

نحن إذن أمام خصوصية لعمل المستشرقين اليهود لا تتعارض مع اندماجهم في عملية الاستشراق الأوروبية. لكن الاكتفاء بالنظر إلى نتائج أولئك المستشرقين من زاوية الاندماج فقط، لا يتيح إيجاد تفسير شامل ودقيق لانصرافهم إلى الاهتمام المركَّز بما يخص دينهم من تاريخ المنطقة العربية وحضارتها. مما يعني أن انتماء المستشرقين اليهود إلى اليهودية، يجد تعبيراته الثقافية عندهم في هيئة اهتمام زائد بالورقة اليهودية في الشجرة الثقافية العربية - الإسلامية، وفي كثير من الحالات يميل هذا التعبير الثقافي إلى الاكتساء بطابع سياسي (= صهيوني).

إن واقع التماثل بين المستشرقين اليهود وبين المستشرقين الآخرين، لا يلغي احتمال تزايد تأثير الدوافع الذاتية بالنسبة لمستشرق يهودي يتعامل مع الشؤون العربية والإسلامية لدى بحثه في هذه الشؤون من موقع التنافس اليهودي - الإسلامي على كسب المشروعية، أحدهما في مواجهة الآخر. وبهذا المعنى، يرى أحد المهتمين العرب في قضايا الاستشراق، أن المستشرقين اليهود عموماً «أقبلوا على الاستشراق لأسباب دينية، وهي محاولة إضعاف الإسلام والتشكيك في قيمه بإثبات فضل اليهودية على الإسلام، بادعاء أن اليهودية هي مصدر الإسلام الأول. ولأسباب سياسية تتصل بخدمة الصهيونية: فكرة أولاً، ثم دولة ثانياً». ثم يشير الباحث نفسه إلى أن «هذه وجهة نظر ربما لا تجد مرجعاً مكتوباً يؤيدها، غير أن الظروف العامة والظواهر المترادفة في كتابات هؤلاء المستشرقين تعزِّز وجهة النظر هذه، وتخلع عليها بعض خصائص الاستنتاج العلمي» (٤٢).

على أي حال ، مهما كانت نسبة الدقة في دراسة نتائج المستشرقين اليهود،

تبقى النتائج المستخلصة عالقة في جو نقاشي، وربما خلافي، نظراً لخصوصية الحالة اليهودية من ناحية، ونظراً لصلة هذه الحالة بالمواقف المتبادلة بين اليهود والاسلام من ناحية ثانية.

### \* أشهر المستشرقين اليهود منذ القرن الماضي:

إن تكوين فكرة أشمل عن طبيعة الإنخراط اليهودي في عملية الاستشراق، وما يترتب عليه من تأثيرات، يستدعي التعرف على الأعلام اليهود في هذه العملية (السيرة الخاصة - الاهتمامات - الخدمات المقدمة إلى الصهيونية إن وجدت بصورة مباشرة...الخ).. وفيما يلي معلومات مقتضبة عن بعض هؤلاء الأعلام.

#### ١ - سولومون مونك S. Munk (١٨٠٣ - ١٨٦٧): (٤٣)

مستشرق فرنسي يهودي برز في تاريخ الفلسفة اليهودية، رافق كريميو (النائب في مجلس النواب ووزير العدل الفرنسي لاحقاً) إلى مصر (عام ١٨٤٠)، وبعدها صار أميناً للمجمع المركزي لليهود في باريس، واستاذاً لكرسي اللغة العبرية في «الكوليج دو فرانس».. وضمن أبحاثه المتعددة، أصدر مونك «فلسطين: وصف جغرافي وتاريخي وأثاري» عام ١٨٤٥، عرض فيه تاريخ سكان فلسطين قبل وبعد الغزوة العبرانية بقيادة يشوع بن نون، ثم تحدث عن فلسطين وحضارتها بعد دخول العبرانيين، حتى وصل إلى فتح الرومان لها والقضاء على اليهود (٧٢م). وينتهي الكتاب بضميمة تقدم نظرة عامة حول الأحداث التي مرت بها فلسطين منذ التاريخ المذكور حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر. وحقق مونك كتاب موسى بن ميمون «دلالة الحائرين» بنصه العربي وحروفه العبرية، مع تعليقات نقدية وتاريخية وشروح. والمعروف ان كتاب بن ميمون هذا، هو خلاصة لعلم الكلام عند اليهود والمسلمين، حاول فيها التوفيق بين مذاهب الفلاسفة اليونانيين والمسلمين من جهة وبين العقائد اليهودية من جهة أخرى. وقد هدف من ورائه إلى التوفيق بين الديانة اليهودية والفلسفة. كما نشر مونك كتابه «أمشاج في الفلسفة اليهودية والعربية» (باريس ١٨٥٩). وتولى تحرير



نشرة إستشراقية تبحث في المسائل اليهودية والعربية والاسلامية، وعلى أساس هذه النشرة قامت نشرة جديدة في الجامعة العبرية بالقدس (عام ١٩٣١) على يد جويل Joel.

٢ - أرمينوس فامبري A. Vambery (١٨٣٢ - ١٩١٣): (٤٤)

مستشرق ورّحالة يهودي هنغاري ، عمل في الآستانة سكرتيراً لفؤاد باشا، وأسلم منذ ١٨٥٧ ، وقد تجول في أواسط آسيا (١٨٦١ - ١٨٦٤) ثم ذهب إلى بودابست وتنصّر، وعيّن استاذاً للغات الشرقية في جامعتها، إلى أن تقاعد (عام ١٩٠٥). وكان فامبري يستغل صداقته الشخصية مع الملك ادوارد السابع والسلطان عبدالحميد، في تقديم الخدمات إلى هرتزل والصهيونية لقاء مبالغ مالية تعطى له. وقد تحدث عنه هرتزل في يومياته بقوله «يؤلف كتباً بالألمانية، ويتكلم اثنتي عشرة لغة باتقان. اعتنق خمسة أديان، وخدم في ديانتين منها كرجل دين». كما تحدث هرتزل عن دور فامبري في الاسهام بتوثيق الروابط الصهيونية مع بريطانيا، وراسله طالباً إليه التوسط لتأمين مقابلة له مع السلطان عبد الحميد. وعشية هذه المقابلة (١٩٠١) حذر فامبري هرتزل من التطرق إلى المشروع الصهيوني أمام السلطان، قائلاً له: «إياك أن تحدثه عن الصهيونية، إنها فانوس سحري. القدس مقدسة بالنسبة لهؤلاء الناس مثل مكة».

٣ - اجنتس جولدتسيهر E. Goldziher (١٨٥٠ - ١٩٢١): (٤٥)

مستشرق مجري يهودي ، سيد الباحثين الأوروبيين في الشؤون الاسلامية من الناحية الدينية خاصة، والروحية عامة. زار الشرق، فأقام في القاهرة وسافر إلى سورية وفلسطين، وعمل استاذاً في جامعة بودابست وانتخب عضواً مراسلاً ثم عاملاً في الأكاديمية المجرية ورئيساً لأحد أقسامها. يعتمد منهجه في الدراسات الاستشراقية على الاستدلال، وقد بلغ مجموع أبحاثه - كما بيّنها فهرست مؤلفاته - ٥٩٢ بحثاً. من أبحاثه القيمة الخطيرة «الظاهرية: مذهبهم وتاريخهم» وكتاب «دراسات إسلامية» التي يتحدث في جزئه الأول عن التعارض بين الروح الوثنية الجاهلية ذات النزعة الارستقراطية وبين الروح الاسلامية التي جاءت تنادي بالمساواة. أما الجزء الثاني من الكتاب، وهو الأخطر، فيتناول فيه الحديث النبوي

وتقديس الأولياء. وله كتاب «الاسلام والدين الفارسي» يبحث فيه ما أسماه «تأثير دين دولة الأكاسرة على الاسلام في عهده الأول». وبالإضافة إلى عملية التأليف، كتب جولد تسيهر عدداً من المقدمات للكتب التي نشرها، وركز بشدة على نحو ملفت للانتباه على الفرق الاسلامية، والمذاهب، وغير ذلك من أشكال التنوع المذهبي في الاسلام. هذا وقد اهتمت الجامعة العبرية في القدس بتراث جولد تسيهر، وتعلمذ كثيرون من الباحثين على ما تركه، وأصبحت طريقته في البحث أشبه بمدرسة إستشراقية في الشؤون الاسلامية، ويرى د. عبدالله العروي ان هذه المدرسة تتسم بأنها «تكتب بلا كلل تاريخاً سلبياً، فهي لا تقوم إلا بإثبات استحالة كتابة تاريخ حقيقي، تبعاً لمتطلباتها»، ويسوق مثلاً على هذا، هو دراسة معركة بدر الشهيرة، حيث تحدث تلامذة جولد تسيهر عن المعركة دون التأكيد في أي موضع بالضبط حدثت الواقعة، ودون معرفة عدد وهوية المقاتلين والجرحى، وحتى دون استطاعة التأكيد كيف كانت نهايتها. فلم تبق مسافة بعيدة بين ذلك وبين نفي حدوثها أصلاً، وبالتالي انكسار السيرة والنبي ذاته (...).

#### ٤ - يعقوب بارت J. Barth (١٨٥١ - ١٩١٤): (٤٦)

مستشرق ألماني يهودي، كان مدرساً للغات السامية في جامعة برلين، أتقن اللغة العربية، ومن كتبه «تكوين الأسماء في اللغات السامية» و«تكوين الضمائر» في هذه اللغات و«دراسات اشتقاقية من أجل معجم سامي». وحقق في ميدان الدراسات العربية مثلاً «كتاب الفصيح» لثعلب و«ديوان القطامي» و«شرح موسى بن ميمون على أحد كتب المشنا عنوانه مكوت»، وشارك في تحقيق «تاريخ الطبري» المنشور في ليدن. وقد توفي تاركاً ولدين (أهرون ١٨٩٠ - ١٩٥٧) و(اليغازر ١٨٨١ - ١٩٤٩) وكانا من أبشع غلاة الصهيونية ودعاتها.

#### ٥ - ريتشارد غوتهيل R. Gottheil (١٨٦٢ - ١٩٣٦): (٤٧)

مستشرق إنجليزي يهودي صهيوني، تعلم في جامعة كولومبيا، ثم تابع دراساته العليا في حقل اللغات السامية لدى عدد من الجامعات الألمانية، وصار

أستاذاً في جامعة كولومبيا، ثم اشتغل في المكتبة العامة بنيويورك حيث أصبح رئيساً للدائرة الشرقية فيها (١٨٩٨).. تحمّس غوتهيل لدعوة هرتزل، وكان من أتباعه البارزين في الولايات المتحدة، وترأس اتحاد الصهيونيين الأمريكيين [الفرع الأمريكي في المنظمة الصهيونية العالمية] منذ تأسيسه (١٨٩٨) حتى العام ١٩٠٤. واستغل مركزه العلمي لنشر الدعوة الصهيونية وتقريبها من أسماع الرأي العام الأمريكي، وغدا في طليعة الذين عملوا للتلاؤم مع التجربة الأمريكية عبر صبغ الفلسفة الصهيونية في الولايات المتحدة بالصبغة الأمريكية.. حضر غوتهيل مؤتمرات صهيونية، ورافق تطورات الحركة، وكان رئيس جمعية الأدب التوراتي ومدير المعهد الأمريكي للبحوث الشرقية بالقدس (١٩٠٩-١٩١٠) ورئيس الجمعية الشرقية الأمريكية (١٩٣٣-١٩٣٤)، وجنّد غوتهيل قلمه للكتابة عن الصهيونية، وكتب مقالة «الصهيونية» في الموسوعة اليهودية التي صدرت في نيويورك (١٩٠٤).

#### ٦ - جوزيف هوروفيتش J. Horovitz (١٨٧٤ - ١٩٣١) (٤٨) :

مستشرق ألماني يهودي، تعلم في جامعة برلين، وعيّن فيما بعد مدرساً فيها، واشتغل في الهند مدرساً للغة العربية في كلية عليكرة الإسلامية. كما اشتغل أميناً للنقوش الإسلامية في الحكومة الهندية البريطانية، وكان ثمرة عمله هذا نشر مجموعة «النقوش الهندية الإسلامية» (١٩٠٩ - ١٩١٢). ولدى عودته إلى ألمانيا، عين مدرساً للغات السامية في جامعة فرانكفورت، وتركز اهتمامه هناك على الدراسات المتعلقة بالقرآن والسيرة النبوية.. كانت رسالة هوروفيتش للدكتوراه الأولى (١٨٩٨) عن كتاب «المغازي» للواقدي، وتولى تحقيق اثنين من أجزاء «طبقات ابن سعد» يتعلقان بغزوات النبي محمد ﷺ. وعهد إليه ليوني كايثاني [المستعرب الايطالي] بالبحث في مكتبات القاهرة ودمشق واستانبول عن المخطوطات العربية المتعلقة بتاريخ الاسلام. ونشر «هاشميات» الكميت بن زيد الأسدي (١٩٠٤) لما لها من أهمية تاريخية ودينية وأدبية.. ومنذ تأسيس الجامعة العبرية في القدس (١٩٢٥) كان هوروفيتش عضواً في مجلس إدارتها، ومن نشاطاته



فيها انه:

- أ - أنشأ قسم الدراسات الشرقية في الجامعة، وصار مديراً له.
- ب - اقترح أن يقوم هذا القسم بجمع كل الشعر العربي القديم (الجاهلي وأوائل صدر الاسلام).
- ج - وضع خطة لتصنيف معجم للشعر الجاهلي، وعهد إلى القسم الذي يترأسه بعمل بطاقات لكل دواوين الشعر المطبوعة للشعراء الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين حتى آخر العصر الأموي.
- د - اقترح على قسم الدراسات الشرقية القيام بنشر كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري (وقد نشر المجلد الرابع - القسم الثاني بتحقيق ماكس شليزنجر والمجلد الخامس بتحقيق جويتين).
- هـ - كتب بحثاً بعنوان «الجنة في القرآن» نشر ضمن «منشورات الجامعة العبرية الشرقية واليهودية رقم ١» وكتب بحثاً في مجال العلاقات بين الاسلام واليهودية، بعنوان «أسماء الأعلام اليهودية ومشتقاتها في القرآن» (١٩٢٥).

٧ - ماكس مايرهوف M. Maeyerhof (١٨٧٤-١٩٤٥): (٤٩)

مستشرق ألماني يهودي، حصل على إجازة في الطب (١٨٩٧) وأقام في القاهرة (اعتباراً من ١٩٠٣)، وبدأ بدراسة اللغة العربية، وإلى جانب عمله كطبيب عيون، عُرف كأحد أكبر الباحثين الأوروبيين في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب.. من أعماله، بالاضافة إلى دراساته عن عشرات العلماء العرب والمسلمين، عدة أبحاث عن موسى بن ميمون وغيره من المهتمين اليهود، بينها: موسى بن ميمون طبيباً - بعض الأطباء اليهود المصريين الذين اشتهروا في العصر الأموي - الانتاج الطبي لموسى بن ميمون - موسى بن ميمون يعارض جالينوس في الفلسفة وعلم الكون - كتاب في الطب مجهول لموسى بن ميمون - معجم في العقار العربي لموسى بن ميمون - شرح أسماء العقار للشيخ أبي عمران موسى بن عبيد الله الاسرائيلي القرطبي، وغيرها.. ويذكر انه بمناسبة بلوغ مايرهوف عامه السبعين (في ١٩٤٤) أصدرت الجامعة العبرية في القدس، ثبناً بمؤلفاته، وتبلغ

عناوينها أكثر من ٣٠٠ عنوان، غالبيتها مقالات وتحقيقات لمخطوطات مع مقدمات مسهبة وشروح وتعليقات. وقد دفن مايرهوف بمقابر اليهود في مصر القديمة، ونقشت على قبره بالعبرية عبارة «للعلميان أعطى النور، وللباحثين أضاءة حكمته».

#### ٨ - دافيد بانيت D. Banet (١٨٩٧ - ؟) : (٥٠)

مستشرق ألماني يهودي ، استهل حياته العلمية بدراسة اللغتين الآرامية والكنعانية، ودرس اللغة العربية والفلسفة الإسلامية، ثم تخصص في الدراسات العبرية وعمل مساعداً في «أكاديمية العلوم اليهودية» (١٩٢٠ - ١٩٢٤)، واهتم بالكتاب اليهود العرب الذين كتبوا بالعبرية. فأعد مقالات متفرقة عن ابن كمونه وعن العلاقة بين الغزالي ويهودا هاليافي (عام ١٩٢٩) ونشر رسائل لموسى بن ميمون (١٩٤٦) وبحث في الترجمة العبرية التي قام بها بن ميمون لرسالة في البعث (١٩٤٠) وفي لغة بن ميمون العبرية (١٩٣٤، ١٩٥١/١٩٥٢). وفي العام ١٩٤٦ صار دافيد بانيت أستاذاً للغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية في القدس، واهتم بدراسة اللغة العبرية التي كتبت بها وثائق «جنيزة» مصر القديمة [وهي مخطوطة كان الحاخام الروماني سلومون شيوختر (١٨٤٧ - ١٩١٥) مؤسس اليهودية المحافظة ومحاضر الدراسات التلمودية في جامعة كمبردج قد ادعى أنها ترجع إلى النسخة العبرانية المفقودة لسفر الجامعة الأصلي، واستطاع شيوختر الحصول على عدد من المخطوطات الباقية التي وجدها في الجنيزة التابعة للكنيس القديم في مصر]. هذا وقد ترجم دافيد بانيت بعض هذه الوثائق إلى العبرية الحديثة، وزعم أن الأغلاط اللغوية الفاحشة في هذه الوثائق ليست أغلاطاً، بل تمثل «اللغة الحية» في عصرها. وهو زعم باطل، ذلك أن جهل اليهود الذين كتبوها باللغة العبرية هو السبب في وقوعهم في هذه الأغلاط اللغوية والنحوية الفاحشة.

#### ٩ - باول كراوس P. Kraus (١٩٠٤ - ١٩٤٤) : (٥١)

مستشرق يهودي ولد في براغ (حين كانت جزءاً من الامبراطورية النمساوية)، سافر إلى فلسطين (عام ١٩٢٢) وأمضى فترة في مستوطنة صهيونية

(كيبوتس)، وبعدها دخل «مدرسة الدراسات الشرقية التابعة للجامعة العبرية في القدس»، وفي تلك الفترة أتقن اللغة العربية.. حصل على الدكتوراة الأولى من جامعة برلين باطروحة عنوانها «رسائل بابلية قديمة» موجودة في قسم الشرق الأدنى في متحف الدولة البروسية، ونشر في الوقت ذاته بحثاً بعنوان «تنقيبات وكنوز» في الطبعة الألمانية من «دائرة المعارف اليهودية».. أكبَّ على دراسة الكيمياء عند العرب، في برلين اعتباراً من (١٩٢٩)، وانتهى في بحث نشره (١٩٣٠) بعنوان «تحطم أسطورة جابر بن حيان» إلى القول بأن الرسائل العديدة المنسوبة إلى بن حيان هي تأليف جماعة من الاسماعيلية (...). تعاون كراوس مع لويس ماسينيون على نشر «أخبار الحلاج» بعد سفر كراوس إلى باريس تحسباً للخطر الذي ينتظره جراء البقاء في ألمانيا لدى مجيء النازية إلى الحكم. كما نشر في باريس رسالة للبيروني، وفي العام ١٩٣٤ نشر بحثاً بعنوان «من تاريخ الالحاد في الاسلام: كتاب الزمرد بن الراوندي» في مجلة «الدراسات الشرقية»، وسجل نفسه للحصول على درجة الدكتوراة برسالة عن «الرازي»، ولكنه لم يتمكن من مناقشتها.. عُيِّن كراوس مدرساً للغات السامية في جامعة القاهرة، وكانت الجامعة العبرية في القدس قد عرضت عليه أن يكون مدرساً فيها، لكنه فضّل - كما يقال - أن يعمل في الجامعة المصرية بسبب الامكانيات الهائلة المتوفرة للبحث في تاريخ العلوم (مثل: المخطوطات - وجود العلماء الباحثين في تاريخ العلوم عند العرب وعلى رأسهم مايرهوف...).. ألقى كراوس محاضرات في القدس، وهوجم بعنف بسبب قوله ان نصوص أسفار الكتاب المقدس هي نَظْم (= شعر) وليست نثراً، وراح يتلمس تلاوة صوتية خاصة لهذه النصوص. وبعد عودته من القدس، وُجد كراوس مشنوقاً بحزام «بيجامته» بمنزله في القاهرة. ويربط د. عبدالرحمن بدوي بين انتحار كراوس وبين مقتل اللورد موين (الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط)، حيث يفترض د. بدوي انتماء كراوس إلى عصابة شتيرن الصهيونية ورفضه أوامرها بقتل اللورد موين، لكنه رفض ذلك وانتحر، لأن جماعة شتيرن ستقتله بسبب رفضه هذا (...).

\*\*\*

... يبيّن استعراض عناوين النتائج الاستشراقية لهؤلاء المستشرقين اليهود



ونشاطاتهم، وجود تنوع في المواضيع المبحوثة والاهتمامات لديهم، يتراوح بين العمل الاستشراقي التقليدي وبين الأداء السياسي الذي يتخذ لنفسه اتجاه خدمة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين. كما نجد ما يثبت «تمايز» المستشرقين اليهود عن غيرهم في جوانب معينة، منها - على الأقل - هوية المادة البحثية المختارة، إن لم يكن منهجية المعالجة الدراسية لهذه المادة وتأثير الموروث الثقافي اليهودي على كيفية النظر إلى ثقافة «الأغيار». ونحن إذ لا ندعي معرفة دقيقة بذلك، نعتقد أن هاتين المسألتين تشكلان تربة خصبة لمساهمات بحثية جادة في هذا الشأن.

عن القطاع الرئيس المشترك بين المستشرقين اليهود وبين غيرهم من المستشرقين، نذهب إلى الاعتقاد بأن ما يصحُّ من تقديرات وأحكام على «الكل الأوروبي» في الاستشراق، ينطبق على «الجزء اليهودي» فيه، باعتبار أن المستشرقين في جانب من حياتهم أبناء بيئتهم الكبرى، تشربوا ثقافة مجتمعاتهم بطريقة أو بأخرى، في الوقت الذي كانوا فيه يحتفظون بطابع خاص في محيطهم «الجيتوي» الصغير. ويمكن الاستنتاج بأن «الكل الأوروبي» لم يكن عبثاً على «الجزء اليهودي» المنتمي إليه، وإنما عزز خصوصية التوجه الاستشراقي اليهودي، ولا سيما في مجال اعتماد المقولات والنظريات الأوروبية تجاه الشرق عموماً، وبينها الأفكار العنصرية التي لم يكن المستشرقون اليهود يُستثنون من الاشتراك مع غيرهم في تبنيها. ويتضح بالتالي أن ارتباط المستشرقين اليهود بمجتمعاتهم الأوروبية، كان يقوّي عوامل ارتباطهم بعلاقة معينة مع الصهيونية كإطار أيديولوجي / سياسي وليد المناخ الثقافي والاستعماري الأوروبي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

#### **\*\* في الاستشراق الغربي الجديد :**

تعرّض الاستشراق الغربي إلى تأثيرات جديدة فرضتها التطورات التي طرأت على السياسات الخارجية للدول الغربية في مرحلة الامبريالية. فقد أمّلت عوامل كثيرة تعاظّم الغايات الاستراتيجية والسياسية في الاستشراق - في مقدمتها عامل نمو الدولة في الغرب وتزايد اهتماماتها الاستعمارية بالمنطقة العربية -

وجاء هذا التعاضد، منذ الحرب العالمية الثانية، ليفرض على الاستشراق تكيفاً مع الواقع وليجعله أشد ارتباطاً به وأكثر طواعية له، حيث «أصبح الاستشراق يبحث له عن دور يمكن أن يلعبه [في المنطقة العربية بشكل رئيس]. ولم يعد أمام المستشرقين إلا أن يسلكوا أحد طريقين اثنين: فأما أن يستمروا في بحوثهم ودراساتهم مثلما كانوا يفعلون من قبل، كما لو لم يكن شيء قد حدث، وإما أن يعدّلوا أساليبهم القديمة بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة»<sup>(٥٢)</sup>. ونقّدر أنه بالرغم من التلاؤم المذكور الذي طرأ على الاستشراق، إلا أنه بقي هامش للبحث العلمي الخالص حيناً والمؤدلج أحياناً، دون تصادم مع التوجهات الاستراتيجية الغربية إزاء المنطقة العربية. وإضافة إلى استمرار انعقاد المؤتمرات الاستشراقية الأوروبية، فقد ظهر شكل جديد من الاهتمامات بالمنطقة العربية والاسلام، يتجلى عبر مؤتمرات «الاتحاد الأوروبي للمستعربين والمتخصصين في الدراسات الاسلامية»، الذي أسسه المستعرب الاسباني الأب فيليكس براجا، والذي يعقد مؤتمره كل عامين في إحدى العواصم الأوروبية الغربية، منذ المؤتمر الأول في قرطبة باسبانيا (عام ١٩٨٢) <sup>(٥٣)</sup>.

إن تعرّفنا على المواضيع المبحوثة في هذه المؤتمرات، لن يكتفي بالوقوف عند حدود التناول الدراسي لقضايا التراث والدين والثقافة الخاصة بالعرب والاسلام، وإنما سيخلص إلى إثارة التساؤلات حول الدوافع العميقة الكامنة وراء مثل هذا الأمر. وسيخلص أيضاً إلى ربط النتائج التي يتوصل إليها المستشرقون بطبيعة السياسات الغربية وأهدافها إزاء المنطقة العربية، حاضراً ومستقبلاً.. ويظل مشروعاً جديراً بالبحث العربي الدوز الذي تؤديه مؤسسات ومراكز الأبحاث الغربية المتخصصة بالشؤون الاستراتيجية والسياسية، وكذلك اهتمام العديد من المجلات العلمية الفصلية والحولية بالاستشراق الكلاسيكي، التي يبلغ عددها الخمسين في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان والهند والاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا بشطريها وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا واسبانيا<sup>(٥٤)</sup>.

ولئن كانت الحقائق تثبت أن الاستشراق في أوروبا الشرقية، ينأى - عموماً -

- عن إنتاج مواقف عدائية ظاهرة حيال المنطقة العربية، فإن ثمة حقائق أخرى تبين أن الاستشراق الغربي قد أسهم في إيجاد أو تعزيز المفاهيم والرؤى السلبية تجاه هذه المنطقة، واندماج هذا الاسهام في الأفعال السياسية الغربية، حتى لقد أصبح الاستشراق الغربي الجديد جزءاً من منظومة العمل الاستعمارية. وفي التفاصيل تتباين القراءات والآراء لدى إرشاد صانعي القرار في الدوائر الغربية إلى طريقة التعامل مع المنطقة العربية والعالم الإسلامي. فهناك من ينصحون بالوقوف إلى جانب الأنظمة المحافظة، لأنها الأقدر على رعاية المصالح الغربية، وهناك من ينصحون بدعم وتشجيع الأطراف المنخرطة في الظواهر التي صنعها الغرب، باعتبارها - من وجهة نظرهم - الأقدر على حماية مصالحه في الحاضر والمستقبل. ويذهب هؤلاء إلى أن مشكلات الغرب في الشرق الأوسط ناجمة عن تعثر التحديث في بعض المناطق وتراجعها في مناطق أخرى. وفي حين يقف محللو الاتجاه الأول حائرين أمام الظواهر الإسلامية غير التقليدية والمعادية للغرب في الشرق، يرى أنصار الاتجاه الثاني هذه الظواهر النافرة بالذات دليلاً على ضرورة «تحديث الشرق الأوسط» بالقوة إذا اقتضى الأمر، حفاظاً على مصالح الغرب فيه<sup>(٥٥)</sup>. وباختصار، تغلب على الاستشراق الغربي الجديد محدّداته وبواعثه السياسية والبراغماتية، وتسخيرها للتغلغل في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، والسعي إلى اجتثاث العوامل التي يمكن أن تعيق هذا التغلغل، وهو ما يمثل «نَعْوَةً» للاستشراق التقليدي في الغرب، الذي كان في أحد جوانبه منهلاً للمعرفة ومصدراً لتكوين الصور الذهنية أو الواقعية عن الشرق.

#### **\*\* الحالة الأميركية / انخفاض الاستشراق :**

نلمح «نعوة الاستشراق التقليدي»، مثلاً، عبر الإسهام الأميركي في العملية الاستشراقية الذي يمكن «التأريخ له بالمرحلة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها في الموقع الذي كانت بريطانيا وفرنسا قد أخلتاه منذ عهد قريب»<sup>(٥٦)</sup>. ومنذ ذلك الحين تمحور النشاط الاستشراقي الأميركي حول السبل التي تتيح للولايات المتحدة بسط هيمنتها على المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وأصبح كل ما يطلب إلى الاستشراق أن يؤديه



هو مساعدة المؤسسة الأميركية على إنجاز تطلعاتها في الهيمنة على مقدرات الشرق.  
فكيف ظهر هذا الأداء؟!

يشير د. إدوارد سعيد إلى أن أحد الجوانب الباهرة لاهتمام العلوم الاجتماعية الأميركية بالشرق هو تجنبه المطلق للأدب، فبوسعك أن تقرأ أكاداساً من الكتابة الخبيرة عن الشرق الأدنى دون أن تلقى إشارة واحدة إلى الأدب، ذلك أن ما يبدو أكثر أهمية بكثير في عرف الخبير المناطقي هي «الحقائق» التي ربما كان النص الأدبي يشكل قلقاً لها. والحصيلة الصافية لهذا الإسقاط الاستثنائي في الوعي الأميركي الحديث للشرق العربي والإسلامي هي إبقاء المنطقة وسكانها خصاة تصورياً، مقلّصين إلى «مواقف» و«اتجاهات» و«إحصائيات»، وباقتضاب لا مؤنسنيين [مجردين من الإنسانية]، وما دام الشاعر أو الروائي العربي يكتب عن تجاربه وقيمه وإنسانيته، فإنه في الواقع الفعلي يمزق مختلف الأنساق (الصور والشعيرات والتجريدات) التي يمثل عن طريقها الشرق<sup>(٥٧)</sup>. وهكذا يزحف الاستشراق الجديد ليحتل مواقع الاستشراق التقليدي، ولتكون النتيجة التي تؤكد سمات الاستشراق الأميركي هي «انخفاض الاستشراق إلى استخبارات في الولايات المتحدة»<sup>(٥٨)</sup>. وفي هذه الوضعية تتغذى الاستخبارات الأميركية بالمعلومات عن المنطقة العربية والعالم الإسلامي، عبر قنوات متعددة أهمها:

١ - التقارير والدراسات التي تعدّها مراكز ومؤسسات الأبحاث العاملة في الميادين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وتبرز أسماء مثل: معهد بروكنغز - معهد سبنغز - أميركان انتربرايز أنستتيوت - مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية التابع لجامعة جورجيتاون - معهد هوفر لأبحاث الحرب والسلام التابع لجامعة ستانفورد - كلية الدراسات الدولية العليا بجامعة جون هوبكنز - مركز دراسات الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا - المركز العالمي للسلام في الشرق الأوسط - مؤسسة دراسات الشرق الأوسط، وعشرات الهيئات والمعاهد التابعة للجامعة والدوائر الحكومية الأميركية، وكذلك الأقسام واللجان البحثية المرتبطة بالمنظمات السياسية والاجتماعية

وسواها.

٢ - الندوات وحلقات البحث التي تعقدها المؤسسات البحثية الأميركية، والتي يتم خلالها إفساح المجال لتناول أي موضوع مدروس من مختلف جوانبه. وتتنوع أشكال الأداء هنا، بين عقد مؤتمرات سنوية لتلك المؤسسات وبين تنظيم أيام دراسية ولقاءات محدودة بمناسبة أو بأخرى.

٣ - إرسال بعثات دراسية إلى المنطقة، للوقوف على طبيعة ظاهرة أو مسألة معينة وجمع المعلومات الكافية، وقراءاتها، ثم التوصل إلى استخلاصات بشأنها.

٤ - العمل الاستخباري المباشر (مواد بحثية - معلومات خام - تقارير خاصة .. إلخ).

٥ - الكتابات التي تظهر في المجالات العلمية المتخصصة المعنية بشؤون الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والسياسة الخارجية، والمواد المنشورة في مختلف الصحف والمطبوعات العربية.

.. لقد ترتب على «انخفاض الاستشراق إلى استخبارات» تعاظم دور الاستشراق الجديد، باقتصاره - تقريباً - على تقديم المعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والسياسية في الدوائر الأميركية الحاكمة، وخاصة على صعيد السياسة الخارجية.

#### \* الاستشراق الأمريكي والصهيونية :

أولى المستشرقون المعاصرون في الولايات المتحدة عناية فائقة لدراسة الأوضاع القائمة في المنطقة العربية، منذ قيام إسرائيل حتى الآن، وذلك في إطار تجنيد هؤلاء المستشرقين والعملية الاستشراقية الأميركية إجمالاً، لتلبية احتياجات وتطلعات السياسة الأميركية، في هذه المنطقة. واحتل الاهتمام بإسرائيل مكانة خاصة في الاستشراق الأمريكي المعاصر، انطلاقاً من أهمية الدور الوظيفي الذي تؤديه إسرائيل في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية. فانصبَّت غالبية نشاطات

المستشرقين الأميركيين في مجالات الأبحاث الصراعية باتجاه تعزيز المواقع الإسرائيلية على جبهة المواجهة مع العرب، إلى جانب محاولة تسويق الأفكار والمقولات السياسية التي تعتمد على إسرائيل والصهيونية.

بين المظاهر الماثلة، في هذا الاتجاه، يلجأ الكثيرون ممن يطلق عليهم عادة «خبراء شؤون الشرق الأوسط» إلى تقديم الخدمات المباشرة إلى صانعي القرار في التحالف الإسرائيلي الأمريكي، وتزويدهم بالمادة البحثية المناسبة، فضلاً عن الدعاوى المؤدلجة التي ينخرط بها هؤلاء الخبراء دفاعاً عن الصهيونية وكيانها في فلسطين المحتلة. ونلمس في عداد توجهات المستشرقين المعاصرين وجود محاور ثابتة للمعالجة البحثية لشؤون المنطقة والصراع ومكانة إسرائيل، أبرزها:

أ - التركيز على أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، وتحريض المؤسسات الأميركية على الاستجابة إلى حاجات إسرائيل العسكرية وتمكينها من التفوق على الدول العربية.

ب - النظر إلى إسرائيل على أنها «واحة الديمقراطية» الوحيدة في المنطقة، وإظهار التحالف الأمريكي الإسرائيلي كما لو أنه نابع من «التزام أخلاقي» تجاه دولة صديقة.

ج - التوحد مع إسرائيل سواء في السياسة الإسرائيلية العليا أو في المواقف والأحداث اليومية والجارية، واللجوء في معظم الأحيان إلى البحث عن تبريرات للتوجهات والممارسات الإسرائيلية.

د - تبني الدعاوى الغيبية والذرائعية للصهيونية وكيانها، والتماثل مع الطريقة الصهيونية / الإسرائيلية في النظر إلى الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

هـ - الترويج لما يسمى «المعجزة اليهودية» في بناء الدولة وفي الصمود أمام التحديات، وإضفاء صورة ذهنية مذهلة على «إنجازات إسرائيل الذاتية». لا تفترق هذه المحاور في توجهات المستشرقين الأميركيين المعاصرين عن مجمل الصياغة الرسمية الأميركية للموقف العام من إسرائيل والصراع في المنطقة العربية، وتتخى هنا جانباً الفوارق بين مستشرق أميركي يهودي وآخر غير



يهودي، طالما أن ضلوع هذا المستشرق في الأداء الأميركي الرسمي هو المحرك الأول لقناعاته. ونكتفي بتقديم فكرة موجزة عن اثنين بارزين من المستشرقين والخبراء الأميركيين، لتكون هذه الفكرة مؤشراً على نوعية غالبية المستشرقين، وأدوارهم في خدمة التحالف الإسرائيلي الأميركي ومخططاته المتعلقة بالمنطقة.

١ - برنارد لويس :

ولد في لندن (عام ١٩١٦) ودرس في جامعتها، وكان أستاذ تاريخ الشرق الأوسط والأدنى في جامعة لندن منذ سنة (١٩٤٩). واعتباراً من العام (١٩٥٥) عمل لويس أستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا وفي جامعة كولومبيا (١٩٦٠) وجامعة إنديانا (١٩٦٣). ويشغل حالياً منصب أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة برنستون، وهو عضو دائم في معهد الدراسات المتقدمة وفي الجمعية الفلسفية الأميركية (منذ ١٩٧٣) (٥٩).

من أهم مؤلفات برنارد لويس<sup>(٦٠)</sup> أصول الإسماعيلية - مساهمات البريطانيين في الدراسات العربية - العرب في التاريخ - الغرب والشرق الأوسط - الحشاشون - العرق واللون في الإسلام - الإسلام في التاريخ - الإسلام من النبي محمد وحتى سقوط القسطنطينية - عالم الإسلام - الإسلام والعالم العربي - مؤرخو الشرق الأوسط / بالاشتراك مع بيتر هولت أستاذ تاريخ الشرق الأدنى والأوسط في جامعة لندن / - مساهمات في وضع تاريخ الإسلام الذي نشرته جامعة كامبردج وفي دائرة المعارف الإسلامية - السكان والإيرادات في مدن فلسطين في القرن السادس عشر / بالاشتراك مع المستشرق الإسرائيلي أمنون كوهين.

.. توحى عناوين المؤلفات المذكورة بطبيعة اهتمامات برنارد لويس، الذي يعتبر علماً ذائع الصيت، وكفاءة بحثية متميزة - في أنظار الكثيرين - والذي تخرجت على يديه أعداد كبيرة من الطلبة اليهود والعرب، سواء أثناء عمله في بريطانيا أو منذ أن بدأ يعمل في الولايات المتحدة. ويذكر أحد الباحثين العرب البارزين أن برنارد لويس «اهتم بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، وأصرَّ على البقاء على أرض الواقع حتى وهو يكتب عن الأصناف (= الجماعات المهنية المدنية

في الإسلام الوسيط) وعلاقات العرب بالترك في عصور الإسلام الزاهية. لقد ظل الرجل صهيونياً يتعامل مع النص التاريخي العربي القديم، وسجلات الضرائب العثمانية، وعينه على الزحف الصهيوني المعاصر على أرضنا. حتى إذا غادر بريطانيا إلى الولايات المتحدة حسر عن وجهه اللثام تماماً، فلم يعد حاضراً عنده من الإسلام وحضارته غير المفهوم الأميركي للشرق الأوسط الذي أسهم هو وغيره في صياغته [مع غرينباوم - جيب - فاتيكوس، وغيرهم]، ولم يعد حاضراً من المسألة السياسية الإسلامية غير مواقف اليمين واليسار الإسلامية من الكيان الصهيوني في فلسطين والمصالح الأميركية في العالم الإسلامي»<sup>(٦١)</sup>.

تجد هذه الشهادة إثباتها في مؤلفات لويس، ولنستعرض مثلاً ما ورد في مراجعة لكتابه «الغرب والشرق الأوسط»، فنجد أن المؤلف يحصر موضوع كتابه بتأثير الغرب ومدنيته على الشعوب الإسلامية، وبشكل خاص على المجتمعات الشرق أوسطية، ورد فعل هذه المنطقة في أدوارها المتعاقبة. ويتحدث المؤلف عن موضوع الاستيطان اليهودي في فلسطين، مبيناً أنه قبل القرن التاسع عشر كان الهدف المحرّك لليهود بالهجرة إلى فلسطين هدفاً دينياً بحتاً، لكن مع مطلع القرن التاسع عشر تغير العامل المحرّك لهم، وبدأت هجرة من نوع جديد كانت نتيجة لانتشار الأفكار القومية، ومعظم المهاجرين الجدد أتوا إلى فلسطين من أوروبا وهم جماعة من الشباب يحدوهم العامل القومي وليس العامل الديني. فلم تعد غايتهم الصلاة والتعبّد ثم الموت، بل العمل والاستغلال الاقتصادي والحياة. ويضيف المؤلف: ان جميع متطلبات الدولة القومية، توفرت للأقلية اليهودية المحافظة في وسط وشرق أوروبا، عدا شيئين: اللغة القومية الواحدة، والأرض القومية الواحدة، ونتيجة لذلك كانت حركتا البعث العبري والصهيونية تهدفان إلى تأمين هذين الشيئين المفقودين. ويدّعي المؤلف ان اليهود شعب قادر على استنباط الأشياء الجديدة، ولقد شهد لهم بذلك أصدقاؤهم وأعداؤهم على السواء، فهم الذين اخترعوا الرأسمالية والشيوعية (...) ولقد قال البعض انهم هم الذين جاءوا بالمسيحية والإسلام (...). وهكذا لا يعجز الذين ابتدعوا كل هذا عن ابتداع تاريخ وقومية وكل شيء. ويرى المؤلف ان بعض العرب بدأوا (عام ١٩٦٣) يقبلون

بوجود اسرائيل بعد أن اعترف بها المجتمع الدولي، وبالتالي أصبحت أمراً مقررأ، لذا يجب التعامل مع العرب على أساس المساعدة الاقتصادية والاغاثية كي لا ينحسر الغرب ومصالحه (٦٢).

في هذه الخلاصة المقتضبة لما جاء في كتاب برناردلويس المذكور آنفاً، يتضح إلى أي مدى ذهب المؤلف في مغالطاته الفكرية، إذ أسبغ الصفة القومية على الجماعات اليهودية في أوروبا وغيرها، واعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين عائدة إلى باعث قومي، وخلع الهوية القومية اليهودية على أرض فلسطين كعنصر في بناء الدولة الصهيونية، بل إنه ذهب إلى حد تأليه اليهود وربط النتاجات المادية والحضارية العالمية بهم.

تمثل هذه العينة الصغيرة من المغالطات مادة لاستقراء المضامين المماثلة لمؤلفات برناردلويس، فتبدو النزعة العنصرية الصهيونية جلية، وتكتسي أحكامه بسمة تلفيقية، ويتم تغييب الدور الاستعماري في ايجاد «الدولة اليهودية». وأكثر من ذلك، نقراً دفاعاً عن الصهيونية في بعض مواقفه. فإثر صدور قرار الأمم المتحدة الشهير (٣٣٧٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٧٥) الذي أكد أن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، كتب برناردلويس مقالاً في مجلة فورين أفيرز الأميركية، قال فيه «ليست الصهيونية حركة عنصرية في الأساس، ولكنها شكل من أشكال القومية أو حركة تحرير وطني بالمصطلح الحديث. وهي كغيرها من الحركات تجمع تيارات مختلفة، بعضها نابع من العرف والضرورة، والبعض الآخر حملته اليها رياح التغيير والأنماط الدولية. وأهم ما في الأولى هو الديانة اليهودية بتأكيداتها المستمر على صهيون والقدس والأرض المقدسة وأفكار العبودية والاغتراب والعودة، وهي أفكار متداخلة معاً ومتكررة. وكان للايمان بالمسيح المنتظر وحركات الاحياء الديني التي ظهرت بين اليهود منذ القرن السابع عشر مساهمة مهمة في نشوء هذه الحركة» (٦٣).

بعد هذا ، يغدو بيئاً تاماً ، ماذا يمكن أن يقدم برناردلويس للصهيونية وكيانها العنصري؟! ويغدو بيئاً كذلك، مقدار الاهتمام الذي توليه المؤسسة الصهيونية الحاكمة في فلسطين المحتلة لتشجيع الاتجاهات المماثلة، وتوظيفها في



نهج العدوان والتوسع الصهيوني. هذا بالإضافة إلى حجم التأثير الذي يمارسه لويس على الكثيرين ممن يتلمذون عليه، فيحملون بعض أفكاره - على الأقل - ويعيدون انتاج ما يغذيهم به بطريقة أو بأخرى.

## ٢ - نداف سفران :

ولد في القاهرة، وهاجر إلى فلسطين (١٩٤٦) واشترك في حرب (١٩٤٨)، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة (١٩٥٠)، ودرس في جامعات هارفارد وبييل وبرنستون، وحصل على منح دراسية من مؤسستي روكفلر وفورد وغيرهما. عمل سفران مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد حتى إقالته أواخر عام (١٩٨٥)، ومن أهم مؤلفاته: «محاولة مصر لتكوين مجتمع سياسي»، «الولايات المتحدة وإسرائيل»، «إسرائيل اليوم»، «من حرب إلى حرب: النزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٦٧»، «نظرية النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي». بالإضافة إلى عشرات الأبحاث والدراسات والعديد من المقالات التي تتركز غالبيتها على شؤون المنطقة العربية والصراع ومواقف الولايات المتحدة وإسرائيل.

اضطلع سفران بتأدية دور خطير في توجيه السياستين الأميركية والإسرائيلية، ويعتبر أحد أبرز أصدقاء هنري كيسنجر المقربين إليه، وكان أحد مستشاريه البارزين لشؤون الشرق الأوسط عندما تولى كيسنجر منصب وزارة الخارجية الأميركية، كما كان سفران واحداً من مجموعة الأساتذة والخبراء والعلماء الأميركيين الذين كانت غولدا مائير تستشيرهم<sup>(٦٤)</sup>. وخلال السنوات الماضية، لعب سفران دور المستشار غير الرسمي لشخصيات إسرائيلية وأميركية مؤيدة لإسرائيل، في شؤون المنطقة، ووضع خبرته الجامعية أكثر من مرة في خدمة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة<sup>(٦٥)</sup>.

في أواخر عام (١٩٨٥)، تم كشف النقاب عن تعاون سفران مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وكان هذا الكشف «فضيحة» في الأوساط الأكاديمية. وتقول المعلومات المتوفرة أن سفران تلقى مبلغ ٤٥ ألف دولار من المخابرات الأميركية لتمويل ندوة في جامعة هارفارد حول «نمو المشاعر الإسلامية في منطقة

الشرق الأوسط». وتبيّن كذلك أن المخابرات الأميركية دفعت ١٠٧ آلاف دولار مقابل قيام سفران بتأليف كتاب عن المملكة العربية السعودية<sup>(٦٦)</sup>. ويتضمن مشروع هذا الكتاب الذي تعهد سفران بتنفيذه، دراسة حجم «القوى الإسلامية» في العربية السعودية، بهدف الإجابة على سؤال مهم هو: كيف يمكن السيطرة على هذه القوى؟! وكيف يمكن، أو هل يمكن، لهذه القوى أن تسيطر على زمام الحكم هناك؟! ولدى شروع سفران في بحثه، كلّف أحد أساتذة الجامعة العبرية في القدس (البروفسور آفير) بإجراء بحوث ميدانية بالتعاون مع الطلبة العرب، ودراسة الصحف السعودية والخليجية المتوفرة في «معهد ترومان لأبحاث الشرق الأوسط» التابع للجامعة العبرية، بيد أن الطلاب العرب في الجامعة المذكورة رفضوا التعاون مع البروفسور الإسرائيلي. وبعد افتضاح المسألة، أجرت جامعة هارفارد تحقيقات مع سفران، وأقيل على إثرها، لكن سفران ادعى أنه هو الذي قدّم استقالته بسبب الحساسية التي سببتها تحقيقات الجامعة معه، وأخذ يدافع عن ارتباطه بوكالة المخابرات المركزية، مؤكداً أن علماء كثيرين جداً يعملون في جامعة هارفارد يقيمون علاقات وطيدة مع الوكالة ويتلقون منها مساعدات مالية، وأن الجامعة لا تكتفي بإجازة هذه العلاقات، بل تشجعها. ولم تنف جامعة هارفارد هذا الأمر<sup>(٦٧)</sup>.

المؤشرات التي وردت في ثنايا قضية نداف سفران، تبرهن أن القضية أكبر من «حالة خاصة»، بوجود نظائر متعددة، منها ما يتعلق بخدمة الشق الأميركي، ومنها ما يتعلق بخدمة الشق الإسرائيلي في التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل. حتى يمكن القول إجمالاً إن جيش المستشرقين والخبراء الأميركيين بشؤون الشرق الأوسط يشكل جزءاً رئيساً من نظام التخطيط والعمل الإسرائيلي - الأميركي الخاص بالمنطقة العربية.

### **\*\* استخلاصات:**

إن أي تحرّ محايد لطبيعة العلاقة العضوية بين المشروع الصهيوني والنهج الاستعماري الغربي، في مجالي النظرية والممارسة، سيخلص إلى إدراك العديد من

الثابت، لعل مقدماتها:

\* إن الأيديولوجية الاستعمارية الغربية تعدُّ أحد المصادر التي استقت منها الأيديولوجية الصهيونية الكثير من طروحاتها، وإن مثل هذا الاستقاء يشكل أحد البراهين على توحد الظاهرة الصهيونية السياسية مع أصلها الغربي، وإن موضوع تمكين اليهودية من الاستيطان في فلسطين، قبل ظهور المشروع الصهيوني رسمياً، يُعتبر واحداً من المسائل التي عني بها الغربيون والمستشرقون بينهم ضمناً.

\* اتسعت الخدمات الغربية المقدّمة إلى الصهيونية لتشمل الكثير من محفّزات المشروع الصهيوني، ابتداءً من المحتوى الديني، وانتهاءً بوضع المعلومات المتنوعة عن فلسطين والمنطقة برسم إنشاء هذا المشروع.

\* إن ما حمله الاستشراق الغربي من معانٍ، وما وصل إليه من نتائج، أفضى إلى تزويد المشروع الصهيوني بآليات عمل تم توظيفها في بناء هذا المشروع، وفي التعامل مع الشؤون الفلسطينية والعربية.

\* كان «صندوق استكشاف فلسطين» نموذجاً لا يكاد يضاهيه أي من النماذج الغربية للاستشراق في تقديم المساعدة للصهيونية لإقامة كيائها لاحقاً في فلسطين.

\* من المتعذّر فصل أداء المستشرقين اليهود عن مجمل العملية الاستشراقية الغربية، في إيجاد الأسس الروحية والمادية للتوجهات الصهيونية بصدد فلسطين والمنطقة العربية، وأكثر من ذلك، كان لبعض هؤلاء المستشرقين دور خاص في خدمة المشروع الصهيوني.

\* أدرج الاستشراق الغربي الجديد الشأن الصهيوني وتقديم الدعم إليه في مقدمة اهتماماته، استمراراً لاهتمامات الاستشراق التقليدي، وتطويراً لها.

\* يعتبر الاستشراق الأميركي المعاصر دليلاً قائماً على المدى الذي وصل إليه انخفاض الاستشراق، ولا سيما في الأمور المتعلقة بتمكين الصهيونية وكيانها العنصري في فلسطين من مواصلة مهماتها الاستعمارية الوظيفية في المنطقة العربية.



## الفصل الثاني

### واقع العملية الاستشراقية والبحثية لدى الصهيونية وإسرائيل

عُنيت الصهيونية منذ ولادتها في أوروبا، بالتعرف على المنطقة العربية، وعلى فلسطين بوجه خاص كإقليم مرشَّح لإنشاء الاستيطان اليهودي فيه. وكان الاستشراق الأوروبي بجزء منه (هو الاستعراب) أحد مصادر هذا التعرف، إذ استقت الصهيونية من نتاجات المستشرقين جملة من الأفكار والصور الأولية عن فلسطين والمنطقة، وانتفعت في هذا الإطار بالكثير من النتاجات العملية التي جاء بها المستشرقون على المستويين المؤسسي والفردى، مع اهتمام خاص بأعمال المستشرقين اليهود. وتعكس آراء الصهيونيين عن فلسطين والمنطقة حضور بعض المعلومات والأحكام الاستشراقية الأوروبية في النسق الأيديولوجي الصهيوني، يستوي في ذلك التوجهات الصهيونية العامة ورؤى الزعماء والمسؤولين الصهاينة منذ البدايات الأولى للنشاط الاستيطاني في فلسطين، واستمراراً في العقود اللاحقة. لكن الصهيونيين صاغوا لأنفسهم في الوقت ذاته رؤية خاصة كان فيها الإدراك المشوّه أساساً للبناء النظري المتعلق بالعرب والبلاد.

#### \*\* الصهيونية والنظرة إلى العرب:

عملت الصهيونية وفق مبدأ «الأريدنتية الدينية» التقليدي، فتطلعت إلى سلخ جزء من منطقة (= أريدنتا) بزعم أنه يشكل مقاطعة متصلة باليهود وتاريخياً وعرقياً، ولكن هذه المقاطعة تخضع إلى وحدة أخرى<sup>(١)</sup>، واستخدمت الصهيونية لعملية السلخ المتصورة هذه نسقين على جبهة الأيديولوجيا حشدتهما في مواجهة العرب: - أولهما، اعتماد شبكة معقدة من الدعاوى والتلفيقات التاريخية في مسألة «ارتباط اليهود بفلسطين» لبعث ما يسمى «الشخصية اليهودية» ولتبرير إنشاء

المشروع الصهيوني الاستيطاني.. وثانيهما، رسم صور خاصة بفلسطين والمنطقة العربية على نحو يحرف الحقائق، لإظهار الصهيونيين على أنهم حَمَلة «رسالة تمدينية»، كخطوة أولى على طريق تعزيز مواقع الاستيطان.

العلاقة بين عوامل استخدام هذين النسقين ووظائفه (التي تكافئ - بلغة الاقتصاد - العلاقة بين الانتاج والاستهلاك) كان يُرسم لها أن تتيح للصهيونيين في نشاطهم اتساقاً - مصطنعاً بالأساس - بين مفهوم الذات وصورة الآخر. وكأي موقف استعماري، انطوى الموقف الصهيوني من العرب على «اكتشاف الفروق بين المستعمر والمستعمَر وإبرازها، وتقديم هذه الفروق لصالح الأول على حساب الثاني، ثم دفعها إلى حد المطلق، مع التأكيد بأنها نهائية»<sup>(٢)</sup>، وكان العرب ضحية الأفكار التي سوّقتها الصهيونية - إلى جانب كونهم ضحية الخطوات الاستعمارية الإجرائية منذ تأسيس الاستيطان - حيث استتبع التركيز على «النقاء» و«تفوق النقاء» الاعتقاد بـ «دونيه» العرب الذين رسمت لهم الصهيونية صورة كاركاتورية تنبئ عن نظرة استشرافية مفرقة في سلبيتها وعدوانيتها.

قامت هذه النظرة على أسس ثلاثة، تعدّ اعتداءً سافراً على العرب، ليس بكونهم مجرد طرف وجدته وواجهته الصهيونية في فلسطين، وإنما باعتبارهم أيضاً موضوعاً استشرافياً عولج ذهنياً بطريقة لا موضوعية.

- الأساس الأول / تكويني، يختص بالعوامل التي أطرت طروحات الصهيونيين ونشاطاتهم، منذ ظهور الصهيونية في أوروبا واندماجها ضمن حركة التوسع الأوروبية. فكانت صورة العرب في الذهنية الصهيونية، والحالة هذه، متطابقة مع صورة المستعمرات في ذهنية المستعمرين الغربيين، ولا سيما في موضوع ما يسمى «الخواء السكاني والحضاري» للمناطق التي يتعين «ملؤها بشرياً وحضارياً». وفي الهامش الخاص بتمايز المشروع الصهيوني عن غيره من المشاريع الاستعمارية، نلاحظ خضوع صورة العرب في الذهنية الصهيونية إلى المفاهيم الأيديولوجية وإلى خبرات وتجارب الجماعات اليهودية الصهيونية، امتداداً إلى «العقل الباطن» و«اللاشعور الجمعي» لهذه الجماعات إزاء «الغوييم = الأغيار» الممثلين هنا بعرب فلسطين والمنطقة.

- الأساس الثاني / بنياني، مادته الخصائص التي تتصف بها التقديرات الصهيونية للعربي، الفرد والوطن، سواء قبل الاتصال الصهيوني بالواقع أو بعده. فلم تكن هذه التقديرات صورة طبق الأصل لواقع مشخص، قائم، وإنما كانت في المرتبة الأولى صورة ذهنية تنتمي إلى مُصدر الأحكام القيمية، أي إلى الذات أولاً وقبل أي شيء آخر، انطلاقاً من موقف مسبق يقوم على الإدراك الصهيوني المقوّل للواقع العربي وللعقلية العربية. ولم يكن يشد الصهيونية من الحياة العربية، سوى ما يهمهم أن يرسخ تلك الصورة ويعمّقها في أذهانهم وأذهان الآخرين.

- الأساس الثالث / غرضي، يتعلق بالدور الذي يُراد للنظرة الصهيونية إلى العرب أن تؤديه على الجبهتين اليهودية الصهيونية والعربية، إذ كان الهمُّ الصهيوني التلقائي يتركز على إيجاد تطابق بين الصورة المسبقة وبين الصورة الحية التي شكلها الصهيونيون إزاء العرب، لتوظيف هذا التطابق القسري في الأداء الاستعماري الاستيطاني. وبهذا فإن المهمة الوظيفية للتطابق المتوخى ترتبط بالتوجهات العامة للمشروع الصهيوني، وبالأغراض الوجودية والمعرفية لنظرة الصهيوني إلى الذات وإلى الآخر، طالما أنه يتعذر تحاشي المواجهة مع العرب لدى تنفيذ العملية الاستيطانية في البلاد.

.. بتوفر هذه الأسس الثلاثة، تطلعت الصهيونية إلى التغلب على انتماء فلسطين العربي، وتحويل البلاد بطريقة استيطانية إحلالية إلى مُستوطن يمثل امتداداً لأوروبا / مصدر الهجرة اليهودية الأول آنذاك، تساعد في ذلك عمليتا التشرب الصهيوني بشتى مضامين الفكر الأوروبي، والتمثل الصهيوني لفلسفة حركة التوسع الغربية. فلعبت هاتان العمليتان دوراً خاصاً في تمكين الصهيونيين من اعتماد أنماط التفكير المتعلقة بكيفية التعاطي الأوروبي مع «سكان المستعمرات» الذين يجلب لهم المستعمرون الحضارة (...).

#### \* أشكال تعبيرية مبكرة :

الخطاب الأيديولوجي الصهيوني يعجّ بالتفصيلات حول الأسس الثلاثة



المذكورة. وفيما يلي عدة علامات من مجموع شائع:

- زعيم الصهيونية السياسية الأول، ثيودور هرتزل، اعتبر (في العام ١٨٩٦) دولة اليهود التي سوف تقام في فلسطين «جزءاً من حائط أوروبا في آسيا، يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية»<sup>(٣)</sup>. ويخطب في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) قائلاً: «إنه لمن مصلحة الأمم المتقدمة أكثر، ومن مصلحة المدنية عموماً، أن تؤسس محطة حضارية عبر أقصر طريق لآسيا.. إن فلسطين هي تلك المحطة، ونحن اليهود حَمَلَة الحضارة المستعدين لبذل أملكنا وأرواحنا من أجل تكوينها»<sup>(٤)</sup>. وفي روايته «الأرض القديمة - الجديدة = إلت نيولاند» (الصادرة عام ١٩٠٢) يرسم هرتزل شخصية رشيد بك وفق الروح ذاتها. يقول له كنجز كورت (الضابط البروسي): «إنكم أناس شاذون أيها المسلمون.. ألا تعدّون هؤلاء اليهود معتدين؟! فيجيبه رشيد بك (=حلم هرتزل) «إنك تتحدث حديثاً غريباً أيها المسيحي. هل ندعوه لصاً ذلك الذي لا يأخذ منك شيئاً، بل على العكس يعطيك شيئاً؟!.. لقد أغنانا اليهود، فلماذا نسخط عليهم؟!» ويردّ الضابط كورت: «حقاً، لطيف، كلام معقول. ولكنك رجل مثقف. لقد درست في أوروبا. وإنني لا أكاد أتصور أن الرجل البسيط في المدينة أو الريف يمكن أن يفكر كما تفكر أنت»<sup>(٥)</sup>.

نجد هنا ترويجاً صهيونياً مكشوفاً لفكرة تخلف البلد / هدف الاستعمار، ومحاولة لرهن (حضارية) الموقف الشعبي الفلسطيني من الاستيطان الصهيوني بموافقة الفلسطينيين على هذا الاستيطان. وإلا فإن تهمة «الانحطاط» و«الهمجية» جافزة. وهي تُهَمّة ستظل قائمة على أي حال، حين يأخذ الأمر منحى آخر.

- الكاتب والزعيم الصهيوني، ماكس نورداو، يتبنى فكرة «التمدين» ذاتها. فيخطب في المؤتمر الصهيوني الثامن (لاهاي ١٩٠٧) قائلاً: «نحن ننوي الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحَمَلَة المعتمدين للمدنية والتحضر، ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية - الأدبية لأوروبا حتى تصل إلى الفرات»<sup>(٦)</sup>.

مرّة أخرى، يتجلى انتماء الصهيونية إلى أوروبا، وإصرار على النظرة إلى المنطقة العربية على أنها منطقة متخلفة، انسجاماً مع الفكرة الأوروبية السائدة

آنذاك عن هذه المنطقة العربية ، وهي فكرة ليست معزولة بالطبع عن إسهام أحد أنواع الاستشراق الأوروبي في ايجادها.

- وفي عبارات وجهها حاييم وايزمن (رئيس البعثة الصهيونية التي أرسلت إلى فلسطين في إطار السعي لتنفيذ الوطن القومي اليهودي) إلى آرثر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) يوم ٣٠/٥/١٩١٨ ، نقرأ «ان على السلطات البريطانية، وهي التي تعرف الطبيعة الغادرة للعرب أن تراقب [الأوضاع] بحذر وبصورة دائمة. وبمقدار ما يحاول الحكم الانجليزي أن يكون عادلاً، بمقدار ما يزداد العرب تعجرفاً وغطرسة.. ان الوضع الحاضر للأمور يميل بالضرورة باتجاه خلق فلسطين عربية لو كان ثمة شعب عربي في فلسطين، غير أن هذا الوضع لن يؤدي في الواقع إلى تلك النتيجة، لأن الفلاح [العربي] متأخر عن الأزمنة الحاضرة بأربعة قرون على الأقل، ولأن الأفندي مخادع غشوش، جاهل، نهم، لا وطني بقدر ما هو غير كفؤ»<sup>(٧)</sup>. ويفصح وايزمن عن رؤية مشوهة مماثلة، في سياق شهادته أمام لجنة التحقيق الملكية البريطانية، فيقول مخاطباً أعضاء اللجنة «كل بلد في العالم حللنا فيه كنا نجده مبنياً، وكان يتعين علينا والحالة هذه أن نزدحم في مسامات هيئات سبق لها أن تكونت، وهذا الحال جعل الناس يقولون عنا اننا نعيش كطفيليين واننا نقصد دائماً ما نجده جاهزاً ونجني ثمرات أتعاب الغير.. لا تساعدنا الفرصة على انشاء كل شيء جديد إلا في فلسطين فقط (...) لقد حولنا أراضي كانت ملأى بالمستنقعات والرمال إلى أراضٍ صالحة للزراعة والعمران (...) لم تكن هناك بيوت ولكننا أنشأناها (...) ولم تكن هناك طُرق ولكننا عبّناها (...)»<sup>(٨)</sup>.

بهذا التزييف للحقائق ، وأمثاله ، تعمّد الصهيونيون تقديم صورة لعرب فلسطين كانت متشكلة أصلاً، ولم يعد سوى (البرهنة على مصداقيتها)، ليس فقط بتغيب هؤلاء العرب حضارياً، وإنما وجودياً كذلك. تماماً على غرار المحاولات التي ظهرت إبان التجارب الاستعمارية الأوروبية.

- وضمن كتابه «الاستعمار اليهودي والفلاح العربي»<sup>(٩)</sup> يسهب موسى سيملانسكي (الخوaja موسى) في وصف السكان والقرى في فلسطين

(عام ١٩٢٠) ، وكأنه يتحدث عن «نعمة هبطت من السماء على العرب في البلاد» جرّاء إنشاء المستوطنات الصهيونية. ويستوقفنا ضمن ما يسوقه سيملانسكي من تعليقات واهية، سيل من العبارات والمبالغات بشأن العرب، الذين يبدوون لديه كما لو أنهم يعيشون في العصر الحجري.. فبعد أن يتحدث الكتاب عن «فضل الاستيطان الصهيوني» على القرى العربية وعلى تقدم الزراعة الفلسطينية إجمالاً، يعقد مقارنة بين القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية وبين القرى البعيدة عن تلك المستعمرات، ويقول: «إذا سرت في القرية طويلاً وعرضاً فإنك لا تجد أثراً لشجرة.. وحولها آكام من الزباله تكونت خلال الأجيال المتوالية.. والأولاد حفاة عراة تغطي أجسادهم الوساخة من أخماسهم حتى مفارقهم، ومعظمهم مصاب بأمراض العيون الخبيثة، إذا لم يكن بالعور فبالعمى أيضاً.. وتستر أجساد الرجال أسمال بالية.. والروائح الكريهة تنبعث من كل جانب. والنساء اللواتي يعاملن من قبل الرجال معاملة البهائم السائمة قد أصبن بالشيخوخة قبل الأوان. وليس ثمة أي عيادة طبية، فإذا ما جرح أحدهم عولج بوضع زبل حيوان طري على مكان الجرح، أما لأمراض العيون فيستعملون (دواء) هو عبارة عن ضمادات من بول الجمال». ثم يتحدث سيملانسكي عن القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية، عن «مظاهر التقدم وارتفاع مستوى المعيشة نتيجة الثمن الذي تلقوه لقاء بيع (!) أراضيهم إلى اليهود» ويدّعي أنه في قرية «ملبس» العربية مكان مستعمرة «بتاح تكفا» كان يقطن في خرائب القرية بضع عشرات من الفلاحين المرضى، عراة جياعاً، أصيب معظمهم بالعمى. ويزعم بالمثل أنه قبل إنشاء مستعمرة «رحبوت» - جنوب شرق يافا - كان يسود يباب ينعق في جنباته البوم والغراب. ثم يتغنّى بما يسمى قيام «العمران الجديد الذي قام بطريقة عجيبة»، ويكرر دعاوى الصهيونية التقليدية حول تجفيف المستنقعات وإحياء البلاد. وفي هذا وغيره، لم يكن سيملانسكي مصوراً أو قارئاً أو متحدثاً عن الواقع بحيادية، بل كان معنياً بتقديم لوحة واضحة المعالم، يتعمّد فيها نقل بعض ما يعتل في نفسه ليسبغه على العرب وعلى الأوضاع القائمة.

المسألة هنا ، مثلما في مختلف كتابات الصهاينة، ليست مجرد تأثر بوجود



وضع نزاعي (= صراعي) يولّد نظرة خاصة إلى الواقع، وإنما يتعلق الأمر أساساً بمسعى عنصري وبتشهير متعمّد للنيل من شخصية العربي وللتهمك على طريقة حياة المواطنين الفلسطينيين في البلاد، بصياغة رؤى مشوهة، بل ومشبوهة، تصدر عن تقديرات جاهزة تكوّنت مع تكوّن الصهيونية أصلاً.

في هذه الأثناء ، وبينما كانت موضوعات «الفراغ الحضاري = العربي المتخلف» و«الفراغ الديمغرافي = العربي الغائب»، تتصدّر التعبيرات الذهنية الصهيونية إزاء العرب، وُجد بين اليهود والصهيونيين من يتعامل بحذر مع الاتجاهات الصهيونية السائدة، مثل تيار «البحث عن حلول وسط» الذي كان يمثلّه أعضاء بریت شالوم (ومنهم مارتن بوبر ويهودا ماغنس). فقد كان هذا التيار يحذّر من مغبّة تجاهل العرب وتطلعاتهم، حيث كتب ماغنس مثلاً يقول «لقد آن الأوان لليهود أن يأخذوا في الحسبان العامل العربي كأهم عامل يواجهنا، وإذا كان لنا قضية عادلة، فهم [العرب] لهم قضيتهم العادلة، وإذا أسبغت علينا الوعود، كذلك العرب أسبغت عليهم وعودهم. ولعل احدى أبشع وقائع الاستعمار وأكثرها قرباً إلى الواقع هي أن العرب يعيشون هنا، وسيبقون هنا إلى ما بعد انهيار الاستعمار ونشوء استعمار آخر. وإذا كنا نحن أيضاً نرغب في العيش في هذا المجال الحيوي، فعلينا أن نعيش مع العرب»<sup>(١٠)</sup>.

أخفق تيار «البحث عن حلول وسط» في التأثير على مسيرة الصهيونية، وتبيّن مجريات الأمور في السنوات اللاحقة أن الموقف الصهيوني إزاء العرب ظل أسير النظرة السلبية التي تستبطن نزوعاً عدوانياً وعنصرياً، وذلك بالرغم من إحياء الصهيونيين بعد إنشاء دولتهم بأنهم يميلون إلى تناول الشؤون العربية بعلمية وموضوعية.

### **\*\* إسرائيل ودوافع الاهتمام بالاستشراق وأبحاث الصراع:**

استجابة لضغوط الواقع وللحاجة الاسرائيلية إلى معرفة تفصيلية في الشؤون العربية، أولى الصهيونيون (= الاسرائيليون) الموضوع الاستشراقي وأبحاث الصراع مع العرب اهتماماً يفوق ما كان جارياً أيام الانتداب البريطاني.

ونظراً لأنه يصعب الحديث عن «استشراق اسرائيلي» بالمعنى التقليدي المؤلف قياساً على «الاستشراق الأوروبي»، وباعتبار أنه يوجد في الكيان الصهيوني دراسات في الشؤون العربية والاسلامية تحمل طابعاً استشراقياً، فإن استخدام الاستشراق (اللفظة - الاشتقاق - النسبة - المفهوم..الخ) في الحالة الاسرائيلية يتم بشيء من التجاوز.

بين العوامل البارزة التي أملت الاهتمام الاسرائيلي بقضايا الاستشراق والدراسات الخاصة بالأوضاع الصراعية مع العرب، يمكن الوقوف عند الاعتبارات التالية:

أ - وقوع الكيان الصهيوني في تشكيل إقليمي عربي، وما يتصل بهذا من تباينات في الهوية وتعارضات تتجذر عميقاً في بنيتي الكيان والمنطقة العربية.

ب - التعرف على مكان القوة والضعف في الطرف العربي، لإدماج هذا الجانب في أسس الاستراتيجية الإسرائيلية العليا إزاء العرب، وفي كيفية إدارة الصراع.

ج - صياغة خطاب صهيوني (سلمي) ظاهرياً موجّه إلى العرب، وخطاب آخر لحملهم على الأخذ بالخيارات التي تضعها الصهيونية واسرائيل، وهي صياغة تقوم على الإدراك الإسرائيلي لكيفية تصرف العرب أمام المواقف الإسرائيلية المتخذة والمعلنة.

د - إلحاح الاعتبارات الميدانية (المواجهات الجارية - الحرب النفسية أثناء الحروب - العمليات العسكرية..الخ) وهي اعتبارات تصب في مجرى الحاجة الإسرائيلية إلى توفير مادة مناسبة للتوجّه إلى العرب أو للتعامل معهم.

هـ - الحيثيات المتعلقة بالواقع السكاني في فلسطين المحتلة، سواء في موضوع العمل على استيعاب اليهود المهاجرين من الدول العربية، أو في موضوع رسم السياسات الخاصة بالعرب الفلسطينيين داخل البلاد.

و - التداخلات التراثية والتاريخية بين الحضارة العربية والنتاجات الثقافية

ليهود الدول العربية في النسيج الثقافي العربي والاسلامي العام.

ز - توفير المعطيات النظرية للمسائل التي ستواجه إسرائيل في المستقبل، لا

فرق في ذلك بين وضع الصراع القائم وحالة التسوية المحتملة.

التنكر الإسرائيلي لأي من الاعتبارات المذكورة ، لا يقوى على الصمود أمام وجود هذه الاعتبارات فعلاً في المراكز البحثية المعنية وفي دوائر اتخاذ القرارات الإسرائيلية. وهذا ما يخلص إليه أي بحث محايد لدواعي الاهتمام الإسرائيلي بالشؤون العربية (استشراقياً وصراعياً).

الإسرائيليون يحاولون اختزال دوافع هذا الاهتمام، فيسوقون تبريراً أو أكثر، لأسباب دعائية. فمثلاً، يعبرُ البروفسور أوريال هايد (أحد اساتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية بالقدس) في دراسة له (١٩٦١) عن دافعين للاهتمام الإسرائيلي بالشؤون الاستشراقية وأبحاث الصراع، هما: المتطلبات المستقبلية واستيعاب اليهود الشرقيين. يقول هايد حول الدافع الأول «مهما يكن توجهنا الأدبي وعلاقاتنا السياسية مع جيراننا، فإنه ليس هناك من ينكر أن مستقبلنا القومي مرتبط بمستقبل الشرق الأوسط وإلى حد ما بمستقبل دول آسيا وأفريقيا الأكثر بُعْداً. هذه الحقيقة ينبغي أن تضيف على اهتمامنا بالشرق الأوسط أهمية خاصة وحيوية ووعياً يزيد عما لدى المستشرقين من بلدان الغرب». وبالنسبة للدافع الثاني يذكر هايد «ان استيعاب العدد الكبير من المهاجرين [اليهود] من دول الشرق [إلى فلسطين المحتلة] يتطلب فهماً واسعاً للظروف السائدة في بلدانهم الأصلية، ودراسة تقاليدهم الخاصة، وفي الوقت نفسه مساعدة هامة لمعرفة العلمية والفهم والتقبيل المتبادلين بين الطوائف»<sup>(١١)</sup>.

يتطلع الإسرائيليون ، إذن ، إلى جعل أبحاثهم في الشؤون العربية بمثابة مصدر لإحدى القوى التي يتوخون امتلاكها، لتوظف من ناحية على صعيد تحقيق الانسجام الداخلي في الكيان الصهيوني، وإذابة التناقضات الإثنية والفوارق بين شرائح المستوطنين اليهود، ولتوظف من ناحية ثانية في النطاق الخاص بكيفية التعامل مع المنطقة العربية، وكيفية إدارة الصراع، وتخطيط شؤون المستقبل،



وذلك بمعزل عن الدعوات التضليلية الإسرائيلية التي تتحدث عن الرغبة في الاندماج ضمن هذه المنطقة وفي إقامة سلام مع العرب.

### **\*\* مؤشرات حول الدعم والتشجيع للعملية البحثية:**

تلجأ المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تأمين الكثير من متطلبات العمل البحثي الإسرائيلي، في محاولة لدفع أبحاث الاستشراق والصراع إلى تحقيق الأغراض المحددة لها. وتعكس الميزانيات ومبالغ الدعم المتعددة المصادر التي تخصص لهذه الأبحاث صورة تقريبية لمستوى «الآمال» التي تعتقدها إسرائيل في هذا الشأن. حيث تصل المشاركة الحكومية في تمويل عمل مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية إلى ٥٪ وسطياً من الموازنة العامة<sup>(١٢)</sup>. وحسب معلومات «المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء» - المنشورة عام ١٩٨٧ - بلغت مخصصات الجامعات الإسرائيلية من الميزانية العامة ٢٥١,٢ مليون شيكل جديد، خصص منها ما مجموعه ١٣٢ مليون شيكل جديد للبحث والتطوير، ثلثه للعلوم الإنسانية والتربوية. ويبيّن الجدول التالي، النسبة المخصصة للبحث والتطوير من ميزانية كل جامعة، مشفوعة بنسبة مخصصات البحث في العلوم الإنسانية:<sup>(١٣)</sup>.

الجامعة	النسبة المخصصة للبحث من ميزانية الجامعة	مخصصات العلوم الإنسانية من النسبة السابقة
الجامعة العبرية	٤٧,٤٪	٢١,٧٪
جامعة تل أبيب	٤٣,٨٪	١٧,٢٪
جامعة بار ايلان	٤٦,٢٪	٤٠,١٪
جامعة حيفا	١٤,٤٪	١٠٠٪
جامعة بن غوريون	٣٣,٧٪	٣,٤٪

نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الجامعات الإسرائيلية

يضاف إلى هذه الاعتمادات الداخلية ، مبالغ تصل وسطياً ٢٠ - ٣٠ مليون دولار (منذ أوائل الثمانينات) يجري تخصيصها للمؤسسات البحثية دون المرور بالميزانية الحكومية، تأتي عن طريق «الكيرين هايسود» وتقوم بجمعها مؤسسات صهيونية، مثل: المنظمة الصهيونية العالمية، المؤتمر اليهودي العالمي، الاتحاد الإسرائيلي العالمي، منظمة بني بريث.. الخ<sup>(١٤)</sup>.. كما تضاف إلى هذه المخصصات منح وتبرعات أميركية (رسمية وخاصة) وهبات من صناديق التمويل الإسرائيلي - الأميركية لتمويل البحث العلمي في إسرائيل<sup>(١٥)</sup> . ومساهمات جمعيات أصدقاء الجامعات الإسرائيلية في الولايات المتحدة وغيرها. هذا إلى جانب الربح المالي للمنشورات والأعمال البحثية الصادرة عن مؤسسات الأبحاث والهيئات الأكاديمية العاملة في شؤون الاستشراق والصراع.

حين تؤخذ هذه المؤشرات، وسواها، من زاوية إسهام الأموال المتوفرة في ميدان الأبحاث الاستشراقية والصراعية، يتضح أي مهمة تريدها إسرائيل لمؤسساتها البحثية، وأي أداء يمكن أن يقوم به باحثوها، خاصة وأن الكادر الأكاديمي في الجامعات الإسرائيلية «يحصل على ميزات لا مثيل لها بين الوظائف الكبيرة في الخدمات العامة»<sup>(١٦)</sup>، طبقاً لما جاء في أحد تقارير مفتش الدولة في الكيان الصهيوني.

الدعم الذي تلقاه العملية البحثية الإسرائيلية، لا يقتصر على الجانب المادي، بل يتخطاه إلى توفير أشكال من «التشجيع» العلمي والإداري والمعنوي. ومن هذه الأشكال:

١ - تمكين الباحثين والمستشرقين من الإطلاع على محتويات مراكز الأرشيف المتعددة (في القدس: أرشيف الدولة - الأرشيف الصهيوني المركزي - أرشيف تاريخ الشعب اليهودي - أرشيف يادفاشيم. وفي جفعات تايم / تل أبيب : الأرشيف العسكري)<sup>(١٧)</sup>، حيث توضع المعلومات والوثائق بتصرف الباحثين.

ب - توفير مجالات التشغيل وخاصة بالنسبة للباحثين المهاجرين إلى فلسطين المحتلة، عبر العمل على استيعابهم في ميادين تخصصهم،

بمساعدة مختلف مؤسسات الاستيعاب، ومشاركة هيئة خاصة أسست في النصف الثاني من السبعينات تدعى «معهد أبحاث لتجميع الشمل»<sup>(١٨)</sup> .. ومن أشكال «التشجيع» أيضاً، إشراك العديد من الباحثين في تخطيط السياسة العليا للدولة والاستفادة من الخبرات الأكاديمية عموماً في إدارة وتوجيه الشؤون الاستراتيجية والجارية (سياسياً ودعائياً وعسكرياً .. إلخ) وتخصيص الجوائز والمكافآت لذوي النتائج والمهارات البحثية المتميزة، وإتاحة هامش واسع نسبياً أمام الباحثين للتحدث في مختلف المسائل التي تهم إسرائيل، سواء في نطاق الاستراتيجية العامة للشؤون العسكرية والأمنية أو في المواقف والأوضاع القائمة على الجانبين الإسرائيلي والعربي.

ثمة مظهر آخر للتشجيع، يتجلى في الحرص الإسرائيلي على تطوير قدرات المستشرقين وتوسيع آفاقهم والتفاعل مع الخبرات الأجنبية على النحو الذي يخدم الدولة. ويأتي اشتراك «إسرائيل» في مؤتمرات المستشرقين الدولية، تعبيراً عن هذا الحرص. فقد شاركت مثلاً في المؤتمر الاستشراقي المنعقد في باريس عام (١٩٤٨)، الذي وفد إليه مستشرقون يهود من بلدان مختلفة، كما اشتركت في مؤتمر مماثل عقد في اسطنبول عام (١٩٥١)، وفي مؤتمر آخر عقد في جامعة كمبردج عام (١٩٥٤)، حيث أدخل أعضاء الوفد الإسرائيلي في أعماله موضوعات عن إسرائيل واليهود والتوراة وتعاليم التلمود. ومن الذين حضروا هذا المؤتمر عاموس إيلون وبنعاط وجولد شتاين وجويتين وإيغال يادين (ثاني رئيس أركان للجيش الإسرائيلي) الذي ألقى محاضرة حول «الاحتلال العسكري بين مصر وفلسطين منذ القدم». كما بعثت إسرائيل إلى مؤتمر المستشرقين الدولي السادس والعشرين (نيودلهي ١٩٦٤) وفداً من الجامعة العبرية برئاسة البروفسور إيلون وعضوية الأساتذة أوريال هايد وحاييم رابين وبيسح شنعار وطوفيا جيلوم ويحزقئيل بير. وساهم هؤلاء بأبحاث ومحاضرات عن الإسلام والحضارة والآداب العربية والتوراة. ويذكر د. بير أن رئيس الدائرة الإسلامية في المؤتمر قال له أن الإسرائيليين قدّموا أبحاثاً ممتازة عن الإسلام<sup>(١٩)</sup>.



في السنوات التالية، استمرت إسرائيل بالمشاركة في مؤتمرات المستشرقين الدولية، وخاصة تلك التي تعقد في أوروبا الغربية. ومعروف أن هناك تداخلاً بين الأغراض الأكاديمية والفكرية والسياسية والدعائية ضمن الأهداف التي تضعها إسرائيل لمشاركتها هذه.

.. إن ما يقوم به المستشرقون الإسرائيليون في هذا الجانب، يعدُّ في الواقع جزءاً من المهمة الأشمل التي يؤدونها في إطار ارتباطهم، أو لنقل اندماجهم، بحثياً ووظيفياً في النظام الإسرائيلي، حيث تضطلع الأبحاث الاستشراقية والصراعية الإسرائيلية بأداء دور مهم وخطير، يمتد شاملاً الكثير من مناحي التوجهات الإسرائيلية على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية.

### **\*\* دور المستشرقين والباحثين في الأداء الإسرائيلي العام :**

تنظر إسرائيل إلى مستشرقيتها وبحثها على أنهم يؤلفون قسماً رئيساً من جهاز رجال الفكر الذي لا غنى عنه في بناء واستكمال المشروع الصهيوني. ويشمل هذا الجهاز مجموعات العاملين والباحثين في العلوم المختلفة الذين يكتبون ويتحدثون عن مسائل المجتمع والدولة والصراع وغير ذلك.

اعتبرت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة هؤلاء «خالقي الرموز الاجتماعية وناشريها»، وذلك منذ السنوات الأولى لقيام إسرائيل، وقد دعاهم بن غوريون إلى التطوع للمهام الأمنية والصناعية والاجتماعية، وكان بن غوريون يستطيع الحصول على «الشرعية الأيديولوجية» منهم، وعلى نحو خاص أكبر من باحثي التوراة، فكانت الطبقة المثقفة بشكل عام حليفة البنغوريونية.

البروفسور ناتان روتنشترايخ (في الجامعة العبرية) يحلل هذا الوضع بقوله «لقد أقمنا دولتنا في فترة سياسية كانت كلها فترة أحلام، وفي فترة كهذه تتطابق الدولة بكل فئاتها مع الصلاحيات السلطوية. وأكثر من ذلك، فإن باعث الأحلام حركنا لمنح هالة الأحلام للسلطة، ولم نخلف عز دول فتية كثيرة وضعت قوتها الإبداعية في خدمة السلطة، وبالتالي في خدمة الملاك الإداري الوطيد. فكان علماء الفكر والروح يرددون أناشيد التمجيد للسلطة، وأيدت العمليات العقلانية

والنشاطات العلمية الأهداف الرسمية، حيث كان هناك ما يشبه تحالفاً غير مكتوب بين عالم البحث وعالم الرسمية، وكان عالم الاجتماع الإسرائيلي في بدايته يحمل مفاهيم متسقة مع مفاهيم الرسمية البنغوريونية». وحول الارتباط بين علماء الاجتماع والحياة الحزبية في الكيان، يذكر باحث آخر أنه في بداية البحث الإسرائيلي بشؤون علوم الدولة، تحول الحزب المسيطر في المجتمع إلى حزب مسيطر بالنسبة للباحثين، وأعطى علم الاجتماع الشرعية للحزبية. فعن حزب مباي، مثلاً، يقول أحد دارسيه «إن التحالف بين عالم البحث وبين الحزب كان أمراً سائداً، وقد اعترف بأهمية الطبقة المثقفة، وذلك بتقريبها من مراكز القوة والتأثير في الحزب»، ويتابع: «إذا راجعنا محاضر جلسات بيت بيرل حيث انعقدت هناك اجتماعات مستمرة بين أعضاء الحزب وبين رجال الفكر والعلوم، لوجدنا في قائمة المشتركين تقريباً أسماء كل من عملوا في مجال الفكر في إسرائيل<sup>(٢٤)</sup>».

إن هذا الترابط بين رجال الفكر الإسرائيليين وبين المؤسسة الحاكمة يشير إلى المكانة التي يتبوأها هؤلاء في المشروع الصهيوني، ويمكن إبراز العديد من الوقائع والمؤشرات في هذا الصدد. فقد لجأت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تكليف كثير من المستشرقين والباحثين بتأدية مهمات مباشرة في التعاطي، مثلاً، مع الشؤون العربية والفلسطينية وقضايا الصراع، ووقع الاختيار على بعضهم لشغل مناصب استشارية مهمة للمسؤولين الإسرائيليين. وكأمثلة على هذه المهمات، شغل كل من يهوشفياط هركابي وشلومو غازيت منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وكان شلومو أفنيري مديراً عاماً لوزارة الخارجية، وتولى مناحيم ميلسون منصب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وترأس كل من الباحث تسفي لنير والمستشرق يتسحاق أوران مركز البحوث السياسية في وزارة الخارجية، وعمل المستشرق تسفي البيلغ حاكماً عسكرياً خمس مرات بعد كل حرب من الحروب التي شنتها إسرائيل، وخدم المستشرق موشي معوز كمنسق للأعمال في المناطق المحتلة، كما عمل معوز مستشاراً لوزير الدفاع عيزر وايزمان للشؤون العربية، وكان المستشرق يوسف جينات مستشاراً لوزير الزراعة وكبير مساعدي الوزير موشي أرنس للشؤون العربية (حتى آخر العام ١٩٨٦)، وعمل

المستشرق أمنون كوهين لعدة سنوات مستشاراً لحاكم الضفة الغربية.

حول مهمة المستشار الوظيفية - ضمن حالة مختارة هي التعامل مع أوضاع العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ - يقول شموئيل توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً) في مقابلة صحفية معه، إن مكتبه كان يطلب دراسات من نوعين، الأول لإيجاد حلول للمشكلات الجارية والملحة، والثاني يتعلق بالمشكلات بعيدة المدى في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويضيف: طلبنا مثلاً من «معهد شيلواح - التابع لجامعة تل أبيب» دراسة عن المثقفين العرب، الهدف منها الإجابة على سؤال مركّب: أين هم اليوم خريجو الجامعة؟! ماذا يعملون؟! وما هي مشكلاتهم؟! كما طلبنا دراسة مماثلة في موضوع اللقاءات بين اليهود والعرب لمعرفة ما إذا كانت هذه اللقاءات تساهم في التفاهم والصداقة، أم تضرّ بهما<sup>(٢١)</sup>.

وعن الصفات التي ينبغي أن يتمتع بها المستشار من وجهة النظر الإسرائيلية، يتحدث يهوشفاط هركابي (إثر استقالته من وظيفته كمستشار لرئيس الحكومة لشؤون الاستخبارات عام ١٩٧٧) بقوله: «إن المستشار الذي لا يفهم قائده أو الإنسان الذي يسدي له المشورة، من شأنه أن يفقد أهميته.. وأن المستشار نفسه يمكن أن يكون ضحية للجو والإقليم؛ لهذا عليه أن يكون هو نفسه أداة للتقييم». وعن تجربته ودوره، يقول هركابي: «لقد وضعت مبادئ الوظيفة مع شمعون بيرس - رئيس الحكومة في حينه - ونجحت في تمييز الاتجاه أكثر من تمييز البرنامج الزمني. كانت وظيفتي هي أن أكتب وأحلل. كتبت تقارير كثيرة واقتراحات وتحليلات. كنت أكتب عندما أجد موضوعاً جديراً بالكتابة. الأفضلية في عملي هي عدم كوني مربوطاً بروتين تقديم التقارير»<sup>(٢٢)</sup>.

فضلاً عن اضطلاع المستشرقين والباحثين بمهام وظيفية مباشرة، واستخدامهم في تقديم المشورة للمسؤولين الإسرائيليين، فقد ركّزت المؤسسة الحاكمة على معرفة آراء هؤلاء في كل ما يمت بصلة للتحديات التي تواجه الدولة، منتظرة منهم تبصير دائر صناعة القرارات بما يتوفر لهم من تقديرات، ومتوخية قيامهم بتأدية أدوار متكاملة يكونون فيها أدوات استشعار وتوجيه وضبط،



وذلك في إطار عمليات التنبؤ والخدمة الميدانية، لتجنب الكثير من المشكلات والمخاطر المحدقة بالدولة. ولعل أبرز وجوه الخطورة التي تحملها أعمال هؤلاء المستشرقين والباحثين، هو وضعها في متناول الدوائر المعنية. حيث يجري هنا اعتماد معلومات وتصورات صادرة عن متخصصين، ومنها ما هو خلاصة جهد أكاديمي جماعي، لتمكين هذه الدوائر من الإلمام بالموضوع المثار بمعظم أبعاده، ومن ثم تسخير ذلك في خدمة السياسة العامة لإسرائيل.

في آلية العمل الخاصة لصناعة القرارات الإسرائيلية، يأتي أداء الباحثين ومؤسساتهم على الأغلب عند المرحلة الأولى من أصل ثلاث مراحل. حيث يجمع الباحثون (بصفة شخصية أو عبر المؤسسات) المعلومات المطلوبة بالتعاون أحياناً مع الاستخبارات، ثم يجرون عملية تقاطع للمعلومات لوضع معطيات محدّدة. بعد ذلك يتم تحليل هذه المعطيات وتفحص دقتها ومدى ملاءمتها للحالة (في ضوء: الهدف - الوسيلة - الاحتمالات)، وأخيراً يوضع تصور أكاديمي / بحثي نهائي يقدّم إلى الجهات المعنية (الحكومة - الكنيسة - الجيش..الخ). وهنا تبدأ المرحلة الثانية من صناعة القرارات، فتطلع هذه الجهات على تصورات المختصين وعلى التصورات الأخرى (في: الدوائر الرسمية لديها - الجيش والاستخبارات العسكرية - المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية - أوساط الأصدقاء في الولايات المتحدة والغرب، وسواها)، وبعدئذٍ يُتخذ القرار في صورته المكتملة نظرياً، لتبدأ المرحلة الثالثة / أي مرحلة التطبيق التي توكل فيها المهمات إلى المؤسسات والأجهزة التنفيذية.

لا يقف دور الباحثين والمستشرقين عند هذا الحد، وإنما يستعان بهم أيضاً في عملية تقييم التنفيذ والنتائج، لاستخراج العبر والدروس، وإضافة الاستخلاصات إلى الحسابات المستقبلية. وبموازاة هذه الحالة الأكثر شيوعاً، أو بالتكامل معها، كثيراً ما يلجأ المسؤولون الإسرائيليون، في المناسبات أو في العمل اليومي، إلى الاستعانة بمن يطلق عليهم «خبراء الشؤون العربية» و«جيش البروفسورات».. وفي معرض الأمثلة، اصطحب وزير الخارجية الإسرائيلي معه إلى جنيف (١٩٧٣) حاشية من هؤلاء الأساتذة لمساعدته في وضع خطابه الذي أنهاه

بآية قرآنية اختارها له أحدهم<sup>(٢٣)</sup> . كما تقوم المؤسسات الإسرائيلية عامة (رئاسة الدولة والحكومة - الكنيست - الوزارات - الأحزاب - الجيش - الشركات..الخ) باستدعاء المستشرقين والخبراء وأساتذة الجامعات العاملين في شتى حقول التخصصات للاستماع إلى آرائهم، واستشارتهم في القضايا المتعلقة بالدولة وبالمناطق والصراع، وبخاصة أثناء الأزمات والتطورات السريعة للأحداث. بالقرب من هذه النقطة، ثمة تأكيد إسرائيلي على دور الباحثين في رسم وبلورة السياسات الإسرائيلية، وذلك خلال الأيام الدراسية التي نظّمها «معهد أشكول للأبحاث التابع للجامعة العبرية بالقدس» للمرة الثالثة منذ تأسيسه، حول «المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مؤمن بالتعددية». فيذهب د. زئيف شترنهل (مدير المعهد) إلى أنه «من شأن استنتاجات الباحث في بعض الأحيان أن تساعد في تحديد السياسة، وأنه لشيء جيد - برأيه - أن يكون الباحث جزءاً من عملية اتخاذ القرارات على مستوى القيادة السياسية. ويتفق حاييم تسادوك (وزير العدل آنذاك) مع هذه الرؤية بقوله «إن طاقم الخبراء الذي يساعد القيادة المقررة هو أمر إيجابي بكل تأكيد، وقد أثبت حيويته في المحادثات الإسرائيلية الأخيرة مع د. هنري كيسنجر»، ويضيف: «إن على الرجال المختصين بعلوم الدولة أن يصبحوا جزءاً من المؤسسة الرسمية، وبعدها لن تُتخذ قرارات ضعيفة، ولن يكون العلماء ذوي شعور معقد في موضوع الاستقادة منهم»<sup>(٢٤)</sup>.

تعرّز هذه التأكيدات، وأمثالها، مطالب شرائح كبيرة من المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، الذين يرون أن هناك ضرورة لإشراك أوسع القطاعات الأكاديمية في تحليل المعلومات وفي صياغة التقديرات وصناعة القرارات، حسب رؤية عبر عنها د. إيتمار رابينو فيتش (رئيس مركز ديان بجامعة تل أبيب) الذي اقترح طريقتين لذلك، الأولى هي سؤال هؤلاء عن رأيهم في القضايا المختلفة بناء على المصادر العلنية التي تصلهم (صحف - مطبوعات ..الخ) والثانية هي إشراك جماعات منهم في تحليل المواد السرية<sup>(٢٥)</sup> . ويقدر المستشرقون أن ما يقومون به أمر لا غنى عنه لإدراك واستيعاب الكثير من القضايا المصرية. فمثلاً، ضمن أجواء الحديث الإسرائيلي المتعاضم عن «الخطر الديموغرافي» الفلسطيني، عقد أرنون سوفير (أستاذ الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا)

اجتماعاً مع أعضاء حزب حيروت في «بيت أورن»، ونَبَّه إلى أن المشكلة الديمغرافية تشكل «خطراً كبيراً على شخصية الدولة الصهيونية» وإلى أن رؤساء حركة حيروت (مثل يورام أريدور) يقدّمون إلى كوادرم معطيات غير دقيقة حول هذه المشكلة. كما نَبَّه سوفير إلى أن ما أسماه «اليسار الإسرائيلي» يتجاهل هذا الأمر، ولا يفكر فيه<sup>(٢٦)</sup>. وطالب المستشرق يهوشفاط هركابي في العام ذاته (١٩٨٧) بإجراء نقاش أكاديمي مستفيض وواسع مع أقرانه المفكرين حول «المشكلة الديمغرافية» لمنع «النهاية المحزنة لإسرائيل»، على أساس أن أيّ «مسيرة تاريخية - ثورية» غالباً ما تبدأ بفضل المستوى الأيديولوجي الرفيع<sup>(٢٧)</sup>.

ينسجم ذلك مع حقيقة أن أحد أدوار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين يتلخص في التأثير على التوجهات الإسرائيلية العامة، عبر الإسهام في بلورة رأي عام داخلي - قد يكون ضاعطاً على الحكومة والأحزاب - وتوجيه عمليات التثقيف والتنشئة والإدعائية. فعن طريق الكتب التي يدفعون بها إلى الأسواق، وعن طريق المحاضرات أو النقاشات والمداخلات ضمن المؤتمرات والندوات الدراسية، وباستخدام المقابلات الصحفية المتنوعة كنافذة للتعامل مع «الجمهور» يسهم هؤلاء المستشرقون والباحثون في إيجاد أو تغذية الاتجاهات السياسية والأيديولوجية في التجمّع الإسرائيلي. ويترافق هذا مع ما يؤدونه بانخراطهم المباشر ضمن المؤسسات الأكاديمية والبحثية. ومعروفة هنا تأثيرات الأكاديميين على طلابهم خلال العملية التدريسية، وتأثيراتهم كذلك على الباحثين الجدد والمتدربين خلال التوجهات والأفكار التي تقدّم لهؤلاء.

إن جملة التأثيرات السابقة تقود عملياً إلى تقوية عوامل الولاء للدولة، بتنمية ذهنية وقناعاتٍ وأساليب عمل من شأنها أن تربط المؤسسات البحثية بواقع إسرائيل ومخططاتها ومصيرها، حتى أصبحت هذه المؤسسات بالضرورة «مراكز للدفاع عن المجتمع الإسرائيلي»<sup>(٢٨)</sup>. سيان أكانت مستقلة - بمعنى ما - أم كانت موجّهة من قبل الحكومة والأحزاب، وحتى في الحالات التي يتخذ فيها المستشرقون والباحثون مواقف انتقادية تجاه النهج السياسي والعملي السائد في الكيان الصهيوني، ينطلق هؤلاء من «اجتهاد خاص» يؤطره الحرص على الدفاع



عن الكيان وصورته. وتندرج في هذا النطاق - مثلاً - المذكرة التي وقعها ٥٠٠ عالم نفس إسرائيلي (في كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) والتي انتقدوا فيها سلوك الجيش الإسرائيلي والسياسة المتبعة في الضفة والقطاع<sup>(٢٩)</sup> وأيضاً العريضة التي وضع نواتها عدد من البروفسورات (منهم: زئيف شترنهل، دان هوروفيتش، باروخ كاني باز، يارون أزرأحي) ووقعها ٦٠٠ محاضر من الجامعة العبرية في القدس<sup>(٣٠)</sup> (في شباط / فبراير ١٩٨٨) وتضمنت موقفاً مماثلاً لما ورد في المذكرة المشار إليها.

ونتوقف عند نقطة لها مغزاها العميق، تتعلق بتحول المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية إلى جهاز يؤدي خدمات ميدانية خاصة، في الظروف الطارئة، منها - مثلاً - اشتراك الجامعات ومعاهد الأبحاث منذ اليوم الأول لحرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ في حملة واسعة النطاق لتلقي مخابرات المجندين من العاملين فيها، لنقلها إلى أقاربهم، بحسب أرقام الهاتف التي حددت لهم بطرق مختلفة<sup>(٣١)</sup>. خلال الدور الذي يضطلع به المستشرقون والباحثون في الأداء الإسرائيلي العام، تخصص المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قناتين تجري فيهما خدمات هؤلاء، من شأنهما الارتقاء بسوية الأعمال الحربية والصراعية مع الدول العربية. فماذا عن ذلك؟!

### **\*\* ترابط القطاع البحثي مع القطاع العسكري :**

تتعدد أشكال التعاون بين مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية وبين أجهزة الجيش الإسرائيلي. فعلى أرضية التكامل بين عمل هذه المؤسسات وعمل الجيش، تتحرك الأنشطة البحثية بين الوسط الأكاديمي والجيش في الاتجاهين، إذ هناك إسهامات لأكاديميين داخل الجيش، وإسهامات بالمقابل لشخصيات عسكرية في الدوائر البحثية، ضمن شتى المواضيع المدروسة، ومنها بشكل رئيس شؤون الاستشراق وأبحاث الصراع.

ليس سهلاً، إن لم يكن متعذراً، التمييز بين أكاديمي (أو باحث) مدني وآخر عسكري في الكيان الصهيوني، من ناحية الارتباط بالمؤسسة العسكرية.

باعتبار أن معظم الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين هم في جهاز الاحتياط، ومن هؤلاء من عمل في الجيش أو في أجهزة الاستخبارات.

ضمن أشكال التعاون المباشر بين المؤسسات الأكاديمية والعسكرية، يتحدث العقيد (ج) المسؤول عن شؤون الساحة الفلسطينية والعربية في «كلية الأمن القومي» المدرسة العليا للجيش الإسرائيلي، حول كيفية إعداد الضباط فكرياً وسياسياً. ونفسياً في هذه الشؤون، قائلاً: «نزوّدهم بالأدوات اللازمة لتقدير الوضع بصورة جيدة.. تلميذنا يحصل على صورة واضحة موسّعة، من خلال اللقاء مع الخبراء في الأمر، حول ثلاثة أمور مختلفة، منها قيام ممثلي القطاع الأكاديمي بتقديم الجانب التاريخي والتحليل الأكاديمي المستجد، وإجراء تمثيلات يظهر فيها الضباط الكبار في الجيش بأدوار رؤساء دول عربية، أو رؤساء منظمات (إرهابية)»<sup>(٣٢)</sup>. وتتعاون كلية القيادة والأركان في الجيش الإسرائيلي مع بعض الجامعات الإسرائيلية في إعداد البرامج والمواد التي تدرس فيها، وخاصة منذ أن تقرّر (عام ١٩٧٠) إدخال العلوم الأكاديمية العامة في الكلية، بعد أن كانت تقتصر على الموضوعات العسكرية فقط. ويفيد تقرير صحفي إسرائيلي أن الخطة التعليمية لعامي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ التي أعدها رئيس قسم التدريب السابق اللواء يوسي بيلد، قد أرسلت إلى جامعة تل أبيب «للمصادقة» عليها قبل وضعها موضع التطبيق العملي. ومن النقاط التي تهدف إليها الخطة - حسب ما جاء في التقرير - «توسيع المعرفة والآفاق في المستوى الأكاديمي والموضوعات الأساسية في حياة الدولة، وتوسيع معرفة موضوعات وأمور العدو [العربي] وقطاعات ومجالات الحرب المحتملة»<sup>(٣٣)</sup>.

أما في الحالات الأكثر شيوعاً، فيجري داخل الجيش توزيع الكتب والدراسات التي يعدها الباحثون في مختلف التخصصات، وضمنها الشؤون العربية، وتوجّه الدعوة إلى بعض هؤلاء للكتابة في النشرات والمطبوعات الداخلية المتنوعة، وللمشاركة في «وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الدفاع» التي أنشئت أواخر العام ١٩٧٣<sup>(٣٤)</sup>. وبالمقابل يقدم الباحثون والمسؤولون العسكريون معلومات ودراسات إلى الوسط الأكاديمي والبحثي الإسرائيلي لتكون

معيناً له في شمولية التقييم. وفي حالات متعددة، يتوجّه كبار الضباط الإسرائيليين بعد انتهاء عملهم في الجيش إلى الجامعات، للعمل فيها كموظفين أو محاضرين، حتى بلغت نسبة الوظائف التي شغلها هؤلاء (من رتبة عقيد وما فوق) في المعاهد العليا (إداريين ومدرسين) نحو ٢, ٥٪، بينما بلغت النسبة من الوظائف السياسية ٤, ٤٪<sup>(٣٥)</sup> .. وجرت العادة أن تستقبل مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية مسؤولين عسكريين وسياسيين لإلقاء محاضرات فيها، والاستماع إلى تقديراتهم للأوضاع، وبذلك تستخدم هذه المؤسسات كمنابر للمسؤولين الإسرائيليين، بهدف الإحاطة بمزيد من وجهات النظر، على مستويي الباحثين والجمهور العادي. كما يتعاون الباحثون في المؤسسات المدنية والعسكرية على إنجاز أعمال بحثية ذات طابع رسمي، في ميادين التاريخ لمرحلة معينة من الصراع أو في وضع مواد موسوعية لها علاقة بالصراع. فمثلاً، قامت هيئة من المؤرخين والخبراء برئاسة المؤرخ الصهيوني يهودا سلوتسكي (أستاذ سابق في جامعة تل أبيب، عضو جمعية التاريخ الإسرائيلية) بتأليف كتاب عن تاريخ الهاغاناه بعنوان «سفر تولودوت ههاغاناه» يتكون من ثمانية مجلدات، استغرق إعدادها نحو ١٨ عاماً (١٩٥٤-١٩٧٢). وفي فرع التاريخ ضمن الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وضع فريق من الباحثين العسكريين الاستراتيجيين كتاباً بعنوان «تاريخ حرب الاستقلال» وصدر العملان السابقان عن دار نشر (معرخوت) التابعة للجيش الإسرائيلي، وتضمّنا تفصيلات دقيقة ومعلومات من الوثائق والتقارير الرسمية وغير الرسمية وشهادات وتصريحات للمسؤولين السياسيين والعسكريين الصهاينة، ويعتبران مرجعاً أساسياً باللغة العبرية في التعرف على وجهة النظر الإسرائيلية حول النشاطات العسكرية الصهيونية إبان فترة الانتداب البريطاني في فلسطين وخلال حرب اغتصاب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٩<sup>(٣٦)</sup>. كما أصدرت دائرة معارف شؤون الجيش والأمن الإسرائيلية «الموسوعة العسكرية الإسرائيلية» باللغة العبرية من ١٨ مجلداً تضم كافة أسلحة (وحدات) الجيش الإسرائيلي، وتبحث في تاريخ ونشاطات كل سلاح على حدة، ودوره في المعارك العربية - الإسرائيلية منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى العام ١٩٨٠. وقد



حشدت الدائرة لتأليف هذه الموسوعة أبرز الكتاب والمؤرخين العسكريين الإسرائيليين الذين كانوا قد عاصروا هذه الفترة أو درسوها، أمثال: زئيف شيف، مردخاي غور، أفنير شيلو، تسفي لنير، مئير بعليل، عوديد غرانتوت، يوفال ليفي، يوسف عفرون، هيرش غودمان، أبراهام إيلون، وغيرهم. حيث وضعت الأركان الإسرائيلية تحت تصرف هؤلاء ومشاركيهم، محتويات أرشيفها الخاص من الخطط والوثائق والمصورات، لتكون الموسوعة مرجعاً عسكرياً لكافة القراء الاسرائيليين<sup>(٣٧)</sup>. ومن المبادرات الخاصة، اشتراك نحو خمسين شخصاً من الكتاب والصحفيين والمسؤولين والباحثين العسكريين والمدنيين، بإعداد «قاموس الجيش والدفاع في إسرائيل» الصادر عن «زمورا، بيتان، مودان» عام ١٩٧٦ متناولاً مواضيع ومسائل متنوعة تتعلق بالجيش الإسرائيلي وأنشطته خلال مرحلة الدراسة. ومن أبرز المشاركين في وضع هذا القاموس: دافيد أليعازر، الياهو بن اليسار، حاييم بارليف، يشعياهو غافيش، تسفي هدار، عزرا زوهر، يسرائيل تال، أهرون ياريف، مئير بعليل، وغيرهم<sup>(٣٨)</sup>.

.. بين الأهداف العامة التي تتوخى الدوائر الإسرائيلية المعنية بلوغها جراء الترابط بين المؤسسات العسكرية والأكاديمية، يبرز هدف رئيس يقوم على نشدان تأمين العمق والاتساع للموضوع المدرس، كعنصر مهم وخطر في الحين ذاته، في نطاق الممارسة الإجمالية الإسرائيلية للصراع مع العرب.

### **\*\* الأغراض الاستخبارية للنشاط البحثي الإسرائيلي:**

تستغل إسرائيل جهود باحثيها في الشؤون العربية ضمن مجالين أمنيين رئيسيين، أحدهما / إعداد التقارير الدورية والدراسات الخاصة بشأن الأوضاع القائمة أو الظواهر المستجدة على الساحتين العربية والفلسطينية، والآخر/ توجيه تلك الجهود وفق متطلبات الأهداف الإسرائيلية سياسياً واستراتيجياً.

في أوائل السبعينات ، مثلاً، كان في أجهزة الأمن الإسرائيلية نحو ألف باحث وعالم<sup>(٣٩)</sup> يعملون في الأبحاث العسكرية والسياسية والأمنية - الاستخبارية. وبدهي أن تكون بين هؤلاء نسبة كبيرة من المتخصصين والمهتمين بالشؤون

العربية، يؤدون أعمالهم ضمن دوائر أو معاهد تتبع مباشرة أجهزة الاستخبارات<sup>(٤٠)</sup>، ويتابعون التطورات الجارية في بلدان المنطقة وداخل فلسطين، بطريقة أو بأخرى.

يولي هؤلاء العاملون في مجال الاستخبارات اهتماماً لا يستهان به للمصادر العربية المكشوفة. وهناك من يعتقد أنه بالامكان القيام بعمل استخباري «ناجح» في معظم المجالات اعتماداً على المعلومات المستقاة من مصادر مكشوفة فقط. ويذكر كاتب إسرائيلي أن الخبراء الإسرائيليين الذين درسوا هذا الموضوع، وضعوا صيغة معادلة هي: كثير من المعلومات غير المتنوعة + عقل + عمل = سري جداً. ويذكر قائد وحدة مخابرات إسرائيلية برتبة مقدم - لم ينشر اسمه - أن المصادر الأساسية التي تجمع منها تفاصيل المعلومات عن العرب هي: الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات الأخرى، والمنشورات التي تصدر لمرة واحدة، والكتب والأطالس، وأدلة الهاتف، والراديو والتلفزيون. ويضيف: أن سلاح الاستخبارات يعطي أهمية متزايدة لجمع المعلومات من المصادر المكشوفة، وأن واجبات كثيرة تقع على عاتق الوحدة فيها متابعة أجهزة الاعلام العربية، والمساعدة في تحضير قواميس مهنية مختلفة باللغة العربية والمساعدة في التدريب وخاصة في اللغة العربية من أجل إعداد كوادر جديدة<sup>(٤١)</sup>.

الأشخاص الذين يتابعون المصادر المكشوفة أو الذين يقومون بتحليل المعلومات أو تقدير الوضع، يلتحقون بدورة أكاديمية خاصة مدتها ٦ أشهر على الأقل، سواء كانوا من المدنيين أو الضباط (برتبة نقيب ورائد) من أصحاب الخبرة في ميادين الأبحاث، تمهيداً لتحويلهم إلى مقدّرين. وتضم هذه الدورة - حسب إفادة العميد يوئيل بن فورات (ضابط استخبارات سابق) - ما يلي: مسائل فلسفية ومنطقية لتحسين التفكير النموذجي - مسائل في علم النفس التطبيقي واتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد والاختفاقات الفكرية - تاريخ إخفاقات التقديرات لدى الساسة وكبار القادة العسكريين ومقدّري المخابرات بغية تلافيتها - ومواضيع في علوم الدولة وأنظمة الحكم وإجراءات اتخاذ القرارات. ويشدّد العميد بن فورات على أن هيئات الأبحاث الإسرائيلية يجب أن تمتلك

«مجمّعا» من أخطاء التقديرات الملّخصة والمحلّلة، كعظّاتٍ دراسية، للتّعلم من أخطاء الآخرين<sup>(٤٢)</sup>.

يصاحب هذا النشاط ، عمل استخباري من نوع آخر، يرتكز على تأثير أجهزة المخابرات الإسرائيلية على العملية البحثية المدنية، وتوجيهها نحو مواضيع تخدم «الأمن الإسرائيلي» في الصراع مع العرب. ومن الأمثلة البارزة في هذا المنحى، ما ورد من معلومات فائقة الأهمية والدلالة ضمن تحقيق أجراه (في منتصف الستينات) الكاتب الإسرائيلي يثير عميكام، الذي أكد بالحرف أنه «في كل مدرسة تُعنى بالاستشراق، يتولى ضابط كبير من سلاح المخابرات توجيه دراساته الاستشراق، تكون مهمته أن ينمّي وعي الطلاب عن الشرق الأوسط عن طريق كتيبات خاصة تعدّها شعبة الاستخبارات العسكرية، وتشتمل معلومات عن المواضيع المتعلقة بالعالم العربي<sup>(٤٣)</sup> . وفي نطاق بناء شخصية الباحث الإسرائيلي عموماً، يمكن القول إن العبارات التي أوردها بن غوريون في كتابه «إسرائيل - تاريخ شخصي» تُغني عن المزيد من التفاصيل بخصوص الرابطة بين الباحثين وأجهزة الاستخبارات، حيث يؤكد بن غوريون أنه يندر أن نجد أكاديمياً أو سياسياً في إسرائيل لم يتثقف على أيدي الموساد، أو من خلال منظمات الارهاب الصهيوني في الأربعينات<sup>(٤٤)</sup> .

هاتان إشارتان صريحتان ، تبرهنان على وجود تأثير مباشر للاستخبارات الإسرائيلية في العملية البحثية الإسرائيلية، في حين يحاول آخرون تصغير حجم الانصراف الجامعي لمعالجة الشؤون الاستخبارية، على الأقل بهدف التحريض على مزيد من الاهتمام، إن لم يكن لاعتبارات أخرى أكثر أهمية. فمثلاً، يذكر يغال شافي (رئيس قسم المعلومات في مركز ديان بجامعة تل أبيب) أنه على الرغم من الوزن الكبير للاستخبارات في نسيج الحياة الأمنية الإسرائيلية، فإن جهاز الدراسة الجامعية - على حد قوله - لا يكرس إلا القليل من الاهتمام لهذا الموضوع، وهناك دورات جامعية قليلة جداً وأبحاث فكرية تتركز حول الزوايا الاستخبارية. ويوضح شافي أن الجهتين اللتين ساعدتا على تركيز الاهتمام الجامعي حول الاستخبارات ، هما: «هيئة تحرير معرخوت»، التي أصدرت (حتى العام ١٩٨٨)



٢٥ كتاباً متخصصاً بمواضيع إستخبارية مختلفة. تاريخية ونظرية، وعشرات الكتب الأخرى التي تتجلى فيها المفاهيم الإستخبارية. وإن أغلبية هذه الكتب مترجمة وتعرض محاولات الآخرين. ومنذ العام ١٩٨٦ اعتادت هيئة التحرير هذه إقامة ندوات بمناسبة صدور كتب جديدة، كفرصة لمناقشة ودراسة هذا الموضوع. أما الجهة الثانية - حسب شافي - فهي «مركز الدراسات الخاصة (لتخليد) قتل جهاز الاستخبارات». ويضيف: ان الاهتمام بدراسة الاستخبارات في إسرائيل سيساهم في نهاية الأمر بخدمة المستويين الجامعي والاستخباري على حد سواء، حتى ولو تركز حول المجالات المكشوفة فقط من خلال الحرص والمسؤولية العامة بخصوص عدم الانحراف إلى مجالات يُفضّل فيها التزام الصمت. وينهي شافي مقالته بالتأكيد على أنه من الممكن والمرغوب توسيع الدراسات والأبحاث في المواضيع الاستخبارية التي تهتم إسرائيل، وإن أفضل مكان لذلك متوفر في مؤسسات التعليم العالي وفي معاهد الأبحاث والكليات العسكرية الكبيرة مثل «كلية الأمن القومي» و«كلية القيادة والأركان»، وأن التشجيع والدعم من جانب جهاز الأمن سيسرّعان عملية تطور مجال الأبحاث<sup>(٤٥)</sup>.

على صعيد آخر، ومن أجل تنمية الاهتمام العام والأكاديمي بشؤون الاستخبارات، تسمح السلطات الإسرائيلية المعنية لوسائل الإعلام والدعاية بتسليط الأضواء على قضية إستخبارية، وينشر بعض العاملين السابقين في أجهزة الاستخبارات مقالات وشهادات. كما تقوم جامعات إسرائيلية بتنظيم ندوات ومؤتمرات دراسية تخصّص لهذا الغرض. وكمثال، تم عقد حلقة دراسية خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٨ في جامعة حيفا بالاشتراك مع «كلية الأمن القومي»، خصّصت لبحث موضوع «الاستخبارات - المفاجأة - الإنذار»<sup>(٤٦)</sup>.

... إجمالاً، ترسم المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني، خطأً للعملية البحثية الإسرائيلية يلتزم به المستشرقون والباحثون في شؤون الصراع، يتم بموجبه تجنيد «ترسانة الأدمغة» في خدمة مخططات وسياسات الكيان العامة (وظيفياً، وسياسياً وعسكرياً وإمناً.. الخ)، ليكون هذا التجنيد رافداً للقنوات الإيديولوجية والدعائية في مواجهة العرب. ولا شك ان أمراً كهذا، في تنفيذه

ومردوده، لا ينفصل عن ماهية وتكوين تلك «الترسنة».

### **\*\* مستشرقو إسرائيل وباحثوها ... خصائص وسمات :**

التصنيف الاجمالي لمجموعات العاملين الإسرائيليين في الاستشراق وأبحاث الصراع، يسمح بتحديد أولي للأصول المرجعية التي تغذي أفكار هؤلاء العاملين ونظرتهم إلى القضايا المثارة. ويمكن بهذا الخصوص تمييز الفئات الثلاث التالية :

أ - فئة يتحدّر الباحثون المنتمون إليها من اليهود الذين غادروا الدول العربية وما زالوا يحتفظون لأنفسهم بالذكريات عن طفولتهم أو شبابهم، ويزعمون انهم يعرفون العرب معرفة مباشرة.

ب - وفئة تضم الباحثين الذين نشأوا أو ترعرعوا بجوار أو ضمن التجمعات العربية في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، ومنهم من عمل مراقباً أو كان ابناً لمراقب على العمال العرب، أو مسؤولاً في الدوائر الحكومية البريطانية عن الفلسطينيين، ويزعم هؤلاء الباحثون أيضاً انهم يدركون العقلية العربية.

ج - وفئة ثالثة يصفها أهرون جيفع بأنها «أخطر هذه الفئات، وتضم أولئك المثقفين الذي درسوا الثقافة الإسلامية من الكتب»<sup>(٤٧)</sup> في الجامعات الإسرائيلية وغيرها.

الحصيلة الفكرية والمعرفية التي يمتلكها المستشرقون والباحثون الإسرائيليون، على تنوع فئاتهم وميادين عملهم، تكونت خلال تحصيلهم العلمي الخاص أو الأكاديمي. وأمر كهذا لا يمكن عزله عن حقيقة أن هؤلاء الباحثين هم أولاً وأخيراً نتاج بيئة معينة، تؤثر على تشكيل قناعاتهم وعلى طريقة معالجتهم للأمور المدروسة. وأول ما يستوقف متابعي هذا التأثير، الطابع «الجيتوي» للتجمع الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، الذي يُعدّ امتداداً أوسع لحياة «الجيتو» و«حارات اليهود» في أوروبا والشرق.

في الجذور العميقة لهذا الطابع، يؤكد عالم النفس اليهودي الألماني / الأميركي برونو بتلهاييم أن اليهود قاموا خلال مئات السنين التي قضاوها في

(الشتات) ببناء عوالم وراء أحياء «الجيتو»، الصلة بينها وبين الواقع عويصة. وكان المبدأ الأول للتفكير الخاص بالجيتو مبدأ «غض الطرف عن الحقائق الواقعة أو عدم مواجهتها»<sup>(٤٨)</sup>. وبالرغم من أن بتهايم يستنتج بأن هناك مكاناً واحداً [هو إسرائيل] تحرّر فيه اليهود من أسلوب التفكير الخاص بالجيتو، إلا أن الواقع يثبت أن الإسرائيليين هم سجناء الجيتو الإسرائيلي بكل رموزه وأفكاره المنغلقة وأساطيره وطقوسه اللازمنية، حول انفصال اليهودي الخالص عن الأغيار. وكما ازداد إصرار الإسرائيليين على البقاء داخل الجيتو اليهودي، الخالص، المقدس، ازدادت عنصريتهم ضد الفلسطينيين<sup>(٤٩)</sup> وقد قاد هذا الواقع إلى ما يسمى «النفسية الإسرائيلية» التي تتكرس في ذهنية الأفراد والتجمع، مُفَصِّحةً عن ذاتها بأشكال متعددة، يذكر منها عالم النفس اليهودي روبنشتين «اتجاهات شك عميق الجذور تجاه الآخرين، يكشف عن نفسه في كل تفاعل مع العالم الخارجي، وضمناً بشكل رئيس مستوى الشك والرفض الموجّه ضد العرب»<sup>(٥٠)</sup>.

يمكن الاستنتاج بأن الباحثين الإسرائيليين في الشؤون العربية لا يشكّلون من هذه الناحية استثناء بين شرائح «التجمع الجيتوي» الإسرائيلي، وحين يصحّ عدم قابلية هؤلاء الباحثين للاستثناء، يتضح أن الخصيصة التي يُفترض أن يتمتع بها الباحث في سعيه إلى الاقتراب من الحقيقة والتزامه الموضوعية، تتضاءل في الحالة الإسرائيلية، وتراجع إلى مستوى متدنٍ، تحت ضغوط المناخ الأيديولوجي والنفسي والاجتماعي السائد في الكيان الصهيوني. حيث تتجلى تأثيرات هذه الضغوط عبر التصاق المفكرين الإسرائيليين عموماً بالأيديولوجيا والمفاهيم المنتشرة في التجمع الإسرائيلي، وبمواكبة المواقف السياسية للمؤسسة الحاكمة.

بيد أن هذه الحالة العامة لم تمنع ظهور «مفكرين معارضين» يعتبرون على طريقتهم أن خدمة إسرائيل ليست محصورة في مجال التطرف اليميني. وحسب دراسة نشرتها مجلة «اليهودية المحافظة» فإن مفكري إسرائيل المعارضين يتحدثون من خلفيات متعدّدة، وأن البارزين منهم - الأساتذة في المصطلح الإسرائيلي الدارج - هم جماعة متمركزة أساساً في الجامعة العبرية بالقدس. وطبقاً للدراسة ذاتها، يرتبط لقب «الأساتذة» الإسرائيليين بموقف السلام، إذ يُنظر إليهم



على أنهم يحملون تراث «بريت شالوم = حلف السلام» الذي كان يتألف في معظمه من الأساتذة (مثل: مارتن بوبر، يهودا ماغنس، أرنست سيمون) الذين كانوا في عهد الانتداب البريطاني مستعدين للبحث عن اتفاق مع العرب، أملاً في الحصول على قبول العرب لليهود كأقلية دائمة في فلسطين. ويصنّف مؤلفا الدراسة ضمن مجموعة «الأساتذة» المعاصرة، شباناً من أصل أوروبي شرقي، تنقفوا في القدس وفي الجامعات الإنجليزية والأميركية (مثل: يعقوب تلمون، يهوشع أريئيلي، شلومو أفيري، يهوشع بارهيلل، جاد ياتسيف)<sup>(٥١)</sup>.

هناك من يعتبر أن المستشرقين اليهود يتمتعون بمزايا خاصة، فيتبنى البروفسور أوريال هايد (أحد أساتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية)، مثلاً، فكرة المزايا هذه، ويعزوها إلى العوامل التالية<sup>(٥٢)</sup> :

أ - إن الكثيرين من الطلبة اليهود الذين يلتحقون بالجامعة يلمّون باللغة العربية، ومنهم من درس العلوم الشرقية في المدرسة الثانوية.

ب - على الرغم من إغلاق أبواب البلدان العربية في وجه طلبة الاستشراق اليهود، فإنهم يستعوضون عن ذلك بالسفر إلى تركيا وإيران (الشاه) وغيرهما من بلدان الشرق القريبة من إسرائيل، خلافاً للمستشرقين الغربيين الذين تبعد عنهم هذه البلدان كثيراً.

ج - ارتباط اليهود والعرب التاريخي والحضاري مع الشرق الإسلامي (...). ثم إن تعلّم اللغة العبرية وقواعدها ومفرداتها يحتاج إلى معرفة مبدئية باللغة العربية حتى على مستوى المدرسة الثانوية. ولذلك فإن فهم الشعر والأدب الديني والفلسفي اليهودي خلال العصور الوسطى يتطلب دراسة خلفية الإسلام.. ولنلاحظ أن هذه «المزايا الخاصة» التي يتحدث عنها هايد، تكاد تنحصر في الجوانب الشكلية والإجرائية، التي غالباً ما تفرضها طبيعة الوضع الإسرائيلي في ظل الصراع مع العرب.

## **\*\* الصراع كموضوع للبحث :**

حين يتعلق الأمر بمضمون التناول البحثي الإسرائيلي للشؤون العربية

عموماً، وللصراع منها بوجه خاص، يلمس المتابع أنه بحكم موقع الباحثين ضمن التجمع الإسرائيلي في فلسطين، بارتباطهم من جهة بوجود ومصير هذا التجمع، وبدورهم الوظيفي في الأداء الإسرائيلي العام، فقد كان على هؤلاء الباحثين أن يتحرّروا مختلف التأثيرات التي يمتلكها أو يفرضها الصراع. وكانت أوجه هذا التحري من التنوع بحيث غدت كافة جوانب الصراع عرضة للدراسة، وتحول الهمّ البحثي في شؤون الصراع إلى هاجس يقوم على كيفية الإسهام بتمرير المفاهيم الصهيونية وتأمين الحشد الداخلي لتعميمها والأخذ بها.

من الطبيعي ألاّ يتماثل الباحثون الإسرائيليون في رؤاهم وتقديراتهم خلال تعاملهم مع المواضيع المطروحة. فنحن أمام تعددية كبيرة في الميول والاتجاهات والتخصصات، ونحن أمام تنوع في الحياة السياسية والحزبية، مع كل ما يرتبط بهذا وذلك من اتساع في المقاصد التي يتوخى الباحثون ومؤسساتهم بلوغها... على أن رصدًا وتصنيفًا للنتاجات والآراء الصادرة عن الباحثين الإسرائيليين يبيّن أن هذه النتاجات والآراء لا تفترق عمومًا عن مجمل التصورات الإسرائيلية الرسمية والشائعة. وأمر كهذا يمكن رده إلى أن الباحثين يخضعون إلى قيادة وتوجيه مؤسسة حاکمة تهيمن على شؤون الأيديولوجيا والحياة الاجتماعية باتجاه ترسيخ «القيم الإسرائيلية / الصهيونية»، مما يجعل الكوادر البحثية ترتبط عضويًا بالمستويات القيادية في مختلف القطاعات المدنية والعسكرية. ويتجسّد هذا الترابط العضوي، في شتى مراحل الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الصراع، وفي شتى ميادين العلاقة بين الاهتمام المذكور وبين ما يعيشه الكيان الصهيوني من أوضاع وتطورات.

يضع بعض المهتمين الإسرائيليين اليد على «مواطن الخلل الأولى»، أي على عدم التنبيه منذ البداية إلى غياب الاهتمام الإسرائيلي المناسب بشؤون الصراع، كظاهرة «غير صحيحة» بمقاييس تجمع يعيش واقعاً صراعياً. هذا في الوقت الذي يلاحظون فيه الطرف الآخر ( = العرب ) يوجه عنايته إلى معرفة العدو بدقة. وفي هذه المسائل وغيرها، يُكثر الإسرائيليون من التأكيد على ضرورة «تجاوز روااسب الماضي» التي تظهر في هيئة «لامبالاة» أو «إعراض» عن التعامل مع الصراع

كموضوع جدير بالبحث.

يعرض د. أوري ميلشتاين (الكاتب والمؤلف المتخصص في العلوم السياسية) تاريخ الاهتمام الإسرائيلي الجامعي بالشؤون العربية، فيذكر أن الجامعة العبرية في القدس لم تهتم بها حتى أوائل الخمسينات. ويشير ميلشتاين إلى أن آباء الحركة الصهيونية والييشوف (= الاستيطان) اليهودي في البلد تجاهلوا القضية العربية. ثم يوضح أنه تجمّع باحثون شبان في جامعتي القدس وتل أبيب وفي الجامعات الفتية، وكرّسوا معظم وقتهم لدراسة المشكلات الحاضرة في منطقتنا. وبعد أن يورد ميلشتاين اسم كل من أהرون كوهين وميخائيل آساف كإثنين من أبرز المهتمين خارج النطاق الأكاديمي، يبيّن أنه كان هناك إهمال جامعي بارز للبحث في الصراع بين اليهود والعرب، وكان الباحث الذي (أنقذ) الجامعات الإسرائيلية من هذا «العار» - على حدّ تعبيره - هو اللواء احتياط يهوشفاط هركابي. وبعد حرب ١٩٦٧ فقط، بدأت تظهر في البلد الكتابات الجامعية الأولى<sup>(٥٣)</sup>.

ينقل ميلشتاين عن هركابي قوله إن «المستوى الثقافي للبحوث العربية حول الصراع يتفوّق على ما لدينا إلى حد كبير. إنني أرى نشراتهم - يتابع هركابي - وكتاباتهم، والمجهود الذي يبذلونه من أجل فهم هذا الموضوع بطريقتهم هم طبعاً. إننا دون مستواهم كثيراً». وبعد هذه المقارنة بين مستويي الاهتمام العربي والإسرائيلي بأبحاث الصراع، يفسّر هركابي «تقصير الإسرائيليين» قائلاً: «إن عدم الرغبة في معالجة هذا الموضوع نجم في رأيي عن مفاهيم ساذجة، هي أن الصراع اعتبر ظاهرة عابرة، ولا يجدر استثمار جهد في موضوع سينتهي غداً». ويضيف: «لقد عرفت الاستخبارات [الإسرائيلية] الحقائق (!) عرفت الكثير، ولكن الجامعات تملّصت، وفي الاستخبارات لا يتولّون الكتابة عن اتجاهات المسرح أو الأدب المصريين مثلاً، ولهذه المواضيع بالذات أهمية كبيرة، لأنها توضح المناخ النفساني للمجتمع والدولة التي يتم بحثها»<sup>(٥٤)</sup>. . أما البروفسور موشي معوز (رئيس معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية في الجامعة العبرية) فيجيب على سؤال: لماذا امتنع المستشرقون عن الاهتمام بشؤون الصراع؟ قائلاً «إن الباحث



يتمثل عادة مع الموضوع الذي يعمل فيه. وهناك حقيقة هي أن المستشرقين الأكاديميين في الولايات المتحدة وانجلترا وغيرهما، بصورة عامة مؤيدون للعرب ولوقفهم من الصراع (...). وبالنسبة للباحث الإسرائيلي - يقول معوز - نجم وضع غريب، فهو يبحث في موضوع طوال عشرات السنين، حتى أنه يميل إلى حد التماثل [= التماهي] معه، بينما أصحاب البحث [= العرب] يسعون للقضاء على دولة الباحث/ إسرائيل. وأنه لمن الصعب التماثل مع شعوب وحضارات تسعى لتصفيتك، وقد أدى هذا الوضع إلى الارتداد والخوف، وإلى قيام حاجز نفسي أمام معالجة الصراع وشؤون الدول العربية في الحاضر»<sup>(٥٥)</sup>.

الانطباع الأولي الذي تولّده شهادتا هركابي ومعوز (وهما أبرز مستشرقين إسرائيليين معاصرين) هو أن الاهتمام البحثي الإسرائيلي في شؤون الصراع، كان متأثراً بتقدير خاطيء لمدى استمرارية الصراع، وبمحاولة الابتعاد - المتعارف عليها - عن «مصدر الألم». غير أن هذه الحالة - حتى بافتراض وجودها فعلاً - لم تكن تعبّر عن الواقع بدقة، وخاصة بعد ما تكشف إثر الهزة العنيفة ذات التأثيرات الشاملة التي تعرّض لها التجمع الإسرائيلي.. ولنتابع كيف سارت الأمور.

### **\*\* المستشرقون والباحثون الإسرائيليون.. أمام حرب ١٩٧٣:**

تعدّ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، نموذجاً للهزات التي تعرضت لها إسرائيل - أو يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً - بما أسفرت عنه الحرب من نتائج بالغة الأهمية على الصعيد العربي، وبالغة الخطورة على الكيان الصهيوني، عسكرياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً.. الخ.. ومن قبيل تسليط الضوء على الارتباك الذي شهدته إسرائيل في القطاع الاستشراقي/ البحثي، إثر توقف الحرب، نشير إلى الانتقادات التي أفسحت المؤسسة الحاكمة المجال أمامها، وفق أنماط معينة من التعبيرات والمواقف، بهدف الخروج من المأزق، وامتصاص النقمة الداخلية ضد «التقصير» الإسرائيلي، واستخلاص العبر للإفادة منها مستقبلاً. فقد انضم أساتذة الجامعات والمستشرقون والباحثون في شؤون الصراع إلى الحملة، وانطلق هؤلاء في

انتقاداتهم معبرين عن وجهات نظر متباينة، كل حسب اهتمامه وتخصّصه. وبدأت الصحف الإسرائيلية تستقبل سيلاً من الكتابات وتنشر الآراء ضمن الهامش المخصص لها من قبل الرقابة العسكرية.

من العينات المتوفرة، نشر البروفسور يشعياهو لبيوفيتش (استاذ العلوم السياسية وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية) مقالاً إنتقد فيه السياسة الإسرائيلية العامة منذ إقامة الدولة. وكتب البروفسور إفرايم أورباخ (أستاذ الدراسات اليهودية في الجامعة العبرية) حول عدم استغلال الإمكانيات المتاحة. وحلّل البروفسور ناتان روتنشترايخ (أستاذ في الجامعة العبرية) التقلّب في مواقف المسؤولين، وخصّص البروفسور يرمياهو يوفال (رئيس قسم الفلسفة في الجامعة العبرية) مقالاً تحدث فيه عن «لجنة أغرانات» التي شكّلت للتحقيق في «التقصير». ولام البروفسور أمنون روبنشتاين (عميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب) ما أسماه «محاولات تهميش البروفسورات» من قبل الجمهور واتكاله على القيادة<sup>(٥٦)</sup>.

في هذه الظروف ، اتسعت حملة الانتقادات العامة، وطالت الوسط الأكاديمي ذاته وخاصة من يعملون في هذا الوسط ضمن مجال الأبحاث الاستشراقية والصراعية، ممن يُطلق عليهم عادة «خبراء الشؤون العربية» في الكيان الصهيوني.. وبين المواد الصحفية التي تستدعي الانتباه، ثمة مقال للكاتب الإسرائيلي أهرون جيفع، شنّ فيه هجوماً عنيفاً على هؤلاء «الخبراء»، فيذكر أنهم «زعموا أن العرب بسبب ثقافتهم الخاصة يتجاهلون الواقع، ويقعون ضحية خيالهم وقدموا أكثر من مرّة إلى من طلب برهانا على ذلك بلاغات الجيوش العربية (في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧)، ولم تكن أي كلمة منها صحيحة (...). كان كله كذباً وينم عن خيال خصب (...). - والأرجح أن جيفع يقصد بالدرجة الأولى يهوشفاط هركابي - ثم يشير جيفع إلى أن الحرب الأخيرة (١٩٧٣) أثبتت عدم صحة هذا الادعاء، حيث كانت البلاغات العربية دقيقة للغاية. ويؤكد أن الواقع لا يثبت أن الخبراء كانوا على حق عندما ادّعوا أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة فقط، حيث لم تكن هناك مظاهر قوة أكبر من حرب ١٩٦٧. وماذا كانت النتيجة؟! لم يرضخ العرب، وأعدوا حرباً جديدة<sup>(٥٧)</sup>.

وعرض أوري ميلشتاين في مقال بعنوان «أين كان المستشرقون؟!» آراء هؤلاء بعضهم في بعض، وفي مسؤوليتهم عن «التقصير» في حرب ١٩٧٣، وفي إخفاء حقائق كثيرة تنشأ في العالم العربي عن الإسرائيليين، للتكيف مع وجهة نظر المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. فنقل ميلشتاين عن البروفسور هركابي (الذي يُنظر إليه على أنه الخبير الأكاديمي الأول في إسرائيل بمسائل الصراع العربي - الإسرائيلي) قوله: «إنني لا أعتبر فشل ١٩٧٣ فشلاً للسياسيين [الإسرائيليين] فقط، بل هو فشل أكبر، وإذا شئت تقصير لرجال الفكر في الدولة، فهم لم يتيحوا لـ (الشعب) فهم أوضاعه. لقد قال وزير الدفاع: أنه لا يتوقع حدوث حرب خلال عشر سنوات. وجاء ماتي بيلد وكتب أن وزير الدفاع يبالغ، فلن تكون هناك حرب لفترة أطول كثيراً، وكتب عشرة مقالات أخرى، وقال: لماذا يبالغون في المسألة الأمنية؟»، ويتساءل هركابي «هل تستطيع أمة أن تكون مستعدة للحرب عندما يقولون لها صباح مساء أنه لا يتوقع حدوث حرب؟! وأن الطرف الآخر قد تنازل عن الحل بالقوة؟!» ودعا هركابي إلى التدقيق في دور بيلد وشمعون شمير (الأستاذ في جامعة تل أبيب ورئيس معهد شليواح سابقاً) في تقصير حرب ١٩٧٣ (٥٨).

ردّ شمعون شمير بأنه لم ينصرف إلى الكتابة في الصحف، كما فعل هركابي، وأنه (شمير) غني بتوضيح «أن في العالم العربي جماعة تسعى للتسوية مع دولة إسرائيل، لعلها جماعة هامشية، ولعلها لا تمارس اليوم تأثيراً على صانعي القرارات، ولكنها موجودة، ورأيت من واجبي أن أطلع الجمهور عليها». واعتبر شمير أن هركابي هو منظر «حالة الركود» التي سادت المجتمع الإسرائيلي خلال السنوات التي سبقت الحرب، وأنه نشر أفكاراً مشوهة عن المجتمع العربي أدت إلى الاستهانة به. وعرض شمير نموذجاً للخلافات بينه وبين هركابي، هو أن هذا الأخير اعتقد أن مصر مستعدة للانتظار طويلاً وعدم القبول بتسوية منفردة في سيناء، بينما رأى شمير العكس.. واشترك د. حاييم شاكيد (الأستاذ في جامعة تل أبيب ورئيس معهد شليواح) في هذا السجال، فأكد أن «الخلاف الرئيس بين المستشرقين كان: هل ينبغي لدولة إسرائيل أن تنطلق من الافتراض بأنه لا يوجد



أي حل للصراع بين إلهود والعرب؟! وهل أن الشرق الأوسط يعيش حروباً دورية لا يمكن الخروج منها؟! أم أنه يمكن اتخاذ العديد من الخطوات للحيلولة دون الحرب؟! ويقول شاكيد: «لقد كان رأيي يميل إلى الاحتمال الثاني. كان واضحاً لي أنه إذا توصل العرب إلى الاستنتاج أن ثمة وضعاً يمكنهم من حل المشكلة بالقوة، وإذا وصلوا إلى حالة من اليأس، فسيحاولون استخدام القوة. ولكنني اعتقدت أن على دولة إسرائيل أن تعمل كل ما في وسعها، بمفاهيم المبادرة السياسية، للحيلولة دون تولد وضع كهذا. وقد اعتقدتُ فعلاً أن هناك خيارات عديدة في يدنا» (٥٩).

في مقال ميلشتاين ذاته، ورد أن (الجمهور الإسرائيلي) يأخذ على المستشرقين والخبراء بالشؤون العربية، أنهم لم يتنبأوا بحرب ١٩٧٣. وتوجه ميلشتاين بسؤال في هذا الموضوع إلى د. ايتمار رابينوفيتش (رئيس مركز ديان في معهد شيلواح بجامعة تل أبيب) فأجاب: «نحن لم نُسأل، ولم يكن من مهماتنا أن نتنبأ بهذه الحرب بالذات. نحن جزء من مؤسسة جامعية ونعمل داخل جهاز لا يملك معطيات للتنبؤ بالحروب خلال أيام أو أسابيع أو أشهر. نحن لا نشترك في اجتماعات سرية، والكثيرون منا يبحثون في مشكلات مختلفة تتعلق بالدول العربية، وليس بالصراع بالذات»، وتحدث رابينوفيتش عن المستشرقين الذين يبحثون في المواضيع الصراعية مباشرة، قائلاً فيهم «إنهم ادَّعوا أن الوضع بالنسبة إلى العرب لا يطاق، وإذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي، فسيخوض العرب حرباً أخرى، لم يعرفوا أنها ستندلع في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بالذات، ولكنهم قالوا إن هناك احتمالاً كبيراً أن تندلع في السنوات القريبة» (٦٠).

وفي مقابلة أجراها أحد كتاب ידיעות أحرونوت (أواخر ١٩٧٣) مع شاؤول فريدلندر (رئيس معهد العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) تطرق هذا الأخير إلى رؤية المستشرقين الإسرائيليين للمواقف العربية في الصراع وإلى تقديراتهم كذلك للأوضاع والشؤون العربية عامة. فيذكر فريدلندر أن «الموقف المؤلف لدى معظم المستشرقين [الإسرائيليين] هو أن نية العرب لا تتجه إلى سلام حقيقي. هم [العرب] يريدون أن يتوصلوا بواسطة معاهدة رسمية إلى إعادة

الأرض التي فقدوها عام ١٩٦٧، ثم إلى قضية حقوق الفلسطينيين» ويعقب فريدلندر قائلاً «يتعين علينا التحذير من العموميات الكامنة في الموقف الذي يتخذه المستشرقون. وهذا الموقف - برأيه - يركز على عدة أخطاء أبرزها:

أ - عدم رؤية الأمور المستجدة في الموقف العربي، وتجاهل أنه ليس هناك موقف عربي موحد.

ب - الموقف الإسرائيلي المؤلف يكثر من النقل عن المنشورات العربية والصحافة والرسوم الكاركاتورية ولا ينتبه إلى أنه ليس هناك بالضرورة علاقة مباشرة بين مثل هذه التعبيرات عن الرأي العام وبين القرارات السياسية.

ج - الموقف إياه لا يأخذ بعين الاعتبار عمليات التحديث والتغيير في العالم العربي». ثم يقول فريدلندر «لست أتجاهل بطبيعة الحال الخبرة الكبيرة التي اكتشفها هؤلاء المستشرقون، وإلى جانب ذلك، إن معرفتي الشخصية بعدد من مستشرقينا البارزين الذين يشتغلون في الحقل السياسي، تجعلني أشعر بصراحة وأن وجهة نظرهم في القضية العربية مشحونة اليوم بشحنة عاطفية عميقة، لا يمكن تغييرها، وتؤدي إلى عدم الأكثرات بتلك الحقائق التي لا تتفق وتصورهم السياسي»<sup>(٦١)</sup>. وكتب المستشرق يهوشفاط هركابي مقالاً في أجواء الحديث الإسرائيلي عن «التقصير» شدد فيه مجدداً على أن «العرب أكثرنا من التفكير بقضايا النزاع معنا أكثر من الإسرائيليين بما لا يُقاس. وفي إسرائيل استهانوا بأقوالهم. ويجب القول بأن الموقف الأكثر جدية للعرب في المحاسبة الذاتية بعد ١٩٦٧ يعود إلى المعالجة والأبحاث الموجودة في الأدب العربي الواسع حول النزاع، والذي مال الإسرائيليون بمن فيهم المستشرقون إلى الاستهتار به. وهكذا تفشى المفهوم القائل بأن العرب غير عقلانيين، ولذلك عندما خططوا وهاجموا [في العام ١٩٧٣] بصورة عقلانية للغاية، كان الذهول»<sup>(٦٢)</sup>.

وهكذا، كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ من أحد جوانبها كاشفاً لما ساد إسرائيل خلال سنوات من تقديرات بحثية استشراقية وصراعية، عمد «خبراء الشؤون العربية» إلى بثها في أوساط الزعامة الإسرائيلية وبين صفوف العامة أيضاً. وحين لمس هؤلاء الخبراء أنهم أملم إمكنيات عربية يصعب التكهن

بفاعليتها، لجأ بعضهم إلى إعادة النظر في قناعاته، كما لجأ بعضهم إلى التعمق في فهم التحولات الجارية في المجتمع العربي، وإلى الاهتمام أكثر بالشؤون الصراعية. يعبر البروفسور موشى معوز (رئيس معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية في الجامعة العبرية) عن جزء من ذلك، مبيّناً أن حرب ١٩٧٣ أكدت توجّهه إلى ضرورة الاهتمام بالصراع أكثر فأكثر، وتوصل إلى استنتاج مفاده أن هذا الموضوع حيوي ومهم للدولة، إلى درجة يحظر معها تركه. وتساءل: لا أعرف لمن نتركه؟! (٦٣).

عموماً، إن ما أحدثته حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ في ميدان العمل البحثي الاستشراقي والصراعي الإسرائيلي، وضع هذا العمل أمام المرأة التي غالباً ما عزف الإسرائيليون عن النظر إليها، وكانت الصورة المتشكلة تنبئ عن تصور واضح في إمكانيتهم على استيعاب وإدراك شتى أبعاد الشؤون العربية المطروحة على بساط البحث الإسرائيلي. وبينما أوجد «خبراء الشؤون العربية الإسرائيليون» عناوين كثيرة وضعوا تحتها قصورهم هذا (مثل: التركيز على عدم استشارتهم - تبرئة الذات واتهام الآخرين المشتغلين بالأبحاث الاستشراقية والصراعية - إبراز التفاوت في التقديرات حول التوجهات العربية.. الخ) نجد في الحين ذاته ابتعاداً عن اتهام طريقة التفكير الصهيونية بالقصور عن إدراك الواقع بدقة.

### **\*\* مظاهر أخرى للخلل المستمر :**

نظرياً ، يُفترض أن تكون الحالة التي نشأت في صفوف المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بعد حرب ١٩٧٣ قد أضافت قوة تحريضية للارتقاء بسوية الأبحاث الصراعية، ولزيادة الاهتمام بمختلف شؤون الصراع. إلا أن السنوات اللاحقة سجلت تراكمًا في المؤشرات حول اتجاه عدم الركون كاملاً لهذا الافتراض. ولعل أبرز هذه المؤشرات، استمرار الحديث عن «الخلل» الذي تعاني منه العملية البحثية الإسرائيلية، وخاصة جرّاء انخفاض التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

د. تسفي لنير (الباحث في مركز يافيه للدراسات الإستراتيجية بجامعة



تل أبيب) يدلي برأيه في هذا المنحى (مع نهاية عام ١٩٨٤)، بعد أن يعبر عما يساوره من قلق إزاء هذا الانخفاض، ويقول عن العرب: «هم يتعمقون في قراءتنا أكثر مما نتعمق في قراءتهم. عندنا كانت البداية جيدة جداً، ويهوشفاط هركابي قام بعمل رائع (!) وقد توقف هذا، ومنذ سنوات عديدة لا يوجد في إسرائيل شخص معتمد يقرأ المنشورات الأساسية الصادرة عن م.ت.ف والدول العربية، كما أن الأكاديميين انجرفوا إلى التعليقات في الصحف بدلاً من أن يمارسوا عملاً أساسياً.. إن إسرائيل بحاجة إلى هيئة وظيفتها التفكير الأساسي، بعيداً عن أي تأثير، ومثل هذه الهيئة داخل مكتب رئيس الحكومة تساعد الزعماء على التفكير وقد آن الأوان لإقامتها»<sup>(٦٤)</sup>.

ووجد بين المهتمين الإسرائيليين من يتحدث عن تراجع عام في مستوى الجامعات الإسرائيلية وأدائها، مما ينعكس حكماً في صورة تدنٍ للأبحاث الإستشراقية والصراعية وغيرها. فمثلاً، قام البروفسور يهودا ألكانا (مدير معهد التاريخ وفلسفة العلوم في جامعة تل أبيب وأحد مدراء معهد فان لير للأبحاث في القدس) بتحليل إحدى المشكلات بالنسبة لسلم الأفضليات التي تعاني منها إسرائيل، وحذر مما أسماه «مغبة تأكل الجامعات بالبلاد وانخفاض مستواها باستمرار واحتمال انهيارها عما قريب»<sup>(٦٥)</sup>، ويركز في موضع آخر على أن هذا المستوى أخذ بالتدهور، لأن ٤٠٪ (أي نحو ٣٠٠٠ من أصل ٧٥٠٠) من أعضاء السلك في الجامعات غير مناسبين لوظائفهم، وكان يجب إقالة هؤلاء، حتى لو لم تكن هناك مشكلة خطيرة في نقص الأموال، حيث تم الاضطرار لاستيعاب أعضاء في سلك التدريس غير جديرين بوظائفهم، ولم يأخذ بالحسبان الضرر الكبير نحو البحث العلمي والثقافي الذي خلق نتيجة لهذا التدني في المستوى النوعي»<sup>(٦٦)</sup>.

كانت مسألة «النوعية» هذه مدار بحث في ندوة دراسية نظمها «معهد فان لير» بالقدس (مطلع عام ١٩٧٧) تحت شعار «قرارات خطيرة أمام الأمة»، أكد فيها كل من البروفسورات يهودا ألكانا وعوزير شيلد وشموئيل ايزنشتادت على أن المجتمع الإسرائيلي أوقف نمو «طبقة النخبة» من خلال التمسك الزائد بقيمة المساواة أمام هذه الطبقة. وركز ألكانا على أن هناك عدة تعابير تشير للثمن الذي

يدفعه المجتمع الإسرائيلي بسبب تفضيل قيمة المساواة (مستوى معلمي المدارس الإعدادية وشخصيتهم المستقلة - مستوى إعداد الطلاب في الجامعات..الخ) مبيّناً أن إحباط الميل لنمو النخبة يعرقل إمكانية الفرد على أن يجد نفسه ضمن الإطار الذي يناسبه. أما عوزير شيلد، فدعا إلى تنمية سياسة تقوم على النخبة بداخل كل طبقة، وتفضيل من هم أكثر قوة ضمن طبقات المجتمع.. بينما نظر ايزنشتادت إلى ايديولوجيا المساواة بأنها تؤثر بشكل ملحوظ على شخصية المجتمع وعلى نوعية قرارات من انتخبهم المجتمع. وقام البروفسور يحزقئيل درور (رئيس معهد فان لير) بتحليل الاعتبارات التي تنادي بضرورة تفضيل المساواة على تنمية نخبة من النوعية، محاولاً التوفيق بين احتياجات المجتمع الإسرائيلي المتعددة<sup>(٦٧)</sup>.

تقدّم هذه الآراء ، وأمثالها، فكرة عامة عن الخلل الذي تعاني منه العملية البحثية الإسرائيلية في الشؤون الإستشراقية والصراعية، باعتبارها جزءاً من عملية أوسع تتعلق بشتى نواحي الاهتمام الداخلية والخارجية. بين أن ثمة مشكلة أخرى مهمة - برأينا - تنتصب أمام المستشرقين والباحثين الإسرائيليين تكمن في عدم مقدرتهم على التحرر من الأفكار المسبقة والمحدّدات الايديولوجية الصهيونية، وتكمن أيضاً في محدودية تعرفهم على تاريخ العرب وواقعهم، بمعزل عن جو وقيم الصراع القائم مع العرب. هذا فضلاً عن لجوء بعض الباحثين الإسرائيليين في الشؤون العربية إلى الابتعاد عن مراعاة السياقات العامة للظواهر التي يدرسونها وللاقتباسات التي يأخذونها، توخياً لسهولة التوظيف، فتبدو رؤيتهم للأحداث وللنصوص المنتقاة عاجزة عن الإحاطة بكافة أبعاد المسألة المدروسة.

إن الإدراك الجزئي للحقائق، ونزوع المستشرقين الباحثين الإسرائيليين إلى التحيز والوقوع في دائرة الارتباك جرّاء ضغوط الصراع على الذهنية الإسرائيلية، بالاضافة إلى تمثّل الديماغوجيا الصهيونية في مواضيع «الشعب المختار» و«الأرض الموعودة»، والنظرة العنصرية إلى العرب، كل ذلك لا بد أن يُنتج بلورة قاصرة، إن لم تكن مغلوبة، للأفكار والقرارات الخاصة بالأوضاع العربية. وتظل هذه البلورة مختبئة غالباً تحت الستار الكثيف الذي تسدله عليها الجهات الرسمية

والأكاديمية في الكيان الصهيوني - إلى أن تظهر في الوقت المناسب - فالمهم بالنسبة للمؤسسة الحاكمة هو أن يصبَّ النشاط البحثي الإسرائيلي في المجرى العام لعملية تجسيد الصهيونية.

## **\*\* الأبحاث الإسرائيلية بين المعرفي والوظيفي :**

يقود تتبُّع الاهتمام الإسرائيلي بالأبحاث الاستشراقية والصراعية إلى إمكانية وضع اليد على الترابط الوثيق بين المعرفة المنتجة وبين «المهمة» التي تضطلع بتأديتها عملياً في مواجهة العرب - بصرف النظر عن مقدار جدوى هذا الترابط ومشكلاته - ويتكشف ذلك، عبر جملة ثوابت. منها:

\* غياب الحدود الفاصلة بين المحفّزات والدوافع المعرفية للأبحاث في الشؤون العربية وبين البواعث المصلحية التي تحكم نهج المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني وعمل المستشرقين والباحثين، على حد سواء، في النظرة إلى تلك الأبحاث ودورها.

\* خضوع النتائج البحثية الإسرائيلية في ميداني الاستشراق والصراع إلى المعايير الايديولوجية والفكرية السياسية الشائعة في الكيان الصهيوني، مما يُبعد هذه النتائج عن الوصول إلى الحقيقي والجوهرى في المسائل المبحوثة.

\* غلبة الطابع السياسي على المعرفة الإسرائيلية المنتجة، وفي كثير من الأحيان تسييس هذه المعرفة بجعلها ذات دلالة سياسية طاغية على المحتوى الفكري والانساني الذي يفترض في أي معرفة أن تتضمنه.

\* تطلُّع الخطاب الاستشراقي الإسرائيلي إلى البحث عن «الحقائق لذاته فقط»، وتقديم النتائج التي يتوصل إليها بصياغات محدّدة، مُقَوَّلَة، إلى الآخرين.

\* تحرُّك المضامين الثقافية والسياسية للأبحاث الإسرائيلية في الشؤون العربية على المسار الواصل بين مؤسسات البحث والتجمع الاستيطاني بينيته العدوانية، في الاتجاهين..

بهذا ينبغي النظر إلى أنشطة الوسط الأكاديمي - الثقافي في الكيان الصهيوني، على أنها جزء من الأنشطة الأشمل في المحيط الإسرائيلي العام، واعتبار



العمل البحثي الاسرائيلي بالتالي خادماً للمناهج التي وضعها الصهيونيون لمشروعهم.

إن ذوبان الاستقلالية المعرفية للأبحاث الاسرائيلية في الشؤون العربية، ضمن الوظيفة الايديولوجية/ المصلحية لهذه الأبحاث، يسمح بتقرير معطى واضح، يؤكد أن الاسرائيليين معنيون باستخدام هذه الأبحاث كوسيلة صراعية، أي كسلاح في مواجهة الأمة العربية، لا باستخدامها كأداة لتفهم ماذا يريد العرب.

## **\*\* استخلاصات ..**

\* استمدت النظرة الصهيونية إلى العرب مكوّناتها، منذ البدء، من المفاهيم الأوروبية التي أسهم الاستشراق الغربي في تشكيلها، وطوّرت الصهيونية هذه النظرة استناداً إلى أسس مغرقة في عنصريتها.

\* عبّرت الرؤى والمواقف الصهيونية إزاء العرب عن مكنونها الايديولوجي، انطلاقاً من موقع العداء مع العرب، تبعاً لمقتضيات صراعية حاضرة في صلب التوجه الصهيوني العام.

\* أولت «اسرائيل» عناية خاصة للأبحاث في الشؤون العربية (الاستشراقية والصراعية)، وشجعتها، لاعتبارات تتعلق بالصراع مع العرب. وحدّدت للمستشرقين مكانة خاصة في الأداء الإسرائيلي العام، وفي النطاقين العسكري والاستخباري.

\* خصائص وسمات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، غير معزولة عن طبيعة وتركيب التجمع الصهيوني في فلسطين المحتلة وسماته. ومن الصعب أن يتحرّر هؤلاء المستشرقون والباحثون من القيود الايديولوجية العنصرية القائمة في هذا التجمع.

\* بالرغم من اتساع الاهتمام ببحث شؤون الصراع في أوساط المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، إلّا أن بعضهم يعتبر أن هذا الاهتمام غير كاف، ويعاني خلال عشرات وقصوراً في المعالجة.

\* كشفت حرب ١٩٧٣ العديد من نقاط الضعف في العملية البحثية

الإسرائيلية. وقد اعترف بعض المستشرقين والباحثين الإسرائيليين أنفسهم بجوانب معينة من إخفاقهم في تناول البحثي الدقيق للشؤون العربية وموضوع الصراع خصوصاً.

\* تتنحى المعرفة الخالصة، ضمن العملية البحثية الإسرائيلية، إذ يجري «تسييس» المعرفة المتشكلة عموماً، تساوqاً مع التطلع الإسرائيلي إلى تجنيد الطاقات المتاحة لبناء الدولة على أساس المواجهة المستمرة مع العرب.





## الفصل الثالث

### مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية (في مجالات الاستشراق والصراع والشؤون السياسية العامة)

يغلب على العملية البحثية الإسرائيلية طابع «العمل المؤسسي» المرتبط وظيفياً بأداء الدولة وتوجهاتها، حيث ينتمي معظم الباحثين الإسرائيليين إلى مؤسسات بحثية - رسمية أو خاصة - تُعنى بتنظيم نشاطاتهم، وتمدُّهم بالمعلومات الأولية وبالمعطيات اللازمة لعملهم، ثم تزجُ بنتائجهم في خدمة المشروع الصهيوني ككل. وإلى جانب الخدمات الفكرية السياسية المباشرة التي تقدمها المؤسسات البحثية الإسرائيلية إلى أجهزة الدولة، تنتفع دوائر صناعة القرارات في إسرائيل بالأبحاث التي تنشرها هذه المؤسسات. كما توضع النتائج البحثية في متناول الإسرائيليين، مما يسهم في دمجهم بهموم إسرائيل العامة وربطهم بالدولة واقعاً وسلوكاً ومواقف.

يقتصر هذا الاستعراض على تناول مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالشؤون العربية (الاستشراق وسائل الصراع) وبالشؤون السياسية العامة، مع إرجاء التطرق إلى بعض مضامين نتائجها إلى الفصول القادمة. ويمكننا تصنيف هذه المؤسسات من حيث تبعيتها وهوية عملها، وفق أربع مجموعات، هي:

- ١ - مجموعة معاهد الأبحاث المرتبطة بالجامعات الإسرائيلية (وهيئات الإشراف والتنسيق الأكاديمية).
- ٢ - مجموعة الدوائر البحثية العاملة في الوزارات ولحسابها.
- ٣ - مجموعة مراكز الدراسات في الأحزاب والهستدروت.
- ٤ - مجموعة مؤسسات البحث «الخاصة» المرتبطة أو المتعاونة مع جهات خارجية بشكل رئيس.

## \*\* أولاً ، في القطاع الجامعي :

تعدُّ الجامعات الإسرائيلية الأطر الأكثر اتساعاً في العملية البحثية داخل فلسطين المحتلة، إذ تتوفر لها وفيها الكفاءات والخبرات العلمية والظروف الأكاديمية، فضلاً عن توفر الامكانيات المادية والمعنوية اللازمة لعمليتي التدريس والبحث.. تولى هذه الجامعات اهتماماً كبيراً للعمل في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية والقانون، ويبيّن الجدول التالي، توزّع العاملين في هذه الميادين ضمن مراكز الأبحاث الإسرائيلية (كما نشرت عام ١٩٨٧ / النسب المئوية مأخوذة من أصل المجموع العام)<sup>(١)</sup>:

التخصص / الدرجة العلمية	دكتوراه	ماجستير	إجازة (ليسانس)
مجموع عام	٧٤٠٠	١٥٥٠٠	١٦٨٠٠
العلوم الانسانية	%١٨,٨	%٧,٤	%١٣,٥
العلوم الاجتماعية	%١١,٤	%١٣,٣	%١٤,٣
قانون	—	—	%٢,٨

### توزّع العاملين في مراكز الأبحاث ضمن الجامعات الإسرائيلية

اهتمام الجامعات الإسرائيلية بالعلوم الانسانية (تدريساً وبحثاً) يشير إلى أن مكانة هذه العلوم لا تقل أهمية عن مكانة العلوم الأساسية والتطبيقية بالنسبة لإسرائيل. وتدخل دراسة شؤون العرب والصراع والشؤون السياسية العامة في صلب عمل العديد من الكليات والأقسام في الجامعات. بيد أننا نكتفي بتناول المعاهد البحثية المتخصصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دراسة مجمل هذه الشؤون، وذلك بعد ايراد نبذة سريعة عن كل جامعة. ويعود الفصل والتمييز البحثي للجامعات ومعاهدها عن الوزارات والهيئات الأخرى، لاعتبارات تقتضيها تقسيمات الدراسة، ذلك أن هناك تكاملاً في أداء مختلف المؤسسات البحثية

الإسرائيلية، وتسهيلاً للدراسة سنتعامل مع غالبيتها بتخصيص واستقلالية من حيث شكل المعالجة.

### ● أ - الجامعة العبرية في القدس :

\* نبذة عامة<sup>(٢)</sup> :

أول من أطلق فكرة إنشاء الجامعة العبرية هو عالم الرياضيات اليهودي تسفي هرمان شابيرا، عام ١٨٨٢، ثم طرح مشروعه رسمياً بشأنها في المؤتمر الصهيوني الأول (عام ١٨٩٧). وخلال السنوات اللاحقة، دارت المناقشات في مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية حول طابع الجامعة المقترحة (لغة التدريس فيها - الإعدادات لإنشائها - تعبئة الموارد لعملها..الخ). وفي المؤتمر الصهيوني الخامس (عام ١٩٠١) بدأت الصهيونية تدرس الإمكانيات العملية لإقامة الجامعة، وتقرّر بناء هذه الجامعة في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر (فيينا ١٩١٣)، وتبرع دافيد ولفسون (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) بمبلغ ٢٥ ألف دولار لتأسيسها. وفي العام ١٩١٨ وضع حاييم وايزمن حجر الأساس للجامعة العبرية على جبل سكوبس، ودشّنها لورد بلفور عام ١٩٢٥، وكان يهودا ماغنس عميداً لها منذ تأسيسها حتى وفاته عام ١٩٤٨.

تطورت الجامعة العبرية ونمت اهتماماتها باطّراد، فتأسست كلية الآداب (١٩٢٨) ومُنح فيها لقب «مؤهل للآداب» لأول مرّة (١٩٣١) وأقيمت كلية للعلوم التطبيقية (١٩٣٥) وبدأت تمنح لقب دكتور في الفلسفة (اعتباراً من ١٩٣٦). وإبان حرب ١٩٤٨ توقفت الجامعة عن عملها المنتظم، واضطرت لمغادرة مبانيها والاستقرار مؤقتاً في بيوت للشباب تقع في القسم الغربي لمدينة القدس. وبعد عدة شهور من قيام الدولة، تأسست كليتا الطب والمحاماة، وانشئت فيها كلية الزراعة (١٩٥٢) وكلية العلوم الاجتماعية (١٩٥٣) واستقرت فيها مؤسساتها المختلفة اعتباراً من العام ١٩٥٧. وإثر عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واحتلال الجزء الشرقي لمدينة القدس، أصبح بالامكان التوجّه بشكل حر إلى منطقة الجامعة، وجرى البدء بإعادة فروع مختلفة إليها، وبناء فروع جديدة ومساكن للطلاب الجامعيين، وغير ذلك. ومنذ تلك الفترة تتم الدراسة الجامعية في خمس ضواحٍ



هي: جفعات رام - جبل هتسوفيم (سكوبس) - عين كارم - رحفوت. وتتبع الجامعة عدة مدارس، أهمها: مدرسة للطلاب الأجانب، ومدارس أخرى للعلوم العملية والتقنية والتربية والصيدلة والعمل الاجتماعي وعلوم التغذية والمنزل وإدارة المكاتب.. الخ.

يدير الجامعة العبرية «مجلس حكام» يتألف من رجال علم وشخصيات بارزة في الحياة العامة، إسرائيليين وأميركيين، وتساندها بالاعتمادات المالية والآراء التعليمية والمشورة جمعية أميركية تدعى «جمعية أصدقاء الجامعة العبرية».

تلحق بالجامعة مكتبة ضخمة (كانت تضم في أواسط الستينات نحو مليون مجلد، ويعمل فيها ٦٠ أمين مكتبة رئيساً وثنائياً، و٢٠ كاتباً وموظفاً) وقد عُنت هذه المكتبة بالحصول على تركّات كثير من المستشرقين والباحثين اليهود من مختلف أنحاء العالم، وأفردت داخلها أجنحة خاصة لمكتباتهم ومؤلفاتهم، وفي مقدمة هؤلاء المستشرق الهنغاري اليهودي الشهير آجنتس غولد تسيهر، الذي تضم مكتبة الجامعة مختلف المواد البحثية التي كان يعتمد عليها أو ينتجها.. كما يُلحق بالجامعة العبرية متحف للآثار اليهودية (...) وآخر للنباتات في العهدين التوراتي والتلمودي، وشركة بيسوم للبحث والتطوير.

تصدر الجامعة العبرية عدة مجلات متخصصة، منها مجلة «تربيتس» الفصلية للأدب، و«كريات سيفر» الفصلية البيبليوغرافية، بالإضافة إلى المجلات التي تصدرها مؤسساتها البحثية المختلفة، وتتبع الجامعة دار نشر كبيرة تحمل اسم يهودا ماغنس.

تعدُّ الجامعة العبرية أهم الجامعات الإسرائيلية في مجالي التدريس والبحث. حيث تجري العملية التدريسية في ثماني كليات (هي: العلوم الاجتماعية - الانسانيات - التربية - الحقوق - الطب - الصيدلة - الزراعة - العلوم الطبيعية والاساسية)، وتجري العملية البحثية في مختلف الكليات والأقسام النظرية والجمعيات المتخصصة، بالإضافة إلى المعاهد والمراكز التي تأسست للقيام بتأهيل المستشرقين والباحثين وإجراء الأبحاث المتنوعة في شؤون الاستشراق والصراع.

## ١ - مؤسسات الأبحاث الشرقية ( = الاستشرافية )<sup>(٣)</sup>:

عندما أنشئت مدرسة الدراسات الشرقية مع المعاهد الأولى في الجامعة العبرية (عام ١٩٢٦)، كانت الدراسات العربية أهم مادة فيها، وخلال السنوات الأولى تحولت المدرسة إلى معهد يعلّم اللغة العربية القديمة والحضارة الإسلامية والدين والفلسفة والفن وعلم الآثار، وكذلك التاريخ القديم للإسلام والبلدان الإسلامية، والتاريخ العربي في القرون الوسطى. ولاحقاً أدخلت اللغة والأدب العربيين الحديثين في حلقات الدراسة بالإضافة إلى اللغتين التركية والفارسية. وبعد قيام الدولة، وتحديداً في العام ١٩٤٩، أنشئ في الجامعة العبرية فرع يدعى «الشرق الأوسط في الحقبة المعاصرة» أنيط به تعليم التاريخ المعاصر للبلاد العربية (والشرق أوسطية) وإعداد الباحثين في شؤون المنطقة، وذلك بتكليف من الحكومة الإسرائيلية. ثم ألحق هذا الفرع بفرع آخر هو «تاريخ البلدان الإسلامية» الذي يعطى فيه الخيار للطلاب بين دراسة حقبة القرون الوسطى، وبين دراسة التاريخ المعاصر. كذلك فإن طلاب فرع اللغة العربية وآدابها يستطيعون اختيار اللغة القديمة أو آدابها الحديثة. وفيما بعد، أضيف «تاريخ إفريقيا الشمالية العربية» إلى برامج معهد الدراسات الشرقية. وشدّد المعهد على مواضيع خاصة، مثل «تاريخ اليهود في البلاد العربية» و«فلسطين في التاريخ الإسلامي واليهودي والعربي»، وكان هذا الموضوع الأخير ميدان أحد كبار المختصين فيه (هو الاستاذ ج. بلو مدير فرع اللغة العربية وآدابها في أواسط الستينات)، كما علّم أساتذة آخرون في فروع أخرى، مثل: علم اللغات السامية، واقتصاد البلاد العربية، وجغرافية «الشرق الأوسط» وبنيتها السياسية والقانونية.

اعتباراً من العام ١٩٦٢، أطلقت على هذا المعهد، اسم «معهد الدراسات الأفريقية - الآسيوية»، ولوحظ أن الدراسات العربية ظلت تتصدر اهتماماته، بل إنها اتسعت مع نشوء مواد جديدة للدراسات الآفرو آسيوية، وغني المعهد بجمع المخطوطات القديمة، وآلاف الصور والرسوم لمبان إسلامية وكثير من التحف الفنية.

ضمن ميدان الأبحاث الشرقية إيّاه، وفي ظل تعاظم حجم التعامل الإسرائيلي

مع الشؤون الاستشرافية تأسست (عام ١٩٤٩) جمعية متخصصة بهذه الشؤون أطلق عليها اسم «الجمعية الشرقية في اسرائيل»، وذكر البروفسور غبريل باير (استاذ تاريخ الشعوب الإسلامية في الجامعة العبرية) ان هذه الجمعية هي هيئة مستقلة وسياسية تُعنى بتنمية معرفة اللغة العربية والبلدان العربية، وتهدف إلى تشجيع البحث حول بلدان آسيا وأفريقيا، ونشر المعلومات التي تتضمنها الأبحاث المُنْتَجَة. وطبقاً لافادة باير ذاتها، كان مؤسسو هذه الجمعية الرئيسون أساتذة جامعيين، أنشأوها لتكون همزة وصل بين الدراسات الأكاديمية الموجهة لعدد ضئيل من الاختصاصيين وبين الجمهور الواسع. وفي أواسط الستينات ضُمَّت الجمعية، التي ترأسها المستشرق الياهو إيلات (رئيس الجامعة العبرية)، قرابة ألف عضو (من اليهود والعرب، الطلاب وغير الطلاب، في المدن والريف، وبينهم العديد من أعضاء المستعمرات الزراعية). وكان نشاط الجمعية وما يزال يشمل القيام بإعداد محاضرات تلقى في أهم مدن فلسطين المحتلة، حول مواضيع شتى، ذات علاقة بدراسات الاستشراق والعالم العربي وآسيا وإفريقيا.

أصدرت «الجمعية الشرقية» منذ بدايات تأسيسها مجلة فصلية باسم «همزراح هחדاش = الشرق الجديد»، التي تتضمن مقالات ودراسات لمستشرقين وباحثين من الجامعة العبرية وغيرها. كما تتضمن محاولات بحثية كتبها طلاب حول مواضيع تتعلق بالشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وخصوصاً المنطقة العربية وكذلك دراسات في كل عدد حول التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد العربية، ومقالات في الأدب والنقد الأدبي. وقد ترأس تحرير مجلة، «همزراح هחדاش» يعقوب شمعوني، لدى ظهورها. وحل مكانه غبريل باير عام ١٩٥٣. واعتباراً من العام ١٩٨٠ أصبح د. الياهو إيلات (الرئيس الشرقي للجمعية الشرقية الإسرائيلية) مشرفاً على المجلة، يعاونه أبا اييان ونحميا لفتسيون. وترأس فرع تل أبيب د. عمي ايلون (من معهد شيلواح للدراسات الشرق أوسطية والافريقية بجامعة تل أبيب). أما فرع حيفا فترأسه د. أوري كوبفرشميدت (رئيس قسم تاريخ أقطار الشرق الأوسط بجامعة حيفا).

تنشر مجلة همزراح هחדاش موضوعاتها بالاتفاق مع «صندوق ولفسون»



و«معهد هاري ترومان لدراسات الوفاق والسلام» و«معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية» التابعين للجامعة العبرية، وأصدقاء جامعة تل أبيب الأميركيين، بالإضافة إلى جامعة بار ايلان، وتخضع جميع المواضيع التي تنشر فيها إلى تدقيق «الجمعية الشرقية الإسرائيلية» بالقدس.

كانت مجلة «همزراح هحداش» تنشر خلاصات بالانجليزية عن أهم مقالات العدد. ولوضع المواد المنشورة في متناول الطلاب العرب والآسيويين والأفارقة الذين لا يتقنون اللغة العبرية تماماً، قرّرت «الجمعية الشرقية» في أوائل الستينات إنشاء مجموعة سنوية بالانجليزية، تتضمن مقالات مختارة من المجلة العبرية، وترجمات لدراسات نشرت في دوريات عبرية أخرى، هذا إضافة إلى مقالات كتبت خصيصاً للمجموعة. وقد صدر الجزء الأول من هذه المجموعة بعنوان «دراسات آسيوية وأفريقية» بإشراف غ. باير عام ١٩٦٥، وصدر الجزء الثاني عام ١٩٦٦. إلى جانب مجلة «همزراح هحداش» والمجموعات السنوية المتتالية، أصدرت «الجمعية الشرقية» سلسلة دراسات بالانجليزية والفرنسية والعربية، بعنوان «ملاحظات ودراسات شرقية»، كتبها اساتذة الجامعة العبرية، بشكل رئيس، وتتناول علم اللغة والتاريخ السياسي والثقافي والفن وعلم الآثار، وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بالمنطقة وحضارتها.

## ٢ - «المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية»<sup>(٤)</sup>:

بأشر هذا المعهد عمله إثر قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وصنّف في عداد المنظمات المستقلة المعترف بها إسرائيلياً بموجب «قانون الأعمال الخيرية»، بيد أن المعهد أصبح تابعاً للجامعة العبرية. وقد تولى منذ تأسيسه القيام بمشاريع أبحاث في عدد من المجالات الداخلية والعامة، وضمناً المجالات ذات العلاقة بالشؤون العربية وشؤون الصراع، وفي مقدمتها: علم النفس العام وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وقضايا الرأي العام والمواقف والمتغيرات على الصعيد الإسرائيلي وعلى ساحة الصراع مع العرب.

يقدم المعهد «النصح» للهيئات الحكومية والخاصة حول هذه المسائل،

ويتعاون مع منظمات إسرائيلية وخارجية، في إطار المصالح المتبادلة. وللمعهد علاقات مع الجمعية العالمية لأبحاث الرأي العام والجمعية الاجتماعية العالمية واتحادات الأبحاث الدولية. ويدير المعهد «جهاز حاكم» مؤلف من خمس شخصيات (كان منهم تيودور كرك، روبرتوباشي، لويس غوتمان، بريل نوا) وله مجلس استشاري يتكون من ٢٢ عضواً، ويعمل فيه نحو ٧٠ موظفاً يساعدهم نحو ٣٠٠ عامل ميداني في كافة أنحاء فلسطين المحتلة.

يتلقى المعهد مخصصاته المالية من الميزانية الإسرائيلية التي تُرصد لمشاريع الأبحاث، ومن المعونات والهبات الخارجية، وخاصة تلك التي ترد من الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو عن طريق «اللجنة الأميركية للأبحاث الاجتماعية في إسرائيل» التي تأسست عام ١٩٥١ بهدف تقديم العون لهذا المعهد. وينشر المعهد دراساته ونتائج عمله في تقارير خاصة، ويصدر قائمة ببليوغرافية بشأن ذلك كل سنتين، كما يصدر نشرة فصلية بالعبرية، ويركز المعهد على متابعة التطورات في مواقف الإسرائيليين والعرب في البلاد إزاء الصراع والحلول المطروحة ومفاهيم كل من الطرفين عن الآخر، هذا بموازاة تركيزه على الشؤون الداخلية الإسرائيلية بتفرعاتها الاجتماعية والسكانية والثقافية وغير ذلك، وتعتبر استطلاعات الرأي العام الوسيلة الأكثر استخداماً في أبحاث المعهد.

### ٣ - «معهد بن تسفي للدراسات اليهودية»<sup>(٥)</sup>:

تشكلت النواة الأولى لهذا المعهد عام ١٩٤٨، كمؤسسة تعنى بالأبحاث الخاصة بتاريخ الجماعات والطوائف اليهودية، منذ نهاية العصور الوسطى إلى الوقت الحاضر. وحمل المعهد فيما بعد إسم يتسحاق بن تسفي (أول رئيس لإسرائيل)، وتشمل اهتماماته الشؤون الثقافية اليهودية، وضمناً الأبحاث حول اليهود الذين عاشوا في المنطقة العربية، والإسهامات الفكرية والدينية للشخصيات اليهودية خلال الفترات العربية والإسلامية المتعاقبة. ويركز المعهد على المواضيع التي تسبغ «الهوية اليهودية» على فلسطين، بشكل خاص، مستخدماً لهذه الغاية جهود المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ومجموعات كبيرة من

الوثائق التاريخية والصور الفوتوغرافية لوثائق من الأرشيف العالمية. ينظم المعهد ندوات ومؤتمرات تدور موضوعاتها حول القضايا المذكورة، ولا سيما في الجوانب الدينية والأثرية. وعلى سبيل المثال، عقد المعهد مؤتمراً للأبحاث والاكتشافات في مجال الكنس القديمة (في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧)، بغية التعرف على ما يسمى «الاكتشافات الأخيرة بخصوص الكنيس القديم من ماعون - جنوب الخليل» حيث عمل الباحثان دافيد عميت وتسفي إيلان في هذا الموقع، واحتفظا بسرّ هذه الاكتشافات لعرضها على المؤتمر.

من أبرز المؤلفات التي صدرت عن المعهد، كتاب مئير بنياهو «أبحاث ومصادر لتاريخ طوائف إسرائيل في الشرق» الذي صدر عام ١٩٨٤ بمناسبة ذكرى وفاة يتسحاق بن تسفي، والذي لا يخرج في مضامينه عن اهتمامات المعهد. وكتاب تسفي إيلان «تطلعات الاستيطان اليهودي في شرقي الأردن بين ١٨٧١ و١٩٤٧» الصادر عام ١٩٨٥ (بنحو ٥٠٠ صفحة) متضمناً خلاصة عمل الباحث خلال نحو سبع سنوات، وعرض في فصوله العشرة الخطط والمشاريع والعمليات الاستيطانية اليهودية / الصهيونية في منطقتي الجولان (شكوم - الرمثانية - البطيحة) وهوران (سحم الجولان - جلين - نافعة - بوسطاس) وفي المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن ضمن ما يعرف الآن المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في المراحل السابقة لقيام إسرائيل. ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في شموليته واتساع معلوماته عن المحاولات الاستيطانية اليهودية / الصهيونية شرقي الأردن خلال الفترة المدروسة.

بالرغم من أن معهد بن تسفي لا يتوسع في دراسة الشؤون العربية (=الاستشراقية) وشؤون الصراع المباشرة، إلا أن ما يقوم به المعهد من أعمال يمس عملياً قضية الصراع العربي - الصهيوني، سواء منذ بداياته الأولى، أو من زاوية تقديم الحجج والذرائع التي تعتمدها إسرائيل في توجهاتها الأيديولوجية - السياسية - الدعائية. وبهذا يزود المعهد الإسرائيليين، عموماً، والمؤسسة الحاكمة خصوصاً بالمادة البحثية التي يمكن استخدامها في تسويق المفاهيم والتصورات الصهيونية حول الأرض الموعودة وحول الجهود التي بذلها اليهود في سبيل ما



يسمى «الانبعاث القومي على أرضهم التاريخية». ومن ثم يمكن اعتبار معهد بن تسفي بمثابة جزء مكمل لأجهزة البحث الإسرائيلية في شؤون الصراع.

#### ٤ - «معهد الدراسات الاقتصادية - باسم موريس فالك»<sup>(٦)</sup> :

أنشئ هذا المعهد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، كاستمرار لمركز فالك للدراسات الاقتصادية في إسرائيل، المرتبط بعلاقة مباشرة مع «بنك موريس فالك» في بنسلفانيا بالولايات المتحدة. ويعرّف المعهد نفسه في منشوراته بأنه مؤسسة مستقلة أقيمت لتشجيع الدراسات الاقتصادية، من خلال الانتباه الخاص إلى الاقتصاد الإسرائيلي، دون أن تكون غايته جني الأرباح. وقد حدّدت الجامعة العبرية التشكيلة الأولى لجهاز «هيئة الأمناء» المكلفة بإدارة هذا المعهد، وكان من أبرز هؤلاء لدى انشائه: ارنست ليمان / الرئيس، دان بتنكين / مدير البحث، شموئيل ايزنشتات ويعقوب أرنون وروبرتوباشي وحاييم بركائي ودافيد هوروفيتش وحاييم هيلبرن ودان تولكوفسكي وناتان روتنشترايخ، وغيرهم.

يشمل اهتمام معهد فالك دراسة واقع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول العالم، كما يشمل دراسة الأوضاع الاقتصادية لعرب فلسطين والجوانب الاقتصادية الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، بما فيها تأثيرات الحرب والمقاطعة العربية على الاقتصاد الإسرائيلي والآفاق المتصورة إسرائيلياً في علاقة إسرائيل الاقتصادية مع الدول العربية. وحول مختلف هذه الموضوعات وغيرها أصدر المعهد كتباً وكراسات أعدها اختصاصيون إسرائيليون، بشكل إفرادي أو جماعي، وبالتعاون أحياناً مع باحثين من خارج البلاد.

#### ٥ - «معهد ترومان لدراسات الوفاق والسلام»<sup>(٧)</sup> :

تم تأسيس هذا المعهد عام ١٩٦٧ في إطار الجامعة العبرية، وعقد أول مؤتمر دراسي له (عام ١٩٧٠) خصّص لدراسة أفكار طروحات الرئيس الأميركي الأسبق هاري س. ترومان، تقديراً - على ما يبدو - لدوره ومواقفه في خدمة الصهيونية وإسرائيل. وأخذ المعهد منذ تأسيسه يتعاطى بحثياً مع موضوعات

متفرقة ذات مضامين وأبعاد محلية وإقليمية ودولية.

يقرّر سياسة المعهد وعمله مجلس جامعي ومجلس مراقبين، مهمة الأول تعيين الحقول الدائمة والمؤقتة لنشاطات المعهد الأكاديمية والموافقة على مقترحات البحث والتقارير المتعلقة بهذه المقترحات، بينما يوافق الثاني (= مجلس المراقبين) على حقول النشاط التي يوصي بها المجلس الجامعي، ويقدم توصيات بشأن العمل في حقول جديدة، ويقرّر الموازنة السنوية والتقرير المالي، ويراجع تقرير المعهد السنوي ويقرّه، ويكون مسؤولاً عن برامج التنمية بزيادة إمكانيات المعهد المالية، بتوسيع نشاطاته. ومن الشخصيات البارزة التي عملت في معهد ترومان، خبير شؤون العالم الثالث هارولد شيفرين (الرئيس الحالي للمعهد) وماكس كامبلمن (رئيس مجلس الإدارة) وسيمحا دينتس (نائب رئيس الجامعة العبرية)، وعدد كبير من الأساتذة والباحثين، أبرزهم: موشي معوز، ش. إيزنشتادت، م. غولدبرغ، ر. غالون، ي. هركابي، ش. أرغوف، أ. كوهين، أ. بروش، ي. تاغار، س. آفي عاز، إلخ. ويرتبط معهد ترومان بعلاقة وثيقة مع الأجهزة الرسمية الإسرائيلية، ويعقد الدورات الخاصة للكوادر العسكرية المختلفة، كما ينظم دورات خاصة للطلاب اليهود من أميركا الشمالية.

قُسمت المشاريع البحثية التي عالجها المعهد إلى عدة وحدات، تختص كل وحدة منها بشؤون منطقة معينة، هي: الشرق الأوسط - آسيا - إفريقيا - أميركا اللاتينية، إضافة إلى وحدة خامسة اختصت بدراسة مسائل التحديث والتنمية على الصعيد العامة. وقد أنشأ معهد ترومان مركزين لجمع الوثائق الخاصة بعمل الوجدتين الأولى والثانية، واستفاد بصورة خاصة من الاتفاقية التي عقدها مع «معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية» التابع للجامعة العبرية نفسها، حيث حول هذا المعهد الأخير إلى معهد ترومان وثائق مهمة في هذا الشأن. وعقد المعهد اتفاقية مماثلة مع دائرة دراسات أميركا اللاتينية في الجامعة العبرية. وعزز المعهد إمكانياته بإنشاء مكتبة خاصة به، وكان من بين نشاطاته المتنوعة الحصول على أكثر من ألفي تقرير ونشرة حول التنمية الاقتصادية والقضايا الأخرى في البلاد النامية، ووضع فهرس لمكتبة الفيلسوف اليهودي مارتن بوبر، التي حصلت مكتبة

المعهد عليها، والتي تضم ١٥ ألف مجلد تتعلق بتاريخ الأديان والحضارات والفلسفة، وغير ذلك.

في مجال الشؤون العربية والصراع العربي - الإسرائيلي، تركزت جهود معهد ترومان على معرفة الواقع العربي، بالاستفادة من المطبوعات العربية (كتب - تقارير - نشرات - دوريات - مجلات - صحف...) التي يحصل عليها مباشرة أو بالواسطة من مصادر مختلفة. وفي أوائل السبعينات كان عدد الصحف والدوريات العربية التي تصل إلى معهد ترومان نحو ٤٠ مطبوعة، إضافة إلى صور عن مجلات الحائط التي يصدرها الطلبة العرب في البلاد العربية وغيرها. وقد قامت مكتبة المعهد بأعداد فهرس (تتضمن تعليقات وحواشي) للمواد المتوفرة لديها عن الشؤون العربية والصراع.

نشط معهد ترومان في مجال نشر الكتب اعتباراً من العام ١٩٧٥، وتقسم منشوراته إلى خمسة أنواع، كل نوع منها يختص بمنطقة محدّدة حسب أقسام (وحدات) المعهد البحثية. ومن الكتب التي أصدرها معهد ترومان «سياسات العرب الفلسطينيين» حرّره موشي معوز وشارك فيه ببحث عن «المنظمات الفلسطينية والاتحاد السوفياتي»، وتضمّن هذا الكتاب دراسات لأربعة مستشرقين وباحثين إسرائيليين، كما يلي: يهوشع بورات «التنظيم السياسي للعرب الفلسطينيين في ظل الانتداب البريطاني» - أمنون كوهين «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الهاشمي» - يهوشفاط هركابي «الفلسطينيون في الخمسينات ونهضتهم كما عبّر عنها أدبهم» - أوري شتندل «ظهور التيارات السياسية الجديدة في الوسط العربي في إسرائيل». وأصدر المعهد بحثاً كتبه ع.لانسين بعنوان «هويات وأشكال العصابات العربية خلال اضطرابات ١٩٣٦ - ١٩٣٩»، وبحثاً كتبه أ.باري بعنوان «الفلسطينيون تحت الحكم الأردني ١٩٤٨ - ١٩٦٧». كما أصدر المعهد كتاباً ضخماً لأمنون كوهين بعنوان «أحزاب في الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني»، ونشر كتاباً ليهوشفاط هركابي عنوانه «الفلسطينيون من الغفلة والركود إلى اليقظة» وأعد أ.ليش كتاب «العرب في إسرائيل - استمرار ونتائج»، كما نشر المعهد كتاباً لمؤلفه ج.بار حول «المختار



القروي في أرض إسرائيل / فلسطين» بحث فيه الاطار التاريخي للمخترة ووظيفتها والعلاقة بين المختار والشيخ وعملية انتخاب المختار ومهامه ووضع الاقتصاد الاجتماعي.. وفي الشؤون العربية أصدر معهد ترومان عشرات الكتب، منها سلسلة بعنوان «العرب وإسرائيل» يتضمن أحد أعدادها دراسة أعدها م. بيلد وش. شمير بعنوان «كتاب ومفكرون مصريون - حول الأهداف القومية». ونفذ المعهد مشروعات بحثية تتناول مسائل الزراعة والطب والأوضاع العامة في البلدان النامية، ونشر أبحاثاً حول علاقات إسرائيل مع عدد من بلدان العالم وحول مواضيع دولية مختلفة، منها كتاب عن «إسرائيل وغانا» وآخر عن «سياسة إسرائيل نحو الصين» وكتب حول «التحركات الشيوعية في لاوس وكمبوديا» و«علاقات الدولتين العظميين مع إيران» و«السوق الأوروبية المشتركة» و«المجتمعات الفلاحية في الشرق الأوسط».

٦ - «مركز دراسة أوضاع عرب (أرض إسرائيل) في معهد ترومان»<sup>(٨)</sup>:  
منذ البدايات الأولى لعمله، اتجه معهد ترومان إلى القيام بدراسات أساسية للقضية الفلسطينية، وأنشأ المعهد لهذه الغاية وحدة خاصة تألفت من ستة أشخاص من كبار الباحثين الإسرائيليين، يرتبط بها فريق بحثي مؤلف من ١٥ باحثاً يعملون في تحديد القضية المدروسة على أسس سياسية واجتماعية وثقافية، وتقدير أثرها في الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد جرت «الدراسات الفلسطينية» هذه بالتعاون مع «معهد الدراسات الآسيوية والافريقية»، وجمع معهد ترومان العديد من الأبحاث في هذا الميدان، وضمناً تلك التي قدّمت خلال حلقات دراسية. وبمبادرة من البروفسور باير (رئيس معهد الدراسات الآسيوية والافريقية)، وبالتعاون مع الجامعة العبرية والجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية وغيرها من الوزارات، فقد تأسست وحدة خاصة تُعنى بشؤون عرب فلسطين وبتاريخ البلاد، أطلق عليها اسم «مركز دراسة أوضاع عرب (أرض إسرائيل)»، وترأسه المستشرق الإسرائيلي البارز البروفسور معوز. وقد شُيّد المركز على جبل المكبر في القدس، وأخذ يهتم بالتوثيق والبحث المتعلقين بعرب فلسطين، وجمع أفلام

ميكرو فيلم لوثائق من محفوظات خارج البلاد، وفرز وتصنيف وفهرسة المواد البحثية الموجودة في معهد ترومان الذي يتبع له هذا المركز، وذلك بهدف تمكين الطلاب والباحثين من استعمالها وتوفير المعلومات والوثائق التي تطلبها المؤسسات الاسرائيلية ومنها الجيش الاسرائيلي.

صحيفة معريف الإسرائيلية (١٩٧٢/١/٣١) نشرت تقريراً حول المركز المذكور، أوردت فيه أن الباحثين فيه سيعملون بموجب مبادئ تحددها لجنة إشراف من أساتذة «دائرة تاريخ البلاد الاسلامية» في الجامعة العبرية، بالتنسيق مع «قسم عرب أرض اسرائيل» في معهد شيلواح التابع لجامعة تل أبيب. وذكرت الصحيفة يومها أن المادة في المركز الجديد ستصنّف حسب خمسة مجالات رئيسة هي: عرب فلسطين في عهد الانتداب - عرب الضفة الغربية خلال العهد الأردني - عرب قطاع غزة خلال فترة الحكم المصري - عرب دولة إسرائيل منذ ١٩٤٨ - عرب الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧ - الفلسطينيون والنزاع العربي - الإسرائيلي. وبيّنت الصحيفة أن المركز سيعدّ دراسات ومجموعات بيبليوغرافية وسينشر مجموعات من الوثائق المتعلقة بعرب (أرض اسرائيل)، كما سيأخذ على عاتقه القيام بأبحاث تطلبها منه مؤسسات حكومية حول الموضوعات التي تقع في مجالات اختصاصها. ونقلت الصحيفة عن د. موشي معوز (رئيس المركز) تأكيده على أن من مهمات المركز، خدمة الأغراض الأكاديمية الخالصة وحاجات الدولة على حد سواء. وقوله في مجلة «الجامعة» بأن في أيدي الإسرائيليين محفوظات خاصة تتعلق بموضوعات أبحاث مثل أرشيف جورج أنطونيوس، ووثائق الهيئة العربية العليا، ومجموعات من الصحف العربية الفلسطينية الصادرة قبل قيام الدولة. وفي معرض التعريف بموشي معوز، وبالمهام التي تنتظر المركز، ذكرت الصحيفة أن معوز تقدم إلى جامعة أوكسفورد باطروحة لنيل الدكتوراة حول «الاصلاح العثماني في سوريا خلال القرن التاسع عشر» بإشراف الأستاذ البرت حوراني (العالم من أصل سوري لبناني)، واستطاع معوز الحصول على وثائق خاصة من المحفوظات البريطانية تتعلق بالبلاد خلال القرن التاسع عشر (جمعتها القنصلية الانجليزية منذ إقامتها في فلسطين عام ١٨٣٨)، وأوضحت الصحيفة أن

المهمة التالية هي جمع مادة مماثلة من دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا والنمسا، اللتين أقامتا أيضاً قنصليتين في البلاد، ولكن المهمة الرئيسية والأكثر صعوبة هي تصوير الوثائق الموجودة في المحفوظات التركية، وهذا كنز ضخم يشمل عشرات الآلاف من الوثائق.

في النطاق ذاته ، نقلت هارتس (١٩٧٣/٣/٢١) عن يهوشفاط هركابي (كباحث ومسؤول في المركز) قوله أن المركز نشر ترجمات عبرية وانجليزية لمجموعة من المقالات، من الصحافة والأدب العربيين، ليوصل المركز إلى علم الجماهير اليهودية تفكير رجال الفكر العربي، خصوصاً فيما يخص العلاقات بين إسرائيل والعرب. كما نقلت الصحيفة عن هركابي تأكيده على أن المادة الرئيسية التي يعمل فيها باحثو المركز في مجال التوثيق والفهرسة «أرشيف اللجنة التنفيذية العربية بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٨»، وأن المركز يقوم بالأبحاث بمبادرة منه أو على أساس طلبات من جهات مختلفة خصوصاً الحكم العسكري وسلطات الجيش الإسرائيلي، وأضاف: أن ميزانية المركز تصل (آنذاك) إلى ٢٠٠ ألف ليرة تغطيها مصادر الجامعة العبرية ومعهد ترومان والحكومة.

لا يقتصر نشاط مركز دراسة عرب فلسطين على تناول الماضي، وإنما يتعداه إلى معرفة التطورات التي طرأت على أوضاع هؤلاء العرب وشؤونهم في سياقاتها التاريخية والسياسية والذاتية، بغية التوصل إلى نتائج تسهم في تجديد طرق التعامل مع عرب فلسطين في مختلف الميادين.

٧ - «معهد ليفي اشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»<sup>(٩)</sup>:  
تأسس هذا المعهد في شباط (فبراير) ١٩٧١ ، حاملاً اسم رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، ومرتبلاً بكلية العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية، ولدى تأسيسه قام بنحاس سابير (وزير المالية آنذاك) بمنح المعهد مبلغ ٢٠٠ ألف ليرة إسرائيلية كدفعة أولى لتمويل نشاطاته إضافة إلى مساعدات حكومية وأهلية. وذكر في حينه أن الهدف من انشائه هو إتاحة الفرصة للأكاديميين الاسرائيليين للبحث في الشؤون الاسرائيلية المباشرة، وإنجاز أبحاث اقتصادية واجتماعية وسياسية



تتعلق بإسرائيل والمنطقة والصراع.

ترأس المعهد منذ تأسيسه د. شلومو أفنيري (رئيس قسم الدراسات السياسية في الجامعة العبرية)، وتتابع على رئاسته أكاديميون إسرائيليون بارزون، منهم زئيف شترنهل ويعقوب جيلبر. ويشغل البروفسورياهو غوتمان منصب المدير العلمي للمعهد. ويعمل فيه طاقم من كبار الأساتذة والباحثين المتخصصين بالعلوم الاقتصادية والسياسية والعلوم الاجتماعية والشؤون الاستراتيجية، بينهم البروفسور شلومو أهرنسون.

بحث المعهد مواضيع متعددة، منها (حسب التعبيرات الإسرائيلية): التغيرات العقائدية في المجتمع الإسرائيلي - دور الصحافة في حالات الطوارئ العامة - نتائج حرب الأيام الستة على العلاقات الاجتماعية داخل إسرائيل - أوضاع العرب في إسرائيل - الطرق المختلفة لاستيعاب المهاجرين - تطور المواقف الإسرائيلية إزاء المشكلة الفلسطينية - توسع الصناعات الحربية وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إسرائيل.. ودرج معهد اشكول منذ بدايات عمله على تنظيم أيام دراسية، منها اليوم الدراسي الثالث الذي عقده المعهد في أيار (مايو) ١٩٧٥ حول «المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مؤمن بالتعددية» حاضر فيه كل من البروفسور شلومو أفنيري، د. زئيف شترنهل وحاييم تسادوك (وزير العدل) ود. نينا توران وراحيل يعفوتس والبروفسورياهو غوتمان.

على غرار بقية مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية، لمعهد اشكول مجلس أكاديمي ومجلس حكام يخططان سير العملية البحثية، ويصدر المعهد عدة نشرات ومطبوعات باسمه، بواسطة دار نشر يهودا ماغنس، وتوزع على مختلف المستويات العامة والرسمية.

#### ٨ - «معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية»<sup>(١٠)</sup>:

يتخصص هذا المعهد في دراسة الشؤون العالمية، الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويعنى كذلك بتناول الأوضاع الدولية، من خلال العلاقات الثنائية والجماعية، وانعكاس ذلك على الوحدات الإقليمية. ويقيم هذا المعهد علاقات وثيقة

مع المؤسسات البحثية والرسمية الإسرائيلية والأميركية، وضمناً أجهزة الاستخبارات، ويشارك المعهد «الجمعية الشرقية الإسرائيلية» بإصدار مجلتها «همزراح هحداش» عبر المشورة والأبحاث التي يقدمها.

يحتوي المعهد عدة أقسام، أبرزها قسم العلوم السياسية الذي يصدر سلاسل بحثية حول «الدولة» و«الحكومة» و«العلاقات الدولية» و«المجال السياسي»، ومنها الدراسات التالية: «حول العنف ومشكلة الشرعية السياسية - مقالات» أعدها شلومو أفنيري، «غوش أيمونيم - موديل الجبل الجليدي من التطرف السياسي» تأليف أهود شبرينتسك، «أهداف حربية ونتائجها - حرب يوم الغفران ١٩٧٣» لشموئيل هارليف، «الانتقاد الدولي لإجراءات إسرائيل الأمنية في المناطق المحتلة» لأستر كوهين.

ويصدر معهد ديفيس مجلة «العلاقات الدولية» الفصلية، التي ظهر منها ما يزيد عن ١٢ مجلداً. ومنها على سبيل المثال المجلد الخامس (١٩٨٠ / ١٩٨١) الذي تضمن دراسات متعددة حول «انعكاسات الانفراج في العلاقات الدولية» بقلم أبا أيبان، و«مستقبل الانفراج الدولي» لجون شتاين برينر، و«الانفراج الدولي والشرق الأوسط» لسيمحا دينتس.

#### ٩ - «معهد مارتن بوبر للتقارب اليهودي - العربي» :

أقيم هذا المعهد في نطاق الجامعة العبرية لأغراض تعليمية أساساً، في محاولة للتقريب بين اليهود والعرب عن طريق تعلم كل طرف لغة الطرف الآخر. ومنذ أوائل السبعينات حتى العام ١٩٨٧، أنهى أكثر من ٨٠٠ طالب دراستهم في المعهد، كان أكثر من نصفهم عرباً.

بلغت تكاليف المشروع حوالي (٢٠٠) ألف دولار سنوياً، منها (٤٠) ألف دولار فقط من ميزانية الجامعة العبرية والباقي من مصادر خارجية وخاصة من ألمانيا الغربية. وفي أواخر الثمانينات طرحت اقتراحات في الجامعات الإسرائيلية لدمج هذا المعهد ضمن وحدة تعليمية أخرى، لضغط المخصصات والنفقات (١١).

إطلاق اسم مارتن بوبر على المعهد، يوحي بأن القائمين عليه يرون في

التوجهات والأفكار التي تبناها بوبر بشأن «التعايش العربي - اليهودي» هادياً لهم، وذلك كستار يخفي وراءه حاجة خاصة لخدمة المشروع الصهيوني وتجنبيه للمشكلات العربية، عبر تلقين العرب في فلسطين الطروحات الصهيونية إبان تعليمهم اللغة العبرية والمنهاج المقرر، وعبر تزويد الطلبة اليهود بالمهارات اللازمة لكيفية تعاملهم مع العرب.

يختلف معهد بوبر عن غيره من المعاهد المرتبطة بالجامعة العبرية، بأنه لا يُعنى بالمسائل البحثية المباشرة في المقام الأول، وبالتالي يمكن اعتبار العملية التدريسية فيه بمثابة قناة لنشاطه في نطاق تأدية المهمات التي تعين المؤسسة الحاكمة على رسم وتنفيذ مخططاتها إزاء العرب.

#### ١٠ - «مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط»<sup>(١٢)</sup> :

استحدثت رئاسة الجامعة العبرية هذه المؤسسة في منتصف السبعينات، والتحق بها باحثون وأكاديميون من المعاهد والأقسام التابعة للجامعة. وبالإضافة إلى الكتب والنشرات والتقارير التي تصدرها المؤسسة، تقوم بإصدار «ربعية القدس The Jerusalem Quarterly» اعتباراً من خريف ١٩٧٦. ويشرف على هذه الدورية طاقم أكاديمي مؤلف من: عمانوئيل سيفان (من قسم التاريخ في الجامعة العبرية) وزئيف شترنهل (رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة ذاتها والمدير السابق لمعهد اشكول) ودانئيل سبيتز (رئيس التحرير المساعد) وهيئة مستشارين، أبرز أعضائها: زلمان أبراموف - شلومو أرغوف - ميشيل كورتس - أروين هاريس - جوزيف نير.

تعنى «ربعية القدس» بنشر دراسات ومقالات لكبار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين، منهم: ع. سيفان، غ. واربورغ، م. معوز، ت. ريحنتس، غ. باير، أ. هاريفن، ي. بورات آ. ساسر، ي. فريدمان، ا. كنوفسكي، ي. التمان.. وتترجم «الربعية» مقالات ودراسات ينشرها مفكرون عرب في الدوريات الصادرة في الدول العربية، منهم: عبدالباسط عبدالمعطي، شاكراً مصطفى، حليم بركات، حسين فوزي، بوعلی ياسين، غسان سلامة، أنطوان زحلان.



يغلب على الموضوعات المنشورة في «ربعية القدس» طابع التحليل وتقدم خلاصات لأراء أبرز المفكرين الإسرائيليين في مواضيع متعددة، منها: الشؤون الإسلامية - الأوضاع في البلاد العربية وخاصة مصر - الفلسطينيون والقضية الفلسطينية - الاقتصاد العربي - الفكر العربي - يهود الدول العربية.

بعد هذا الاستعراض المقتضب للمعاهد البحثية العشرة العاملة في إطار الجامعة العبرية، نشير إلى أن هناك معاهد أخرى، منها «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية» الذي ينشط في إصدار دراسات تتناول بعض الشؤون التي تهم إسرائيل، ومنها دراسة «الهجرة من القدس وإليها» لماياشوشن (١٩٨٣)، ودراسة «موقع الشركات الصناعية في إسرائيل» لعيرن رازين (١٩٨٤). كما أن هناك معاهد (ترد أسماؤها في الصحف الإسرائيلية) تعنى بشؤون التاريخ والآثار والعلوم الأساسية والتطبيقية، وغير ذلك.

#### ● ب - جامعة تل أبيب :

\* نبذة عامة (١٣) :

في العام ١٩٥٣ ، أنشأ مجلس بلدية تل أبيب - يافا معهدين للتعليم العالي، أحدهما لتدريس العلوم الطبيعية والآخر يختص بالدراسات اليهودية. وقد أدى توسيع هذين المعهدين وتطورهما إلى تأسيس جامعة تل أبيب (عام ١٩٥٦) بعدد طلاب أولي بلغ ١٥٠ طالباً، وبجهاز تدريس مؤلف من ٥٦ شخصاً. وحتى العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤ كان التدريس الجامعي يتم أساساً في «جفعات هرتزل»، وفي العام التالي أصبح التدريس في «رامات أبيب» شمالي «اليركون»، وابتداءً من العام ١٩٦٦/١٩٦٧ انتقل فرع تل أبيب لكلية الحقوق التابع للجامعة العبرية في القدس إلى جامعة تل أبيب، وافتتحت مكتبة في هذه الجامعة (١٩٦٨) احتوت أكثر من ٣٠٠ ألف مجلد.

ضمّت جامعة تل أبيب (منذ العام ١٩٦٩) ثلاث عشرة كلية ودائرة، وشملت كلية الانسانيات وحدها ٢٢ دائرة (سبع منها للدراسات اليهودية) شغلت بمجموعها أكثر من ٣٠ بناية جاهزة. ويشرف على الشؤون التدريسية في كليات

الجامعة ودوائرها «مجلس أعلى» يعدُّ السلطة الأكاديمية الأساسية، ومجالس كليات تنتخب العمداء. وللجامعة أيضاً «مجلس حكام» تترأسه شخصية كبيرة (مثل: آرييه بنحاس رئيس الوكالة اليهودية الأسبق). ويتم تمويل الجامعة جزئياً من ثلاثة مصادر داخلية هي: ميزانية بلدية تل أبيب، مخصصات التعليم العالي الحكومية، رسوم الطلاب. وتتلقى الجامعة المعونات والمنح من مصادر خارجية، يهودية وغيرها، وخاصة من «اتحاد اصدقاء جامعة تل أبيب الأميركيين» في نيويورك.

تضم جامعة تل أبيب عدة مؤسسات بحثية مشهورة، تعنى بالشؤون العربية والاسرائيلية وبشؤون الصراع وغير ذلك، أبرزها:

#### ١ - «معهد شيلواح للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية»<sup>(١٤)</sup>:

أنشئ هذا المعهد برعاية «الجمعية الشرقية الاسرائيلية» مرتبطاً بالجامعة العبرية أولاً (عام ١٩٥٩) ثم ألحق بجامعة تل أبيب، وحمل اسم الشخص الذي بادر إلى تأسيسه وهو رؤوبين شيلواح (من أوائل المستشرقين الاسرائيليين ومن رجال المخابرات الاسرائيلية في عهدها، والرجل الثاني في الوفد الاسرائيلي الذي أجرى مفاوضات الهدنة مع العرب عام ١٩٤٩). وبالإضافة إلى يهوشفاط هركابي، أسهم بتأسيس هذا المعهد المستشرق وأحد كبار ضباط الجيش الاسرائيلي يتسحاق أورون الذي تولى إدارة المعهد فور ظهوره، والذي استطاع أن يوفر للمعهد مادة أرشيفية نادرة هي مجموعة من الصحف العربية منذ العام ١٩٤٨.

يهتم معهد شيلواح بإجراء دراسات حول «أوضاع الشرق الأوسط» العادية، وحول التطورات التي يشهدها الوطن العربي بشكل أساس، ويستعين لهذه الغاية بجمع الأعداد اليومية لأكثر من مائتي صحيفة تصدر في الأقطار العربية وبعض الدول المجاورة لها. ولدى المعهد مصادر وفيرة من المعلومات، ابتداءً بالصحف والنشرات الطبية الصادرة في هذه الأقطار، وانتهاءً بما تبثه محطات الاذاعة العربية. ويُذكر أن معهد شيلواح حصل على الكثير من الوثائق

المهمة، وصوّر غالبية المواد البحثية العائدة لمركز الأبحاث الفلسطيني بعد أن اقتحمته القوات الاسرائيلية إبان غزو لبنان ١٩٨٢، ونقلت موجوداته إلى فلسطين المحتلة.

لمعهد شيلواح ستة أقسام رئيسة، يترأس كل منها باحث يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مع مراعاة وضعه في القسم الذي يختص بالبلد الذي تناولته دراسته الجامعية، حيث يتقن رئيس القسم لغة هذا البلد وله دراية باللهجات المختلفة المتداولة فيه، ويضم كل قسم مجموعة من الباحثين يتقنون اللغة العربية أيضاً. وكانت أقسام معهد شيلواح ومجموعة الاشراف (في العام ١٩٧٠ مثلاً) على النحو التالي:

- أ - دائرة مصر، يشرف عليها رئيس المعهد شمعون شمير.
  - ب - دائرة سورية، أفيغدور ليفي (خريج قسم الدراسات الشرقية بالجامعة العبرية).
  - ج - دائرة العراق ، اوبرمال وان (مؤلف كتاب العراق في عهد عبدالكريم قاسم).
  - د - دائرة السودان ، حايم شاكيد (خريج الجامعة العبرية وحائز على درجة الدكتوراة من لندن على بحثه عن تاريخ المهديّة في السودان).
  - هـ - دائرة ايران ، دافيد شموئيليفيتش (من مواليد فلسطين مختص بالشؤون التركية والايرانية).
  - و - دائرة العلاقات العربية، دافيد شيرون (المتخصص بالعلاقات والتفاعلات الجارية بين الدول العربية ثنائياً وجماعياً).
- طرات تبدلات على مجموعة الأشخاص المسؤولين عن المعهد ودوائره، وتعاقب على رئاسة المعهد بعد يتسحاق أورو، كل من شمعون شمير وحايم شاكيد وايتمار رابينوفيتش (المتخصص بالشؤون السورية واللبنانية). وبالإضافة إلى هؤلاء ، عمل - أو ما يزال يعمل - في المعهد، مثلاً: يوسي اولمرت (شؤون المشرق العربي)، آشر ساسر (شؤون الأردن) ، ايلي ريخس (عرب فلسطين المحتلة)، ي. أرنون (الشؤون الفلسطينية)، تمار ريجنس (الشؤون



السعودية واليمنية)، دان شيفون ودافيد نساري ويوحنا بيرس ومتتياهو بيلد وموشي جمار، وغيرهم.

درج معهد شيلواح منذ عام ١٩٦٠ على إصدار كتاب سنوي شامل عن الشرق الأوسط بعنوان «ميدل ايست ريكورد» يتضمن معلومات وتقارير وتحليلات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمنطقة ودولها وعلاقاتها. ومنذ العام ١٩٧٠ حل محل هذا السجل لأحداث الشرق الأوسط، مشروع «نظرة عامة معاصرة على الشرق الأوسط. MECS» الذي يتضمن استعراضات شاملة لمواضيع تتعلق بالمنطقة، وفصولاً عن العلاقات العربية الاسرائيلية، والشؤون العربية والاسلامية الداخلية، والاتجاهات الاقتصادية والشؤون الفلسطينية، واستعراضات تحليلية للتطورات السياسية والاجتماعية في «١٨ دولة شرق أوسطية» بالاضافة إلى علاقات الدول العظمى بدول المنطقة. وقد ظهر المجلد الحادي عشر من هذا المشروع في ربيع ١٩٨٩ (ويغطي عام ١٩٨٧) كما صدر المجلد الثاني عشر في العام ١٩٩٠ الذي يتحدث بين أبرز مواضيعه عن الانتفاضة وفك الارتباط الاداري الأردني مع الضفة الغربية، وعن الموضوع اللبناني وانتهاء الحرب العراقية - الايرانية والانسحاب السوفيتي من افغانستان، وتأثير سياسة البيروسترويك والغلاسنوست السوفيتية على الشرق الأوسط. وأصدر معهد شيلواح منذ السنوات الأولى لتأسيسه مجموعة كبيرة من الكتب ألفها مستشرقون وباحثون بارزون. ومن النتاجات التي ظهرت مثلاً خلال العامين ١٩٧٢/١٩٧٣، نذكر: ايتمار رابينوفيتش «سورية تحت حكم للبعث ١٩٦٣ - ١٩٦٦»، دافيد كيمحي «الحركة الأفرو آسيوية»، آرييه يودفات «السياسة العربية في المرآة السوفيتية»، شمعون شمير «مثقفون في العالم العربي»، برنارد برايك «علاقات اسرائيل والولايات المتحدة»، آرييه عوديد «المؤسسات الاسلامية في أوغندا».

يختار معهد شيلواح طريقة إصدار الكتب ضمن «سلاسل» يختص كل منها بمجال معين، وأبرز الكتب التي صدرت منذ السبعينات في هذه السلاسل، هي:

أ - سلسلة «عرض لوجهات نظر»، منها: أ. فلينت وإيلي ريخس (محرران) «مؤسسات الدراسة العليا في مصر»، أ. شموئيليفيتش «الصراع حول شكل الحكم في ايران خلال السبعينات»، ت. البيلغ «حوادث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ اضطرابات هي أم ثورة؟!»، ي. جرشوني «يقظة الاسلام ودوافع بروز العروبة والسلفية في مصر»، م. جمار «منظمات عمالية في مصر في فترة السادات»، ع. برمان «مواقف منظمة التحرير حيال اميركا ١٩٧٣ - ١٩٧٩»، م. فاينتر «التطور في الهيكل التعليمي في مصر خلال السبعينات»، ي. التمان «وضع الشريعة والتشريعات الاسلامية في مصر خلال السبعينات»، ت. ريجنس «منظمات المعارضة للحكم في جمهوريتي اليمن»، ي. رونين «موقف السودان من سياسة السلام المصرية وشكل علاقاتها العربية»، ي. جال «اقتصاد مصر على ضوء العقوبات الجماعية».

ب - سلسلة «أبحاث سياسية وشؤون إسلامية»، منها: ش. شمير (محرر) «زوال الناصرية ١٩٥٦ - ١٩٧٠»، إ. رابينوفيتش وح. شاكيد (محرران) «الشرق الأوسط والولايات المتحدة»، ي. أرنون أوحانا «حرب من الداخل - الصراع الداخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٩ - ١٩٣٦».

ج - سلسلة «تعليم إضافي وأبحاث»، منها: ... «مبادرة السلام - المفاوضات السياسية من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وحتى تموز/ يوليو ١٩٧٨ - وثائق أساسية»، م. جمار (محرر) «المفاوضات بين اسرائيل ومصر، من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ إلى آذار/ مارس ١٩٧٩ - وثائق أساسية»، ي. كارفي (محرر) «كتب ومقالات حول الشرق الأوسط نشرت في اسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٣»، م. جمار (محرر) «المفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي من نيسان/ ابريل ١٩٧٩ إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ - وثائق أساسية»، م. جمار (محرر) «أسلوب تطبيع العلاقات بين اسرائيل ومصر من نيسان/ ابريل ١٩٧٩ إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ - وثائق أساسية».

يأتي معهد شيلواح ضمن أكثر المعاهد الاسرائيلية أهمية من زاوية انتفاع المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة بالخدمات البحثية والاستشارية التي يقدمها المعهد إلى الأجهزة الرسمية، وخاصة إلى وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات المتعددة لدى إسرائيل.

## ٢ - «مركز موشي ديان» (في معهد شيلواح)<sup>(١٥)</sup> :

في أوائل الثمانينات تم تحويل وحدة أبحاث متخصصة بشؤون المنطقة وإفريقيا في معهد شيلواح إلى مؤسسة بحثية دعيت «مركز موشي ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية». وفي مستهل أحد كتبه المنشورة يعرف مركز ديان نفسه بأنه بواسطة معهد شيلواح ووحداته الأخرى يحاول المساهمة عن طريق إجراء البحوث والدراسات وإبراز الوثائق وأعداد النشرات الدراسية في مجال فهم التاريخ الحديث للشرق الأوسط وإفريقيا والوضع الحالي لهما، وهو (المركز) مع قسم تاريخ الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل أبيب يشكلان جزءاً من المدرسة التاريخية لدى جامعة تل أبيب.

لمركز ديان «مجلس استشاري دولي» يتألف - طبقاً لمنشور صادر عن المركز عام ١٩٨٩ - من ٢١ شخصاً برئاسة سايروس فانس، وعضوية شخصيات أميركية وغربية مشهورة (مثل: هارولد براون، ألكسندر هيج، جيمس شليزنجر، جيمس كالاهاان، وسواهم). أما «مجلس إدارة المركز» فيضم - حسب المنشور ذاته - ٢٤ شخصاً برئاسة البروفسور حاييم يسرائيل، وعضوية طاقم من الخبراء والأكاديميين الإسرائيليين (منهم: غبريل بن دور، مردخاي بن بورات، حاييم بن شاحر، إيتمار رابينوفيتش، حاييم شاكيد، يسرائيل تال، زلمان شوفال، شبتاي طيفت، بنحاس زوسمان). وبالإضافة إلى هؤلاء وغيرهم من المشاركين في الإدارة، يعمل في مركز ديان عدد كبير جداً نسبياً من الباحثين (منهم: عمي إيلون، عوفرا بنجو، جدعون نجيرا، جاكوب غولد بيرغ، إياهو كنوفسكي، جوزيف كوستنر، مارتن كرامر، بروس مدي فايتسمان، دافيد مناشري، يوسي أولمرت، إيلي ريخس، أشر ساسر، آرييه شموئيليفيتش). ويعتمد باحثو مركز ديان على معلومات واسعة يوفرها المركز لهم في مكتبته وأرشيفه الخاص. ومن هذه المعلومات نحو ١٣٠٠ مجلد من السجلات العربية، أعدّها قسم التوثيق في المركز، تستعرض المواد الصحفية والتقارير الإذاعية العربية حول مجريات الأحداث



الممتدة من ١٩٤٩ - ١٩٨٩ ، ترجمت جميعها إلى العبرية، وقام المركز منذ عام ١٩٩٠ بوضع مجموعات الصحف العربية ومكتبة وأوراق موشي ديان في أحد أقسام المركز لتكون في متناول المستشرقين والباحثين.

يُصنّف مركز ديان ضمن مجموعة مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية غزيرة الإنتاج، فعلاوة على اشتراكه في إصدار كتب من خلال معهد شيلواح، يقوم المركز بإصدار ثلاث سلاسل رئيسية، هي:

أ - سلسلة «سكروت = استعراضات» التي تتألف أسرة تحريرها (حسب معلومات ١٩٨٥) من خمسة بروفيسورات هم: دانييل ديشون، يهود فالخ، يوفال نئمان، إيتمار رابينوفيتش، حاييم شاكيد. وتعرض هذه السلسلة ملخصات وتقديرات لباحثي المركز عن طريق العمل الفرادي أو الجماعي، وبالتعاون أحياناً مع بعض الباحثين في المؤسسات الأخرى، وتقسم هذه «الاستعراضات» إلى ثلاثة أنواع أحدها مخصص للتداول المحدود فقط ولا يسمح بالبوح بها، وآخر يُسمح بتداوله، أما النوع الثالث فيوزع بناء على طلب أوساط داخلية وخارجية. وحسب منشور صادر عن مركز ديان (١٩٨٩) يتبيّن أن عدد الإصدارات هذه بلغ (١٠٧) دراسات، الخمس الأخيرة منها هي: وليم هاريس «المعسكر المسيحي على أبواب انتخابات الرئاسة اللبنانية عام ١٩٨٨»، ش. باز. «الحزب الشيوعي الأردني - تحليل تاريخي»، ج. بيجر «الحدود العراقية - الإيرانية: الحكم الذاتي لخط الحدود في الشرق الأوسط»، إ. كنوفسكي «الاقتصاد الأردني من الازدهار إلى الأزمة»، ش. طيفت «تطور الترحيل في الفكر الصهيوني».

ب - سلسلة «نقونيم فنتوح = معطيات وتحليلات»، وتركز غالباً على تناول قضايا ومشكلات داخلية تتعلق بإسرائيل أو بالحراع العربي - الإسرائيلي، ومن أعدادها الأخيرة (عامي ١٩٨٨ / ١٩٨٩): ج. جيرا «ساحة إسرائيل الإقليمية - عشرون عاماً بعد حرب ١٩٦٧»، ر. باز «الميثاق الاسلامي ومعانيه - دراسة أولية»، أ. زبيدة «دروز هضبة الجولان ١٩٧٨ - ١٩٨٢»، ع. ماركس «تأهيل اللاجئين في قطاع غزة - أخطار لتقديرات جديدة»، ر. باز «الحركة الاسلامية في اسرائيل بعد انتخابات السلطات المحلية».

ج - سلسلة «المحتويات الجارية Current Contents»، وهي مجلدات دورية، يصدر منها مجلد كل شهرين، كان آخرها المجلد العاشر (أواخر ١٩٨٩)، وتتضمن هذه المجلدات بيبليوغرافيا شاملة يتم إعدادها بالاستناد إلى استعراض واسع للمطبوعات الأكاديمية وإلى اختيار مقالات باللغات العربية والانجليزية والألمانية والعبرية والفارسية والتركية، وتشمل قوائم بالمقالات والتحليلات والدراسات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط، لتكون مرشداً للباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة والصراع.

عكف بعض باحثي مركز ديان (خلال ١٩٩٠) على جمع معلومات ومواد أولية تمهيداً لوضع أبحاث ستنتشر لدى انجازها، أبرزها: بحث عن سورية خلال الحرب العالمية الثانية باشتراك أ. ساسر وأ. روشوولد وي. اولمرت - وبحث عن العامل الاسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة ودوره في الانتفاضة باشتراك أ. ساسر وم. كرامر - وبحث حول التغيرات الدستورية في الاردن منذ العام ١٩٦٧ حتى فك الارتباط الاداري مع الضفة الغربية اعداد أ. ساسر - وبحث بعنوان «دور القبائل في مجتمعات وسياسات الشرق الأوسط» تأليف ج. كوستنر. يلجأ مركز ديان إلى تنظيم مؤتمرات دراسية دولية وندوات ومحاضرات تخصص لعرض ومناقشة مواضيع مختارة، وكأمثلة على ذلك:

أ - عقد المركز مؤتمراً بحثياً دولياً لمدة ثلاثة أيام في مطلع ١٩٨٨ حول موضوع «الثورة الايرانية والعالم الاسلامي» استضاف البروفسور برناردلويس (المستشرق والخبير الأميركي في شؤون الشرق الأوسط» وعدداً من الباحثين من جامعات الولايات المتحدة وهولندا وفرنسا وتركيا، وشارك فيه خمسة محاضرين اسرائيليين تحدثوا عن الاسلام في ايران» و«الاسلام في العراق» و«العلاقات السورية - الايرانية» و«الظاهرة الاسلامية في لبنان» و«الظاهرة الاسلامية في قطاع غزة».

ب - وعقد المركز منتداه السنوي للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ لدراسة الانتفاضة الفلسطينية بمشاركة أكاديميين وصحافيين وعسكريين اسرائيليين. فتحدث دان شمرون (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي) عن المهام والمآزق التي

تواجه الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع، وتناول آشر ساسر (من مركز ديان) مضامين الانتفاضة بالنسبة لمنظمة التحرير، وحاضر افرايم سنيه (الرئيس السابق للادارة المدنية في الضفة الغربية) عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة، وشارك شأؤول مشعل (من قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب) بتقديم نتائج أولية لتحليل منشورات الانتفاضة، وطرح داني روبنشتاين وجهة نظره كصحفي حول الانتفاضة، وألقى داوود قطب (مراسل صحفي) محاضرة عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

ج - وعقد مركز ديان (في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩) ندوة بعنوان «الأزمة اللبنانية: هل هي أمام مرحلة جديدة»، اشترك فيها كل من: أ. رابينوفيتش، م. كرامر، ج. جيرا، إ. كنوفسكي (وثلاثتهم من مركز ديان)، أ. لوبراني (منسق السياسة الاسرائيلية في لبنان) ومساعدته ر. ايرلخ.

د - وخصص المركز محاضرات سنوية في ذكرى وفاة أشخاص لهم صلة ما بالمركز، منها: محاضرة ع. ايلون بعنوان الصحافة العربية: لعبة مستوردة وقواعد محلية» في ذكرى اثنين من أعضاء المركز قتلا في حرب ١٩٧٣، ومحاضرة إ. رابينوفيتش حول «المفاوضات الاسرائيلية - الأردنية عامي ١٩٤٩/ ١٩٥٠»، في ذكرى وفاة موشي ديان.

هـ - وأتاح مركز ديان فرصاً لمبشرين اسرائيليين وغيرهم لالقاء محاضرات في مقره، ومن الأمثلة الأخيرة (نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) محاضرة البروفسور جاد غيلبر حول «الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ - ١٩٨٨: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومعانيها السياسية»، وقبلها (أذار/ مارس ١٩٨٩) محاضرة القاها مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس، ومحاضرة القاها البروفسور افرايم اودفيتش من جامعة برنستون.

يشارك مركز ديان غيره من مؤسسات الأبحاث الاسرائيلية في بعض الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات، ومن النماذج الأخيرة:

١ - مساهمة باحثي مركز ديان في إلقاء محاضرات خلال مؤتمر مركز جافي / يافيه الدراسي (في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨) الذي خصص لتناول «الحرب العراقية



الايرائية»، وكانت مساهمتهم كما يلي: ج. جيرا «مصر والأردن تواجهان نهاية حرب الخليج»، ج. غولدبرغ «النظام العربي الداخلي ونهاية الحرب العراقية - الايرانية»، إ. كنوفسكي «المضامين الاقتصادية لحرب الخليج»، م. كرامر «حرب الخليج وانتشار الاصولية الاسلامية»، د. مناشري «ايران: العقيدة والحقيقة»، ا. رابينوفيتش «حرب الخليج والعالم العربي».

ب - وساهم مركز ديان ببحث إ. رابينوفيتش بعنوان «المفاوضات الاسرائيلية السورية عام ١٩٤٩»، قدمه إلى مؤتمر جامعة تل أبيب المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨) لدراسة «سنوات التكوين العشر: ٤٠ سنة من عمر الدولة».

ج - كما ساهم مركز ديان ببحث قدمه ج. جيرا بعنوان «المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر - ردود الفعل السورية والليبية» في ندوة عقدها مركز هينمان بجامعة حيفا (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨) وقدم أشرف ساسر بحثين إلى ندوتين نظمتها جامعة حيفا (١٩٨٨) تناولتا القضية الفلسطينية والانتفاضة.

د - وتحديث إ. كنوفسكي عن «تراجع الاقتصاديات الشرق أوسطية المعتمدة على النفط - الأخطار المستقبلية» في المؤتمر الدولي لحفل جين كيرك باتريك بجامعة تل أبيب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

كما يشارك مركز ديان مراكز الأبحاث الأميركية والغربية في مؤتمراتها الدراسية وندواتها، ومثلاً:

أ - قدم ج. غولدبرغ بحثاً بعنوان «المملكة العربية السعودية - التحديات الاقتصادية والاستراتيجية» إلى ندوة «معهد واشنطن للسياسة الأميركية في الشرق الأدنى» (حزيران/ يونيو ١٩٨٨).

ب - وألقى غولدبرغ نفسه بحثاً بعنوان «المفهوم السعودي للأمن - التطورات الحديثة» في «كلية لندن للدراسات الشرقية والافريقية».

ج - وألقى إ. ريخس بحثاً بعنوان «الاسلام الاصولي في أوساط عرب اسرائيل» في مؤتمر «مركز أوكسفورد للدراسات العبرية» حول «الاسلام واليهود واسرائيل» (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨).

د - وساهم آرييه شموثيليفيتش ببحث حول «اليهود في الامبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر - ضوء جديد على العلاقات مع السلطات» قدّم إلى مؤتمر جامعة كولومبيا حول «الامبراطورية العثمانية» (عام ١٩٨٨).

هـ - كما ألقى ج. كوستنر بحثاً بعنوان «دور اليسار الثوري في العالم العربي وايران» ضمن «مؤتمر الدراسات الايرانية بجامعة هارفارد» (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩).

و - وألقى إ. رابينوفيتش بحثاً عنوانه «حرب الخليج وآثارها - مضامينها بالنسبة لأوروبا» في «مؤتمر الأمن الأوروبي في التسعينات» الذي نظّمته «مؤسسة الدراسات السياسية والتربية في أثينا».

ز - وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٩ نظم مركز ديان «مائدة مستديرة دولية حول الدين والسياسة» بالتعاون مع «مركز الدراسات والأبحاث الدولية في باريس».

واعتباراً من العام ١٩٨٥ ، افتتح مركز ديان «برنامج زمالة المركز» برعاية صموئيل لويس (السفير الأميركي السابق لدى اسرائيل)، وكان لويس أول زميل للمركز. ومنذ ذلك الحين يستفيد عدد من الباحثين الأجانب والاسرائيليين من هذا البرنامج، حيث يقيم الزائرون منهم في المركز ويستخدمون ما بحوزته من معلومات. وقد درجت «لجنة زمالة المركز» على إجراء مسابقة دولية سنوية يقدّم المركز فيها مكافآت للفائزين. وخلال السنة الدراسية ١٩٨٩/١٩٩٠، كان من زملاء مركز ديان الباحثون التالية أسماؤهم: س. بولكباسي (من الجامعة التقنية للشرق الأوسط - أنقرة) عن دراسة أجرتها حول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، س. هندرسون (من الفايننشال تايمز اللندنية) عن دراسة لحياة الرئيس العراقي صدام حسين، ر. هوليس (من جامعة واشنطن) عن دراسة للعلاقات الاسرائيلية البريطانية في الثمانينات، س. كوخاف (من جامعة أوكسفورد) عن دراسة حول الأصول الدينية للاهتمام البريطاني في فلسطين.. واعتمدت اللجنة أيضاً عدداً من المنح لخريجين اسرائيليين في الدراسات الشرق أوسطية. وخلال

العام الدراسي ١٩٩٠ كان يقيم مثلاً في مركز ديان كزميل زائر البروفسورة ل. ميلوري (من جامعة هارفارد) التي تبحث المواقف السياسية الأميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي.

كما يتيح مركز ديان بواسطة معهد شيلواح وجامعة تل أبيب فرصاً لالتحاق بعض باحثيه بمؤسسات بحثية خارجية، وفق أنظمة التعاون والزمالة والزيارات الخاصة بهذه المؤسسات. وخلال العام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠، تقرر أن يكون أربعة أساتذة من مركز ديان «أساتذة زائرين»، هم: مارتن كرامر سيكون زميلاً في مركز وودرو ويلسون الدولي في واشنطن، يوسي اولمرت سيكون أستاذاً زائراً في قسم دراسات الشرق الأدنى في جامعة كورتل، ايلي ريخس سيكون أستاذاً زائراً في جامعة ليهيف في بنسلفانيا، آرييه شموئيليفيتش سيكون أستاذاً زائراً في قسم التاريخ بجامعة يورك - تورنتو.

لا يقتصر نشاط الباحثين المنتمين إلى مركز ديان على النشر في كتب وسلاسل المركز والمشاركة في ندواته ومساهماته الداخلية والخارجية، بل يقوم هؤلاء الباحثون بنشر نتائجهم أيضاً في كتب خاصة وفي العديد من المجلات والكتب الجماعية، ومن الأمثلة على عمليات النشر هذه.

- ع. ايلون: «من الفتنة إلى الثورة» في «ستوريا اسلاميكا» ١٩٨٨، «الصحافة اليهودية في مصر» في «غيشر» رقم ٤/١٩٨٨، «النظام والمعارضة في مصر» ضمن كتاب «السياسة والارهاب» تحرير باري روبين ١٩٨٨، الثقافة الغربية في مرآة الشرق الأوسط، ضمن كتاب «التبادل الثقافي والتمثل - الاستمرارية والتغير في ثقافات اسرائيل والأمم» تحرير ي. كابلان وم. ستيرون ١٩٨٩، «التجربة العربية في الصحافة» كتاب.

- ع. بنجوي: «البعث العراقي في بحثه عن الهوية: بين الايديولوجيا والتطبيق» مجلة «أورينت» نيسان/ابريل ١٩٨٨، «الثورة الكردية في العراق» كتاب صادر عن كيبوتس هاميثوحاد ١٩٨٩.

- ج. غولدبيرغ: «البناء العسكري السعودي: الاستراتيجية والمخاطرة» مجلة «ميدل ايست ريفيو» ١٩٨٩.



- إ. كنوفسكي: «القوة النفطية في الشرق الأوسط - سراب أم حقيقة؟»  
ضمن كتاب قررت جامعة برنستون نشره عام ١٩٨٩.
- ج. كوستنر: «الازدواجية المتحولة: القبيلة وتشكل الدولة في المملكة العربية السعودية» ضمن كتاب بالاشتراك مع فيليب خوري (١٩٨٩).
- م. كرامر: «دراسة عن حزب الله» في مجلة «مغرب - مشرق» شتاء ١٩٨٨، «مأساة في مكة» في مجلة «أوربيس» ربيع ١٩٨٨، القلم والمحفظة: صابونجي وبلونت» في مجلة «العالم الاسلامي...» مقالات على شرف برنارد لويس ١٩٨٩.
- ب. فايتسمان: الأردن والعراق - جهود نحو كيان هاشمي مشترك» مجلة «دراسات شرق أوسطية» ١٩٨٩.
- د. مناشري: «ايران: الثورة الاسلامية وما بعدها» كتاب (١٩٨٩).
- ي. اولمرت: «الأزمة اللبنانية - الخطر على الأمن في البحر الأبيض المتوسط» في «أوراق أدلفي» رقم ٢٣٠ لندن ربيع ١٩٨٩، «ديناميكية ومجرى العلاقات السورية - الأردنية منذ عام ١٩٦٣» في «ميدل ايست ريفيو» ١٩٨٩.
- إ. رابينوفيتش: «بين الراديكاليين والمعتدلين: فرنسا والسياسة السورية في الثلاثينات» في مجلة «العالم الاسلامي» مقالات على شرف برنارد لويس ١٩٨٩، وتحرير عدد من الكتب حول سورية ولبنان والشرق الأوسط.
- إ. ريخس: «المضامين الاجتماعية - السياسية لتوظيف خريجي الجامعات العرب الاسرائيليين» في كتاب «محنة التوظيف في أوساط خريجي العرب في اسرائيل» تحرير ماجد الحاج ١٩٨٨، «العلاقة بين اليهود والعرب في ماكي ١٩٤٨ - ١٩٦٥» في مجلة «مدينا يوممشال» رقم ٢٧/١٩٨٨، «أسس سياسة الحكومة تجاه الأقلية العربية في اسرائيل ١٩٤٨/١٩٤٩» ضمن سلسلة دراسات في الصهيونية (١٩٨٩).
- آ. ساسر: «مخاطر مزدوجة: استراتيجية م.ت.ف تجاه الأردن واسرائيل» ضمن سلسلة أوراق سياسية في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى (ك١/ديسمبر ١٩٨٧).

- أ. شموئيل فيتش: «تعليقات عن عدنان مندريس وسليمان ديميريل لموسوعة الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط المعاصر وشمال إفريقيا» قاموس تراجم (١٩٨٩).

- ي. تيتلباوم: «الفلسطينيون وأمل في جنوب لبنان» في «مجلة الجيش الاسرائيلي» رقم ١٥/١٩٨٨.

### ٣ - «مركز جافي (= يافيه) للدراسات الاستراتيجية»<sup>(١٦)</sup>:

أنشئت النواة الأولى لهذا المركز بعد حرب ١٩٧٣ ، وتأسس رسمياً عام ١٩٧٧ ، واعتباراً من العام ١٩٨٣ اتخذ لنفسه تسميته الحالية باسم عائلة جافي (= يافيه) اليهودية التي ساهمت، وما تزال تساهم، في دعم نشاطاته. وعقد المركز/ النواة أول يوم دراسي له خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٧٤، ودعي إليه لفيف من العسكريين والأساتذة والخبراء في شؤون اسرائيل والمنطقة والصراع من الجامعات الاسرائيلية والغربية والأميركية، ولوحظ أنه كان معنياً بافساح المجال لطروحات مختلف التيارات «الحمائية والصقرية» - بالمصطلح الاسرائيلي. ومن أبرز الشخصيات المتطرفة التي شاركت في هذا المؤتمر، البروفسور الصهيوني الأميركي هانس مورجنتا (الذي عمل سابقاً كمستشار غير رسمي للحكومة الاسرائيلية) والذي يؤكد بأنه فيما إذا خضعت اسرائيل للضغوط وانسحبت إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فستكون المسألة مسألة وقت حتى تزول اسرائيل من الوجود (معريف ٩/٨/١٩٧٤).

كان أبا اييان من أوائل المؤيدين لانشاء هذا المركز، وعمل أول رئيس للمجلس الدولي لأمناء المركز. وفي تقرير نشرته مجلة هعولام هزيه (١٩٧٤/٨/١٤) أكدت أن «مركز جافي يعمل بوحى من السلطات الحكومية ويقوم بالدعاية لها»، والأهم من هذا هو ما يقدمه المركز إلى صانعي القرار الاسرائيلي من معطيات تمكّنهم من الاطلاع التفصيلي على المواضيع المدروسة. وحول طبيعة المركز وهويته واهتماماته من وجهة نظر رئيسه أهرون ياريف (لواء احتياط ورئيس سابق لشعبة الاستخبارات العسكرية) يقول ياريف في

مقابلة صحفية معه (عل همشمار ١٨/٨/١٩٧٨) ان المركز لا يعمل - وفي المستقبل المنظور لن يعمل - في مجال التعليم، فوظيفته هي خدمة التفكير الأمني والخبرة الأمنية لدولة اسرائيل، وباستطاعته القيام بدراسات في المشاكل الأمنية للدول الأخرى، والمشكلات الأمنية الدولية، وليس صعباً معرفة مدى تأثيره على الجهاز الحكومي في اسرائيل. وتابع ياريف: ان المركز سيعمل من أجل اطلاع الجهاز الرسمي على الأمور الأمنية، وكذلك اطلاع الجمهور والهيئات الشعبية على مثل هذه الأمور وغيرها.

في نشراته الأخيرة، يكرّر مركز جافي القول بأنه يعمل لتدعيم البحث والمساهمة في توسيع حدود المعرفة حول المواضيع الاستراتيجية، وتعزيز الفهم الشعبي والرأي العام حول ما يسمى «مسائل الأمن القومي الاسرائيلي» والشؤون الاستراتيجية الشرق أوسطية، وخلال ذلك يسعى المركز إلى مخاطبة الاسرائيليين عموماً والقيادات العسكرية والأمنية صاحبة القرار على الصعد الاسرائيلية والدولية واليهودية العالمية. ويأخذ المركز بمفهوم الاستراتيجية بمعناها الواسع، ويعني بها جملة العمليات الداخلة في تحديد وتعبئة واستخدام الموارد في السلم والحرب. وتحقيقاً لأهدافه يقوم المركز بأبحاث حول مختلف المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية في بعدها الاستراتيجي وفي علاقاتها بما يسمى «الأمن القومي الاسرائيلي».

يعتبر مركز جافي خزان المعلومات الأكاديمي الرئيس لدى اسرائيل في مجال اختصاصه. ويوصف في نشراته بأنه مؤسسة مستقلة من الناحية السياسية/الحزبية بينما يرتبط إدارياً بكلية العلوم الانسانية في جامعة تل أبيب، ويتمتع بالحرية الأكاديمية والامتيازات الممنوحة لجميع هيئات الجامعة، ويحتوي بنك معلومات ووحدة كمبيوتر يخدمان هيئة الباحثين في المركز وكذلك الأكاديميين والطلاب ومسؤولي الحكومة والمهتمين عموماً. وللمركز «مجلس أمناء» يعمل كهيئة استشارية (تترأسه حالياً ١٩٩٠ ميلفين جافي = يافيه) يتألف من ٦٤ شخصاً من غير الاسرائيليين يعيّنهم رئيس وعميد جامعة تل أبيب بناء على توصية من رابطة الأصدقاء الأميركيين لجامعة تل أبيب. وله أيضاً مجلس أمناء



إسرائيلي، يعينه رئيس وعميد الجامعة نفسها بناء على توصية مجلس الأمناء الدولي، ويجتمع سنوياً لدراسة وإقرار السياسة العامة للمركز والبرنامج السنوي والميزانية. ويتم تمويل مركز جافي عن طريق مبالغ المنح المخصصة له من قبل رابطة الاصدقاء الأميركيين لجامعة تل أبيب، ومن مساهمات اليهود والمنظمات اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى حصته من ميزانية جامعة تل أبيب وإلى المبالغ المحصلة جرّاء التعاقد البحثي ومبيعات الكتب ومواد بنك المعلومات، وغيرها.

يضم مركز جافي هيئة واسعة من المتخصصين بالمنظومات المختلفة المتعلقة بالدراسات الاستراتيجية، ويترأس المركز منذ تأسيسه حتى الآن اللواء الاحتياط أهرون ياريف الذي شغل عدة مناصب سابقاً، منها: وزير وعضو كنيست ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية كما ذكرنا). ويعمل في المركز أو يتعاون معه عدد كبير نسبياً من الباحثين والأكاديميين أبرزهم :

- يوسف أفر (متخصص في الشؤون الاستراتيجية الشرق أوسطية. سابقاً: ضابط في الاستخبارات العسكرية، وموظف كبير في مكتب رئيس الوزراء).

- يهودا بن مئير (متخصص في الدراسات اللاهوتية والنفسية والاجتماعية. سابقاً: رئيس قسم علم النفس في جامعة بار إيلان، وعضو كنيست عن المفدال، ووكيل وزارة الخارجية).

- أبراهام بن تسفي (متخصص في العلاقات الدولية. سابقاً: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب).

- زئيف إيتان (متخصص في الشؤون العسكرية، عقيد احتياط، ويشرف على بنك المعلومات العسكري في المركز).

- شاي فيلدمان (متخصص في الأبحاث الاستراتيجية العامة والنوعية والعسكرية والأمن القومي، وقد ترأس سابقاً مشروع مركز جافي حول السياسة الأمنية الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط).

- دورغولد (متخصص في الشؤون الاستراتيجية الداخلية والخارجية، أعقب

فيلدلمان في رئاسة مشروع المركز حول السياسة الخارجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط).

- موشي غرنندمان (متخصص في تخطيط وإعداد بنوك المعلومات الاستراتيجية والعسكرية المبرمجة في الكمبيوتر، ويترأس مركز الإعلام في مركز جافي، وكان سابقاً يدير وحدة التجميع والتوزيع البحثي في مركز ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بجامعة تل أبيب).

- مارك هيلر (متخصص في شؤون الشرق الأوسط السياسية والعامة، وكان سابقاً نائب رئيس المركز).

- إفرام كارش (متخصص في القضايا العسكرية السوفيتية والشرق أوسطية والأوروبية).

- أهرون كليمان (متخصص في دراسة العلاقات الخارجية الاسرائيلية والصراع العربي الاسرائيلي وفي تجارة السلاح العالمية، سابقاً: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب).

- عنات كورتس (متخصصة في علم النفس الاجتماعي والأحداث الجارية، وتعمل نائبة مدير مشروع المركز حول ما يسمونه الارهاب الدولي).

- أرييل ليفيتي (متخصص في القضايا الاستراتيجية والمخابرات وانتقال الأسلحة ويهتم بشؤون الدفاع والهجوم في العقيدة العسكرية الاسرائيلية).

- أهرون ليفران (متخصص في الشؤون الاستراتيجية العسكرية، ولدى انضمامه إلى مركز جافي عام ١٩٨٤ أكمل ثلاثين عاماً من الخدمة في الجيش الاسرائيلي، وكانت آخر مراكزه العسكرية مساعد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية لشؤون المخابرات العملياتية والميدانية).

- شموئيل مئير (متخصص في شؤون «الأمن القومي الاسرائيلي» وقضايا الدفاع والاقتصاد والتوازن الاستراتيجي الأميركي - السوفيتي. سابقاً: ضابط في الجيش الاسرائيلي).

- أرييل ميراري (متخصص في الحرب النفسية وفي ما يسمونه الارهاب

السياسي، وقد ترأس مشروع مركز جافي حول «الارهاب». سابقاً: رئيس قسم علم النفس في جامعة تل أبيب).

- آرييه شليف (متخصص في شؤون الصراع العربي - الاسرائيلي، لواء احتياط. سابقاً: عمل حاكماً عسكرياً للضفة الغربية).

يحتل مركز جافي المرتبة الأولى بين مختلف مؤسسات الأبحاث الاسرائيلية، من حيث حجم اهتمامه بالشؤون الاستراتيجية المتعلقة بإسرائيل والمنطقة والصراع وسياسات الدول العظمى، كما يحتل المركز المرتبة الأولى في الاهتمام الاسرائيلي الرسمي بأبحاثه. ويأتي مركز جافي بالمثل في مقدمة مراكز الأبحاث الاسرائيلية بمعيار كميات الأبحاث والتقارير التي يعدها باحثو المركز أو الباحثون المتعاونون معه. ومن نشاطاته البحثية، ما يلي:

أ - وضع مركز جافي منذ تأسيسه حتى العام ١٩٩٠ ستة مشاريع دائمة أو طويلة الأمد، هي:

- «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ويشمل هذا المشروع بنك معلومات في الكمبيوتر عن جيوش الشرق الأوسط (البنى الدفاعية الأساسية ومبادلات الأسلحة). وفي التطورات الاستراتيجية البارزة في هذه المنطقة والقوى العسكرية بين الخصوم القائمين أو المحتملين. ويتضمن التقرير إحصاءات تفصيلية عن العتاد والقوات المسلحة وامكانيات دول المنطقة في عدة مجالات. وقد شارك في تقرير ١٩٨٨ (المؤلف من ٥٠٦ صفحات) كل من: أ. ليفران، ز. ايتان، أ. شاليف، عوديد أرز، ع. كورتس، ويتألف هذا التقرير من قسمين، أولهما (٦ فصول) تتناول التطورات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ومنها: الانتفاضة، المسيرة السلمية، حرب الخليج، «الارهاب» في الشرق الأوسط، الجيش السوري، تهديد الصواريخ أرض - أرض والحرب الكيميائية. وثانيهما القسم الذي يتحدث بالتفصيل عن التغيرات التي طرأت على القوات العسكرية في المنطقة.. أما التقرير التالي الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩) فقد شارك فيه كل من شلومو غازيت وزئيف ايتان..



ولا يختلف جوهرياً في مضامينه عن المواضيع والنقاط التقليدية التي درج المشروع على تناولها في تقاريره السابقة.

- «الارهاب الدولي»، ويعتمد هذا المشروع على المعلومات المخزنة في الكمبيوتر، ويُعدُّ واحداً من بنوك المعلومات العلنية القليلة في العالم في نطاق اهتمامه، ويقدم معلومات واسعة إلى الجهات الاسرائيلية والدولية المعنية. وقد نظم المشروع عدة مؤتمرات دراسية دولية، وأصدر سلسلة من المطبوعات يتضمن كل منها جمعاً للأحداث والعمليات التي تقع خلال عام مع تعليق عليها. ويشترك في إعداد هذه السلسلة فريق من الباحثين، منهم: أ. ميراري، ع. كورتس، صوفيا كاتسير. ولوحظ أن غلاف التقرير لعام ١٩٨٦ قد احتلته صورة مقاتل فلسطيني يتلثم بالكوفية ويقبض على بندقية كلاشنكوف في وضعية التسديد وأصبعه اليمنى على الزناد، الأمر الذي يرمز إلى معنى «الارهاب» لدى الاسرائيليين.

- «سياسة الولايات المتحدة الخارجية الأمنية في الشرق الأوسط»، وهو برنامج توثيق معمق يشكل أساساً للأبحاث في الجوانب المتغيرة الجارية للسياسة الأميركية في المنطقة، وقد نظم العاملون فيه عدة مؤتمرات دولية وندوات دراسية، وصدرت في نطاقه عدة كتب وكراسات.

- «الرأي العام الاسرائيلي تجاه القضايا الأمنية»، وهو مشروع يقوم على إجراء استطلاعات لآراء الاسرائيليين بالمشاركة مع مؤسسات متخصصة في هذا النوع من الدراسات، ويستخدم الكمبيوتر لتحليل نتائجها.

- «بيبليوغرافيا حول الأمن الاسرائيلي»، ويسعى هذا المشروع عبر استخدام الكمبيوتر إلى تصنيف وتلخيص ونشر كل ما كتب عن الأمن الاسرائيلي باللغتين الانجليزية والعبرية وبلغات أخرى، منذ العام ١٩٦٧.

- «قضايا في مبدأ الأمن الاسرائيلي»، وهو مشروع يستغل مركز جافي ضمنه الندوات كوسيلة يستخدمها لبحث القضايا الاستراتيجية وتنمية الأفكار الجديدة في مختلف شؤون اسرائيل والمنطقة والصراع.

ب - يصدر مركز جافي «سلسلة دراسات» على شكل كتب تتحدث عن مسائل تتعلق بأوضاع المنطقة وسياسات الدولتين العظميين تجاهها وشؤون اسرائيلية وعربية مختلفة، ومن هذه الكتب: نمرود نوفيك «إدارة ريغان وحقائق الشرق الأوسط» (١٩٨٥)، افرام كارش «الانخراط العسكري السوفييتي في حروب الشرق الأوسط» (١٩٨٥)، شاؤول كوهين «مسألة حدود اسرائيل الجيوبوليتيكية» (١٩٨٦)، يهودا بن مئير «صناعة القرار الأمني القومي - الحالة الاسرائيلية» (١٩٨٧)، شاي فيلدمان «السياسة الاميركية الشرق أوسطية والترتيب الداخلي» (١٩٨٨)، أرييل ليفيتي «الهجوم والدفاع في العقيدة العسكرية الاسرائيلية» (١٩٨٨)، ابراهام بن تسفي «بين لوزان وجنيف: المؤتمرات الدولية والصراع العربي - الاسرائيلي» (١٩٨٩)، يوسف كوستنر «الاستراتيجية الثورية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٧٠ - ١٩٨٥» (١٩٨٩).

ج - ويصدر مركز جافي «سلسلة أوراق» على شكل نشرات يتراوح عددها سنوياً بين ٣٠ إلى ٤٠ نشرة علنية، ومنها: عميرام نير «معاهدة الصداقة السورية - السوفيتية» (١٩٨٣)، ا. كارش «انتقال السلاح السوفيتي إلى الشرق الأوسط في السبعينات» (١٩٨٣)، ا. بن تسفي «التحالفات السياسية وحدود التأثير.. حالة العلاقات الأميركية/ الاسرائيلية» (١٩٨٤)، مجموعة باحثين ومسؤولين «سياسة اسرائيل في لبنان» (١٩٨٤)، ا. ليفران وش. مئير «الاطلاق التجريبي لصاروخ أريحا - ٢ ومضامينه» (١٩٨٨)، ا. ليفران «صواريخ أرض - أرض.. الخطر على اسرائيل» (١٩٨٨)، ا. ليفيتي واميلي لاندو «إطلاق القمر الصناعي (أفق ١) ومضاعفاته» (١٩٨٨).

د - كما يُصدر مركز جافي كتباً متفرقة تعنى بالشؤون العسكرية أو السياسية، حاضرها ومستقبلها، مادتها الأبحاث التي تلقى في ندوات ينظمها المركز. فمثلاً: أصدر مركز جافي بالتعاون مع وزارة الدفاع الاسرائيلي (عام ١٩٨٥) كتاباً حرّره د. تسفي لنير بعنوان «الأمن والاقتصاد الاسرائيلي في الثمانينات» كانت أبحاثه قد أُلقيت في مؤتمر دراسي عقده المركز (في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١) واشترك فيه عدد من الخبراء الاستراتيجيين والاقتصاديين والباحثين في علوم الدولة والتنبؤات التكنولوجية ورجال الصناعة الأمنية وغيرهم. ونشر المركز (عام ١٩٨٩) كتاباً حرّره شاي فيلدمان بعنوان «التكنولوجيا والاستراتيجية: الاتجاهات المستقبلية»، اشتمل على محاضرات أُلقيت في مؤتمر دراسي دولي عقده المركز (عام ١٩٨٧) عولجت فيه مسائل التفاعل بين التكنولوجيا والاستراتيجية من قبل باحثين اسرائيليين واميركيين ومن أوروبا الغربية. وفي صيف ١٩٨٩ أصدر مركز جافي بالتعاون مع دار مكميلان الأميركية كتاباً حول «مضامين الحرب العراقية الايرانية» يشمل الأبحاث والمداولات التي جرت في مؤتمر دراسي دولي نظمه المركز (في أيلول / سبتمبر ١٩٨٨)، واشترك فيه عدد من المهتمين، منهم: حاييم هرتزوغ (رئيس الدولة)، ي. ألفر، أ. كارش، أ. ليفران، م. هيلر (وهم من مركز جافي)، ج. جيرا، ج. غولدبرغ، إ. كنوفسكي، م. كرامر، د. مناشري، إ. رابينوفيتش (وهؤلاء من مركز ديان)، أمتسيا بارعام (من جامعة حيفا)، باري روبين (من جامعة جون هوبكنز) جفري كمب (من مؤسسة كارنجي للسلام العالمي في واشنطن).

ه - يقوم مركز جافي بإعداد دراسات شاملة تنفذها فرق بحثية، يتناول كل من المشاركين الموضوع المدروس من زاوية اختصاصه أو اهتمامه. فمثلاً، أصدر المركز دراسة من هذا النوع (في آذار / مارس ١٩٨٩) بعنوان «الضفة الغربية وغزة - الطريق إلى السلام» شارك



فيها نحو ٢٥ باحثاً إسرائيلياً وأميركياً وغريباً، وأثارت ضجة في الأوساط السياسية والحزبية الإسرائيلية، وفي الأوساط السياسية والإعلامية الدولية، وقد طبع منها أولاً ١٥ ألف نسخة. وتوحي هذه الدراسة أن الاتجاهات الأكثر صقرية في مركز جاني قد بدأت تتراجع قليلاً، ظاهرياً على الأقل، في إطار فهم خاص لخدمة المشروع الصهيوني.

و - يستضيف مركز جاني بعض المسؤولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، للاستماع إلى آرائهم وتقديراتهم حول شؤون إسرائيل والصراع فمثلاً، استضاف المركز (في ٢٦ / ٢ / ١٩٨٩) رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان شمرون الذي ألقى في محاضراته «نظرة عامة على الظروف الاستراتيجية في الشرق الأوسط وعلى مفهوم إسرائيل للأمن القومي» وركز على وضع الجيش الإسرائيلي في التسعينات.

#### ٤ - «معهد التخطيط السياسي للعلاقات بين إسرائيل والشتات» (١٧) :

تم استحداث هذا المعهد في إطار جامعة تل أبيب لإنجاز دراسات متخصصة تعالج مسائل التعاون بين يهود العالم ومنظماتهم وبين إسرائيل، ومعالجة مواضيع تتعلق بكيفية تشجيع الهجرة إلى فلسطين المحتلة والتعبئة السياسية والدعائية دعماً لإسرائيل ودفاعاً عن مواقفها، وذلك بتلازم اهتماماته مع مجمل النشاطات الإسرائيلية العامة / الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية..إلخ. يترأس المعهد د. أريك كرمون، ويساعده طاقم إداري وبحثي يضم عدداً من أساتذة جامعة تل أبيب. ويتعاون المعهد مع روابط الأساتذة في عدد من الجامعات الأميركية والفرنسية والبريطانية لإجراء مداورات فكرية (قد تستمر سنة) وذلك في نطاق برنامج يدعى «إسرائيل - مجتمع يهودي ديمقراطي نحو القرن الحادي والعشرين»، ويقوم المعهد بنشر بعض النتاجات البحثية التي تصله من الأكاديميين ورجال الفكر، ومنهم: البروفسور لاري دايموند، غبريئيل الموند، هنري ليفن، مارتن ليفسن، ياعل رفائيلي.

ويحرص المعهد على عقد المؤتمرات والندوات حول مسائل تهمة إسرائيل، منها مثلاً: الأيام الدراسية الخمسة التي نظمها في آذار (مارس) ١٩٨٨ بعنوان «إسرائيل - مجتمع يهودي ديموقراطي» وشارك فيها نحو مائة بروفيسور يهودي من فلسطين المحتلة وخارجها. وفي هذا المؤتمر استجوب الباحثون المشاركون كلاً من شمعون بيرس وأريئيل شارون وضابط كبير في قيادة المنطقة الوسطى، في مواضيع سياسية وأمنية. وكان المشاركون معنيين بتحري مسألة «احتمال دمار الأطر الديمقراطية الإسرائيلية» و«تآكل أو فقدان مضامينها» جراء سياسية القمع الإسرائيلية في المناطق المحتلة والمواجهة مع الانتفاضة الفلسطينية.

يركّز معهد التخطيط السياسي للعلاقات بين إسرائيل والشتات على أن إسرائيل تمثل «دولة البعث القومي اليهودي في الأرض الموعودة» ويأخذ بمفهوم «مركزية إسرائيل في حياة يهود المنفى = الدياسبورا» ويعطي أهمية للتجمعات اليهودية في العالم ليس فقط لكونها مصادر للهجرة إلى فلسطين المحتلة وإنما أيضاً لاستخدامها كجماعات ضغط على حكومات الدول التي تقيم فيها هذه التجمعات، كي تتخذ مواقف مؤيدة ومساندة لإسرائيل. وبالرغم من أن هذا المعهد لا يُعنى مباشرة بالشؤون العربية، إلا أنه يتطرق في نشاطه إلى جوانب صراعية، ويدعو القائمون عليه إلى ضرورة توحيد الإمكانات اليهودية في العالم لصالح إسرائيل في صراعها مع العرب.

##### ٥ - مؤسسات بحثية أخرى :

تتبع جامعة تل أبيب عدة معاهد ومراكز أبحاث ودوائر بحثية أقل أهمية من المراكز الأربعة السابقة، تسهم في رفد العملية البحثية الإسرائيلية بأنشطة ونتاجات متنوعة، وبين هذه المؤسسات:

أ - «معهد دافيد هوروفيتش لأبحاث شؤون الدول النامية»، الذي تحتل مسائل الصراع والتسوية وسيناريوهات المستقبل حيزاً ملحوظاً من اهتماماته. ومن أعماله المشهورة دراسة أعدها (في السبعينات) إثنان

من رجال الاقتصاد - هما يتسحاق طاوب وفكتور مديناه - عن الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية المتوقعة في الثمانينات، والافتراضات الخاصة بالتوصل إلى سلام مع العرب يشمل «التطبيع الاقتصادي»<sup>(١٨)</sup> ومن أعمال المعهد كذلك، كتاب صدر عام ١٩٧٧ أعده يائير منزلي بعنوان «التغيرات التي طرأت على التخطيط والسياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب ١٩٧٣».

ب - «المؤسسة الإسرائيلية للتاريخ العسكري»، التي تأسست عام ١٩٧٥، إثر مناسبة «إحياء ذكرى» أحد ضباط الجيش الإسرائيلي المدعو آساف سمحوني. ويدير هذه المؤسسة طاقم من الضباط الاحتياط والأكاديميين، منهم العميد الاحتياط يوسف أفيدور، والبروفسور يهودا فالد (جامعة تل أبيب) والبروفسور أبراهام ملميت (الجامعة العبرية) وأرييه حسيا (محرر). وقد أصدرت المؤسسة العدد الأول من كتابها «سفر أو سايفا» في أيار (مايو) ١٩٧٦، وتضمن دراسة للبروفسور ملميت عن «احتلال إسرائيل لأرض كنعان» ودراسة للبروفسور ميخائيل آفي يونا عن «شبكة الطرق الرومانية في إسرائيل». إضافة إلى بعض الدراسات التاريخية<sup>(١٩)</sup>.

ج - جمعيات ووحدات لها أنشطة بحثية، مثل «جمعية السلام» التي تُعدّ دراسات حول الأوضاع الإسرائيلية القائمة والمتوقعة في حال التوصل إلى تسوية مع الدول العربية وحول العلاقات القائمة بين المواطنين العرب واليهود في فلسطين المحتلة. وهناك «وحدة الدراسات الصحفية» في الجامعة التي تهتم بشؤون الاتجاهات السياسية والدعائية ومسائل الرأي العام، وتنظم أو تشارك في تنظيم الأبحاث والندوات في هذا الشأن<sup>(٢٠)</sup>.

بدورها تقوم كليات وأقسام جامعة تل أبيب (العاملة في الحقول النظرية) بأعداد دراسات حول قضايا وشؤون المنطقة والصراع وحول شؤون أخرى تهتم التجمع الإسرائيلي، وخاصة بالتعاون مع مؤسسات الجامعة البحثية.



كافة المؤسسات البحثية في جامعة تل أبيب تتناول المسائل البحثية من منظور سياسي - استراتيجي - صراعي يحدّد منهجية التعامل مع الموضوع المدروس، مما يجعل البعد الاستشراقي في البحث أقل مما هو الحال في الأبحاث التي تجريها مؤسسات الجامعة العبرية.

### ● ج - جامعة حيفا :

\* نبذة عامة (٢١):

ظهرت جامعة حيفا عام ١٩٦٣ بالتنسيق والتعاون مع الجامعة العبرية، وافتتحت رسمياً عام ١٩٦٤، وبعد ثلاث سنوات من التدريس في أماكن مؤقتة (أي في العام ١٩٦٧)، انتقلت الجامعة إلى مقرها الجديد الحالي في جبل الكرمل. وتضم هذه الجامعة أكثر من ٢٠ كلية وقسماً، منها: كليات العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية والحقوق، وأقسام التوراة والتاريخ اليهودي واللغة العبرية والتاريخ العام وتاريخ العالم الاسلامي واللغة والأدب العربيين والفلسفة والعلوم السياسية والعمل الاجتماعي والتربية. وأحدثت الجامعة قسماً للدراسات الموسعة يعمل بالتعاون مع وزارة المعارف والثقافة، ويشارك معاً في التخطيط التربوي ودراسة طرق ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية للأطفال والشبابية الإسرائيليين.

لجامعة حيفا «هيئة رئاسية» و«مجلس تنفيذي» يشرفان على العملية التدريسية والدور الأكاديمي للجامعة، وقد تشكلا عام ١٩٧٠ بعد استقلالها نهائياً عن الجامعة العبرية. وكغيرها من الجامعات الاسرائيلية، ترفد جامعة حيفا العملية البحثية لدى اسرائيل، باسهامات متنوعة (أبحاث نظرية - دراسات ميدانية - مؤتمرات..الخ) ولا سيما عن طريق عدد من المعاهد التي تُعنى بالشؤون الاستشراقية والسياسية ومسائل الصراع العربي - الاسرائيلي وسواها.

### ١ - «معهد الدراسات الشرق أوسطية» (٢٢):

تأسس هذا المعهد في مطلع السبعينات، ويجري العمل فيه ضمن عدة أقسام

(مراكز) ينتمي معظم العاملين فيها إلى جامعة حيفا، وأهم هذه الأقسام:

- أ - «قسم دراسات اقتصاد الشرق الأوسط»، ويترأسه جاد جيلبر (رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة). ومن أعمال هذا القسم البارز قيامه بتنظيم المؤتمرات البحثية الدولية حول موضوع اهتمامه. وكنموذج، عقد القسم مؤتمراً دراسياً دولياً حول «التاريخ الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في الفترة بين عامي ١٨٠٠ - ١٩١٤» افتتح في مستوطنة جينو سار (قرب السواحل الشمالية الغربية لبحيرة طبرية) يوم ١٤/١٢/١٩٨٠ واختتم في جامعة حيفا بعد خمسة أيام. وقد اشترك في هذا المؤتمر زهاء ٤٠ مؤرخاً وخبيراً وباحثاً اقتصادياً من مختلف معاهد وجامعات الولايات المتحدة وتركيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وهولندا والنمسا واسرائيل. وقدموا للمؤتمر ٣٤ بحثاً حول النمو والتكامل الاقتصادي والصناعي بين مصر وتركيا وإيران وبلدان الهلال الخصيب، وحول الارتباط الاقتصادي بين أوروبا ودول الشرق الأوسط، والنفط كسلاح سياسي، والنمو الزراعي والسكاني، والاقتصاد وأثره على الوضع السياسي في دول الشرق الأوسط، ومواضيع أخرى تتعلق بالفترة المدروسة ونتائجها المعاصرة.
- ب - «قسم دراسات السياسة العالمية في الشرق الأوسط»، ومن أعماله إجراء بحث مطوّل استغرق عدة سنوات (في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) بعنوان «الصراعات العالمية في حلبة الشرق الأوسط» قام به فريق من الباحثين المتخصصين في الشؤون الدولية والسياسية.
- ج - «قسم تاريخ الحكم العثماني في فلسطين»، يترأسه د. دافيد كوشنر، ويُعنى بجميع الوثائق ودراسة الأوضاع والتطورات المنتمة إلى مرحلة ما قبل الانتداب البريطاني. وقد عقد هذا القسم مؤتمراً دولياً في موضوع تخصصه، ويتعاون مع المعاهد والمراكز الاسرائيلية التي تشاركه اهتماماته.
- د - «المركز اليهودي - العربي»، يترأسه د. أفنير نتيف، ويضم عدداً من

الأقسام أهمها «قسم عرب اسرائيل» برئاسة د. سامي سموحا وإدارة د. ماجد الحاج. وينظم هذا القسم مؤتمرات بحثية، دورية تقريباً، لمناقشة مسائل استراتيجية وجارية حول عرب فلسطين. كما ينظم أياماً دراسية وخاصة في مناسبة يوم الأرض يشترك فيها كبار الباحثين والاختصاصيين والمسؤولين من مختلف الأوساط الاسرائيلية والعربية.

يعتبر «المركز اليهودي العربي» الأنشط بين الأقسام التابعة لجامعة حيفا. وتبين قائمة المنشورات الصادرة عنه تشعباً في اهتماماته، محلياً ودولياً. ومن أبرز الكتب التي نشرها المركز: - ي. جينات «الانتقام للدم (= الثأر) في القبائل البدوية» - ي. ريزنهوفر وي. كاتس «تأمر بأساليب بدوية في أرض اسرائيل» - ي. بن آرتسي «ظهور شكل المساكن الذي أصبحت عليه مساكن العرب في حيفا» - ي. دوتان «مواقف الطلاب في الصفوف التاسعة في حيفا حيال النزاع العربي - الاسرائيلي» - أ. سليكتر «مواقف تلاميذ المدارس المتوسطة حيال النزاع العربي - الاسرائيلي» - غ. بن دور «العلاقات العربية والنزاع العربي - الاسرائيلي» - أ. سوفير وب. هلاحي «نظرة جغرافية ونفسية حول النزاع العربي - الاسرائيلي» - ي. أميتاي «الدول العربية وحرب فلسطين بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٨ من تدخل سياسي إلى تدخل عسكري» - ي. بن داك «اتحاد سياسي وتكامل اقليمي ودولي» - م. غولدبرغ «بدء العمل السياسي في الجيش السوري» - ج. واربورغ «إسلام ووطنية في السودان» - ر. باز «تطور العقيدة من المهدية وحتى الانصار في السودان ١٩٤٥ - ١٩٨٠» ي. جرشوني «تيارات رئيسة في تطور التصور الذاتي القومي في مصر في النصف الأول للقرن العشرين» - ي. نيفو «فترة وصفي التل في الاردن ١٩٧٠ / ١٩٧١: محاولة لإقامة شخصية أردنية» - غ. بن دور «ايران وشبكة العلاقات مع العرب» - أ. نتيف «المجموعة الأوروبية والشرق الأوسط»، أ. سوفير وب. كفنيس «أطلس حيفا والكرمل».

.. هذا ويصدر «معهد الدراسات الشرق أوسطية» بجامعة حيفا مجلة



«الكرمل» التي يحزرها عدد من الاساتذة في قسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة، ويديرها دافيد تسيمح (الاستاذ المحاضر في القسم ذاته)، وتعنى هذه المجلة أساساً بالشؤون الأدبية والثقافية المتنوعة. كما يصدر المعهد ذاته دورية «دراسات آسيوية وأفريقية» بالاشتراك مع «الجمعية الشرقية الإسرائيلية». وتتنشر هذه الدورية دراسات في العديد من المسائل الاستشراقية وشؤون الصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقات الدولية. ولتكوين فكرة عن اهتماماتها، نذكر فيما يلي معظم محتويات المجلد الرابع عشر لعام ١٩٨٠، وهي: ر. يادلين «الشخصية المصرية» - ل. بندر «سقوط اليسار المصري» - ك. بايلي «النقب في القرن التاسع عشر» - ي. نيفو «الحزب العربي الفلسطيني ١٩٤٤ - ١٩٤٦» - ر. كارش «بلدية القدس عند نهاية الحكم العثماني» أ. أوكيار «وظيفة الدولة في الحياة الاقتصادية للامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر» - ي. ليف «المظاهر العسكرية والاجتماعية للجيش الفاطمي في الفترة ٩٦٨ - ١٠٣٦» ي. شفيد «الإنجازات البريطانية في إيران ١٩٣٩ - ١٩٤١» - أولغا كابليوك «اللغة السياسية في أثيوبيا منذ ثورة ١٩٧٤» - ت. ماير «عباس حلمي الثاني - استجابات في بعض أوراقه». عموماً، يُعدُّ معهد الدراسات الشرق أوسطية بجامعة حيفا، بمختلف أقسامه، من أبرز المراكز التي تنجز أعمالاً بحثية وتقارير مخصصة لتزويد الدوائر الإسرائيلية بالمعلومات القابلة للاستخدام في رسم السياسة الجارية أو الطويلة الأمد، وضمناً بشكل رئيس إزاء العرب في فلسطين المحتلة.

## ٢ - «مركز دراسة أدب الأطفال» :

يرتبط هذا المركز بكلية التربية في جامعة حيفا، ويترأسه البروفسور أدير كوهين (رئيس دائرة التربية في الجامعة) يعاونه في أبحاثه فريق من المتخصصين في شؤون التربية وعلم النفس التربوي وعلم الاجتماع، أبرزهم د. كلمان بنياميني. ويعمل المركز في دراسة الكتب والمطبوعات المتنوعة التي توضع في متناول الناشئة

الإسرائيليين، ويهتم بشكل واسع بما يرد فيها من أفكار ومعلومات وصور حول العرب.

من النماذج البحثية التي أجراها المركز بإشراف د. أدير كوهين، تحقيق دراسي شمل مائة كتاب من كتب الأطفال الإسرائيلية التجارية، نفذ في العام ١٩٧٦<sup>(٢٣)</sup>، وتحقيق دراسي آخر، أعمق وأشمل، تناول ١٧٠٠ كتاب من كتب الأطفال التي صدرت بالعبرية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عثر بينها على ٤٢٠ كتاباً تناولت شخصية العربي، وقد صدرت الدراسة ونتائجها عام ١٩٨٥ ضمن كتاب بعنوان «وجه بشع في المرأة»<sup>(٢٤)</sup>

وضمنه أظهرت تحريات الفريق الباحث وتحليلاته رسوخ الصورة السلبية المغرقة بعنصريتها عن العرب في أذهان الناشئة الإسرائيليين، جرّاء عمليات التلقين والشحن والتحريض اللاسوية والفاشية في البيت والمدرسة والمجتمع عموماً. ولا شك أن إحدى الغايات من دراسة كهذه، كما هو الحال بالنسبة لمختلف دراسات المركز، هي وضع مادة مكثفة متخصصة معدّة من قبل إسرائيليين بالذات لتكون برسم دوائر صناعة القرار الإسرائيلي، وتبصير المسؤولين والمهتمين بالأوضاع «التربوية» القائمة وبشؤون التنشئة العامة وغير ذلك من الميادين التي تعني التجمع الإسرائيلي.

### ٣ - «معهد أبحاث الجولان - كتسرين» :

أقيم هذا المركز (عام ١٩٨٥) في مستوطنة كتسرين الاسرائيلية في المنطقة المحتلة من الجولان، وذلك بالتعاون بين وزارة العلوم والتطوير الاسرائيلية والمجلس المحلي في المستوطنة ومجلس مستوطنات الجولان وجامعة حيفا التي تزوّده بالخبرات والكوادر الأكاديمية. ونقل تقرير صحفي إسرائيلي (نشر في حزيران/ يونيو ١٩٨٥) عن مدير المعهد د. موشي عنبر (من قسم العلوم الجغرافية في جامعة حيفا) أن هذا المعهد يعمل في مجالات مختلفة، كاقتراح ودعم الأبحاث الجارية في الجولان، وتجنيد الباحثين من الدرجة الثالثة، أو الذين لا يزالون في مرحلة الدراسة لهذا الغرض. بالإضافة إلى تزويد الذين ينتقلون إلى

الجولان للسكن والعمل، بما يلزمهم من معلومات، وتنظيم النشاطات العلمية على مستوى المنطقة (مثل: الاجتماعات ولقاءات الباحثين والقيام بالجولات مع العلماء..الخ) والقيام بأبحاث زراعية وأبحاث علوم الطبيعة والآثار والمجتمع. ويضيف التقرير ان د. موشي عنبر يدرس تحديد مناطق حوادث الطبيعة في الجولان واستطلاع المنحدرات البازلتية في المنطقة. بينما يركّز دان لفانون (من قسم بحث وتطوير شمال البلاد) على زراعة التوابل والنباتات العطرية - وهي احدى الفروع الزراعية الجديدة في الجولان - بينما يعمل القسم الوحيد في مجال الأمن في المعهد في الموضوعات الأمنية المستمرة على «الحدود الاسرائيلية - السورية» من عام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ ، وهدفه إعلامي ودعائي فقط، لتذكير أولئك الذين نسوا «الانجازات التي صنعت التاريخ» كالحرب على الماء والمناطق المجردة.. وينسب التقرير إلى د. عنبر قوله إن الفائدة المرجوة من البحث، هي المعرفة الدقيقة لمشكلات وقضايا الحدود بين اسرائيل وسورية، حيث كان سكان الجولان حالياً (=المقصود هم المستوطنون) بشكل خاص وبقية الاسرائيليين عموماً لا يعرفون هذه الفترة، والتي كانت الحياة فيها تقوم في ظل المدافع السورية. ويذكر عنبر انه سيصار إلى تركيز الوثائق والمستندات المتعلقة بهذا الموضوع من أرشيف الجيش الاسرائيلي خاصة، وستجري أبحاث لإعداد خطط تعليمية للمدارس المهتمة بعلوم المنطقة، ومنها المدرسة المتوسطة «نوفي جولان» التي ستطبق هذه الخطط في السنة التعليمية لعام ١٩٨٦ بالتركيز على موضوع الانسان وعمله<sup>(٢٥)</sup>.

يكشف هذا التقرير، وغيره، ان «معهد كتسرين» لا يعمل فقط في مجال الأبحاث الاستشراقية والتقنية والاقتصادية، وإنما يعمل كذلك في الموضوعات الصراعية، لتقوية الاتجاه الاسرائيلي رسمياً وشعبياً بضرورة الاحتفاظ بمنطقة الجولان المحتلة، ومن ثم تسوية عملية ضم هذه المنطقة وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها منذ عام ١٩٨١.

أصدر «معهد كتسرين» عدة دراسات جغرافية وسكانية وتاريخية وأثرية، ويدأب على إصدار نشرات وتقارير حول المنطقة لاستخدامها في ميادين متعددة. ويعتبر كتاب «رامات هجولان = هضبة الجولان» الصادر عن المعهد (عام ١٩٨٧)



- تحرير موشي عنبر وإيلي شيلر - من أبرز أعمال هذا المعهد البحثية، بما يضمه من معلومات متفرقة، بعضها أُعدت نتيجة دراسة ميدانية للمنطقة.  
... إلى جانب هذه المعاهد الثلاثة، ترد عَرَضاً أسماء لمعاهد أخرى في جامعة حيفا (منها: مركز هينمان)، لم يتمكن الباحث من الحصول على معلومات عنها.

#### ● د - جامعة بار إيلان :

\* نبذة عامة (٢٦):

أنشئت هذه الجامعة عام ١٩٥٣ في رامات غان (بين تل أبيب وبتاح تكفا)، ودشنت في العام ١٩٥٥، حاملة اسم الحاخام والزعيم الصهيوني المزارحي مايربار إيلان (١٨٨٠ - ١٩٤٩)، وقد أقيمت على غرار الجامعات الأميركية، ونظمت على يد أميركيين، وتضم هيئة التدريس فيها أساتذة تخرجوا في الجامعات الأميركية. كما منحتها جامعة نيويورك امتيازاً تاماً، وفي ظل هذه الخصائص، تحصل جامعة بار إيلان على مساعدات مادية ومعنوية، وتستقبل بعض الطلاب من الولايات المتحدة وكندا للدراسة فيها، دون أن يفقدوا اعتراف الجامعة حين يرجعون إليها بما أتموه من دروس في جامعة بار إيلان.

من الكليات النظرية في هذه الجامعة، كليات اللاهوت اليهودي (التوراة - التلمود - التاريخ والأدب اليهوديين) والعلوم الاجتماعية والنظرية العامة (تاريخ - فلسفة - اجتماع - اقتصاد - علم نفس - تربية) واللغات والآداب (عبري - عربي - انجليزي - فرنسي - يوناني - لاتيني) وكلية الحقوق، وغيرها.

#### \* من دوائرها البحثية (معهد دراسة الحركات السرية) :

تتبع جامعة بار إيلان بضع دوائر بحثية تنشر دراسات متخصصة في الشؤون اليهودية والقضايا العامة تتسم غالبيتها بطابعها الديني. وأهم هذه الدوائر «معهد دراسة الجاليات»، و«معهد دراسة الحركات السرية» الذي افتتح في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٩، والذي تبرع برأسماله اثنان من أصدقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي (في حينه) مناحيم بيغن<sup>(٢٧)</sup>.

يتخصص «معهد دراسة الحركات السرية» بشكل رئيس في إجراء الأبحاث وجمع المعلومات الخاصة بالتنظيمات والجماعات والنشاطات التي كانت تشهدها فلسطين في النطاقين اليهودي والعربي قبل العام ١٩٤٨. وقد أصدر هذا المعهد، مع المعاهد البحثية الأخرى في جامعة بار إيلان، عشرات الكتب ضمن سلاسل متنوعة، هي (حتى العام ١٩٩٠) على النحو التالي<sup>(٢٨)</sup>:

- ١ - سلسلة الدراسات التوراتية: ٨ دراسات في التوراة وأسفارها واللغة.
- ٢ - سلسلة البيبليوغرافيا والمكتبات: تعريفات ببعض الكتب والاهتمامات بالمطالعة في الأوساط اليهودية.
- ٣ - سلسلة الجغرافيا وعلم البيئة: دراستان حول البلاد واليهود والسكان وتجارب اليهود التاريخية.
- ٤ - سلسلة تاريخ (اليهود والعالم): ١٢٢ دراسة حول تاريخ في الشرق والغرب وشؤون المواطنين غير اليهود ومواضيع صهيونية.
- ٥ - سلسلة دراسات الحركات السرية والمقاومة: ٨ دراسات، هي: ي. جيلبر «الدفاع عن فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية» (حول خطط الدفاع البريطانية واليهودية عن يهود فلسطين) - ي. توبر «الاستخبارات والتجسس في لبنان وسوريا وفلسطين بقلم عزيز بك» (عن مذكرات رئيس جهاز الاستخبارات العثمانية في الشرق أثناء الحرب العالمية الأولى) - ب. هوفمان «فشل الاستراتيجية العسكرية البريطانية داخل فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٤٧» (دراسة للوثائق البريطانية حول كيفية معالجة السلطات البريطانية للأحداث في البلاد) - ب. جينوسار «كشف أسرار ليحي: محاضر اجتماع مؤتمر ليحي لعام ١٩٤٩» - ه. شاتز بيرغر «المقاومة والتراث في فلسطين تحت الانتداب» (وتبحث في العلاقة بين العمل الصهيوني وما يسمى التراث اليهودي في المقاومة) - ي. توبر «الجمعيات السرية والحركات الثورية في الهلال الخصيب ١٨٧٥ - ١٩٢٠» (وثائق وحواشي) - ي. شافيت «ضبط النفس أم الثأر؟!» (عن الفروق في الآراء داخل المعسكرات اليهودية) - د. ليفن

«الشرارة والشعلة» (عن منظمة أرنون بریت زیون التي ظهرت في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية).

٦ - سلسلة الدراسات الإسلامية: مجلدان يضمّان مجموعة من المقالات التي تبحث في مظاهر الفنون الإسلامية والعربية والتاريخ والدين والفلسفة والأدب واللغويات. وتحقيق بعنوان «رحلة إلى (أرض إسرائيل) ١٠٩٧ - ١٠٩٩ لابن العربي» يتضمن معلومات وانطباعات المتصوف المعروف محي الدين بن عربي عن فلسطين، ويقدم مختارات من كتبه حول الحالة الثقافية والاجتماعية للبلاد في العقد الأخير من الحكم الإسلامي قبل الغزوة الصليبية.

٧ - سلسلة الجوداكا والفلسفة: ١٥ دراسة في الشؤون اليهودية من النواحي التاريخية والدينية والفلسفية لليهود في فلسطين والبلاد العربية بشكل رئيس.

٨ - سلسلة القانون والاقتصاد: ٧ دراسات في الأوضاع والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بيهود فلسطين والدول العربية والعالم.

٩ - سلسلة علم اللغات وعلم الساميات وعلم الآشوريات: ١٧ دراسة في الآداب العبرية والآرامية والعربية والآشورية، وفي التلمود والتوراة ومشكلات في هذه الآداب.

١٠ - سلسلة الأدب: ١٩ دراسة حول الآداب الأوروبية واليهودية والسريانية والإسرائيلية، والتصوف والشعر العلماني والتراث.

١١ - سلسلة الموسيقى والفن: دراستان تتناولان المسألة الجمالية والموسيقى الإسرائيلية المعاصرة.

١٢ - سلسلة علم السياسة والاجتماع: ٥ دراسات تتحدث عن النزاع والاجماع في الحياة السياسية اليهودية، ومحاكمة أيخمان في نظر الشباب الإسرائيلي، والتنوع العرقي والطائفي والديني في إسرائيل، والحياة في إسرائيل والشتات.

١٣ - سلسلة علم النفس والتربية: ١٠ دراسات تهتم بمظاهر التربية



والتعليم في المنفى والكيبوتس، والتربية في التوراة والإصلاح التربوي  
والقيم السيكولوجية وحياة الطفل.

١٤- سلسلة تعلم الثقافة اليهودية: ٥ دراسات خصصت للمعلمين  
والأكاديميين.

١٥- سلسلة التلمود وأدب الحاخامات: ١٣ دراسة في القانون اليهودي  
والحياة الدينية والتقاليد والآداب اليهودية.

.. وتصدر عن جامعة بار إيلان ثمانية مجلدات، ذات اهتمامات متنوعة هي:  
«آلي سيفر» (مجلة بيبلوغرافيا وتراث الكتب) - «الدراسات القانونية في بار إيلان»  
(مجلة أبحاث ودراسات تجريبية ونظرية في مجال القانون اليهودي العام) -  
«الجريمة والانحراف الاجتماعي» (ربعية تنشر مقالات ومراجعات وملخصات) -  
«نقد وتفسير» (مجلة للآداب وعلم اللغة والتاريخ وعلم الجمال) - «دأت»  
(صحيفة الفلسفة اليهودية والقبلانية) - «مجلة العمل الاجتماعي والسياسة  
الإسرائيلية» (للأبحاث النظرية والتطبيقية) - «فيلوسوفيا» (ربعية فلسفية عن  
إسرائيل ومساهمات في الفلسفة التحليلية) - «سيدرا» (مجلة لدراسة أدب  
الحاخامات والقانون اليهودي - المشنا والتلمود والأساطير).

.. تبين هذه السلاسل من الكتب أن الدوائر البحثية في جامعة بار إيلان،  
تعنى بالشؤون الاستشراقية ضمن مجالات اهتماماتها التي يغطي فيها الجانب  
الديني والتاريخي اليهودي على ما عداها. أما بالنسبة للأبحاث التي تتناول الصراع  
بطريقة مباشرة فلا نجد بين منشورات الجامعة المذكورة ما يشير إلى أن جامعة  
بار إيلان قد أصدرت كتباً حول ذلك. هذا مع العلم أن الجامعة، وخاصة قسم  
الاقتصاد وإدارة الأعمال فيها، كانت قد أجرت دراسات في الشؤون الصراعية،  
منها مثلاً بحث عن الأبعاد الاقتصادية للنفقات الأمنية في إسرائيل وسباق التسلح  
العربي - الإسرائيلي للباحث زئيف روتن، الذي نال أكثر من جائزة إسرائيلية على  
هذا العمل (عام ١٩٨٨) (٢٩).

## \* هـ - جامعة بن غوريون (بئر السبع) (٣٠) :

تأسست هذه الجامعة عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ كمعهد للتعليم العالي كان يُدار منذ العام ١٩٦٦ من قبل الجامعة العبرية والتخنيون ومعهد وايزمن للعلوم، وقد عُيّنت منذ السنوات الأولى لتأسيسها بالعلوم التطبيقية وبالدراسات حول البلاد والنقب بشكل خاص. ثم اتسعت اهتماماتها لتشمل قضايا تاريخية واجتماعية وسياسية. ومع ذلك فقد ظلت أضعف جامعة إسرائيلية - حتى تاريخه - في تناول هذه القضايا بمضمونها الصراع. ولوحظ أنه في السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا بعد استحداث «معهد الدراسات الشرق أوسطية» فيها، أخذت جامعة بن غوريون تعالج في نشاطها البحثي مواضيع صراعية. حيث اهتم المعهد بدراسة عرب فلسطين وقضيتهم، مثلاً، فأعد أبحاثاً وعقد مؤتمرات خصصت لهذا الغرض، ومن أبرز المحاضرين فيه د. موشي شيمش الذي أنجز بحثاً عن «الكيان الفلسطيني» إثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية.

وفي الجامعة قسم لدراسة الآثار والأبحاث التاريخية، يُعنى بتطبيق المنهج التوراتي في مجال اهتمامه. ومن بين نشاطاته قيامه بعقد المؤتمر الثالث عشر لدراسة الآثار (عام ١٩٨٧)، الذي كان أبرز المشاركين فيه البروفسور اليعيزر أورن رئيس فرق حفريات عملت في النقب وسيناء.

## \* و - هيئات للتنسيق والإشراف :

لمساعدة الجامعات الإسرائيلية في أدائها، ولتمتين روابطها مع المؤسسة الحاكمة، تم إحداث عدّة هيئات تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتنظيمية للعمل الأكاديمي، بشقيه التدريسي والبحثي، وتوجيه هذا العمل وتنسيق علاقاته الداخلية والخارجية، والسعي إلى تذليل العقبات التي تواجهه.. وفيما يلي بعض هذه الهيئات:

### ١ - «الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات» (٣١) :

تأسست هذه الأكاديمية في القدس (عام ١٩٦٠) بعد فترة عامين من الإعداد لتشكيلها، ووافق الكنيست الإسرائيلي على قرار تأسيسها عام ١٩٦١، وتم انتخاب

البروفسور مارتن بوبر رئيساً لها، ثم خلفه بعد وفاته البروفسور افرام كاتسير (كاتشالسكي) رئيس إسرائيل فيما بعد.

رُسم للأكاديمية استيعاب الخبراء الإسرائيليين في عضويتها وتشجيع البحث العلمي وتقديم المشورة إلى الحكومة في مواضيع معينة، والاتصال مع الهيئات الدولية والمشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية، ونشر الأبحاث في مجالي العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية. وتشمل هذه الأخيرة الدراسات الأيديولوجية والثقافية المتنوعة في ميادين التاريخ والأدب والفلسفة والدين واللغة الخاصة باليهود. وقد نشرت عشرات المجلدات والأبحاث ضمن نطاق اهتماماتها، تحت عنوان «منشورات الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات».

## ٢ - «السلطة العليا للأبحاث والتنمية» (٣٢) :

تشكلت هذه السلطة رسمياً عام ١٩٦٠ كهيئة تنسيق لصالح الجامعات، في مسائل تخص البحث العلمي والاستفادة من نتائج الأبحاث، ومساعدة الباحثين ومعاهد الأبحاث على رفع مستوى أبحاثهم، وتأمين عقود للعمل داخلية وخارجية. وتقوم «السلطة» بنشر تقرير عن النتائج البحثية، وخاصة تلك التي تصدر عن الجامعة العبرية، يتضمن ملخصات عن الأبحاث العلمية الإسرائيلية وكيفية الحصول عليها.

## ٣ - «اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط» :

انبثقت هذه اللجنة عن مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي (عام ١٩٧١) بهدف إعداد المعلومات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي ووضعها تحت تصرف الأساتذة والمثقفين الأميركيين والأجانب عموماً، لدى زيارتهم فلسطين المحتلة<sup>(٣٣)</sup>. ففي أعقاب حرب ١٩٧٣، مثلاً، وأمام تزايد اهتمام الأكاديميين الزوار بشؤون المنطقة والصراع وبأوضاع العرب في فلسطين، كانت «اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية» هذه تسارع إلى تقديم المعلومات التي تريدها، وتوجيه ذلك الاهتمام وفق اتجاهات معينة، عن طريق توزيع مواد مكتوبة تُعدُّ خلفية



للمواضيع التي يودُ الأكاديميون الأجانب دراستها، والقيام بجولات في أرجاء البلاد تشمل التجمعات العربية، وتمكينهم من إجراء مقابلات مع شخصيات منتقاة، تُوخياً لتشكيل الصورة التي تريد السلطات الاسرائيلية ترسيخها في أذهان أولئك الأكاديميين. وترى السلطات ان «التعب» على الأكاديميين الزائرين (البالغ عددهم نحو ٥٠٠ زائر سنوياً) يعطي مردوداً كبيراً، حيث يتم النظر إلى كل أكاديمي منهم تكسبه السلطات على أنه «سفير لقضية اسرائيل» في البلد الذي أتى منه - على حد وصف سكرتيرة اللجنة مالكة شوليفتس<sup>(٣٤)</sup>.

على هذا ، تقوم اللجنة المذكورة بعمل دعائي مكشوف، يجري خلاله تسريب القنوات الصهيونية إلى عقولهم بطريقة مبرمجة مسبقاً، ليكون الأمر أشبه بعملية «غسل دماغ». ويمكن القول ان هذه الهيئة، كغيرها من هيئات التنسيق والإشراف الأكاديمية الاسرائيلية، تتولى القيام بدور يسهم في توجيه العملية البحثية لدى اسرائيل ليقدم أهداف الدولة وخططها، داخلياً وخارجياً.

## **\*\* ثانياً ، في القطاع الحكومي :**

تسير العملية البحثية ضمن الوزارات الاسرائيلية نحو أغراض قريبة من أغراض البحث في الجامعات، لكنها أضيق نطاقاً وأكثر حصريّة. إذ تقتصر الهيئات والمؤسسات الحكومية في معالجاتها للشؤون العربية والصراعية على تناول الأمور الواقعة في حقل اهتماماتها العملية، بما يعين هذه الهيئة أو تلك على جعل قراراتها ومخططاتها تستندان إلى معرفة شاملة ودراية متعدّدة الجوانب. وبمنظور متسع، لا تختلف أهداف العملية البحثية لدى المؤسسات الحكومية الاسرائيلية، جوهرياً عما هو الحال بالنسبة للأبحاث التي تنجزها المعاهد ومراكز الأبحاث في الجامعات الاسرائيلية، من زاوية توظيفها في ممارسة اسرائيل للصراع ضد العرب، بالرغم من أن قسمًا كبيراً مما تنجزه تلك المؤسسات لا يوضع في التداول الاسرائيلي

العام.

الاعتبارات السياسية والأمنية (العسكرية والاستخبارية) هي الركيزة الأساس التي تقوم عليها الأبحاث في القطاع الحكومي الاسرائيلي، ذلك أن حصيلة هذه الأبحاث تجد طريقها إلى دوائر الاستخبارات بأقسامها وفروعها، وهناك يجري تقدير أهمية المادة في ضوء صلاحيتها للملاءمة الفراغات في المخططات المعتمدة، أو تبديل معطيات قائمة بأخرى أدق وأحدث. ثم تعود الحصيلة السابقة بعد إغنائها مقرونة بالاستخلاصات والتوصيات لتعتمدها المؤسسات الحكومية. وهكذا يحدّد الصراع والتوجهات السياسية والأمنية الاسرائيلية الأطر للعمل البحثي في هذه المؤسسات. ولنستعرض بعض ما يجري في هذا النطاق.

#### \* ١ - في وزارة الخارجية :

تتعاون الهيئات البحثية في هذه الوزارة مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وترسم خططها على نحو يعزز ارتباطها بالأهداف السياسية والدعائية لإسرائيل على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

#### ١ - «مركز البحوث والتخطيط السياسي» :

يقع هذا المركز داخل مجمع وزارة الخارجية بالقدس المحتلة، ويعمل فيه نحو ١٠٠ باحث محلل ومساعد أفرزوا للعمل ضمنه من ملاك وزارة الخارجية ذاتها ومن الجامعات الإسرائيلية بشكل رئيس. ويقسم المركز إلى ستة أقسام، أربعة منها تختص بوحدات إقليمية (هي: شمال إفريقيا - الهلال الخصيب - شبه الجزيرة العربية - مناطق جغرافية أخرى)، بينما يختص قسم خامس بالاقتصاد، ويختص القسم السادس بالاستراتيجية، ويعمل نحو ٦٠٪ من كوادر المركز في الأقسام العربية الثلاثة.

يقوم المركز بتحضير تحليلات مبنية على المعلومات الخام، وخاصة المتوفرة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية، كما يقوم بتجهيز دراسات قصيرة حول الأحداث الجارية في المنطقة والعالم، ودراسات تحليلية مطوّلة حول مسائل معينة، وترسل هذه النتائج إلى الوزارات وصانعي السياسة الإسرائيلية عموماً، ويستخدم وزير الخارجية الإسرائيلي مركز البحوث هذا كالعقل الذي يفكر له<sup>(٣٥)</sup>.

## ٢ - «دائرة التحقيقات» :

تُعنى هذه الدائرة بجمع المعلومات من عدة مصادر، أبرزها: تقارير الدبلوماسيين الإسرائيليين - وتنطوي هذه على معلومات يحصل عليها الدبلوماسي جرّاء عمله وعلاقاته في بلد المهمة - والوثائق التي تحصل عليها إسرائيل بموجب اتفاقيات تبادل المعلومات المعقودة مع بعض الدول، والمادة المكشوفة في وسائل الإعلام والمطبوعات المتعدّدة..

تلجأ الدائرة إلى تنسيق المعلومات وفزرها ودراستها وتحليلها، ثم تستخلص منها النتائج التي تسهم في بلورة خطوط السياسة الخارجية، كما يتم وضع التوصيات الخاصة بمواجهة المخابرات العربية<sup>(٣٦)</sup>.

## ٣ - «دائرة الإعلام» :

تتولى مهمة تخطيط وتنسيق الإعلام الإسرائيلي والصهيوني في دول العالم، بالاستفادة من الخبرات البحثية والاختصاصية، وتنشط في إعداد الكتب والدراسات والمقالات ذات الطابع السياسي - الدعائي، بنحو ٢٠ لغة، أو توزيع الكتب المعدّة من قبل المؤسسات الإسرائيلية. وتصدر الدائرة عدة نشرات دورية (نصف شهرية) منها: «أخبار ومشكلات الشرق الأوسط»، و«صحائف حول خلفيات الأحداث». كما تتفق الدائرة مع الصحف والمؤسسات العالمية على إعداد ملاحق خاصة أو سلاسل دراسات ومقالات، في المناسبات الإسرائيلية، وتنظيم جولات للمحاضرين الإسرائيليين في دول العالم، وخاصة أولئك الذين يتخصصون منهم في شؤون المنطقة والصراع<sup>(٣٧)</sup>.



#### ٤ - «دائرة العلاقات العامة الثقافية والعلمية»:

مهمة هذه الدائرة تطوير علاقات إسرائيل مع دول العالم، من خلال اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي، وافتتاح المراكز والمعاهد الإسرائيلية في هذه الدول، ونشر الكتب وتنظيم المؤتمرات والندوات الدراسية في المجالات الثقافية والفنية<sup>(٣٨)</sup>. لتسويق المفاهيم الصهيونية وعرض مواقف إسرائيل والأوضاع في المنطقة من وجهة نظر إسرائيلية.

تقوم الدائرة بإصدار مجلة فصلية تسمى «أريئيل» بعدة لغات أجنبية (فرنسية - إنجليزية - إسبانية - ألمانية..)، وتعنى بقضايا الفكر والفنون والسياسة، وتتضمن بعض المواضيع في الشؤون العربية. وقد صدر العدد الأول من هذه المجلة باللغة العربية في آب (أغسطس) ١٩٨١، متضمناً دراسات ومقالات متنوعة، منها دراسة أعدها سليم شعشوع حول التقارب في المعتقدات بين اليهود والعرب، وتحقيق دراسي بقلم مريام روزين حول متحف الفن الإسلامي، ومقالات أخرى في اللغة والفن والتربية والأدب.. إلخ<sup>(٣٩)</sup>.

#### \* ب - في وزارة الدفاع :

تختص هيئات عسكرية مختارة (من الضباط العاملين والاحتياط) في إجراء بحوث حول المسائل الاستراتيجية والجارية، وتستعين هذه الهيئات بالكوادر الأكاديمية في الجيش والجامعات، لدى إعداد البحوث.

بالإضافة إلى الدراسات التي تجريها شعبة الاستخبارات العسكرية وأقسام التوجيه السياسي والثقافة والنشر في الجيش الإسرائيلي، ثمة هيئة تقوم بمهمة ضخمة خطيرة، تتطلب جهوداً غير عادية وأدمغة من نوع خاص، هي «شعبة التخطيط في الأركان الإسرائيلية العامة». وطبقاً للمعلومات التي تزامن ظهورها مع تشكيل هذه «الشعبة» - أواخر العام ١٩٧٣ - ذكرت مجلة «بمحميه = في المعسكر» آنذاك أن التخطيط الاستراتيجي الذي ستقوم به الشعبة الجديدة برئاسة الجنرال أبراهام تامير يمتد إلى أربعة مجالات هي:

- تنبؤ سياسي استراتيجي، يتعلق بمجال نشاط الدول العظمى والوضع

العام في الشرق الأوسط والمواجهة الإسرائيلية - العربية، ويستخلص من هذا التنبؤ مخطط استراتيجي تُبنى عليه مخططات حربية محتملة تبحث في الحرب الشاملة. ومن هذه المخططات تبرز صورة الخطط الضرورية لبناء الجيش الإسرائيلي.

- تنبؤ تكنولوجي، يشمل مجالات شراء العتاد والأسلحة، وتطوير جهاز الأمن والإنتاج الذاتي، ومعالجة موضوع مصادر التسليح العربي على مستوى الدول الكبرى.

- تنبؤ ديمغرافي، يتعلق بمخزون القوى البشرية التي تستطيع الدولة توفيرها لحاجات الجيش الإسرائيلي، وهناك تنبؤ مواز يعالج موارد القوى البشرية لدى العرب.

- تنبؤ اقتصادي، يدرس النواحي المختلفة لاقتصاد الأمن القومي (موارد إسرائيل الاقتصادية - زيادة ميزانيات الدفاع - توفير احتياطي كاف من السلع والمواد) وتقويم قدرات البناء الاقتصادي في دول المواجهة العربية.

وقد نقلت «بمحميه» نقلاً عن مسؤولين في شعبة التخطيط قولهم إن الشعبة ستنسّق العمل مع أجهزة الدولة المختلفة، كل حسب اختصاصه. وستبني عملها على الأبحاث والأعمال الأساسية التي ستشارك فيها الهيئات الأكاديمية ومعاهد الأبحاث<sup>(٤٠)</sup>.

#### \* ج - في الوزارات الأخرى :

تعمل ضمن هذا النطاق هيئات ومراكز ولجان تختلف طبيعة اهتماماتها البحثية التفصيلية باختلاف الوزارات. وفي المسائل ذات الصلة المباشرة أو البعيدة بشؤون المنطقة والصراع، تتم الاستعانة بالقدرات البحثية المتخصصة، وبالمؤلفات الصادرة عن مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية على تنوع تبعيتها.

١ - ضمن وزارة التربية، مثلاً، يوجد «مركز إعلام» يتولى (وفق منظور تربوي) إعداد وتوجيه جانب أساسي من الإعلام الداخلي والمواد

الاعلامية العامة الموجهة إلى الخارج، وخاصة في المناسبات الاسرائيلية. فيتم عقد أيام دراسية وإلقاء محاضرات يتحدث فيها كتّاب وباحثون عن مواضيع مثل «مذابح اليهود» و«الكارثة والبطولة» و«عيد الاستقلال» و«الانتصارات في حرب الأيام الستة» و«انجازات الدولة» و«قضية الأمن» و«مصير المناطق المحتلة»، وسواها.

يصدر هذا المركز مطبوعات ونشرات دعائية يعدّها متخصصون توزّع في المدارس وخارجها، وتتضمن مواضيع منتقاة، منها كنماذج: «مقارنة بين قرى عربية على جانبي خط وقف إطلاق النار» - «المنظمات الارهابية على حقيقتها» - «محنة اليهود في البلدان العربية» - «التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط» - «إسرائيل دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط»<sup>(٤١)</sup>.

٢ - وضمن وزارات أخرى، ثمة دوائر رسمية متعدّدة تشارك بصورة أو بأخرى في العمليات البحثية، وخاصة في النشاطات المسماة «العون الخارجي»<sup>(٤٢)</sup>. حيث تلجأ لجان الأبحاث وهيئات ومراكز الدراسات التي تتحرى المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث، والتي يمكن لإسرائيل أن ترتبط معها بعلاقات ومصالح. كما تشارك الدوائر البحثية الحكومية في تقديم رؤيتها الراهنة أو المستقبلية إلى أجهزة الدولة الاسرائيلية في موضوعات تتعلق بالمنطقة العربية وبالصراع، فضلاً عن تقديم معطيات بحثية وثقافية وإعلامية إلى الجهات التي تطلب معرفة مشكلات إسرائيل وهمومها وتصوراتها وأوضاعها.. الخ.

#### \* د - «مركز الدراسات الاستيطانية - رحبوت»:

يخضع هذا المركز للإشراف المباشر من قبل رئيس الاستيطان في الوكالة اليهودية، ويضطلع بمهام بحثية تتعلق بالاستيطان والتعليم الخاص في هذا الميدان، فينظم المركز دورات دراسية للمستوطنين أنفسهم، كما يقوم بتنظيم دورتين دراسيتين سنوياً لوفود من دول العالم، ويتعاون «مركز رحبوت» بشكل



وثيق، نظرياً وميدانياً، مع طلاب الجامعات الاسرائيلية الذين يؤلفون أطروحات عن الاستيطان.

يشرف المركز على النشاطات الاسرائيلية الاقتصادية في الدول النامية، ويُدار من خلال مجموعة من المدراء يتحمل كل منهم مسؤولية أحد الأنشطة. وحسب نوع النشاط، فإنهم يمثلون عدداً من الوزارات الخارجية - الزراعة - العمل - الداخلية - الاسكان - الهجرة والاستيعاب - الصناعة - السياحة... وتقوم هذه الوزارات بتمويل هذا المركز، بينما تشرف عليه هيئة أكاديمية تشرف على الأبحاث الاستيطانية، هي مجموعة من الخبراء يمثلون مختلف المعاهد الاسرائيلية العليا<sup>(٤٣)</sup>.

#### \* هـ - «المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة»<sup>(٤٤)</sup>:

أنشئ هذا المركز عام ١٩٨٢ ، في إطار عمليات «التطبيع الثقافي» بين مصر واسرائيل، ويرتبط بكل من وزارة الخارجية الاسرائيلية وسفارة اسرائيل في القاهرة من النواحي الدبلوماسية والادارية والفنية، بينما يرتبط بالجامعات ومؤسسات الأبحاث الاسرائيلية في الجامعات بشكل رئيس من الناحية الأكاديمية والبحثية، وبخاصة الجامعة العبرية والجمعية الشرقية الاسرائيلية والأكاديمية الاسرائيلية للعلوم والانسانيات. ولهذا المركز أيضاً ارتباطات وثيقة بأجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والأميركية، بدليل اكتشاف شبكة تجسس من الاسرائيليين والأميركيين وبعض المصريين، عملوا في المركز واتخذوه منطلقاً لأعمالهم التجسسية، وذلك في أوائل آب (أغسطس) ١٩٨٥ .

تعاقب على إدارة المركز منذ تأسيسه أكاديميون ومستشرقون بارزون، هم: شمعون شمير وغبرئيل واربورغ (المهتمان بشؤون الصراع والاتجاهات السياسية والثقافية العربية) وأشر عوفاديا (المهتم بالفنون المعمارية الفرعونية والإغريقية والمسيحية والإسلامية) ويوسف جينات (المهتم بدراسة البيئة العربية ودراسة المفاهيم والعقلية وأنماط المعيشة في المجتمع العربي).

من الأعمال التي يقوم بها المركز، إعداد الأبحاث الخاصة وتنظيم الندوات

والمحاضرات التي يتحدث فيها كبار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، كل في مجال اختصاصه. ويصدر المركز نشرات ومجلات، أبرزها:

أ - نشرة رسمية معلنّة بالإنجليزية، مرّة كل ثلاثة أشهر، تتضمن خلاصات للأبحاث التي تُنجز لحساب المركز وللمحاضرات التي تُلقى فيه.

ب - مجلة دورية فصلية باللغة العربية تتضمن معلومات عن بعض الشؤون الإسرائيلية العملية والتكنولوجية، كما تتضمن أبحاثاً في مواضيع تاريخية وخاصة ما يتعلق منها بالتفاعل بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية.

وبالإضافة إلى إصدار النشرات يقوم المركز بتوزيع بعض المجلات الإسرائيلية مثل مجلة «التربية من أجل السلام»، كما يقوم بتقديم معلومات ومساعدة في الحقل الأكاديمي للمواطنين المصريين المهتمين بالدراسات والأبحاث الإسرائيلية، وللطلاب والباحثين الإسرائيليين الذين يؤلفون أطروحات جامعية عن مصر والدول العربية.

ومن الأنشطة المرافقة التي يؤديها المركز، افتتاح مكتب تنسيق خاص لقبول طلبات الطلاب المصريين الحاصلين على الثانوية العامة ممن لم تقبلهم الجامعات المصرية، ويرغبون في الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية. وقد أعلن المركز لبعض الصحافيين المتصلين به، أنه تقدم للمركز (حتى العالم ١٩٨٦) حوالي ٣٠٠ طالب مصري، كلهم يطلبون الالتحاق بكلّيات الطب في الجامعات الإسرائيلية. وإزاء ذلك أخذت السلطات الإسرائيلية تدرس حالات هؤلاء، أيدرسون في تل أبيب أم يدرسون في مصر ضمن المركز ذاته، حيث تصل الدروس فوراً إلى القاهرة بإرسال تلفزيوني وأشرطة فيديو، في محاولة لإبهار الطلاب المصريين، كما لوحظ أن المركز يلعب دور جسر يصل المؤسسات البحثية الإسرائيلية بالمؤسسات البحثية والباحثين في مصر. ومما يذكر بهذا الخصوص، قيام جامعة تل أبيب بإرسال دعوات إلى عدد من أساتذة التاريخ المصريين للمشاركة في مؤتمر علمي احتفالاً بمرور ٨٠٠ عام على معركة حطين (١١٨٧)، وقد وصلت هذه الدعوات

من خلال المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة. وكان المركز وراء استقدام يهوشع براور (المتخصص الأول في الحروب الصليبية) إلى مصر لمقابلة عدد من أساتذة التاريخ في الجامعات المصرية.

عن طبيعة الاهتمامات البحثية للمركز، يُذكر أنه باشر منذ تأسيسه «عملية مسح منظمة للمجتمع المصري»، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وتاريخياً وتراثياً. فقد بحث المركز، مثلاً، في «الأصول العرقية للمجتمع المصري»، وفي «الوحدة الثقافية والعقائدية بين اليهودية والإسلام»، وفي الشعر العربي الحديث وقضايا التعليم والزراعة والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي، وفي حياة البدو والبربر وفي تأثير السلام على العقل العربي. وضمن دراسة لباحث مصري ورد أن اهتمامات المركز تتناول إجراء دراسات حول تاريخ اليهود في مصر، والدين الإسلامي والأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للإسرائيليين، والصلة التاريخية بين مصر وإسرائيل وغير ذلك، ومن المتوقع أن يكون المركز بصدد التركيز حالياً على مجموعات المعماريين والفنانين التشكيليين المصريين، وعلى محاولات الحصول على المخطوطات المهمة وبعض المواد الأثرية المصرية.

استكمالاً لهذه الصورة المصغرة عن المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، نستعرض فيما يلي أبرز عناوين الأبحاث والمحاضرات التي نفذها المركز منذ إنشائه حتى نهاية عام ١٩٨٤، وذلك كما وردت في خمسة أعداد متعاقبة من نشراته الربعية:

- العدد الأول (خريف ١٩٨٢): ر. جيفون «البحث عن الفيروز: المصريون القدماء في سيناء» - ف. ليفي «تلازم العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مصر» - ز. شورر «الكتب المطبوعة في الكنس اليهودية في القاهرة» - ن. ليفتسيون «مصر المملوكية وغرب أفريقيا - تكرر».
- العدد الثاني (ربيع ١٩٨٣): إ. باير «الأفكار الثقافية الجدلية في الصناعة المعدنية الإسلامية خلال الفترة الأيوبية» - س. إيزنشتادت «الاستمرارية والتقليد في تكوين خطوط المجتمعات الحديثة» - م. كوهين «مصدر التاريخ المصري» - ش. شمير «نمط التاريخ المصري وخيارات المؤرخين



- المصريين» - م. فنتر «التعليم في مصر واستمرارية التاريخ الثقافي المصري»  
- آ. عوفاديا «المعالم المسيحية المبكرة في مصر».
- العدد الثالث (شتاء ١٩٨٣ / ١٩٨٤): ج. سادان (العادات الإسلامية فيما يتعلق بالكتب المقدسة القديمة: خلفية لجنيزة القاهرة» - آ. شيلواح «نظرية الموسيقى العربية: كتابات في دار الكتب» - ج. قناز «مخطوطات القرون الوسطى حول فن شرب الخمر» - م. كرامر «وثائق غير مكتشفة لتاريخ مصر في ظل الملكية» - ع. إيلون «علم دلالات الألفاظ والتاريخ الحديث للشرق الأوسط» - ح. لاتسروس يافيه «اليهودية والإسلام: العلاقة بين الهالاخا والشريعة» - س. سوميخ «الألفاظ الجديدة في كل من العبرية الحديثة والعربية الحديثة» - ن. غوفرين «المنفى في مصر بعد الحرب العالمية الأولى وأثاره في الأدب العبري».
- العدد الرابع (صيف ١٩٨٤): ر. تلغام وب. يانيف «مسح الفن المرئي اليهودي في مصر» - أ. رابللو «الطلاق عند اليهود في ظل الامبراطورية الرومانية وبعض الحالات من فلسطين ومصر» - م. ليكر «الزواج ما قبل الإسلام يربط ما بين اليهود من المدينة والنساء من مكة» - م. غوتشتاين «العبرية والعربية: أسس الدراسات السامية المقارنة من العصور الوسطى حتى النهضة الإنسانية» - ر. تلمون «من كان أول نحوي عربي؟!» - ع. ماركس «الاقتصاد المزدوج للبدو في سيناء» - ل. أتينغر «الأجر الطيني على طول نهر النيل وفي النقب».
- العدد الخامس (خريف ١٩٨٤): ج. كرامر «موسى بن ميمون والإسلام» - م. روزين إيلون «الفن الإسلامي في مصر وفلسطين» ج. روزيمان «الأوامر الصوفية في نصوص اجتماعية مختلفة» - ر. سنير «العناصر الصوفية في الشعر العربي الحديث: دور الشاعر المصري صلاح عبد الصبور» ز. إيكشتاين «أثر توزيع الأسعار لمصادر الزراعة في مصر عبر منظور تاريخي» - ي. كهانا «الصيد البدوي في جنوبي سيناء» - ه. غولومب «ترجمة بياليك إلى العربية ومشكلة استعمال الألفاظ المهجورة

والحادثة».

يمثل المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة تجربة خاصة في العملية البحثية الإسرائيلية، بما يؤدي من مهمات متشعبة ومتداخلة (بحثية - استشرافية - دعائية - سياسية - استخبارية - وغير ذلك) وبما يحصل عليه من تفاصيل ضخمة عن الحياة والأوضاع في مصر، وعن الشؤون العربية أيضاً. وعن طريق ذلك يقدم هذا المركز للإسرائيليين معلومات في غاية الأهمية تجد طريقها إلى دوائر صناعة القرارات الإسرائيلية في شتى الميادين.

## **\*\* ثالثاً ، في القطاعين الحزبي والهستدروتى :**

### **أ - في الأحزاب :**

تعمل لجان وهيئات بحثية في غالبية الأحزاب والحركات الإسرائيلية على تزويد قيادات الأحزاب وكوادرها بالتقديرات التحليلية والتقارير حول الأوضاع الداخلية والإقليمية، وتدخل النتائج البحثية المتنوعة في توجهات العمل الحزبي، سياسياً وانتخابياً وميدانياً، فيتركز برنامج أي حزب في نقاطه المتعلقة بالعرب والصراع والتسوية على قاعدة فكرية / سياسية، تسهم الأبحاث الذاتية والعامة في تحديدها وفي أن تكون هذه الأبحاث معيناً مرجعياً للتوجهات الحزبية. وبالرغم من أن المعلومات المنشورة بهذا الخصوص قليلة بالأصل، ولم يتسن للباحث الحصول سوى على قدر ضئيل منها، إلا أن المعلومات التي سيتم التعامل معها في التعريف بالمراكز الأربعة التالية، يمكن أن تسهم في تشكيل مؤشر حول العملية البحثية على الساحة الحزبية الإسرائيلية.

### **١ - «معهد الدراسات العربية» - جفعات حفيفا<sup>(٤٥)</sup> :**

أنشئ هذا المعهد أساساً في حزيران (يوليو) ١٩٦٣، ويقع في منطقة «جفعات حفيفا» بالثلث على الطريق المتفرعة من شارع الخضير - العفولة والمتجهة إلى باقة الغربية. وكان صاحب الفكرة والمؤسس الفعلي له الكاتب والباحث سيمحا فلابان (أحد زعماء حزب مبام). ويتبع المعهد حركة «الكيبوتس

القطري / لحزب مبام» وهو ينتمي - سياسياً - إلى كيبوتسات هشومير هتسعر.  
ومع أن المعهد قريب من «اليسار الإسرائيلي» إلا أن فيه نشاطاً من مختلف  
الأحزاب الإسرائيلية.

تدير المعهد هيئة مؤلفة من خمسة أشخاص، يترأسها منذ عام ١٩٨٧  
يورام ميرون (وهو ألماني المولد وعضو كيبوتس هزوريع وخريج المعهد ذاته.  
يجيد اللغة العربية، وكان قد مارس تعليمها مدة ١٥ سنة، وألف عدة كتب، منها  
بالعبرية كتاب «أهلاً وسهلاً» بالاشتراك مع نمر مصاروة وكتاب عن القصص  
الشعبية في منطقة المثلث بالاشتراك مع رياض كبا). ويتلقى المعهد المساعدة من  
الجامعة العبرية وجامعة حيفا، ويتم تمويله من مصادر متنوعة، أهمها: الرسوم  
التي يدفعها طلاب الدورات - الصناديق والهيئات الداخلية والخارجية مثل  
صندوق فورد - وزارة المعارف - الوكالة اليهودية - الكيبوتسات..

يضم المعهد عدة أقسام واختصاصات للدراسة والدورات والأبحاث، تنظم  
أنشطتها بالأصل لأعضاء حزب مبام والكيبوتسات. وقد أطلق عليه لاحقاً «معهد  
الدراسات العربية - بإسم عبد العزيز الزعبي» والمذكور هو عضو كنيست متوفى  
/ من حزب مبام (من الكنيست السادسة ١٩٦٥ إلى الكنيست الثامنة ١٩٧٣).  
وكان المعهد يحمل سابقاً اسم «معهد الدراسات الأفروآسيوية» ثم غير إسمه إلى  
«معهد الدراسات العربية». وقد أنشأ المعهد فرعاً له في منطقة نهاريا شمال البلاد.

تتوزع أنشطة هذا المعهد في ثلاث دوائر، هي:

أ - تعليم اللغة العربية لليهود، عن طريق تنظيم دورات مختلفة، أهمها:  
دورة اللغة لسنة كاملة ودورات التقوية والاستكمال، وقسم كبير منها  
يجري تنفيذه بالاشتراك مع وزارة المعارف التي تمول أيضاً صدور  
«مجلة المعلم» عن المعهد وهي مجلة مخصصة لمعلمي اللغة العربية في  
المدارس اليهودية.

ب - الفعاليات والنشاطات التربوية والثقافية المتنوعة، وهي فعاليات تشمل  
لقاءات مشتركة لطلاب عرب ويهود، ومشروع «أولاد يعلمون أولاداً»  
الذي يبدأ من الصف السابع ويستغرق ثلاث سنوات، حيث يتم تنظيم



لقاءات أسبوعية لطلاب من مدرستين (عربية ويهودية) ويعلمون بعضهم بعضاً بإشراف مرشدين للغتين العبرية والعربية.

ج - دائرة الأبحاث، وفي المعهد قسم يحتوي كتباً وصحفاً ومجلات ومواد متنوعة عن عرب فلسطين وشؤون الصراع والدول العربية، وتعد الموضوعات الخاصة بما يسمى (عرب إسرائيل) من أبرز اهتماماته في مجال الدراسات، ولوحظ أنه بدأ يزداد اهتمامه بالصفة والقطاع منذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية.

يشارك في نشاطات المعهد سنوياً من ٤ - ٥ آلاف شخص، وينتج هذا المعهد أبحاثاً خاصة يقوم بإصدارها - بمعدل ثلاثة كتب سنوياً - موضوعاتها متنوعة تمس شؤون العرب والصراع. ويجري المعهد أبحاثاً تتعلق بمواضيع الساعة يصدرها كل شهر أو شهرين، ومنها (عام ١٩٩٠) بحث عن نتائج انتخابات الهستدروت في الوسط العربي، وآخر عن «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي وردود الفعل العربية» وبحث عن «الحركة الإسلامية في إسرائيل». ويعمل في المعهد باحثون متخصصون علمياً بعضهم كضيوف من الجامعات الإسرائيلية وآخر المشاريع التي يجري إنجازها في إطار المعهد بحث لإيلان بابي (من جامعة حيفا) عن «مبادرات السلام في الشرق الأوسط خلال المئة سنة الأخيرة». ويعتزم المعهد إدخال برنامج جديد على أنشطته يطلق عليه اسم «التعايش والديمقراطية». ولهذا المعهد علاقات مع «مركز الدراسات العربية» في القدس الذي يديره فيصل الحسيني، تشمل مثلاً تنظيم دورات لتعليم اللغة العبرية للعرب.

يحاول المعهد التكيف مع الضغوط التي تمارسها عليه الكيوتسات التي تعترض على توجهاته (اليسارية)، ويسهم المعهد في مساعدة حزب مبام بمجالات كثيرة منها توجيه الناخبين لمنحه أصواتهم في انتخابات الكنيست. ويؤكد المعهد في مطبوعاته أنه لم يؤسس مجرد إضافة مؤسسة علمية جديدة إلى المؤسسات الكثيرة القائمة في إسرائيل، بل انه يرمي إلى خدمة قضية التفاهم والتعاون بين اليهود والعرب في إسرائيل والمنطقة، عبر تثقيف أبناء (الشعبين) كي يفهم كل

منهما الآخر ويدرك تطلعاته، وعبر النشاط الاجتماعي الذي ينظمه. ويصف المعهد نفسه بأنه يشجع كل بحث ذي صلة بقضايا السلام والتعاون بين اليهود والعرب، معتبراً أن هذا التعاون هو أكثر إيجابية عندما يتعلق بإحياء أراضٍ قاحلة وإقامة مشروع ري كبير مشترك.. هو حلم يشير إليه كتاب يورام نمرود «مياه متنازع عليها» / الإصدار الثاني للمعهد (عام ١٩٦٦) ضمن سلسلة دراسات عربية وأفروآسيوية.

## ٢ - «جمعية المشروع العربي - الإسرائيلي للبحوث والعلاقات» :

تألفت هذه الجمعية في أيار (مايو) ١٩٧١، كواجهة صهيونية هدفها الظاهري تشجيع البحوث الداعية إلى «السلام بين العرب وإسرائيل» بمبادرة من سيمحا فلابان (أحد زعماء مبام) بالتعاون مع لويزبرمان ودون بيرتز (المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية). ومن المواضيع التي تم إدراجها للدراسة «إنطباعات العرب عن اليهود» و«المفاوضات العربية - الإسرائيلية». ويتضح من النشرة الأولى التي صدرت عن الجمعية أن هدفها هو إعداد منشورات جديدة للبرهان على «عقلانية الإسرائيليين وتصلب العرب». وقد حاولت الجمعية استقطاب بعض الكتاب العرب، إلا أن هناك من تنبه إلى الدوافع الحقيقية لها، في حين وافق بعض المضللين على الانضمام إليها<sup>(٤٦)</sup>.

## ٣ - «معهد دراسات الصهيونية والشقات» :

أقيم هذا المعهد في «جفعات حفياء» عام ١٩٧١، بالاشتراك بين المنظمة الصهيونية العالمية وحركة «هكيوتس هآرتسي» التي تشرف عليها هيئات منبثقة عن حزب مبام، ورسم للمعهد أن يعمل بالتنسيق مع مؤسسات أكاديمية وشعبية في الأبحاث المتعلقة بالصهيونية وبحركات الشبيبة الإسرائيلية واليهودية العالمية وفي تدريس المسائل الصهيونية لطلاب من الكيوتسات<sup>(٤٧)</sup>.

مادة البحث والتدريس المستخدمة في هذا المعهد لا تخرج عن إطار عرض عمل الصهيونية والتعريف بفلسفتها ومواقفها والتركيز على المضامين

الايديولوجية التي تتبناها في مواجهة العرب، وسبل تقوية الارتباط بين اسرائيل ويهود العالم لتعزيز القدرات الاسرائيلية في الصراع.

#### ٤ - «مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة»:

أنشئ هذا المركز بمبادرة من أعضاء في «حركة حقوق المواطن - راتس»، بمشاركة ممثلين عن الأحزاب الاسرائيلية (اليسارية). وقد افتتح في أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٨٩، ويعتبر فريداً من نوعه لدى اسرائيل.

تذكر معلومات صحفية من الوطن المحتل<sup>(٤٨)</sup> أن نشاط المركز يتركز على متابعة قضايا هدم وإغلاق البيوت وحماية الصحافة والصحافيين ومتابعة الأوضاع الصحية وحماية القطاع الزراعي ومعالجة قضايا اقتلاع وتكسير وإحراق الاشجار المثمرة والأحراش، والعديد من القضايا والأحداث اليومية التي تقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطبقاً للمعلومات ذاتها، يعتمد المركز إلى علاج المشكلات والشكاوى بالطرق القانونية ونقلها إلى الكنيست أو عرضها على السلطات المختصة.. وقد أصدر المركز بعد نحو خمسة أسابيع من إنشائه، تقريراً حول انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلية لحقوق الانسان في المناطق المحتلة (يتعلق بالفترة من بدء الانتفاضة وحتى نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، متضمناً أعداد ضحايا القمع الاسرائيلي<sup>(٤٩)</sup>.

تفترض طبيعة عمل هذا المركز القيام باجراء مسح صحفي وميداني وإعداد مذكرات وتقارير ودراسات، لوضعها بتصرف الأجهزة الاسرائيلية المختصة. وإزاء علامات الاستفهام التي تنتصب أمام تأسيس هكذا مركز، فإن تقلب هذا الأمر على مختلف وجوهه، يقود إلى تقديرات واستنتاجات خلاصتها ان انشاء هذا المركز يندرج أساساً في عداد الاعتبارات الحزبية والانتخابية، في مواجهة الأحزاب اليمينية والأحزاب الفاشية، ومن أجل تقوية استقطاب الأصوات العربية، ونوعيات معينة من الأصوات الاسرائيلية، وذلك بالاضافة إلى الاعتبارات والدوافع السياسية والدعائية المختلفة.



## ب - ضمن الهستدروت :

تم إحداث هيئات بحثية تمارس انشطتها الدراسية والتثقيفية على خلفية التوجهات الهستدروتية، ليس في أوساط اليهود والعرب وحسب، وإنما كذلك في مجال إعداد النقابيين القادمين من البلدان الآسيوية والأفريقية. فقد أنشأ الهستدروت «الوكالة المركزية للثقافة» التي ترمي إلى نشر اللغة العبرية وإحياء التراث العبري<sup>(٥٠)</sup>، ومن ثم التركيز على ما يسمى «الهوية اليهودية للبلاد». وجرى إحداث «بيت بيرل = مركز المعهد اليهودي العربي للهستدروت»<sup>(٥١)</sup> ليكون أداة في إشاعة مناخ العدمية القومية في أوساط عرب فلسطين وضرب نهوضهم الوطني القومي، وراء يافطات التعايش والولاء للدولة (...). وأقام الهستدروت «المعهد الأفرو آسيوي للأبحاث في مجال العمل والحركة التعاونية»<sup>(٥٢)</sup> عام ١٩٦٠، بالتعاون مع جامعة تل أبيب، وبدعم من الاتحاد الأميركي للعمل / مؤتمر النقابات الانتاجية. ويهدف هذا المعهد - الذي أصبح يسمى اعتباراً من العام ١٩٧٢ «المعهد الدولي للتطوير والتعاون والعمل في تل أبيب»- إلى توطيد العلاقات بين إسرائيل وبعض دول آسيا وأفريقيا، عبر تدريس المواضيع المتعلقة بالتنمية والاقتصاد للطلبة القادمين من تلك الدول بموجب المنح الدراسية التي يقدمها الهستدروت للأجانب.

يتراقق الدور الذي تلعبه مؤسسات الأبحاث التابعة للهستدروت مع تأثيرات أيديولوجية على المنتسبين إليها، عبر الأنشطة السياسية المباشرة أو عبر المادة الدعائية التي تتخلل عمليات التدريس والبحث في هذه المؤسسات.

## \*\* رابعاً: في القطاع الخاص :

تنشط على الصعيد البحثي الإسرائيلي عدة مؤسسات ومراكز خاصة، في متابعة الوقائع والأوضاع وتحليل المعلومات ونشر التقارير والنتائج البحثية، ولا سيما في شؤون عرب فلسطين والصراع. وضمن إطار التباین في الاعتبار والدوافع الكامنة وراء وجود هذه المؤسسات والمراكز، تختلف طبيعة الاهتمامات التفصيلية من مركز لآخر، بيد أنها تتفق فيما بينها بتناول مسائل لها علاقة

بالأوضاع في المنطقة وبالصراع، كما تتفق في الجانب الخاص بالأغراض التجارية للعمل في كل منها.

#### ١ - «معهد فان لير للأبحاث في القدس»:

برز نشاط هذا المعهد منذ عام ١٩٧٠، وتبين معلومات منشورة عنه<sup>(٥٣)</sup> أنه تأسس بمبادرة من أرملة الصناعي الهولندي المعروف (برنارد فان لير)، بالاشتراك مع د. يهودا ألكانا (أستاذ دائرة التاريخ وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية) الذي شغل منصب المدير العام لهذا المعهد منذ تأسيسه وما يزال يشغله حتى الآن.

يقع المعهد في ساحة آينشتين غربي القدس، ومن المسؤولين عنه (ضمن مجلس الإدارة وهيئة الإشراف والتحرير)، يُذكر: السيدة فان لير وابنها أوسكار (وهو صناعي من أمستردام ويقوم بنشاط ملحوظ في مؤتمر أصحاب الملايين اليهود في العالم لدعم الاقتصاد الإسرائيلي) - د. سيغفريد موسيز - البروفسور أفرايم كاتسير (من معهد وايزمن للعلوم) - البروفسور ن. روتنشترايخ وس. ايزنشتادت (وهما من الجامعة العبرية) - جيرالد هولتون (من جامعة هارفارد) - ر. ميرنون (جامعة كولومبيا). ويشغل منصب المدير الأكاديمي للمعهد حالياً ألوف هاريفن (مساعد رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق أهرون ياريف). وتعمل في هذا المعهد مجموعة من الباحثين والمستشرقين يمتلكون خبرة واسعة وتوضع بتصرفهم إمكانيات ضخمة. فمذ السنوات الأولى لتأسيسه وصلت ميزانية المعهد إلى نحو ٢٥٠ ألف دولار سنوياً، وتضاعفت فيما بعد، لإنفاقها ضمن عدة قنوات منها: تنفيذ البحوث - تنظيم الندوات الدراسية - إقامة دورات مشتركة للمدرسين اليهود والعرب ..إلخ.

صحيفة جيروزاليم بوست (٦/١١/١٩٧١) نقلت عن د. ألكانا قوله «إن هذا المعهد لا يُعنى بالسياسة، بل يمثل عِشاً يلتقي فيه الصقور والحمائم معاً» محاولاً بذلك التغطية على جانب من أهدافه الحقيقية التي تشمل وضع ما يتوصل إليه من معطيات سياسية ونتائج بحثية عامة بتصرف المؤسسة الإسرائيلية

الحاكمة، وعددت الصحيفة بعض نشاطات المعهد في سنواته الأولى، ما تحقق منها، وما هو قيد التنفيذ، وبينها:

أ - مشروع دراسي مدته عامان أشرف عليه د. شاؤول فريد لندر (من الجامعة العبرية) حول أبعاد وتوقعات العلاقات العربية - الإسرائيلية في المدى البعيد ونقاط التوتر والهدوء.

ب - عشر دراسات أشرف عليها د. شموئيل أيزنشتادت (من الجامعة العبرية) حول قضايا المجتمع الإسرائيلي (اليهود والعرب) وحول مسائل تتعلق بالحضارة العربية والمجتمعات التقليدية وحركات الرفض في صفوف الطلاب والمثقفين.

ج - دراسة ذات طابع استشرافي تكلف بإعدادها البروفسور مناحيم ميلسون (من الجامعة العبرية) تتناول صورة النبي محمد كما تطورت عبر القرون في العالم العربي.

د - تنظيم حلقات دراسية، كانت إحداها برئاسة ميلسون حول المجتمع العربي، اشترك فيها نحو ١٥٠ شخصاً بينهم عدد من المواطنين العرب، بالإضافة إلى أكاديميين وعسكريين وموظفين من وزارة الخارجية، وكان النظام المتبع فيها توزيع الأوراق الخاصة بها مسبقاً ليتمكن المشاركون من النقاش بحيوية.

وعلى امتداد السنوات الماضية، كانت مواضيع «الدراسات الشرق أوسطية» تحتل حيزاً كبيراً من اهتمامات أقسام وباحثي معهد فان لير، وخاصة في المسائل الاستراتيجية التي يشرف على تناولها إدوارد لوتواك (المحلل البريطاني الذي هاجر إلى فلسطين المحتلة إثر تأسيس المعهد)<sup>(٥٤)</sup>. ولوحظ أن المعهد أخذ يبدى خلال سنوات الثمانينات اهتماماً متزايد بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي وبقضية فلسطين ضمناً. فأصدر المعهد مثلاً كتاب «هل للقضية الفلسطينية حل؟» شارك فيه اثنا عشر مستشرقاً وباحثاً (هم: أهرون ياريف - مناحيم ميلسون - شموئيل كاتس - آرييه شليف - مارك هيلر - مئير عميت - مئير بعيل - ماتي شتاينبرغ - ألوف هارايفن - موشي آرنس - شلومو أفنيري - يهوشفط



هركابي)، وقد عرض هذا الكتاب القضية الفلسطينية كمسكلة مركزية لإسرائيل في الثمانينات، وتحدث عن ثمانية حلول لها، ثم تحرى آفاق إمكانية حل القضية<sup>(٥٥)</sup>. كما أصدر المعهد (عام ١٩٨٨) كتاباً بعنوان «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠» تضمن أبحاثاً لإثني عشر مستشرقاً وباحثاً إسرائيلياً (هم: أرنون سوفير - سرجيو ديلافرغولا - آساف رازين - أمنون سيلع - أمتسيا برعام - ألوف هارايغن - أبراهام روتيم - شمعون شمير - يتسحاق أورو - ماتي شتاينبرغ - إيتمار رابينوفيتش - موشي عميراف - أهرون ياريف)، وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام تتناول معطيات أساسية وتقديرات، والحرب وثمراتها، ثم السلام وثمرته<sup>(٥٦)</sup>.

بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية (٩/١٢/١٩٨٧) كان معهد فان لير في عداد المؤسسات البحثية الإسرائيلية التي أخذت تحلل الوضع وتراقب تطورات، ومما قام به تحري عوامل ومجريات الانتفاضة، والانهماك في موضوع احتمالات امتدادها بالزخم نفسه إلى من يسمونهم (عرب إسرائيل) وموضوع ما يسمى «تخفيف التوتر» بين المجموعات المختلفة في إسرائيل. كما أرسل معهد فان لير منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة مشروعاً إلى المدارس ومدرسي التاريخ والمجتمع في أنحاء البلاد، يتضمن كيفية تناول المواجهة الجماعية للعلاقات العربية - اليهودية، ويقترح هارايغن (المدير العلمي للمعهد وصاحب المشروع) على المعلمين أن يلتزموا ثلاث نقاط أثناء معالجتهم الموضوع في الصف، أولها / تحديد المشاعر إزاء الأحداث الأخيرة، وثانيها / تمييز التعقيدات في علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والدول العربية وخصوصية كل نموذج للعلاقة، وثالثها / اقتراح الحلول وثمراتها على الصعد الأمنية والديمقراطية والسياسية.. إلخ<sup>(٥٧)</sup>.

يقدم معهد فان لير، ضمن اهتماماته، مادة بحثية معمقة للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ويتيح للمسؤولين وللشخصيات العامة على حد سواء فرصة للتعرف على التحديات التي تواجه إسرائيل، ويضع أمام كل هؤلاء صورة تقريبية لما ينتظر التجمع الإسرائيلي مستقبلاً، وهو بهذا لا يختلف عن أي مركز أبحاث إسرائيلي من حيث اعتماد نتاجاته في تنمية المعرفة لدى صانعي القرارات الإسرائيلية ولدى المستوطنين في التجمع الإسرائيلي بشكل عام.

لا يقتصر توزيع نتائج المعهد على الساحة الإسرائيلية، مع أهميتها وخطورتها، بل يتسع نشاط المعهد في مجال التوزيع ليشمل عدداً من بلدان العالم، مع ملاحظة أن الروح العامة للأبحاث التي ينتجها المعهد هي ذاتها الروح الصهيونية التي تسري في العملية البحثية الإسرائيلية على تنوع مؤسساتها.

## ٢ - «مشروع بنك معلومات الضفة الغربية» (٥٨):

أسس هذا المشروع عام ١٩٨٢ لدراسة الأوضاع والظروف الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. ويدير المشروع د. ميرون بنفينستي (نائب رئيس بلدية القدس المحتلة الذي استقال إثر خلافات مع رئيسها تيدي كوليك)، وتمول نشاطاته مؤسستا روكفلر وفورد، بينما يشرف على إدارته معهد بروكنغز واشنطن D.C. يعتمد المشروع في دراساته معلومات محدّثة باستمرار مُدخلة ومبرمجة في كمبيوتر خاص. وغالباً ما تقتصر مطبوعاته على الأبحاث الخاصة التي ينفّذها الباحثون فيه، بما في ذلك الخرائط التي يتم وضعها لتبيان التطورات الجارية والمتوقعة. وقد نشر المشروع تقريره الأول المؤقت في أيلول سبتمبر ١٩٨٢، ونشر تقريره الثاني في نيسان (إبريل) ١٩٨٤ بعنوان «دراسات لسياسة إسرائيل»، والتقرير الثالث في شباط (فبراير) ١٩٨٦. وفي تموز (يوليو) ١٩٨٨ نشر المشروع تقريره الرابع الذي عالج فيه التطورات في الضفة والقطاع خلال عامي ١٩٨٦ / ١٩٨٧، والذي تم فيه الاستناد بشكل كبير إلى نظام استرجاع المعلومات ضمن المشروع، وقد اشترك في إعداد هذا التقرير فريق الأبحاث العامل في بنك المعلومات وعدد من الباحثين الإسرائيليين (منهم: د. سيمحا باهيري - سوزان بودزيا - بولي أمروت)، برئاسة مدير المشروع بنفينستي ومشاركته.

يطبع المشروع قسماً من أبحاثه في المطبعة التابعة لصحيفة «الجيروزاليم بوست» الإسرائيلية الصادرة بالإنجليزية، بإدارة الناشر يهودا ليفي. وكانت آخر دفعة من المطبوعات المتفق على نشرها بين الطرفين سلسلة من ١٧ بحثاً نُشر منها ٧ أبحاث، وهناك دراستان حول الجغرافيا والديمغرافيا في الضفة والقطاع تمرّان حتى تاريخه (أوائل ١٩٩٠) في مرحلة التنفيذ. بيد أن الناشر رفض طباعة كتاب أعده المشروع عن «حقوق الإنسان في المناطق المحتلة» الأمر الذي أثار خلافات

قانونية بين الطرفين. وطبقاً لمعلومات إسرائيلية هناك نحو ٢٠٠ مشترك في العالم في السلسلة، وقد بيع منها حتى الآن نحو ١٥ ألف نسخة. أما عدد الأبحاث التي أصدرها المشروع حتى مطلع العام ١٩٩٠ فقد بلغ ٢٦ بحثاً (نشر منها ٤ أبحاث عام ١٩٨٩). ومن الكتب التي صدرت عن المشروع، عام ١٩٨٣ مثلاً: «تقرير عن الرقابة الإسرائيلية على المنشورات العربية في الضفة والقطاع» - «المظاهر القانونية والإدارية للحكم الإسرائيلي في الضفة والقطاع» - «القدس: المجتمع المستقطب» - «الروابط الدينية بين إسرائيل والضفة الغربية» - «الزراعة والمياه في الضفة وغزة» - «الركود والحدود: الصناعة العربية واليهودية في الضفة الغربية» - «فهرس المستوطنات في الضفة والقطاع». وأصدر المشروع كتاب «خمس دقائق بعد منتصف الليل» الذي يتحدث عن واقع الاحتلال ووصوله إلى ما يسمى «نقطة اللاعودة».

تثير دراسات هذا «المركز» اهتماماً وجدلاً واسعاً داخل فلسطين وخارجها، وتُعتمد معطياته على نطاق واسع في الأعمال البحثية والإعلامية المختلفة، كما تؤخذ المعلومات التي ينشرها جدياً بعين الاعتبار في رسم السياسة الإسرائيلية العامة إزاء المواضيع الراهنة أو التي تكتسي طابعاً مستقبلياً، نظراً لبلوغها مستوى من الدقة يؤهلها لهذا.

### ٣ - «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» (٥٩) :

ظهرت نشاطات هذا المركز بصورتها الكثيفة منذ أوائل الثمانينات، ويعنى بالدراسات التي تعرض مواقف أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، والمشكلات المرتبطة بهذا الصراع وسبل حلّه، كما يُعنى بدراسة أوضاع العرب في فلسطين والتطورات السياسية في الضفة والقطاع.

يُصدر المركز - شهرياً غالباً - كتيباً من محتويات الصحف في موضوع الصراع، ويستعين المركز بالباحثين من الجامعات الإسرائيلية في إعداد الدراسات المتصلة باهتمامه، وقد نشر المركز (عام ١٩٨٤) دراسة حول الضفة والقطاع أعدها د. سيمحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بعنوان «انفصال بسلام أو توحيد مفروض». وشكل المركز طاقماً بحثياً ضمَّ ١٢ باحثاً برئاسة البروفسور هنري روز نفيلد (خبير علم الإنسان بجامعة حيفا) انشغل نحو ٣ سنوات في دراسة



ظروف ومكانة العرب في فلسطين داخل حدود ١٩٤٨. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٨، قدّم وفد المركز بعض النسخ الأولى من الأبحاث التي أنجزت إلى حاييم هرتزوغ (رئيس إسرائيل)، وأبرز الأبحاث التي أُعدّت ضمن هذا المشروع ما يلي: ش. كارمي وهـ روزنفيلد «العلاقات الطبقية - القومية بين اليهود والفلسطينيين قبل وبعد إقامة الدولة» - كارتشمير وحلبي «استطلاع المكانة القانونية للعرب» - م. الحاج وهـ روزنفيلد «النظام البلدي لدى السكان العرب» - ع. حيدر «الاحتياجات وخدمات الرفاه في الوسط العربي» - م. رايس وي. بلنك «خدمات الصحة في الوسط العربي».. وقد جرى تمويل هذا المشروع بمنحة من مؤسسة فورد، ووجد فريق البحث أن «العرب في إسرائيل هم مواطنون من الدرجة الثانية، ويعانون تمييزاً في كافة المجالات، وأوضح أن ٤٠٪ من الأسر العربية تعيش تحت مستوى خط الفقر».

يرتبط المركز بعلاقة وثيقة مع برونو كرايسكي (المستشار السابق)، ومع عدد من المؤسسات الأكاديمية الأميركية، ويشارك في إدارته ونشاطاته عدد من الشخصيات الإسرائيلية المعروفة (منهم: أبا إيبان وأورانمير وشولاميت آلوني واليعيزر غرانوت ومتتياهو بيلد..) وبعض الشخصيات العربية في البلاد (مثل: محمد ميعاري ووليد صادق..) ويشغل أرييه يعري منصب المدير الأكاديمي للمركز.

يرى بعض الإسرائيليين أن هذا المركز يخالف هدف «السلام» الذي يعلن أنه يعمل لأجله، نظراً للنشاطات التي يقوم بها وللمواقف الانتقادية التي يتخذها إزاء السياسة الإسرائيلية، وبسبب تعاطفه مع بعض طروحات وتوجهات منظمة التحرير.

#### ٤ - «معهد القدس للدراسات الاجتماعية»:

بدأ هذا المعهد عمله عام ١٩٨٤، وتديره د. نجوى مخول بالتعاون مع أبراهام شلوك شوفر، وله علاقات وثيقة بجامعة هارفارد. ويقول المشرفون على المعهد إنه يطبق برنامجاً يقوم على تناول قضايا رئيسة هي: طبيعة الدولة ومشكلة اكتساب الشرعية - دور الدولة في تراكم رأس المال - إعادة بناء التركيب

السكاني - العملية السياسية والتركيب الطبقي والهيكل العلمي. ويختلف هذا البرنامج عن التقاليد المتبعة في الأبحاث الإسرائيلية في مجال العلوم الاجتماعية، حيث يهدف إلى إخضاع هذه التقاليد إلى النقد المنهجي ويسعى إلى استخدام النموذج الإسرائيلي كمثال على تطور شكل الدولة الرأسمالية الحديثة.

مديرة المعهد د. مخول ترى أن هيكلية عملية البحث تصبح هي نفسها موضوعاً للبحث ضمن مشاريع أخرى للمعهد. ومن أهم هذه المشاريع: دراسة الصحة والتعليم وتنظيم الزراعة والتركيب الحقوقي والنقل والإعلام والاتصالات ودورها في عملية إنتاج العلاقات الطبقية<sup>(٦٠)</sup>.

نتائج هذا المعهد ما تزال قليلة نسبياً، وقد نشرت له دراسات محدودة ظهرت أخبارها في الصحف حول الأوضاع الحياتية، الاجتماعية والسياسية في فلسطين المحتلة.

#### ٥ - مؤسسات متفرقة:

تتردد في المواد الإسرائيلية المنشورة أسماء مؤسسات أخرى تعمل على نطاق ضيق في المجال البحثي والإعلامي، منها: «دار ويلفورد للفنون والدراسات الشرقية في حيفا» - «المدرسة الأميركية للدراسات الشرقية» - «بيت هجيفن في حيفا» الذي يعمل في مجال العلاقات اليهودية العربية - «معهد الاستشارات والمعلومات في رامات غان» برئاسة تسفي كاسي<sup>(٦١)</sup> - «معهد عكيفا» جنوب نتانيا الذي تأسس في مطلع الخمسينات وتديره شولاميت كستنسونسون والذي يعمل في مجال تعليم الشباب المدنيين والعسكريين الإسرائيليين اللغة العربية وتعليم العبرية للعرب والأجانب، في محاولة لاستخدام هذا التعليم كأداة لما يسمى «التعايش العربي - اليهودي»<sup>(٦٢)</sup>.

وفي ميدان أبحاث الرأي العام، تُذكر أسماء مراكز ومعاهد، مثل: مؤسسة داحف - معهد بوري - معهد موديعين ازراحي - معهد سميث - معهد غوتمان - معهد أبحاث المعلومات المدنية، وسواها. وتقوم هذه المؤسسات بإجراء استطلاعات وأبحاث ميدانية حول مختلف القضايا المتعلقة بإسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي، وغالباً ما يجري نشر ملخصات عن هذه الدراسات في الصحف الإسرائيلية.

## **\*\* خاتمة:**

بالرغم من تنوع المؤسسات البحثية الإسرائيلية وتوزعها ضمن قطاعات مختلفة (جامعية - حكومية - حزبية وهستدروتية - خاصة) فإن ثمة تضافراً ملحوظاً في أدائها العام، يفضي بدوره إلى تكامل العملية البحثية الإسرائيلية، مما ينعكس بالضرورة على مسألة اعتمادها رسمياً من قبل السلطات الحاكمة. ويمكن القول إن التعددية في المؤسسات البحثية، والحالة هذه يُراد لها أن تزيد عدد روافد العملية البحثية، وبالتالي زيادة مقدار الشمولية، في تناول الموضوعات التي تهم إسرائيل، على خلفية ارتباط هذه المؤسسات بالدولة / التجمع، ارتباطاً يغطي مجالات العمل والقيم والأهداف وغيرها.

يشكل تقاسيم الأدوار وتخصص كل من مراكز الأبحاث الإسرائيلية بدائرة أو أكثر من الشؤون الاستشراقية والصراعية، مؤشراً على أهداف التخصص في دراسة المواضيع المتنوعة، انطلاقاً من توظيف هذا التخصص في النشاط الإسرائيلي العام. ومن المعروف أن وظيفة العمل البحثي في هذه المراكز لا تعني أن الاعتبارات السياسية وحدها هي التي تحدّد الاهتمام الإسرائيلي بالشؤون العربية (الاستشراق والصراع)، بل أن هناك هامشاً لدوافع تملّوها طبيعة العمل البحثي (وتحديداً في المعاهد الأكاديمية التابعة للجامعات). إذ بالإضافة إلى قيام هذه المعاهد ببرمجة أعمالها في ضوء الاحتياجات الإسرائيلية العامة، فإنها تقوم بممارسة العمل البحثي بدافع من اهتماماتها الأكاديمية الخاصة، دون أن يعني ذلك أنها تلتزم بمبدأ «العلم للعلم».

ويظل من الثابت، أن تعدد المراكز البحثية التي تعنى بشؤون الاستشراق والصراع، بمختلف تشعباتها وارتباطاتها ووجوه عملها، إنما يعكس مقدار الحاجة الإسرائيلية الملحة إلى معرفة العرب، لإيجاد علاقات ارتباط بين الواقع والأوضاع التي يراها الإسرائيليون وبين الصور الذهنية التي يسعون إلى ترسيخها، وهم ينشدون إيجاد أوضاع مستقبلية تلبي مصالحهم. كما يعكس هذا التعدد بالمثل حاجة إسرائيل إلى امتلاك المزيد من عناصر القوة في الصراع الذي تخوضه في مواجهة الأمة العربية.



## الفصل الرابع

### المحاور الرئيسة للأعمال الاستشراقية الإسرائيلية (عينات وصور)

بعد تأسيس مدرسة (= معهد) الدراسات الشرقية في القدس (عام ١٩٢٦)، اهتم العاملون فيها بتوسيع الأبحاث الاستشراقية، ولا سيما في الموضوعات الحديثة، فراحت الجامعة العبرية منذ الثلاثينات تضطلع بأعمال بحثية كبيرة، اتسعت لتشمل الكثير من المجالات التي تعكس حجم الاهتمام الصهيوني بدراسة الشؤون العربية والإسلامية. ومع تشعب ميادين الاستشراق، وتأسيس الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة، فيما بعد، انصرف المستشرقون والباحثون الصهاينة إلى دراسة الشؤون العربية والإسلامية، كبيرها وصغيرها على خلفية الحاجة إلى معرفة تخصصية وواسعة النطاق، وكان عملهم هذا بمثابة اقتفاء لخطى المستشرقين الأوروبيين من جهة، ونشاطاً يحمل بصماتهم الخاصة من جهة أخرى.

وبالرغم من أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات الإسرائيلية الاستشراقية والبحثية عموماً، لا تغطي إلا جزءاً من مجمل الأعمال التي تنفذها، فإن ما ظهر من معلومات ونماذج في هذا المنحى، يقدم فكرة أولية عن العملية الاستشراقية والبحثية في الكيان الصهيوني.

**\*\* أولاً، اللغة العربية وآدابها:**

**أ - سجل ضخّم للشعر العربي القديم:**

أول مشروع دراسي كبير اضطلع «معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية» بتنفيذه (منذ العام ١٩٣٥) هو إعداد سجل ضخّم للشعر العربي القديم، لاستخدامه كمرجع أساس للطلبة اليهود في بحوثهم حول اللغة العربية وتطورها.

وفي هذا العمل، أفردت بطاقة خاصة بكل كلمة تظهر في الشعر العربي القديم (تتضمن: مكان الورود، الجذر، الاشتقاقات، النسبة، الترادف والتضاد، المعنى أو المعاني، التطورات التي طرأت عليها...الخ) وقد تمّ تسجيل أكثر من مليوني بطاقة (حتى آخر الستينات) تحتوي على ألفاظ وتعابير وردت في الأعمال المعروفة وغير المعروفة للشعراء العرب منذ الجاهلية حتى آخر العصر الأموي.

أشرف على هذا المشروع، المستشرق د. بانث (المارة سيرته في الفصل الأول) وساعده المستشرقان م. بلسنر وم.ي. كيستر (الاستاذان في الجامعة العبرية). ويصف البروفسور غبريل باير (استاذ تاريخ الشعوب الاسلامية في الجامعة العبرية) موضوع تبويب قاموس الشعر العربي القديم بأنه ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدراسات العربية في اسرائيل، إذ ان هذا الشعر يمتلك غنىً لفظياً خارقاً، وبالتالي فإن تحقيقه هو عمل واسع جداً، ولم ينته بالرغم من انقضاء ثلاثين سنة على البدء فيه<sup>(١)</sup> - أي حتى منتصف الستينات -

ان ابتداء الاستشراق في الجامعة العبرية بهذا المشروع، ليس أمراً عفويّاً. وإذا كان من الصعب ادراك كنه كل المعاني والمقاصد الكامنة وراء ذلك، فإن مجرد التوقف عند دراسة الصهيونيين للألفاظ في الشعر العربي القديم، يقود إلى الاعتقاد بأن فهم هذه الالفاظ هو - بمعنى ما - محاولة لفهم العقلية العربية في بيئتها الاجتماعية، وفهم التغيرات التي شهدتها. ويبدو الأمر، عندئذٍ، خطوة أولى مهمة على طريق التأسيس الصهيوني للامام الاستشراقي بشؤون الأمة العربية.

#### ب - قاموس عبري / عربي ومسح للهجات :

في العام ١٩٤٧ ، تم نشر قاموس عبري / عربي كبير، أُعدّ بإشراف الاستاذين د. ايلون وب. شنعار (من الجامعة العبرية) وصدرت طبعة منقّحة له فيما بعد<sup>(٢)</sup>. وكان هذا القاموس وما يزال مرجعاً لأفواج الطلاب الدارسين في أقسام اللغة العربية والدراسات الشرقية في الجامعة العبرية وغيرها.

اهتمت الجامعة العبرية؛ كذلك باللهجات العامية للفلسطينيين، حيث قام «معهد الدراسات الشرقية» بتسجيل جميع هذه اللهجات، باختيار طلاب عرب من

مختلف القرى والمدن، لتسجيل وحصر كل لهجة سائدة في تلك المدن والقرى الفلسطينية<sup>(٣)</sup>.

يمكن القول إن التركيز الصهيوني على اللغة العربية واللهجات الفلسطينية، يمثلّ مسعى لامتلاك أداة التخاطب مع العرب والاستفادة من هذا الأمر في المسائل السياسية والاستخبارية وغير ذلك، كما أنه في الوقت ذاته عمل يرمي إلى معرفة مبنى اللغة العربية وتحويراتها، كونها مادة فكر العرب وتراثهم ووسيلة التعبير عن مكنون ذاتهم القومية.

### ج - أبحاث وباحثون في الأدب العربي :

أجرى الأساتذة والطلاب في الجامعة العبرية بشكل رئيس وفي الجامعات الاسرائيلية عموماً، دراسات وأبحاثاً متعددة مستفيضة في شؤون الأدب العربي، امتداداً من العصر الجاهلي حتى الوقت الراهن، وبرز بين المشرفين على هذه الدراسات البروفسور مئير يعقوب كيستر (الذي حاز على جائزة اسرائيل لعام ١٩٨١ على أبحاثه وجهوده في مجالات العمل الاستشراقي على صعيد الأدب العربي). حيث يعدّ كيستر كبير أساتذة الأدب الجاهلي في الجامعة العبرية، وأحد كبار الباحثين الاسرائيليين في الأدب العربي. وقد بحث في فترة الانتقال من العصر الجاهلي إلى الاسلامي، وله نتائج دراسية غزيرة في هذا الشأن، وركّز على دراسة «حمّاد الراوية» في أمر المعلقات والقصائد العربية<sup>(٤)</sup>. ومن الأسماء البارزة أيضاً في المجال ذاته، البروفسور ب. شنعار (أستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية) الذي اشترك مع د. ايلون في وضع أول قاموس عبري/عربي عام ١٩٤٧، كما ذكرنا، والذي ترجم كتاب «تاريخ الأدب العربي» للمستشرق الهنغاري أجنّس جولد تسيهر<sup>(٥)</sup> ليوضع في متناول الدارسين والباحثين.

وفي جامعة تل أبيب، أجريت أبحاث متفرقة في ميادين الأدب العربي. فبالإضافة إلى الدراسات التعريفية والنقدية المتعلقة بالشعر والشعراء في المنطقة العربية، قديماً وحديثاً، اهتمت الجامعة أيضاً بالدراسات التفصيلية لقضايا الرواية والقصة والمسرح، وأصدرت عدداً من المؤلفات ضمن سلسلة بعنوان



«دراسات ونصوص أدبية» أشرف على تحريرها البروفسور ساسون سومينخ (رئيس قسم اللغة العربية في الجامعة) بمساعدة الكاتب العربي سليمان جبران (سكرتير تحرير هذه السلسلة<sup>(٦)</sup>). ومن هذه الدراسات نذكر دراسة مقارنة للبروفسور سومينخ حول «مبنى القصة والمسرحية في أدب يوسف إدريس» تمحورت حول معالجة قصة «جمهورية فرحات» ومسرحيتها<sup>(٧)</sup>. وعلى ما يبدو، تقصّد البروفسور سومينخ اختيار هذه القصة، ليس فقط لاعتبارات أدبية، وإنما كذلك لاعتبارات دعائية وسياسية، حيث تتحدث القصة عن ضابط مناوب (يدعى فرحات) تبين أفكاره وتصرفاته كما لو أنه الأمر الناهي والمستبد في يوم مناوبته (رمزاً؟!)، بينما تعصف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية بأفراد الشعب المظلومين الذين يقصدون الضابط فرحات لرفع ظلاماتهم إليه، على أمل تخليصهم من معاناتهم القاسية. وخلال تصوير الأحداث بطريقة هزلية، تظل هذه المشكلات عملياً معلقة بلا حل، ومع نهاية القصة تظهر وكأنها قدر لصيق بالشعب.. ونعتقد أن انتقاء سومينخ لهذه القصة لا يرجع إلى الرغبة في إطلاع القارئ على أحدنتاجات الأديب المصري يوسف إدريس، وحسب، وإنما يمكن رد هذا الانتقاد إلى محاولة استغلال تعبير إدريس عن بعض الهموم الشعبية العربية والمصرية ليمرّر سومينخ مقولات ومفاهيم صهيونية معينة في موضوع العلاقة بين الشعب والسلطة في البلاد العربية.

واللدواعي ذاتها تقريباً، اختار البروفسور سومينخ عملاً لنجيب محفوظ - هو «حكايات حارتنا» - ليكون موضع نقد وتحليل دراسي في كتاب صدر عن جامعة تل أبيب تحت عنوان «المضارعة في أسلوب القصة العربية المعاصرة»، حيث تجري أحداث حكايات محفوظ في واحدة من حارات القاهرة يحكمها «الفتوات» وتعج بالصعاليك والشحاذين، ويعيش أغلب سكانها في فقر مدقع وسط أجواء المصائب والمآسي.. الناس فيها راضون مستسلمون في معظم الأحيان لهذه الحياة القاسية، وكل من يحاول التمرد أو تقرير مصيره بنفسه، غالباً ما يواجه الاخفاق.. ومن ناحية فنية، يتحدث سومينخ عن نقطة رئيسة هي استخدام نجيب محفوظ صيغة المضارع للدلالة على أحداث جرت في الماضي. فيشير سومينخ إلى أن

مثل هذا الاستخدام غير شائع في اللغة العربية النثرية، واعتماد صيغة المضارع بكثرة، وعن قصد في حكايات محفوظ، أمر له مدلوله الفني والأدبي، كما أنه ثمة وظيفة هنا للمضارعة، هي خلق التلاحم بين الماضي والحاضر<sup>(٨)</sup>.

وفي جامعة حيفا، يتم إعداد دراسات مماثلة في ميادين الأدب والثقافة العربيين، وتصدر الجامعة نتاجات باحثيها ضمن سلسلة دراسات أدبية، كما تتولى مجلة «الكرمل» للأبحاث الأدبية نشر العديد من هذه النتاجات. ويعتبر البروفسور دافيد تسييمح من الباحثين والمستشرقين المهتمين بشؤون اللغة العربية والآداب هناك. فقد نال تسييمح درجة الدكتوراة (في لندن) على أطروحة بحث أدبي تناول فيها أعمال بعض كبار الأدباء والمفكرين المصريين (ومنهم: طه حسين والعقاد)، وفي العمل الأكاديمي والبحثي يكرس تسييمح جهوده في أبحاث الشعر العربي وأوزانه وألوانه وتطوره وقوالبه، بما في ذلك الشعر الاندلسي والموشحات الاندلسية بصورة خاصة. ويعارض في هذا المجال الخاص المدرسة التي تقول إن هذه الموشحات تستند إلى وزن أوروبي، فيؤكد تسييمح أنه بعد تحليل طويل دقيق ومستمر لعدد كبير من الموشحات الاندلسية خرج بنتيجة تبين أن هذه الموشحات هي أوزان عربية صرفة. وقد عثر تسييمح على مخطوطة فريدة تعود إلى ما قبل ٣٠٠ سنة، كتبها أبو القاسم الخافي بعنوان «على هامش عروض أبي الجيش الاندلسي»، وتناول فيها مختلف أوزان الشعر العربي وتطوره، وأخرج تسييمح هذا الكتاب ليوضع كمرجع بحثي وتاريخي هام بين أيدي الطلبة والباحثين الاسرائيليين<sup>(٩)</sup>.

على خط مواز للأعمال الدراسية والتحقيقات، جرت ترجمة العديد من النصوص الشعرية والنثرية العربية، فقام شموئيل موريه (المتخصص في الشعر العربي الحديث) بترجمة ديوان أدونيس - علي أحمد سعيد - بعنوان «كتاب التحولات والهجرة في أقاليم الليل والنهار» وديوان محمد الماغوط «حزن في ضوء القمر»<sup>(١٠)</sup>. كما سارعت الأوساط الأدبية الاسرائيلية إلى ترجمة أعمال بعض كبار الأدباء والكتاب المصريين (أمثال: توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف ادريس...) وذلك قبل زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧<sup>(١١)</sup>.

... إن هذه الاهتمامات ، وسواها، في شؤون الأدب العربي، أكبر من أن تكون اهتمامات أكاديمية / شخصية أو ذاتية، بل تعدُّ - وهو الأهم - تعبيراً عن تطلع الباحثين والمستشرقين الاسرائيليين إلى بلورة معرفة عميقة بشؤون العرب، وايصال هذه المعرفة إلى أجيال الطلبة والمهتمين في الكيان الصهيوني، فضلاً عن توظيف كل ذلك في مسائل صياغة المواقف والقرارات والتوجهات الاسرائيلية إزاء العرب والصراع، سيما وأن الأدب العربي، بشتى ميادينه وفنونه، يعكس واقع المجتمع العربي وهمومه وطموحاته ويشير إلى العديد من المشكلات التي يعانيها والتي تتطلع المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة إلى حيازة معلومات عن كل جزئياتها وتفصيلاتها وعن كيفية تعامل الانسان العربي مع هذه المشكلات، ومدى قدرته على حلها. وبهذا وأمثاله، تؤدي الدراسات الاسرائيلية المتخصصة بالأدب العربي دوراً يتعذر عزله عن شؤون الصراع العربي - الاسرائيلي المختلفة.

## **\*\* ثانياً ، العرب والإسلام :**

البحث الاسرائيلي الاستشراقي في الشؤون العربية والاسلامية يكاد - بغزارة نتاجاته - يشمل كافة المسائل ذات العلاقة بالأمة العربية، التاريخ والحضارة والأوضاع، قبل ظهور الاسلام وبعده.

### **أ - في تاريخ العرب :**

من الأبحاث التي أنجزها المستشرقون الاسرائيليون، نشرت الجامعة العبرية كتاباً ضخماً بعنوان «العرب القدماء» يتحدث عن تاريخ العرب خلال خمسة قرون في الألف الأولى قبل الميلاد (من القرن التاسع إلى القرن الخامس ضمناً ق.م)، ويدرس العلاقات الداخلية التي قامت بين سكان فلسطين وبين عرب سوريا الطبيعية وشمال شبه الجزيرة العربية وجوارها، كما يدرس العلاقات الخارجية التي قامت بين عرب المنطقة وبين الامبراطوريات القديمة في الشرق. ونشرت الجامعة العبرية أيضاً مجلدين ضخمين تضمنا مجموعة من الأعمال الاستشراقية تحت عنوان «دراسات حول اليهودية والاسلام» بإشراف البروفسور



بن عمي، تتناول تاريخ المجتمعات العربية والاسلام، وبخاصة في اليمن والمغرب، ودور اليهود ضمنها، وتاريخ المخطوطات العبرية القديمة في أحد الكنس المصرية القديمة (وثائق الجنيزة)<sup>(١٢)</sup>. كما نشرت الجامعة العبرية (بواسطة معهد الدراسات الأفرو آسيوية وبالتعاون مع الجمعية الشرقية الاسرائيلية) عدداً من الدراسات حول المنطقة العربية وحضارتها في العصور المتأخرة. فضمن سلسلة بعنوان «دراسات [جامعة] القدس عن العربية والاسلام» أصدرت الجامعة العبرية خمسة مجلدات (حتى العام ١٩٨٦) تضم النتاجات الاستشراقية المقدّمة من قبل الأساتذة والطلاب في معهد الدراسات الأفرو آسيوية (بإشراف أساتذة، منهم: س. بنيس، م. كيستر، س. شيكد، ح. يافيه) وتتناول مواضيع تتعلق بالتاريخ والحضارة العربيين وسواهما من شؤون العرب والاسلام<sup>(١٣)</sup>. وأصدرت «الجمعية الشرقية الاسرائيلية» سلسلة دراسات بالانجليزية والفرنسية والعربية، كتبها غالباً أساتذة الجامعة العبرية، وتتناول علم اللغة والتاريخ السياسي والثقافي والفن وعلم الآثار، عنوانها «ملاحظات ودراسات شرقية». وكانت أول دراسة فيها (نشرت عام ١٩٥١) للبروفسور ايلون حول استعباد الممالك (بالفرنسية) ثم تبعتها دراسات تتناول الفنون والعمارة الاسلامية والشرقية، بالاضافة إلى مسائل تاريخية وراهنة، منها دراسة عن التطور الاجتماعي والثقافي في مصر خلال العصر الحديث بإشراف البروفسور غبريل باير<sup>(١٤)</sup>.

هنا أيضاً تؤدي الأبحاث الاستشراقية الاسرائيلية في تاريخ العرب وحضارتهم مهمة ذات بعد صراعي، حيث يستخدم التاريخ، بمجرياته ودروسه وبتزييفه أحياناً كثيرة، كأداة يعتمدها الاسرائيليون عامة والباحثون والمستشرقون منهم بوجه خاص، لبناء منظومة من الرؤى والمفاهيم التي تُيسّر أمام النهج الصهيوني التقليدي سبل مواصلة الصراع وتمكين الصهيونية من انجاز مشروعها العام.

## ب - في مسائل الدين الاسلامي :

ضمن حقل الدراسات الخاصة بالاسلام، أعد البروفسور ويل بحثاً عن الحديث والقرآن لصالح «معهد الدراسات الآفرو آسيوية»، وترجمت الجامعة العبرية القرآن الكريم وسيرة النبي محمد<sup>(١٥)</sup> وقام البروفسور م. ميلسون باعداد دراسة لصالح «معهد فان لير بالقدس» تتناول صورة النبي محمد كما تطورت عبر القرون في العالم العربي. وتشير الجيروزاليم بوست (١٩٧١ / ١١ / ٢٦) إلى أن الاعتبار الكامن وراء ذلك هو أن جميع المسلمين الذين يريدون نشر آراء جديدة، يلجأون إلى كسب التأييد لها عن طريق الصاق صورة محمد بهذه الآراء (كذا !!)، لذلك - والكلام للصحيفة - على الاسرائيليين إذا أرادوا أن يفهموا العالم العربي والسكان العرب، أن يتعلموا شيئاً عن هذه الصورة الذهنية أيضاً<sup>(١٦)</sup>.

وفي نطاق اهتمام المستشرقين الاسرائيليين بدراسة الطوائف والمذاهب الاسلامية، أعد البروفسور شتيرن (من الجامعة العبرية) كتاباً بعنوان «دراسات حول بدايات الاسماعيلية»<sup>(١٧)</sup> معتمداً مصادرها بالذات ومستعرضاً ظهورها وتاريخها.

وتعتبر البروفسورة حفا لاتسروس يافيه (من الجامعة العبرية) من أبرز المستشرقين الاسرائيليين في حقل الدراسات الخاصة بالاسلام. فبالإضافة إلى محاضراتها الاستشرافية في الشؤون الاسلامية على طلبة «معهد الدراسات الآفرو آسيوية»، وبعد أن انشغلت بدراسة الغزالي مدة خمسة عشر عاماً، أخذت البروفسورة يافيه تنشغل - منذ أوائل الثمانينات - في البحث حول الخليفة عمر بن الخطاب لمعرفة دوره في الاسلام، وتأثيره عليه من الناحية الدينية لا من الناحية التاريخية، وذلك إلى جانب إشرافها على عدد من أطروحات الدكتوراة والماجستير التي يتقدم بها طلبة الجامعة العبرية، والتي كانت إحداها للحصول على درجة الدكتوراة في موضوع «قصص الانبياء للكسائي» أعدتها امرأة يهودية، وأخرى للحصول على درجة الماجستير في موضوع «الاعجاز في القرآن الكريم» أعدها طالب مسلم<sup>(١٨)</sup> ووضعت البروفسورة يافيه عدداً من الكتب المتخصصة،

منها كتاب يتناول الجانب الديني للحج في الاسلام، وآخر يتحدث عن أركان الاسلام وفرائضه، وثالث يتحدث عن الأعياد في الاسلام، وكتاب حول «الدول العربية، تطوراتها ومشاكلها الرئيسية» نشر ضمن سلسلة تدعى «الجامعة المفتوحة» يصدرها الجيش بعد بثها من إذاعته. وتتصف أبحاث البروفسورة يافيه في الموضوع الاسلامي بعقد المقارنات بين الاسلام واليهودية حيث تلجأ الى إضاءة مقولاتها بضوء توراتي، لكي يتسنى للقارئ اليهودي وعي فرائض الاسلام وفهمها تماماً (...) فتؤكد في أحد أبحاثها مثلاً ان الدين الاسلامي في فرائضه وفحواه قريب من الدين اليهودي، وفيه نقاط تشابه أهمها أن لهذين الدينين شريعتين، الأولى مكتوبة (التوراة، القرآن) والثانية محفوظة أي مستظهرة (المشنا والتلمود، الأحاديث النبوية). وفي البحث ذاته، تقارن المسجد بالكنيس اليهودي، وتجد الكثير من الشبه بينهما في البنية والمكانة. وبعد أن تشرح أركان الاسلام الخمسة، تركز على أن اشتقاق معنى الاسلام لغوياً ومعنوياً هو من لفظة «السلام»<sup>(١٩)</sup>.

في موازاة عملها البحثي، الخاص المباشر، تنظم البروفسورة يافيه سنوياً حلقات دراسية عليا حول العديد من المسائل الاستشراقية، وتحديدًا حول موضوعات إسلامية تاريخية أو راهنة، منها مثلاً حلقة عن «الحج على مر الأيام» وأخرى عن «الفتاوى في الاسلام الحديث». ويعدُّ جدعون ويكرت من أبرز طلاب الاستشراق الذين يتقدمون للبروفسورة يافيه بأبحاثهم في إطار «معهد الدراسات الأفروآسيوية». ويبدو ويكرت هذا متأثراً إلى حد كبير بمنهجية استاذته، وخاصة في التركيز على ما يسمى «مفاصل الترابط بين الاسلام واليهودية». وكنموذج لنتائج ويكرت، باشراف البروفسورة يافيه، نراه يضع أطروحة بحثية عن «مقام ابراهيم الخليل»<sup>(٢٠)</sup> يقول في مقدمتها «ان فقهاء المسلمين ألفوا المجلدات الضخمة عن الاسرائيليات/ التراث الغني الذي تبنت العلوم الاسلامية قسماً منه (...) ومن الشخصيات اليهودية الفذة (كذا !!) التي ورد ذكرها في التوراة (أبونا) ابراهيم الأب المشترك لليهود والمسلمين، مؤسس الدين التوحيدي وأول من حطَّم الأصنام وعبد إلهاً واحداً لا شريك له». وبعد أن يورد ويكرت هذه العبارات التي تنطوي في



جزء منها على ادعاء وتضليل واضحين، وخاصة في موضوع انتحال «أبوية النبي ابراهيم لليهود» ينطلق ويكرت مما ورد في الآية ١٢٥ من سورة البقرة «/واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى» والآية ٩٧ من سورة آل عمران «فيه آيات بينات مقام إبراهيم...» ليعين موقع المقام داخل الحرم المكي الشريف، وليرصد عمليات نقله من مكان إلى آخر حتى استقر في موضعه الحالي الأقرب من أي مكان آخر إلى الكعبة، مقابل باب السلام أحد أبواب الحرم. ولهذه الغاية يرجع ويكرت إلى عشرات الكتب القديمة والمخطوطات العربية، ومنها: صحيح البخاري، «الدر المنثور في تفسير المأثور» للسيوطي، «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، «تاريخ مكة» للفاكهي، «رحلة ابن جبير»، «معجم البلدان» لياقوت، «جامع البيان» للطبري، «تحفة الأنظار» لابن بطوطة، «العقد الفريد» لابن عبد ربه، «أخبار مكة» للأزرقي، «الرحلة الحجازية» للبتوني، «قصص الانبياء» للثعلبي، «كتاب التيسير في القراءات السبع» للامام الداني، «الفقه على المذاهب الأربعة» للجزيري، «تفسير العياشي»، «من توجهات الاسلام» لمحمود شلتوت، وغيرهم، وغيرهم.

في نهاية أطروحته يخلص ويكرت إلى اجترار الادعاء القائل ان النبي ابراهيم مؤسس أول دين توحيدي (هو الدين اليهودي) قبل أربعة آلاف سنة، هو ابراهيم الذي عرف العرب مقامه أيام الجاهلية. ويضيف: «مع فجر بروز الاسلام كدين توحيدي عربي، احتل ابراهيم الخليل مكانة مرموقة، وورد ذكره في ٢٥ سورة من سور القرآن الكريم، كما احتل مقامه مكاناً بارزاً اتخذته المسلمون (مصلى لهم) يؤدون من ورائه ركعتين بعد إنهاء الطواف في رحاب ساحة الكعبة الشريفة. وأصبح ابراهيم تراثاً دينياً مشتركاً لليهود والمسلمين». وفي عباراته الأخيرة يشير ويكرت إلى أنه عني بإعداد «دراسة عن مكان هذا المقام وأهميته في (طقوس الحج) إلى بيت الله الحرام منذ أيام الجاهلية وحتى يومنا هذا، لعل فيها عبرة لمن يعتبر!!».

ماذا يريد ويكرت كمستشرق؟! وماذا تريد أستاذته المشرفة على بحثه حفا لاتسروس يافيه من وراء إعداد مثل هذا البحث؟! وفوق هذا، على أي أرضية يجيء الاهتمام الإسرائيلي ككل بالنبي ابراهيم ومقامه؟!..

إن ويكرت وأستأذته وأمثالهما، يتجاهلون ما ورد في الآية ٦٧ من سورة آل عمران، بالنص «ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين». هم يقرأونها بالتأكيد، ويطلعون أيضاً على المكتشفات الأثرية والدراسات في التاريخ وعلم اللغات المقارن وغير ذلك مما يؤكد أن ليس ثمة أي علاقة لإبراهيم وربّه باليهود ويهوه. وبالتالي يبدو واضحاً من خلال بحث كهذا، أن هناك هدفاً سياسياً يتجلى أولاً في ادعاء انتساب اليهود الحاليين إلى المنطقة العربية وارتباطهم بعلاقات قربى مع الإسلام والمسلمين، ويتجلى ثانياً في تركيز الانظار على ما يسميه الصهيونيون «انتحال الإسلام لشخصية إبراهيم اليهودي»، ومن ثم التأكيد على أن الاسرائيليين معنيون بمقام إبراهيم وموقعه، بزعم أنه «مقام جد اليهود الأول».. فماذا يبقى بعد ذلك غير المطالبة بامتلاك هذا الموقع؟! وهل يخرج هذا الأمر عن إطار الاسهام في تهيئة أذهان الاسرائيليين لضرورة استعادته بالقوة؟!

وبحث آخر، قدّمه جدعون ويكرت كأطروحة جامعية إلى «معهد الدراسات الأفروآسيوية» في الجامعة العبرية، ضمن دورة خاصة عن «الفتاوى في الإسلام الحديث» ترأستها البروفسورة يافيه عام ١٩٨٢. وفي هذا البحث تناول ويكرت، على مدار أربعة فصول، ما أسماه «مشكلة الحجاب في الإسلام»، دارساً الأصل الديني للحجاب والتطور الاجتماعي له منذ الجاهلية وحتى العصور الوسطى، والحجاب لدى المصلحين المعاصرين، ثم التغيرات التي طرأت على موضوع الحجاب عند العائدين إلى أصول الدين اليوم. ويخلص ويكرت إلى عدد من النتائج تنبئ عن «فهم خاص» للموضوع المدروس، فيقول أنه لا أساس دينياً في الإسلام للحجاب بمعنى تغطية وجه المرأة، وأن الشرع الإسلامي لم يطلب ولو لمرة واحدة تغطية وجه المرأة بالحجاب كغرض ديني ملزم، وأن لباس الحجاب عادة دخيلة على الإسلام من بعض الأمم والشعوب التي اختلط بها المسلمون منذ القرن الثاني للهجرة وخاصة من الفرس والروم، ثم اتخذ على مرّ الاجيال سمة فرض شرعي. ويذهب ويكرت إلى أن الحجاب يعود إلى تقاليد اجتماعية لا إلى الدين الحنيف، مدللاً على ذلك بأن النساء القبطيات في الوجه القبلي (بوادي النيل) ما زلن حتى

اليوم يستعملن الحجاب، وإن الزي الاسلامي الجديد الذي أخذ ينتشر بسرعة في المجتمع الاسلامي بالمدن الكبيرة يبقى وجه المرأة المسلمة مكشوفاً، وهذا أكبر دليل - يقول ويكرت - على بطلان الادعاء بوجود تغطية وجه المرأة بالحجاب كفرض شرعي ملزم<sup>(٢١)</sup>.

نقدّر أن هذا البحث، الذي يلتقي مع غيره من الأبحاث الاستشراقية الساعية إلى التعرف على الاسلام، أصيله والدخيل عليه، يجيء في الوقت ذاته على خلفية رغبة الأوساط الاسرائيلية، الأكاديمية والرسمية، في إدراك وتحليل ظاهرة «العودة إلى التحجب» كجزء من ظاهرة «العودة المتزايدة إلى الدين»، ومن ثم تلمس آفاق هذه العودة وتأثيراتها المستقبلية المحتملة في النطاق العربي وعلى صعيد العلاقات بين العرب واليهود في البلاد.. ولئن كانت الأبحاث الاستشراقية الاسرائيلية في المواضيع الاسلامية تبدو ظاهرياً بثوب من يريد التعرف على الاسلام (الدين، الثقافة، المكانة.. الخ)، فإن هذه الأبحاث تنبثق من رؤية صهيونية - يهودية جاهزة في منطلقاتها الأساسية.. هم يقولون، مثلاً، «إن الاسلام، تاريخياً، استوحى تعاليمه من الدين اليهودي، إلا أنه تجاوز الدين / الأب لدى وصوله مرحلة النضج» وينادون بفوقية اليهودية على الاسلام، واعتباره تهديداً لها. ونلاحظ بين التيارات الثقافية التي تتعامل مع الشؤون الاسلامية، تياراً يتناول الشتائم والتوريات العبرية الساخرة التي لا تتضح مباشرة لغير اليهودي، مثل: مكة المكرمة، أشير إليها بالعبرية «مكوت» وتعني «الوباء»، والقرآن الكريم يقال عنه «كالعون» أي «العار»<sup>(٢٢)</sup> وغير ذلك مما ينبغي الترفع عن الإشارة إليه، مع الاعتذار للاشارتين الواردتين.

### ج - في شؤون بعض الدول الإسلامية :

أستأثرت الدول الاسلامية غير العربية باهتمام الباحثين المستشرقين الاسرائيليين، فأصدرت الجامعة العبرية مثلاً كتاباً يتناول «نهضة الاسلام في تركيا الحديثة»، وآخر يدرس «العلاقة بين الدين والقومية في تركيا» وكتاباً عن «اللغة التركية». كما نشرت الجامعة مؤلفاً حول «الاسلام والمؤسسات الاسلامية



في ماليزيا ١٨٧٥ - ١٩٤١». وتحت عنوان «الاسلام في آسيا» صدر عن الجامعة العبرية كتاب في مجلدين من تحرير البروفسور فريدمان، يتضمن المحاضرات التي قدّمت إلى المؤتمر الدولي عن الاسلام في آسيا الذي عقد عام ١٩٧٧ في «معهد ترومان» التابع للجامعة العبرية<sup>(٢٣)</sup>. وضمن هذه الجامعة، يتخصص البروفسور نحميا ليفتسون في تاريخ الاسلام بالقارة الأفريقية وخصوصاً في العصور الوسطى، وقد ألف عشرات الكتب بالانجليزية والفرنسية والعبرية في الموضوع المسمى «تغلغل الاسلام في افريقيا الشمالية» ومنها إلى أقسام القارة الغربية والمركزية، ومكانة الاسلام في ممالك غانا ومالي القديمتين فيما بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر. كما أشرف البروفسور ليفتسون على دورة محاضرات جامعية خلال العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ حول هذا الجانب من العمل الاستشراقي، بعنوان «ألف عام من الاسلام في أفريقيا»<sup>(٢٤)</sup>.

... نميل إلى التأكيد مجدداً، على أن الأبحاث الاستشراقية الاسرائيلية المتعلقة بالعرب والاسلام (التاريخ العربي، المسائل الدينية الصرفة، شؤون بعض الدول غير الاسلامية، وغير ذلك) لا تنبع من واقع حاجة الانسان إلى ثقافة عامة حول قضايا الآخرين أساساً، وإنما تنطلق هذه الأبحاث بالدرجة الأولى من موقع كيفية إدماج المعرفة بشؤون العرب والاسلام ضمن سياق صراعي، أو على الأقل سياق عملي/ فني يمكن الاسرائيليين، وضمناً مؤسساتهم، من الارتكاز على هذه المعرفة في التوجه الايديولوجي والسياسي إزاء الدول العربية والاسلامية عموماً.

### **\*\* ثالثاً ، التراث العربي / الإسلامي :**

انطلقت الجامعة العبرية في القدس منذ السنوات الأولى لتأسيسها بنشر وتحقيق وترجمة بعض كتب التراث العربي/الاسلامي. وما تزال الجامعة من خلال «معهد الدراسات الآفروآسيوية»، تواصل عملها هذا، بالتعاون أحياناً مع غيرها من الهيئات الاستشراقية والبحثية، وفي مقدمتها «الجمعية الشرقية الاسرائيلية».

## أ - الترجمة والتحقيق :

اعتباراً من منتصف الثلاثينات، كان المشروع الثاني الكبير - إلى جانب السجل الضخم للشعر العربي - هو إعادة طبع وتحقيق كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري. وهو عمل يعتبره البروفسور غبريل باير ذا بُعد عالمي. وقد حقق الجزء الأول منه الأستاذ جويتين (ونشر عام ١٩٣٦). وما لبث أن أعقبه بعد عدة سنوات نشر الجزء الثاني الذي حققه وقّده المستشرق ماكس شلوسنجر (العضو الفخري في معهد الدراسات الشرقية آنذاك). ثم توقف نشر الكتاب لأسباب غير معلنة، رغم استمرار العمل فيه، وصدر الجزء الثالث في أواخر الستينات<sup>(٢٥)</sup> وتلاه بعد ذلك بسنوات الجزء الرابع - من تحقيق شلوسنجر نفسه - وكان هذا التحقيق يقوم على نشر النص بالعربية ووضع هامش له بالانجليزية<sup>(٢٦)</sup>.. ومعروف أن كتاب «أنساب الأشراف» يعتبر أحد أبرز الكتب في التاريخ العربي، ومنهلاً للدارسين في مجال أنساب العرب والروابط القائمة بين مختلف قبائلهم وفروعها. ومن ثم فإن انتقاء هذا الكتاب لتحقيقه، لا يبتعد عن توخي الاسرائيليين معرفة التشكل القومي العربي، بداياته وتطوره، والإحاطة بجوانب الانسجام والتفاعلات بين العرب، في بيئتهم الجغرافية - التاريخية - الثقافية.

خلال العقود اللاحقة، تتابعت أعمال المستشرقين والباحثين الاسرائيليين في مجالات تحقيق ونشر المؤلفات التراثية العربية / الاسلامية، واعداد الدراسات حول مختلف شؤون التراث العربي / الاسلامي. فقامت الجامعة العبرية بترجمة بعض الآثار العربية الكلاسيكية إلى العبرية، بتمويل خارجي غالباً، منها: ترجمة كتاب «ألف ليلة وليلة»، وترجمة البروفسورة حفا لاتسروس يافيه لكتاب «المنقذ من الضلال» للمفكر الصوفي والمصلح الاجتماعي ابي حامد الغزالي<sup>(٢٧)</sup> الذي بحث فيه ثلاث مسائل رئيسة هي الشك وانتقاد الفرق (المتكلمين والباطنية والفلاسفة والصوفية) ثم موضوع النبوة من ناحية حقيقتها واضطرار الخلق إليها وكذلك الاصلاح الديني. جاء ذلك بينما كانت البروفسورة يافيه تعمل على انجاز بحث مطول (نحو ٦٠٠ صفحة) استغرق العمل له وفيه نحو ١٥ عاماً، حول مؤلفات

الغزالي (١٠٥٩ - ١١١٤) المعروفة<sup>(٢٨)</sup> والتي تجاوز عددها الخمسين كتاباً في الفلسفة والمنطق والأخلاق والتصوف والعقائد والفقه والأصول<sup>(٢٩)</sup>.

وترجمت الجامعة العبرية أيضاً «مختصر تاريخ مصر» للجبرتي، ومختارات من الفكر المصري المعاصر<sup>(٣٠)</sup>. وأصدرت الجامعة تحقيقات للعديد من كتب التراث العربي، ومنها: كتاب «أدب المريدين» لأبي النجيب عبد القاهر السهروردي (حققه البروفسور م. ميلسون) و«جوامع أدب الصوفية - عيوب النفس ومداواتها» لأبي عبد الرحمن السلمي (حققه ي. غولبرغ) و«فضائل البيت المقدس» لأبي بكر محمد ابن محمد بن أحمد الواسطي (حققه ي. هاسون) وكتاب «ذم الدنيا» لأبن أبي الدنيا (حققه هرسجور) و«الأحاديث الحسان في فضل الطيلسان» لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي (حققه آرسي)<sup>(٣١)</sup>. هذا إلى جانب ترجمة وتحقيق كثير من الكتب التي ألفها المستشرقون الأوروبيون في مواضيع التراث العربي، لتكون مساعداً للمستشرقين الإسرائيليين في الإحاطة بجوانب أكثر تعدداً واتساعاً في دراسة هذا التراث.

#### ب - الاهتمام بالصوفية :

الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب تشير (في بيان لها صدر في شباط / فبراير ١٩٨٦) إلى أن غالبية الكتب المحققة من قبل المستشرقين الإسرائيليين (من الأعمال الصوفية أو من تلك التي تعتمد على بحث الفضائل) هي ليست من القضايا الأساسية في الثقافة والفكر الإسلاميين، ولكنها في الوقت ذاته من الأعمال التي تستهوي المناهضين للإسلام للبحث في ثنائها عن أمور لا تتفق وروح الإسلام، والتي يمكنهم من خلالها استخلاص نقاط ضعف توجه ضد العقيدة الإسلامية<sup>(٣٢)</sup>. وبمقتضى هذه الإشارة، فإن الانشغال الاستشراقي الإسرائيلي بالنتائج الصوفية، ينأى عن أن يكون انشغالاً بريئاً، تحكمه الاعتبارات المعرفية المألوفة. فنحن هنا أمام حالة في الاستشراق تشبه إلى حد كبير ما قام به المستشرقون الإنجليز (مع براون ونيكلسون ثم آربري) الذين كتبوا في التصوف الإسلامي وحوله بأيديولوجية مرتبطة بالمصالح البريطانية في إيران



والبلاد الإسلامية الأخرى، وبموقف أوروبي إزاء حضارة خارج حضارة العرق الأبيض أو الرجل النبيل. فتحت هذه الطريقة الاستشراقية والأيدولوجية تندرج أعمال الكتاب والمستشرقين الصهاينة عن العرب والإسلام<sup>(٣٣)</sup>.

ونقدّر أن بين البواعث التي تدفع هؤلاء المستشرقين إلى الاهتمام بالتراث الصوفي، أولاً محاولة وضع اليد على تفاصيل ما يستمدّه المتصوفون العرب المسلمون من «الإسرائيليات» - سيّما وأن النبي موسى بشكل خاص يحتل في التصوف مكانة مرموقة، ومن ثم يأتي بعده من حيث الأهمية الملك سليمان<sup>(٣٤)</sup> - وثانياً، الاندفاع على جناح التصوف نحو مواقف تخريبية ضد الإسلام والمسلمين، وثالثاً، السعي إلى إبراز هذا «النمط الإسلامي» الذي يرغب الصهيوونيون برؤيته في المنطقة حالياً أو في المستقبل، ليكون بديلاً عن غيره من الأنماط الإسلامية، التحريضية، المسيّسة، الجهادية... إلخ. وفي هذا السياق نقدّر كذلك، أن المستشرقين الإسرائيليين ليسوا بعيدين عن انشغال أقرانهم ونظرائهم الغربيين واليهود والصهيونيين في العالم بالمتصوف العربي الإسلامي الكبير محي الدين بن عربي، منذ عدة سنوات، حيث يعدّ هؤلاء دراسات وأبحاثاً مستفيضة ومعمقة عنه، وكان متوقعاً أن يعقدوا مؤتمراً علمياً حوله عام ١٩٩٠ بمناسبة مرور ٨٢٥ سنة على ولادته. ونقرأ مقالة لكاتب عربي بعنوان «اليهود يفخّخون ابن عربي»<sup>(٣٥)</sup> تشير فيها إلى أنه في فكر هذا المتصوف يلتقي الإسلام بالمسيحية واليهودية، فهو من دعاة «وحدة الأديان» كما هو من دعاة «وحدة الوجود» ويمجد «الثلاث» في شعره وفي باقي كتاباته الصوفية. والأكيد أن العلماء الغربيين [وضمناً على ما يبدو العلماء اليهود] يريدون تبليغ العالم الإسلامي «رسالة ما» عبر هذا الاهتمام بابن عربي، لا يُستبعد أن يكون جوهرها أن هذا المتصوف العربي الإسلامي الكبير الذي «وسع قلبه كل الأديان»، ومنها اليهودية، هو النموذج الذي ينبغي أن يحتذى به المفكرون المسلمون. هو ذاته النموذج «الإبراهيمي» الذي كان يتحدث عنه المفكر اللبناني شارل مالك.

ج - وتركيز على ابن رشد :

انهماك المستشرقين الإسرائيليين في نشر وتحقيق ودراسة التراث العربي

الإسلامي الصوفي، لم يمنع هؤلاء المستشرقين من إيلاء اهتمام كبير للنتاجات التراثية الأخرى التي تنتصر للعقل وتعتمد فلسفته في تكوين الصور والمواقف، في نطاقي الفرد والمجتمع الإنساني. ونقف هنا عند معطى يفيد بأن الدوائر البحثية الإسرائيلية تُعنى بدراسة تراث المفكر العربي الإسلامي الأندلسي الشهير ابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨م) الذي يوصف بأنه «فيلسوف العقل» لدى العرب، والذي أنتج عشرات الكتب في الفلسفة والإلهيات والمنطق والفلك والطبيعيات والنفس والأخلاق والسياسة والفقه والأصول والكلام .. إلخ .. يُنسب هذا المعطى إلى المفكر المغربي المعروف د. محمد عابد الجابري، ويُنقل على لسانه أن «أكبر معهد لإحياء تراث ابن رشد هو في إسرائيل». وفي التدقيق بأسباب اهتمام المستشرقين الإسرائيليين بابن رشد، يذكر د. الجابري أنه إذا كسبت إسرائيل شخصية كإبن رشد، وكان مركزاً لإحياء تراثه، فهذا يكون عالمياً أمراً مفيداً لها. ثم إن ابن رشد أثر في الفكر الأوروبي [منذ ترجمة أعماله إلى اللغة اللاتينية في القرن الثالث عشر]. ويشير د. الجابري إلى أن الرشدية اللاتينية معروفة، وهي أساس النهضة الفكرية في أوروبا. وإذا أحييت إسرائيل ابن رشد، وابن رشد اللاتيني، فمعنى هذا أنها وضعت يدها على الفكر الأوروبي، على مرجعية هذا الفكر. وزيادة على هذا - يقول د. الجابري - فإن سبينوزا فيلسوف من أصول يهودية، وهو من كبار فلاسفة الغرب في القرن السادس عشر، وفلسفته تدين بالكثير لفلسفة ابن رشد. ويضيف: إن مشروع إحياء تراث ابن رشد في إسرائيل هو مشروع إسرائيلي - أميركي. ويتساءل د. الجابري بنبرة عدم الاستغراب، قائلاً: لماذا لا تنتج إسرائيل شيئاً من تراث العرب في غيبة العرب<sup>(٣٦)؟!؟</sup>

من جانب آخر، نعتقد أن الدراسة الاستشراقية الإسرائيلية لابن رشد قريبة في حيثياتها من عناية المستشرقين الإسرائيليين بمعاصره المفكر اليهودي الأندلسي موسى بن ميمون (رمبام = ميمونيدس) الذي تأثر بابن رشد وأعاد إنتاج بعض أفكاره وآرائه، والذي يفضل الباحثون والمستشرقون الصهاينة الحديث عنه

بمصطلحات «التفاعل والانسجام والاشتراك في مصادر الثقافة مع ابن رشد»  
تزييفاً للحقائق وتحريفاً للواقع وتضليلاً للعقول.

.. بصورة عامة، إن الدراسة الإسرائيلية للتراث العربي والإسلامي، هي  
دراسة لأمر عيانية ماثلة، بيد أنه في المقابل غالباً ما يضاف إليها إسقاطات ذهنية  
وتفسيرات خاطئة، تخدم المشروع الصهيوني وتعينه على تسريب المقولات التي  
يعتمدها ... كيف !؟

#### ٤ - رابعا، الصور النمطية عن العرب :

##### أ - صدور التقديرات :

يوضح استعراض الأبحاث الاستشراقية الإسرائيلية أن قسماً كبيراً منها  
كان يصدر عن مفاهيم ورؤى متقاربة تتخللها أحكام مسبقة وتشيع فيها الصور  
النمطية والقولبة، ومعروف أن الأحكام المسبقة هي أحكام متسرعة تصدر قبل  
أوانها، تستبق الأمور وتبنى على التكهن، فتصل إلى النتيجة قبل تفحص الموضوع  
وقبل تقليب جوانبه على النحو الكافي، أي ينقصها التعليل المناسب فتفتقر إلى  
اليقين الموضوعي. كما أنها أحكام تتجذر أصولها في العاطفة والانفعال وتشحن  
بتيار قوي من المشاعر والأهواء، وقد تظهر إلى مرتبة الوعي لتمارس تأثيرها  
عليه. وهكذا فنحن أمام أقوال يختلط فيها «تقرير الوقائع» مع «الأحكام القيمية»،  
يسمىها تيودور غايغر «أقوالاً أيديولوجية»، ويرى فيها عيباً من عيوب المعرفة،  
بينما المطلوب - حسب ماكس فيبر - هو «تحرير الأقوال السوسيولوجية من  
اعتبارات القيمة» (٣٧).

إن وجود الاعتبارات القيمية، يجعل المسألة المدروسة تُعرف أولاً، ثم يُنظر  
إليها من بعيد ثانياً، وذلك بدلاً من أن تكون النظرة سابقة على المعرفة ومقدمة  
منطقية لها، وبدلاً من أن يكون التفحص سابقاً على إطلاق الحكم العام وأساساً  
له، فتحدث القولبة كتعبير عن تكوين الأفكار النمطية وصّبها في قوالب جامدة،  
مهياة سلفاً. كما تسود الاعتقادات الزائفة، وتتكون اتجاهات تسعى إلى صياغة  
المحيط الإنساني / الاجتماعي تبعاً لطبيعة الذات وأهدافها ولما يعتمل فيها من



هواجس ونزعات.

أنطوان شلحت (الكاتب العربي الفلسطيني المقيم في الوطن المحتل) يشير إلى أن «النتائج الإسرائيلية التي تحرّرت كلياً من القَوْلبة، هي نتائج نادرة، وأن الأفكار المسبقة والقَوْلبة هما في صلب الفكر الصهيوني القومي الجامح. هذا ما يقرّه معظم الباحثين الإسرائيليين، لكنهم يرون أن القَوْلبة تجاه العرب تقابلها قولبة لدى العرب تجاه اليهود، ومساوية لها. وبذلك فإن هؤلاء الباحثين يحاولون التملص من الحقيقة الدامغة بأن (شعبهم) يضطهد شعباً آخر، بواسطة المساواة بين القاتل والضحية، بحيث تختلط الأسباب بالنتائج وتتوزع المسؤولية على الطرفين»<sup>(٣٨)</sup>.

أوضح مثال على هذا «الغرق» هو آراء البروفسور شموئيل موريه الواردة في مقالته حول «شخصية الإسرائيلي في الأدب العربي منذ قيام الدولة» التي ذهب فيها إلى أن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يخرج عن إطار عام هو أنه «في حالات الصراع بين شعبين، يحاول كل طرف تشويه شخصية الطرف الآخر والتدقيق في سلبياته عبر عدسة مكبرة. ويؤدي التوتر الناجم عن الصراع إلى تصعيد الاتجاه لدى كل طرف من الطرفين إلى إبراز المتناقضات الاجتماعية والثقافية والدينية وتشويهها إلى حد التأكيد على التمايزات في المظهر الخارجي، مثل اللباس وبنية الجسم وتقاطيع الوجه ولون الشعر والجلد، وما إلى ذلك. ويستهدف الطرح لدى الطرفين واحداً مقابل الآخر، التأكيد على اختلاف وغرابة أبناء الشعب العدو، وتبرير علاقات العداء والرفض إزاءهم. إضافة إلى ذلك ثمة هدف مزدوج كامن في الأمر: على الصعيد الخارجي / تبرير الدعوة لإبادة العدو، وعلى الصعيد الداخلي / رفع المعنويات وتحويل الصراع إلى أسطورة قوية»<sup>(٣٩)</sup>.

إن وضع العرب على قدم المساواة مع الإسرائيليين في تكوين الأفكار النمطية، يرمي من جملة أهدافه إلى تبرئة الذات الإسرائيلية من النزعة العدوانية التي تطفح بها التوجهات الصهيونية.. هم يتجاهلون هذه النزعة، لاعتبارات ذاتية وأخرى تتعلق بممارسة الصراع مع العرب. وفي كلتا هاتين الحالتين، تقدّم

الأيدولوجيا الصهيونية نموذجاً واضحاً على أن «العمى تجاه الذات، وهو من الثوابت في علم النفس الإنساني، يُستخدم ويُستغل ويُمدّ من جانب الأيدولوجيات الصراعية»<sup>(٤٠)</sup> وهنا لا يقتصر الانحياز واللاموضوعية على قناعات صهيوني جاهل بحقيقة العرب يشجعه جهله على نمو الأفكار العنصرية الصهيونية المسبقة الموجهة ضد العرب، وإنما يمتد الانحياز واللاموضوعية ليكونا حاضرين في مواقف ونتائج المثقفين والمهتمين الصهاينة.

#### ب - وماذا عن الموضوعية ؟

بالمقابل، يتعيّن الاعتراف بأن ثمة عدداً من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين من ينجز أعمالاً فكرية - سياسية ذات مضامين استشرافية تكتسي طابعاً علمياً في النظرة إلى العرب وفي تناول أوضاع المنطقة وشؤونها. حيث يلجأ هؤلاء إلى تطبيق المنهج العلمي السائد في العلوم الاجتماعية والإنسانية لدراسة العرب دراسة متعمقة. وتدل الدراسات المنشورة على وجود مجموعات من الباحثين الإسرائيليين المتخصصين الذي يتابعون بدقة كل التطورات الأيدولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في الوطن العربي. ولا يقتصر الأمر على متابعة التطورات الجارية، بل إن هناك دراسات أساسية وعميقة عن أبرز جوانب المجتمعات العربية<sup>(٤١)</sup>.

يصنّف السيد يسين (الباحث المصري المشهور) نتائج العلماء الإسرائيليين للشخصية العربية إلى دراسات «علمية أكاديمية» ودراسات «علمية دعائية»، ويرى أن الأولى «تهدف أساساً إلى الفهم الموضوعي للسمات الأساسية للشخصية القومية العربي، وهي بالتالي لا تجنح إلى تشويه هذا الطابع بأي صورة». ويورد السيد يسين مثلاً بارزاً على هذا النمط من الدراسات الإسرائيلية التي قد تكون قليلة في ذاتها، أعمال البروفسور غبريل باير، ومنها كتابه «دراسات اجتماعية في التاريخ الحديث لمصر - شيكاغو ١٩٦٩»، ويلفت النظر في هذا الكتاب إلى دراسة حول «خضوع الفلاح وثورته» يحاول فيها باير أن يثبت باستخدام المنهج التاريخي، وعلى ضوء تحليله لعدد من المراجع والوثائق، كيف أن الفلاح المصري

- على خلاف ما هو شائع عند المؤرخين والباحثين الأجانب فضلاً عن المصريين أنفسهم - لا يتسم بشخصية خائفة تقبل الظلم والقهر في استسلام ذليل، ولكنه مارس الثورة مرات عديدة ضد مستغليه وقاهريه. والدراسة في حقيقة أمرها تفنيد للأفكار النمطية الثابتة عن الفلاحين المصريين<sup>(٤٢)</sup>. وفي كتاب باير «تاريخ الملكية العقارية في مصر» نجد دراسة - يصفها السيد يسين في موضع آخر بأنها - باللغة العمق لنظام الملكية وتطوراتها في مجتمع مصر. أما كتاب باير «السكان والمجتمع في الشرق العربي - لندن ١٩٦٤» فهو عبارة عن مسح عام للسمات البارزة الرئيسة للمجتمع العربي المعاصر. وهو وإن كان يقف عند حدود المعالم البارزة، بحكم طابعه المسحي، إلا أن جهد المؤلف في تجميع البيانات وفق إطار منهجي محدّد أتاح له أن يقدّم صورة واضحة لموضوع دراسته<sup>(٤٣)</sup>.  
للتوقف على المسائل التي يعالجها باير نشير إلى مضمون كتابه الصادر بالعبرية (تل أبيب ١٩٧٣) بعنوان «عرب الشرق الأوسط - مواطنون ومجتمع»<sup>(٤٤)</sup>  
- بالعبرية - الذي يقسم إلى خمسة فصول، هي:

#### ١ - السكان:

أ - حجم الطاقة السكانية وتقسيمها، الحجم السكاني، التقسيم السكاني، بنية الأجيال.

ب - الحركة السكانية: أرضية عامة، المواليد، الوضع الصحي، التكاثر الطبيعي.

ج - الهجرة والإشراف على الولادات.

#### ٢ - المرأة والأسرة:

أ - المرأة: وضعها في المجتمع العربي الإسلامي، حركة تحريرها، التغيرات التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع والدولة.

ب - الأسرة: النظام الأبوي، الأسرة النموذجية.

#### ٣ - التقسيم الطائفي:

أ - الطوائف على مختلف أنواعها: مكانة الطائفة الدينية في المجتمع الشرق أوسطي، الطوائف الدينية، المجموعات السكانية.



ب - البنية الطائفية للدول العربية في الشرق الأوسط، مصر والسودان، شبه الجزيرة العربية، العراق، سورية لبنان.

٤ - التقسيم وفق علم البيئة:

أ - البدو: الحياة القاسية، التنظيم الاجتماعي، عوامل الاستيطان وأبعادها، البدو في الدولة المتطورة.

ب - الفلاحون: الأراضي ونظام ملكيتها، الإصلاحات في النظام الزراعي القرية ومؤسساتها، المجتمع القروي.

ج - المدينة: حجم السكان في المدن، التمدد، أحياء المدن ومؤسساتها، المجتمع المتمدن.

٥ - تقسيم طبقات المجتمع (العليا - الدنيا - الوسطى - العليا الجديدة).

لا يتسع المجال هنا لاستعراض ومناقشة طروحات غبريل باير في ثنايا تعامله مع كم كبير من المعلومات المتعددة المصادر. ولعل أكبر علامات الاستفهام، هي التي تتعلق بتركيزه على التنوع الطائفي في المنطقة العربية، كأساس لدراسة السلوك الاجتماعي. فهل يستقيم هذا التركيز مع الروح الموضوعية التي يفترض في أي بحث أن يتمتع بها؟! وهل يستقيم هذا التركيز مع حقيقة الأوضاع والتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية؟!

واضح ان غبريل باير في دراسته للمجتمع العربي يفضل الولوج عبر مدخل ضيق وخاص هو «التعددية» آخذاً بتقسيم لهذا المجتمع يبدو فيه مجموعات من الطوائف والمذاهب والأديان، متداخلة مع تقسيم آخر للجماعات السكانية (البدوية، الحضرية، الريفية، المدنية). ونراه في دراسة له بعنوان «الاسلام والسياسة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط» يبحث أوجه السلوك السياسي لهذه المجموعات والجماعات، منذ القرن الثامن عشر، ساعياً إلى تحديد الخصائص المميّزة لكل منها والسمات التي تجمع بين بعض الاتجاهات الاسلامية. وهو إذ يتبنى مقولة «ان الدين والسياسة في الاسلام يشكلان وحدة متكاملة» يشرع في تصنيف الظواهر المختلفة للنشاط السياسي الاسلامي في تاريخ الشرق الأوسط حتى منتصف القرن العشرين، وتحليل أسبابها، بتفريق

واضح بين الجماعات والمدارس والتيارات والحركات الدينية، محطلاً أشكال السلوك السياسي الاسلامي، للوهابية في الجزيرة العربية، وللإسلام السياسي وال الإخوان المسلمين في مصر، ونظام الخليفة والأنصار لدى المهديين في السودان، وللسنوسية في ليبيا، ودولة عبدالقادر ذات الطابع الاسلامي في الجزائر، والعقيدة السلفية في المغرب، بالإضافة إلى الواقع الديني في سوريا الطبيعية. ثم يناقش مسألة العلماء المسلمين ودورهم السياسي، ويخلص إلى أن العلماء السنة في أي مكان - باستثناء فلسطين - لم يلعبوا دوراً قيادياً في المقاومة ضد الحكم الأجنبي، وفي معظم البلدان تم التوصل إلى تسويات بين هؤلاء وبين الحكومات الأجنبية<sup>(٤٥)</sup>.

بطريقة مماثلة لما قام به باير لدى دراسته المجتمع والسكان في الشرق الأوسط، كان أهرون كوهين (الباحث الاسرائيلي المشهور) قد وضع كتاباً عن «الشرق العربي»، وأتبعه بكتاب آخر (نشره في تل أبيب عام ١٩٥٨) بعنوان «العالم العربي في عصرنا الحالي» تضمن معطيات رقمية وتقديرات في دراسة التقسيم السياسي والسكان وقضايا الاقتصاد والنفط والزراعة والظروف المعيشية في الوطن العربي، كما درس كوهين التفاوت في البنية الاجتماعية وفي مجالات التربية والتعليم وحركة تحرير المرأة والتحرر الوطني والأنظمة السياسية والأحزاب في البلاد العربية<sup>(٤٦)</sup>.

وفي المنحى ذاته، نشر «معهد فان لير للأبحاث» بالقدس كتاباً (عام ١٩٧٣) يتحدث عن «المجتمع والبنية السياسية في العالم العربي» تضمن أبحاثاً علمية لثمانية من كبار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين - وحرره المستشرق مناحيم ميلسون - فكتب غبريل باير عن «العوامل الأساسية المؤثرة على البنية الاجتماعية، شدتها وتغيرها في المجتمع المصري الحديث»، وكتب موشي معوز عن «المجتمع والدولة في سورية الحديثة»، وتناول يهوشع بورات «السمات الاجتماعية لبروز الحركة الوطنية الفلسطينية»، وتحدث أوريل دان حول «النظام والمعارضة في الأردن منذ عام ١٩٤٩»، وحلل كارل براون مسألة «المدخل التونسي إلى التحديث»، وعالج غبريل واربورغ موضوع «الإسلام الشائع والقيادة القبليّة

ضمن البنية الاجتماعية السياسية لشمال السودان». وبعد هذه الحالات الدراسية التي يختص كل منها بقطر عربي، تم تخصيص بحثين عامين، أحدهما بقلم اليعيزر بئري حول «الانقلابات العسكرية في العالم العربي خلال الستينات» والآخر أعدّه عمانوئيل ماركس بعنوان «تنظيم المجموعات البدائية في الشرق الأوسط»<sup>(٤٧)</sup>. ونشر «مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل أبيب» كتاباً (عام ١٩٨٩) حرّره ميلون اسمان وإيتمار رابينوفيتش بعنوان «العرقية والمجتمع والدولة في الشرق الأوسط»، مادته المحاضرات التي ألقى في مؤتمر دولي انعقد حول هذا الموضوع في المركز (عام ١٩٨٤)، وتحلل دراساته «المجموعات الشرق أوسطية» عن طريق استخدام مناهج العلوم الاجتماعية، مع التركيز على «الدول الرئيسة» وعلى «المجموعات العرقية» في المنطقة<sup>(٤٨)</sup>.

بالمثل، يرصد عمانوئيل سيفان (المستشرق الاسرائيلي البارز) العديد من الجوانب الاجتماعية والفكرية والسياسية في الساحة العربية، ويبدو ذلك في بعض كتبه - مثل: الاسلام والصليبيات - وفي المواضيع الكثيرة والمتنوعة التي ينشرها في المجلات المتخصصة والصحف. وفيها جميعاً يلاحظ حرص سيفان على إيهام القراء بالعلمية والموضوعية في معالجاته، بالرغم من أن ما يستهويه هو تناول الموضوعات النقاشية والخلافية الحادة في المجتمع العربي. فنراه في مقالة بعنوان «الاستشراق والاسلام والثورة الثقافية»، يناقش مقالة لادوارد سعيد عن «العرب والاسلام وعقائد الغرب»، فيستعرض سيفان مضامين دراسات حول الدين وقضايا التحديث في المجتمع العربي لعدد من المفكرين والكتاب العرب (مثل: عماد الدين سلطان، مصطفى سوييف، سيد عويس، نوال السعداوي، عبدالرحمن الدربندي، هشام شرابي، حليم بركات، نديم البيطار، صادق العظم، صلاح عيسى، فؤاد زكريا). ويقف سيفان عند استخلاصات هؤلاء المفكرين والكتاب بشأن تغلغل القيم الاسلامية في المجتمع العربي، وعوامل التخلف السياسي العربي. كما يقف عند إدانات الاتجاهات اليسارية للاتجاهات السلفية، ويشير إلى أن أولئك المثقفين ينقصهم التلاحم مع الجماهير، وعاجزون عن خوض مواجهة مجدية، ويخرج بانطباع هو أن الثقافة الاسلامية هي الثقافة المسيطرة تماماً في



الوطن العربي<sup>(٤٩)</sup>.

عبر المعالجات السابقة وأمثالها، ربما نمضي مع السيد يسين في تصنيفه لنوعي الدراسات العلمية الاسرائيلية (الأكاديمية، الدعائية)، لكننا سنلاحظ حتماً أن الباحث الصهيوني يظل - بنسبة أو بأخرى - أسير الايديولوجيا الصهيونية، والأحكام المسبقة والصور الذهنية الجاهزة، حتى وإن ارتقى في مستوى عمله البحثي أكاديمياً أو حرص على التزام الموضوعية في تقديراته واستنتاجاته. وعندئذ يتضاءل حجم الدراسات الأكاديمية الموضوعية قياساً إلى طغيان وشيوع الدراسات المؤدلجة والدعائية المعدة أساساً وفق الأطر والمفاهيم الصهيونية.

يؤكد السيد يسين أن خطورة هذه الدراسات الأخيرة تكمن في أنها ليست مجرد كتابات دعائية يكتبها كتّاب غير متخصصين، ولكن من يكتبونها هم علماء اجتماعيون يتقنون استخدام لغة العلوم الاجتماعية، ويتوجهون بكتاباتهم إلى جمهور الباحثين الاجتماعيين في البلاد الغربية، وإلى الرأي العام الغربي المثقف بوجه عام. والهدف الرئيس لهذه الكتابات هو تشويه الشخصية القومية العربية. وكمثال معبر عن هذا النوع من الأعمال البحثية الاسرائيلية، دراسة كتبها المستشرق يهوشفاط هركابي عن «أسباب انهيار العرب في حرب الأيام الستة»<sup>(٥٠)</sup> تتضمن نظرية متكاملة عن البناء الأساسي للشخصية العربية. فبدأ هركابي الدراسة من مسلمة صحيحة تماماً هي أن النصر الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لا يمكن رده فقط إلى عوامل عسكرية خالصة، ويرتب نتيجة أساسية مفادها أن السبب العميق الكامن وراء الهزيمة التي لقيها العرب يكمن في ضروب الضعف في الشخصية القومية وفي النسيج القومي وفي الروح القومية وكذلك في المفاهيم الرئيسة السائدة. ويقدم هركابي فرضه الأساسي الذي يريد عن طريقه تحديد العامل الحاسم في الهزيمة العربية، وقد صاغه كما يلي: «إن ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط العربي بالعربي هو المسؤول عن الهزيمة». ويحشد هركابي اقتباسات متعددة من مصادر عربية وأجنبية لكي يثبت فرضه هذا، وانعكاسه على السلوك في المعركة التي انتهت بالهزيمة للجانب العربي، مدعياً أن الجندي العربي يحارب ليس باعتباره عضواً في فريق، ولكن كفرد منعزل، ويترتب

على ذلك ان كل فرد يميل أساساً إلى أن ينظر لنفسه، وهذا من شأنه ان يفتت الوحدة، وتبدو خطورة هذه السمة الاجتماعية إذا ما نُظر للحرب باعتبارها نشاطاً جماعياً يقوم على التعاون. ويوجّه هركابي الانتباه إلى تضافر نتائج هذه المسألة مع وجود ما أسماه نسبة عالية من التحفظ والشك والعداوة بين العرب أكثر من غيرهم من الجماعات السلالية، معتمداً في تقريره هذا على عدد من الدراسات المختصة بالمجتمع المصري، كتبها أميركيون ومصريون. وبعد أن يشدّد هركابي على ما يدعوه «الفردية والسلبية» وعلى «ضعف جماعي أو حضاري ضارب بجذوره في أرضية العلاقة بين الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه» وعلى «الافتقار إلى التكامل القومي»، نرى هركابي يبحث موضوع «اتجاه العرب إزاء الحقيقة والواقع» ويعتبر أن هذا الاتجاه هو العامل الثاني - بعد الفردية - الذي أدى إلى الهزيمة العربية. ويبدأ هركابي بابداء دهشته من كثرة استخدام الكذب والتزييف في حياة العرب العامة (لاعتبارات يتوسع في شرحها، حضارية - لغوية - اجتماعية)، ويشير في النهاية إلى خطورة الكذب في مجال القوات المسلحة، إذا ما قدّمت القيادات إلى رئاستها تقارير مضللة أو كاذبة، مما يؤدي إلى بناء صورة مزيّفة عن الذات، بالإضافة إلى عدم الأمانة في التنفيذ. وينهي هركابي تقييمه للشخصية العربية بقوله أنه بالرغم من أن الكذب وضعف الصلات الاجتماعية تعد عناصر أساسية في المجتمع العربي، إلا أنه لا ينبغي اعتبارها سمات أبدية، فالشعوب يمكن أن تغير تغيراً جوهرياً شخصيتها القومية.

.. إن هركابي، مثل كثيرين من المستشرقين الإسرائيليين، يواصل في الواقع النظرة الصهيونية التقليدية، في رؤيتها للعرب. وهو حين ينطلق من دراسة حالة الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ للوصول إلى أحكام وتعميمات، إنما يلتزم بمنهجية استقرائية قاصرة يحاول عن طريقها التدليل على صحة آرائه واستخلاصاته.

### ج - الرؤية الصهيونية للهوية القومية والإسلام:

تنمُّ الصورة الاستشراقية الإسرائيلية إزاء العرب والمنطقة عن استمرار وثبات في المضامين الأيديولوجية للخطاب الصهيوني الذي صيغ منذ وقت مبكر.

إذ بقي هذا الخطاب يرسم للأمة العربية والوطن العربي صورة تحدّد إطارها وملامحها نظرة الذات اليهودية / الصهيونية إلى الآخر، ونلمس في هذا الإطار «عدم رؤية المنطقة إلّا كأقليات طائفية وعرقية وإثنية على شكل الأقلية الإسرائيلية وإلغاء وجود الأكثرية»<sup>(٥١)</sup>. وتعدّ محاولة نزع الهوية القومية عن العرب والطعن بشخصيتهم الواحدة عملية شائعة في الأوساط البحثية والأكاديمية الإسرائيلية التي لا تختلف تقديراتها عن الأحكام والمفاهيم السلبية التي تبناها الصهيونيون عموماً، بصرف النظر عن تنوع السياقات التي تجيء فيها، منذ بدايات المشروع الصهيوني وصولاً إلى النتائج المتأخرة.

في العام ١٩٢٠ أصدر يتسحاق بن تسفي (أحد زعماء الصهيونية وعضو اللجنة التنفيذية للهستدروت آنذاك، وثاني رئيس لإسرائيل فيما بعد) كتيباً ذا مضامين استشرافية سياسية سلبية، بعنوان «الحركة العربية»، زعم فيه أن «القبائل التي تتكلم اللغة العربية ليست ولم تكن ذات يوم أمة واحدة (...) وليست لديهم أية نزعة ذاتية أو موضوعية لتوحيد قواهم (...) وبشكل دقيق (كذا).. إن استعمال اللغة العربية لا يمكن اعتباره أساساً للحديث عن أمة عربية. فالعرب ليسوا أمة واحدة (!) بل هم خليط من القبائل والطوائف الدينية، وأن حركتهم القومية ليست في جوهرها إلّا تقليداً لأوروبا، إنها استيراد خارجي»<sup>(٥٢)</sup>. وعلى الخط ذاته، يسير المفكر الصهيوني وب زيف، فينطلق جزافاً في ذم العرب وتوجيه التهم والإهانات إليهم، ويرى أنهم «شعب رجعي مسؤول عن انحطاط فلسطين والشرق الأوسط برمّته»، ويدعي أن «مجد الأندلس الرائع لم يكن من عمل العرب، بل من عمل اليهود (!)، وإسبانيا لم يفتحها العرب، وإنما افتتحها البربر الذين هم من أصل يهودي (!). ويحل زيف الشخصية العربية بمصطلحات عنصرية نموذجية، قائلاً «ليس هناك عرب في أي مكان (!) ففي الجزيرة العربية انقطع العربي عن الوجود، والذين أخذوا مكانه هم شعب خليط متنافر من مستوى متدنٍ في ميزان التطور الإنساني يتكلم اللسان العربي (!) وبما أن نقاء الدم في أمة محمد هو شرط نقاء النسل، فأين هم أحفاد قريش الآن؟! وحتى في قلب الصحراء العربية فإن السلالة قد تدنست دنساً كبيراً خلال القرون الماضية،



بفعل تدفق الجوّاري القادمات من السودان ومن بعض الأماكن الأخرى في إفريقيا»<sup>(٥٣)</sup>.

وعلى امتداد العقود الماضية، كان سيل الكتابات الصهيونية المماثلة حول الأمة العربية لا ينقطع، ويتسم بشكل رئيس بالنظرة السلبية إلى العرب. ولعل ما كتبه المؤلف الصهيوني دافيد كاما، يمثل عينة كثيرة التكرار. فهو يزعم في بحث نشر له (عام ١٩٧٥) «أن هناك وطناً واحداً عائداً للعرب، ليسوا غرباء فيه، هو الجزيرة العربية، أما بقية البلاد التي يقطنون فيها فليسوا إلا محتلين لها ومسيطرين عليها، يقيمون بها امبراطورية مغتصبة، ويستنكرون بكل وقاحة (كذا) الحقوق الطبيعية للشعوب التي لها الحق الشرعي في هذه المنطقة قبل الاحتلال العربي (...)»<sup>(٥٤)</sup>.

وبقناعات مغلقة في عنصريتها وعدوانيتها، كتب د. عزرائيل كارلباخ (الأكاديمي الإسرائيلي الذائع الصيت) مدعياً أن «الإسلام هو أسوأ أنواع الطاعون، وأنه حيث تسود السيكولوجية الإسلامية نجد السيطرة للطغيان والعدوانية المجرمة (...)» لقد مرت حضارات عديدة وعظيمة على هذا البلد - يتابع د. كارلباخ - كما شهدت غزاة من جميع الأنواع، كلهم تركوا أثراً تدل على الثقافة والأزدهار، بما فيهم الصليبيون، أما على الطريقة الإسلامية فقد ماتت حتى الأشجار (كذا)». ولا يكتفي د. كارلباخ بإغماض عينيه عن الحقائق وتزييفها، بل يواصل تحامله على العرب والمسلمين، بقوله «الخطر يكمن في تصورهم الاستبدادي للعالم، من حبهم للقتل المتأصل في دمائهم، من افتقارهم إلى المنطق، من أدمغتهم السريعة الانفعال. إنهم جميعاً عاطفيون ومختلون ومنعدمو العقل. إن محاولة التباحث معهم على أساس المفاهيم الغربية هي محاولة إلباس شلة من الوحوش لباس العدالة الغربية». ويختم د. كارلباخ قذفه وتشهيره بالقول «إن الإسلام عدو كل تفكير مثمر. وكل زمام مبادرة طيب، وكل فكرة منتجة. إنه لم يقدم قط أي صنيع في الماضي، ولن يقدم أي جميل في المستقبل. إنه الظلام والرجعية والسجن لخمسمائة مليون إنسان»<sup>(٥٥)</sup>.

تسويد صفحة العروبة والإسلام يعدّ ظاهرة متفشية في الأوساط



الأكاديمية والبحثية والاستشرافية. وحين تعتمد هذه الأوساط إلى دراسة الشؤون العربية والإسلامية، نراها تتبع منهجاً وضعياً كإطار للعملية البحثية، يتم فيها التدليل على (المصادقية) أحياناً باستخدام الوقائع والأرقام والإفادات التاريخية، بالإضافة إلى المادة المكتوبة من قبل كتاب وباحثين عرب. وخلال ذلك يبدو الأهم / الأخطر بالنسبة لعدد كبير من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين الذي هو تحميل الواقعة أو النص العربي المكتوب ما لا يحتمل، أو الاستشهاد به في سياق منتقى سلفاً، بينما يكتفي بعض هؤلاء بتقديم صورة بعين واحدة لبعض النتائج العربية، على غرار دراسة عن علال الفاسي وخطوط عمله على طريق استقلال المغرب، ودراسة عن «القبائل اليمينية»، و«مسألة الفلسفة القومية في الفكر العربي المعاصر»، اعتماداً على كتابات قسطنطين زريق وساطع الحصري وحسن صعب وقدرى طوقان وعبدالرحمن البزار وهشام شرابي ونقولا زيادة وغسان شرارة وأنيس صايغ، وغيرهم<sup>(٥٦)</sup>.

هم يختبئون غالباً وراء حجب أكاديمية / علمية، بيد أن العملية البحثية والاستشرافية الإسرائيلية ككل تتعامل مع شؤون الأمة العربية والإسلام بمفاهيم ورؤى لا تختلف جوهرياً عن تعامل الأوساط الصهيونية العاملة في مجالات الدعاية والتحريض المكشوف ضد العرب والمسلمين. وهكذا، في كل ما يتعلق بالأمة العربية (الشخصية والوطن، الهوية والسجايا .. إلخ)، كَوْن قطاع واسع من المستشرقين والباحثين الإسرائيليين صورة مزاجية، ولم يدققوا كثيراً في افتقار هذه الصورة إلى الصوابية، فالمهم بالنسبة لهم هو بناء نموذج ذهني يسمح بأن يكون سلوكهم العملي تجاه العرب مبرراً - شكلاً بالطبع - طالما أنه يختص بجماعات مفككة، بدائية، معتدية .. إلخ.

#### د - من الخصال .. إلى الهيئة :

الأحكام والتقديرات السلبية للباحثين والمستشرقين الإسرائيليين، تطال عقل العربي وخصاله وسجاياه، وحتى هيئته ونمط حياته. وتتفق هذه الأحكام مع الرؤية الصهيونية العامة، ليس فقط في ابتعادها عن الواقع، وإنما أيضاً في

التحامل على العربي والانتقاص من قدره. فمثلاً، يرسم المفكر / المؤلف الصهيوني و.ب.زيف صورة للإنسان العربي المسلم كرجل يتزوج خمس زوجات (...). ويقدم واحدة لضيافته، (!) وبأنه لا يؤمن بأن للمرأة روحاً، وأن العرب يأكلون الهررة والجردان (!) تحتوي لغتهم على مائة اسم للجمل و ٩٩ اسماً للمرأة. ولكن لا توجد إلا كلمة واحدة للقتل. ليس هناك كلمة واحدة في العربية يمكن أن تستخدم للتمييز بين ذبح النعجة وقتل الرجل المتعمد. ويحمل العربي تحت عباءته سيفاً طويلاً كرية المنظر، إنه ضعيف البنية بشكل عام، يداوي جروحه باستخدام روث البقر، وفي حالة مرض العيون يستخدم ضمادات مبلولة ببول الجمال<sup>(٥٧)</sup>. ويسوق الشاعر والكاتب الفلسطيني سميح القاسم بعض الصفات التي تعج بها الكتابات الإسرائيلية وتسبغها على العربي، ومنها أنه: رجل أشعث حاد النظرات - غدار - يخفي في ثيابه خنجراً رهيباً لا تكاد تدير ظهرك حتى ينقض عليك بطعنة نجلاء - متخلف - قاس - همجي - هوايته القتل - سادي - قاتل أطفال - جبان - رعديد - كذاب - منافق - قذر - فظ - ساخط - لئيم - حقود .. إلخ، هذا هو النموذج الذي سعت الدعاية الصهيونية، ولا تزال، لطرحه أمام العالم المتحضر كنموذج للعربي. وفي علم النفس - يضيف سميح القاسم - إننا أحياناً نحاول تطهير أنفسنا بواسطة تصريف عُقدنا ودخائلنا وقذف الآخرين بها. وأحياناً نفعل ذلك بقسوة وعنف، كأننا ندفع عن أنفسنا تهمة شديدة اللهجة، سواء كانت هذه التهمة حقيقية أم وهمية<sup>(٥٨)</sup>.

عندما يصل الأمر إلى الحكم الإسرائيلي على العقل العربي، نلاحظ أن من ينبري لإصدار هذا الحكم، هم نخبة المفكرين والباحثين والمستشرقين الإسرائيليين. وكمثال فقط، ضمن كتاب ليهوشفاط هركابي بعنوان «مواقف العرب من إسرائيل» يبدو العقل العربي في نظر المؤلف فاسقاً لا سامياً حتى اللباب، عنيفاً لا متوازناً، يعجز عن إنتاج شيء سوى البلاغة، وتغذي أسطورة أسطورة وتنتجها، وتجاوب أسطورة أسطورة، وتميلان إلى تناظرات وأنساق من النوع الذي يُتوقع من العرب أنفسهم كشرقيين أن ينتجوه<sup>(٥٩)</sup>.. لماذا كل هذا؟! ألا يتضح أن الصهيوني، مستشرقاً كان أم كاتباً عادياً، لا يهتم سوى بحشد المفاهيم والصور

التي يجد فيها تبريراً خاصاً لمواقفه؟! ألا تندمج هذه المفاهيم والصور في السياق الصهيوني العام بكل ما يقتضي هذا السياق من مساع للتدليل على مسوغات الموقف العنصري تجاه العرب؟!.

زيادة في إضاعة هذا الجانب، نتوقف عند تحليل للبروفسور دانتيل بارتال (عالم النفس الاجتماعي من كلية التربية في جامعة حيفا، والمحاضر في جامعة تل أبيب) حول مواقف الذم والإهانة التي يوجهها الصهيونيون إلى العرب، خاصة وأن هذا الباحث يعمل منذ عدة سنوات في دراسة مسألة «اللاشرعية بالنسبة لمجموعات إنسانية». يقول بارتال أن ملخص مفهوم «اللاشرعية» هو إخراج مجموعة من دائرة المجموعات التي يُنظر إليها بصورة إيجابية، أي استثناء هذه المجموعة من دائرة المجموعات الإنسانية. وهناك فِرَق عديدة للقيام بذلك، يستخدم اليمين الإسرائيلي قسماً منها منذ وقت طويل من أجل حرمان م.ت.ف من الإنسانية. ويعدد بارتال الطرق التي تُعتمد إسرائيلياً لإضفاء اللاشرعية على الآخر، منها:

- أ - «لا شرعية بسيطة» وفيها توصف المجموعة المعادية بكونها تحت بشرية (بيغن: حيوانات تسير على قدمين - إيتان: صراصير مسمومة - شمير: جنادب / عن الفلسطينيين) أو فوق بشرية (شياطين متعطشة للدماء).
- ب - معاملة مجموعة العدو كمجموعة انحراف، مضطربين عقلياً ومشاغبين ولصوص وإرهابيين.
- ج - استخدام مزايا سلبية متطرفة (مثل مشاغبين أو عدائين).
- د - أوصاف سياسية محدّدة تحولت مع التاريخ إلى مفاهيم تشير إلى السوء والخطر العام على البشرية (فاشيون - نازيون .. إلخ).
- هـ - مقارنة مجموعات إثنية تاريخية ترمز إلى الشر (مخربون - متوحشون .. إلخ).

ثم يبيّن بارتال أن اللاشرعية تتكون في حالات كثيرة من خلال نزاع عنيف بين مجموعتين، والوصف بالإنسانية لمجموعة معادية يساعد في شرح النزاع وتصويره بمفاهيم الخير والشر وحمقى مقابل عقلاء. ففي حالات النزاع العنيف

تتكون دائرة مفرغة، حيث تقول إن العدو [العربي] ليس إنساناً مثلي، وهو متوحش وظامئ للدماء أو أحرق أو مصاب في عقله أو أي نوع من المزاعم غير الشرعية الأخرى<sup>(٦٠)</sup>.

بالرغم من وجود بعض النقاط الصحيحة في هذا التوصيف، لكنه لا يبدو مقنعاً تماماً، لكونه يكتفي بجزء من الحقيقة. فهو لا يتحرى الدوافع المتأصلة في الذات الصهيونية، والتي يُجمع العالم على تفشيها في الفكر الصهيوني، وأبرزها النزوع العنصري في النظرة إلى الآخرين «الغوييم» حسب اللفظة العبرية، ككائنات متدنية في سلم التطور. وبهذا فإن مواقف الذم والاهانة الصهيونية الموجهة ضد العرب، لا تخضع إلى مؤثرات الصراع فقط، وإنما - الأهم - تنبع من البنى الأيديولوجية والأفكار التي يضعها الصهيونيون لأنفسهم.

#### هـ - التنشئة كمجال لتشرب الصور :

يُراد لرؤى الصفوة الاسرائيلية ومفاهيمها إزاء العرب، أن تحفر مساربها في أوساط الناشئة في الكيان الصهيوني، حيث يتم تقديم العرب في الكتب المدرسية وفي مختلف الكتب والمطبوعات التي توضع في متناول هؤلاء الناشئة، بطريقة مشوّهة، ويطال هذا التشويه كل ما يتصل بالعربي (الشكل، الشخصية، الطباع، الهوية والحضارة، العلاقات مع الآخرين.. الخ). وتتلخص علاقة الباحثين والمستشرقين الاسرائيليين بهذه العملية بنقطتين، أحدهما هي أنهم مسؤولون عموماً - إلى جانب الجهات الأخرى - عن تشريب الناشئة الاسرائيلية بالصور والأفكار النمطية عن العرب. والثانية هي أن بعضهم يجري أبحاثاً حول تغلغل هذه الصور والأفكار في أذهان الناشئة.

من العينات الدراسية حول النقطة الثانية، نشير إلى دراسة نشرها (في العام ١٩٦٩) الباحث الاسرائيلي يوحنا بيرس (مدرس علم الاجتماع بمعهد كابلان في الجامعة العبرية) مع زميلته زيبوراه ليفي، بعنوان «اليهود والعرب: أنماط إثنية، في اسرائيل»، استهدفت تعيين ملامح تصور اليهود الاسرائيليين الاشكنازيين لأنفسهم وكذلك للعرب المقيمين في فلسطين المحتلة، وأيضاً تصور هؤلاء العرب



لأنفسهم وتصورهم لليهود.. البحث كله عبارة عن تحليل كيفي لصورة مجموعة من الطلبة اليهود عن مجموعة من الطلبة العرب، والعكس، اعتمد على إجراء مقابلات مفتوحة معمّقة، ودار التحليل حول الموضوعات الستة التالية: مدى تركيز كل جماعة على الأخرى - الإحساس بعلو المكانة أو بالدونية - درجة اعتماد كل فرد من المجموعتين على أعضاء جماعته السلالية - إمكانية التعرف على أعضاء الجماعات السلالية المختلفة في المظهر الجسماني أو غيره من العلامات - الاتجاهات السياسية فيما يتعلق بالثقة في النظام والشك فيه.. وتشير نتائج هذه الدراسة، ضمن ما تشير إليه، إلى سمة هامة ميّزت نظرة اليهود إلى العرب الذين يعايشونهم، إذ تقرر الدراسة ما يلي: «يؤكد المفحوصون اليهود دونية جماعة الأقلية [أي العرب] خاصة في مجال القدرة العقلية، ويحسّون إحساساً بالغاً بتفوقهم هم»<sup>(٦١)</sup>.

وكمؤشر ظهر حديثاً (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩) يبيّن بحث أجراه البروفسور دانييل بارتال (عالم النفس الاجتماعي الحاضر في جامعتي حيفا وتل أبيب) بالاشتراك مع شموئيل زولتك (من دائرة علم النفس في جامعة تل أبيب) أنه يتم تصوير العربي في الكتب الدراسية الاسرائيلية بخطوط سلبية، حيث جاء في البحث ان النظرة إلى العرب ترتبط في نحو ٨٠٪ من الحالات بالمواجهات والحرب، ويتم وصفه بالمنحط وعديم التربية ومجهول الهوية ويؤكد بارتال - طبقاً لتقرير صحفي اسرائيلي - أن هذه النتائج تعبّر عن نظرة وزارة التعليم، وأن الصورة المتكونة تقود إلى الآراء العنصرية التقليدية<sup>(٦٢)</sup>.

يقدم هذان المثالان فكرة أولية عن عدد يكاد لا يحصى من المؤشرات التي تُظهر وقوع الناشئة الاسرائيلية تحت تأثير الأوصاف والتعبيرات والمواقف العنصرية التي تتكرر في المطبوعات وفي وسائل الدعاية المسموعة والمرئية، التي يسهم الباحثون والكتاب والصحفيون الاسرائيليون في حقن الناشئة بها، بهدف تزويدهم ببعض مستلزمات انخراطهم في الصراع مع العرب لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني.

## **\*\* خامساً ، فلسطين ... التاريخ والآثار :**

تشمل الأبحاث الاسرائيلية العامة والاستشراقية اتجاهاً طاعياً لايجاد تطابق بين «الرواية التوراتية» وبين واقع البلاد وتاريخها في العصور الغابرة. وتستأثر الدراسات الأثرية والتنقيبات بجهود ضخمة من قبل المختصين الاسرائيليين. كما يدرس الباحثون والمستشرقون الصهاينة البلاد في مختلف عهودها وصولاً إلى التاريخ المعاصر، ويتعمدون في دراساتهم لتاريخ فلسطين وآثارها إقحام ما يسمى «تاريخ شعب اسرائيل» في التسلسل التاريخي، وفي ربط معالم البلاد وأحداثها بهذا التاريخ، حتى أصبح الإقحام المذكور قوة مهيمنة على عقول هؤلاء، تتلازم مع ما نطلق عليه «عقدة التشریش» التي تدفع العلماء والمهتمين منهم إلى استنطاق الآثار، والبحث بذهنية مهيأة سلفاً للبرهنة بالاثبات المادي على وجود الجذور التاريخية اليهودية في فلسطين. وبالرغم من أن النتائج الحقيقية تأتي مخيبة لهؤلاء العلماء، وحتى للمختصين الذين تستقدمهم إسرائيل من دول العالم، إلا أنهم مع ذلك يحاولون القفز فوق الحقائق، حيناً، وطمسها أو تزيفها أحياناً أخرى.

يطغى المنهج التوراتي على البحث الإسرائيلي في تاريخ فلسطين وآثارها، وتتعدد الجوانب التي يتم تناولها في هذا النطاق. وعلى هذه الشاكلة نجد تقزيماً للبحث التاريخي والأثري إلى مستوى الحديث الغيبي والخرافي، فيفكر المستشرق والباحث العالم بطريقة لا تختلف جوهرياً عما هو الحال لدى رجل الدين اليهودي.. ومع الهبوط إلى درجة التفكير البدائي، يستخدم الأكاديمي الإسرائيلي مناهج العلوم المعاصرة في إثبات أفكار ومقولات ذهنية لا وجود غالباً لما يجسدها عملياً في الواقع.

### **أ - في الجامعات:**

تنشط الدوائر والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في دراسة التاريخ القديم لفلسطين وآثارها، نظرياً وتطبيقياً، وتشارك الجامعات في تنظيم المؤتمرات العلمية في هذا المجال.. فمثلاً، عقدت جامعة بن غوريون (في العالم ١٩٨٧) مؤتمراً

لدراسة الآثار في منطقة النقب، قدّم فيه البروفسور اليعيزر أورن بحثاً حول دراسة علم الآثار كجزء من معرفة الشرق القديم، وتحدث آخرون عن غنى النقب وجنوب البلاد بالآثار، ونوقشت نتائج الحفريات (برئاسة أورن) في سيناء ومناطق الطريق بين فلسطين ومصر وفي النقب الجنوبي المستمرة حتى تاريخية<sup>(٦٣)</sup>. كما عقدت مؤسسات العلم والأثر في القدس مؤتمراً للباحثين في «صحائف قمران» بعد مرور أربعين سنة على اكتشافها، خصّص للذكرى الثالثة لموت البروفسور يغال يادين<sup>(٦٤)</sup>.. وفي العام ذاته، عقد اجتماع دراسي في جامعة تل أبيب، خصّص لتناول مواضيع في «علم الآثار الصناعية القديمة»، فقدّم البروفسور م. هلتسر (من جامعة حيفا) بحثاً عن «زيت الزيتون في العهد القديم»، وألقى منشي هرتيل محاضرة في الموضوع ذاته، قال فيه أنه وجد في التوراة أن الناس استخدموا زيت الزيتون والدهون في خمسة عشر مجالاً رئيساً من مجالات الحياة. وزعم منشي أن «شعب إسرائيل» كان هو الشعب الوحيد الذي زرع أرضه بالأشجار والمزروعات، بعد أن كانت قاحلة وجرداء، بينما عملت الشعوب الأخرى على الحصول على هذه الأشجار وهي مزروعة، وادعى أن ما أسماه «الاحتلال الإسلامي للبلاد» جاء ليوقف دفعة واحدة صناعة الزيت التي كانت قد تطورت تطوراً كبيراً، لأن الناس - على حد قوله - لم يعتادوا خلال هذه الحقبة على استخراج الزيت إلا للاستعمالات المنزلية والعائلية. أما البروفسور بنيامين مزار، فتحدث عن استيراد المصريين والفنيقيين لزيت الزيتون من أرض كنعان<sup>(٦٥)</sup>.

وفي إطار نشاطاتها المتنوعة، تصدر الجامعات الإسرائيلية نشرات وكتباً تتعلق بتاريخ فلسطين ومعالمها وبعملات التنقيب عن الآثار، منها المجلد الضخم الذي تصدره الجامعة العبرية بالقدس، الذي وصل (عام ١٩٨٧) إلى «العدد ٢٢» بإشراف البروفسور أبراهام بييجب رئيس «معهد دراسات الآثار» في الجامعة المذكورة<sup>(٦٦)</sup>.

للتعرف على بعض ما هو متبع لدى الجامعات الإسرائيلية في تعاملها مع تاريخ البلاد والآثار، نعتد مثلاً تقريراً صحفياً إسرائيلياً عن القسم المتخصص بدراسة ما يسمى «أرض إسرائيل» في جامعة بارايلان الذي يعمل في مجال دراسة

«الحياة اليومية للإسرائيلي القديم». فيذكر التقرير أن أعضاء هذا القسم يتمتعون بتفوق معين على الباحثين في المؤسسات الأخرى.. لماذا؟! يأتي الجواب لأنه توجد بحوزتهم معلومات من «مصدر هام جداً» في فهم الأمور هو أدب التلمود (لاحظ!). وإضافة إلى الأبحاث العادية والإصدارات، يجري كل عام في هذا القسم اجتماع حول الزراعة والاقتصاد في البلاد إبان العهد القديم، وفي الاجتماع الذي عقده القسم (أيار / مايو ١٩٨٩) تحدث العلماء عاموس كلونر وناحوم سيجف وأهود يتسار وشمعون دار وتسفي ماعوز في مواضيع تتعلق بالزراعة والبنية الزراعية والكنس في مناطق متفرقة من فلسطين والجولان<sup>(٦٧)</sup>.

#### ب - في المؤسسات الأخرى:

تعمل في مجال أبحاث التاريخ القديم لفلسطين ومعالمها، مؤسسة تدعى «شركة دراسة أرض إسرائيل وآثارها» تأسست عام ١٩١٣. فتشارك هذه الشركة في أعمال الحفريات والتنقيب في مختلف أرجاء فلسطين، وتصدر منشورات ودراسات تتعلق باهتماماتها، ولها مجلة دورية تدعى «أرتس إسرائيل» تتضمن مقالات لباحثين وعلماء من فلسطين المحتلة وخارجها، وقد خصصت هذه المجلة عددها التاسع عشر لذكرى ميخائيل آفي يونا (أحد علماء الآثار الصهاينة) وخصّصت عددها العشرين (الصادر أوائل ١٩٨٩) لا يغال يادين، أما العدد الحادي والعشرون فخصّص لاثنتين من علماء الآثار والتاريخ الصهاينة هماروت ودافيد عميران. كما تصدر الشركة ذاتها مجلة «التاريخ القديم» التي يترأس تحريرها أفرايم شتيرن، وتحدث عن الاكتشافات الحديثة لآثار البلاد. وتعكف الشركة على إصدار موسوعة شاملة حول التنقيب عن الآثار في البلاد<sup>(٦٨)</sup>؛ هذا بالإضافة إلى الكتب والكراسات التي تصدرها الشركة والتي تتحدث عن معالم فلسطين وآثارها وتاريخها القديم، ومنها كتاب د.يسرائيل فينكلشتاين بعنوان «الأعمال الأثرية حول فترة الاستيطان في عهد القضاة» عام (١٩٨٧)<sup>(٦٩)</sup>، وقبله كتاب البروفسور نحمان أبيجد بعنوان «المدينة العليا للقدس» ١٩٨٠ الذي يكرس عشرات الصفحات والصور لـ «بيت همدوت» الذي قيل أنه قصر أحد أغنياء



المدينة خلال ما يسمى «فترة البيت الثاني»<sup>(٧٠)</sup> . ومن منشورات الشركة كذلك  
ربعية «آثار قديمة» التي تستمر في الصدور منذ عام ١٩٦٨ حتى تاريخه، وتضم  
صوراً ملونة عن العديد من المواقع الأثرية في فلسطين.

وضمن نشاطاتها الواسعة النطاق، تنظم الشركة اجتماعات سنوية عامة  
للتعرف على معالم فلسطين، وتعقد اجتماعات دولية لعلماء الآثار والباحثين  
وخاصة أولئك الذين يعتمدون منهم «المنهج التوراتي» في البحث. وقد عقدت  
الشركة مؤتمرها الأربعين (خلال تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧) في الجامعة  
العبرية، ودارت محاضراته حول البحوث والدراسات الأثرية التي جرت في  
«القدس الموحدة» طيلة العشرين سنة التي اعقبت حرب ١٩٦٧. فألقى البروفسور  
ب. مزار، مثلاً، محاضرة حول ما أسماه «القدس خلال فترة البيت الأول  
والثاني»، زعم فيها أنه لا تناقض بين الآثار المتبقية والمكتشفة وبين الكتاب  
المقدس<sup>(٧١)</sup>.

وتعمد مؤسسة أخرى تدعى «شعبة الأثرية» إلى تنظيم الندوات  
والمؤتمرات وإلى إصدار الكتب والمنشورات في مجال عملها. وقد عقدت هذه الشعبة  
- بالتعاون مع جامعة تل أبيب - ندوة دراسية في نيسان / أبريل ١٩٨٢، لبحث  
موضوع «مصر واسرائيل وسيناء في عهد التوراة»، وأصدرت أعمال هذه الندوة في  
كتاب (من إعداد البروفسور أ. ريني) تضمّن ثمانية أبحاث بالانجليزية. كما  
تصدر «شعبة الأثرية» مجلة بعنوان «أخبار الآثار» التي تركز على المواقع  
الأثرية والتنقيبات<sup>(٧٢)</sup>. على امتداد الأرض الفلسطينية، من زاوية ارتباطها  
المزعوم بأسباط بني اسرائيل.

وهناك جماعة تدعى «المرشدون في اسرائيل» تصدر مجلة «مورشيت ديرخ»  
التي تُعنى بالموضوعات ذاتها. ومن المجالات المتخصصة بالتاريخ القديم  
والمخطوطات والآثار، التي تصدرها جهات أخرى، مجلة «عت - مول» و«الكاتدرا»،  
وابرز كتابها ميغن بروشي الذي ينشغل بدراسة سكان البلاد خلال العهد  
القديم<sup>(٧٣)</sup>.

يوحي الاهتمام الاسرائيلي بأبحاث التاريخ والآثار، أن اسرائيل - أكثر من

أي بلد في العالم - تتكئ على التاريخ القديم لإعطاء «شرعية لوجودها المعاصر»، وفي ظل انفراد جهات البحث الاسرائيلية - غالباً - في التنقيب عن آثار فلسطين ودراساتها، يمكننا أن نتصور حجم التضليل والتزييف الذي تقوم به هذه الجهات، دون أن يمتلك الكثيرون المعلومات الكافية التي تفنّد المزاعم التي يحاول الباحثون الصهاينة تسويقها داخلياً وخارجياً.

### ج - عناوين ومضامين :

تعد المكتبات في فلسطين المحتلة ودول العالم بالمؤلفات الصهيونية حول التاريخ القديم لفلسطين وتاريخ اليهود وبني اسرائيل في البلاد، حيث تدرس عهود ابراهيم واسحق ويعقوب وسليمان ويشوع بن نون، وتنشر دراسات حول «هيكل القدس» وحول مملكتي اسرائيل ويهودا، وغير ذلك، وتوظّف فيها الادعاءات الدينية والتاريخية لأغراض ايديولوجية ودعائية، ويتم على الدوام الربط بين الدراسات من هذا القبيل وبين «اسرائيل/ الدولة التي تمثل انبعاث الأمة اليهودية من جديد»<sup>(٧٤)</sup>؛ كما توضع المؤلفات حول المدن والمواقع التاريخية والأثرية، التي يحشر فيها اسم اليهود القدامى بمناسبة أو بدون مناسبة.

بالإضافة إلى الكتب التي وضعها بعض كبار المؤرخين اليهود (أمثال: يتسحاق مردخاي، هاينريخ تسفي جيرتس، شمعون دوفنوف، ابراهام موشي لونتس)، قام مثلاً المؤرخ ميخائيل ايش شالوم بوضع كتاب بعنوان «تاريخ اليهود في أرض اسرائيل خلال الامبراطوريات البيزنطية والعربية والعثمانية»، تستند مادته إلى المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم التاريخ في جامعة تل أبيب. وقد بحث القسم الأول من الكتاب دور الاستيطان اليهودي في عهد روما وبيزنطة، ليكون بمثابة مدخل إلى ما أسماه «عصر الاحتلال العربي» الذي يعتبره نقطة تحوّل في تاريخ اليهود في البلاد.. ويقول المؤلف في المقدمة ان أحد الأهداف الرئيسية من تأليف الكتاب، هو التأكيد على استمرار الاستيطان اليهودي في البلاد على مر العصور والأجيال، فيتضمن الكتاب استعراضاً تاريخياً شاملاً لأمكنة الاستيطان اليهودي القديم في انحاء مختلفة من البلاد، ويحشد المؤلف في كتابه

هذا كمّاً كبيراً من المعلومات المقتبسة من مصادر متعدّدة، ابرزها كتب: ش. كلاين «بلاد يهودا» و«الاستيطان اليهودي»، ج. آلون «تاريخ اليهود في أرض إسرائيل»، م. آفي يونا «اليهود أيام روما وبيزنطة»، م. آساف «تاريخ الحكم العربي في أرض إسرائيل»، ب. مزار «موسوعة الحفريات الأثرية في أرض إسرائيل»، برسلبسكي «حرب يهود أرض إسرائيل ودفاعهم عن أنفسهم»، رحلات الحاخام بنيامين متوديل، أ. أشتور «معلومات عن اليهود في شمال أرض إسرائيل خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر في كتاب المجد للبطولة».. إلخ. ويأخذ المؤلف على عدد من المؤرخين أنهم لم يلفتوا النظر في كتاباتهم إلى مسألة الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين، ويشيد بالجهود التي بذلت للحصول على وثائق «الجنيزة» العبرية والآرامية القديمة التي عثر عليها (عام ١٨٩٦) في كنيس يهودي بالقاهرة. ويذكر أن هذه الوثائق وتفسيراتها ألقت أضواء كبيرة على فترات مختلفة من فترات الاستيطان اليهودي في «أرض إسرائيل» وكشفت قضايا جديدة لم يكن يُعرف عنها شيء من قبل<sup>(٧٥)</sup>.

وفي المنحى ذاته، يسهب زئيف فيلنائي في الحديث عن «الحضور اليهودي المستمر والمتسع» في القدس ضمن كتابه «القدس عاصمة إسرائيل - ٣ مجلدات»، فيتحدث عن تاريخ القدس حسب الرواية التوراتية وتحولها إلى عاصمة «يهودا وإسرائيل» وعن «الخراب» وعن «القدس في الصلوات اليهودية وفي النبوءة اليهودية وتحققها»، كما يسرد ما يعتبره تاريخ القدس في عهد الحشمونائيم والرومان وهيرودس وأبنائه، ثم يتابع سرده وصولاً إلى التاريخ الحديث، مبرزاً بشكل ملفت للنظر ما يسمى «الآثار اليهودية» ومهمّشاً الأهمية التاريخية والحضارية للوجود العربي والإسلامي في القدس<sup>(٧٦)</sup>.

وحول الجانب العسكري من التاريخ القديم، وجد من الإسرائيليين من يدرس الرواية التوراتية بالمفاهيم والرؤى المعاصرة. ففي بحث أعده أبرهام ملميت (مؤرخ، عمل في الهاغاناه وسلاح الاستخبارات فيما بعد) بعنوان «العقيدة العسكرية لشعب إسرائيل القديم» قدّمه إلى حلقة بحث بمناسبة مرور مائة عام على ولادة بن غوريون، ذكر أن «أرض إسرائيل [= فلسطين] انتقلت بالقوة وبالعنف

إلى شعب إسرائيل»، وشرح ملميت كيف استطاعت قبائل من الصحراء بدون تقاليد عسكرية وبدون سلاح التغلب على الكنعانيين الذين يملكون تقاليد حربية طول مئات السنين، فيذهب إلى أن الوضع في كنعان قبل وأثناء الاحتلال كان متزعزعا، ولم ينشئ الكنعانيون جهازاً دفاعياً شاملاً، وقد تمكن «بنو إسرائيل» من الكنعانيين في الجبل وليس في السهل حيث امتلك هؤلاء العرب الحديديّة. ويثني ملميت على الجواسيس في عملية التغلب على «مدن كبيرة وحصينة» وعلى سلاح مدرعات في صورة عربات حديثة، ويقدر أن سر تغلب بني إسرائيل على الكنعانيين هو الأسلوب العسكري غير المباشر، غير المألوف، الذي لم يفكر فيه الناس من قبل، أسلوب الحيلة والمفاجأة والتضليل، عبر التسلل سراً إلى داخل المدينة، فأبطلوا بذلك مفعول السور، ثم قيامهم بسحب حُماة المدينة إلى الميدان خارج السور حتى مسافة كافية بحيث لا يمكنهم العودة إلى المدينة إلا بعد إحراقها، كما حدث لدى احتلال «عاي» و«جفعا». وينهي ملميت حديثه حول هذا الموضوع، بالتأكيد على أن المعركة بين دافيد وجوليات ترمز إلى استخدام تكنولوجيا حديثة في القتال آنذاك، وربما كان المقلع يومها النموذج الأول للصواريخ عابرة القارات<sup>(٧٧)</sup>.

.. تُدرس هذه الموضوعات، وسواها، لتسخر في ثلاثة اتجاهات:

الأول : داخلي، لإيجاد علاقة بين اليهود الحاليين وبين فلسطين وتعزيز انتماء هؤلاء اليهود المصطنع للبلاد كعامل رئيس في توفير حوافز الالتزام بالمشروع الصهيوني.

والثاني: صراعي، لحمل العرب على التسليم بفكرة «يهودية فلسطين» والترويج لمقولة «الاستمرارية التاريخية لليهود» في البلاد كادعاء موجّه ضد العرب في حالتي الصراع والتسوية المحتملة.

والثالث: دعائي، يتم خلاله التوجّه إلى الرأي العام العالمي، لكسب التأييد والتعاطف والتفهم لكل ما تطرحه إسرائيل، انطلاقاً من التسليم التلقائي بما يسمى «الوجود التاريخي لليهود واستمرارهم في موطنهم القديم».



#### د - البلاد خلال القرون الخمسة الأخيرة :

عُني المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أيضاً بدراسة تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني. فمثلاً أَلَفَ المستشرق أوريال هايد (أحد أساتذة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية) كتاباً بعنوان «الوثائق العثمانية حول فلسطين ١٥٥٢-١٩١٥» (صدر في أكسفورد ١٩٦٠) درس فيه «الفرمانات» العثمانية اعتماداً على الدفاتر المهمة (= مهمة دفتری) وكان الجانب السياسي هو الموضوع الرئيس الذي اهتمت به الفرمانات التي نقلها هايد. واشترك البروفسور أمنون كوهين (أستاذ الدراسات الشرقية وعلوم الشرق الأوسط في الجامعة العبرية وبعض معاهدها) مع المستشرق الأميركي برنارد لويس في وضع كتاب «السكان والإيرادات في مدن فلسطين خلال القرن السادس عشر» (صدر في برنستون عام ١٩٧٨)، ودرس كوهين «أوضاع فلسطين الإدارية والسياسية في القرن الثامن عشر» صدر في القدس المحتلة<sup>(٧٨)</sup>. كما نشرت الجامعة العبرية (عام ١٩٨٥) «دراسات حول فلسطين خلال العهد العثماني» بإشراف المستشرق موشي معوز (رئيس معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية في الجامعة العبرية) تضمّنت في نحو ٦٤٠ صفحة أربعين دراسة عن قضايا تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والسياسة وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية في تلك الفترة، وقد عمد فيها كتابها إلى إبراز تاريخ فلسطين في صورة سلبية تدليلاً على «الوضع المتردي للمنطقة» قبل الاستيطان الصهيوني فيها<sup>(٧٩)</sup>.

وتخصّص د. أرييه مورغنشترن في دراسة الاستيطان اليهودي / الصهيوني في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، والنشاط الذي قام به اليهود الاشكناز في هذا الخصوص<sup>(٨٠)</sup>. وألف يتسحاق بن تسفي كتاباً عما يسمى «أرض إسرائيل ومستوطنوها أيام الحكم العثماني» (صدر في القدس ١٩٦٣). وأصدرت جامعة تل أبيب بالاشتراك مع الكيبوتس الموحد ثلاثة مجلدات (١٩٧٠-١٩٧٣) حول «تاريخ الصهيونية واليهود في البلاد». كما أصدر مجلس أمناء الجامعة العبرية (١٩٦٣) كتاباً من إعداد بن تسيون غات بعنوان «الييشوف اليهودي في أرض إسرائيل خلال سنوات ١٨٤٠-١٨٨١».

ودرس ميخائيل أساف «العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين ١٨٦٠-١٩٤٨» (صدر في تل أبيب ١٩٧٠) <sup>(٨١)</sup>. وضمن المؤلفات التي أصدرتها المؤسسات الأكاديمية والبحثية الإسرائيلية، يُشار إلى سلسلة من الدراسات (طبعت أو قيد الطبع عام ١٩٨٩/١٩٩٠) في جامعة بار ايلان، أبرزها <sup>(٨٢)</sup> ي. جيلبر، «الدفاع عن فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية» تبحث في خطوط الدفاع البريطانية واليهودية عن يهود فلسطين ضد الغزو المحتمل لقوى المحور إستناداً إلى مجموعة من المصادر من الارشيف البريطاني والارشيف اليهودي. ودراسة اي. توبر «فشل الاستراتيجية العسكرية البريطانية داخل فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٤٧» التي تتناول وثائق بريطانية حول كيفية معالجة السلطات البريطانية لحركات العنف في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية. وأيضاً دراسة هـ. بيرغر «المقاومة والتراث في فلسطين تحت الانتداب» وتتحدث عن ادعاء منظمات الارغون والليحي والهاغاناه منذ بداياتها بان مقاومتها للسلطات البريطانية (!) يبررها التراث اليهودي. لذلك أولوا التاريخ اليهودي كخرافة تؤيد شعارهم السياسي. وتتضمن الدراسة «معقولة» الادعاء المذكور بالنسبة «للتراث» الحالي، ورد الفعل الذي اثاره في الأوساط المتدينة.

وبين الكتب الاسرائيلية التي تناولت عرب فلسطين منذ أوائل القرن العشرين، نتوقف عند كتاب يهوشع فورات «نمو الحركة القومية العربية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٢٩» الصادر عن الجامعة العبرية (عام ١٩٧١). وفي هذا الكتاب، بعد المقدمة التي تشير إلى مكانة القدس وفلسطين لدى المسلمين، وإلى فلسطين من ناحية إدارية واجتماعية في فترة الحكم الاسلامي وإلى الأهداف السياسية في صفوف الفلسطينيين عشية الحرب العالمية الثانية، يبحث الفصل الأول من الكتاب موضوع «رفض الصهيونية وبلورة الايديولوجيا الفلسطينية بشأن فلسطين» والعوامل التي أدت إلى هذا الواقع، ويتناول الفصل الثاني فكرة «الوحدة السورية الشاملة، صعودها وهبوطها». ويتطرق الفصل الثالث إلى «المواجهة مع الانتداب البريطاني». أما الفصل الرابع فيتعلق بارتقاء الحاج أمين الحسيني إلى الزعامة، بينما يدرس الفصل الخامس «هوية المعارضة وتطورها».

وفي الفصل السادس يبحث المؤلف «التحولات التي شهدتها السنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٩ وضعف اللجنة التنفيذية العربية والتغيرات التي طرأت عليها والاتفاق مع المعارضة». أما الفصل السابع والأخير فيركز على النزاع حول «حائط المبكى» وأبعاده وعن الطوائف المسيحية والحركة القومية العربية<sup>(٨٣)</sup> .. بالرغم من أن يهوشع فوران يعترف في كتابه هذا بحقيقة وجود الوعي القومي لعرب فلسطين، إلا أنه في الجزء الثاني (الذي صدر في لندن ١٩٧٧) ينظر إلى الحركة الوطنية الفلسطينية من زاوية دينية، ويقترّب من أسلوب التفريق بين الطوائف إبان حديثه عن هذه الحركة (١٩٢٩ - ١٩٣٩). ومن ناحية منهجية، يعتمد المؤلف مصادر هيئات الاستخبارات اليهودية (وغالبيتها عن تقارير للمخبرين) ويتبنى نظرية تأمرية تجعل من الحاج أمين الحسيني «الداهية الشرير». وفي تناوله للتكوين الاجتماعي للمشاركين في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وطبيعة حركة القسام التي سبقتها، يسقط المؤلف فريسة تحيّزاته السياسية، ويتخلّى عن واجبه كمؤرخ ليلعب دور الخصم المعني<sup>(٨٤)</sup>.

بدوره يسعى المستشرق تسفي البيلغ (من مركز ديان للأبحاث بجامعة تل أبيب) إلى تجريد الثورة الفلسطينية الكبرى من هويتها الوطنية القومية في كتابه «حوادث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ أحداث هي أم ثورة؟!»<sup>(٨٥)</sup> مقللاً من أهمية ارتباط عرب فلسطين بالبلاد ومن دفاعهم عن وجودهم ومصيرهم في مواجهة التحالف الصهيوني - البريطاني أيام الانتداب.. أما يوفال أرنون - أوحنا فيدرس في كتابه «حرب داخلية: الصراع الداخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٩ - ١٩٣٩» (الصادر عن مركز ديان عام ١٩٨٩) نمو الحركة ومعسكراتها والخلفية الاجتماعية التي تطورت فيها، كما يدرس مصادر قوة الحركة الفلسطينية ونقاط ضعفها. ويركز الكتاب على الصراع الذي دار بين المعسكرات والذي أوصل الفلسطينيين إلى عنف داخلي حاد استنزف المجتمع الفلسطيني وفتت زعامته ومكّن سيطرة الدول العربية على هذا المجتمع (...)<sup>(٨٦)</sup>. ويعمد ميخائيل أساف الذي يعتبره الاسرائيليون «حُجّة في الشؤون العربية» إلى طرح موقف تضليلي في كتابه «تاريخ اليقظة العربية في بلاد اسرائيل وهروبهم» المخصّص لدراسة الأحداث التي

جرت بين سنوات ١٨٧٦ - ١٩٤٨، فيتحدث عن التفكك وانعدام الرابطة القومية (كذا) بين عرب فلسطين، كما يتحدث عن العلاقات العربية مع النازية وعن هروب العرب الفلسطينيين من البلاد. ويُبرز آساف مقولة ان الشعب اليهودي المشتت جاء إلى البلاد ليحقق رغبة قومية قديمة تتمثل بما أسماه «دعوة الشعب إلى صهيون» من خلال الهجرة والقدوم للاستيطان في القرية والمدينة<sup>(٨٧)</sup>.

اهتم المستشرقون والباحثون الاسرائيليون أيضاً بالأوضاع الثقافية والتعليمية والاعلامية لعرب فلسطين في مرحلة ما قبل تأسيس اسرائيل. فيدرس شمعون لندمان «التعليم والثقافة بين عرب القدس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين» متناولاً المكتبات والمدارس الدينية والصحافة وشخصيات مقدسية مشهورة<sup>(٨٨)</sup>. وأعدّ يعقوب يهوشع كتاباً عن «الصحافة العربية في البلاد» ضمن ثلاثة مجلدات<sup>(٨٩)</sup> / نشرها المركز اليهودي العربي بجامعة حيفا/ الأول يتناول الأعوام ١٩٠٨ - ١٩١٨، والثاني ١٩١٩ - ١٩٢٩، والثالث ١٩٢٩ - ١٩٤٨، عرّف فيها بكل صحيفة على حدة، تحريراً وهوية واهتمامات. ولدى تناوله للمواد التي نشرتها الصحف الفلسطينية كان يهوشع غالباً ما يتجاهل اهتمامات هذه الصحف بالمواجهة مع الصهيونية وسلطات الانتداب البريطاني، ويتجنب إبراز البعد الوطني/ القومي الذي انطوت عليه المواد الصحفية المنشورة في كثير من صحف تلك الفترة، بينما نراه ينتقي بعض الاشارات الدينية ويضخمها إلى مستوى الميول والاتجاهات.

تقترن الاهتمامات البحثية الاسرائيلية بفلسطين في شتى عهودها، بمحاولات ملموسة تساعد على إنجاز أهداف اسرائيلية معينة في الصراع مع العرب، ويتبدى ذلك في صورة الادعاء مثلاً بوجود العرب الطارئ والمؤقت في البلاد، ونزع الهوية القومية عنهم، مع التشديد في المقابل على إضفاء طابع يهودي عليها. وبعد هذا يلجأ الباحثون الاسرائيليون إلى إظهار مواجهة العرب للصهيونية كما لو أنها نسخة عن العداء الذي يتعرض له اليهود من قبل «الأغيار» الذين لا هوية لهم سوى أنهم «غير يهود». وحين تكون ضغوط الواقع وحقائقه في ذروتها، يهرع الباحثون الاسرائيليون إلى الاحتماء بفكرة «التغيب الديمغرافي والحضاري



للفلسطينيين» التي انتجتها الذهنية الصهيونية منذ بدايات المشروع الاستيطاني في البلاد، والتي اعتبرها الصهيونيون في العقود اللاحقة من المسلمات. زيادة على «الرسالة الحضارية» المزعومة التي أخذ بها الصهيونيون، ثمة قناعة صهيونية يلخصها المفكر الاسرائيلي الشهير يشعيا هو لييوفيتش (استاذ العلوم السياسية وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية) بإشارته إلى ان الصراع العربي - اليهودي (حسب تسميته) هو تعبير عن الجوهر الأزلي لمأساة الشعب اليهودي التاريخية، الأمر الذي يعني أن العرب هنا يلعبون دور الأغيار تجاه اليهود. وثمة معطى ماثل يسوقه البروفسور شلومو أفنيري (رئيس قسم الدراسات السياسية في الجامعة العبرية) مفاده أن الرواد الصهاينة الأوائل لم يكن باستطاعتهم مواجهة حقيقة أن ثمن الصهيونية هو نقل العرب [= تهجيرهم من البلاد]، ولذا أخذت ميكانزمات الدفاع عن النفس شكل تجاهل تعيين المشكلة العربية<sup>(٩٠)</sup>. ومثل هذه المحاولة لإظهار «التغيب» وكأنه عملية قسرية لا إرادية ولا واعية، تسقط على الفور أمام ما نراه من تلبية للدافع بأعمال ووقائع، وبمواقف صريحة مقصودة ومتعمدة لسلب الفلسطينيين حقوقهم. فزعماء الصهيونية وإسرائيل الذين «لم يتعبوا من إنكار وجود الشعب الفلسطيني» - بشهادة المؤرخ الإسرائيلي يعقوب تلمون - على غرار إنكار غولدامائير، ينطلقون من فهم يوضحه البروفسور يرمياهو يوفال (رئيس قسم الفلسفة في الجامعة العبرية) مبيّناً «إن القول إنه لا يوجد فلسطينيون يعني أنه على الرغم من وجود هؤلاء، فيجب اعتبارهم وكأنهم غير موجودين، والنظر إليهم على أنهم ليسوا من البشر، وحرمانهم من حقوقهم كجماعة»<sup>(٩١)</sup>.

في هذه الأثناء، كان العرب الموجودون / المغيّبون، مادة للدراسة وكتلة صمّاء عليها أن تستجيب لاملأءات، المخطط الصهيوني في اقتلاعهم من البلاد كشرط لتأمين «الحضور» الصهيوني بالغزو، وهو ما كان يتخلل الحرب النفسية التي شنها الصهيونيون ضد العرب إبّان حرب ١٩٤٨، ضمن خطة مبرمجة أعدت مسبقاً.. فقد وُضعت الحرب النفسية هذه على أساس دراسة النسق الأخلاقي

العام والنظام القيمي والمثل والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الفلسطيني، وأحرزت إسرائيل نجاحاً كبيراً في هذا المجال بسبب ما توفّر لها من دراسات كهذه. وعلى سبيل المثال، استغل الصهاينة ما عرفوه من أهمية قيمة العرض والشرف عند الفلسطينيين وأشاعوا الرعب والخوف حول هذه القيمة، بحيث أخلّيت قرى كاملة من سكانها الفلسطينيين خوفاً على نساءهم وبناتهم من اعتداءات اليهود. ووفّرت الدراسات الاجتماعية والسكانية والدراسات حول الفولكلور معلومات هامة عن بنية المجتمع الفلسطيني، أتاحت حرية العمل أمام صانعي السياسة الإسرائيلية لاختراق المجتمع الفلسطيني والسيطرة عليه<sup>(٩٢)</sup>.

#### هـ - طمس وانتحال الفولكلور الفلسطيني :

يُصنّف الاهتمام الإسرائيلي بالتراث الشعبي الفلسطيني في نطاق الاهتمامات والأعمال الاستشراقية، وربما يقدّم دليلاً حياً وعملياً على الكيفية التي يتصرف وفقها الإسرائيليون حيال وجودهم في محيط شرقي غني حضارياً. فتعمل في هذا الميدان، عدة مؤسسات متخصصة في مجال دراسة وجمع التراث الشعبي الفلسطيني، وسرقته أو انتحاله أو طمس هويته الحقيقية. ومن هذه المؤسسات<sup>(٩٣)</sup>:

- أ - مؤسسة فيزو Wizo (مختصر اسم المنظمة الصهيونية العالمية للنساء) التي تملك محلات في تل أبيب والقدس وحيفا، وتستثمر إمكاناتها في تسويق المنتجات الشعبية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٠. وقد عملت هذه المؤسسة في مجال بيع المطرّزات وأشغال الإبرة والمخرّمات والمصنوعات الجلدية المعروفة في فلسطين منذ مئات السنين. كما عمّدت إلى توسيع نطاق أعمالها بعد قيام الكيان الصهيوني، واستفادت من هجرة اليهود من البلاد العربية إلى فلسطين، إذ نقل هؤلاء المهاجرون معهم خبرة كبيرة في شؤون التراث الشعبي العربي.
- ب - مؤسسة ماسكيت Maskit (مختصر اسم المكتب الإسرائيلي للحرف)،

تديرها روث مطلقة موشي ديان، وتملك عددا من المحلات لبيع الثياب  
والمصنوعات الشعبية الفلسطينية في فلسطين المحتلة وفي أوروبا  
والولايات المتحدة.

ج - مؤسسة بيت شيفع Bat Sheva ، تهتم بجمع المواد الفولكلورية من  
مناطقها العربية الأصلية، تصنفها وتنتجها بها، وتباع للإسرائيليين  
والسياح في تل أبيب وغيرها على أنها تراث شعبي إسرائيلي.  
تقوم أعمال هذه المؤسسات، وسواها، بالسطور على النتاجات التراثية  
العربية الفلسطينية (المنسوجات - والمطرزات - الملابس والأزياء الشعبية -  
المصنوعات والمنتجات الحرفية الشرقية - الفنون الشعبية - الأطعمة الشعبية  
..إلخ) وتأتي أعمالها هذه متكاملة مع الدراسات التي يهتم بها الصهونيون، منذ  
تأسيس أول جمعية في هذا المجال هي «الجمعية العبرية للفولكلور والأثنولوجيا»  
عام ١٩٤٢ في طبرية بفلسطين، وكان أول رئيس لها هو ناحوم سلوشتز الذي  
اشتهر بتخصصه بالتراث العربي المغربي<sup>(٩٤)</sup>. ويذكر كتاب مهم صدر في  
القاهرة، إن إسرائيل أنشأت في السبعينات مركزاً لجمع الفولكلور ودراسته،  
وخطورته أنه أخرج عدة دراسات وأبحاث تحاول إثبات أن المأثورات الشعبية  
كلها لبلاد الشرق تتشابه وتتماثل رغم تعدد أصول الشعوب في المنطقة، ورغم  
تنوع لغاتها واختلاف عاداتها وتقاليدها بما فيها إسرائيل، وأن الكثير من مظاهر  
الحياة الشعبية العربية - سلوكاً ولغة وغيرها - تعود في الأصل إلى منابع يهودية  
قديمة<sup>(٩٥)</sup>.

بلغ الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الفولكلور العربي حد دراسة الرقص  
الشرقي وتطبيقه. ومن الأمثلة في هذا الجانب قيام الباحثة الإسرائيلية راحيل  
ميلشتاين في التخصص الدراسي بموضوع الرقص الشرقي، نظرياً وعملياً، وضمناً  
تحضير عمل دراسي لنيل درجة الدكتوراة في هذا الموضوع. فزارت راحيل تركيا  
عدة مرات، وطالعت الكثير من الكتب القديمة لتصميم وخياطة ملابس الرقص  
الخاصة، وتعمدت تأدية الرقصات في احتفالات عامة وخاصة داخل فلسطين.  
وإزاء قيام بعض الحضور بوضع أوراق نقدية في صدريتها، لا ترى راحيل عيباً

في ذلك، وتقول إن ذلك جزء من الحضارة الشرقية يعبر عن تقدير وسرور الحاضرين، وتفيد بأن بعض طلاب الجامعة العبرية تقدموا إلى راحيل طالبين منها تنظيم قسم للرقص الشرقي في الجامعة، وتذكر أن الموضوع هو رهن البحث (١٩٨١) وسوف يتحقق قريباً بعد الحصول على موافقة عميد الجامعة العبرية<sup>(٩٦)</sup>.

المقاصد الإسرائيلية من وراء الاهتمام بالتراث الشعبي الفلسطيني والعربي عموماً، تتعدد بحيث تتوازن ضمنها الاعتبارات الاقتصادية والدعائية والمعرفية. فبالإضافة إلى ما تجنيه إسرائيل من أرباح جرّاء المتاجرة بالمواد الفولكلورية الفلسطينية وجرّاء إدخال هذا الفولكلور في صناعة السياحة، تسعى إسرائيل من جهة إلى إيهام الآخرين بتجذّر الهوية اليهودية في البلاد، عبر انتحال التراث الشعبي العربي وتقديمه على أنه تراث إسرائيلي، وتسعى من جهة ثانية إلى توظيف معرفتها بشؤون الفولكلور العربي في صياغة التقييم الإجمالي للعرب (الشخصية، التاريخ، الحضارة، الواقع .. إلخ).

### **\*\* سادساً، الاهتمام بدراسة فترة الحملات الصليبية:**

تشغل الفترة التي شهدت الغزو الغربي (الصليبي) للمنطقة العربية (١٠٩٦-١٢٩١) حيزاً مهماً من انشغال العاملين الإسرائيليين في الأبحاث الاستشراقية والصراعية، فتتم دراسة الوقائع والتطورات والعبر ذات الصلة بالحملات الصليبية ومواجهتها، ودراسة الظروف العربية التي سبقت وسادت القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والوقوف ملياً عند معركة حطين (١١٨٧)، مقدماتها ومجرياتها ونتائجها، والدروس المستخلصة منها، مع محاولة صهيونية مكشوفة لتزوير التاريخ في جانب أو آخر مما يتصل بالفترة المدروسة.

#### **أ - المظاهر:**

يتبدى الاهتمام الإسرائيلي بهذا الموضوع عبر أشكال معينة، يأتي في الصدارة منها:

١ - وجود فرق عمل في الجامعة العبرية تتخصص بدراسة الحملات الصليبية والأوضاع العربية، وتستعين لهذا الغرض بالعلماء



المتصهينين في الجامعات الغربية. ولهذه الفرق مراكز بحث ومستشارون في جامعة باريس (مثل العالم اليهودي كلود كاهن) وفي الجامعات الأميركية (أمثال: استور شتراوس وبرونشفيك)<sup>(٩٧)</sup>. ومن المستشرقين الإسرائيليين المهتمين بفترة الحروب الصليبية، الذين أعدوا الدراسات في الإسلام والصليبيات، برز اسم كل من: م.ي. كيستر - د. إيلون - جويتين - ع. سيفان - أ. غرابويم (صاحب كتاب يهود وعرب في فترة الحملات الصليبية).. على أن أبرز الأكاديميين والمؤرخين الإسرائيليين في هذا الميدان - وربما أشهر مؤرخ في العالم حالياً بعد رانسيمان في تاريخ الحركة الصليبية<sup>(٩٨)</sup> - هو البروفسور يهوشع براور صاحب كتاب نشر بالعبرية في مجلدين (عام ١٩٦٣) بعنوان «تاريخ مملكة القدس اللاتينية» والحائز على جائزة الدولة في إسرائيل (عام ١٩٦٩) لقيامه بإنجاز دراسة استنتج فيها أن السابقة الصليبية لن تتكرر مع إسرائيل<sup>(٩٩)</sup>.

٢ - تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث حول موضوعات تنتمي مباشرة إلى تجربة الحروب الصليبية أو تتعلق ببعض الجوانب المتاخمة لهذه التجربة. وعلى سبيل المثال، بعد أن تأسست في الكيان الصهيوني «جمعية أبحاث الحملات الصليبية والشرق» عام ١٩٨٢، وشملت في عضويتها نحو ٣٠٠ باحث من كافة أنحاء العالم، قامت هذه الجمعية بالإعداد لمؤتمرها الدولي الدراسي الثاني بمناسبة مرور ثمانية قرون على معركة حطين<sup>(١٠٠)</sup>. وفي تقرير نشره أحد الصحفيين الإسرائيليين (أواخر حزيران / يونيو ١٩٨٧) جاء أن حوالي ٥٠ باحثاً في تاريخ الصليبيين من أرجاء العالم سيجتمعون في مدينة القدس، لهذه المناسبة، وسوف تستضيف الجامعة العبرية المؤتمر في البداية، ثم تتولى جامعة حيفا ذلك لاحقاً. وبالإضافة إلى المحاضرات والمداولات سوف يخصص وقت معين للقيام بجولات في المواقع الصليبية في منطقة القدس وشعاب حطين في الجليل الأسفل،

وستقدّم شروح مفصّلة عن المعركة يعرضها البحاثة. وسوف تجري المداولات باللغة الإنجليزية وستكون مفتوحة للشعب عامة. ويتابع التقرير: بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر سوف يقام في متحف روكفلر معرض خاص للفن الصليبي في إسرائيل، إضافة إلى المعرض الدائم للنحت الصليبي الموجود في المكان، وستعرض في المعرض المؤقت منحوتات وكتابات تكشّفت في أقبية كنائس معيّنة بعد اختفائها فترة زمنية مديدة لإزالة كل ذكر للصليبيين في هذه الأماكن<sup>(١٠١)</sup>. وفي خبر نشرته إحدى الصحف الإسرائيلية (أوائل تموز / يوليو ١٩٨٧) ورد أن المؤتمر الدراسي المزمع عقده بمناسبة مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، يشرف عليه البروفسور يهوشع براور (نائب جمعية أبحاث الحملات الصليبية والشرق) بالتعاون مع البروفسور ب.ز. كدار (من الجامعة العبرية) والبروفسور أ. غرابيوس (من جامعة حيفا)<sup>(١٠٢)</sup>.. وطبقاً لتقرير نشر في مجلة عربية، أعدت «أكاديمية العلوم التاريخية في جامعة تل أبيب» احتفالاً بالمناسبة ذاتها، ووجهت دعوات لعدد كبير من المؤرخين والأساتذة والباحثين، في شتى أنحاء العالم، ومنهم بعض الأساتذة المصريين، لكن أحداً من هؤلاء لم يستجب للدعوة<sup>(١٠٣)</sup>.

٣ - يجري استذكّار التجربة الصليبية في معرض الحديث الإسرائيلي عن شؤون الصراع مع العرب وعن مستقبل إسرائيل، في منحنى إبراز اختلاف تلك التجربة عن بناء المشروع الصهيوني. ويتم استثمار صور الوقائع التاريخية للحملات الصليبية ومعركة حطين في الأغراض التربوية والسياسية والعسكرية. كما يتم استخدامها في المجالات السياحية، حيث تنظّم «شركة حماية الطبيعة» مثلاً، جولات للتنزه في موقعين أثريين خاصين بالصليبيين، هما «كوخاف هيردن» و«قرن حطين» يتم خلالها استحضار أصداء الأحداث الغابرة<sup>(١٠٤)</sup>. وتفرد المؤسسات الإسرائيلية المعنية مساحات خاصة لعرض المواد

والرسوم والمخططات العائدة إلى فترة الحروب الصليبية، ضمن عدد من المتاحف المنتشرة في مدن فلسطين المحتلة.. وفي التفاصيل، ثمة محتوى كبير خلف مظاهر الاهتمام الإسرائيلي بشؤون الحقبة الصليبية، فماذا عن ذلك؟!.

#### ب - المضامين:

الأعمال البحثية الإسرائيلية المتعلقة بفترة الحروب الصليبية، تكاد لا تستثني صغيرة أو كبيرة تمسّ من قريب أو بعيد هذه الفترة. فمن التأريخ المؤدلج لوقائع الحملات الصليبية والمواجهة العربية - الإسلامية لها، إلى قراءة التاريخ واستكناه دروس التجربة، فاستعراض الأوضاع والتعبيرات الحضارية في الجانب العربي الإسلامي التي قادت إلى حطين والتخلص بعد ذلك من الصليبيين نهائياً، هي ثلاثة خطوط رئيسية تسير وفقها تلك الأعمال في التغطية البحثية الشاملة للحقبة الصليبية في منطقتنا.

المؤرخ الإسرائيلي يهوشع براور يتناول هذه الحقبة، كاستاذ في الاستيطان الصهيوني. إذ يمثل كتابه «تاريخ مملكة القدس اللاتينية» دراسة لمصير الكيان الصليبي - الاستيطاني، وأسباب الفشل. فبعد أن يبدأ براور الكتاب بعبارات من العهد القديم حول وعد الرب لإسرائيل بالعودة إلى الأرض الموعودة، يناقش جميع الجوانب الخاصة بالتجربة الصليبية في مصطلحات حديثة، مثل: الحدود الآمنة، الردع العسكري، المستوطنات، القوات خفيفة الحركة، المحيط البشري المعادي والظهير المساند، وأهمية الجذور وعدم الغربة الحضارية، وأهمية توطين الصليبيين توطيناً حقيقياً في الوسط الديمغرافي. وأهم من هذا هو محاولة اختلاق استمرارية للوجود اليهودي في البلاد، حيث تحدث براور عن الغزو الصليبي كاستعمار أوروبي وكنوع من العدوان وقع على اليهود في فلسطين (..)(<sup>١٠٥</sup>)، وفي معرض تفسيره لإخفاق الحملات الصليبية، في النهاية، يعزو براور انهيار البناء الصليبي في بلاد الشام إلى سياسة الاستبائية والداوية (فرسان المعبد) غير الحصيفة التي قامت على الانفرادية واستقلالية القرار (<sup>١٠٦</sup>). ويشير براور في

موضع آخر إلى أنه كان لدى المسلمين احتياطي لا ينفد من القوة البشرية، وبالنسبة لهم لم تكن أكثر الهزائم قسوة تعني أكثر من مجرد معركة خاسرة يتلوها تقهقر إلى قواعد أمنة بعيدة عن متناول الجيوش الصليبية. أما بالنسبة للصليبيين الذين كانوا يعبئون كل قواتهم البشرية تقريباً، في حالات الهجوم الرئيسية، فقد كانت الهزيمة الواحدة ربما تعني خسارة المعركة أو الحرب، بل وضياع الجيش الصليبي نفسه. وهذا بالضبط ما حدث في تموز (يوليو) ١١٨٧ في موقعه حطين عندما كان معنى الهزيمة هو ضياع الكيان الصليبي (١٠٧).

وإلى الأبحاث في تاريخ الحروب الصليبية ونتائجها، تضاف أبحاث إسرائيلية ربما كانت أكثر أهمية، تتعلق بالمحيط الاجتماعي / الثقافي وبالتراكمات التي قادت إلى انتصار حطين والقضاء على الغزو الصليبي في النهاية قضاءً مبرماً. ونتوقف في هذا الموضع عند بعض ما ورد في العرض الموفق والكشوفات الغنية ضمن محاضرة قيّمة للمفكر العربي المعروف د. شاهر مصطفى القاها في ندوة دمشق بمناسبة مرور ثمانمائة عام على معركة حطين. ففي هذه المحاضرة يبتدىء د. شاهر مصطفى بالحديث عن كتاب «الإسلام والصليبيات» للمستشرق والباحث الإسرائيلي عمانوئيل سيفان، ويبيّن أن «زاوية اهتمام الصهيونيين محصورة في نقطة وحيدة هي: كيف تم طرد الصليبيين من هذه البقاع نفسها التي يحتلونها. لهذا لا يهتم بحث ما قتله الغربيون بحثاً، ولكن تهمهم الرمال المتحركة تحت الغزاة في فلسطين وحول فلسطين، إنهم يدرسون معنى الجهاد وكيف استيقظ في المشرق العربي ومدى حيويته في الشام بالذات، وتأثير فكرة الجهاد قبل الصليبيات وخلالها وبعدها. يطلون مدى قدسية القدس وعناصرها في نفوس المسلمين وردود فعلهم ضد الاحتلال الغريب. ويبحثون عن جذور الترابط في المنطقة من مصر إلى العراق، وعن أسباب توحدّها في حطين وما بعدها..» ويضيف د. مصطفى: «ولاحقتُ نصوص التراث التي تتداولها المجموعة الصهيونية بالدراسة، فإذا التراث الذي نتصور أنه نائم في دماغنا وفي أدراجنا هو لديهم كيان كامل على المشرحة، يستنطقونه، ويحكمون علينا من خلاله. يدرسون خطب الجهاد منذ عهد الفتوح مروراً بالحمدانيين حتى العهد المملوكي، وكل الكتب التي



أُلِّفَتْ في الجهاد أو كتبت عنه وبخاصة كتاب الجهاد الذي ألفه علي بن طاهر السلمي النحوي (المتوفى سنة ٤٩٨ هجرية) والذي كان يدرّسه في الجامع الأموي - في ١٢ جزءاً - إثر الاحتلال الصليبي للقدس مباشرة (وقد أخذوا صورة الكتاب من المكتبة الظاهرية بدمشق ونشروا بعضه سنة ١٩٦٦). ويدرسون كذلك أحكام الجهاد وفضائله لعز الدين السلمي، وكتاب الجهاد الذي وضعه القاضي بهاء الدين ابن شداد لصالح الدين الأيوبي ضمن كتابه دلائل الأحكام، فكان كتاب المخذة عنده لا يفارقه. وبين ما يدرس الصهيونيون، الكتب التي تتحدث في فضائل الشام والقدس ومقارنتها بمكة والمدينة (وتصل إلى خمسة وثلاثين كتاباً). منها: كتاب ابن الخوري «فضائل القدس الشريف» وتقي الدين بن تيمية «قاعدة في زيارة القدس» والكنجي الصوفي «فضائل بيت المقدس وفضل الصلاة فيها» وشهاب الدين القدسي «مثير الغرام في فضائل القدس والشام» وأبي إسحق إبراهيم الكناسي «فضائل البيت المقدس» وعز الدين السلمي «ترغيب أهل الإسلام في سكنى الشام» وابن المرجي «فضائل المقدس والخليل» وابن الفرّاح الفزاري «باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس» ومجير الدين العليمي «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل». وبين ما يدرسه الصهيونيون كذلك - يتابع د. شاكّر مصطفى - دواوين الشعراء، حتى الصغار منهم، لا يهملون المتنبي والمعري، لكنهم يدرسون الغزي وديوان ابن النبيه وابن الساعاتي وابن الخياط وابن سناء الملك والبوصيري وابن عنين والبهاء زهير وعمارة اليمني والملك الأمجد وسبط بن التعاويذي، وغيرهم ممن عاشوا الفترة الصليبية، لعل الصهيونيين يكشفون آثارها في قوافي هؤلاء الشعراء. ويدرسون أيضاً - يذكر د. مصطفى - مؤلفات العماد الاصفهاني والقاضي الفاضل والثعالبي وابن جبير ورسائل ضياء الدين بن الأثير، وكتاب الاشارات للهرودي ورسائل ابن عبدالظاهر، وكتابات أسامة بن منقذ وخطب عبدالرحيم ابن نباته. كما يدرسون كتب الفقه والفتاوى، وبخاصة تلك التي أصدرها العلماء (كالامام النووي وكتاب المغني لبن قدامه). ويدرسون حتى السير الشعبية ويرونها منجم المشاعر العميقة للجموع المقاتلة (مثل: سيرة الأميرة ذات الهمّة وسيرة عنتره وفتوح الشام للواقدي وفتوح الشام الأخرى

للأزدي البصري وقصة علي نور الدين المصري مع مريم الزنارية) ويصلون حتى إلى تحليل النكات والنوادر<sup>(١٠٨)</sup>. و..نكتفي بهذه الاشارات التي أوردها د. شاكر مصطفى مع الاعتذار لطول الاقتباس، لنشير إلى أن ما تضمنته يستوجب تحري الأسباب التي تدفع الباحثين والمستشرقين الصهاينة إلى التوغل في أعماق غابات الكتب الصفراء، قراءةً وتحقيقاً واستخلاصاً.

### ج - الإعتبارات :

لنتفق على أن المسألة ليست «ترفاً فكرياً» إسرائيلياً، ولا هي متعلقة بإعجاب إسرائيل بالتراث العربي، أو برغبة في التشبع ببعض مكونات الحضارة العربية. ونرى بعد هذا أن الاسرائيليين ينشدون غاية محدّدة في تعاطيهم مع نتاجات وظروف الحقبة الصليبية، غاية تدخل في صميم الأوضاع الصراعية القائمة بين العرب وإسرائيل، راهناً ومستقبلاً.

- من ناحية موضوعية، ان معرفة الماضي واستلهاام دروسه، أمر يندرج أيضاً تحت عنوان «الاهتمام بالمستقبل». ومعروف أن مؤلفات التراث العربي تعدّ قرائن وأدلة ثابتة على ما كان سائداً في الفترة التي تنتمي إليها هذه المؤلفات. لهذا فالدراسة الاسرائيلية للنتاجات الفكرية والثقافية التي ظهرت إبان الحقبة الصليبية وقبلها، تسعى إلى وضع اليد على التغيرات الكمية التي قادت إلى التغيرات النوعية في تاريخ المنطقة مع معركة حطين وغيرها، ووضع اليد كذلك على السياق العام الذي جاء فيه صلاح الدين الأيوبي.. والتراث العربي إذ يعكس بأمانة هذا المعطى، فإنه يقدّم في الوقت ذاته مؤشراً على ضرورة التحسّب لاحتمالات تكرار ظاهرة الانتصار العربي الساحق على الغزو الأجنبي مستقبلاً.

- ومن ناحية ذاتية ، ثمة قناعة كامنة لدى الاسرائيليين خلاصتها، بتعبيراتها، وجود تماثل نمطي شكلاً ومحتوى بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية. ومن ثم فإن هذه القناعة - شعورياً أو لا شعورياً سيّان - تعتبر محرّضاً على دراسة موضوع ينبغي معه التخلص من

القلق للوصول إلى حالة من الاطمئنان الذاتي.. هم يقدرون ان ما جرى في الماضي للصليبيين ربما يتكرر ثانية مع الصهيونيين، فتشكل حطين والحالة هذه كابوساً يجثم على الاسرائيليين، يحاولون التخفيف منه باختلاق أو توهم أو تزييف الأفكار التي تبعدهم عن مصدر القلق. والأهم من هذا العامل ذي الطابع النفسي هو ذلك الهم الاسرائيلي المشحون الذي يُعنى بالتعرف على أوضاع الصليبيين في الشرق (تصدع بنائهم الاجتماعي - الانقسامات - انقطاع العون الخارجي - الأخطاء..الخ) وبالتعرف على الاستثمار العربي للمكانيات المتاحة (توحيد البلاد - استنهاض قيم الجهاد - التنظيم - إدارة الصراع - ارتباك العدو - بناء الانسان..الخ) وصولاً إلى الانتصار.

يظل الهدف الاسرائيلي بالطبع هو السعي إلى بلورة إدراك شامل للمواجهة الراهنة والمستقبلية مع العرب، يأخذ بعين الاعتبار دروس الماضي، والانطلاق في سياسة عملية تستند إلى معرفة مسبقة لحجم التحدي الماثل أمام إسرائيل، على أمل (= وهم) النجاح في سد كافة الشقوق التي يمكن أن ينفذ منها ضوء حطين الجديدة المحتملة، وفي إطلاق السهام القاتلة نحو الأرحام الواعدة بصلاح الدين آخر.

يعبر يوري أفنيري في كتابه «إسرائيل بدون صهيونية» عن المكنون الاسرائيلي العام بشأن التماثل بين الماضي والحاضر. ويخصص فصلاً في كتابه للمقارنات بين «الصهيونيين والصليبيين»، معدداً أوجه التشابه التي يجدها مثيرة للغاية، ومبيناً أن الصليبيين بعد أن حاربوا طيلة ثمانية أجيال، وجدوا أنفسهم في النهاية وقد ألقوا في البحر من قبل العرب. وهنا يبدو مفهوماً لماذا يتوجس الاسرائيليون من أن يصل التشابه إلى حد مواجهة المصير ذاته / الاندحار. فيدعو افنيري إلى ضرورة أن تأخذ إسرائيل العبرة من التجربة الصليبية، وأن تعتبر هذه التجربة مرشداً لها، حيث حكم الصليبيون على أنفسهم بالانهيار، باعتمادهم فقط على تفوقهم العسكري وعلى انجازاتهم في ميادين الحروب، في البداية. فبالرغم من أن انتصارات الصليبيين قد أوصلتهم إلى قلب مصر، إلا أنها كانت تحجب خلفها مشكلات حقيقية تحدّد مصيرهم في النهاية، أبرزها اخفاقهم في الانتماء والاندماج

ضمن المنطقة التي قصدوها. وبالمثل - يتابع أفنيري - إذا أخفق الاسرائيليون في إقناع شعوب المنطقة بقبولهم فيها وفي أن تكون اسرائيل جزءاً من الشرق الأوسط، عندئذ فإن أمن إسرائيل سيكون أمناً مؤقتاً. وبالتلازم مع هذه الرؤية يورد أفنيري قول مؤرخ مشهور له مفاده أن على الاسرائيليين أن يتعاملوا مع كتاب «تاريخ الحملات الصليبية لستيفن رانسيمان» باعتباره دليل عمل للأخطاء التي يتعين عليهم تجنبها في وجودهم وعلاقتهم ومواجهتهم مع العرب<sup>(١٠٩)</sup>.

وفي تحقيق صحفي إسرائيلي نشر بمناسبة الذكرى الثانية بعد الثمانمائة لمعركة حطين، أورد معد التحقيق شهادة أحد المؤرخين الاسرائيليين (الذي طلب عدم كشف اسمه)، وفيها يقول هذا المؤرخ الاسرائيلي «أن هناك شيئاً من الحقيقة والجدية للتصورات العربية ومقارنة صهيونية اليوم بصليبية الأمس، وتشبيه شارون الذي يكره العرب ويحقد عليهم بالصليبي رينو الشاب الجريء الذي كان يغلب عليه طابع الصلافة والذي شهد ورأى بعينه استسلام الملك الصليبي ليزينان. وهذه الأفكار هي من نوع الأفكار العربية الخطيرة التي يتعين على اسرائيل معالجتها بحكمة وواقعية<sup>(١)</sup> وبخاصة أن الزوار اليهود الذين يأتون إلى مكان المعركة لا يكفون أنفسهم أخذ العبرة من هذه المعركة الحاسمة، مكتفين بتعاطي المشروبات الباردة، حتى وصلت الأمور بهؤلاء اليهود أن جماعة يهودية من أصل كردي كانت قد وصلت إلى المكان، وتفاخر أفرادها بأن صلاح الدين كان من أصل كردي<sup>(١)</sup>»<sup>(١١٠)</sup>.

هم يتذكرون التجربة الصليبية إذن وفي أذهانهم واقع الصراع العربي - الاسرائيلي ومآله، ويكاد هذا الاعتبار يمثل أحد مفاتيح العملية البحثية الاسرائيلية في شؤون الحقبة الصليبية<sup>(١١١)</sup> ، فماذا عن المسائل الأخرى؟!

#### د - في الأضاليل :

حين تتعرض النتاجات البحثية الاسرائيلية إلى التجربة الصليبية، نجدها تتحدث عن «دور يهودي» في المواجهة مع الصليبيين وعن معركة حطين على أنها «شأن يهودي» أيضاً مثلما هي شأن عربي إسلامي. وقبل تتبع بعض العينات،



نشير إلى أن الأدبيات اليهودية التي كتبت زمن الحروب الصليبية، تحدثت عن اعتداءات الصليبيين على الأقليات اليهودية في بعض مدن الراين وشمال غربي أوروبا، على الطريق التي سلكها جنود الحملة الصليبية الأولى وقوات الحماية الثانية في أواخر القرن الحادي عشر ومطلع القرن الثاني عشر. وتذكر دراسة موثقة أن كل ما وصلنا من هذا النوع من الأدبيات، أربع حوليات عبرية تصنف في إطار «أدب الشكوى» عند اليهود الأوروبيين، وهو نمط من الكتابات الأدبية اليهودية يسجل المآسي والمقاعب التي عاناها اليهود الأوروبيون وأسماء الضحايا الذين سقطوا من أبناء الأقليات اليهودية جرّاء هذه الأحداث. وقد ظلت هذه المدونات جزءاً أساسياً من كتب الصلوات عند الطائفة اليهودية الألمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويحاول الباحثون الإسرائيليون تصوير هذه الاضطهادات الصليبية ضد يهود أوروبا على أنها بداية لظاهرة «معاداة السامية»، على الرغم من أن الظروف التي أفرزتها تختلف كثيراً عن الظروف الأخرى التي سجّلت اضطهاداً أوروبياً لليهود<sup>(١١٢)</sup>.

بالنسبة لليهود في المنطقة العربية، ينبغي مناقشة الأمر في ضوء حقيقتين، الأولى هي أن الصليبيين جاؤوا إلى المنطقة بحجة «تحرير قبر السيد المسيح» و«إنقاذ مسيحي الشرق» من «قبضة المسلمين»<sup>(١١٣)</sup>. والثانية هي أن اليهود في فلسطين وما حولها كانوا أقلية صغيرة وبوضعية محدّدة هي كونهم «أهل ذمة» يدفعون الجزية مقابل حمايتهم، فلا يحملون السلاح ولا يقاتلون، الأمر الذي ينفي من الأساس إمكانية وجود دور يهودي في المواجهة مع الصليبيين. صحيح أن عدداً قليلاً جداً من اليهود كان ضحية المجزرة التي ارتكبتها القوات الصليبية في القدس، لكن هؤلاء كانوا في عداد الضحايا من السكان العرب الذين يتمثلون معاً في الشكل واللباس العربي.. وفي التفاصيل والاضافات، ثمة تأكيدات على أنه لا يوجد، لا في حولية ولا في وثيقة أو مصدر عربي أو بيزنطي أو سرياني أو أوروبي أو لاتيني، ما يؤكد أنه كان لليهود دور<sup>(١١٤)</sup>. ويكفي استعراض العدد الحقيقي لليهود آنذاك في البلاد، ليبطل الزعم بوجود «دور يهودي» عملاً استفزازياً وعدوانياً مقروناً بتهافت صهيوني في تزيف التاريخ والاستخفاف

بعقول البشر. ففي منتصف القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) قدم الرحالة بنيامين [متوديل] اليهودي الاندلسي إلى فلسطين، وزار معظم مدنها وقدم لنا إحصائية ديمغرافية لليهود. فوجد في بيت جبرين ٣ يهود، وفي بيت لحم، ١٢ يهودياً، وفي الرملة ٣ يهود، وفي يافا يهودياً واحداً، وفي عسقلان ٢٠٠ يهودي، وفي طبرية ٥٠ يهودياً، أما في بيت المقدس ونابلس فلم يجد الرحالة بنيامين يهودياً واحداً<sup>(١١٥)</sup>. وتجمع مصادر العهدين الأيوبي والمملوكي، بما فيها أقوال الرحالة اليهود، على أن عدد اليهود في القدس لم يجاوز - في كل الأحوال - بضع عشرات. وذكر خبر يهودي أن ٣٠٠ من يهود الغرب وصلوا سنة ١٢١١م إلى فلسطين (أي بعد مرور ٢٤٠ سنة على معركة حطين) ومعهم الربانيون بن شمشون والاشكنازي واللونلي، فلم يجدوا سوى عشرة من اليهود يصلون معهم على جبل الزيتون<sup>(١١٦)</sup>. وماذا يبقى بشأن مزاعم «الدور اليهودي» في مواجهة الحملات الصليبية!؟

على الطريقة الصهيونية يتخذ الأمر منحى مغايراً لهذه الحقائق. فإلى جانب ما تنطوي عليه مؤلفات يهوشع براور بهذا الخصوص، يركّز البروفسور ميخائيل ايش شالوم (المحاضر في جامعة تل أبيب) على «الدور اليهودي» المزعوم في كتابيه «الحملات المسيحية على أرض إسرائيل» و«تاريخ اليهود في أرض إسرائيل».. فيتحدث في كتابه الثاني (الصادر في تل أبيب عام ١٩٧٥) عن «وثيقة» منسوبة للطائفة اليهودية الحاخامية في القدس - يعود تاريخها إلى الربع الأول من القرن الحادي عشر-، تتضمن إفادة بأن اليهود كانوا قبل هذا التاريخ يدفعون ضريبة [= جزية] سنوية مقدارها ١٠٠ دينار ذهبي، مما يدل على وجود «مائة عائلة يهودية» في القدس. وبعد أن يورد ايش شالوم قول د. جويتين بأن عدد اليهود الذين كان لهم مصدر رزق هناك هو ١٠٠ شخص، وتقديره بأن العدد الاجمالي لليهود هو من ٣٠٠ - ٤٠٠ عائلة، يتبنى ايش شالوم استنتاجاً يقول بأن عدد اليهود تراوح بين ٦٠٠ - ٨٠٠ عائلة يهودية (أي من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ نسمة بافتراض أن كل عائلة كانت تتألف من خمسة أشخاص، أو ٢٤٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة بافتراض أن كل عائلة تتألف وسطياً من أربعة أشخاص).. كما يستند إيش

شالوم إلى الوثيقة ذاتها التي سبقت الإشارة إليها والتي كتبها الرحالة / الحاخام  
الاندلسي بنيامين متوديل وتتحدث عن وجود أماكن استيطان يهودية في البلاد.  
وفي قراءة إيش شالوم وتفسيره لتقدير متوديل بوجود ٢٠٠ يهودي مثلاً في  
إحدى مناطق الساحل الفلسطيني بأن المقصود هو ٢٠٠ عائلة (...) ويستشف  
إيش شالوم من قصيدة يهودية نظمت في وصف الدمار الذي تعرضت له مدينة  
حيفا على يد الصليبيين، أن هذه القصيدة مؤشر كبير حول «أهمية الطائفة  
اليهودية في المدينة» وحول «المقاومة الكبيرة التي أبدتها اليهود هناك ضد  
الصليبيين»، ويخلص إلى أن هذه «المقاومة» تدل على أن الجالية اليهودية في حيفا  
كانت «كبيرة جداً» في حينه. وأكثر من ذلك يزعم إيش شالوم أن «حيفا كانت  
آنذاك مدينة يهودية خالصة» (لاحظ!!). وإزاء إفادة الحاخام متوديل بأنه لم يجد  
يهوداً في حيفا لدى زيارته لها، يزعم إيش شالوم أن حيفا تعرضت للدمار على  
أيدي الصليبيين ولم ينج من سكانها أي يهودي<sup>(١١٧)</sup>.

إزاء ما تقدم، نجزم بوجود أغراض دعائية وتضليلية لقيام الصهيونيين  
بحشر اسم اليهود واقحامهم نظرياً في المواجهة مع الصليبيين، ليظهروا كما لو  
أنهم كانوا طرفاً رديفاً للعرب المسلمين في هذه المواجهة. ويبدو تماماً أننا أمام  
محاولة صهيونية لإعادة كتابة التاريخ وتشويهه ودمجه في النسق الايديولوجي  
الصهيوني لأغراض صراعية ضد العرب، عن طريق اختلاق ما يسمى «استمرارية  
اليهود في المنطقة» وقيامهم بالدفاع عن البلاد ضد الصليبيين، وإظهار العرب  
المسلمين مجرد خيط في «نسيج المنطقة المتعدد الأشكال والألوان». فضلاً عن  
السعي إلى تكريس «التاريخ كجزء من المشروع القومي» الصهيوني المصطنع،  
والتشديد على «خط في التاريخ الإسرائيلي يطرح اليهودي كمقاتل»<sup>(١١٨)</sup> ، لتغيير  
صورة اليهودي التي ارتسمت في أذهان الكثيرين كتاجر أو مراب بائس مسكين  
يعيش على نظام «الصدقات = الحالوكاه». هم يقرأون التاريخ قراءة سياسية  
تحريفية، من زاوية ارتباط موضوعاته بالأوضاع القائمة في المنطقة العربية.  
ويحللون الأحداث وتفاعلاتها بمفاهيم معاصرة. ليخلصوا من هذا التحليل  
بمقولات تساعد في كيفية جعل حطين المقبلة ضرباً من المستحيل.



## **\*\* سابعاً، الجولان .. تاريخه وآثاره:**

انفردت منطقة الجولان العربية السورية بمكانة خاصة في العملية البحثية والاستشراقية الإسرائيلية، منذ وقوع القسم الأعظم منها تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧. وتقول مقدمة كتاب إسرائيلي صدر (عام ١٩٨٧) عن «معهد أبحاث الجولان - كتسرين» إن منطقة الجولان تعتبر المنطقة الأولى بعد القدس التي حظيت بالدراسات الكثيرة والمفصلة، بعد أن أهملت هذه المنطقة شبه الخالية من السكان - على حد زعم محرري الكتاب - ومَرَّ عنها الباحثون والحجاج على مر الأجيال مرور الكرام، إلى أن تحولت هذه المنطقة منذ عام ١٩٦٧ إلى إحدى المناطق الهامة التي لفتت أنظار الباحثين والرحالة والمتنزهين، وعرفت هذه المنطقة مؤخراً عشرات البحوث والدراسات، وصدرت منشورات كثيرة تتعلق بها، تلبية للطلبات الفورية لجمهور المتجولين وهواة الرحلات، وللتعرف على ما هو جديد عن البلاد. وتضيف مقدمة الكتاب أنه عقد في العام ١٩٨٥ اجتماع في بلدة (مستوطنة) كتسرين بالجولان بمبادرة من «شركة دراسة أرض فلسطين وآثارها القديمة» تمّ فيه التداول حول المنجزات التي تحققت في مجال البحوث عن الجولان<sup>(١١٩)</sup>.

تدّعي الأبحاث الإسرائيلية الخاصة بالمنطقة المحتلة من الجولان، أن هذه المنطقة كانت «فارغة سكانياً»، مع العلم أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب في تهجير نحو ١٣٠ ألف مواطن عربي منها، ومع العلم كذلك أنه يقيم حالياً نحو ١٥ ألف عربي في قراهم هناك. لكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضع إلى جانب ادعاءات «الفراغ السكاني» المتعلقة بفلسطين، التي يروجها الصهيونيون لدوافع استعمارية/استيطانية مكشوفة.

من أبرز الكتب التي يغلب عليها الطابع الاستشراقي بشأن هذه المنطقة، نشير إلى الكتاب الذي أصدره «معهد كتسرين»، والذي تضمّن بعض المحاضرات التي أقيمت في المؤتمر الدراسي الأول عن الجولان (عام ١٩٨٥)، ومقالات أخرى متنوعة. ومما ورد في مقدمة الكتاب، يتبيّن أن عدة جهات إسرائيلية أسهمت في تقديم الخدمات إلى المعهد المذكور لإصدار هذا الكتاب، منها: «شركة دراسة أرض إسرائيل وآثارها القديمة» و«شركة حماية الطبيعة والبيئة» و«مكتب المحفوظات



التابع لشركة الكيرين هاكيميت، و«بلدية هروني» وغيرها.  
على امتداد ما يزيد عن مائتي صفحة، درس مؤلفو الكتاب الموضوعات التالية:

- ١ - جغرافية الجولان وأوضاعه الطبيعية.
  - ٢ - تاريخ الجولان وآثاره القديمة.
  - ٣ - السكان والاستيطان في الجولان قديماً وحديثاً.
  - ٤ - أبحاث في الآثار القديمة في الجولان.
  - ٥ - عرض لبعض الرحلات في الجولان (١٢٠).
- بالرغم من أن هذا الكتاب يتضمن حديثاً عن فترات عربية وإسلامية عاشتها منطقة الجولان، إلا أن السمة الطاغية عليه هي ربط الجولان بما يسمى «أرض إسرائيل» و«تاريخ شعب إسرائيل»، وبالأحداث التي تعاقبت خلال هذا التاريخ. والواقع أن هذا الكتاب يأتي بمثابة نموذج للأعمال البحثية (التاريخية والأثرية) الإسرائيلية في ظروف غير اعتيادية، حيث يشكل احتلال الجولان مرتعاً خصباً للعمل البحثي والاستشراقي، مع غياب الجهات البحثية الأمنية التي يمكن أن تسد الطريق أمام محاولات التلفيق والتضليل الصهيونية.
- أقبل الباحثون والمستشرقون الإسرائيليون على دراسة منطقة الجولان المحتلة، بذهنية المكتشفين، ومن النماذج المتأخرة، عقدت جامعة حيفا (في كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) ندوة حول موضوع «الاستيطان اليهودي في الجولان والجليل»، تحدث فيه البروفسور أبراهام رونين (المشرف على كلية الآداب في جامعة حيفا) عن أهمية منطقة الجولان الاستراتيجية وقدرتها على امتصاص الهجمات الخارجية، ويرى رونين أن ما تحتفظ به المنطقة من بقايا أثرية لم يخطر على بال أحد. أما البروفسور موشي كوخافي (من جامعة تل أبيب) فقدّم إلى المؤتمر بحثاً حول «آثار الجولان» توقف فيه عند المدينة المركزية في الجولان خلال الفترة الكنعانية القديمة في مكان زعم أنه مدينة جملا التي ورد ذكرها في التوراة. وتحدث دافيد فاغنر (أحد العاملين في حفريات جملا منذ عام ١٩٧٦) عما أسماه «اللقى اليهودية» هناك. وقدّم كل من عاملي الآثار مئير بن دوف وف. تسرفريس

دراسة عن بانياس كعاصمة قديمة للجولان، وادعى انتشار وجود «هيكل في بانياس» ثم أوصى بضرورة البحث عنه في قبر الخضر(!) في الموقع الأثري بالقرية (١٢١).

وبعد نحو سبعة أشهر من هذه الندوة، ذكر تقرير إسرائيلي آخر أن البروفسور موشي كوخافي توجه مع بعثة أثرية كبيرة لدراسة ما يسمى «أرض جيشور الواقعة جنوب الجولان»، بهدف دراسة تاريخ المنطقة في فترة نزول التوراة، وتسليط الضوء على «مملكة جيشور» التي قيل أنها حاربت مملكتي إسرائيل واران (١٢٢). وأجرى د. رامي عريف (من معهد أبحاث الجولان - كتسرين) حفريات بمساعدة متطوعين، على خلفية اقتناعه المسبق بوجود «بيت تسيدا» في البطيحة، في الوادي الخصيب بين منحدرات الجولان وبحيرة طبرية. وبيت تسيدا هذه - يقول الإسرائيليون إنها - مدينة قديمة اشتهرت في العالم بسبب العهد الجديد كمكان لولادة بطرس الرسول، بعد أن بحث الكثيرون عنها وانتهوا إلى الإخفاق (١٢٣).

تؤكد هذه العيّنات من الأعمال البحثية الاستشراقية والعامّة، أن الإسرائيليين يحاولون إضفاء «الهوية اليهودية» على المنطقة، مستغلين حالة استفرادهم بها، وإغلاقها في وجه علماء الآثار والمستشرقين المحايدون، بهدف تقديم «رواية إسرائيلية حصراً» وصياغة ادعاءات مغرضة، في ظل الاحتكار الإسرائيلي للبحث والتنقيبات الأثرية، وفي ظل ندرة الأبحاث وأعمال التنقيب العربية والعالمية الخاصة بمنطقة الجولان.

#### **\*\* استخلاصات :**

\* تنوّعت النتاجات الاستشراقية الإسرائيلية وتعدّدت حتى شملت مختلف الشؤون العربية والإسلامية (اللغة - الأدب - التاريخ - التراث - المجتمع ..) وكان اهتمام هذه النتاجات بالقديم لا يقل عن اهتمامها بالحديث.

\* لجأ المستشرقون والباحثون الإسرائيليون إلى دراسة ماضي العرب والدين الإسلامي، وفي ذهنهم أن هذه الدراسة ضرورية كأساس للتعامل مع العرب

والإسلام في التاريخ الحديث والمعاصر.

\* مناهج المستشرقين الإسرائيليين في التعرف على الشؤون العربية والإسلامية، تماثل مناهج الغربيين في البحث الثقافي والتاريخي، إضافة إلى التأثيرات المنهجية المرتبطة بالأيديولوجيا الصهيونية وبالصراع العربي - الإسرائيلي.

\* استنطق المستشرقون الإسرائيليون التراث والفكر العربيين، وأعادوا كتابة بعض المقولات الواردة فيهما، بما يتوافق مع المشروع الصهيوني وفلسفة بنائه.

\* تتصف اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بفلسطين وبالجولان، بالخضوع إلى رغبة جامحة في إسباغ «الهوية اليهودية» على هاتين المنطقتين، عبر محاولات طمس الحقائق بما يخدم الأيديولوجيا الصهيونية.

\* ينبع التركيز البحثي الإسرائيلي على درجة فترة الحروب الصليبية من الشعور الضمني بتماثل الغزوين الصليبي والصهيوني، وخاصة من وجهة نظر العرب وكثير من الجهات المحايدة، والتحسب لإمكانية تكرار مصير الصليبيين مرة أخرى في حالة الصهيونيين الحاضرة.

لا يمكن رد اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بالشؤون العربية والإسلامية إلى اعتبارات فردية فقط، وإنما ينبغي النظر إليها أيضاً كتعبير عما تسعى إليه المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، في نطاق دورها ومهامها لخدمة المشروع الصهيوني.





## الفصل الخامس :

### شؤون الصراع في بعض الأعمال البحثية الإسرائيلية

كان الصراع العربي - الإسرائيلي وما يزال، في مقدمة المواضيع التي يعالجها الباحثون والمستشرقون الإسرائيليون، حيث انبرى المشتغلون منهم في ميادين العلوم الاجتماعية والسياسية والاستشراق وفي ميادين البحوث العسكرية لتناول هذا الصراع (أسبابه، مظاهره، جوانبه، تأثيراته .. إلخ) على نحو تعدى المسائل الملحة إسرائيليّاً إلى موضوعات تمسّ من بُعد الأوضاع القائمة في المنطقة. وإذا كان يتعذر حصر كل مضامين الأعمال البحثية الإسرائيلية، ويتعذر أيضاً جمع وتحليل ما يخص كل باحث إسرائيلي على حده، فإن اختيار عيّنات تتيح الاقتراب من تكوين صورة أولية للأعمال البحثية الإسرائيلية، يصبح أمراً مبرراً.

#### \*\* نظرة متحيزة لأسباب الصراع :

تمثّل الباحثون في تحليل ظاهرة الصراع العربي - الإسرائيلي مجمل المفاهيم والطروحات الصهيونية التي نشأت مع نشوء الاستيطان الصهيوني في فلسطين وواكبته، والتي عبّرت فيما بعد عن رؤية الصهيونيين لتأسيس إسرائيل في قلب المنطقة العربية، وللصراعات المشتقة خلال العقود الأربعة الأخيرة. ويستوقفنا هنا إجماع الباحثين الإسرائيليين في شؤون الصراع على أن قيام المشروع الصهيوني في فلسطين هو أمر «مشروع» من النواحي التاريخية والإنسانية والأخلاقية، والاعتقاد بأن أساس المشكلات القائمة هو الرفض العربي لضرورة إدراك وتفهم معنى إسرائيل طبقاً لهذه النواحي. ويلاحظ أنه تتفرع عن هذا الاعتقاد وذلك الإجماع شبكة واسعة من التقديرات والآراء، تبعاً لتشعب الموضوعات المنتمية إليها.

المفكر الصهيوني فيربلوفسكي (ألماني المولد وعميد كلية الآداب القديمة في

الجامعة العبرية في حينه) كتب بحثاً لمجلة «الأزمة الحديثة» - الصادرة في باريس أواسط العام ١٩٦٧ - تحدث فيها عن الارتباط بين ما أسماه «بني إسرائيل وأرض إسرائيل»، وادعى أن «الحركة الوطنية العربية لم تكن تملك الرغبة ولا القدرة ولا الحاجة العميقة ولا الملكات الذهنية اللازمة لفهم التاريخ اليهودي (...) فآدى ذلك إلى الحيلولة بينها وبين الاستجابة لمستلزماته (...) لذا لم يسعها إلا أن تقاوم قراراً من هيئة الأمم المتحدة حاول إنصاف الشعب اليهودي [يقصد قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧] هذا القرار بدا للعرب حتماً أنه الغبن الأقصى، فكان أن لجأوا إلى محكمة العنف، وحينما جاء حكمها على غير ما توخّوا، أعلنوا نيتهم في استئناف القضية أمام محكمة العنف المتجدد<sup>(١)</sup>. وفي عدد «الأزمة الحديثة»، يكتب دوف بارنير (الحاضر في العهد الآسيوي الإفريقي الهستدروتى عضو المكتب السياسى لحزب مبام وعضو اللجنة الوطنية للهستدروت فى حينه) شارحاً الآلية التى أفضت إلى الصراع، بعد سلسلة من الترهات حول «العمل الحضارى اليهودى وتخفيف المستنقعات وإعمار البلاد»، ويدّعى بدوره أنه «كانت مساحات شاسعة من البلد غير مستثمرة، يملكها إقطاعيون متغيبون، وهى موبوءة بالمalaria، وغير مأهولة (كذا) باستثناء بعض مخيمات البدو المبعثرة(!) فكانت متوافرة لمن يريدّها (...) هنا استقر معظم اليهود الذين سُمّوا مستعمرين. وسرعان ما استنجد هؤلاء المستوطنون باليد العاملة اليهودية - وليست هذه بأي حال من الأحوال طريقة فى استغلال السكان المحليين - فخرج البلد من ركوده الألفى المضاعف بفضل جهودهم (...) ونتيجة الحوافز التى أوجدوها، شَمّر القطاع العربى نفسه عن ساعديه الاقتصاديين، وراح يسهم فى التنمية الزراعية والصناعية. وكان بالإمكان أن يكون التعايش اليهودى - العربى مجدياً بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط فينشله من ركودها. ولسوء الحظ، كان لا بد من أن يُحسب حساب الإقطاعيين، فراح هؤلاء يهيمنون على الحركة القومية العربية الآخذة بالنشوء، فحرقوها عن طريقها، وانزلقوا بها نحو التحريض المعادى لليهود، فحلّ النزاع بين (الشعبين الساميين) المدعوين إلى الاضطلاع بمهمة تنمية مشتركة محلّ التضامن والتآخي»<sup>(٢)</sup>.

مع هذا التخليل المشكوف والتعتيم على حقيقة استيلاء الصهيونيين على الأراضي وحرمان الفلاحين الفلسطينيين من عائداتها الاقتصادية وتجاهل واقع أن الصهيونيين حصلوا على الأراضي الخصبة شمالي البلاد ووسطها بطرق غير شرعية، يأخذ د. بارنير بعرض سبب آخر من أسباب نشوء الصراع، هو توجه أنظار العرب نحو دول المحور النازي - الفاشي، صوب برلين وروما في حينه، ويدّعي أن تياراً واسعاً من الصهيونية [هو تيار الصهيونيين العماليين] دعا إلى إنشاء وطن ذي قوميتين، لكن اليأس - كما يقول - دفع بقيادة الحركة الصهيونية إلى تغيير مواقفهم في نهاية الثلاثينات. ثم يُكمل هذه الحلقة الهشة بالإشارة إلى أنه في حرب ١٩٤٨ اجتاحت جيوش سبع دول عربية فلسطين بقصد إعلان هو قذف اليهود إلى البحر<sup>(٣)</sup>. أي أنه كان ينتظر من العرب، داخل فلسطين وخارجها، أن يباركوا منذ البداية الغزو الاستيطاني الصهيوني، وأن يرحّبوا بالمستوطنين اليهود الذين تشيع الصهيونية أنهم جلبوا إلى البلاد المنفعة والخير و.. الحضارة!! في الوقت الذي كان فيه العرب يدركون ملامح الكارثة التي تنتظر سكان البلاد الأصليين جرّاء هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني الإحلالي.

بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ومن قبيل إلقاء الأضواء على ما يجري على الساحة الإسرائيلية وعلى حلبة الصراع، غُنيت المؤسسات الأكاديمية والبحثية المتنوعة بتقديم تفسيرات ورؤى تساعد التجمع الإسرائيلي على فهم أوضاعه وشؤون الصراع الدائر مع العرب، وتغذي فيه «إرادة الصمود داخل القلعة المحاصرة» المهددة على الدوام بخطر السقوط أمام المهاجمين العرب. وكانت هذه المساعي البحثية الإسرائيلية، وما تزال، تجهّز قالباً أيديولوجياً تصنع وفقه أعداداً متماثلة من نسخ التعليل والذرائع في موضوع العداء العربي لإسرائيل، تارة بدمج القراءات الصحيحة للواقع مع القراءات التزييفية له، وتارة أخرى باجتزاء العداء من سياقه الطبيعي، وأخرى بتسفيه الموقف العربي ليبدو موقفاً عدوانياً تعوزه المصداقية، ويفتقر إلى موجبات وجود الصراع. وبوسع المتابع أن يلمس هذا في آلاف الكتب والأبحاث والمقالات التي تصدر بأقلام المستشرقين والباحثين الإسرائيليين. لكننا سنختار نماذج صغيرة، ومعبرة، قد تفي بالغرض، أي



بالتعرف على طبيعة النظرة الاسرائيلية اللاموضوعية لأسباب الصراع.

عن موقف العرب من إسرائيل، كتب المستشرق الاسرائيلي البارز موشي معوز مساهمة في النقاش الدائر عشية افتتاح مؤتمر جنيف (١٩٧٣)، ذكر فيها أنه «من دراسة التاريخ العربي والنظر في ما يشهد به العرب أنفسهم، يمكن القول إن الموقف الأساسي لدى العالم العربي كله، هو عدم الاعتراف بالوجود القومي اليهودي في (أرض إسرائيل) والرغبة في القضاء على الكيان الصهيوني أي دولة إسرائيل. إن عرباً كثيرين، منهم المسلمون المتدينون، ومنهم رجال الفكر الابيقوريون، يعتقدون أنه لا يوجد أي مبرر لقيام دولة يهودية في المنطقة، لأنهم مقتنعون أن اليهود ليسوا أمة بل طائفة دينية. فالمسلمون المتدينون اعتادوا رؤية اليهود الذين عاشوا في البلاد العربية كطائفة دينية، ورجال الفكر رأوا بهم (عرباً يهوداً) أو عرباً موسويين. كالعرب المسيحيين مثلاً، وينبغي إعادتهم إلى بلادهم الأصلية ليتمكنوا من العيش فيها بأمان تام» ثم يؤكد معوز أن «عدم اعتراف العرب بالكيان اليهودي القومي هو أحد العناصر المأساوية في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ بدايته حتى اليوم»<sup>(٤)</sup>. وفي موضع آخر يتحدث المستشرق موشي معوز عن جذور هذا الصراع خلال مقابلة أجراها معه الكاتب الاسرائيلي أوري ميلشتاين (عام ١٩٧٤) فيذهب إلى أن هذه الجذور تمتد إلى أبعد من «مشكلة المناطق المحتلة، وحتى القضية الفلسطينية»، ويرى أن «ما يثيرهم [يقصد العرب] هو طابعنا كدولة يهودية، دينامية، ذات سيادة.. إن تكاثرنا، والازدهار، والنمو الاقتصادي والعسكري، كل ذلك يشكل بالنسبة إليهم تهديداً فعلياً. وهذه ليست مسألة حضارية أو ايديولوجية فقط. إنهم يعتبروننا تهديداً حقيقياً لسلامتهم. ولو كنا إقليماً صغيراً في قلب العالم العربي، مركزاً ثقافياً - على حد قول آحاد هعام - لسمحوا لنا. ولكن طابعنا يثيرهم، فهم يتحدثون عنا كما يتحدثون عن السرطان في الجسم العربي»<sup>(٥)</sup>.

بهذا الفهم يتم تصوير الصراع كما لو أنه صراع بين الحضارة والتخلف، بين «الهوية اليهودية» والهوية العربية، هكذا على قدم المساواة (...). مع تجاهل واضح لماذا يعتبر العرب إسرائيل مصدر تهديد حقيقي لسلامتهم، واغماض مطبق



للعينين عن طبيعة إسرائيل العدوانية (لا طابعها فقط)، وعن مهمتها الاستعمارية الوظيفية في المنطقة العربية. ومثل هذا الفهم، يستقطب عدداً غير قليل من الباحثين الاسرائيليين، فمثلاً، يشير الكاتب والمفكر الاسرائيلي حاييم ارونسون في محاضرة له إلى أن ثمة «مشكلة أساسية تواجهها إسرائيل، وهي أنها مجتمع حديث وسط سياق حضاري اجتماعي تقليدي. وفي تصوره أن عدم التماثل بين إسرائيل وجيرانها، هو أحد أسباب العداوة بينهم، ويشكل أحد أسس الصراع العربي - الاسرائيلي»<sup>(٦)</sup> ويعزو نسيم رجوان (المستشرق والباحث في مجلة نيو أوت لوك) نشوء الصراع في جانب منه إلى «إنشاء إسرائيل كدولة ديناميكية في طراز غربي وسط العالم العربي»<sup>(٧)</sup>.

.. هل يختلف المستشرقون والباحثون الاسرائيليون عن قادة الصهيونية وإسرائيل، في الحديث عن «التفاوت الحضاري» كسبب للعداء العربي للمشروع الصهيوني؟! أم أنهم يتفقون معاً في التعمية على طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاحلالي العدوانية!.. لندقق في هذا، ولندع الشواهد تتحدث لتجيب على ذلك.

في شهادة قدمها جابوتنسكي إلى لجنة الاستقصاء الملكية البريطانية لفلسطين عام ١٩٣٧، أشار بوضوح، إلى أحد أسباب الصراع، بقوله «اننا جميعاً نعتقد بأن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين العرب في ظل الاستعمار اليهودي قد أصبح مثار حسد البلدان العربية المجاورة»<sup>(٨)</sup> وبالمثل تحدث تلميذه مناحيم بيغن في كتابه «في السر» الصادر عام ١٩٤٧، عن أن «العرب ككل الأغيار هم أعداؤنا، وسبب كراهيتهم العميقة لإسرائيل هو الغيرة. ولا يعنينا إذا كان حقدهم علينا مبنياً على الأوهام. فالغيرة مرض عقلي يستحضر أسباباً وهمية ليبرر نفسه، ومن هنا نرى أن العرب الذين يغارون من مستوى المعيشة اليهودية قد يفرقون يوماً في أكاذيب ثراء اليهود وسعادتهم فتظهر نقمتهم للعيان، وتكون لها مغبة كبيرة على شعوب منطقتنا»<sup>(٩)</sup>. ويزعم ليفي أشكول (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) أن العرب (يطمعون) بفلسطين ليس لأن لهم حقاً فيها، وإنما - هكذا - لأن الصهيونية جعلت هذه البلاد واحة خضراء!! فقال في تصريح له (عام ١٩٦٩) أن فلسطين «كانت صحراء أكثر من كونها متخلفة، كانت لا شيء، وأنه فقط بعدما

جعلنا الصحراء تزهر ومأهولة بالسكان، أصبحوا مهتمين بأخذها منا»<sup>(١٠)</sup>.

عبر هذا التطابق في المفاهيم والآراء بين المستشرقين والباحثين الإسرائيليين من جهة، وبين زعماء الصهيونية وإسرائيل من جهة أخرى، نجد تعمداً في إعفاء إسرائيل من مسؤولية توليد الصراع مع العرب .. هم يعزون الصراع إلى أسباب يتخيلونها، بعيداً عن الحقائق المتمثلة بواقع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وعمليات إجلاء العرب من بلادهم واندماج المشروع الصهيوني في إطار المشروع الاستعماري الغربي ككل. ويمكن القول انه إذا كان المرء يتوقع صدور مواقف دعائية أو ديماغوجية عن عامة الصهيونيين والإسرائيليين أو دعائهم، فإن ثمة ما يثير الانتباه أكثر، لجوء باحثين قضى كل منهم سنوات مديدة من عمره على اتصال مباشر مع مناهج العلوم الاجتماعية ومع طرق التفكير العلمي في الأطر الأكاديمية، لجوء هؤلاء إلى الهروب من تأثيرات هذه الطرق وتلك المناهج، والانسياق وراء ترهات مثل «الحق التاريخي» و«الرسالة الحضارية للمستوطنين اليهود» و«الغيرة والحسد العربيين» و«عدم قدرة العرب على إدراك معنى قيام إسرائيل» .. إلخ. كيف تستقيم، والحالة هذه، صفة «باحث» أو «أكاديمي» مع منطق «الداعية الديماغوجي»؟!.

يهوشفاط هركابي (المستشرق المعاصر الأول) يلعب دور «الداعية الديماغوجي» هذا بالضبط، عندما يحمل «الوطنية الفلسطينية Palestinisme» والتضامن العربي معها مسؤولية الصراع، فيحلل (عام ١٩٧٢) وضعية العرب الفلسطينيين الملتفين حول منظمة التحرير، قائلاً «انهم يمثلون الوطنية الفلسطينية ويرفعون لواءها بالنسبة إلى أكثرية الدول العربية، ويقف على رأسهم محترفو العمل السياسي الفلسطينيون موظفو م.ت.ف وقيادات المنظمات والاتحادات المهنية الفلسطينية وجماعة كبيرة من المثقفين الفلسطينيين وكتاب الكتب والمقالات الذين لا شاغل لهم سوى النزاع العربي - الإسرائيلي الذي يرتزقون منه». ويدّعي هركابي «ان هؤلاء لا يعيشون على النزاع ويرتزقون منه فحسب، بل أكثر من ذلك، يعيشون على طابع النزاع المتجسد في المطالبة بتحرير فلسطين، أي تصفية إسرائيل، الأمر الذي لا بد أن يخلق التغيير في حياتهم». ويأخذ هركابي على الدول

العربية قيامها بتزويد المؤسسة الفلسطينية بالأموال كي تتفرغ للعمل في أمور تحرير فلسطين واستمرار النزاع، ثم يزعم أن نفوذ هذه المؤسسة لا ينبع من قوتهم الذاتية، وأنه لم تكن للفلسطينيين أهمية في الدول العربية توازي أهمية الوطنية الفلسطينية كفكرة تشكل مبدءاً أساسياً في القومية العربية وهدفاً سياسياً . ويعتقد هركابي أن النزاع يقوم بدور مهم جداً خصوصاً بالنسبة إلى الراديكاليين العرب (اليساريين والإسلاميين) الذين يرون فيه وفي الحماسة التي يأملون في أن يخلقها وسيلة لإحداث ثورة اجتماعية في البلاد العربية، ووسيلة تؤدي إلى بعث العروبة وإلى وحدة إسلامية. ومعنى ذلك بالنسبة للنزاع، هو دعم المؤسسة الفلسطينية. وفي غياب أي تحرك سياسي يبدو حالياً (١٩٧٢) مستقبل هذه المؤسسة كحارس لنار النزاع كي تستمر في الاشتعال، مضموناً مع كل ما تثيره من ضجة<sup>(١١)</sup>.

يحاول هركابي بهذا تجنب العوامل الموضوعية في النشاط الفلسطيني، فلا يأتي من قريب أو بعيد على البواعث الحقيقية التي تدفع «المؤسسة الفلسطينية» إلى الاندماج في الصراع العربي - الإسرائيلي، بينما يزيّف أسباب الصراع ومحركاته الأساسية. ونتوقف هنا لنشير إلى أن إلقاء مسؤولية الصراع على العرب وحدهم، لا تستقطب كل المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، إذ توجد شريحة من هؤلاء تحاول النظر إلى القضية بعلمية في بعض الأحيان، لكن هؤلاء حين يصلون إلى موضوع الظلم والإجحاف اللذين لحقا بعرب فلسطين، يظلون أسرى الطروحات الإسرائيلية التقليدية.

خلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١، نظّم «معهد شيلواح» و«جمعية السلام» و«كلية إدارة الأعمال» في جامعة تل أبيب، ندوة دراسية تحت عنوان «تحديات السلام» عرض فيها عدد من الأكاديميين والمستشرقين الإسرائيليين تقديراتهم حول التطورات في الوطن العربي خلال السبعينات.. كانت «المسؤولية الإسرائيلية الواعية وغير الواعية في الصراع» موضوع محاضرتي د. متتياهو بيلد (أستاذ الدراسات العربية في جامعة تل أبيب) ود. يوحنا بيرس (الأستاذ في علم الاجتماع في الجامعة ذاتها) فركّز بيلد على أن



«الرفض الإسرائيلي للاعتراف بالكيان الفلسطيني هو في الواقع استمرار لتجاهل الصهيونية للعنصر العربي في مشاريع إقامة وطن قومي يهودي في (أرض إسرائيل) - وأضاف: - لقد ربطت الصهيونية نجاح مشروعها بالقوة اليهودية وبحجم المساعدة من جانب أوساط دولية، بينما دفعت العلاقة مع العرب إلى المجال التكتيكي فقط. وكان جزء من هذا التكتيك يقوم على أن الأراضي تشتري بالمال (...) لقد اختفى هذا العامل في حرب التحرير [أي حرب الاغتصاب الصهيوني لفلسطين] وتستخدم الآن شرعية الامتلاك بواسطة الاحتلال العسكري، حجة لدعاة أرض إسرائيل المتكاملة». وأشار بيلد إلى أن «القيادة الإسرائيلية تتكون من متشائمين يصدّقون المثل الشائع عن العرب بأنهم سيئون (...) وأنهم المسؤولون عن تجنب أحداثات السلام عمداً.. أما د. بيرس، فقد تحدث عما أسماه «العوامل الخفية للنزاع العربي - الإسرائيلي» التي تشجع استمراره غير الواعي، ومن بين هذه العوامل «الحاجة [الإسرائيلية] إلى إثبات الشخصية الجديدة لليهودي مرّة تلو الأخرى، كمحارب وصاحب سيادة، والرغبة في إبراز المشاركة اليهودية إزاء الظاهرة الاجتماعية المعروفة، وهي ازدياد النزاعات الداخلية عندما يتلاشى الضغط الخارجي. ويرى بيرس «أن هناك علاقة مباشرة بين حقيقة أن اليهود الشرقيين يكتّون عداءً للعرب يفوق عداء اليهود الغربيين، وبين عدم مقدرتهم على الالتحاق بهؤلاء في جميع مجالات المجتمع.. وبحسب هذه النظرية يصبح النزاع العربي - الإسرائيلي بمثابة صمام لتوجه عداء الطبقات المسحوقة في المجتمع الإسرائيلي». ويضيف د. بيرس «إن التحدي الثاني الذي يعمل عندنا ضد السلام هو الخوف من الحد من سرعة النمو، بما في ذلك زيادة الأراضي الموضوعة تحت تصرف الحياة الاقتصادية. وكلما وجدت إمكانات نمو خارجية، فإن المجتمع لا يواجه (لعبة الصفر) أي منح المزيد لهذا الشخص يجب ألا يكون على حساب إفقار الآخر». ويذهب د. بيرس إلى أنه في ضوء هذه النظرية فإن «تحديث الطوائف الشرقية في إسرائيل يخدم استمرار النزاع، فالعداء للعرب يؤدي عندنا مهمة نفسانية توازي تحطيم القيم التقليدية التي تضطلع بها القومية المعادية لإسرائيل في أوساط الجيل العربي الناشئ» .. ومن ناحيته،



عرض البروفسور شمعون شمير (رئيس معهد شيلواح في حينه) الأسباب التقديرية في بحثه للصراع العربي - الإسرائيلي، والعوامل التي تساعد على زيادة العداء، مثل الطموح السياسي للحكام العرب، والإغراء بتحقيق انتصار سهل في ظروف معينة لا يمكن هضمها من جانب العرب في الظروف الراهنة، كالحكم الإسرائيلي للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. واعتبر شمير أن وجود حماسة قومية عربية في الخمسينات والستينات، كانت سبباً رئيساً للعداء العربي لإسرائيل. أما في السبعينات، فينبغي عدم توقع حماسة كتلك التي ميزت عهد عبدالناصر. ويضيف هناك سبب آخر يؤدي إلى ضعف عوامل العداء العربي لإسرائيل. هو المسافة الزمنية بين عالم الإسلام [في الجانب العربي] وبين الحضارة الأوروبية الحديثة [في الجانب الإسرائيلي]. وسبب ثالث هو عملية التحديث الذي يخلق طبقة من الاختصاصيين والتقنيين في المجتمع العربي، وأشخاصاً عمليين هم أكثر إدراكاً لانعدام احتمالات التغلب على إسرائيل. ويرى شمعون شمير أن اللقاء اليومي بين الإسرائيليين والعرب منذ ١٩٦٧، هو بمثابة سبب مخفف للعداء لا يقل أهمية عن غيره (١٢).

.. هنا أيضاً يسقط المستشرقون والباحثون الإسرائيليون في هوة التقديرات اللاموضوعية التي أصبحت، على ما يبدو، سمة لصيقة بالذهنية التي يناقشون فيها أسباب الصراع ومجرياته.

ونعتقد أنه من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تصوّر وضعية تجري فيها إعادة تثقيف هؤلاء، للوصول إلى نتيجة هي التسليم بحقائق الصراع، وبالرضوخ إلى المنطق الذي يفترض رفع كامل الظلم الذي لحق بالعرب جرّاء الاغتصاب الصهيوني للأرض والحقوق العربية.

## **\*\* الحروب كمظاهر للصراع :**

لجأ الباحثون والمهتمون الإسرائيليون (في القطاعين المدني والعسكري) إلى دراسة الحروب العربية - الإسرائيلية، كتجليات لتفجّر الصراع في منطقتنا، محاولين تحقيق كثير من المقاصد، أبرزها برأينا:

١ - تحديد موقع الحروب في الاستراتيجية الإسرائيلية، وتحليل دورها في

سياق السياسة العامة لإسرائيل تجاه العرب، ورسم صورة للأداءين العسكري والسياسي في ضوء ما جرى على الأرض وضمن مختلف الميادين.

٢ - الوقوف على النتائج والاستخلاصات التي أفضت إليها هذه الحروب، بغية إدماجها ضمن رؤية مستقبلية للصراع مع العرب، يتم فيها التعرف على مواضع وحالات التقصير لتحاشيها، وعلى مواضع النجاح لمواصلتها وتطويرها.

٣ - استخدام الحصيلة المعرفية لدراسة الحروب في مجال التعبئة الداخلية، لجعل التجمع الإسرائيلي في وضعية التوحد الدائم مع المؤسسة الحاكمة فيه، بكل ما تقوم به وما تخطط له.

٤ - استغلال المعالجات الدراسية للحروب في التوجه إلى دول العالم، شعوباً وحكومات، للحصول على تعاطف وتأييد من شأنهما أن يوسعا هامش حرية التصرف الإسرائيلي في مواجهة العرب.

٥ - تقديم الآراء والقراءات الإسرائيلية المتعلقة بالحروب، أمام العرب داخل فلسطين وخارجها، على أنها حقائق ثابتة، للتشويش على الفهم العربي لهذه الحروب، ولتقزيم النجاحات والتضحيات العربية، وإظهار إسرائيل في ثوب «المنتصر الأبدي» الذي لا تقوى الدول العربية على مجاراته والتغلب عليه.

كان استرشاد الباحثين والمهتمين الاسرائيليين بهذه الأهداف، وما يزال، يقوم على طريقة في التفكير ينقصها التجرد من النزعات الذاتية، حيث يجري تصوير الحروب الاسرائيلية ضد العرب بأنها «حروب عادلة» تنبثق من الحاجة والضرورة الاسرائيليتين للدفاع عن النفس، حتى وإن كانت اسرائيل هي التي تبادر إلى شن الحرب. ومعيار «عدالة الحروب» لدى هؤلاء، هو ذاته المعيار الذي تأخذ به المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة في تحديدها لطبيعة الحرب المعنية. فنقرأ مثلاً على لسان البروفسور أساكشير (أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب) رأياً يقول «من المعروف ان لإسرائيل في نطاق المجتمع الدولي تحديداً معيناً للحرب

العادلة والحرب العدوانية، ذلك لأن هناك نوعاً من الحروب التي تضطر الدول لخوضها، لغياب خيار آخر، كما أن هناك حرباً تخاض رغم توفر الخيارات الأخرى، ومن ثم فإن (حرب اللاخيار) هي الحرب العادلة، بحيث لم يبق هناك أي خيار آخر أفضل من الحرب، لابعاد الخطر الذي يتهدد الدولة أو الشعب»<sup>(١٣)</sup>. ومعروف أنه حسب المزايم الاسرائيلية، تنتمي الحروب التي شنتها اسرائيل ضد العرب إلى هذا النوع (أي ما يسمى حرب اللاخيار)، وبذلك فإن الباحث الاسرائيلي ينظر إلى هذه الحروب التي تبادر بها اسرائيل على انها «حروب عادلة». وهنا يمكن مرة أخرى ملاحظة التطابق بين أحكام الباحثين وبين أحكام المسؤولين الاسرائيليين، مدنيين وعسكريين.

دوف تماري (عميد - قائد كلية القيادة والأركان) يكتب بحثاً عن الحروب الاسرائيلية ضد العرب، يرى فيه أن هناك قاسماً مشتركاً بين الحروب التي خاضتها اسرائيل، يتمثل في تحقيق هدف واحد هو إزالة التهديد عن إسرائيل وعن مصالحها الحيوية<sup>(١٤)</sup>. ويربط أوري درومي (عقيد - مدير مجلة معرخات الفصلية الصادرة عن قيادة الجيش الاسرائيلي) اعتبارات إزالة التهديد بمسألة تحقيق الأهداف الاسرائيلية الشاملة، بصورة يفهم منها أن تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن يمر حتماً بنجاح «الاحباط الاسرائيلي» والتخلص من التهديد العربي. ويؤكد أن متخذي القرارات في إسرائيل لجأوا إلى استخدام القوة العسكرية الاسرائيلية أو القيام بحرب (في حال عدم فرض هذه الحرب عليهم من قبل العرب) انطلاقاً من «رغبة صادقة» في خدمة «الأهداف القومية» لإسرائيل. ويدّعي أنه ليست الدوافع الايديولوجية (كحروب الثورة الفرنسية) هي التي دفعتهم لذلك، ولا العدوان بحد ذاته (مثل حرب أميركا ضد اسبانيا عام ١٨٩٨) ولا.. ولا الرغبة في الانتقام التي قال عنها ابن خلدون في «مقدمته» انها سبب الحروب كلها، بل ولا حتى الرغبة في التوسع الاقليمي (...). وإنما كانت وجهة النظر الموضوعية والمنطقية (!) هي التي وجّهت متخذي القرارات في اسرائيل لمعالجة التهديدات قبل حدوثها فعلاً، مع تقديرهم أنه من الأفضل القيام بشن حرب على البقاء في حالة لا حرب. ويسعى درومي إلى إزالة الاستهجان عن هذا (المنطق) قائلاً: ليس غريباً أنه

ليست لإسرائيل أهداف حربية محدّدة، عدا عن الهدف الأساسي: إحباط التهديد الوجودي بقوتها الذاتية<sup>(١٥)</sup>.

هذه الرؤية لطبيعة وهدف الحروب الإسرائيلية، تكاد تلخص الغالبية العظمى لتقديرات الباحثين الإسرائيليين، ليست في النطاق العسكري وحسب، وإنما في النطاق المدني أيضاً. ونلمح من قريب، جانباً يزداد وضوحاً كلما أمعنا النظر في فحوى هذا الحديث عن الأسباب الكامنة وراء الحروب الإسرائيلية، هو تقديم الاعتذاريات لمسلك إسرائيل، بطريقة يستهتر الباحثون الإسرائيليون فيها بعقول الجميع وكأن هذه الاعتذاريات تتعلق بدولة مجهولة الهوية أو تقوم في عالم آخر، فلا يعلم أحد أهدافها التوسعية ولا توجهاتها العدوانية.. إنهم يتجنبون النظر إلى الحروب الإسرائيلية كتنفيذ لمخطط شامل موضوع لبناء المشروع الصهيوني. وينفون، ولو بشكل غير مباشر، اعتماد الصهيونية واسرائيل سياسة المراحل في هذا المخطط، بينما تبرهن عقود الصراع الماضية أن الصهيونية جعلت «المرحلة» منذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين طريقة ملائمة لعملها، تستغل بموجبها الامكانيات الذاتية والظروف العربية والدولية والدعم الغربي، بحيث تصبح كل مرحلة - بمعطياتها ونتائجها - أساساً للمرحلة التي تليها. وبعد إنشاء الدولة - كما تبين الوقائع أيضاً - ظلت «المرحلة» بهذا المفهوم هي الحل المتبع لمشكلة كيفية إنجاز المشروع الصهيوني بكامله، وبذلت اسرائيل جهوداً حثيثة لاستخدام القوى الذاتية والتحالفية في جعل هذا الحل متناسباً مع الأهداف البعيدة، وقد أظهرت الممارسة الاسرائيلية للصراع، ان كل حرب شنتها اسرائيل كانت محسوبة مسبقاً، وخاصة في الشق الخاص بالردود الاستراتيجي لهذه الحرب.

بدلاً من الاعتراف بهذه الحقائق، وسواها، يجذّف الباحثون الاسرائيليون عكس التيار، ويندر ألا يشترك باحث إسرائيلي، مدنياً كان أم عسكرياً، في ذلك، بصرف النظر عن المنهجية البحثية التي يتم بها تناول الحروب التي خاضتها إسرائيل في مواجهة العرب. وبين التنوعات في منهج البحث، وُجد من هؤلاء الباحثين من يدرس الحروب بالإجمال في سياق تاريخي، إجرائي، ووجد من



يدرسها بالتفصيل من منظور العلاقة بين الأهداف السياسية والأهداف العسكرية، كما وجد من يدرسها من زاوية ما يسمى «معادلة الأمن القومي» التي تتضمن ارتباطاً بين ما تريد الدولة تحقيقه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة أخرى (وتشمل القدرة هنا: الموارد والوسائل - الجاهزية الداخلية والعسكرية - القيادة). ومن الأمور ذات الدلالة البالغة، ان يتفق الباحثون الاسرائيليون الذين يدرسون الحروب العربية - الاسرائيلية في الأحكام التي يطلقونها على بواعث هذه الحروب ونتائجها وعلى العبر المستفادة منها. فكيف كانت القراءات والاستخلاصات الدراسية، لدى بعض هؤلاء الباحثين، ممن عرفوا بانشغالهم في الشؤون الاستراتيجية؟!

#### \* ١ - حرب اغتصاب فلسطين (١٩٤٧ - ١٩٤٩) :

يعود معظم الباحثين الاسرائيليين في شأن هذه الحرب، إلى ما وضعه بن غوريون من أفكار وتصورات حول تأسيس إسرائيل. فيعتمدون رؤية بن غوريون كأساس لتكوين البناء البحثي في تناولهم للحرب التي يطلقون عليها «حرب الاستقلال»!! ومحور هذه الرؤية، ما كتبه بن غوريون في ٦/١٠/١٩٤٧، حيث تصوّر ان (عرب إسرائيل) بمساعدة دول عربية، يمكن ان يهاجموا الاستيطان اليهودي من أجل ضربه وارضاخه. وربما من أجل تدميره. ولهذا - يقول بن غوريون - يجب تجنيد كل طاقة الاستيطان لمواجهة الهجوم والمحافظة على الذات، واحتلال البلاد كلها أو معظمها، والابقاء على الاحتلال، حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية معتمدة<sup>(١٦)</sup>. وبينما كانت اللجنة الخاصة للتحقيق في قضية فلسطين - التي تشكلت إثر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/ مايو ١٩٤٧ - توشك على إنجاز تقريرها إثر استماعها إلى آراء ممثلي الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية (في ظل مقاطعة عرب فلسطين) لوحظ أن الصهيونيين كانوا متيقنين من نجاح اتجاه التقسيم. إذ بالترافق مع تصعيد الهجمات الصهيونية على القرى والمدن العربية، كان بن غوريون (في ١٠/١٠/١٩٤٧) يحدّد هدف الحرب بتأكيد على أنها لا تقوض ولا تلغي قرار

التقسيم المرتقب، وإنما ترمي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، عن طريق احتلال المناطق التي يتم تخصيصها لليهود بموجب قرار التقسيم، وتأمين أمن وسلامة المستوطنات التي ستقع خارج حدود الدولة اليهودية.. وفي مرحلة لاحقة من الحرب - يقول تسفي لنير (أحد كبار الباحثين في مركز جافي) - عندما سمحت القوة المتعاضمة للجيش الاسرائيلي توسيع حدود الدولة اليهودية، جرى توسيع أهداف هذه الحرب، لتشمل كذلك القيام باحتلال مناطق لم تخصّص لاسرائيل ضمن قرار التقسيم، عبر الافتراض بأن الحدود النهائية للدولة ستتحدّد - أخيراً - استناداً إلى الوقائع في ساحة القتال. وبذلك تحوّل هدف «احتلال أراضٍ» عملياً إلى جوهر الغاية السياسية للحرب<sup>(١٧)</sup>.

يُراد لهذا التضليل أن يُقنع المتلقي بأن توسيع حدود الأراضي المحتلة كان وليد ساعته فقط، ونتج عن اعتبارات ميدانية في ظروف الحرب. وبذلك يتم حجب الأنظار عن التصور التوسعي القديم وعن التخطيط المركز المسبق لاغتصاب الأراضي الفلسطينية، دون أن يفكر الباحث بأن هناك من أطلع على مذكرتين صهيونيتين، مثلاً، الأولى وجهها حاييم وايزمن باسم الحركة الصهيونية إلى لويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) عشية انعقاد مؤتمر سان ريمو عام ١٩١٩، حول المناطق التي تريدها الصهيونية رقعة لدولتها<sup>(١٨)</sup>، والثانية وجهها بن غوريون (عام ١٩٢٠) باسم اتحاد العمل الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني حول الحدود المرغوبة للدولة الصهيونية المقبلة<sup>(١٩)</sup>. كما يتجاهل الباحث ما جاء، مثلاً، في الوثيقة التي كان بن غوريون قد وضعها عام ١٩٤١ بعنوان «خطوط هيكلية للسياسة الصهيونية»<sup>(٢٠)</sup>، والتي يبيّن فيها أيضاً أن المطامع الصهيونية تفوق الاستيلاء على كامل فلسطين. ومما يلفت الانتباه، أن الغالبية الساحقة من الباحثين الاسرائيليين لا يختلفون في الجوهر عن تسفي لنير في النظر إلى حرب ١٩٤٨، وهذا ليس عديم المغزى. وبالمثل نجد تطابقاً يكاد يكون تاماً لطرق تناول مجريات هذه الحرب، لدى هؤلاء الباحثين، إذ يعتمدون «الرواية الرسمية الاسرائيلية» التي تضمنها كتاب الهاغاناه و«الموسوعة العسكرية الاسرائيلية» - الصادرة عن معارف شؤون الجيش والأمن الاسرائيلي (المشار اليهما في الفصل

الثاني)، واعتباراً من هذا التطابق في استعراض مجريات الحرب، تبدأ التباينات في مناهج البحث، بيد أنه يتم الوصول إلى استنتاجات متشابهة أو متقاربة، بالرغم من هذه التباينات.

ابراهيم ايلون (عميد احتياط، متخصص في شؤون الأمن القومي) يدرس الحرب على أساس «معادلة الأمن القومي»، فيشير إلى أن هذه المعادلة سارت باتجاه تاريخي، من «الكارثة النازية» إلى تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية مستقلة. ويذهب إلى أن القدرة العسكرية الإسرائيلية بالكاد استجابت للغاية، إذ كانت هذه القدرة - في الطرف الأول للمعادلة الاسرائيلية - تتضمن مكونات غير متوازنة (قيادة قوية جداً بزعامة بن غوريون - موارد ووسائل شحيحة - جاهزية كبيرة). لكن هذه الصورة في مجملها كانت مؤثرة، وفاقت القدرة العربية (ذات: الزعامة المنقسمة - الموارد والوسائل الكثيرة - والجاهزية الضئيلة). وفي المحصلة يشدد ايلون على أن نتائج الحرب أثبتت تفوق «المعادلة الاسرائيلية» على «المعادلة العربية»، لكنه يتطرق إلى ما أسماه بعض الذبول غير المستحبة (مثل: نشوء مشكلة اللاجئين - ضم الضفة الغربية إلى الأردن - ضم قطاع غزة إلى مصر...)، ثم يعود ايلون للتأكيد على أن كل هذا لم يعد ذا أهمية، إذا ما قيس بإقامة دولة إسرائيل ضمن حدود الهدنة، وفتح أبوابها للهجرة الجماعية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تحقيق للهدف الصهيوني - الاستيطاني وبناء مجتمع جديد<sup>(٢١)</sup> .. ويتحدث الجنرال يسرائيل تال (أحد الأدمغة الاستراتيجية الاسرائيلية ورئيس الأركان في أوائل ١٩٧٢) عن ميزان القوى العربي - الاسرائيلي إبان حرب ١٩٤٨، فيذكر أنه «برزت بكل حدة مشكلة القلة في مواجهة الكثرة: تجمع يهودي تعدادده نحو ٦٥٠ ألف شخص في مواجهة ملايين العرب. ولكن عند تفحص المعطيات بتفاصيلها، يتعين التمييز بين ميزان القوى القومي وميزان القوى العسكري. صحيح أنه من ناحية ميزان القوى العام كان العرب يتمتعون بتفوق كمّي في الطاقة البشرية، والموارد المادية والسلاح. لكن في مجال ميزان القوى العسكرية، لم تنتقل الطاقة الكامنة للقوة العربية بأكملها إلى الميدان العملي، ولهذا اتخذت المشكلة الكمية في ميدان القتال طابعاً يختلف عما كان من



المألوف أن يُنسب لها: ان قوة النيران العربية هي التي أبرزت تدنينا العسكري من الناحية الكمية، بينما لم يكن الحجم الكمّي للجيش العربية غير محتمل»<sup>(٢٢)</sup>.. ونرى دوف تماري (في دراسته للحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨) يحدّد نتيجة الحرب بتأكيد على أن أهدافها الاسرائيلية تحققت بالكامل تقريباً، إذ دافع الاستيطان عن نفسه بنجاح، وقامت الدولة اليهودية في غالبية أرجاء (أرض اسرائيل) الانتدابية، وتم التوصل إلى اتفاقات الهدنة<sup>(٢٣)</sup>. بينما يدرس تسفي لنير خصائص حرب ١٩٤٨، عبر التنسيق والتماثل بين الغايات السياسية والأهداف العسكرية، مشيراً إلى أن هذه الأهداف وتلك الغايات جرى صوغها جميعاً بمعطيات إقليمية تتمثل في الاستيلاء على مناطق واحتلالها. ولإظهار ضخامة الانجاز الاسرائيلي، يسهب لنير في الحديث عن «الخلافات» بين بن غوريون وقيادة الجيش الاسرائيلي، إذ لم تحلّ هذه الخلافات دون الوصول إلى الغايات المرسومة للحرب. فيذكر لنير أن التوترات التي نشبت خلال الحرب على خلفية عملياتية، تتمثل بالخلافات التي نشبت خلال المراحل الثلاث الأولى للحرب (المرحلة الممتدة من ١٩٤٧/١١ - ١٩٤٨/٤، ومرحلة الهجوم الاسرائيلي الكبير الأول المعروف بعملية نحشون التي انتهت باعلان قيام الدولة في ١٩٤٨/٥/١٤، والمرحلة الثالثة التي ابتدأت بدخول الجيوش العربية وانتهت بالهدنة الأولى في ١٩٤٨/٦/١١). ففي هذه المراحل - يقول لنير - ضُغَطَ بن غوريون على الأركان العامة لتنفيذ عمليات عسكرية كانت أهميتها السياسية حاسمة (أي أن الأهداف المقترحة كانت تحدد الغايات السياسية للحرب)، في حين أن رأي العسكريين المهني كان يقضي بأن الوقت غير ملائم لهذا من الناحية العسكرية. أما في المرحلة الرابعة (تجدّد المعارك بعد الهدنة الأولى - الضربات العشر ضد الجيش المصري - عملية حيرام ضد قوات جيش الانقاذ في الجليل - عملية حوريف على الجبهة المصرية.. الخ) فقد نشأ خلاف آخر - طبقاً لتسفي لنير - إذ أن بن غوريون منع الجيش من تحقيق أهداف حربية كان يعتبرها العسكريون في متناول اليد، وذلك بسبب مجموعة من الاعتبارات وضعها بن غوريون، أبرزها الامتناع عن استنفاد الامكانيات الكامنة في القوة العسكرية الاسرائيلية خلال الحرب، لخلق وضع



استهلاكي سياسي بعد الحرب<sup>(٢٤)</sup>.

.. هؤلاء المهتمون ، وكثير غيرهم، يدرسون حرب ١٩٤٨ وهم يروّجون إلى أن تحقق الأهداف الصهيونية مردّه القوة الذاتية. حتى عندما تجري دراسة تمويل الحرب، يتعمّد الدارسون الاسرائيليون التشديد على المصادر اليهودية الداخلية بشكل رئيس. ومن أبرز وأحدث الأبحاث في هذا المنحى، بحث نشرته مجلة «الصهيونية» (الصادرة عن معهد دراسات الصهيونية في جامعة تل أبيب)، وفيه يدّعي الباحث - استناداً إلى مصادره الخاصة - أنه تم تجنيد معظم مبالغ تمويل الحرب من مصادر الاستيطان اليهودي في البلاد. فبيّنت النفقات المباشرة لما يسمى «حرب الاستقلال» بلغت نحو ٦٦,٣ مليون ليرة إسرائيلية (= ٢٧٣ مليون دولار) منها نحو ٦٠ مليون ليرة كانت من مصادر داخلية (لاحظ!) أما الباقي فجاء من مصادر خارجية (لا يذكرها الباحث). وتلجأ الدراسة إلى استعراض تفصيلات هذه المصادر (ومنها: جباية التجنيد والانقاذ - كفارة الاستيطان - إحالات الوكالة اليهودية - القروض والتبرعات - شهادات الوكالة اليهودية - مشاركة صناديق خاصة - عائدات من الضرائب والرسوم الجمركية .. الخ)<sup>(٢٥)</sup>. وهكذا، ان اللجوء إلى هذه الطريقة في الدراسة، من شأنه أن يضع أمام الاسرائيليين صورة منتقاة، لعل أهم مقاصدها، الافصاح عن الأفكار الخاصة بقوة الاستيطان قبل إنشاء الدولة، واتباع مبدأ «الاعتماد على الذات»، واشتراك المستوطنين كافة في (التضحية) لتحقيق هدف مشترك. فيتم اغفال الاستغلال الصهيوني للاقتصاد الفلسطيني وللأيدي العاملة العربية، ويتم تهميش دور الدعم الخارجي الذي تلقاه الصهيوينيون من الدوائر الاستعمارية وبيوت المال المنتشرة في أوروبا.

وفي الدراسات الاسرائيلية العامة لحرب ١٩٤٨، نلمس إغراضاً عن تبيان تأثير مواقف الدولة الغربية المساندة لإسرائيل، وبشكل خاص عدم الإشارة إلى التواطؤ البريطاني مع الصهيوينيين. فلا يذكرون شيئاً عن أشكال الدعم والتسهيلات التي كانت تقدمها لهم حكومة الانتداب آنذاك، مقابل اتباع سياسة قمعية تجاه عرب فلسطين<sup>(٢٦)</sup>. وأكثر من ذلك، نجد تمادياً في الزعم الاسرائيلي

بأن الانتصار في ما يسمى «حرب الاستقلال» لم يأت إثر مواجهة العرب وحسب، وإنما إثر مواجهة سلطات الانتداب أيضاً. ونادرة هي الدراسات التي تعترف بالخدمات البريطانية والاستعمارية عموماً في تمكين الصهيونيين من إقامة دولتهم عام ١٩٤٨، في ظل اختلال موازين القدرة العسكرية مع العرب لصالح الطرف الصهيوني. ومعروف أنه لا يمكن إعفاء الدول الاستعمارية من مسؤوليتها تجاه تدني القدرة العسكرية العربية - مثلما لا يمكن القفز فوق العامل الذاتي في هذا التدني - ونجد من المفيد الاستعانة بشهادة للباحث د. هيثم كيلاني، في هذا الصدد، يقول فيها، إن حرب ١٩٤٨ كانت حرباً غير قومية، إلا من حيث الشكل. فمن المؤكد أنها وقعت في إطار ما كان يسمح به الاستعمار، وبخاصة البريطاني، آنذاك وفي إطار ما كان يسمح به التوازن الدولي عام ١٩٤٨. ويفيد د. كيلاني بأن الاستعمار لم يكن يسمح للدول العربية بأن تتجاوز حدود التقسيم، في حين أنه سمح لإسرائيل بأن تتجاوز هذه الحدود. وحينما أرادت بعض الجيوش العربية أن تتجاوز حدود التقسيم وأن تقوم بواجبها القومي، حُذت وأرغمت على العودة إلى ما كانت عليه قبل محاولتها القيام بذلك. وفي حديثه عن ميزان القوى العسكرية يذكر د. كيلاني كانت هناك جيوش عربية سبعة اشتركت على قدر استطاعتها، وعلى قلة استطاعتها، وكان مجموع القوات الإسرائيلية يومذاك يعادل ٦٣ ألف جندي مقاتل، في حين أن الدول العربية كلها دفعت إلى فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨ بأقل من ٢٠ ألف جندي. وهذا يعني أن إسرائيل كانت متفوقة أكثر من ثلاث مرات في ساحة القتال. ويضيف: ومع ذلك فعلت تلك الجيوش على قدر استطاعتها وعلى قدر ما ألجمت أو منعت، كانت القيادة شكلية والخطط غير قومية. الأهداف كانت قومية، لكنها كانت مستورة ومخبأة بأهداف غير قومية<sup>(٢٧)</sup>. وعليه، فإن التذكير بدور القوى الاستعمارية، لا يعني بأي حال محاولة لتعليق التقصيرات العربية على «مشجب الاستعمار»، وإنما يعني إبراد هذا التذكير في معرض دراسة حركة الصراع العربي - الإسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨ بشكل رئيس، وفي مواجهة ادعاءات الباحثين الإسرائيليين بأن اليهود انتصروا بقواهم الذاتية فقط على سبع دول عربية شاركت في الحرب ضدهم. ومرة أخرى

نعود إلى العامل الذاتي العربي الذي كان ساطع الحصري (أكبر متصدري الفكر العربي خلال أواسط هذا القرن) بليغاً في إيجازه بالتنبيه إلى أنه «لا يجوز أن يقال إن العرب خسروا معركة فلسطين مع أنهم كانوا سبع دول، بل يجب أن يقال إن العرب خسروا معركة فلسطين لأنهم كانوا سبع دول»<sup>(٢٨)</sup>. وبطبيعة الحال، حين يعترف الباحثون الإسرائيليون لحرب ١٩٤٨ بالواقع العربي المتداعي، المفكك، العاجز، يربطون هذا الاعتراف فوراً بالتغني بالقدرة الذاتية الإسرائيلية، بحيث يبدو انتصار الصهيونيين في حرب ١٩٤٨، هو نتيجة لهذه القدرة ليس إلا. وحتى الآن ما تزال هذه الحرب مجالاً خصباً للعمل البحثي الإسرائيلي، بتزايد ملحوظ في نبرة الحديث عن «الإمكانات اليهودية الذاتية التي حققت المعجزة».

هذا هو الاتجاه العامل الذي يجد الباحث الإسرائيلي نفسه «مقبولاً» عبره في التجمع الإسرائيلي. وربما كانت لهذه الأمر علاقة بالإطنا ب الذي تلقاه غالبية النتاجات البحثية التي تقذفها مؤسسات النشر الإسرائيلية إلى الأسواق، وآخرها كتاب من ثلاثة مجلدات للمؤلف الإسرائيلي د. أوري ميلشتاين بعنوان «تاريخ حرب الاستقلال - نشر زمورا، بيتان، ١٩٨٩». أما حين يعترف باحث إسرائيلي ببعض الحقيقة، فيصبح الأمر مختلفاً. والاختلاف هنا - كمثال - يتعلق باعتزام المؤلف الإسرائيلي بني موريس طباعة كتابه بالعبرية (ضمن سلسلة أوفكيم - إصدار عام عوفيد) في فلسطين المحتلة عام ١٩٩٠، بعد صدوره عن دار النشر في جامعة كمبردج عام ١٩٨٨، بعنوان «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ - ١٩٤٩». فبالرغم من أن هذا الكتاب - كما يقول مؤلفه<sup>(٢٩)</sup> - يتكون من تسعة فصول، ولا يتناول فيها إلا ضمن نحو ٦-٧ صفحات المجازر الصهيونية كأحد أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذه الصفحات السبع، كانت حافزاً لتغذية الانتقادات الحادة في أوساط الكتاب الإسرائيليين<sup>(٣٠)</sup> التي تركّزت على إدانة المؤلف لتجرّئه على ذكر أحداث ووقائع من شأنها أن تدين إسرائيل، وتلحق الأذى بسمعتها وتظهرها مسؤولة عن هجرة العرب من فلسطين عام ١٩٤٨، في وقت تدّعي فيه إسرائيل أن هذه الهجرة كانت تلقائية وبسبب تحريض الزعماء العرب، على مغادرة البلاد<sup>(٣١)</sup>، فلم يشفع لهذا المؤلف باقي ما كتبه

منسجماً مع تيار البحث الصهيوني الإسرائيلي العام. ولا يخفى أن أولى خصائص هذا التيار، هي التزام الباحث الإسرائيلي بتناول الحرب، بما يعود بالنفع على إسرائيل ودعايتها، وبما يضيف إلى الإدراك الإسرائيلي الإجمالي عنصراً جديداً يحفز الإسرائيليين على المزيد من الاصطفاف وراء أهداف الصهيونية وإسرائيل. والواقع أنه ليست حرب ١٩٤٨ وحدها، هي التي تقدم للقراء بهذه الكيفية، وإنما يواصل الباحثون والمهتمون الإسرائيليون عرض الحروب اللاحقة بالعقلية ذاتها تقريباً، دون تغيير جوهري في المفاهيم والتصورات. ومن الملاحظ أنهم تناولوا ما أسموه «العمليات الانتقامية» التي شنتها إسرائيل في أوائل الخمسينات، من زاوية كونها «عمليات رادعة» لا تختلف عن أحد جوانب الحروب التي شنتها إسرائيل فيما بعد.

## \* ٢ - عدوان ١٩٥٦ (حرب سيناء والسويس):

يدرس الباحثون الإسرائيليون، بطرق متشابهة، الظروف التي سبقت هذه الحرب، والأجواء التي جرى فيها التنسيق مع فرنسا وبريطانيا. فيتفقون على الأسباب المباشرة للحرب وعلى أهدافها، ويؤكدون أنها كانت ترمي إلى إعادة توازن علاقات القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل التي تغيرت لغير صالح إسرائيل في أعقاب صفقة السلاح التشيكية لمصر، وفتح خليج إيلات الذي أغلقه المصريون عام ١٩٥٣ أمام الملاحة الإسرائيلية، ثم إيقاف عمليات الفدائيين ضد إسرائيل انطلاقاً من غزة. وذكر بعضهم هدفاً رابعاً، ربما كان أهم من غيره، هو إسقاط نظام عبد الناصر الذي رأت فيه إسرائيل خطراً على وجودها وأمنها. وقد ناقش هؤلاء مواقف عبد الناصر والأوضاع التي رسخها، ومنها: تأميم قناة السويس (مما ألحق الضرر بمصالح بريطانيا والدول الغربية عموماً) ومساعدة الثورة الجزائرية (مسبباً بذلك استياء فرنسا)، الأمر الذي أسهم في التقاء مصالح الأطراف الثلاثة، في توجيه ضربة عنيفة لنظام عبد الناصر وإسقاطه. وتم اختيار الوسيلة الإسرائيلية بالتنسيق السري مع فرنسا وبريطانيا، بحيث تقوم على المفاجأة التي استهدفت ضمان أن تكون الحرب قصيرة، ليكون ضررها على



الاقتصاد الإسرائيلي أقل ما يمكن (٣٢).

إضافة إلى تماثل الباحثين الإسرائيليين في عرض حرب ١٩٥٦ ضمن سياقها التاريخي، يُلاحظ أن القسم الأكبر منهم يستخدم عبارة «حرب قادش»، نسبة إلى «قادش برنياع» التي تعدّ بعد «حوريف = جبل سيناء» أشهر بقعة في الرواية التوراتية حول تيه (بني إسرائيل)، إذ تركزوا فيها مدة ٣٨ سنة من سني تيههم الأربعين (عدد ٢٠: ١ و ٦) وثمة من يزعم أن هذه البقعة تقع اليوم في سيناء بالقرب من الحدود المصرية - الفلسطينية، ويذهب بعضهم إلى أن خيمة الاجتماع وتابوت العهد ظلّاً فيها (٣٣). فهل تم استخدام الاسم والنسبة عفويّاً؟ وهل تنقصه الدلالة الواضحة؟!.. في الإجابة، نقدر أنه إلى جانب محاولة إسباغ صفة الاستمرارية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة، عبر الربط بين الواقع الإسرائيلي الحالي، وبين ما يقال عن تاريخ «بني إسرائيل» في الرواية التوراتية، يمكن الاستنتاج بأن اعتماد اسم «حرب قادش» ينطلق من إضفاء نوع من «القداسة» في نظر اليهود على الحرب التي يتم الإحياء بأنها قامت لاستعادة هذا الجزء مما يسمى «أرضهم التاريخية». ويصبح بالإمكان كشف الجانب الأيديولوجي - الدعائي للتوسع الإسرائيلي، الذي لا ينفصل عن عوامل واعتبارات التوسع الرئيسية في السياسة والممارسة الإسرائيلية. وعند هذه العوامل والاعتبارات، ينصرف الباحثون الإسرائيليون إلى تناول حرب ١٩٥٦ كحالة تطبيقية، يرى فيها كل منهم نموذجاً يناسب الأساس النظري الذي يعتمده في دراسته، فتتنوع عندئذٍ منهجية التحليل ومستوياته، دون أن يعني ذلك افتراقاً في الخطوط العامة للنتائج والعبر والاستخلاصات التي يتوصلون إليها.

د. تسفي لنير، ينظر إلى الحرب، بمنظور الانتقال من المفهوم «الكلاوزفيتسي (= الحرب كوسيلة للسياسة) إلى المفهوم «الإحباطي»، وبلورة قيمة الاحتلال كورقة مساومة في المفاوضات. فيذكر لنير أن إسرائيل خاضت هذه الحرب بمفهوم سياسي، غير معطن، هو أنه ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود وتسوية ما يُعتبر في نظر إسرائيل أخطاءً إقليمية نجمت عن اتفاقات الهدنة منذ سنة ١٩٤٩، بعد أن أصبح من الواضح عدم إمكانية التوصل إلى اتفاقات

سلام. ويشير لنير إلى تردد بن غوريون في حسم مسألة الهجوم الاستباقي (الذي كان يؤيده ديان) تحسباً للدمار الذي سيلحق بالجبهة المدنية الإسرائيلية عن طريق قوة القصف الجوي المصري، وكيف بدد التنسيق البريطاني الفرنسي مخاوف بن غوريون، وأثار فيه الأمل بأن النجاح المشترك سوف يؤدي إلى فتح ثغرة لإقامة «نظام إقليمي جديد». ثم يبيّن لنير أن إسرائيل دخلت المعركة بأهداف سياسية بعيدة المدى، لكن بغايات عسكرية جوهرها «احتلال أراضٍ» واعتبار الحرب جسراً يجب عبوره إلى واقع جديد لم يكن بالإمكان التوصل إليه قبل الحرب. وفي هذه الأثناء، كانت المفاهيم المعهودة للغة العسكرية التي يصوغ العسكريون بها أهداف الحرب، تتخذ في العقيدة العسكرية الإسرائيلية مضموناً وقوة خاصين. إذ يمكن الدفاع عن الدولة عن طريق «إنهاء الحرب» بـ «الانتصار الحاسم» فقط، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإحراز «احتلال أراضٍ» و«تدمير العدو»<sup>(٣٤)</sup>.

إزاء هذا المستوى من التحليل، نلاحظ أن ذريعة الحرب (=مخاطر نظام عبد الناصر على إسرائيل) كانت واجهةً لتصوّر إسرائيلي مسبق يتخذ من الرغبة في التوسع مرتكزاً له، وذلك بالتحالف مع قوتين استعماريّتين كبيرين آنذاك، بحيث تعمل إسرائيل لحسابها الخاص في إطار اشتراكها بالحسابات الاستعمارية العامة، ويبدو أن التخطيط السياسي للحرب، كان يتضمن ابتداء إسرائيل بشن هجوم عسكري من شأنه أن يستدرج مصر وجيشها إلى معركة في سيناء، وعندئذٍ تتدخل فرنسا وبريطانيا بحجة الحفاظ على الملاحة الدولية في قناة السويس. وبعدها يستفرد أطراف العدوان الثلاثة بالجيش المصري لتدميره وإسقاط نظام عبد الناصر، كمقدمة لإيجاد «نظام إقليمي جديد».. ومن ناحيته، يدرس أبراهام إيلون هذه الحرب وفق ما يسميه «معادلة الأمن القومي»، وبعد أن يطابق القدرة والإمكانات مع الغايات السياسية المتوخاة، يخلص إلى أن الإنجازات البارزة - البعيدة المدى - كانت أبعد من الغاية، إذ أن هذه الحرب منحت إسرائيل إمكان تعزيز «معادلة الأمن الإسرائيلية» إلى درجة كبيرة، كما عززت أموراً أخرى (منها: التلاحم الاجتماعي - التنمية الاقتصادية - التعاظم العسكري - المكانة الدولية).

بيد أنه يتحدث عن ذيول غير مستحبة للحرب (منها: الموقف الأميركي والموقف السوفييتي - الجلاء عن سيناء وغزة - التغلغل السوفييتي في المنطقة - إضعاف مكانة فرنسا وبريطانيا في النظام الدولي بسبب الموقف الأميركي - ظهور عبد الناصر كزعيم قومي في العالم العربي وتزايد مفاهيم الوحدة والقومية العربية)<sup>(٣٥)</sup> .. ويتفق دوف تماري مع هذه التقديرات، مشدداً على تأثيرات الحرب على ما أسماه «وعي الفرد والمجتمع في إسرائيل» وازدياد الثقة بالنفس والإيمان بالقدرة الذاتية<sup>(٣٦)</sup>.

يُستشف من مختلف الكتابات والأبحاث الإسرائيلية التي تطرقت إلى حرب ١٩٥٦، أن الإخفاق الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي في إسقاط نظام عبد الناصر، بل وصعود نجمه في المنطقة، ظل يشكل مصدر قلق، وخاصة بالنسبة للإسرائيليين. وتكاد غالبية الدراسات الخاصة بفترة ما بعد الحرب، تجمع على أن هدف إسقاط عبد الناصر كان يحتل مكان الصدارة في المخططات الإسرائيلية. كما يستشف من تلك الكتابات والأبحاث، أن حرب سيناء والعريش، تمخضت عن دروس لا بد من الوقوف عندها بتأن، والاستفادة منها مستقبلاً. وربما لهذه الغاية، بالدرجة الأولى، كان يجري باستمرار تخصيص الندوات والأيام الدراسية في الأوساط البحثية الإسرائيلية، لاستعادة صورة ما حدث، ولاستخلاص الدروس والعبر من هذه الحرب. وبين ما يذكر بهذا الخصوص، قيام جامعة بن غوريون في النقب بتنظيم مؤتمر استغرق ثلاثة أيام (في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦) لاستعراض أحداث هذه الحرب من جميع جوانبها<sup>(٣٧)</sup> ، وقد وقف الباحثون الإسرائيليون مطوّلاً عند موضوع تحسين موقع مصر في البناء القومي العربي، وتعاضم دورها القيادي، جرّاء حرب خسرت فيها مصر عسكرياً، لكنها حققت عبرها نجاحاً سياسياً هائلاً. كما وقفوا عند تأثيرات الموقف الدولي على إسرائيل وعند الدروس العسكرية والسياسية لهذه الحرب.

\* ٣ - عدوان ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف المصرية:

يصنّف الباحثون الإسرائيليون حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في عداد



«الحروب الاستباقية»، فيركزون على التطورات التي جرت في الجانب العربي عشية الحرب، ثم يشرعون في البرهنة على أن إسرائيل اضطرت إلى شن هذه الحرب، قبل الهجوم العربي الوشيك الوقوع. ويتبنى هؤلاء الباحثون الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي صيغ قبل اندلاع الحرب وأثناءها وبعدها، وخاصة في الجانب الدعائي المعد للاستهلاك داخلياً وخارجياً. فتغدو مهمة الباحثين والحالة هذه مهمة جهاز للدعاية، تنصب جهوده على سبل تسويق المقولات التي وضعتها دوائر التخطيط الإسرائيلية بشأن هذه الحرب.

التسمية التي يتداولها الباحثون الإسرائيليون لحرب ١٩٦٧، هي «حرب الأيام الستة»، فلا يختلفون في هذا التداول عن الإصرار الإسرائيلي الرسمي على أن الحرب استغرقت ستة أيام، تعبيراً ليس فقط عن استلهاام الرواية التوراتية حول الخلق واستراحة الرب في اليوم السابع، وإنما كذلك تعبير عن تجسيد التوجيه اليهودي الوارد في العهد القديم: «ستة أيام تعمل وتصنع جميع أعمالك» (خروج ٨:٢٠) وبالرغم من هامشية هذه الإشارة، إلا أن اعتماد تلك التسمية من قبل الباحثين الإسرائيليين يصلح لأن يكون في قائمة القرائن الدالة على انعدام التحرر البحثي الإسرائيلي من الأطر الأيديولوجية التي تحددها التوجّهات الصهيونية، الانعدام الذي ينسحب عملياً على التفاصيل والجزئيات المتعلقة بالحرب.

دوف تماري، يشير إلى قرار الحكومة الإسرائيلية (يوم ١٩٦٧/٦/٤) بأن جيوش مصر وسورية والأردن جاهزة لهجوم متعدد الجبهات وفوري يهدّد إسرائيل، مما يستوجب القيام بعمل عسكري يؤدي إلى تحرير إسرائيل من الحصار العسكري الخانق، ومنع وقوع هجوم عربي وشيك عليها. وبعد ذلك يأخذ تماري بالادعاء الإسرائيلي الرسمي القائل إن إسرائيل لم تخرج إلى الحرب من أجل الحصول على عمق استراتيجي، ولا إلى استعادة ملكية الأجداد (...). ولا من أجل تحسين وضعها السياسي والعسكري، وإنما من أجل التخلص من وضع لا يمكن احتماله لوقت طويل، وخشية أن يشنّ العرب حرباً منسّقة ضدها. ويرى أن احتلال الضفة الغربية وهضبة الجولان كان نتيجة لانضمام الأردن إلى الحرب ولفتح السوريين النار وضغط ممثلي المستوطنات الشمالية. وأن المعارك توسعت



من تلقاء ذاتها وتوجهت القوات الإسرائيلية إلى الضفة والجولان بفعل التفوق العسكري الذي حققه الجيش الإسرائيلي<sup>(٣٨)</sup>. وبالتساير مع هذه «التبريرات»، يلاحظ وجود قراءة بحثية إسرائيلية للموقف الرسمي الذي اتخذته إسرائيل إزاء «النوايا المصرية»، فيذكر الكتاب السنوي لأحداث ١٩٦٧ «ميدل إيست ريكورد» الصادر عام ١٩٧١ - عن معهد شيلواح - أن عبد الناصر كان يسعى لفصل إيلات، ولم يكن ليبقى في مكانه، في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ويتضمن الكتاب ذاته رأياً للبروفسور ديشون أحد كبار باحثي المعهد يقول فيه «إن إعادة تتبع خطوات وتصريحات عبد الناصر خلال شهر أيار (مايو) ١٩٦٧، توضح أنه كان ينظر إلى احتفاظ إسرائيل بإيلات على أنه عمل غير شرعي، وكان ينوي القيام بعملية عسكرية محدودة لفصل منطقة إيلات عن إسرائيل، كاستمرار لعملية إغلاق مضائق تيران»<sup>(٣٩)</sup>.

أبراهام إيلون يذهب إلى أن عبد الناصر أحسّ بخلل معادلة الأمن القومي الإسرائيلية (قيادة ضعيفة قياساً بقيادة بن غوريون - انكماش اقتصادي .. إلخ) بالمقارنة مع معادلات مصر وحليفاتها سورية والدول العربية الأخرى (الأردن والعراق) التي ستتنضم إلى ائتلاف بزعامته عندما يبدأ معركة فعلية ضد إسرائيل. وهكذا كان على إسرائيل أن تعزز معادلتها (بانضمام ديان وبيغن إلى الحكومة - وخلق ظروف مريحة لاستخدام الوسيلة وضمان نتائجها). ويدعي إيلون أن غاية الحرب كانت محدودة، لكنها اتسعت أثناء القتال. فقد كانت الغاية - على حد قوله - إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها، وفتح المضائق، وذلك بواسطة تدمير الجيش المصري أولاً، وإذا اقتضت الضرورة تدمير جيش الأردن وسورية ومفارز الجيش العراقي، واحتلال أراضٍ أيضاً. إلا أن الغاية - يتابع إيلون - لم تتحدث في البداية عن موقع هذه الأراضي ومساحتها، وكانت الوسيلة التي حدّدت لتحقيق الغاية قائمة على المفاجأة، والتنفيذ السريع، وحرب قليلة الخسائر وغير خاضعة للتأثير الضار للدول العظمى (...). وعن النتائج يذكر إيلون أنها تجاوزت الغاية (ضربة قاسية ضد الجيوش العربية - اتساع الحدود التي تسيطر عليها إسرائيل - حصول إسرائيل على عمق استراتيجي

وحدود أكثر ملائمة للدفاع). كما أثبتت إسرائيل قدرة على الصمود، ووجد العرب أنفسهم في فشل ذريع بالنسبة إلى احتمالات الطريق العسكري، وفقد الاتحاد السوفييتي من مصداقيته تجاه العرب (...). وأصبحت الولايات المتحدة وسيطاً محتملاً يملك مفتاح التأثير على إسرائيل للانسحاب من المناطق. لكن إيلون يسوق بعض ما أسماه «الذيول غير المستحبة» للحرب (ومنها: أصبح لإسرائيل تصور جولييات لا تصور دافيد، واتهمت بالسيطرة على مناطق ليست لها، ونشأت في إسرائيل مشكلة إجماع حول السؤال: ما العمل بالمناطق المحتلة؟!)(٤٠).

ونرى حاييم بنياميني (ضابط احتياطي ويشغل منصب نائب رئيس فرع الموارد البشرية والتنظيم في مؤسسة ستيكيس) يدرس حرب ١٩٦٧ بمنظور ومفاهيم علم الاجتماع، فيتناول عملية صناعة القرار الإسرائيلية على أنها نشاط سياسي عسكري لا تتطابق تفاصيله بالضرورة مع ترجمته العملية في الواقع. ويشدد على أن أي نوع من عمليات صنع القرار التنظيمية تتألف من ثلاثة مستويات أساسية (هي: المستوى العقلاني والمستوى شبه التنظيمي المتميز بتحديد الدور ومستوى المجتمع الخارجي). ويميل بنياميني إلى تحليل صنع القرار باعتباره عملية دينامية اجتماعية، فهو يعكس الطريقة التي يتعاون من خلالها الأفراد الذين هم أطراف اجتماعيون ومرتبطون بشبكات مؤلفة بدورها من أوضاع اجتماعية معينة، بغية تحقيق أهداف تنظيمية في وضع معين. ونظراً لأن عملية صنع القرار - يقول بنياميني - مؤلفة من معطيات وبدائل، فهي نوع من المناقشة الاجتماعية المعتمدة على صراع المصالح والتي تقاد من قبل تحالفات مقامة لنفس الغرض. وحين يدرس بنياميني حرب ١٩٦٧ كحالة تطبيقية، يذكر أن الاختلاف بين ألون وديان كان قائماً على تركيز الأول على «احتلال الأراضي» ورغبة الثاني في عدم الوصول إلى قناة السويس، وكانت النتيجة، كما يفهم من بنياميني هي إفضاء ديناميكية الوضع إلى ما وصلت إليه الأمور في الحرب. وبالنسبة لاحتلال الضفة الغربية - يزعم بنياميني - أن القرار لم يتخذ مسبقاً باحتلالها، وإنما كان احتلالها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية المتفرقة، في حين جاء احتلال القدس الشرقية نتيجة لتحديد هدف سياسي. ويخلص بنياميني

إلى عدة استنتاجات منها:

١ - ان المؤسسة العسكرية كانت لا تطيع السلطة المدنية، وان القادة العسكريين المدفوعين بنجاحاتهم عملوا غالباً بشكل مغاير للنوايا السياسية.

٢ - ان التطورات في ميدان المعركة يمكن أن تقدم معطيات جديدة.

٣ - فشلت عملية العقلانية القائمة على المعطيات والبدائل والقرارات بسبب الأشخاص الذين كان عليهم أن يحققوا السيطرة عليها.

٤ - الافتقار إلى القرارات الاستراتيجية العقلانية يمكن أن يُفسّر باعتباره نتيجة لعدم قدرة النخبة السياسية على التجاوب مع وضع ديناميكي كالحرب.

٥ - البيئة أو الوسط المحيط الإسرائيلي يمارس درجة ما من التأثيرات على أسلوب صنع القرار في المستوى القومي<sup>(٤١)</sup>.

ويجزم دوف تماري بأن النتائج الفورية أظهرت أن الهدف الإسرائيلي لحرب ١٩٦٧ قد تحقق بكامله، وأنه كانت نتائج أخرى غير متوقعة، منها: أن إسرائيل تبوّأت مكانة سياسية مهيمنة في المنطقة، وحصلت على مبرر فوري لعدم الانسحاب جراء الطريق التي اتبعتها العرب لمواجهة إسرائيل (لاءات الخرطوم) وعدم ممارسة الدول العظمى الضغط عليها (خلافاً لما حصل بعد حرب سيناء ١٩٥٦) كما أدرك الفرد الإسرائيلي أهمية هذه الحرب كمكسب ورصيد عظيمين. ويورد تماري نتائج مغايرة (أبرزها: بدء سباق تسلح متجدد في المنطقة - اللقاء بين إسرائيل والسكان الفلسطينيين والحرب المباشرة بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل)<sup>(٤٢)</sup>.

عموماً، تتصف المعالجات البحثية الإسرائيلية لموقف إسرائيل إزاء حرب ١٩٦٧، بتركيزها على أن العرب، بسلوكهم، دفعوا إسرائيل لأن تشن هذه الحرب دفاعاً عن وجودها، ودرءاً لتفاقم الأخطار المحدقة بها، ومن ثم فإن ما جرى هو محصلة تفاعلات ظرفية، استثمرتها إسرائيل وتمكنت من النجاح فيها، لما تمتلكه من قدرة. وفي هذا وغيره، يحذف الباحثون الإسرائيليون من خطابهم مسألة

التخطيط الإسرائيلي المسبق لشن الحرب، أي قبل الإجراءات المصرية، ويحجبون عن ساحة الرؤية قيام إسرائيل باستدراج العرب إلى معركة - غير متكافئة عسكرياً - كانت إسرائيل تحدّد سلفاً غايتها السياسية وأهدافها العسكرية (اعتماداً على الإمكانيات التي وضعت قيد الاستخدام، وعلى الظروف والوقائع الجارية في الجانب العربي). وبالمثل، يصرف هؤلاء الباحثون الأنظار عن حقيقة أن عدوان ١٩٦٧ كان في بعد رئيس له، شأناً أميركياً وغريباً، لعبت فيه إسرائيل دور القاعدة المتقدمة التي هيئت لتؤدي ما قامت به في هذا العدوان، كاستمرار لمهمتها الوظيفية التي حكمت وجودها في المنطقة، أصلاً.

ضمن دائرة أخرى، اجتذبت تأثيرات حرب ١٩٦٧ اهتمامات عدد قليل من الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين، فأصدروا المؤلفات، ودرجوا على تنظيم الندوات والأيام الدراسية في المؤسسات البحثية، واستخدموا وسائل الدعاية المسموعة والمرئية لشرح هذه التأثيرات على الساحتين الإسرائيلية والدولية. وعلى سبيل المثال، نظم «معهد فان لير للأبحاث» بالقدس مؤتمراً دراسياً في الأسبوع الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٣، قُدّمت فيه سبعة أبحاث أعدها أساتذة جامعيون بتكليف من «مركز أشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التابع للجامعة العبرية» خصّصت لدراسة تأثيرات الحرب في جوانب مختلفة على المجتمع الإسرائيلي<sup>(٤٣)</sup>. وحول تأثيرات حرب ١٩٦٧ على الطرف العربي، يُعتبر مقال المستشرق شمعون شمير مؤشراً شاملاً للتقديرات التي صدرت عن الباحثين الإسرائيليين في الشؤون العربية. فقد عدّ شمير خمسة تطورات بارزة حدثت بحسب رأيه في الجانب العربي بعد الحرب، وكان لها تأثير ملحوظ في مواقف قطاعات معيّنة في المجتمع العربي من الصراع، هي باختصار:

أ - التحوّل العميق في جوهر العلاقات بين الدول العربية معبراً عنه بخمود الراديكالية وانبعاث القطرية بالترافق مع برود تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، ويلعب كل ذلك دوراً مهدئاً بالنسبة للصراع.

ب - التغير الذي طرأ على الصورة السائدة لدى العرب عن إسرائيل وعن



أنفسهم.

ج - التغيرات التي حدثت على صعيد السياسات الدولية، حيث كانت هذه التغيرات صدمة أكبر من حقيقة الاحتلال الإسرائيلي.

د - الإدراك العربي المتزايد للثمن المرتفع الذي على العرب أن يدفعوه نتيجة استمرار الصراع.

هـ - تضائل حس الرسالة في المجتمع العربي وهو تطور يعتبره شمعون شمير ملموساً أقل ولكن ربما أكثر أهمية<sup>(٤٤)</sup>.

يسوق المستشرق شمعون شمير هذه التأثيرات / الأحكام، وهو ينحى جانباً دراسة الظروف السائدة آنذاك، بما يكمن فيها من أسباب محرّكة للتطورات في المجتمع العربي، ويختار تأثيرات الحرب فقط، ليصوغها برؤية أقل ما يمكن أن يُقال عنها إنها ذاتية ولم تصح أو تصمد، بدليل ما حدث بعد نحو أربعة أشهر فقط من تقديراته، حين خاض العرب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بكل ما تحمله من معان ودلالات، وضمناً بالنسبة للمجتمع العربي.

وبالانتقال إلى التناول البحثي الإسرائيلي لحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية (١٩٦٧ - ١٩٧٠) نجد هذا التناول معنياً بالتقليل من أهمية أعمال مصر الحربية، مقابل التأكيد على احتفاظ إسرائيل بالمكتسبات التي حققتها خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فيشرح أبراهام ايلون بواعث حرب الاستنزاف بقوله: تهاً لعبد الناصر أنه استطاع ترميم «معادلة الأمن القومي المصرية» بالمساعدات السوفيتية الكثيفة، وتمركز جيشه الهائل على امتداد القناة، مقابل توزيع جيش إسرائيل الصغير على امتداد حدودها وانهماكه في مواجهة الفدائيين الذين ظهروا مثل الفطريات بعد هطول الأمطار - حسب تعبيره - وكانت الغاية المصرية هي استنزاف إسرائيل، وحملها بالتالي على التخلي عن إنجازات حرب ١٩٦٧. بينما كانت غاية إسرائيل هي المحافظة على مكاسب هذه الحرب، إلى أن يعترف العرب بها ويجرون معها مفاوضات مباشرة، أو إلى أن يتوقفوا على الأقل عن إطلاق النار عليها. وبعد أن يذكر ايلون أن إسرائيل قررت الرد على الاستنزاف بالاستنزاف، كخطوة تجبر الخصم على اتخاذ قرار بوقف الاستنزاف أو الانزلاق إلى حرب غير

مريحة له، يؤكد إيلون على أن عملية نجع حمادي (في العمق المصري) حملت مصر فعلاً على وقف إطلاق النار لمقتضى إعادة التنظيم في المؤخرة، لكنها لم تجبر وقف حرب الاستنزاف التي تجددت في آذار (مارس) ١٩٦٩. وهنا يعود إيلون إلى التذكير بفعالية استخدام سلاح الجو الإسرائيلي، في الإسراع بفرض وقف إطلاق النار في الشهر الثامن عام ١٩٧٠ (٤٥). وبتطابق شبه تام مع هذه القراءة، يتحدث د. تسفي لنير عن الموضوع ذاته، فيقول: كَيَان لإسرائيل في حرب الاستنزاف هدفان، أولهما العمل على وقف القتال، دون أن تجبرها الدول العظمى على البدء في مفاوضات تقود في النهاية إلى تغيير الوضع الإقليمي الراهن إلا إذا حدث تغيير في الوضع السياسي، وثانيهما، الإثبات لمصر أن هذا النوع من القتال ضد إسرائيل محكوم عليه بالفشل. ويدّعي أن حرب الاستنزاف المصرية انتهت بفضل التأثير المتراكم للاستنزاف الإسرائيلي المضاد، وأن هذه الحرب كانت في نظر القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل، كانت انتصاراً عسكرياً إسرائيلياً وحدثاً مصرياً عابراً، لن يعودوا إليه ثانية (٤٦).

حين توضع هذه المزاем أمام الحقائق، تظهر على الفور المغالطات التلقائية أو المقصودة في التقديرات البحثية الإسرائيلية لحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية. وأي نظرة محايدة على مجريات الحرب وتطوراتها، بالصورة التي قدمها الفريق أول محمد فوزي (وزير الحربية المصري الأسبق) لهذه الحرب (٤٧)، ستخرج بانطباع صحيح هو أن مصر حققت الأهداف التي وضعتها مصر لحرب الاستنزاف آنذاك، وأبرز هذه الأهداف التأكيد على إرادة القتال المصرية والعربية، وعدم الرضوخ لإملاءات العدو بالاستسلام، وإعادة الثقة بالنفس، وتهيئة الشعب لخوض المعركة المقبلة، وبالتالي المحافظة على الهدف الاستراتيجي للأمة العربية. هذا بالإضافة إلى تمكين الجيش المصري من امتلاك خبرات قتالية في أجواء مغايرة لما حدث أثناء حرب ١٩٦٧. وحيال الادعاء المتعلق بنجاح إسرائيل في حمل مصر على وقف القتال (عام ١٩٧٠)، مفيد إيراد شهادة للمستشرق الإسرائيلي والعميد احتياط متتياهو بيلد يقول فيها: «إن فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الاستنزاف يمثل أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ

قيام إسرائيل، لدرجة أننا في إسرائيل قبضنا أول قشة ألقيت لنا - أي وقف إطلاق النار<sup>(٤٨)</sup> لكنهم في الجانب الإسرائيلي - على ما يبدو - يفضلون إغماض العيون على قراءة مثل هذه الاعترافات.

#### \* ٤ - حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ :

تركّز التناول البحثي الإسرائيلي لهذه الحرب على نواح متعددة، منها ما يتصل بطبيعة الحرب (وجود إسرائيل في موقع رد الفعل) ومنها ما يتعلق بتفاعلات الحرب ونتائجها، وضمناً الهزّة العنيفة التي كادت تطال أساسات التجمع الإسرائيلي برمّته. ومع أن هذا التناول مال إلى التسليم ببعض الوقائع، إلا أن الباحثين الإسرائيليين امتنعوا عن الاعتراف بكثير من الحقائق التي رسختها الحرب، واتسمت شرائح من طروحاتهم بمحاولة تزييف الصور الملموسة التي حدّدت هذه الحرب خطوطها بوضوح. في حين جنحت معالجات بحثية كثيرة نحو إظهار «النجاح» الإسرائيلي في ميدان القتال وعلى المسرح السياسي.. كانت منهجية غالبية الأعمال البحثية الإسرائيلية الخاصة بالحرب، تضعها من الناحية الفنية في سياقها العام، فتستعرض استراتيجية إسرائيل المتخذة خلال السنوات التي سبقت الحرب، ثم تتحدث عن مجريات الحرب والتغيرات التي أحدثتها في الجانبين الإسرائيلي والعربي. ومن سيل النتاجات البحثية الإسرائيلية الذي سنتبع جزءاً منه، نتوقف هنا عند دراسات موجزة لثلاثة من الباحثين كانت لهم مساهمات في تناول الحروب السابقة، لنرى أي اختلاف طرأ على التفكير الإسرائيلي بفعل حرب ١٩٧٣.

دوف تماري ، يذكر أنه بعد حرب ١٩٦٧، كان الهدف الإسرائيلي المسبق هو منع العرب من تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية وإيقاع الهزيمة العسكرية بالعرب من أجل إعطاء تفوّق وأفضليات عسكرية وسياسية لإسرائيل. ويشير إلى اتجاه داخل الجيش الإسرائيلي كان يخالف هذه النظرة، انطلاقاً من أن انتصار إسرائيل عسكرياً لن يقنع العرب بقبولها كدولة، فظلّ الهدف الوحيد المتبقي هو إيقاف الحرب إذا اندلعت بواسطة تحقيق مكسب عسكري، ولا مجال للتطلع إلى

أكثر من ذلك. وحين يتحدث تماري عن حرب تشرين الأول (أكتوبر) يعترف بأن هذه الحرب فرضت حالة وجود أفضلية كبيرة لمصر وسورية وضعف كامل لإسرائيل. لكنه يوحى بأن إسرائيل استطاعت «ارغام» مصر وسورية على وقف القتال بعد ثلاثة أسابيع من بدء الحرب. ويلخص النتائج التي أسفرت عنها هذه الحرب، ومنها: أن الوضع العسكري بعد وقف إطلاق النار كان صعباً، وساء الوضع السياسي الإسرائيلي، وبدأ واستمر مجدداً سباق التسلح في المنطقة. كما أثرت الحرب على وعي الفرد والمجتمع الاسرائيليين، تأثيراً ما نزال نراه في أوساط الجمهور الاسرائيلي، ويخيّل لي - يتابع تماري - أن كل واحد منا ما يزال يحمل على ظهره جعبة (يوم الغفران). ويعود تماري إلى التركيز على أن إسرائيل حققت نتيجة فورية واحدة، هي إيقاف الحرب بواسطة قوتها العسكرية. ثم يشير إلى نتائج الحرب، السياسية البعيدة المدى والاجتماعية التي لم يكن يتوقعها أحد<sup>(٤٩)</sup>. أما ابراهام ايلون، في تناوله للحرب بمنظور «معادلة الأمن القومي» فيبين أن هذه المعادلة لم تكن متوازنة بنظر إسرائيل، في ضوء المفهوم الذي مفاده أن القدرة لا تتمشى مع الغاية. وقد ساد لدى القيادة الاسرائيلية تجاهل الاحتمال أنه يمكن موازنة المعادلة بطريقتين، هما: تقليص الغاية من جهة وتحسين الامكانيات والوسيلة من جهة أخرى. كانت الغاية الاسرائيلية - يقول ايلون - تتضمن حمل العرب على الادراك بأن الخيار العسكري لا يجديهم نفعاً، وأن السبيل الوحيد أمامهم هو التسليم بوجود إسرائيل وإجراء مفاوضات سياسية معها وتحقيق السلام الدائم. وإلى أن يتم ذلك يجب المحافظة على مكاسب إسرائيل خلال حرب الأيام الستة، والاحتفاظ بقدرة ردع وحسم تقاوم فرض تسوية لا ترضاهما إسرائيل وتحول دون وقوع حرب محتملة جديدة. ويضيف ايلون: لقد تجلى جوهر هذه الغاية خلال الحرب كما يلي: تدمير جيش مصر وسورية المهاجمين من أجل إعادة الوضع الذي كان سائداً، وتعزيزه باحتلال أراضٍ أخرى، سواء لمقتضى تحسين النظام الدفاعي أو لتحسين أوراق المساومة التي تملكها إسرائيل. وكانت الوسيلة الاسرائيلية لتحقيق الغاية المذكورة قائمة على الفكرة التقليدية، وهي صدّ المهاجمين في المرحلة الأولى، ونقل الحرب إلى أراضيهم في المرحلة الثانية.



بيد أن تنفيذ الوسيلة تعطلّ، لا بسبب المفاجأة، وإنما بسبب إدارة غير سليمة للحرب. ويقدر ايلون أن نتائج الحرب، من وجهة نظر إسرائيل، جاءت لتبرهن أنه حتى لو كانت إسرائيل قد زُجّت في وضع المفاجأة في البداية، فإن بإمكانها الدفاع عن نفسها وضرب أعدائها، مما يدل على أن الطريق العسكرية غير مفتوحة أمام العرب. أما من وجهة نظر العرب، فقد جاءت نتائج الحرب لتعيد الكرامة العربية التي هدرت خلال حرب الأيام الستة. ويخلص ايلون إلى أن عنصر التعاضد العسكري قد لجم في المعادلة المصرية، في حين أخذ يتسع بلا قياس في إسرائيل كدرس من (حرب يوم الغفران)<sup>(٥٠)</sup>، ومن ناحية، يرى د. تسفي لنير أن الهدف السياسي للحرب الناجم عن الاستراتيجية الشاملة الإحباطية، بحرمان العرب أي مكاسب عسكرية وإقليمية، لم يستند منذ البداية إلى أساس عسكري متين. فلم يجر خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بحث عميق بين المستويين السياسي والعسكري بهدف توضيح الانعكاسات العسكرية العملياتية للاستراتيجية الشاملة الإحباطية. وفي التنفيذ، نجح الجيش الإسرائيلي إلى حد كبير في نهاية الأمر في تحويل (حرب يوم الغفران) إلى حرب متحركة، لكن ليس قبل أن تقف إسرائيل على عتبة الهزيمة العسكرية. ثم يعرض لنير النتائج والدروس، فيذكر أنه لم يتم التوصل إلى الحسم، لا على الجبهة الشمالية ولا على الجبهة الجنوبية، واتضح أن محاولة الحسم بواسطة تدمير العدو العربي قد تكون بمثابة «انتصار بيروسي = انتصار إسرائيل مقابل تدمير قواتها واستنزافها تماماً»، إذ وصلت إسرائيل لأول مرة إلى العتبة التي بدأ فيها التفوق الكمي في نسب القوى لدول المواجهة على إسرائيل يصبح مهماً، لدرجة أنه لو تم تدمير جزء من القوة العربية لبقيت هناك قوة أخرى يمكن بواسطتها مواصلة الحرب، ويضيف لنير: إن هبة الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل، بتزويدها بمعدات قتالية متطورة، حالت دون ما كان يعتبر هزيمة إسرائيلية محتملة. وكانت أسباب عدم نجاح الجيش الإسرائيلي في تحقيق الحسم تتلخص بعدم قدرة إسرائيل على تحقيق إنجازات قابلة للبقاء، والضغط الأميركي، وارتفاع الثمن في ميدان قتال تتكدّس فيه القوات، بالإضافة إلى ثمن اقتصادي لا يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي تحمله. وهذا ما جرى أخذه

بعين الاعتبار في المرحلة التالية، عبر الموازنة بين الأمن والاقتصاد وضرورة إعادة بلورة الردع الاسرائيلي<sup>(٥١)</sup>.

أهرون ليفران (عميد احتياط - ضابط استخبارات سابق - باحث في مركز جاني) يخصص دراسة لإحدى وسائل الرد الإسرائيلي على المبادرة العربية، هي وسيلة القصف الجوي الاستراتيجي لبعض الأهداف السورية، فيناقش المسألة من زاوية اهتمامه بطبيعة الحرب المقبلة، ذلك أن الحاجة إلى قصف جوي استراتيجي من شأنها أن تظهر خلال الحرب مستقبلاً كوسيلة مباشرة، أو مساعدة على الحسم، وكذلك سبب ازدياد وزن عنصر النار في الحرب على حساب عنصر الحركة. فيبدأ بالتأكيد على أن الهجمات الجوية الإسرائيلية كانت تنطوي على غاية استراتيجية تتمثل في التسبب بإخراج سورية من دائرة الحرب، بأسرع وقت ممكن. ثم يستعرض ليفران تفاصيل هذه الهجمات، ويستنتج أن القصف الجوي الإسرائيلي لم يؤد إلى النتائج الأساسية المرجوة منه إسرائيلياً. وبالنسبة للمستقبل، فإن الظروف التي عمل فيها سلاح الجو الإسرائيلي في سورية (خلال حرب ١٩٧٣) لم تعد متوفرة، حيث ازداد عدد الأهداف، وصار أغلبها محمياً جيداً بشبكات مضادة للطائرات، وأصبحت لدى سورية القدرة التي تمكنها من الرد وشن هجوم جوي وهجوم بالصواريخ ضد أعماق إسرائيل، ومن ثم فإن سلاح الجو الإسرائيلي لم يعد يتمتع بحرية المبادرة للعمل وفق نظرية القصف الاستراتيجي الجوي<sup>(٥٢)</sup>. . . ويتسع حديث الباحثين الإسرائيليين عن الإخفاق الإسرائيلي المتصل بهذه الحرب، ليشمل جوانب أخرى مثل العبر والدروس التي يفترض أن تخرج بها إسرائيل. وفي هذا الشأن يقول يقول د. تسفي لنير: «إن الزعامة الإسرائيلية السابقة والجديدة (عام ١٩٨٤) لم تتعلم الحقيقة من المفاجأة الخفية الموجودة تحت السطح. فقد كانت (حرب يوم الغفران) إنذاراً، ومع أسفي الشديد لم نتعلم ولم نطبّق دروسها. وقد أخطأت لجنة إغرانات (التي حققت في التقصير = المبدال) لأنها حصرت مسؤولية المفاجأة وعزتها إلى تقصيرات شخصية وإخفاقات في التنظيم والإبلاغ. ولم تدرس إخفاقات النظرية والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية لجهاز الاستخبارات. ويتحدث لنير عن انخفاض

مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، معتبراً أن هذا الانخفاض هو إحدى مآسي دولة إسرائيل. ويستشهد بحالة «كلية الأمن القومي» التي يعتبر إخفاقها من الدرجة الأولى في مستوى التفكير، حيث أن إحدى مهمات الكلية تطوير التفكير الاستراتيجي، لكن النتائج تأتي بائسة جداً، ويضرب مثلاً على ذلك بطلب المقارنة بين أعداد مجلة «معرخوت» في سنوات الخمسينات وبين أعدادها الأخيرة، لمعرفة الفارق الذي يعتبره مقياساً للإخفاق<sup>(٥٣)</sup>.

تنتمي هذه الملاحظات إلى تيار ساخط في أوساط الباحثين الإسرائيليين يأخذ على المؤسسة الحاكمة تفشي ظاهرة «الرأس الصغير = القيام بالحد الأدنى من المطلوب»، فيلجأ هذا التيار إلى حفز صانعي القرار الإسرائيلي وتحريضهم للارتقاء بمستوى الأداء الاستراتيجي للدولة، في حين تعتبر جملة أعمال الباحثين الإسرائيليين في دراسة حرب ١٩٧٣ أعمالاً بحثية تقليدية، بمقياس معين، وإن تكن قد احتلت مكانة خاصة بحجمها وتنوع موضوعاتها وبالنبرة التي عولجت بها.

إلى جانب التغطية الشاملة لهذه الحرب، لعل من أبرز ما يشد الانتباه، هو إقبال الباحثين الإسرائيليين الواسع على دراسة شؤونها بغزارة، خلال السنوات الثلاث التي أعقبت هذه الحرب، وتعدد الجهات التي كانت بمثابة قنوات لهذا الإقبال. وبمنأى عن الاستغراق في تفاصيل ومحتويات النتاجات البحثية الإسرائيلية المتعلقة بحرب ١٩٧٣، يمكن تصنيف هذه النتاجات ضمن ثلاث دوائر:

١ - في دائرة الجيش الإسرائيلي، يُذكر قيام شعبة التوعية والتوجيه في قيادة الأركان بإعداد كتاب عنوانه «حرب يوم الغفران»، صدر عام ١٩٧٤. ووضع قسم التاريخ التابع للجيش كتاباً استمر إعداده بضع سنوات، وزّع على كبار الضباط والشخصيات المعنية كي يقدّموا ملاحظاتهم بشأنه، وقد استمرت عملية تسجيل الملاحظات هذه حوالي أربع سنوات، ولم تنته (حسب معطيات أواسط ١٩٨٧). كما أصدر قسم التاريخ ذاته في العام المذكور (١٩٨٧) أربعة كتب عن الحرب

وسيرها في مستوى موقع القيادة العليا، أحدها تناول الحرب في الأساس، والثاني تناول موضوع الردع الاستخباري، أما الثالث فخصّص لدراسة اليوم الأول للحرب، بينما تناول الرابع الهجوم الإسرائيلي المضاد. وقد وزّعت هذه الكتب على سلك كبار الضباط<sup>(٥٤)</sup>.

٢ - في دائرة الأعمال الصادرة عن مؤسسات بحثية، يُذكر أن معهد الدراسات السياسية في تل أبيب، نشر كتاب «يوم الغفران الطويل - الحرب، الخلفية، المسار والنتائج» - عن دار سفريات ماديم ١٩٧٤ - ونظّم مركز الإعلام الإسرائيلي عدة أيام دراسية تتعلق بالحرب، نشر المركز محاضراتها ونقاشاتها ضمن كتاب «الشرق الأوسط بعد حرب يوم الغفران» صدر في القدس عام ١٩٧٥. وقام «معهد فان لير للأبحاث» بالقدس، بإجراء نقاشات عقب الحرب شملت موضوعات مثل: مواقف الدول الكبرى في الشرق الأوسط - طرق إعداد التقديرات الاستراتيجية - تجريد سيناء من السلاح كأحد مظاهر الرقابة على التسلح في الشرق الأوسط - من أجل مفهوم جديد للأمن - المدن ونموذج إسرائيل - مفهوم الدولة الدفاعية - معارضة الدول الدفاعية - معركة السلام ..إلخ، حيث جاءت هذه النقاشات استكمالاً لمؤتمر دولي عقد في شهر أيار (مايو) ١٩٧٣، وقد أصدر المعهد أبحاث الموضوعات المثارة في كتاب (عام ١٩٧٤) بعنوان «من أجل حلول بديلة للصراع العربي - الإسرائيلي». كما قام المعهد ذاته بنشر كتاب حرّره عفرئيل شيفر، عنوانه «الدول العظمى وحرب الغفران» احتوى دراسات لعدد من الباحثين المعروفين، أهمها: أ. سيلع «حرب أكتوبر كجهاز» - ي. عفرون «التدخل العسكري للدول العظمى في الشرق الأوسط» - م بيلد «كيف استعدت إسرائيل لحرب يوم الغفران وكيف أدارتها» - م. فكر فيلد «المواطن أمام العلم العسكري». وصدر عن «مركز مارتن بوبر» (في الجامعة العبرية) كتاب ألفه ش. توليدانو لصالح المجلس اليهودي الأميركي بعنوان «العلاقات بين اليهود



والعرب.. حرب يوم الغفران» (١٩٧٤). كما أصدر «معهد يهود  
عصرنا» كتاباً (عام ١٩٧٥) حرّره موشي ديفيس، وعنوانه «توافق  
الأمّة مع الدولة بعد حرب يوم الغفران». وساهم «معهد دراسات  
آسيا وإفريقيا» وكلية الآداب (في الجامعة العبرية) بإصدار «مختارات  
صحافية عربية عن حرب رمضان» من إعداد المستشرق هكوهين  
عوفرا. أما «مركز دراسة عرب إسرائيل في الجامعة ذاتها، فأجرى  
ندوة دراسية حول أهداف النضال العربي ومصر والصراع  
العربي - الإسرائيلي، وركّز هذا على موضوع «أهداف النضال العربي  
في إسرائيل على أرضية حرب يوم الغفران» الذي نُشر في كتاب صدر  
عن الجامعة العبرية عام ١٩٧٤<sup>(٥٥)</sup>. وفي العام ١٩٧٦، أصدرت  
جامعة حيفا كتاب «في ظل حرب يوم الغفران» لإثنين من الباحثين  
الإسرائيليين هما د. أدير كوهين وأفرات كرمون، تحدثا فيه عن  
مسائل داخلية وأخرى تتعلق بأطراف الصراع والمواقف الدولية  
الرسمية والشعبية<sup>(٥٦)</sup>. كما نشر «معهد دافيد هوروفيتش لأبحاث  
شؤون البلدان النامية في جامعة تل أبيب» كتاباً عام ١٩٧٧ أعده يثير  
منزلي بعنوان «التغيرات التي طرأت على التخطيط والسياسة  
الاقتصادية في مصر بعد حرب يوم الغفران» عالج فيه واقع مصر في  
مرحلة ما بعد الحرب وسياسة الانفتاح الاقتصادية وتشجيع  
الاستثمارات الأجنبية، وتطرق إلى الطاقة البشرية في مصر وبنية  
الإنتاج القومي والتنمية الاقتصادية، وإلى ترميم وتطوير منطقة قناة  
السويس وفتح القناة أمام الملاحة، وإلى الشؤون المالية والعلاقات  
الدولية والتغيرات الأساسية في هذا المجال<sup>(٥٧)</sup>.

٣ - وفي دائرة الأعمال الخاصة، الجماعية والفردية، صدر عدد من الكتب  
حول حرب ١٩٧٣، يصعب حصره. ويذكر منها، كتاب يشعياهو بن  
فورات (وآخرين) بعنوان «التقصير = همّحداًل» الذي حظّر تداوله  
على نطاق واسع بين الإسرائيليين، لما انطوى عليه من تعرّض

للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، بشقيها المدني والعسكري، ولما تضمنه من اعترافات بقدرة المقاتل العربي وكفاءته، ويذكر أيضاً كتاب الباحث آرييه حشفي «حرب يوم الغفران.. وصف وتحليل مسار الحرب والخلفية السياسية لأكبر معارك إسرائيل» الصادر في تل أبيب (زمورا، بيتان، مودان ١٩٧٤). وكتاب أفرايم تلمي (ماذا ومن في حروب الخمسة وعشرين عاماً - ١٩٤٩ - ١٩٧٤) الصادر في تل أبيب ١٩٧٥. وبين الكتب التي تحدثت عن حرب ١٩٧٣ كحالة دراسية ضمن إطار عام، كتاب يوسف دوريل «أمن إسرائيل القومي» (إصدار ريشفيم بتل أبيب عام ١٩٧٤). هذا بالإضافة إلى الكتب التسجيلية والمذكرات والتقارير.. إلخ، وإلى الكتب الصادرة لباحثين إسرائيليين أو بمشاركتهم في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية<sup>(٥٨)</sup>.

.. تعكس العيّنات البحثية المدرجة ضمن الدوائر الثلاث السابقة جانباً من الهموم التي ألفت بظّلها على اهتمامات الباحثين ومؤسسات الأبحاث في الساحة الإسرائيلية، بعد اندلاع حرب ١٩٧٣. وبالنظر إلى الظروف التي جرت فيها الحرب، وما أسفرت عنه من نتائج، نقدر أن نزعات معينة (مثل: السخط والتبرّم والتذمّر والقلق والإحساس بالحصار.. إلخ) قد سيطرت على أذهان الباحثين الإسرائيليين جرّاء ما عرفوه عن هذه الحرب، أكثر مما هو الحال بالنسبة للحروب الأخرى، ولا شك أن الذهنية التي اندفع فيها الباحثون الإسرائيليون لمعالجة شؤون هذه الحرب، كانت وما تزال ذهنية الشخص الحريص على إسماع قناعاته لكل المعنيين في البلاد وخارجها.

#### \* ٥ - عملية الليطاني (١٩٧٨) وغزو لبنان (١٩٨٢):

عاد الباحثون الإسرائيليون، من جديد، إلى الحديث عن الإجراءات الوقائية والإحباطية والانتقامية - إلى آخر هذه السلسلة من الأوصاف - إثر قيام الجيش الإسرائيلي باجتياح أراضي الجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨. فجري

تصوير هذا الاجتياح على أنه للقضاء على مصادر التسلل الفدائي إلى إسرائيل انطلاقاً من جنوب لبنان، بعيداً عن أي ارتكاز على الغاية الصهيونية التقليدية التي تتخلل المخططات والمطامع الإسرائيلية في المنطقة الممتدة من نهر الليطاني إلى الحدود الشمالية لفلسطين. وبالرغم من أن تسمية الاجتياح بـ«عملية الليطاني» تشير بوضوح إلى هذه الغاية، وبالرغم كذلك من معرفة الباحثين الإسرائيليين بالسناي الذي تخيلته الزعامة الإسرائيلية منذ عهد موشي شاريت وبن غوريون لإيجاد ضابط لبناني - ولو برتبة رائد - ليعلن نفسه منقذاً لمسيحيي لبنان فتتعاون معه إسرائيل في هذا الشأن وتقوم على الفور باحتلال أجزاء من جنوب لبنان وضم الواقعة جنوب الليطاني إلى إسرائيل نهائياً<sup>(٥٩)</sup>. مع ذلك فإن غالبية الباحثين الإسرائيليين وضعت «عملية الليطاني» هذه في مسار آخر، فبدت كرد فعل على النشاط الفدائي الفلسطيني، لا خطوة في إطار سياسة «المرحلة» التي تعتمدها إسرائيل في استراتيجيتها العامة.

أبراهام إيلون يعتبر العملية «تحذيرية وانتقامية»، إضافة إلى كونها «وقائية وإحباطية»، ويذكر أن الغاية الإسرائيلية تحدثت في البداية عن إبادة مخربين كتحذير وانتقام لمذبحة الشاطيء [أي عملية المناضلة الشهيدة دلال المغربي في تل أبيب]، وعن تحسين وضع «الجيوب المسيحية» بالقرب من حدود إسرائيل، عبر أكبر قدر من الحذر لتحاشي الاصطدام بالسوريين، وهكذا تطلب هذا الحذر عدم الوصول إلى نهر الليطاني. ويضيف إيلون: بعد يومين من العمل العسكري اتضحت نتيجة ثانوية للعملية لم تكن متوقعة، هي مبادرة الولايات المتحدة إلى وقفها خشية الإساءة إلى جهود الوساطة التي تقوم بها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل ومصر (في أعقاب مبادرة السادات)، ودعت إلى إنشاء قوة للأمم المتحدة تسيطر على هذه المنطقة. وعندئذ - يتابع إيلون - أدت هذه النتيجة إلى توسيع الغاية الإسرائيلية بهدف احتلال كل منطقة الجنوب حتى نهر الليطاني باستثناء جيب صور الذي بدا بمثابة جوزة صعبة الكسر. وينتقل إيلون إلى استعراض النتائج، فيذكر أنه تم تحقيق الغاية الإسرائيلية الموسعة كاملة حيث نشأ حزام أمن على عمق ١٠ كم على امتداد الحدود مع إسرائيل، ونشأ امتداد

إقليمي بين «الجيوب المسيحية» بالقرب من هذه الحدود فوَقَر لها هذا الامتداد قدرة أكبر على الصمود، وقتل نحو ٣٠٠ فدائي ودمرت البنية العسكرية الفلسطينية في المنطقة، ووضعت قوات دولية «اليونيفيل» كحاجز بين المقاتلين الفلسطينيين والجيش السوري من جهة، وبين عناصر سعد حداد والقوات الإسرائيلية من جهة أخرى. ويرى إيلون أن قوات «اليونيفيل» ألغت حرية عمل الجيش الإسرائيلي، ووقعت تحت تأثير يومي لدعاية م.ت.ف، الأمر الذي جعل أفرادها مدافعين عن المنظمة في بلادهم، ناهيك عن أنهم سمحوا للفلسطينيين بإعادة إنشاء قواعدهم في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة<sup>(٦٠)</sup>.

.. تكاد هذه القراءة تمثل التوجهات العامة للباحثين الإسرائيليين في التعامل مع الحدث الجديد، ويبدو مما ينشره هؤلاء، أن الحسابات الإسرائيلية كانت قائمة على تحقيق هدف استراتيجي بقدرة عسكرية مناسبة وبخسائر محدودة جداً، بغية إقامة «شريط حدودي» ذي واجهة مسيحية، متحالف مع إسرائيل، وإطلاق يد قوات سعد حداد في الصراع مع القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية شمالي الشريط. ويبدو أن المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة استطاعت تجنيد الرأي العام الداخلي، والاعتماد على الباحثين في تسويق العملية، مما يفسّر لماذا لم تتضمن الأعمال البحثية الإسرائيلية انتقادات جوهرية لاجتياح الجنوب اللبناني، وإيجاد أوضاع جديدة عند الحدود الشمالية للبلاد.

وبالنسبة للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، لوحظ أن دراسة الباحثين الإسرائيليين للحرب لم تختلف عن دراستهم للحروب السابقة، فقد حل معظمهم غزو لبنان انطلاقاً من تحديد القيادة السياسية الإسرائيلية لما يسمى «غاية الحرب»، أي استخدام الجيش الإسرائيلي لإخراج جميع مستعمرات الشمال من مدى نيران الفدائيين، وضرب قياداتهم وقواعدهم في لبنان، مع الامتناع عن مواجهة الجيش السوري إلا إذا هاجم هو القوات الإسرائيلية. وضمن التحليل ذاته نجد معالجات متنوعة تشمل النواحي المنهجية والمسائل التي تعكس التباينات الإسرائيلية الداخلية في آنٍ معاً.

أبراهام إيلون، يدرس الظروف الإقليمية والدولية لحرب لبنان (مثل:



انشغال السوفييت في أفغانستان - انشغال الأميركيين في مؤتمر الدول الصناعية - انشغال العراق في حربه مع إيران - والتزام مصر بالحفاظ على معاهدة السلام - عزلة سورية عربياً!! - إلخ). ويسبغ إيلون على الحرب صفة «الحرب المشروعة» من خلال التذكير بنقاط كثيرة منها أن الفدائيين كانوا في مرحلة الانتقال من قوات شبه نظامية إلى جيش نظامي. وحين يتطرق إلى مجريات الأمور، يرى أن المعارك استمرت أكثر مما كان متوقعاً لها وكانت خسائرها كبيرة، وأن السوريين اختاروا الحرب، ويصل إلى النتائج فيذكر أنها لم تكن على مستوى التوقعات، فالسوريون ظلوا في البقاع، وثار الرأي العام العالمي. وبالإجمال لم تكن «معادلة الأمن القومي الإسرائيلية» متوازنة بسبب الجاهزية والغاية. إذ لم تكن الجاهزية في هذه الحرب على مستوى ما كانت عليه في حروب الماضي (= الثغرات في الأجماع الداخلي). وكانت الغاية «طموحه» وتتجاوز الحاجة الوجودية التي لم تكن أقل تبريراً لغاية عملية قادش (= عدوان ١٩٥٦ على مصر)<sup>(٦١)</sup>.

ويتفق د. تسفي لنير مع معظم ما ورد في هذا العرض، ثم يلاحظ أن استمرار الحرب مثل نقطة تحوّل عن «المفهوم الاحباطي» إلى «المفهوم الكلاوزفيتسي»، وهو ما أسهم في بداية زعزعة الإجماع الاسرائيلي العام إزاء «صوابية» استمرار الحرب وجدواها. كما لاحظ تسفي لنير أنه بعد خط الـ ٤ كم تحولت الحرب إلى هجوم استباقي، من خلال مدهمة قوات م.ت.ف إبان مرحلة انتقالها من حرب عصابات إلى جيش نظامي، واستباق الجيش السوري الذي كان على وشك امتلاك قوة عسكرية تمنحه القدرة على شن حرب على اسرائيل في ظروف من التفوق الكمي. وحول العلاقة بين المرتبتين السياسية والعسكرية في اسرائيل، يؤكد تسفي لنير أن وزير الدفاع (شارون) هو الذي أملى الغايات السياسية والأهداف العسكرية للحرب على حد سواء، وأملى التحركات كذلك ليس فقط على المستوى الاستراتيجي والعملياتي، وإنما على المستوى التكتيكي أيضاً<sup>(٦٢)</sup>.

وبالمثل ، تناول دوف تماري غزو لبنان متحدثاً عن ظروفه ودوافعه من وجهة النظر الاسرائيلية، معتبراً أن أهم أهداف حرب لبنان هي: إبعاد مدفعية

المنظمات الفلسطينية عن مستوطنات الشمال، وتحطيم البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير، وإبعاد القوات السورية عن بيروت وطريق دمشق - بيروت والبقاع، والمساعدة على إقامة إدارة لبنانية مناسبة لإسرائيل، ثم خلق وضع يفصل بين م.ت.ف وعرب الضفة الغربية وقطاع غزة. ويسجل تماري قناعته بأن الهدف الأول تحقق بكامله، في حين ضعفت مكانة المنظمة في لبنان، بيد أنه ظهرت عناصر خطيرة على إسرائيل أقل مما كان في السابق، ونشأ سباق تسلح جديد شاركت فيه سورية وحدها هذه المرة، على حد قوله<sup>(٦٣)</sup>.

ويتحرى دان هوروفيتش (أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة العبرية) ما أوجدته حرب إسرائيل في لبنان من نماذج جديدة في التفكير الاستراتيجي والعلاقات المدنية - العسكرية، فيرى أن هذه الحرب بأسلوبها الجديد أصابت مفاهيم المجتمع الاسرائيلي بهزة عنيفة أثرت على مسائل متعددة (مثل: الوحدة الوطنية - المكاسب والخسائر - التطرف والاعتدال - هيمنة المؤسسة العسكرية عملياً على المؤسسة السياسية استراتيجياً -...). ويذكر هوروفيتش أن الحرب كشفت الصراع بين اتجاهين، الأول يتمثل في مفهوم الأمن التقليدي الذي يفرض قيوداً على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. والحفاظ على التوازن بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات السياسية والايديولوجية. والثاني، يدعو إلى مفهوم استراتيجي ذي توجه هجومي يتمثل باستخدام القوة العسكرية لتبديل الوضع الراهن في الصراع العربي - الاسرائيلي. ويرتبط هذا الاتجاه - حسب هوروفيتش - بالميل إلى إعطاء استقلال ذاتي زائد إلى المؤسسة العسكرية المتخصصة، في عملية صنع القرار العسكري الاستراتيجي، مع استخدام «العسكرة» أو «إضفاء الطابع العسكري» الشديد على صانعي القرار المسؤولين عن الأمن القومي. ويخلص هوروفيتش إلى أن التطورات الناجمة عن الحرب في لبنان لا تشير إلى أن الصراع بين هذين الاتجاهين قد وجد حلاً له حتى تاريخه (١٩٨٤)(٦٤).

.. يضاف إلى قائمة الاسهامات البحثية الاسرائيلية الخاصة بغزو لبنان، النتائج التي كانت تظهر في الندوات والأيام الدراسية بشأن هذا الموضوع،

بشكل مباشر أو في السياق العام لمناقشة الموضوعات الصراعية. ومن هذه الاسهامات، مثلاً، ندوة عقدت في «معهد ترومان التابع للجامعة العبرية» عام ١٩٨٤، تدارس فيها عدد من كبار المستشرقين والباحثين الاسرائيليين موضوع الحروب وأهدافها. فدعا المستشرق يهوشفاط هركابي المؤرخين إلى الانتظار بعض الوقت حتى تصبح حرب لبنان في نطاق تخصصهم، وأشار المؤرخ العسكري مثير بعيل إلى أنه يتوجب على إسرائيل الاكتفاء بتبني الحرب المحدودة في مواجهة الاستراتيجية العربية الشاملة التي تسعى إلى إبادة إسرائيل، وأوصى بضرورة اتباع «استراتيجية الحرب الوقائية»، وذلك في الظروف التي لا يوجد فيها خيار آخر، لا كما جرى في حرب لبنان التي اندلعت قبل أن تستنفذ إسرائيل كافة الخيارات، مع أنه كان هناك مجال لعدم شن الحرب. أما المستشرق عمانوئيل سيفان، فقد أبدى ميلاً إلى اختيار ما أسماه «الحرب الناجحة»، أي تلك التي تقود إلى تسوية مع المحيط المعادي، بيد أن الحرب اللبنانية بعثت من جديد الصورة العدوانية في أذهان العرب<sup>(٦٥)</sup>. ومن اسهامات مؤسسات الأبحاث بالمثل، بحث جماعي بعنوان «سياسة إسرائيل في لبنان إلى أين» أعدّه سبعة من الباحثين والمهتمين والمسؤولين الاسرائيليين، صدر عن «مركز جافي/ يافيه» عام ١٩٨٤<sup>(٦٦)</sup>. وبحث آخر أعده شاي فيلدمان وهيدا ريخنتس كيجنر صدر عن المركز ذاته بعنوان «الخدعة، الاجماع والحرب.. إسرائيل في لبنان» ويدرس هذا البحث الأخير موضوع عدم تطابق الآراء الداخلية بشأن غزو لبنان وكيفية تأثير عدم التطابق هذا في الغزو ونتائجه. فيتعرض البحث إلى خطة شارون (المتضمنة: تنفيذ هجوم موسع باتجاه طريق بيروت - دمشق ومداخل بيروت - انزال قوات إسرائيلية في ميناء جونيه ثم الاندماج مع «القوات اللبنانية» بزعماء بشير الجميل بهدف تطويق بيروت - قيام الكتائب بمهاجمة م.ت.ف في بيروت الغربية - إجبار السوريين على الانسحاب - طرد المنظمة من لبنان - التوقيع على اتفاق سلام مع لبنان الموحد بزعماء الكتائب). ويشير الباحثون إلى أن شارون حاول إقناع غالبية الوزراء بالموافقة على خطته، وحصل على موافقة الحكومة على الغزو وذلك عن طريق عرض أهداف يجب القضاء عليها، وضرورة التقدم بعمق ٤٠ كم فقط. ثم

حصل شارون بعد فترة على موافقات حكومية أخرى للتقدم في المنطقة، الأمر الذي خلق الظروف العملية لتحقيق الخطة الكبرى، حسب رأي مؤلفي الكتاب اللذين يقولان أيضاً إن خداع الحكومة بشأن الشمولية المخططة للحرب، أدى إلى عدم التمكن من مهاجمة السوريين خلال مرحلة متقدمة من الحرب، وكانت النتيجة هي تمكّن السوريين من دفع التعزيزات، ولم يعد بالإمكان حملهم على التراجع. وفي هذه الظروف - يتابع الباحثان - شعرت الكتائب بأنها ما تزال تحت خطر القوات السورية، فلم تستطع أو لم ترغب في العمل ضد م.ت.ف في بيروت الغربية. وكانت هذه من نتائج عدم توافق الآراء في الحكومة. ويرى الباحثان أنه كان لعدم تطابق الآراء في الجيش الإسرائيلي أيضاً نتائج مشابهة، مما أضّر بإدارة المعركة ونتائجها، في حين أن تباين الآراء في الكنيست وعلى صعيد الرأي العام لم يضر بسير المعركة، وإنما أضّر بنتائجها. ثم ينتهي الباحثان إلى أن إسرائيل كانت غير قادرة في الميدان السياسي على إنجاز ما لم تستطع إنجازه في ميدان القتال، وكان عليها أن تنسحب من جانب واحد. ويعلل الباحثان ذلك بالادعاء أن «العبرة واضحة، فالدول صاحبة الحكم الديمقراطي (...) تستطيع النجاح في الحرب، فقط في حال الاعتداء عليها ومهاجمتها، أو في الحرب التي تشنها هي بهدف تأمين الاستقلال والمحافظة على وجودها»<sup>(٦٧)</sup>.

بخصوص الظروف التي جرى فيها الغزو الإسرائيلي للبنان، والتفصيلات الدقيقة للغزو، والمشكلات التي ترتبت عليه في النطاق الإسرائيلي، تجدر ملاحظة أن الأعمال البحثية الإسرائيلية ظلت إجمالاً محصورة في النطاق الذي تسمح به المؤسسة الحاكمة، عملاً باعتبارات معينة (كالدعاية والأمن والتماسك الداخلي...). وبدهي أن تكون الأبحاث المعدّة خصيصاً للتداول المحدود في أوساط قيادة الجيش الإسرائيلي، أكثر إماماً بتشعبات العمل الاستراتيجي الإسرائيلي في لبنان، بشقيه العسكري والسياسي. وثمة مؤشر في هذا الصدد حول اعتزام «الشعبة التاريخية» في الجيش الإسرائيلي، القيام بإعداد كتاب عن غزو لبنان (يفترض أن يكون قد وزع أوائل ١٩٩٠) في أوساط كبار ضباط الجيش، وتصنيفه بمستوى «سري»، إذ يورد تقرير صحفي إسرائيلي معلومات عن ذلك، مشيراً إلى أن هناك



اكتشافات جديدة ومثيرة للضجة حول الخلفية السياسية التي سبقت غزو لبنان، وردت في البحث المذكور، وقد وصفها مصدر عسكري رسمي بأن غالبية هذه الاكتشافات جديدة وغير معروفة في أوساط الجمهور الواسع. ويبيّن التقرير أن الباحثين القائمين على المشروع حصلوا، لأول مرة، على جميع «بروتوكولات الحكومة الاسرائيلية» في الأيام التي سبقت الغزو وعلى الأوامر التي نقلتها الحكومة إلى الجيش، كما ينقل التقرير عن المصدر العسكري الرسمي قوله إن أي جهة لم تحصل على المواد الخاصة التي وُضعت بتصرف الباحثين، وإن جميع الكتب التي صدرت حول حرب لبنان في إسرائيل وفي جامعات العالم ناقصة. ويضيف التقرير: إن شارون نفسه - حين ألقى محاضرته عن حرب لبنان معتمداً بعض وثائق الحكومة - اعتمد بعض المواد التي تهمه فقط. أما بالنسبة للكتاب الجديد «السري» فالأمر مختلف. وعن المصادر غير الاسرائيلية، يقول التقرير : ستجري الاستعانة بالمواد التي ألفها رجال م.ت.ف الذين كانوا محاصرين في بيروت، وبكتاب رشيد الخالدي حول الحصار، وكتاب وزير الدفاع السوري عن الغزو الاسرائيلي للبنان. ويعطي التقرير معلومات عن فصول الكتاب قيد التأليف موضحاً أن الفصل الأول يتحدث عن خلفية حرب لبنان، وسيتم بحث الحرب بجزأياها، من بداية الغزو وحتى انسحاب المقاتلين من بيروت في آب (أغسطس) ١٩٨٢، كما سيتم بحث الحرب في جزء آخر من خلال تناول السنوات الثلاث التي مكثها الجيش الاسرائيلي في لبنان<sup>(٦٨)</sup>.

:: بعد هذا الاستعراض للأعمال البحثية الاسرائيلية المتعلقة بغزو لبنان، تجدر ملاحظة أن معظم الباحثين والمهتمين الاسرائيليين يركّزون على المكونات الداخلية لقرار الحرب، وعلى الشأن الاسرائيلي في مجرياتها ونتائجها، بحيث يبدو الطرف المستهدف في هذه الحرب مشلول القدرة والامكانية، وغير قادر على فرض إرادته. فمثلاً، يتم تجاهل حقيقة أن العجز الاسرائيلي عن اقتحام الشطر الغربي من بيروت يرجع أساساً إلى ما لاقته القوات الاسرائيلية من صمود ومقاومة، ويتم تجاهل أن الانسحاب الاسرائيلي جنوباً، كان بسبب الضربات العنيفة والموجعة التي وجهتها المقاومة الوطنية في لبنان، في ظل نهوض وطني بدعم قومي.

.. ومع الوصول إلى نهاية التعرف على بعض أعمال الباحثين الاسرائيليين الخاصة بالحروب مع العرب، نكرر التأكيد على أن هذه الحروب تشكل تعبيرات لواقع صراعي قائم يرتبط بالوجود الاسرائيلي ذاته، وبالأهداف الصهيونية التي تعمل إسرائيل لتحقيقها تحت غطاء «الاعتبارات الأمنية» بشكل رئيس.

### **\*\* قضايا الأمن والاستراتيجية الاسرائيلية :**

يدرس الباحثون الاسرائيليون موضوع «الأمن القومي» بالنسبة لاسرائيل، على أنه موضوع خاص وفريد، يغاير النماذج والحالات الدولية المألوفة ويستمد من طبيعة الصراع مع العرب هويته وخصائصه. وقد أسهم هؤلاء الباحثون في رفد «النظرية الأمنية» المعتمدة إسرائيلياً، وكان هذا الاسهام أكثر شيوعاً وأكثر عمقاً في أوساط العاملين ضمن المؤسسة العسكرية.

بعبارات د. تسفي لنير (أحد كبار الباحثين في مركز جافي / يافيه) يُقصد بمصطلح «الأمن القومي» المجال المحصور بين الأمن بمعناه العسكري وبين المكونات (= العناصر) التي تتجاوز الشؤون العسكرية التي تحدّد أمن الأمة وبخاصة قوتها الاقتصادية والاجتماعية ونوعية التفكير وعملية اتخاذ القرارات وبلورة السياسة على الصعيد الرسمي. وبتقدير لنير إن معظم الكتابات التي تشتغل بالمشكلات الأمنية لاسرائيل تناولت الجوانب الداخلية للموضوع، أي الاجابات التي قدّمتها والتي يتعيّن أن تقدمها إزاء التهديدات العسكرية التي تواجهها إسرائيل. لكن قليلة هي المواد التي كتبت عن الجوانب البنيوية لأمن إسرائيل، مثل تأثير الأمن على الاقتصاد الاسرائيلي كالتعليم والهجرة أو الاستثمار في زيادة حجم التنمية الاقتصادية وأجهزة اتخاذ القرارات في موضوعات الأمن القومي والسبل التي يتم بها تحقيق التأييد العام والسياسي لتخصيص الموارد، وهو التأييد الذي يعتبر ضرورياً لقيام «الأمن القومي»<sup>(٦٩)</sup>. ومن ناحيته، يمثل الجنرال يسرائيل تال (أحد الأدمغة الاستراتيجية الاسرائيلية ورئيس الأركان في أوائل ١٩٧٢) اتجاهاً سائداً في معالجات الباحثين الاسرائيليين لموضوع «الأمن القومي»، وهو اتجاه يرى في هذا الموضوع قضية وجود، أي تشكل عنصراً مطلقاً

يمس صميم الوجود المادي للفرد والكيان الاسرائيلي، خلافاً للمفهوم العالمي الذي يشكل فيه الأمن قضية نسبية تتعلق بالمحافظة على السيادة القومية<sup>(٧٠)</sup>. ويعتقد الجنرال تال أن الأسس الثابتة في نظرية الأمن الاسرائيلية، تتلخص بما يلي:

أ - هدف الدولة الاسرائيلية يرتبط بمصيرها، ومفهوم الأمن يطابق مفهوم الوجود نفسه.

ب - إسرائيل لا تملك خيار إحراز حسم قومي شامل ونهائي بواسطة الحسم العسكري، بينما يملك العرب فرصة إحراز نصر شامل وحاسم.

ج - المعطيات الجغرافية لإسرائيل تؤثر بشكل أساسي على النظرية الأمنية وعلى مذهب الحرب ونظرية بناء القوة.

د - التفوق العسكري الاسرائيلي يجب أن يعتمد على تفوق نوعي للمجتمع الاسرائيلي في جميع المجالات الأخلاقية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.

هـ - في مجال النظرية القتالية تحدت بدهية أولية سائدة، وهي انه يجب نقل الحرب بسرعة إلى عمق أرض العدو العربي.

و - الأهداف القومية هي العنصر الأساس الذي يؤثر على نظرية الأمن.

ز - المقياس الاستراتيجي والجوهري في علاقات إسرائيل يجب أن يكون هو العلاقات العربية الإسرائيلية، ويجب أن يكون المقياس التكتيكي هو علاقات إسرائيل بالدول العظمى<sup>(٧١)</sup>.

يرتبط موضوع «الأمن القومي» في أذهان بعض الباحثين الاسرائيليين بمفهوم «القوة القومي» أي قوة الدولة عامة مع قوتها العسكرية. فنرى ابراهام ايلون (عميد احتياط، متخصص في شؤون الأمن القومي) يعتبر «القوة الوطنية» حصيلة منافسة بين احتياجات الاقتصاد واحتياجات الأمن وغيرها، ضمن عوامل «معادلة الأمن القومي» في طرفها الأول الذي يتألف من جهاز اتخاذ القرارات والموارد والوسائل ومقدار جاهزيتها والسياسة الاستراتيجية والقدرة على تطبيقها قولاً وفعلاً. ويدرس ايلون كلاً من هذه العناصر، مستحضراً أمثلة عالمية،

ليصل إلى ما يسميه «تجسيد مسألة الأفضليات الاسرائيلية» عن طريق عرض جوانب أساسية، مثل:

١ - ترتيب التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها إسرائيل. على المدى القصير وعلى المدى البعيد.

ب - تعزيز احتمال «القوة الوطنية» دون المساس بـ «القوة العسكرية».

ج - السبيل للحفاظ على القوة العسكرية، بل وتعزيزها دون المساس بالأهداف الاجتماعية.

د - استخلاص المزيد من القوة من الموارد المخصصة للقوة العسكرية، أي السبيل لاستخلاص المزيد من النوعية مما هو متوفر ومما هو مستثمر لهذه الغاية.

هـ - الاستغلال الأمثل للوقت من أجل تنفيذ هذه الأمور..

ويعتقد ايلون ان الرد على ما تقدم يرتبط ببناء «طاقم بدائل» لا يوجد له مثيل في إسرائيل، لهذا يشدد في ختام دراسته على ضرورة البحث المتعمق بمسألة «القوة العسكرية» مع كل ما تحمله من معنى حيال مثلث: القيادة - الجيش - الشعب (٧٢).

يوحي تضخم البحث الاسرائيلي في موضوع الأمن، بأن هذا الموضوع يحتل مرتبة متقدمة في الهواجس الداخلية الاسرائيلية تجاه التحديات التي تواجه الدولة. وبالرغم من أن المكتوب الاسرائيلي يبرهن على الرغبة والحاجة في إعداد خطاب أمني للاستهلاك الداخلي والخارجي، بحشد رأي عام إسرائيلي ودولي يتفهم بل ويؤيد المساعي الرسمية للتعامل مع المشكلات القائمة. إلا أن هناك ما يؤكد أيضاً وجود إدراك في أوساط الباحثين والمؤسسة الحاكمة لدى أهمية البحث في موضوع الأمن، بهدف تغذية دوائر صناعة القرارات بالأسس النظرية المتعلقة بآلية العمل، ولتطوير مفاهيم الأمن كي تلبي حاجات الدولة وأهدافها.

على هذه الأرضية، يستنفر الباحثون الاسرائيليون ومؤسساتهم الامكانيات المتاحة لديهم، لدراسة موضوع الأمن، حتى أصبحت هذه الدراسة أشبه بتقليد تسير عليه الجهات المعنية، سنوياً أو دورياً. ففي أوائل العام ١٩٧٩. مثلاً، نظم



مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب (مركز جاني فيما بعد) حلقة دراسية حول «أمن إسرائيل في الثمانينات» حاضر فيها مشغلون بالشؤون الاستراتيجية والصراعية. وشارك المركز مجلة «معرخوت» - الفصلية الصادرة عن قيادة الجيش الاسرائيلي - في إصدار عدد خاص مزدوج (٢٧٠/٢٧١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩) تضمّن ٢٧ دراسة، بينها عدة محاضرات أُلقيت في الحلقة الدراسية المذكورة. ونتوقف عند اثنتين من المواد المنشورة، الأولى هي «خاطر في نظرية الأمن القومي» للمستشرق واللواء الاحتياط يهوشفاط هركابي، والثانية هي «استعداد فكري لمستقبل الأمن» للبروفسور يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة العبرية بالقدس). فقد عرض هركابي في دراسته جوانب نظرية للموضوع، بيّن فيها أن موضوع الحرب والأمن اتسع اتساعاً كبيراً إلى حد أنه لم يعد يشكل حدثاً عسكرياً صرفاً، فالاستعدادات للحرب تشمل الدولة بأكملها، وإن عملية «الأدلة الأمنية» هي وسيلة للتثقيف الاجتماعي. ثم تطرّق هركابي إلى تعريفات للنظرية الأمنية مشيراً إلى أن صوغ النظرية على شكل شعار لا ينقص مفعولها، بل يسهّل انتشارها. وذكر أن موضوع هذه النظرية هو المهمة الأساسية للقادة. ودرس هركابي صعوبة التفكير الواقعي في ظروف الحرب، والاختلاف بين التخطيط العسكري وصياغة النظرية، وفهم الظروف التاريخية في هذه الصياغة. كما درس عمليتي المبالغة والتقليل من قيمة القوة الذاتية باعتبارهما خطرين ينبغي تجنبهما. وساق استشهادات من وقائع الحروب بين العرب وإسرائيل. ثم اختتم دراسته بالتأكيد على أن هوامش الخطأ المسموح به لدى وضع سياسة أمنية لدولة صغيرة (مثل إسرائيل) هي هوامش ضيقة.. أما يحزقئيل درور فطرح ضرورة الإبداع في جميع مستويات الفكر والاستعداد الأمني لدى إسرائيل، وشرح كسر الاستمرارية والانعطافات في تحديات الأمن الاسرائيلي في الثمانينات (تقلص أساسي في رزمة أمن إسرائيل - تبدل أساسي في ميزان القوى المألوفة - احتمال وجود أسلحة نووية لدى عدد من الدول العربية - قدرة عربية متزايدة على ضرب سكان إسرائيل وإرباك التعبئة - أشكال جديدة من المواجهة المألوفة - سياق سياسي جديد يفرض قيوداً خطيرة على

حرية عمل إسرائيل وقدرتها على الردع - احتمال ضغط دولي - احتمال تغير أنظمة الحكم في مصر والاردن والسعودية مع اتجاه نحو الراديكالية - تغيرات في شكل ميدان حربي متوقع في أعقاب تكافؤ النسب بين الأسلحة الحديثة). وعدّ درور بعض متطلبات الابداع في النظرية الأمنية العليا وفي الاستراتيجية القومية العليا، كما درس بعض القيود على الفكر الأمني المبدع، وقدم درور بعض المقترحات لتحسين التفكير الأمني الاسرائيلي (هي: تطوير شريحة الضباط وتنمية القيادة العليا - تدريب مهني لمهام الأركان والتخطيط - تطوير نظريات في مجال الأمن القومي الاستراتيجي - إقامة وتعزيز وحدات أركان مهنية مركزية لتخطيط وإعداد نظرية أمن قومي - تطبيق مبادئ النظرية الأمنية). وأتبع درور ذلك بمقترحات لتحقيق استراتيجية عليا (هي: تعزيز قدرة جهاز الأمن - التركيز على قدر قليل من المقترحات - إسناد جزء من التفكير الأمني إلى هيئات غير رسمية)، وأورد بعض النقاط الاجرائية التي تنسجم مع هذه المقترحات. وفي ختام بحثه شرح درور ما هية التفكير كمصدر للقوة على صعيدي الاستراتيجية العليا والمذهب القتالي<sup>(٧٣)</sup>.

يأتي البروفسور يحزقئيل درور في مقدمة الباحثين الاسرائيليين الذين يحثون المؤسسة الحاكمة على تبني استراتيجية جديدة تتجاوز الكثير من مكونات الاستراتيجية الراهنة. وعبر هذه الزاوية يمكن النظر إلى المقترحات السابقة التي قدّمها. إن هذه المقترحات تتكامل مع تصورات نشرها درور بعد عدة أسابيع من انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، ووسعها في كتاب له صدر عن «معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية» (خلال شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٩) تحت عنوان «استراتيجية كبرى لإسرائيل». عن الجانب الخاص بالعقيدة الأمنية في هذه الاستراتيجية، يتحدث درور عن وجوب الحفاظ لوقت طويل على القدرة العسكرية لمواجهة هجوم عربي مشترك، في الوقت الذي ينبغي أن تسعى فيه إسرائيل للانخراط في استراتيجية سياسية تؤدي إلى السلام، مع العلم أنه من غير المؤكد أن يتحقق السلام في هذا الجيل، وحتى لو تحقق فليس من المؤكد أن يستمر. وبالإضافة إلى ذلك - يقول درور - إن قدرة إسرائيل في مواجهة هجوم عربي

شامل، والحصول على مردود باهظ مقابل ذلك، هي ضرورة من أجل دعم وتقوية اتفاقات السلام من خلال ردع الذين يندفعون إلى مخالفتها، ولهذا لا خيار سوى وضع الاحتياجات الأمنية كأساس ثابت لـ«استراتيجية وطنية» تتضمن عقيدة أمنية إسرائيلية جديدة قادرة على الصمود لوقت طويل، وذلك لأن نموذج الأمن التقليدي الذي خدم إسرائيل جيداً حتى العام ١٩٦٧، أصبح - برأيه - قديماً في مبادئه وغير قادر على الاستمرار مستقبلاً. ويعُدُّ درور ستة أسباب تبين تقادم نموذج الأمن التقليدي في إسرائيل، على النحو التالي:

أ - تعاضد قدرة الدول العربية وغلاء أسعار الأسلحة يقتضيان توفير ميزانية متزايدة الحجم من أجل تلبية احتياجات الأمن بمساعدة النموذج الكلاسيكي. ولأن الاقتصاد لا يستطيع تحمُّل الزيادة في ميزانية الأمن، فإن استمرار النموذج الكلاسيكي يصبح مستحيلاً من الناحية الاقتصادية.

ب - نموذج الأمن التقليدي مشروط بتجنيد الاحتياط السريع لأجل الصمود ضد الهجوم. وهذا افتراض لا يمكن الاعتماد عليه في المستقبل، سواء بسبب إمكانية حدوث هجوم مفاجئ بدون إنذار أم بسبب الخوف من عرقلة تجنيد الاحتياط بسبب توجيه ضربات إلى المؤخرة بصواريخ أرض - أرض ومعدات حربية كيميائية وغيرها.

ج - نسب التآكل التي مكنت إسرائيل من تحقيق الانتصار مقابل ثمن معقول في الماضي، لا يمكن أن تطاق في المستقبل عند ما تواجه إسرائيل قوات كبيرة جداً.

د - أسس الحرب التقليدية الإسرائيلية (من توجيه ضربة مباغته وتطويق ونقل الحرب إلى أرض العدو) يمكن أن تكون غير ممكنة التنفيذ في المستقبل، بسبب القيود السياسية والدولية والداخلية. وكذلك فإن عملية اختراق صفوف العدو [العربي] يمكن أن تكون قاسية، كما أن كثافة قوات هذا العدو يمكن أن تمنع محاولات التطويق اعتماداً على العناد الموجود في نموذج الأمن التقليدي.

هـ - النموذج التقليدي لا يمكن إسرائيل من الصمود في وجه عمليات من نوع الاستنزاف الاقتصادي والاجتماعي، من خلال حشد قوات معادية مقابل القوات الاسرائيلية في ظروف تمنع إسرائيل من توجيه ضربة أولى.

و- مفاهيم «الانتصار في ميدان القتال» بالذات، التي وجّهت النهج الاسرائيلي في الماضي، لم تعد تلبي الاحتياجات الوجودية لاسرائيل، لأن من المشكوك فيه ما إذا كانت الدول العربية سوف تسلم بوجودنا عندما نتأكد من عدم قدرتها على قهر إسرائيل عسكرياً.. لهذا - يقول درور - إن اسرائيل تحتاج إلى نموذج أمن جديد يوفر التفوق من طرف واحد إلى جيل آخر، وهناك إمكانية لتطوير عقيدة أمنية جديدة تتم على مراحل تلبي الاحتياجات اعتماداً على تكنولوجيا عسكرية متقدمة، وارتباطاً باستراتيجية وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية<sup>(٧٤)</sup>.

والواقع أن أياً من نماذج الأمن الاسرائيلية، المعمول بها والمقترحة، يأخذ بمفهوم معين يتردد في الأبحاث وفي مختلف أوجه النشاط السياسي لاسرائيل، يسمى «نظرية الحدود الآمنة». ومعروف في هذا الصدد أن الاسرائيليين كانوا قبل عام ١٩٦٧ يشكون حالة غياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها، في مواجهة قوى عربية تتفوق على إسرائيل كميّاً. وبعد عام ١٩٦٧ اطمأن الاسرائيليون نسبياً إلى ما حصلوا عليه من «عمق استراتيجي» جرّاء احتلال أراضٍ جديدة. لكنهم عادوا للعيش مع القلق بعد حرب ١٩٧٣، حينما لمسوا أن كل افتراضات الردع التي يعتمدونها لا تقوى على الصمود أمام إصرار العرب على تحرير أراضيهم المحتلة. وازداد هذا القلق مع امتلاك بعض الدول العربية وسائط حربية جديدة قادرة على تهديد «العمق الاستراتيجي الاسرائيلي».. ما هي أبعاد مشكلة «العمق» هذه؟! وكيف يناقشها الباحثون والمهتمون الاسرائيليون؟!<sup>(٧٥)</sup>.

أهارون ياريف (لواء احتياط رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً ورئيس مركز جاني حالياً) يتحدث في محاضرة خلال يوم دراسي (نظّمه عام



١٩٧٩ مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب - جافي / يافيه فيما بعد) حول موضوع العمق الاستراتيجي من وجهات النظر الأميركية والأوروبية والاسرائيلية، فيعرّف مصطلح «العمق الاستراتيجي» بأنه المنطقة الواقعة ما بين الخط الأمامي المتقدم الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها، وبين «مناطقها الحيوية» أي المناطق التي يعني احتلالها من قبل العدو القضاء على سيادة تلك الدولة، وفي حالة إسرائيل القضاء على الوجود المادي للدولة. وبعد أن يعرض ياريف عناصر «العمق الاستراتيجي الاسرائيلي» والطابع الطبوغرافي للخط الأمامي وتكوين منطقة الدفاع وتمركز السكان والمرافق بجوار المنطقة الحيوية (القدس - تل أبيب - حيفا)، يشرح ياريف حدة المشكلة التي تواجهها إسرائيل، آتياً على العوامل التي تؤدي إلى استفحالها (وأهمها: حجم الجيوش العربية وقدرتها على التحرك وامتلاكها قوة ضاربة وقوة نيران ضخمة - اعتماد إسرائيل على تعبئة واسعة النطاق للاحتياط تستغرق حتى لو كانت سريعة فترة قد تكون حرجية جداً إن لم يكن هناك عمق استراتيجي معقول - التعاضد المتسارع للقوى العسكرية العربية - حيوية المفاجأة في الهجوم سيما وان معطيات العمق تتيح إغراء كبيراً لشن هجوم مباغت ضد إسرائيل - احتمال موافقة الدول الكبرى على خلق أمر واقع لغرض حل سياسي تقبل به جميع الدول العربية). ويعتقد أهرون ياريف ان «مشكلة الافتقار الاسرائيلي إلى العمق» سوف تستمر إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية وإلى الاستقرار وزوال الكراهية والعداء بين العرب واسرائيل. ويشدّد على أهمية الاحتفاظ بالجولان والضفة الغربية، مع أنه لا يرى في كل هذا رداً مطلقاً على مشكلة العمق. ومن هنا يولي اهتماماً كبيراً لقضية الضمانات (ترتيبات أمنية على غرار الوضع مع مصر - انذار استخباري - دفاع إقليمي - استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتحصينات - مبدأ الهجوم الاستباقي<sup>(٧٦)</sup>).

يُلاحظ ، مما أورده ياريف، ان «الأمن الاسرائيلي في وضعية السلام المفترضة» لا يختلف عن حالة «الأمن الاسرائيلي عن طريق الحرب» في الجانب الخاص بالحدود مع العرب. وتكاد المعالجات البحثية الاسرائيلية لهذه المسألة

تجمع على أن الانسحاب الاسرائيلي التام من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لن يحرم اسرائيل «الحدود القابلة للدفاع عنها» وحسب، وإنما سيؤول هكذا انسحاب إلى وضع خطير جداً لا تستطيع إسرائيل مواجهته.. وبالمثل يرى أهرون ليفران (عميد احتياط - باحث في مركز جاني) أن قرب «مناطق إسرائيل الحيوية» من حدودها الشرقية والشمالية يمكن أن يشكل إغراءً دائماً للعرب لمحاولة اقتحام البلاد وشطرها عبر وسطها الضيق، أو لاحتلال مراكزها الحيوية من خلال هجوم سريع. وعلى العكس فإن العمق الاستراتيجي يخفف كثيراً من هذا التهديد الموجه إلى «بطن إسرائيل الرخو» ويقلل من الخيار العسكري العربي ويعزز احتمالات الردع الاسرائيلي - بزعمه - وأيضاً فإن العمق الاستراتيجي الذي تؤمنه الضفة الغربية يحرم العرب من منطقة مهيأة لهجوم حاسم ضد قلب إسرائيل. وبذلك فإن العمق الاستراتيجي الاسرائيلي سوف يعزز أيضاً الاستقرار، بإراحة إسرائيل من ضرورة اللجوء إلى ضربات استباقية. ويصل ليفران إلى أن أي ترتيبات أمنية، وبخاصة نزع السلاح، لا يعادل ولو بنسبة محدودة الميزة التي تتوفر لإسرائيل عبر احتفاظها بالضفة الغربية (٧٧).

تسيطر هذه الصورة على أذهان معظم الباحثين الاسرائيليين وهم يتفحصون «مشكلة الحدود»، وحتى في أكثر الأبحاث (اعتدالاً) يظل استبعاد فكرة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، المرشد الأول للتوجهات التي يتخذونها إزاء هذه المشكلة، سواء في عملية وضع التصورات أمام متخذي القرار الاسرائيلي، أو في نطاق تعريف الاسرائيليين وتبصير الرأي العام بأبعاد المشكلة. في العام ١٩٨٣ أصدر مركز جاني دراسة حول «الحدود الاسرائيلية القابلة للدفاع عنها» من منظور الجغرافيا السياسية، أعدها البروفسور شاؤول كوهين (المتخصص في شؤون الجيوبوليتيك) كمساهمة في اطلاع الاسرائيليين على موضوع سيكون مرشحاً للتداول في حال التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي - الاسرائيلي. وتتألف هذه الدراسة من خمسة فصول، يتحدث الأول عن الحدود في حالات الصراع العامة واختلاف حالة الصراع العربي - الاسرائيلي، وعن الفارق بين المناطق الحدودية والخطوط الحدودية، ويركّز على

الثبات في حدود إسرائيل وأنواعها. ويستعرض الفصل الثاني تطور حدود إسرائيل خلال ثلاث مراحل (١٩٢٢، ١٩٣٤، حالياً). أما الفصل الثالث والأخير بتقديرنا، فيدرس تفصيلات خارطة التسوية الإقليمية المقترحة، من حيث العلاقة بين الاستيطان والسلام والعوامل التي تؤثر في التعديلات الإقليمية واحتياجات إسرائيل (السيطرة على المياه - نقاط للمراقبة - العمق الدفاعي - مساحات النمو الديمغرافي - غياب الكثافة السكانية العربية) ويجري الحديث عن مطلب الاحتفاظ الاسرائيلي بقطاعات محاذية لامتداد «الخط الأخضر» = خطوط ١٩٤٨/١٩٤٩، حيث يقترح أن تحتفظ إسرائيل بنحو ١١٤٠ كم<sup>٢</sup> (= ٢٠٪) من الضفة الغربية، يضاف إليها حوالي ٤٥٠ كم<sup>٢</sup> من وادي الأردن الأدنى كمنطقة «أمنية» وبذلك تشكل المساحة الكلية المطلوب الاحتفاظ بها ٣٢٪ من مساحة الضفة الغربية. كما يقترح أن تحتفظ إسرائيل بنحو ٧٠ كم<sup>٢</sup> (= ١٩٪) من قطاع غزة، وبنحو ٦٠٠ كم<sup>٢</sup> (= ٦٠٪ من المنطقة المحتلة) في الجولان. ويتم التطرق إلى ثلاثة ممرات أو مناطق وصل، لتوطيد الروابط بين إسرائيل والضفة الغربية والأردن (أهمها ممر يصل البحر المتوسط بالبحر الميت). وفي الفصل الرابع يتم التركيز على العلاقات القائمة بين المركز والتخوم، حيث تتحكم هذه العلاقات بضرورة تمدد مراكز التجمع الاسرائيلية (في الشمال والوسط والجنوب) الأمر الذي يعزز ما يسمى دواعي الاحتفاظ الاسرائيلي بالمناطق المذكورة. وضمن الفصل الخامس، يجري تحليل اتجاهات فكرة الدولة لدى إسرائيل، والسيناريوهات التي تحمل إسرائيل على التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (تفاهم إقليمي أو ضغوط دولية). وأخيراً، يلخص شاول كوهين الدراسة، موازناً بين الموقفين المتطرف والمعتدل وذرائع كل منهما، وضرورة التوصل إلى رؤية مشتركة إزاء التحديات المتعلقة بوضع الحدود في أي تسوية مقبلة<sup>(٧٨)</sup>.

مما يذكر، أن التعامل البحثي الاسرائيلي مع مسألتني «الأمن» و«الحدود» يُعنى باضفاء «الشرعية» على المكتسبات التي تحقّقها إسرائيل بالاعتداءات التي تشنها على العرب، والدفاع عن التطلعات والمطامع الاسرائيلية على حساب العرب الذين تتم تنحية حقوقهم ومصالحهم إلى ركن مهمل. ويُذكر أيضاً أن المحاولات



الرامية إلى تعميم موقف إسرائيلي معلى بشأن الحدود، يتعداه عملياً موقف متخذ لا يقبل بأي حدود تمنع إسرائيل من مواصلة مساعيها للهيمنة على المنطقة العربية، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي باتت معروفة للجميع. إن المكوّن الإجرائي في هذه المساعي (= طرق التفكير وحالات التطبيق) يبيّن أن «الأمن» و«الحدود» متغيران - مفهوماً وتصوراً - تبعاً لتغير الظروف المحلية والدولية، ويتواجدان على نسق واحد في البنية الاستراتيجية المعتمدة إسرائيلاً لبلوغ الغايات السياسية العليا لإسرائيل، مع ملاحظة أن عوامل التغير وأشكاله غير مرهونة بالطرف الإسرائيلي وحده، وإنما يلعب الطرف العربي دوراً أساسياً في ذلك، بتراجعته أو ثباته أو تقدّمه. فمثلاً، يوضح د. افرايم عنبر في معرض تحليله للاستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب ١٩٧٣ أن هذه الحرب شكلت نقطة تحوّل بالنسبة لإسرائيل، حيث تقوّض الأمن الذاتي الإسرائيلي بعدها، ولم يتغير الخوف من حدوث مواجهة مع الجيوش العربية بالرغم من التوصل إلى سلام مع مصر، وازدادت الحاجة إلى زيادة القوة الكمية والنوعية الإسرائيلية بسبب برامج المشتريات الضخمة للجيوش العربية. ويميّز عنبر بين مرحلتين في تطور التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

١ - المرحلة الأولى (بدأت في السبعينات)، تم تكريسها بشكل خاص لإعادة

بناء الجيش الإسرائيلي واكتساب الثقة الذاتية التي تقوّضت عام ١٩٧٣، والتمسك بالقدرة على امتصاص الضربة الأولى، فكان على إسرائيل أن تحدّد لنفسها ثلاثة أهداف في أي مواجهة قادمة (هي: تدمير قوات العدو قبل تدخل القوى العظمى - السيطرة على مناطق من أجل تدمير القوات وتحسين خطوط الدفاع واكتساب قوة مساومة سياسية - كسر رغبة وقدرة العرب عن طريق القضاء على القوات العسكرية والأساسات الحربية)، الأمر الذي اقتضى بدوره الخروج من ضعف الردع الإسرائيلي وتحسين الانتشار الدفاعي عبر عدد من الاجراءات لتحسين قدرة إسرائيل على الصمود أمام الهجوم العربي.

ب - المرحلة الثانية (بدأت عام ١٩٨٠)، ويمكن أن نشاهد فيها الانتقال من



الجانب الكمي لسباق التسلح إلى الجانب النوعي، وقد اقترب الجيش الاسرائيلي من حدود الزيادة الكمية، وتم الاعلان عن مجموعة من ذرائع وحجج الحرب، وازداد الميل للهجمات المسبقة، وشهدت هذه المرحلة تغيراً في التفكير الاستراتيجي مع صعود أريئيل شارون. فبعد أن استلمت حكومة الليكود الأولى (١٩٧٧) جيشاً معداً بشكل جيد - يقول عنبر - جرى تحسين القدرة الرادعة، وقادت العودة إلى «ذرائع الحرب» إلى ابتعادٍ عن نظرية «الحدود الآمنة» التي وصفت بأنها الخطوط التي يمكن الدفاع عنها دون الحاجة إلى ضربة مسبقة. وعلى الرغم من التخلي عن الاستراتيجية الدفاعية، إلا أنه لم يتم التخلي عن الوسائط الدفاعية، إذ حسّنت إسرائيل جهاز الانذار والمخابرات، وقوّت الدفاع الاقليمي على ضوء الشعور بفقدان العمق الاستراتيجي الاسرائيلي<sup>(٧٩)</sup>.

الفكرة الأساسية لتحليل د. افرايم عنبر هي الايحاء بان «الأمن الاسرائيلي في الثمانينات» خضع إلى إعادة ترميم، ارتكازاً على دعائم عسكرية بالدرجة الأولى. ويمكن، بسهولة، تحديد ما يسمى «البعد النفسي» في هذه الفكرة، ومحاولة التحرر من تأثيرات تعاضم القوة والتسلح في الجانب العربي على الإسرائيليين. ونقدّر أن تضخيم مكانة إسرائيل العسكرية، والتذكير بقدرتها على الصمود والبقاء، يُراد له أن يخلق حالة اعتقاد لدى العرب بانسداد الأفق أمامهم، لحملهم على الرضوخ للإرادة الإسرائيلية.

وضمن حسابات «الأمن الاسرائيلي» الإجمالية، يناقش الباحثون الاسرائيليون «سباق التسلح» في المنطقة، باعتباره مسألة إشكالية، أي بكونه نتيجة حتمية للصراع وفي الوقت ذاته يشكل عبئاً على إسرائيل أكثر مما هو عبء على الدول العربية، فنرى أرييه شليف (عميد احتياط - باحث في مركز جاتي) يدرس العوامل التي تغذي مواصلة تكديس الأسلحة، ويحمّل العرب المسؤولية الأولى لهذه المواصلة في نطاق عدة اعتبارات (هي: استعداد المورد لتوريد شبكات أسلحة إلى المنطقة - رغبة دول المنطقة في الاستمرار بسباق التسلح -

زيادة الموازنات الدفاعية العربية - زيادة الطاقة البشرية العربية التي من شأنها مضاعفة تعداد الجيوش - التعاضد النوعي والتعاضد الكمي) ويتوقع أن يكون اتجاه التطور في سباق التسلح في الشرق الأوسط هو الاهتمام بالنوعية دون إهمال الكمية، وأن تستمر الاستثمارات في هذا السباق، في ظل تطلع كل من دول المنطقة نحو تغيير الوضع الراهن. بيد أنه من المشكوك فيه، برأيه، أن تصل الأطراف المتصارعة إلى حسم واضح في حالة نشوب حرب<sup>(٨٠)</sup>. ويبحث أهرون ياريف مكونات سباق التسلح، ومسألة «الخروج من المصيدة» معتبراً أن الخلاص لن يأتي من جانب الدول المستوردة ولا من جانب الدول الموردة. ويقول: باعتبار أنه ليس بالامكان إلغاء هذا السباق فإن من الواجب بذل كل جهد ممكن من أجل تحديده وتقليصه قدر المستطاع. ومع رفض ياريف فكرة «الهروب إلى الأمام» بتبني أحد الطرفين الخيار النووي، يقترح اللجوء إلى «وسائل تصغير» تنتمي جميعها إلى الجانب السياسي (منها: تقدّم مسيرة السلام بين مصر وإسرائيل - إحراز تقدم في القضية الفلسطينية وفق إطار كامب ديفيد - تفكيك برميل البارود اللبناني - الاهتمام بالقوات المتعددة الجنسيات في سيناء - دور أميركي / أوروبي متوازن يفضل الرؤية البعيدة المدى على المكسب السريع<sup>(٨١)</sup>). أما د. تسفي لنير فيعرض ميزان القوى بين أطراف الصراع ضمن معادلة تعبّر عن تناسب القوى من الناحية الكمية والنوعية والتكنولوجية لشبكات الأسلحة ومن ناحية الطاقة البشرية. واستشهد بمعادلات لانكستر (لعام ١٩١٦) حول تأثير عامل نوعية القوة العسكرية في نتائج القتال بنسبة واحد إلى واحد، بينما يؤثر عامل الكمية في النتيجة بنسبة مربعة (باعتبار أن وحدة القوة العسكرية التي يتم تدميرها لا ترمي ولا تعود هدفاً للنار)، وعليه فإن الخصم الذي يتمكن من حشد قوة أكبر في ميدان المعركة هو الذي سينتصر. ويتطرق إلى بعض الفرضيات التي تتضمنها معادلات لانكستر والتي لا تنطبق على الواقع. ويرى أن التطور التكنولوجي في شبكات السلاح لا تقلص الأهمية النسبية لعنصر نوعية الطاقة البشرية، ويزعم أن تقدم إسرائيل في مجال الإلكترونيات ولجوء الاسرائيليين في حياتهم اليومية إلى استخدام شبكات متشابهة مع الشبكات المستخدمة في ساحة القتال، أمران

يمنحان إسرائيل تفوقاً هاماً على الجيوش العربية<sup>(٨٢)</sup>.

بفعل الترابط العضوي بين مختلف مسائل الأمن والاستراتيجية وبين المسألة الاقتصادية، يدرس الباحثون الاسرائيليون العبء الاقتصادي للمواجهة والحروب وسباق التسلح بين العرب وإسرائيل، وتبعات كون الاقتصاد الاسرائيلي هو «اقتصاد حرب دائمة»، وضرورة تطوير الاقتصاد الاسرائيلي لتحمل هذه الأعباء، مع التركيز على عدم المس بميزانية الأمن وخاصة منذ أواخر الثمانينات. حتى أن أهرون ليفران يذهب إلى أنه من ناحية إسرائيل، انتهت سنوات التسامح الأمني السبع التي أمكن خلالها تقليص المزيد من مخصصات الأمن، وهذه الحقيقة - حسب قوله - ينبغي أن تؤثر في التغيير في النظريات والميزانيات الأمنية<sup>(٨٣)</sup>. لذا تكثر الدعوات إلى «اعتماد إسرائيل على الذات»<sup>(٨٤)</sup> في حين تثبت مجريات الصراع وحقائقه ان إسرائيل لا يمكنها البتة الاستغناء عن المساعدات الأميركية، أو التخلص من تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة، بشكل رئيس. ويمكن القول، عموماً، ان مواضيع «الأمن» و«الحدود» و«الاستراتيجية» بالنسبة لاسرائيل، هي شأن أميركي أيضاً، تراعيه إسرائيل أو تلتزم به في رسم وتنفيذ سياستها، وهو ما تتجنب الأعمال البحثية الاسرائيلية الخوض فيه، إلا فيما ندر، بينما تتحدث هذه الأعمال باستفاضة عن تأثيرات الصراع على بنية المؤسسة الحاكمة (بشقيها العسكري والمدني) وعلى المواقف والأوضاع الداخلية لدى إسرائيل.

### **\*\* التجمع الاسرائيلي والصراع :**

تتنوع الاهتمامات البحثية الاسرائيلية بالتأثيرات المتبادلة بين التجمع الاسرائيلي والصراع مع العرب، تبعاً لتنوع الجوانب التي تطالها هذه التأثيرات. إذ يتناول الباحثون الاسرائيليون، كل حسب تخصصه أو حسب دائرة انشغاله، مجمل الأنشطة والشؤون الاسرائيلية (العسكرية - الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية - التربوية - النفسية - الدعائية... الخ). ويظل المنحى الرئيس الذي يسير وفقه الباحث هو التطلع إلى التزام الاسرائيليين بالأهداف والغايات العليا

للدولة، واستنفار الامكانيات المتاحة لتصبّ في جبهة المواجهة والصراع مع العرب.

### \* ١ - الحصار والتهديد العربي :

يتخلل الأبحاث الاسرائيلية في هذا الخصوص جموح في التشديد على أن بقاء الوجود الاسرائيلي عائد لما تمتلكه إسرائيل من قدرة، ولما تبذله من جهود للتغلب على التحديات التي تواجهها، وتغدو «الداروينية الاجتماعية» فلسفة يجري تمثّلها ايدولوجياً واجتماعياً ونفسياً. فيستغل الباحثون الاسرائيليون هنا الردود العربية على المواقف الاسرائيلية، ويتصيّدون بعض أنواع التصريحات والكتابات العربية لصياغة خطاب فكري/ سياسي يبيّنون فيه أن خطر الفناء يتربص بالاسرائيليين. ويصبح اعتيادياً أن يُشار بان إسرائيل تشكل «الحصن» الذي يؤدي سقوطه إلى هذا المصير «هنا في إسرائيل يوجد الخلاص النهائي - يقول دان هوروفيتش (استاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة العبرية).. هنا تكمن فرصتنا الأخيرة، فإما الوجود والاستمرار بأي ثمن، وإلاّ فإن أماننا الفناء النهائي. اننا هنا وظهورنا إلى البحر، وسط محيط عدواني يريد الانقراض علينا دائماً»<sup>(٨٥)</sup>.. وعلى غرار ما تقوم به أجهزة الدعاية الاسرائيلية، يردد الباحثون الاسرائيليون بمناسبة أو بدون مناسبة الفكرة المزعومة القائلة «إن العرب يريدون إلقاء اليهود في البحر»<sup>(٨٦)</sup> ، وكثيراً ما يستعيرون «أسطورة مسادا»<sup>(٨٧)</sup> لإظهار أن قدر اسرائيل (مسادا الثانية الكبرى) هو الصمود أمام الحصار العربي. ويستحضرون الصور المضخّمة لما يسمى «الهولوكست اليهودي» في عهد النازية، لإثارة مخيلات الاسرائيليين بشأن الخطر المماثل الذي يحمله التهديد العربي بين جنباته. وبذلك يفضي تذكير الاسرائيليين المتواصل بـ«الكارثة اليهودية» إلى زيادة شحنهم عدوانياً، إذ تعمل التصورات الذهنية المؤلمة على توليد حافز إضافي لممارسة الصراع مع العرب. والواقع ان «الشحن العدواني» المذكور، يخضع له الفرد الاسرائيلي منذ طفولته المبكرة، وفق استراتيجية محدّدة للتنشئة الاجتماعية، تضعها المؤسسة الحاكمة بالاستفادة من ذوي الخبرات والتخصصات المناسبة. ويتم تسريب المفاهيم والمواقف إلى نفوس الناشئة عبر الممارسة اليومية والتوجيه



المباشر - وغالباً ما يكون للمؤسسات البحثية والباحثين دور بارز في ذلك - لخلق جيل يفتقر إلى التحليل المنطقي وإلى عقل انتقادي، في عدائه للعرب، فينساق ألياً خلف فكر دوغمائي - دون بيّنة - تتحكم فيه الرؤى الجاهزة<sup>(٨٨)</sup> وفي المدرسة وخارجها، تتواصل عوامل خلق الاسرائيلي الذي يتسم بطابع تسلّطي واضح ويبيدي استعداداً دائماً دائماً لممارسة العنف ضد العربي. إذ تركّز سياسة التربية الاسرائيلية - بشهادة المحامية فيلييتسيا لانجر - على تربية الطالب اليهودي في تعلّم الحرب.. ولكي يحسن استعمال السلاح فيما بعد، ولكي لا ترتجف يده وهي تضغط على الزناد، فإن عليه أن يكره العرب وأن يحتقرهم بأقصى ما يستطيع<sup>(٨٩)</sup>. في هذه الأثناء نرى الغايات التي يرسمها صانعو القرارات الاسرائيلية في ميدان التنشئة، ترتبط بصورة تامة بتمجيد «القوة الاسبارطية» كمثّل أعلى يجعل عبادة القوة والقسوة أمراً لدى الناشئة، وهي عبارة - يبيّن المؤلف الاسرائيلي عاموس ايلون - «تبدأ منذ سنوات مبكرة في حياة الفتى الاسرائيلي، من خلال اختبارات قاسية لقوة الاحتمال في مناخ وظروف وأرض قاسية جداً أثناء تدريبات الجند»<sup>(٩٠)</sup> وخلال المراحل اللاحقة يظل هذا التوجه العنفي ناظماً لحياة الاسرائيليين.

وبينما يتم إبراز التهديد العربي كدافع لحتمية التحفز الاسرائيلي، يجري في الوقت ذاته فتح بوابة لاستجابات الاسرائيليين، بترويج مقولة «اسرائيل القوية»، خشية أن تتجاوز صورة التهديد الحد الذي لا يقوى المستوطنون على مواجهته (= الوصول إلى الاحباط)<sup>(٩١)</sup>. ثم أن التركيز البحثي الاسرائيلي على التهديد العربي يُراد له أن يدفع هؤلاء المستوطنين إلى التماسك في مواجهة الخطر، وتغليب التناقض مع العرب على التناقضات الداخلية، استباقاً لانفجار أي احتقان في التجمع الاسرائيلي، بتوجيه هذا الانفجار نحو هدف خارجي / ضد العرب. وكمؤشر في هذا الاتجاه، يدرس باروخ كيّمّر لينغ (المحاضر في دائرة السوسولوجيا والانتروبولوجيا في الجامعة العبرية) اعتياد الاسرائيليين على الصراع وتأثيرات الصراع التراكمية عليهم، فيشدّد على أن النظام الاجتماعي الاسرائيلي خضع إلى تكيف مع الصراع الخارجي عبر عملية «روتين» جزئية. ويشير إلى أن «الروتينية» هنا تشير إلى

تطور العقلية التي ترى في الصراع أحد المستلزمات الدائمة أو المصيرية للمجتمع، وخلق الآليات الاجتماعية الداخلية والترتيبات المؤسسية من أجل التعامل مع الصراع بأقصى كفاءة وبأدنى تكلفة. وحول الصراع والوحدة الاجتماعية يبين كيمر لينغ أن قوة التلاحم الناجمة عن الصراع الخارجي، تفسر شدة وعنف الصراعات الاجتماعية الداخلية التي تحدث في إسرائيل بين الشرقيين والمؤسسة الاشكنازية الحاكمة، وبين المتدينين والدنيويين وبين المعتدلين والمتطرفين وبين «عرب اسرائيل» واليهود. ويشير كيمر لينغ إلى ملاحظات تتعلق بوجود بعض المؤشرات التي توضح أن الضغوط الخارجية توحد من ناحية، وتخفف من ناحية أخرى الصراعات الاجتماعية الداخلية في التجمع الاسرائيلي. ثم يستشهد كيمر لينغ بتقديرات ليوحنان بيرس حول التأثير الموحد للصراع على الجماعات الداخلية في إسرائيل الذي يشمل برأيه ثلاثة عناصر (هي: الاعتماد الضمني على القدر أي أن الخسارة القومية هي فقدان الجماعة - الهدف العام المشترك ، حيث التعاون ضروري للبقاء على قيد الحياة - مخرج العدوان بتوجيه التحركات الناجمة عن العداوة نحو هدف مشروع). ويميز كيمر لينغ بين مجالين هما: المشكلات الداخلية النابعة مباشرة من الصراع مع العرب، والتوترات الذاتية داخل المجتمع. ويصل الى تعميم يقول بأن تأثير الصراع على «التلاحم في دولة اسرائيل» كان تأثيراً مباشراً في كل الحروب، باستثناء حرب لبنان (١٩٨٢) التي أثارت التساؤلات وأحدثت انقساماً عميقاً في البلاد<sup>(٩٢)</sup>.

وإزاء تفشي الروح العدوانية في التجمع الاسرائيلي، وُجد من الأكاديميين الاسرائيليين من يعزو هذه الظاهرة إلى ارتداد عسكرة المجتمع وممارسة الصراع على الذات، وإلى تأثير حالة الحصار التي تعيشها إسرائيل. فيتحدث البروفسور يونا كوهين (رئيس دائرة علم الجريمة في جامعة بار إيلان) عن هذا التأثير بقوله «إن حدودنا المغلقة تولد هذه العدوانية. إن الاحساس بانك محاصر، وانك لا تستطيع الخروج، يخلق عوامل الروح العدوانية من أجل أن تنطلق خارجاً. إن وضع الدول المحاطة بدول معادية يؤدي أيضاً إلى أن تتسبب السلطة بصورة أو بأخرى بتشجيع العدوانية، إذ يتوجب عليها أن تعزز الجيش وحرس الحدود، بالإضافة

إلى تزايد حجم السلاح المتوافر لدى الأفراد العاديين»<sup>(٩٣)</sup> . وحول استثناء عقلية الحصار بين الاسرائيليين، يقول دانتيل بارتال (استاذ علم النفس الاجتماعي السياسي بجامعة تل أبيب) ان هذه العقلية «أصبحت جزءاً من العقيدة الاسرائيلية، وان مفاهيمها تبرز أيضاً في جميع القنوات الثقافية والتربوية والسياسية في إسرائيل»<sup>(٩٤)</sup> . وفي السياق ذاته يبيّن البروفسور دان هوروفيتش كيف ان «اسرائيل مهياة للفاشية» من خلال أساس اجتماعي سياسي هو التعاون المتشكل بين العصبية القبلية والتعصب الديني وشعبية الساحات. ويؤكد هوروفيتش أن مواقف الجمهور الاسرائيلي إزاء الصراع مع العرب تقوم مقام الزيت بالنسبة لعجلات الفاشية، ويشرح طريقة تغير هذه المواقف بإيحاء من بيغن وشمير وانتقال اهتمام الجمهور من التهديد الكامن في قوة الجيوش العربية إلى التهديد الثانوي لما أسماه (الارهاب الفلسطيني)، وعبر هذا التحول النفسي عن التحول الايديولوجي. ويضيف هوروفيتش: بموجب عقيدة بن غوريون تحول الصراع (عام ١٩٤٨) من نزاع بين الطوائف إلى نزاع بين الدول، وتم اعتماد عقيدة «أرض إسرائيل الكاملة» التي أعادت البعد الطائفي إلى النزاع، وأخذت الفاشية تتغذى من اندماج الرسالة الدينية ضمن الرسالة المتطرفة السياسية. ويتوقع هوروفيتش للفاشية الاسرائيلية التي توفرت لها مطرقة ايديولوجية أن تضرب، في يوم من الأيام، على السندان الاجتماعي<sup>(٩٥)</sup>.

إجمالاً ، إن قسماً كبيراً من الباحثين الاسرائيليين يرى في الحصار والتهديد العربي محرّضاً أساسياً لنشوء حالة اسرائيلية داخلية تسودها الميول والاتجاهات العنفيّة، على خلفية المواقف السياسية الرسمية، وفي بعض الأحيان يتم تصريف هذه الميول بغير الطريقة الطبيعية (= طريق الصراع العربي - الاسرائيلي). ويقفز هؤلاء الباحثون عن معطى حقيقي متجسّد في المكونات العنصرية والفاشية للايديولوجيا الصهيونية، وفي الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني الذي يفترض لجوء الاسرائيليين إلى الانخراط في علاقة عدائية مع العرب، كأحد مستلزمات أداء هذا الدور.

## \* ٢ - تأثيرات الحروب :

تزداد الأعمال البحثية الاسرائيلية، وتتعدد جوانبها، بعد كل حرب تشنها إسرائيل أو تخوضها ضد الدول العربية، ويدور جزء منها حول مخلفات الحرب وتأثيراتها وتفاعلاتها داخل التجمع الاسرائيلي. وغالباً ما توضع نتائج هذه الأعمال بتصرف المسؤولين الاسرائيليين والمعنيين بشؤون الرأي العام والتعبئة الداخلية، ليصار إلى إدراجها في الحسابات الاستراتيجية، في حينه وفي المستقبل.

يهتم الباحثون الاسرائيليون، مثلاً، بالوقوف على التغيرات التي تسببت بها الحرب في قناعات «الجمهور» وتوجهاته الايديولوجية والسياسية، وما يرتبط بذلك من ظواهر. وعلى سبيل المثال، نظم «معهد فان لير للأبحاث» في القدس مؤتمراً دراسياً (يوم ٤/٦/١٩٧٣) حاضر فيه سبعة من كبار الباحثين الاسرائيليين، بتكليف من «مركز اشكول للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة العبرية»، وقد خصّصت المحاضرات لدراسة تأثيرات حرب ١٩٦٧ في جوانب مختلفة على التجمع الاسرائيلي، وذلك بعد أن مضت ست سنوات على هذه الحرب، وأصبح بالامكان تحديد بعض ملامح هذه التأثيرات، فقدّم د. زئيف شترنهل إلى هذا المؤتمر دراسة بعنوان «التغيرات التي طرأت على النقاش الايديولوجي بشأن تكامل البلد [إسرائيل] في أعقاب حرب الأيام الستة»، ذكر فيها أن الاتفاق العملي الذي تم التوصل إليه خلال السنوات العشرين الأولى لقيام الدولة، قد مُسّ بعد حرب ١٩٦٧، نتيجة اندلاع الجدل الايديولوجي مجدداً حول مسائل أساسية في الحركة الصهيونية، كان يُعتقد أنها انتهت بقيام الدولة سنة ١٩٤٨. وعادت قضايا كانت مثار جدل في الثلاثينات (كالتركيب الديمغرافي للدولة اليهودية، وضم الأراضي اللازمة لقيامها، ومدى حدوث الحق التاريخي على «أرض اسرائيل» وسريان مفعوله) لتشغل المجتمع الاسرائيلي من جديد. ولاحظ شترنهل هبوطاً في ما أسماه «قيمة المركب الاجتماعي في الايديولوجية الصهيونية» وارتفاع وزن المطالب «القومية التاريخية»، بحيث أصبح اليمين القومي هو الذي يقرر في نطاق الواقع الراهن المقاييس التي تعرّف بواسطتها الأطر السياسية نفسها. وقدّم د. أهود شبرينتسك دراسة حول «الجماعات المتطرفة في إسرائيل»، وصل خلالها إلى



استنتاج أساس هو أن الأطر السياسية المعهودة تبتلع عملياً الفئات المتطرفة اليمينية واليسارية. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة [آنذاك] فإن عملية تمثُّل الجماعات المتطرفة من قبل أطر المؤسسة الحاكمة ستستمر. وخصَّص ايلى كينان محاضراته لدراسة «العلاقات بين الطوائف اليهودية في إسرائيل»، فتحدث عن التحوُّل إلى. الأسوأ في الاحساس المتبادل بالتماثل بين فئات المهاجرين من بلاد مختلفة. وخلص إلى أن الوهن اعترى التضامن الداخلي الاسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٦٧، وزادت الهوة في مستوى المعيشة، وتفاقت العلاقات بين الطوائف بسبب الهجرة من الاتحاد السوفييتي والانتعاش الاقتصادي<sup>(٩٦)</sup>.

على أن الأبحاث الاسرائيلية التي تناولت تعاظم «الثقة بالنفس» والتحسين الذي طرأ على النمو الاقتصادي وغير ذلك من الشؤون الداخلية للتجمع الاسرائيلي، كانت هي الأبحاث الأكثر انتشاراً. في حين يُلاحظ أن دراسة آثار حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وتفاعلاتها على الصعيد الداخلي الاسرائيلي، تعبّر عن حدة الكابوس الذي خيم بنفسه أو بظلاله على الاسرائيليين، واتجهت الأنظار صوب حالة التردّي العام في المواقف الاسرائيلية وفي مآل هذه الحالة على المدى البعيد. فعقدت أيام دراسية وندوات حول ما حدث، وازداد طرح سؤال صار تقليدياً هو «هل وجودنا معرض للخطر؟» وشاركت الصحافة ووسائل الدعاية عموماً في الاجابة على التساؤلات الحائرة، اشترك فيها أساتذة علم الاجتماع والاستراتيجيون وأساتذة الفكر اليهودي والفلسفة في الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب بشكل خاص<sup>(٩٧)</sup>، وفي الجامعات الأخرى عموماً.. وكانت حرب ١٩٧٣، بتأثيراتها العامة وما أحدثته من صدمة للاسرائيليين، مركز اهتمام للأبحاث والنقاشات التي نشرت في الصحف الاسرائيلية، فقورنت أوضاع المجتمع بعد الحرب بالأوضاع قبلها، مع الإشارة إلى انه إثر حرب ١٩٦٧ أخرجت الصهيونية من داخل القوسين، في حين أنه بعد حرب ١٩٧٣ طالب بعضهم باعادتها بينهما، وتم التشديد على ان الاسرائيليين مطالبون بمصارعة أزمة الصهيونية في مجالين، اولهما / الكآبة التي حلت بعد حرب ١٩٧٣ جراء الانتقال الفجائي من أوهم عظمة دولة كبرى وأمنيات زائدة وثقة مبالغ فيها إلى مواجهة واقع قاس وكثير

الأخطار، وثانيهما/ خيبة الأمل السياسية التي جاءت مرارة واستياء إزاء نواقص وفجوات اجتماعية وخلقية في المجتمع الاسرائيلي<sup>(٩٨)</sup>. وشكلت تأثيرات الحرب نتوءاً في أبحاث ونقاشات أطباء النفس الاسرائيليين، خلال مؤتمريهم الثاني (في هرتسليا أواخر ١٩٧٥). ومن بين الأبحاث التي أقيمت في هذا المؤتمر، بحث يتناول «العناية بالمرضى بعد ضربة المعركة» و«ثان حول «تكيف الأولاد في الحياة اليومية والعمل»، وآخر يدرس موضوع «تكيف الآباء الناكليين في الحرب»<sup>(٩٩)</sup>.

وبين المؤلفات التي خصّصت لدراسة حرب ١٩٧٣ وتأثيراتها على التجمع الاسرائيلي، نتوقف عند كتاب أصدرته جامعة حيفا (عام ١٩٧٦) بعنوان «في ظلال حرب يوم الغفران» أعده أدير كوهين وإفرايم كرمون، وهو كتاب يتسم بطابع شمولي في المواضيع التي تطرق إليها. فبعد تشخيص الحالة «إسرائيل أمام أزمة» من زاوية التفكير السيكولوجي والتعليمي، والتعليم كمتطور اجتماعي، درس المؤلفان أبعاد حرب تشرين الأول (أكتوبر) وتأثيرها على برامج التعليم الاسرائيلي، ووضع (ثبات) المجتمع الاسرائيلي في الحرب، ومسيرة التعليم الانتاجي في أوقات الطوارئ. كما تناول المؤلفان الدوافع النفسية والتعليم واكتساب القيم، وتطور حياة الأبناء اليتامى حتى سن الشباب، ومسائل التأقلم النفسي الخاص بالجنود في الحروب، والأزمات الاجتماعية والسياسية في إسرائيل بعد الحرب، والتأثير المستمر للحرب على السياسة الاسرائيلية وغير ذلك.

ضمن الفصل الرابع، الخاص بدراسة وضع المجتمع الاسرائيلي في الحرب، بين كوهين وكرمون أنه ساد الجمهور الاسرائيلي شعور ثقيل بالإخفاق بعد حرب ١٩٧٣. وفسر هذه الظاهرة بعدة عوامل، منها: الشكل الذي نشبت به الحرب وانعدام الجاهزية والمفاجأة المطلقة - الانتصارات التي تمكنت الجيوش العربية من إحرازها وصعوبة التغلب عليها - انكشاف عزلة إسرائيل وتبعيتها للولايات المتحدة - ظهور المجتمع بكل نقاط ضعفه التي تعرّض وجوده للخطر.. وعدّد المؤلفان بعض مظاهر الاخفاق في هذه الحرب، ومنها: الانقسام الداخلي - غياب الزعامة الاسرائيلية التي تتمتع باحترام الشعب - التوجيه المادي الذي يكبح كل استعداد للتنازلات في مستوى المعيشة للصمود في ظروف الضغط - العجز عن

استغلال ناجع للاستعداد للتطوع - خَلَق هَوّة خطيرة في شعور الواقع في سبيل السلوك بين الجبهة والمؤخرة - ضعف الوعي والاقتناع الأخلاقي بصدق إسرائيل في حربها. وشدّد المؤلفان على أن الشعور بالفشل في أوساط الجمهور بعد الحرب مبعثه الضعف الاجتماعي، وعلى أن التفاعلات التي خلقت الخلفية لثبات المجتمع الاسرائيلي في الحرب ناجمة عن مشكلة جذرية للاستيطان في البلاد منذ مطلعته: هي ما السبيل إلى البقاء؟! وكيف يمكن الاستمرار في بناء مشروع استيطاني وثقافي أمام تهديد مستمر بالدمار؟! وانتهى المؤلفان في هذا الفصل إلى أن التناقض بين الهلع السابق لحرب ١٩٦٧ وبين الارتياح المطلق الذي جاء بعدها، من جهة، وبين الارتياح السابق لحرب ١٩٧٣ وبين الهلع والاستياء اللذين جاءا بعدها، من جهة أخرى، هذا التناقض لا يُعتبر تحوّلًا طبيعيًا وإيجابيًا، وإنما هو علامة إنذار تدل على بنيان اجتماعي متصدّع من أساسه<sup>(١٠٠)</sup>.

حيال التأثيرات التي أوجدتها حرب ١٩٧٣، في النطاق الداخلي الاسرائيلي، انبرى الباحثون الاسرائيليون للبحث عن سبل إغلاق أبواب التجمع المشرعة على مصادر الخطر. فراجت توصيفات للأسس التي ينبغي أن تنهض عليها عملية التخلص من المأزق، وكانت تنوس بين ضرورة الانطلاق من التربية وبين ضرورة تزويد المجتمع بمقومات مواجهة الأزمات التي تنخر القدرة الاسرائيلية على الصمود. كان يهوشفاط هركابي في مقدمة المستشرقين والباحثين الذين أوصوا بالتوسع في دراسة الصراع مع العرب، على مستويي الجامعات والمدارس، ورأى ان على لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن تتولى دفع تنمية وتطوير بحث النزاع في الجامعات، خاصة وأن من شأنه أن يساعد البحث الاستخباري. وقدّر هركابي ان النزاع كان ينبغي أن يتحول لدى إسرائيل إلى حافز رئيس في نظام التربية، كدافع لتمييز القيم بالعادات والمزايا. وفي حالة شعب يتعرض جذرياً إلى ظروف قاسية، يجب القيام بتنمية القوة الكامنة فيه، ومن واجب نظام التربية العمل في سبيل ذلك. ويمضي هركابي قائلاً: ان تدريس النزاع في المدارس كان ينبغي أن يؤدي إلى نشر معرفة حول ظروف إسرائيل الوجودية، وأن يُعدّ الشبيبة للتجارب التي يُحتمل أن تواجهها، وكان يمكن لهذا الأمر أن يكون عامل قوة

كبرى. ولو أن الشبيبة أهلت حقاً للنزاع في المدارس، لما كانت إسرائيل تشهد ظواهر الوهن والتخاذل التي يُنشر عنها في الصحف. إن التقصير التربوي عميق وثقيل الوطأة بقدر لا يقل عن التقصيرات العسكرية، وإن أضراره على المدى الطويل، بعد أن تحوّل نظام التربية إلى عامل سلبي في تنمية الأمانى التي لم يُتح لها التجسيد، كنتيجة لليأس والكآبة الناجمتين عن خيبة الأمل<sup>(١٠١)</sup>.. ويكتب يهوشفاط هركابي بحثاً في كتاب أصدره «معهد فان لير للأبحاث» في القدس (عام ١٩٨١)، يضغط فيه باتجاه جعل الصراع العربي - الاسرائيلي محورياً رئيساً لاهتمامات الاسرائيليين «علينا أن نجعل من الصراع حافزاً على التقدم لمجتمعنا - يقول هركابي - يجب أن يكون النزاع كالنار في عظامنا، تحثنا على التقدم النوعي. لئن كتب علينا أن نكون دولة صغيرة، فلنتفوق نوعياً على الأقل». ويتابع هركابي: «لقد توجهت إلى أحد وزراء المعارف والثقافة وعرضت عليه تعليم النزاع وتحويله إلى محرّك تربوي لتجنيّد ذلك الحافز إلى التفوق، ولكنه رفض اقتراحي زاعماً أن النزاع سلبي بطبيعته، والتعليم يجب أن يُبنى على أسس ايجابية. وأنا أظن - يقول هركابي - هذا خطأ. فقد ازداد التدهور منذ أن قلّ خطر النزاع في نظر الجمهور الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، بزعم أن مشاكل الشعب قد حُلّت، ولم يبق سوى أن يهتم كل واحد بمشاكله وبإثرائه. وجاءت الاخفاقات الأخلاقية إلى حد كبير نتيجة للاخفاق في فهم واقعنا، في فهم النزاع ومتطلباته»<sup>(١٠٢)</sup>.

ويتحرى ابراهام ايلون مدى «استعداد المجتمع الاسرائيلي للتضحية» من أجل تلبية احتياجات الجيش الاسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية، مشيراً إلى أن «المواطن الاسرائيلي العادي يفضّل أن تحل المشكلات الأمنية وغيرها عن طريق المساعدات والقروض الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة» وطالما أنه لا يمكن تحقيق الحل بهذه الوسيلة وحدها، يوصي ايلون بأن تعتمد القيادة الاسرائيلية إلى «تنمية الشعور بالوحدة والتضامن والرغبة في خدمة المجتمع، خاصة وأن هذه الأمور تضررت بعد حرب ١٩٧٣»، وهذه الصنعة غير سهلة عندما يدور الحديث عن المساس بالفرد عن طريق فرض الأحكام والضرائب والتجنيّد للاحتياط وغير ذلك، فضلاً عن أن معظم الجمهور



الاسرائيلي لا يدرك الوضع ولا يعرف كيف يقدره، لأن هذا الأمر لا يرتبط فقط بطبيعة المعلومات والتوضيحات التي تقدّم للشعب وبمقدار تقديره لزعمائه، بل يرتبط أيضاً بطبيعة الثقافة الأساسية للجماهير وأفكارهم المتكوّنة لديهم مسبقاً<sup>(١٠٣)</sup>.

..بوجه عام ، أسهم الباحثون الاسرائيليون، عبر حديثهم عن تأثيرات الحروب، في الكشف عن بعض مكامن ضعف التجمع الإسرائيلي، ودُبّجت مقولات تنمُّ عن الغطرسة لدى التعرض إلى «نجاحات إسرائيل» في الاعتداءات على العرب. وحثَّ هؤلاء الباحثون المؤسسة الحاكمة والتجمع الاسرائيلي ككل، على حيّزة الامكانيات الذاتية المناسبة لتذليل العقبات واجتياز المحن.

### \* ٣ - مسألة الهجرة والنزوح :

يتعذّر فصل تأثيرات الصراع عن العوامل التي تحكم الأوضاع الديمغرافية الاسرائيلية، خاصة وان الظروف الداخلية التي تستتب في أعقاب أي حرب، تنشقّ عن ظواهر تبدو للعيان، منها هجوم موجات المهاجرين إلى فلسطين المحتلة أو النازحين عنها. والرأي الراجح حول خضوع هذه الظاهرة إلى قوتي «ال جذب» و«الطرد»، حسب طبيعة الحرب، يجد له سنداً من الواقع، بالرغم من كون المسألة بالغة التعقيد. وتقدّم الأبحاث الاسرائيلية مؤشرات وانطباعات إزاء الارتباط بين هذه المسألة وبين المرحلة الصراعية التي تمر بها إسرائيل. وأي تناول لهذا الارتباط مُطالب بمراعاة حقيقة أساسية، هي أن طبيعة الحرب التي تخوضها إسرائيل تعدُّ أحد محدّدات حركة الهجرة والنزوح، بما تسفر عنه من معطيات اقتصادية واجتماعية، وبما يتصل بها من تحريض ليهود العالم على المجيء إلى فلسطين، تجسّيداً للصهيونية، والتزاماً بفكرة تمكين إسرائيل من الصمود في مواجهة العرب.

دون الخوض في الأرقام، تجمّع الأبحاث الاسرائيلية، في تعبيرها عن الواقع، على أن السنوات الأولى لقيام إسرائيل شهدت معدّلات هجرة عالية، لاسباب متعددة (ايدولوجية - اقتصادية - نفسية - أمنية - نشاط صهيوني..الخ). ومع

بداية الستينات، أخذت ظاهرة النزوح تتفاقم، لدوافع اقتصادية بالدرجة الأولى. أما في أعقاب حرب ١٩٦٧ - يقول باحث إسرائيلي - فقد طرأ على البلاد ازدهار اقتصادي كبير واتساع «شبه ياباني» في الثروة الوطنية الخام (جراً الاحتلال الجديد للأراضي)، وكانت هذه ظروف كلاسيكية لاجتذاب الهجرة ومنع النزوح، بالإضافة إلى سُكْر الحماس الناجم عن الانتصار. بيد أن الباحث ذاته يتوقف عند استمرار ظاهرة النزوح بعد عام ١٩٦٧، فلا يعزوها إلى أسباب اقتصادية، وإنما يعطي تفسيراً وحيداً هو استمرار الصراع والخوف الدائم من الحرب الذي تعانيه إسرائيل منذ ذلك الوقت<sup>(١٠٤)</sup>.. وجاءت حرب ١٩٧٣ لتسجل تأثيراتها تزايداً في معدلات النزوح، بفعل الأوضاع الاقتصادية والتوترات الأمنية والنفسية واخفاق سياسات الاستيعاب.. الخ. ومن العينات البحثية في هذا الاتجاه، بحث أعدّه باروخ كيّمّر لينغ حول تأثيرات الصراع التراكمية على المجتمع الإسرائيلي، تناول فيه الهجرة والنزوح كمسألتين تتأثران بالصراع مع العرب. فيتساءل كيّمّر لينغ إلى أي مدى يُعتبر هذا الصراع والعبء الذي فرضه على السكان مسؤولاً عن النزوح؟! وفي الإجابة، استنتج بالاستناد إلى دراسة أجريت عام ١٩٧٤ وجود علاقة خفية بين وجود الصراع وبين الاستعداد للنزوح. ويذكر أنه خلال السنوات التي كان فيها الفلسطينيون يمارسون تكتيكات الأنصار، والتي أدت بدورها إلى وقوع إصابات مدنية في إسرائيل (مثل عمليات: بيسان ومعلوت ١٩٧٤ وسافوي ١٩٧٥ والساحل ١٩٧٨ ومسكاف ١٩٨٠) ارتفعت آنذاك نسبة الراغبين في النزوح، ثم لم تلبث أن عادت إلى معدلاتها الطبيعية (أي ١٢ - ١٤٪). أما بالنسبة للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وبالرغم من أن كيّمّر لينغ يرى صعوبة في تقرير إلى أي حد يمكن لوجود الصراع أن يمنع اليهود من الهجرة، إلّا أنه يقدر بأن ثلاثة عوامل خاصة تتبادل التأثير فيما بينها، وتحدّ من الانجذاب إلى إسرائيل بدرجة كبيرة، هي: عدم شرعية الدولة الاسرائيلية - التهديد المادي لوجود الأفراد ولوجود المجتمع ككل - عدم قدرة إسرائيل على ضمان اقتراب مستوى حياة المهاجرين من المستوى في العالم العربي، الأمر الذي يبدو إلى حد ما بأنه نتيجة للصراع. ويخلص كيّمّر لينغ إلى أن «الصراع يعتبر إلى حد ما أداة انتقاء لمن يأتي

ولمن لا يأتي إلى إسرائيل»<sup>(١٠٥)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن الصراع يعدُّ «قوة جذب» لشرائح معيّنة من اليهود، في الكيان وخارجه، وهي الشرائح التي تتفوق لديها الاعتبارات الايديولوجية والسياسية على المصالح الذاتية. إلا أنه في الحالات العامة، تلعب أوضاع إسرائيل ومشكلاتها دوراً مقللاً لتأثيرات الدعاية الاسرائيلية على أذهان اليهود الراغبين بالنزوح من البلاد أو الهجرة إليها. ومع أن هذه الدعاية تركز على الطروحات الايديولوجية الصهيونية وعلى انجازات إسرائيل داخلياً وفي مواجهة العرب، وعلى تصوير إسرائيل كملاذ أخير (آمن) بالنسبة لليهود، لكن الأبحاث الاسرائيلية ذاتها تقرّ باستمرار ظاهرة النزوح لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية. وتبيّن دراسة واسعة (أجراها مركز استيعاب المهاجرين عام ١٩٨٨) أن ٢٠٪ من مجموع الشباب الاسرائيلي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٩ سنة، يفكرون بجدية في النزوح والإقامة خارج البلاد بصورة دائمة<sup>(١٠٦)</sup>. وحول موجات الهجرة الجديدة (منذ أواخر ١٩٨٩) ظهرت دراسات إسرائيلية تناولت هذه الظاهرة، دوافعها ومصادرها وآفاق عملية الاستيعاب وعلاقتها بالصراع، ومن المقدّر أن يتناول الباحثون المسألة على نطاق أوسع لاحقاً.

#### \* ٤ - اتجاهات الرأي العام :

تكاملاً مع الأبحاث النظرية، تعتمد مؤسسات الأبحاث الاسرائيلية والمعاهد والمراكز المتخصصة بشؤون الرأي العام الاسرائيلي، إلى إجراء استطلاعات ميدانية، تختار فيها عينات عشوائية أو منتقاة، للوقوف من خلالها على التوجهات الايديولوجية والسياسية وسواها مما يشغل الاسرائيليين. ونلمس في هذه الاستطلاعات تركيزاً على معرفة الآراء بخصوص الصراع مع العرب، ومحاولات لسبر مكونات الادراك العام للمسائل التي تواجه إسرائيل، باعتبار أن آراء الاسرائيليين تعكس الأجواء العامة وافرازات عملية التنشئة والتلقين الدعائي للمواقف السياسية، مثلما تعكس طبيعة القناعات الذاتية، وما يتصل بذلك من حقائق أو أوهام، بتأثير واضح للصراع أو لصورته.

بين آلاف النماذج من استطلاعات الرأي العام المتلاحقة على امتداد سنوات الصراع الماضية، نشير إلى استطلاع أجراه «معهد البحوث الاجتماعية والتطبيقية التابع للجامعة العبرية» في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، أكد فيه ٧٨٪ أن هدف العرب من حرب تشرين (أكتوبر) هو إبادة إسرائيل، وليس استرجاع المناطق المحتلة، وأبدى ٨٨٪ من الذين تم استطلاع آرائهم عدم استعدادهم لتقديم تنازلات كبيرة بشأن المناطق مقابل السلام، وذكر ٥٨٪ أنهم ليسوا مستعدين لإرجاع ولو شبر واحد من الضفة الغربية<sup>(١٠٧)</sup>.. كما نشير إلى استطلاع للرأي أجراه «معهد سميث» (في أيار/ مايو ١٩٨٣) شمل ١٠١٨ يهودياً من سن ١٨ فما فوق يمثلون شريحة كثيرة التعدد تضم أفراداً من سكان المدن أعضاء كيبوتسات وموشافات، طلب إليهم الإجابة على النص التالي: «لو كان بوسع العرب أن ينزلوا (كارثة) باليهود في إسرائيل ل فعلوا»، فكانت نتيجة الردود على هذا النص، كما يلي: ٧٥٪ هم موافقون بشكل مطلق وموافقون، ١٥٪ غير متأكدين ولا جواب، ١٠٪ غير موافقين<sup>(١٠٨)</sup>. وهذه نتائج تعني أن كل ثلاثة من أربعة إسرائيليين يوافقون على مضمون السؤال، أي يعتقدون بأنه إذا تعرضت إسرائيل لهزيمة عسكرية ساحقة، فسيواجهون مصيراً مشابهاً لما يسمى «الكارثة اليهودية» في العهد النازي.

ونتوقف عند كتاب حول «الأمن القومي والرأي العام في إسرائيل» أصدره «مركز جافي» (عام ١٩٨٨)، تضمّن أول دراسة من نوعها - حسب وصف المركز لها - قام بها ثلاثة من الخبراء الباحثين في المركز (هم: البروفسور آشر أريان من قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، وإيلان تلمود وتمام هرمان)، حيث درس هؤلاء مواقف الاسرائيليين تجاه قضايا الأمن والحرب والسلام والأسلحة النووية والرغبة في التضحية وتقييم القرارات السياسية المتعلقة بالأمن وأثر الخدمة العسكرية، وسواها. وقد تضمن الكتاب استطلاعاً للرأي العام (الأول نفذ في الشهر الأول من العام ١٩٨٦ شمل ١١٧٢ شخصاً. كما نتوقف عند دراسة أخرى تتصل بالأولى أجريت من قبل المركز نفسه في الشهر الأول من العام ١٩٨٨ وشمل استطلاعها ١٨٠ شخصاً، وذلك بالتعاون مع «معهد داحف»



لبحوث الرأي العام. وفيما يلي أبرز النتائج التي تضمنتها الدراسات في الموضوعات المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي<sup>(١٠٩)</sup>:

- هبطت نسبة الثقة الكبيرة بقدرة إسرائيل على الصمود، خلال الفترة الفاصلة بين الدراستين، حيث أعرب ٩٦٪ عن ثقتهم باستمرار وجود إسرائيل بصورة مضمونة للمدى الطويل (عام ١٩٨٦) مقابل ٨٩٪ (عام ١٩٨٨). ووصلت نسبة الاسرائيليين الذين أكدوا عدم توفر أي فرصة للقضاء على إسرائيل ٨٥٪ (عام ١٩٨٦) وانخفضت هذه النسبة إلى ٧٤٪ (عام ١٩٨٨).

- حول احتمالات نشوب الحرب خلال السنوات الثلاث القادمة (حسب استطلاع ١٩٨٨) تساوت نسبة من يتوقعون نشوب الحرب مع نسبة الذين لا يتوقعونها (٥٠٪ : ٥٠٪).

- وفي الاستطلاع الثاني، وافق ٧٧٪ على أنه سيكون بوسع إسرائيل خوض القتال في وقت واحد ضد الدول العربية مجتمعة، وأكد ٧٥٪ أن إسرائيل ستنتصر في مثل هذه الحرب حتى لو بادرت الولايات المتحدة إلى تخفيض مساعدتها لإسرائيل. وأعرب ٥٨٪ عن اعتقادهم بأنه سيكون بوسع إسرائيل الاستمرار بخوض الحرب حتى لو حاول الاتحاد السوفييتي إمداد الدول العربية بالمساعدات المكثفة.

- أعرب ٨٧٪ (في الاستطلاع الثاني) عن تأييدهم لاتفاقية الصلح مع مصر، وقال ٨٢٪ أنهم أيدوا في حينه هذه الاتفاقية لدى توقيعها قبل عشر سنوات. ووصف ثلث المشتركين في هذا الاستطلاع حرب إسرائيل في لبنان بأنها فكرة رديئة.

- ظهر (في الاستطلاع الأول) أن غالبية العرب في نظر اليهود يتمسكون بمبادئ متعصبة، حيث ذكر ٤٢٪ أن العرب يريدون القضاء على الغالبية الساحقة من السكان اليهود بعد احتلال البلاد، وقال ٣١٪ أن العرب يريدون تدمير دولة إسرائيل، وارتأى ٢٣٪ أن العرب يريدون استعادة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، بينما أفاد ٧٪ أن الجانب العربي

يريد استعادة جزء من هذه المناطق. أما نتائج الاستطلاع الثاني، فأشارت إلى أن الأهداف والتطلعات العربية هي أكثر تصلباً في نظر اليهود بالمقارنة مع استطلاع عام ١٩٨٦.

- على سؤال لماذا يعارض العرب وجود إسرائيل، أفاد ٨٠ - ٩٠٪ في الدراسات أن السبب هو كراهية العرب لليهود، ولأنهم ينظرون إلى إسرائيل كنبئة غريبة في جسم المنطقة. وذكر ٥٨ - ٦٢٪ أن السبب يعود إلى تفوق إسرائيل في مجال الجودة والتكنولوجيا على العرب وهو تخوف يخيف العرب ويثير خشيتهم على مستقبلهم.

- بالنسبة لترتيب الأطراف العربية الأكثر خطورة على إسرائيل، احتلت سورية المكانة الأولى، بينما احتلت منظمة التحرير المكانة الثانية، وكانت إيران في المرتبة الثالثة. ففي الاستطلاع الأول أكد ٦٤٪ أن سورية هي العدو الرئيس لإسرائيل، وتليها منظمة التحرير ٢٤٪. أما في الاستطلاع الثاني فقد بيّن ٣٣٪ أن المنظمة هي العدو الأول، تليها سورية ٢١٪، وإيران ١١٪.

- عن الشروط الضرورية التي تضطر فيها إسرائيل إلى المبادرة بشن حرب، وضعت أربع حالات ستكون شرعية وضرورية بالنسبة للهيئة المدروسة (الثانية)، وهي: ٩٤٪ قالوا لمنع أي محاولة للقضاء على إسرائيل، ٨١٪ قالوا لمنع أو إنهاء أي حرب استنزاف ضد إسرائيل، ٧٩٪ لمنع محاولة عربية لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧، ٧٦٪ من أجل إزالة وتدمير أي قاعدة (إرهابية) معادية لإسرائيل.

- بخصوص هدف الحرب وطريقتها (في الاستطلاع الثاني) أجاب ٦٣٪ بأنه يجب تدمير قوة العدو العسكرية التي تشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل عن طريق الحرب الوقائية. ودعا ٥١٪ إلى ضرب قوة العدو لأحباط حوادث الحدود. ويعتقد ٣٦٪ أنه يجب في أي حرب وقائية احتلال أراضٍ عربية هامة لزيادة أمن إسرائيل. وقال ٣٣٪ أنه يجب في مثل هذه الحرب العمل على إسقاط أنظمة الحكم العربية المعادية

والمساعدة على إقامة أنظمة حكم أكثر اعتدالاً تكون مستعدة لتوقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل. وأبدى ٣١٪ عدم ممانعتهم لخوض إسرائيل الحرب تلبية لطلب الولايات المتحدة ولمساعدتها من أجل حماية مصالحها في المنطقة. وارتأى ٢٣٪ أنه لا مانع من خوض الحرب لمساعدة القوى الصديقة في لبنان مثلاً. أما في الاستطلاع الأول (١٩٨٦) فقد أيد ثلث العينة هجمات المبادرة، وأيد ٣٩٪ الغزوات الدفاعية وأيد ٧٩٪ فرض عقوبة الاعدام على (الارهابيين).

- في موضوع السلاح النووي (استطلاع ١٩٨٨) أكد ٧٨٪ ان على اسرائيل تطوير السلاح النووي، واعتقد ٩٢٪ ان لاسرائيل القدرة على تطوير مثل هذه الأسلحة، وأيد ٧٨٪ ضرورة الحفاظ على سرية صناعة الأسلحة النووية وتطويرها في إسرائيل، وادعى ٤٧٪ أنه لا يجوز استخدام هذه الأسلحة - بينما وصلت هذه النسبة في الاستطلاع الأول إلى ثلثي المشاركين في العينة - وبشأن أهداف وظروف هكذا استخدام قال ٩٦٪ أنه للرد على احتمالات العدوان النووي على إسرائيل، و٨٥٪ لمنع انهيار اسرائيل في أي حرب تقليدية، و٥٢٪ لم يمانعوا في استخدامها بهدف إنقاذ حياة الكثيرين.

- بصدد مصير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، دعا ٣٢٪ إلى إعادة معظم المناطق، ودعا ٣٠٪ إلى ضمها، أما الذين أيدوا المحافظة على الخط والوضع القائم فقد بلغت نسبتهم ٣٨٪ (من عينة الاستطلاع الثاني). وعن تقييم سياسة اسرائيل في المناطق (في استطلاع ١٩٨٨) أكد ثلث العينة أن هذه السياسة وقت بدء الانتفاضة هي نوع من السياسة الواقعية الضرورية والحكمة (...) وقال ١١٪ أن هذه السياسة متصلبة وقاسية، وذكر ٥١٪ أن هذه السياسة متساهلة أكثر من اللزوم. بينما أفاد النصف (في الاستطلاع الأول ١٩٨٦) بأن سياسة إسرائيل في المناطق صحيحة وقال ٥٪ أنها قاسية للغاية، وأفاد ٤٥٪ بأنها متساهلة للغاية.

- وحول المؤتمر الدولي للسلام بوصاية الدول العظمى، وافق ٦٤٪ من عينة الاستطلاع الثاني على هذه الفكرة.

- ونتوقف أيضاً عند بحث آخر يتعلق بالرأي العام الاسرائيلي أجراه «معهد غوتمان للأبحاث الاجتماعية» خلال العام ١٩٨٨، للتعرف على اتجاهات المجموعات السكانية اليهودية إزاء مسائل داخلية وصراعية. وفي هذا البحث طرحت أسئلة، مثل: كم مهم لك أن تكون دولة إسرائيل ديمقراطية؟ كم مهم لك أن تكون إسرائيل دولة يهودية؟ إذا بقيت المناطق المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية، فما الذي يجب عمله من أجل المحافظة على الطابع «الديمقراطي» واليهودي للدولة؟. ويورد التقرير الصحفي الاسرائيلي الذي عرض هذا البحث النتائج التالية لإجابات «السفارديم» و«الاشكنازيم»، على الأسئلة الموجهة إليهم<sup>(١١٠)</sup>.

الغربيون		الشرقيون		الحل المرغوب لمشكلة المناطق المحتلة من أجل الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة
الجيل الثاني	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الأول	
٢٢٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٣٪	إعطاء الفلسطينيين حقوقاً متساوية
٤٠٪	٤٢٪	١٦٪	٢٥٪	التنازل عن المناطق
٣٥٪	٣٢٪	٥٦٪	٤٧٪	دفع العرب إلى المغادرة
٣٪	٣٪	٤٪	٥٪	ليس مهماً الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة

نتائج استطلاع آراء مجموعات سكانية اسرائيلية.  
(في بحث أجراه معهد غوتمان عام ١٩٨٨).

وفي ربيع العام ١٩٨٨، أجرى «المعهد الإسرائيلي للأبحاث العسكرية» استطلاعاً للرأي في أوساط الطلاب اليهود في المرحلة الثانوية (في المدارس الدينية



واللادينية)، أشرف عليه د. عافرامينرلسود. رؤوفين جال وإيلي بيشوف، اشتمل على نحو ٥٤٠٠ طالب، وكانت النتائج التي توصل إليها البحث تؤكد أن مستوى الكراهية للعرب عال جداً في أوساط المتدينين ويبلغ تقريباً ضعف مستوى الكراهية في أوساط الطلاب غير المتدينين. فقد أظهر الاستطلاع أن ٥١٪ من الطلاب المتدينين و ٦٣٪ من الطالبات المتدينات (في المدارس الفنية والنظرية) صرحوا بأنهم يكرهون الطلاب العرب أو معظمهم، مقابل ٣٢٪ من الطلاب غير المتدينين و ٢٨٪ من الطالبات غير المتدينات صرحوا بكراهيتهم للعرب. كما أظهر الاستطلاع أن مستوى الكراهية العالي جداً كان في أوساط طلاب المدارس المهنية الدينية (٧٧٪ من الطلاب و ٨٨٪ من الطالبات)، في حين أن مستوى الكراهية المتدني جداً سجّل في أوساط أبناء الكيبوتسات (١٣٪ ذكور و ٨٪ إناث). وقد أشار الاستطلاع بشكل عام إلى وجود حافز كبير للخدمة الحربية في الجيش الإسرائيلي، سواء من أجل محاربة اعداء إسرائيل أو لمجرد خدمة الدولة. وبين الاستطلاع أيضاً أن ٤٢٪ من الشباب يعتبرون أنفسهم يمينيين في آرائهم في كل ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، وأعرب ٣٤٪ عن أنهم يعتبرون أنفسهم يساريين<sup>(١١١)</sup>.

وخلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، أجرى «معهد التخطيط السياسي لعلاقات إسرائيل والمهجر بجامعة تل أبيب» بحثاً لاستطلاع الرأي العام الإسرائيلي، قام به البروفسور آفي ياعر والبروفسور يوحنان بيرس (الأستاذان في جامعة تل أبيب)، وشمل حوالي ١٢٠٠ إسرائيلي يمثلون عينات مختلفة من السكان. وقد أظهر الاستطلاع أنه منذ بداية الانتفاضة ازداد بنسبة الثلث عدد الإسرائيليين «المستعدين للمخاطرة بتقليص الديمقراطية في إسرائيل» فبلغت النسبة ٤٥٪ من مجمل الجمهور، وعلى مدى العامين ١٩٨٨/١٩٨٩ ازداد بنسبة ٣٣٪ عدد الذين يوافقون على زعامة قوية في إسرائيل «تفرض النظام في الدولة دونما اعتبار للانتخابات أو للتصويت في الكنيست» وجاءت في البحث دلائل أخرى تدل على «انخفاض في تأييد الديمقراطية» من ٣٣٪ قبل الانتفاضة إلى ٢٠٪ أواخر ١٩٨٩<sup>(١١٢)</sup>.

..هذه نماذج قليلة جداً من سيل الاستطلاعات التي تهتم مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية بإجرائها، والتي توليها اهتماماً أكاديمياً وفنياً كبيراً. وبطبيعة الحال، يجري تكريس الأعمال البحثية الإسرائيلية في هذا المجال لرصد توجهات الرأي العام الداخلي إزاء مسائل تتعامل معها المؤسسة الحاكمة يومياً، وعلى المدى الطويل، ويُعنى بها الإسرائيليون والمهتمون منهم بإجرائها ضمناً، باعتبارها تتعلق بحياتهم ومصيرهم. وغني عن البيان أن أبحاث واستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، تؤخذ على محمل الجد في الدوائر الإسرائيلية المعنية، لدى تخطيط السياسة العليا لإسرائيل، ولدى اتخاذ المواقف العملية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

### **\*\* استخلاصات :**

\* تنبع المعالجات البحثية الإسرائيلية لشؤون الصراع من التزام الباحثين الإسرائيليين بخدمة التجمع الإسرائيلي وأهدافه، ومن ارتباطهم بالدور الذي يؤديه في إطار العمل الإسرائيلي العام.

\* يلقي الباحثون الإسرائيليون مسؤولية الصراع على العرب، وفي أحسن الأحوال يَحْصِنُون إسرائيل بجزء بسيط من المسؤولية قوامه «رد الفعل الإسرائيلي» على الخطر العربي.

\* ينظر الباحثون الإسرائيليون إلى الحروب مع العرب كتعبير عن اضطراب إسرائيل إلى خوضها، بشكل معزول عن المخططات التوسعية المعدة مسبقاً. ويركز هؤلاء الباحثون على فعالية القدرة الإسرائيلية الذاتية.

\* تتبنى المساهمات البحثية الإسرائيلية المفاهيم الرسمية حول مسائل الأمن والاستراتيجية لدى إسرائيل، وتأخذ بذريعة «الأمن والحدود الآمنة» في أي بحث لحل النزاع.

\* تتوسع مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية في دراسة آثار الصراع على التجمع الإسرائيلي، وتبرز نقاط الضعف والقوة في مواجهة الحصار والتهديد العربي ومخلفات الحروب واتجاهات الرأي العام، ليوضع كل ذلك أمام الدوائر الإسرائيلية العاملة في مجالات صناعة القرارات داخلياً وصراعياً بشكل رئيس.

## الفصل السادس

### عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في اهتمامات الباحثين الإسرائيليين.

على امتداد الأعوام الأربعين ونيف الماضية، تواصلت اهتمامات الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين بدراسة شؤون العرب الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة داخل خطوط ١٩٤٨، الذين يطلق عليهم الإسرائيليون «عرب إسرائيل». وقد شملت هذه الاهتمامات كافة أوضاع العرب - تاريخياً وجغرافياً وديمقراطياً وسياسياً واجتماعياً. الخ - ولوحظ أن التناول الدراسي الإسرائيلي انصبَّ على موقع هؤلاء العرب في الدولة، وعلى مكانتهم في الصراع العربي - الإسرائيلي وأفاق المستقبل، وبالتالي كيفية التعامل معهم كأقلية يترتب على نموها تعاظم المشكلة التي يسببونها للمشروع الصهيوني. وفي مختلف هذه الحالات عُني المهتمون الإسرائيليون بتشجيع سياسة رسمية ترمي إلى تحقيق ما عجز عنه الصهيونيون إبان حرب ١٩٤٨.

#### \*\* في ثوابت النهج الإسرائيلي :

بالرغم من أن الباحثين الإسرائيليين توسَّعوا في الحديث عن السياسات المتبعة تجاه العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، إلا أن غالبيتهم لم يدينوا النهج الإسرائيلي القائم على محاولة طمس هوية عرب فلسطين وتذويبها في إطار التجمع الإسرائيلي (= العدمية القومية)، والذي يعمل في منحنى خلق الظروف القاسية وتوليد القوة الطاردة، لحمل الذين يرفضون الانصياع لهذه الاكراهات على الرحيل.

د. ايلى ريخس (رئيس مركز ديان في معهد شيلواح، في حينه) والباحث المتخصص بشؤون عرب فلسطين، يعرض توصيفاً للصورة التي تبلورت وفقاً

السياسة الاسرائيلية عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ تجاه من يسميهم «عرب اسرائيل»، والتي طُبِّقت عملياً طوال سنوات قيام الدولة حتى الآن. فيذكر ريخس أنه كان لزاماً على الحكومة أن تحسم الخيار بين خط ينظر إلى السكان العرب كمواطنين متساويين في الحقوق من جهة (= الاعتبارات الليبرالية) وبين خط يعتبرهم أقلية ذات صلة بالعدو العربي من جهة أخرى (= الاعتبارات الأمنية). ويعترف ريخس بأن الحسم كان لصالح سيطرة الاعتبارات الأمنية<sup>(١)</sup>.

منذ ذلك الحين، أُدرجت هذه المسألة على جدول الأعمال الاسرائيلي، مشفوعة بالسعي المتواصل إلى جعل العرب هناك مواطنين من الدرجة الثانية، أو لنقل الثالثة، بانتظار إنجاز الترحيل الاسرائيلي في الظروف الملائمة، للوصول إلى «دولة يهودية حصرية». وفي هذا السياق ينبغي النظر، مثلاً، إلى وثيقة د. يسرائيل كينغ (حاكم اللواء الشمالي سابقاً) الذي هاجر الى فلسطين عام ١٩٣٤ وتربى في الليحي وتخرّج في «كلية الأمن القومي» ودرس القانون، ليوظّف كل هذه «العبوات» في التضيق العنصري المعيشي والاقتصادي والديمقراطي على العرب، مواطني البلاد الأصليين، تمهيداً لتنفيذ مخطط الترحيل، وضماً محاولة حمل العرب على المبادرة بالبحث عن وطن آخر. ويبرهن تقرير كينغ على أن «الاستشراق يحكم السياسة الاسرائيلية تجاه العرب في كل شيء فيها»<sup>(٢)</sup>، إذ أنه يستلهم طروحاته من النهج السياسي الاسرائيلي، فكراً وممارسة، ويتمثل تماماً النظرة الصهيونية المغرقة في عنصريتها تجاه العرب. هذا مع الإشارة إلى أن «وثيقة كينغ» تعتبر أكثر من مبادرة فردية من حاكم اللواء الشمالي إلى وزارة الداخلية، وإنما بُنيت على أرضية بحثية كوّننتها الدراسات والتقارير التي وُضعت بتصرف حاكمية اللواء الشمالي، قبل إعداد الوثيقة ونشرها (عام ١٩٧٦).

كتلخيص مقتضب لهذه الوثيقة التي أعدت «لتهويد الجليل وتشيتت الأقلية العربية وتهجيرها، ومن ثم دمج الباقيين في المجتمع اليهودي»، يُذكر أن كينغ يتطرق إلى خمسة موضوعات يعتبرها أساسية هي: المشكلة الديمغرافية ومظاهر «الشوفينية» العربية - الزعامة العربية وتأثيرها - الاقتصاد والعمالة - التعليم - فرض القانون. فيستعرض أبعاد كل موضوع ويورد توقعاته، ثم يقدّم اقتراحات



محددة يوصي وزارة الداخلية بأن تأخذ بها.. ومن الاقتراحات المتعددة التي يتقدم بها كينغ: تخفيف عدد السكان في التجمعات العربية القائمة وتقييد ما أسماه «عمليات الاستيطان» العربية في أجزاء الدولة، وتطبيق سياسة القبض الحديدية تحت عنوان أتباع سياسة الثواب والعقاب ضمن القانون - إقالة معظم العاملين في القطاع العربي التابعين للأجهزة الحكومية والشرطة والأحزاب بمن في ذلك واضعو السياسة والتخلص من الزعامة العربية الحالية - توسيع جباية الضرائب وتجنب إعطاء المنح للعائلات كثيرة الأولاد لدى السكان العرب - تشجيع توجيه الطلبة إلى المواضيع التقنية والمواضيع الأساسية وعلوم الطبيعة، لأن مستوى الرسوب فيها مرتفع ولا تسمح إلا بالقليل من الوقت للاهتمامات القومية، وتسهيل سفرهم خارج البلاد بغرض التعليم ووضع العراقيين في طريق عودتهم وانخراطهم في العمل، ومن شأن هذه السياسة أن تشجع هجرتهم - تطبيق عقوبات صارمة بحق مخالفين ضريبة الدخل والبناء غير القانوني، وتعزيز وجود قوات الشرطة والأمن في الشارع العربي.

لقد أثارت هذه الوثيقة ردود فعل وتعليقات تراوحت بين التأييد بحماس وبين الاستنكار، لكن الطابع الغالب لردود الفعل، كان نقد عملية النشر ذاتها (بعد أن تسربت إلى صحيفة عل همشمار) والتنديد بما سُمي «إعطاء سلاح دعائي للعرب في المحافل الدولية»<sup>(٣)</sup>.. ويمكن بسهولة ملاحظة أن تقديرات كينغ لآوضاع العرب في الجليل، لا تختلف كثيراً عما يرد في دراسات المستشرقين والباحثين الاسرائيليين التي تتعلق بعرب الجليل وفلسطين عموماً. وحتى في حال عدم تبني هذه الدراسات اقتراحات معينة لحل المشكلات المثارة، يجدر الانتباه إلى أن طريقة عرض المشكلة توحى ضمناً بالوسائل والتدابير التي يتعين استخدامها من قبل السلطات المعنية، بعد التركيز على «المخاطر» التي تترتب بالدولة الاسرائيلية، جرّاء وجود أغلبية عربية في مناطق الجليل.

تصنّف بواعث القلق لدى الباحثين الاسرائيليين (ولدى المؤسسة الحاكمة بالمثل) وفق ثلاثة محاور، وهي:

١ - استراتيجياً ، يَجُمع الباحثون الاسرائيليون على أن تمتع منطقة الجليل

بهويتها العربية، من حيث الواقع الديمغرافي والانتماء القومي، يسهم في تهديد «الطابع اليهودي» الذي تحاول إسرائيل إسباغه على البلاد.

ب - سياسياً ، يتحسب الباحثون الاسرائيليون لمسألة وقوع حوالي نصف أرض الجليل ضمن الدولة المخصصة للعرب في قرار التقسيم (١٩٤٧)، وهو أمر يعزز اتجاه الرغبة في المطالبة بالاستقلال (أو على الأقل بالحكم الذاتي) حين تنضج الظروف المناسبة لذلك.

ج - عسكرياً ، يتخوف الباحثون الاسرائيليون من احتمالات انخراط عرب الجليل في عملية إرباك «المؤخرة الاسرائيلية» لدى نشوب حرب مع الدول العربية، عبر أنشطة متعددة، بينها قيام هؤلاء العرب بتخريب الطرق وإعاقة إمداد القوات الاسرائيلية على الجبهة الشمالية / الشرقية.

تلقي هذه التقديرات بظّلها على غالبية المعالجات البحثية الاسرائيلية لموضوع العرب في البلاد، ويزداد القلق عمقاً واتساعاً حين يتعامل الباحثون مع الاحصائيات والمعطيات التي تضعها الدوائر الاسرائيلية المختصة حول أوضاع هؤلاء العرب وظروفهم وموقعهم بالنسبة للتجمع الاسرائيلي. وعبر قراءة وتحليل المعلومات، واستخدام مناهج العلوم السياسية والاجتماعية بالتزاوج مع المفاهيم الصهيونية في النظر إلى المسألة، يسهم الباحثون والحالة هذه في تغذية صانعي القرار بجزء غير قليل من المادة التي تعينهم على تخطيط السياسة الاسرائيلية وتنفيذها.

## **\*\* الجغرافيا والديمغرافيا :**

تُعدُّ المواد الاسرائيلية المنشورة حول الروابط بين الديمغرافيا العربية وجغرافية البلاد، من أغزر النتاجات التي تنشر في فلسطين المحتلة، بشأن العرب المقيمين داخل ما يسمى «الخط الأخضر». ويُلاحظ أن مسألة الجغرافيا والديمغرافيا، في أذهان الباحثين الاسرائيليين، لا تنفصل عن طبيعة وأبعاد الوجود العربي في فلسطين بما ينطوي عليه من تحدٍ للمشروع الصهيوني. ونلمس عدم

الانفصال هذا في مادة البحث الأساسية وفي الاستنتاجات التي يتوصل إليها هؤلاء الباحثون. حيث يتناول قسم من الأبحاث الاسرائيلية هذه المسألة، بجذورها وتطوراتها ومآلها، فيتم التطرق إلى التركيب الديمغرافي للبلاد في العهود المنصرمة، وإلى موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخاصة منذ بدايات الاستيطان اليهودي/ الصهيوني. كما تُدرس التغيرات التي طرأت على أعداد السكان إبان الانتداب البريطاني، ويتغنى الباحثون الاسرائيليون بما يسمى «معجزة تحويل البلاد إلى دولة يهودية». وحين يصل الأمر إلى دراسة الواقع الجغرافي والديمغرافي الراهن، يجنح هؤلاء الباحثون إلى التذكير بحدة المشكلة القائمة وبما تمثله بالنسبة لاسرائيل حاضراً ومستقبلاً.

يعرض اليشع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) عدة حقائق جغرافية وديمغرافية يرى أنها تجسّد الوضع وتوضح أبعاد المشكلة. فيورد معلومات حول «الأقليات» في البلاد - وهي تسمية يُقصد بها العرب عموماً - على النحو التالي (حسب معطيات مطلع العام ١٩٨٧)<sup>(٤)</sup>:

١ - بلغ تعداد «الأقليات» حوالي ٧٦٩ ألف شخص، وبذلك يشكلون نسبة ١٧,٧٪ من سكان الدولة، ويساوي هذا العدد جميع السكان اليهود في بلدات التطوير.

ب - تتركز غالبية «الأقليات» في الشمال، ومن أصل حوالي ٧١٨٩٠٠ شخص هم سكان الشمال شكلت «الأقليات» نسبة ٥٠,٨٪ مقابل ٤٩,٢٪ يهود. وفي الجليل الجبلي تشكل «الأقليات» نحو ٧٥٪ من سكان المنطقة.

ج - وصل عدد قرى «الأقليات» في لواء الشمال إلى ٨٣ قرية، وهذا يعادل نحو نصف عدد القرى في الجليل، وتصل مساحة المناطق الادارية التابعة لقرى «الأقليات» في الجليل الأوسط والجليل الجبلي إلى حوالي ٣٥٦ ألف دونم، أي نحو ٣١,٨٪ من أراضي الدولة التي تقع في نطاق نفوذ هؤلاء السكان، بينما تبلغ مساحة المناطق الادارية التابعة للمستوطنات اليهودية في المنطقة نحو ١١٣ ألف دونم فقط، أي نحو

١٢٪ من مساحة المنطقة.

د - يصل عدد التجمعات السكانية الخاصة بالأقليات في الجليل، التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة، إلى ٢٦ تجمعاً سكنياً، بينها مدن (مثل: الناصرة ٤٨١٠٠ نسمة وتعد أكبر من أي مدينة يهودية في الجليل الأوسط، وشفافا عمرو ١٨٩٠٠ نسمة وتعد من حيث عدد سكانها أكبر من أي بلدة تطوير في الجليل). كما توجد في الجليل أيضاً قرى يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة (مثل: طمرة ١٤٦٠٠ نسمة، والمغار ١١٧٠٠ نسمة، وسخنين ١٤٤٠٠ نسمة، وعرابة ١٠٩٠٠ نسمة. ومن خلال المقارنة نجد أن حجم سكان طمرة وسخنين يقترب من حجم سكان صفد).

هـ - تتمركز الأقليات في منطقتين أخريين، يوجد في كل منهما عشرات الآلاف من الأشخاص، هما: منطقة وادي عيرون (وادي عارة) ومنطقة السهل الساحلي الشرقي. وتوجد في المنطقة الأولى أم الفحم (٢٢٥٠٠ نسمة) وقرى كبيرة مثل عرعة وكفر قرع (كل منهما من ٦ - ٨ آلاف نسمة).

و - توجد في شرقي هشارون (سهل سارونا) قرى كبيرة (مثل: باقة الغربية ١٢٩٠٠ نسمة، والطيرة ١٢٤٠٠ نسمة، والطيبة ١٩ ألف نسمة التي تعتبر أكبر من عدة بلدات تطوير أقيمت وسط البلاد).

ز - توجد «لأقليات» ملكية ونفوذ كبيران في مجال استغلال وإعداد حوالي مليون دونم من الأراضي التي تشكل نسبة ١٠٪ من أراضي الدولة إلى الشمال من بئر السبع، باستثناء الأراضي التي «يسيطر عليها» البدو في النقب الشمالي.

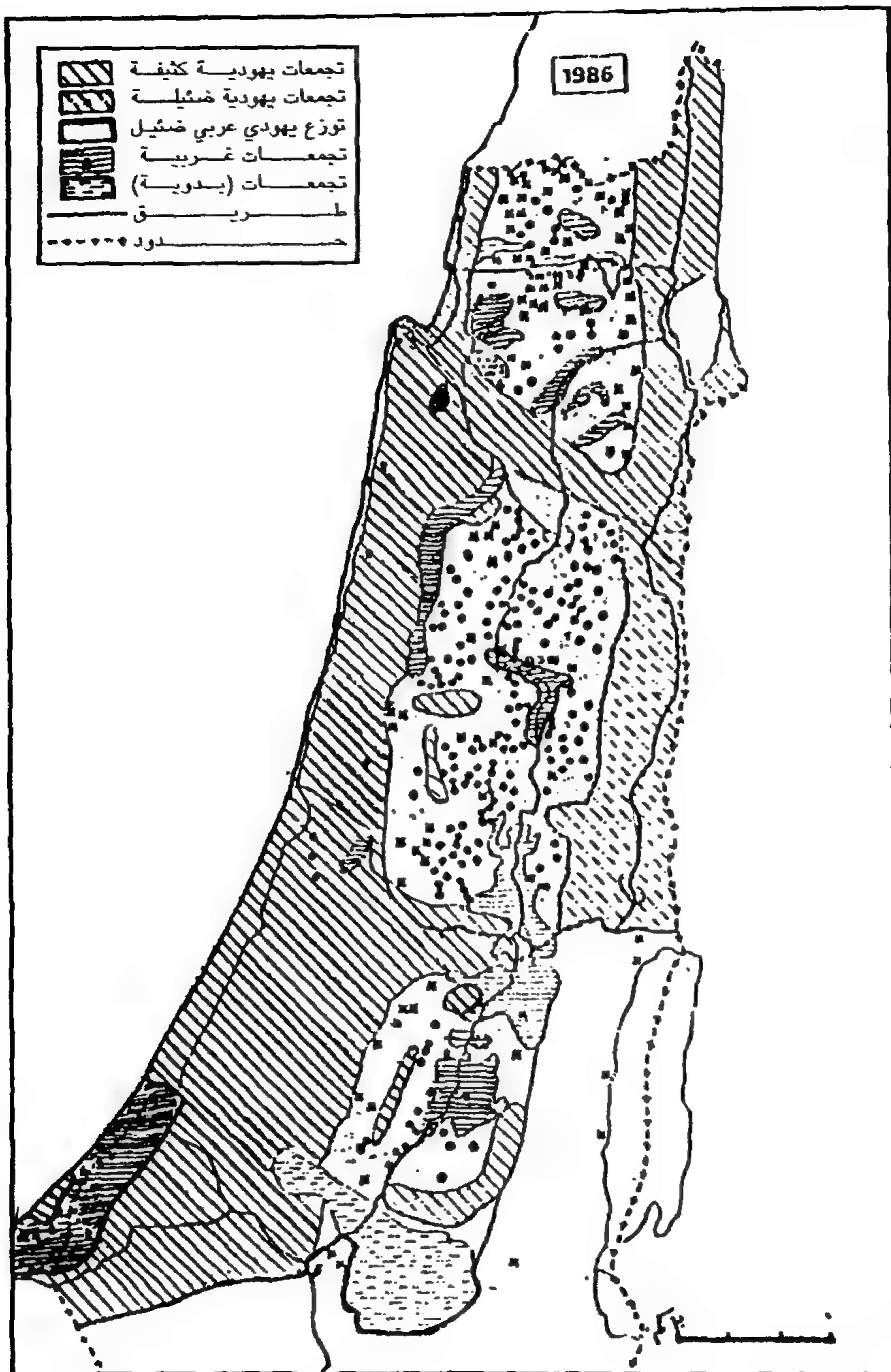
يقرا اليشع إفرات هذه المعطيات بطريقة تنم عن التنبيه للخطر الديمغرافي الذي يواجه إسرائيل، فيشير إلى أن تحشدات «الأقليات» تخلق ظاهرتين بارزتين، الأولى تتمثل بـ «هيمنة» أقلية تامة في الجليل الأوسط، والثانية تتمثل بقطاع سكاني عربي كثيف يوازي «الخط الأخضر» في محور هشارون - وادي عيرون



باتجاه سهل يزرعيل (= مرج ابن عامر). ويضيف إفرات: يصعب علينا إزاء هذه الحقائق إدراك كيف لا تستعد السلطات للقيام بمعالجة جذرية ومتعمقة وبناءة (...). لهذه المشكلة الاستيطانية والديمغرافية التي تجثم أمام إسرائيل، ويتوقع بأنه لن يكون بعيداً اليوم الذي سيطالب فيه هؤلاء السكان بالحكم الذاتي في المناطق التي يعيشون فيها، في أعقاب الأحداث [= الانتفاضة] في المناطق.. وعلى غرار «عرض المشكلة» الذي قام به اليشع إفرات، نرى البروفسور أرنون سوفير (عالم في الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا والمتخصص بدراسة موضوع العرب في فلسطين) يلجأ إلى تركيز الانتباه على خطورة الوضع الديمغرافي في منطقة الجليل. إذ يشير في محاضرة له (تموز ١٩٨٨) إلى أن هدف «تهويد الجليل» بقي كمهمة لن تتحقق وأن المستقبل لا يبدو مضموناً، خاصة وأن غير اليهود يشكلون اليوم ٧٤٪ من سكان الجليل. ثم يحلل العوامل التي قادت إلى الوضع الراهن، فيذكر أنه تم ارتكاب أخطاء صعبة خلال السنوات الأولى للدولة، ولم يُعرب بن غوريون عن رأيه حول ما يحدث في منطقة الشمال، وأخطأ عندما حوّل الاستيطان في النقب إلى مهمة أولى من حيث الأهمية، هذا مع العلم أن النقب كان خالياً ولم يكن هناك تخوف من ضياعه، بينما كان الجليل مأهولاً بالسكان العرب ولذلك يشكل قلقاً كبيراً. ويتتبع سوفير التطورات قائلًا: منذ بداية الاستيطان اليهودي في (أرض إسرائيل) جرت محاولات للاستيطان في الجليل، وهذه المحاولات خلقت مواجهة شديدة مع العرب المحليين. ونجح اليهود حتى قيام الدولة في الاستيطان فقط في الهوامش الشرقية من الجليل الأعلى والأسفل، ومع نهاية عملية قادش [= العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦] توجهت المؤسسات الاستيطانية إلى الجليل، حيث ازداد السكان العرب هناك. وبعد حرب ١٩٦٧ تم توجيه الاهتمام إلى مناطق الاستيطان الجديدة في القدس والجولان وسيناء ووادي الأردن، وكانت تلك السنوات دراماتيكية بالنسبة للسكان العرب الذين تطوروا بسرعة كبيرة من الناحية العددية والاقتصادية. ويوجّه سوفير انتقاداً إلى مؤسسات التخطيط الحكومية التي لم تدرك، برأيه، التحول الذي طرأ على القرية العربية في الجليل، ولم تتخذ الوسائل الضرورية للإشراف وتنظيم

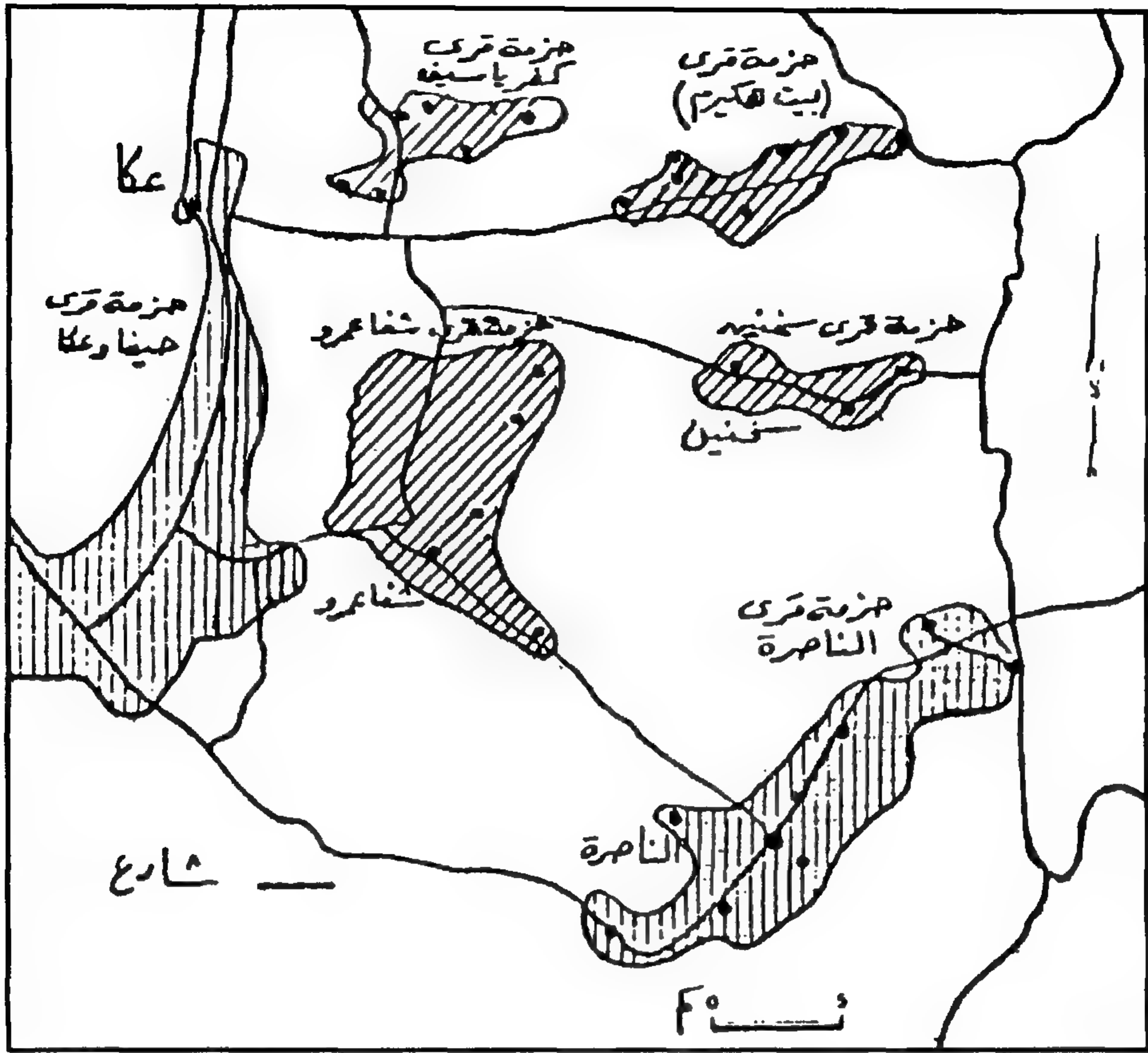
البناء، حيث أدى الإهمال التشريعي وغياب التخطيط الصحيح إلى خرق القانون، على حد قوله. ثم يثني على التغيرات الإسرائيلية التي طرأت على الجليل منذ عام ١٩٧٧ - لدى صعود الليكود إلى السلطة - بإقامة نقاط الرصد والمستوطنات على الحدود الشمالية وفي مناطق ذات عدد قليل من السكان اليهود. ولكنه يعود إلى التذكير مجدداً بأن هدف «تهويد الجليل» هو بعيد عن التجسيد، وأن المستقبل ليس مضموناً. ولا ينسى أن يضم حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها إلى الوضع الديمغرافي، هي قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة (عام ١٩٤٧) والذي حدّد أن الجليل الأعلى والجليل الأدنى سيتم إسمالها في دولة عربية فلسطينية<sup>(٥)</sup>. ومثل هذا التذكير ينبىء عن أحد بواعث القلق لدى الإسرائيليين.. وفي بحث نشر له (عام ١٩٨٨) يذكر أرنون سوفير أن التوزيع الجغرافي لليهود والعرب في ما يسمى (أرض إسرائيل) ليس فيه اختلاط، أي أن معظم السكان اليهود يتمركزون في مناطق تختلف عن المناطق التي يتمركز فيها السكان العرب، ويقول: انطلاقاً من وجهة النظر الجغرافية الداخلية، فإن الوضع لا يبدو مشجعاً، لأنه توجد في كل منطقة رئيسة (من إسرائيل) أكثرية عربية بارزة. ويرى سوفير أن ديناميكية مثل هذا الوضع ستؤدي بالضرورة إلى ميلول بانعزال مجموعة عن أخرى، تكون نهايتها المحتملة إقامة «كيان مستقل» أو تكوين «حكم ذاتي»<sup>(٦)</sup> وخاصة في ظل وجود تجمّعات عربية متصلة في الجليل، ويهتم سوفير بنشر الخارطتين (المرفقتين) اللتين توضحان ما ذهب إليه.

على صعيد العمل المؤسسي، استحوذ موضوع الجغرافيا والديمغرافيا على قسط كبيرة من الاهتمام البحثي الإسرائيلي بشؤون العرب في فلسطين، بقصد وضع المعطيات القائمة بتصرف المؤسسة الحاكمة، ومساعدتها على اتخاذ الإجراءات التي تتفق وهدف «تهويد الجليل». وعلى سبيل المثال، مولّت «الأكاديمية الوطنية للعلوم» بحثاً بعنوان «الهجرة في منطقة الضواحي - تحليل إقليمي للهجرة من وإلى الجليل وبداخله» أعده الباحث غبريئيل ليفشيتس (المتخصص في الدراسات السكانية). وفي الملخص الذي نشر (عام ١٩٨٦)، يجري التأكيد على أن «تهويد الجليل يشكل هدفاً قومياً مركزياً لكل حكومات إسرائيل. ويبين من خلال



التوزع الجغرافي لليهود والعرب في فلسطين المحتلة  
كما أورده أرفون سوفير





أمكنة التجمعات العربية المتصلة في الجليل  
كما أورها أرنون سوفير

معطيات رقمية ورسوم بيانية أن نسبة السكان اليهود في لواء الشمال قد انخفضت على مدى الزمن، في حين ارتفعت نسبة السكان غير اليهود، إلى أن وصل الأمر (عام ١٩٨٣) ولأول مرة إلى تمركز غالبية من السكان العرب هناك. ويحلل ليفشيتس ارتباط تحقيق هدف تهويد الجليل بتشجيع الهجرة الداخلية إلى هذه المنطقة ومنع الهجرة منها، ويورد سببين لذلك، أولهما/ انخفاض نسبة التكاثر الطبيعي بين السكان اليهود في الجليل على مدى الزمن، وتناقص أعداد المهاجرين



إليه بصورة ملحوظة، حيث يختار المهاجرون القادمون من بلاد الرفاه الاستيطانية في الأولوية المركزية، وثانيهما/ هو أنه على الرغم من تدني نسبة التكاثر الطبيعي بين السكان العرب فإن هذه النسبة أعلى من النسبة لدى السكان اليهود. ويشير ليفشيتس إلى دراسة الباحثة تسوكرمان حول الأسباب التي تدفع المستوطنين إلى ترك بلدات التطوير القريبة من الحدود، واستنتاجها بأن للمتغيرات الأمنية (القصف) تأثيراً على قوة المغادرة. ثم يدرس ليفشيتس التغيرات التي طرأت على الجليل في المجال الإقليمي والمجال الاقتصادي الاجتماعي، ويحذر من استمرار اختلال ميزان الهجرة اليهودية من الجليل وإليه لجهة تفاقم الوضع الديمغرافي لصالح العرب<sup>(٧)</sup>.

وكان قسم الجغرافيا بجامعة حيفا قد أجرى خلال أربع سنوات (في أواسط السبعينات) دراسات مختلفة تركزت على التبدلات التي جرت في القرى العربية التقليدية من الوجهة الوظيفية، أي التحول من قرى ذات طبيعة قروية زراعية إلى قرى ذات صبغة بلدية واضحة، وفي بعض الأحيان تحول القرى إلى مدن، وقد أنجز هذه الدراسات طاقم من الباحثين والخبراء الإسرائيليين المتخصصين في شؤون الجغرافيا والديمغرافيا وأوضاع العرب في البلاد، منهم أرنون سوفير ويورام برجل، اللذان قدّما نتائج هذه الدراسات في عدد خاص من مجلة «أوفكيم = آفاق في الجغرافيا» الصادرة عن جامعة حيفا. ويتضح مما نشر عن الدراسات المنفّذة أنها تتحدث عن ١١٢ قرية و ١٤ تجمعاً بدوياً داخل ما يسمى «الخط الأخضر»، طرأت على معظمها تبدلات أساسية (في البناء والتكنولوجيا والوظائف)، وبَيَّنَت الدراسات أن عملية تحول القرى إلى مدن، جرى في ظل انخفاض الهجرة إلى المدينة من جانب القرويين، وأن هذا يتعارض مع ما يحدث في مجتمعات قروية متطورة في العالم حيث تدعو المدنية الحديثة فيها، إلى تحرك الهجرة نحو المدينة وبقاء القرى فارغة. وتعيد الدراسات التبدلات التي تطرأ على القرية العربية إلى تأثير المجتمع اليهودي البلدي على مجتمع القرية العربية التقليدي. وعن مسألة العمل والاقتصاد، تذكر الدراسات أن أكثر من ٦٠٪ من مجموع المشتغلين في قرى الأقليات هم مياومون، يخرجون من قراهم

إلى أمكنة عملهم ويعودون إليها لدى انتهاء العمل، وأن دور الزراعة في التشغيل بات قليلاً (من ٦٠٪ في مطلع الخمسينات إلى ٢٠٪ في مطلع التسعينات)<sup>(٨)</sup>.

وفي العام ١٩٧٨، أجرى باروخ كيفينس (من المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا) دراسة أصدرها مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول مشكلات السكن في القرى العربية المتحولة إلى بلدات، ركّز فيها على أن هذه المشكلات قد تفاقمت جرّاء التغيرات التي حدثت في القرى العربية منذ العام ١٩٥٠، وهي: تغيرات جغرافية ترافقت مع زيادة طبيعية في عدد السكان، بنسبة تفوق ما هو موجود في العالم، وتغيرات اجتماعية وثقافية قادت إلى تغيرات في أسلوب الحياة، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن<sup>(٩)</sup> هكذا يعزو كيفينس تفاقم المشكلات إلى عوامل طبيعية فقط، متستراً على سياسة الخنق الإسرائيلية الموجهة ضد العرب في فلسطين في مجال السكن. ومعروف أنه بالرغم من تضاعف عدد المواطنين العرب هناك بنحو خمسة أمثال عددهم أواخر عام ١٩٤٨، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح ببناء قرى جديدة، ووضعت قيوداً صارمة على بناء المساكن في المدن والقرى الناجية من التدمير في حرب ١٩٤٨.

«المركز اليهودي العربي» من جانبه عقد ندوات وأياماً دراسية خصّصت لتناول مواضيع الجغرافيا والديمقراطية في شمال ووسط وجنوبي البلاد، تحدث فيها عدد من كبار الاختصاصيين العرب، وخاصة في مناسبات ذكرى يوم الأرض الأول ١٩٧٦<sup>(١٠)</sup>. ونفّذ «معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة حيفا» بالتعاون مع بعض دوائر الجامعة، أبحاثاً حول المواضيع ذاتها، ومنها بحث أجراه د. يوسي بن آرتسي (من جامعة حيفا) بعنوان «عرب حيفا ١٩٧٢-١٩٨٣: تغيرات ديمغرافية وإقليمية» - صدر عام ١٩٨٦ - ادعى فيه أن عرب حيفا يعانون مشكلة ديمغرافية لا سياسية، وتمكنوا من إيجاد مكانتهم في الحياة التجارية والاقتصادية إلى جانب السكان اليهود<sup>(١١)</sup>. كما أجرى يورام برجل (من كلية الجغرافيا في جامعة حيفا) بحثاً بعنوان «تغلغل واستيطان عربي في الناصرة العليا» - صدر عام ١٩٨٦ أيضاً - ذكر فيه أن «الناصرة العليا = نتسريت عيليت» اليهودية التي بدىء ببنائها عام ١٩٥٧ لتكون رمزاً لما أسماه «العودة اليهودية إلى الناصرة العبرانية» تتميز بأنها المدينة الوحيدة في البلاد التي أصبحت مدينة مختلطة بعد إقامة الدولة، حيث

تزايدت فيها نسبة السكان العرب حتى أصبحت أكبر من نسبتهم في حيفا (٧٪) واقتربت من نسبتهم في اللد والرملة (١٥٪)، وذلك من أصل ٢٤ ألف نسمة هم عدد سكانها عام ١٩٨٣. ويضيف برجل أن اليهود في الناصرة العليا زادوا بنسبة ٣-٥٪ سنوياً، في حين ازداد العرب الذين يحق لهم الانتخاب، هناك، بنسبة ١٢-١٤٪ سنوياً. يعلل برجل انتقال العرب إلى هذه المستوطنة الدينية، بالرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاقتراب من مراكز الخدمات والأقارب، وبتساهل السلطات الإسرائيلية إزاء هذه الظاهرة المماثلة لظاهرة ما يسمى «عملية زحف السكان العرب» نحو مناطق السكن اليهودية في مدن عكا وحيفا ويافا. ثم يزعم برجل بأن تصاعد «التسرب والاستيطان» العربي إلى هذه المناطق، يزيد الأمن الاجتماعي والسياسي للسكان العرب المتسربين، وبخاصة في الأماكن التي يوجد فيها «تواصل اقليمي للاستيطان العربي»، وهذا الأمن سيزيد الهجرة، لكنه بالمقابل يخلق توتراً اجتماعياً مع المجموعة المضيفة<sup>(١٢)</sup>.

يعرض الباحثون الاسرائيليون مشكلة الجغرافيا والديمغرافيا، ويحللون مضامينها وأبعادها بطريقة تنسجم مع الفهم الرسمي الاسرائيلي للمشكلة. فلا يتعرضون إلى السياسات الاسرائيلية الرامية إلى فك ارتباط العرب بأرضهم، وتحطيم البنية الفلاحية الطبقية عموماً لتحويل هؤلاء العرب إلى عمال مياومين في الخدمات العامة وفي القطاعات الاقتصادية التي يأنف اليهود العمل فيها. وأكثر من ذلك يسهم هؤلاء الباحثون بتحريض المؤسسة الحاكمة على معالجة المشكلة بطريقة غير صحيحة وعنصرية، كما يسهمون في تبرير النهج الاسرائيلي الرسمي في ممارسة اضطهاد مزدوج ضد العرب في فلسطين، يشمل الجانبين القومي والمعيشي.

## **\*\* الدمج والتعايش :**

كرّس بعض الباحثين الاسرائيليين جزءاً من أعمالهم لدراسة انخراط العرب في فلسطين ضمن الحياة الاسرائيلية العامة. وكانت أبحاثهم في هذا الجانب بمثابة مؤشرات عما وصلت إليه علاقة العرب بالدولة والتفاعلات الجارية مع المحيط



اليهودي. فتمحورت أعمال هؤلاء الباحثين حول دراسة مظاهر الأوضاع القائمة، وسبل الوصول إلى الهدف المعلن المتمثل بما يسمى «دمج الأقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي» و«الوصول إلى تعايش بين الشعبين العربي واليهودي». هذا مع العلم أنه يُرسم لهذين الشعارين أن يقودا عملياً إلى جعل العرب هناك كتلة بشرية مطواعاً، تؤدي دوراً محدداً في سوق العمل الاسرائيلية، دون أن تكون لها أي تطلعات وطنية أو قومية، ودون أن تتسبب في عرقلة بناء المشروع الصهيوني. وبالرغم من استحالة بلوغ هذا الهدف، إلا أن الجهات الاسرائيلية المعنية تُصرُّ على توفير مقومات ذوبان الأقلية العربية هناك في إطار التجمع الاستيطاني اليهودي، فأوجدت السلطات مثلاً جمعيات وهيئات تنشط في هذا المنحى، منها «الجمعية العربية - اليهودية للأخوة والسلام في حيفا» و«بيت هجيفن» و«الحركة الاسرائيلية للتعاون اليهودي - العربي»<sup>(١٣)</sup>، وغيرها من الأطر التي تسهم مع المؤسسات والأحزاب الاسرائيلية المتعددة، لانجاز هذا الهدف.

في المنحى ذاته، نسقت السلطات مع الأوساط الأكاديمية لتأسيس «معهد العلاقات الانسانية» في جامعة حيفا، بقصد «تطوير العلاقات» بين اليهود والعرب<sup>(١٤)</sup>. وجرى (عام ١٩٧٤) تأسيس مجموعة «شوتفوت = مشاركة» كهيئة تابعة لمجلس التطوير المختلط في الجليل الغربي، وقد ضُمَّت شخصيات عربية ويهودية (بينها د. راحيل روز نتسفايغ - د. يعقوب كوهين - مدير بيت هيلل في القدس - البروفسور جدعون حيلات) بذريعة مساعدة الجمهور على مواجهة المشكلات العملية، عن طريق خلق جو من الثقة المتبادلة ورعاية المصالح المشتركة بين السكان<sup>(١٥)</sup>.

استعانت السلطات بالخبرات الأكاديمية في التخطيط والممارسة، سواء على صعيد هذه الهيئات وأمثالها، أم على صعيد تحديد المشكلة ووضع المقترحات لمعالجتها. وعلى سبيل المثال، درس يورام بن بورات «قوة العمل العربي في إسرائيل» في أطروحة قدّمها إلى الجامعة العبرية، نشرها «معهد الدراسات الاقتصادية في إسرائيل باسم موريس فالك»، على خلفية الاسهام في تبصير المعنيين الاسرائيليين بكيفية إدخال قوة العمل العربية تماماً إلى السوق اليهودية<sup>(١٦)</sup>.



ودرس ايلي ريخس (من معهد شيلواح) سبل إشراك العرب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وطرح النتائج التي توصل إليها على الحكومة، وكان من نتيجة المداولات التي أجرتها حكومة رابين في حينه والمقترحات التي تقدم بها شموئيل توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية آنذاك) أن تشكلت لجنة وزارية للتعامل مع الموضوع، وشكّل مجلس يهودي - عربي لتوضيح المشاكل الأساسية، وتألّفت لجنة برئاسة كوبرسكي (مدير عام وزارة الداخلية في أواسط السبعينات) لدراسة مواضيع البناء في القرى العربية في الشمال وبرامج التطوير، غير ذلك<sup>(١٧)</sup>. بيد أن كل هذه النشاطات كانت تصطدم باصرار العرب على نيل حقوقهم الوطنية، ورفع سياسة التمييز والقمع عن كاهلهم.

خلال السنوات اللاحقة، لوحظ تركيز بحثي اسرائيلي على مسألة «الدمج والتعايش»، وخاصة بعد يوم الأرض الأول ١٩٧٦، واشتركت الجامعات الاسرائيلية بمؤسساتها البحثية وأساتذتها في تنظيم الندوات المتعلقة بذلك. وكمثال، عقد «المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا» يوماً دراسياً، للسنة الثالثة على التوالي، في أيار (مايو) ١٩٨١، اشترك فيه محاضرون من مختلف الجامعات الاسرائيلية وأدباء وصحافيون، خصّص لدراسة «العرب في اسرائيل في مطلع الثمانينات». وقد انقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل، ترأس الأولى البروفسور ميخائيل لندسبرغر (عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا آنذاك) وناقشت موضوع الدراسات الاجتماعية حول «عرب اسرائيل»، وترأس المجموعة الثانية البروفسور يعقوب منصور (عميد كلية الآداب في جامعة حيفا) وناقشت موضوع «الأدب العربي في اسرائيل»، أما المجموعة الثالثة التي ترأسها د. أفنيرنيف (رئيس المركز اليهودي العربي) فقد ناقشت موضوع «العلاقات المستقبلية بين اليهود والعرب في اسرائيل». وبرزت قضية أثارت نقاشاً مطوّلاً مفادها ان «السكن في حي مختلط من العرب واليهود يزيد امكانية التفاهم والتقارب بين الشعبين»<sup>(١٨)</sup>. ونظّم «المركز اليهودي العربي» ذاته، يوماً دراسياً في جامعة حيفا - أواخر آذار/ مارس ١٩٨٨ - بعنوان «الجماهير العربية في اسرائيل نحو التسعينات»، اشترك فيه أساتذة جامعيون وصحافيون ومسؤولون

وشخصيات بارزة من الوسطين اليهودي والعربي، وعُقدت خلاله ثلاث جلسات عمل، الأولى ترأسها د. كوشنير، قدّم فيها د. ماجد الحاج محاضرة حول «العرب في إسرائيل بعد يوم السلام» أي بعد يوم تضامن العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ مع الانتفاضة، وقدّم البروفسور باروخ كيفينس محاضرة حول «مجالات التمايز والانسجام بين العرب واليهود»، في حين تناول البروفسور افرام ياعر «الميول المستقبلية للجماهير العربية في إسرائيل»، وألقى د. نتان لرنر محاضرة حول «موقف الجماهير العربية من الناحية القضائية». أما الجلسة الثانية من اليوم الدراسي فقد خصّصت للسلطات المحلية العربية، وترأسها البروفسور هنري روزنفيلد، وتحدّث فيها عميرام قلعجي (حاكم اللواء الشمالي) حول دور السلطات المحلية في الحياة الشعبية. وقدّم د. أسعد عزايذة (رئيس مجلس دבורية المحلي) تقريراً عن الوضع المالي للسلطات المحلية العربية. كما قدّم أحمد أبو عصبه (رئيس مجلس جت - المثلث) تقريراً عن اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية. وتحدّث البروفسور أرنون سوفير حول الموضوع الديمغرافي. وفي الجلسة الأخيرة تحدّث كل من البروفسور غبرئيل بن دور ود. يوسف جينات، حول العلاقات الاجتماعية وشؤون التعايش<sup>(١٩)</sup>.

وضمن إطار التحضيرات للمؤتمر القطري حول مستقبل التعليم العربي في البلاد، نظّمت حلقة بحث حول «الهوية والتعايش» في جفعات حفيفا (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) اشترك فيها أكاديميون عرب وإسرائيليون. فألقى د. ماجد الحاج محاضرة بيّن فيها أن «التعايش» متقوِّض أكثر من أي وقت مضى، وأن العرب يقفون على مفترق طرق، جرّاء مؤثرات الانتفاضة في الضفة والقطاع، ثم حذر من مغبة إعطاء شرعية للتصريحات العنصرية من جانب الشخصيات الإسرائيلية. وأوصى ألوف هارايفن (مدير معهد فان لير للأبحاث في القدس) المربّين العرب واليهود بتعليم الفتیان على المواطنة المشتركة، وتحدّث د. شريف كنانة (المدرس في جامعة بير زيت) عن ضرورة حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير، ليكون هذا الأمر مدخلاً للتعايش بين اليهود والعرب<sup>(٢٠)</sup>.

هذا التوسع في النشاط الأكاديمي الخاص بمسألة «الدمج والتعايش»،

يوحي بان المؤسسات البحثية، شأنها في ذلك شأن السلطات الاسرائيلية، معنية بوضع مواقف وسلوك العرب في فلسطين المحتلة على المسار الذي تحدده لهم المؤسسة الحاكمة، المسار الذي يتطلب منهم تقديم التنازلات والتخلي عن آمالهم الوطنية/ القومية تحت يافطة «متطلبات المواطنة الحقيقية». ويزعم المهتمون الاسرائيليون، في الوقت ذاته، بان مشكلة اندماج العرب في حياة الدولة، ليست مشكلة تشريعية، ولا تعود إلى اتخاذ قرارات حكومية، وانما هي - برأيهم - كيفية تغلبهم على المخاوف والحواجز النفسية والآراء المسبقة والتفكير المتحجر (...). سواء تجاه صاحب القرار والمنفذ أم تجاه غالبية الجمهور.. ولمواجهة هذا الأمر، يقول شموئيل توليدانو أن هناك تقريراً موضوعاً على طاولة رئيس الحكومة (١٩٨٤) بعنوان «عرب اسرائيل - سياسة الحكومة وطرق تطبيقها»، أعده طاقم من حزب العمل يضم ٢٥ شخصاً من الخبراء في الشؤون العربية - اليهودية، ومن الأكاديميين وشاغلي الوظائف في القطاعات الحزبية والهستدروتية والبلدية. ويتألف هذا التقرير من فصلين أساسيين، الأول يبحث في المشاكل الرئيسية وفي خطة العمل لمعالجتها، والثاني يقترح إطاراً تنظيمياً جديداً يأتي مكان مكتب مستشار الحكومة للشؤون العربية<sup>(٢١)</sup>. وفي أوائل العام ١٩٨٩ وضع د. اسرائيل كاتس (مدير معهد الأبحاث السياسية والاجتماعية ووزير العمل في حكومة الليكود الأولى) مشروعاً يتعلق بما يسمى «فرض الخدمة الوطنية على بعض المدن والقرى والبلدات العربية» للاستفادة من الطاقة العربية في مجالات العمل اليهودية. وقد تحدث المشروع عن إقامة هيئات ومؤسسات اجتماعية في الوسط العربي، لتدريب الشباب العرب على الدفاع المدني وإطفاء الحريق والتنظيفات والمحافظة على الطبيعة وسلامة البيئة ورعاية العجزة والمسنين. وقدّرت كلفة المشروع الذي يُنتظر تنفيذه (عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠) بين ٥٠ - ٧٥ ألف دولار، إلى أن يأتي اليوم الذي سيتم فيه الحصول على تمويل حكومي أشمل بعد مضي ٣ - ٥ سنوات<sup>(٢٢)</sup>. وهكذا، بدلاً من استجابة المؤسسة الحاكمة لمطالب المساواة وتكافؤ الفرص، على الأقل، يأتي مشروع كاتس ليقفز فوق وقائع التمييز العنصري، وليطرح على المواطن العربي خيار معاونة السلطات والقيام بأعمال من



اختصاصاتها هي، تحت عنوان «دمج العرب في حياة الدولة».

بين صنوف التمييز التي تمارسها المؤسسة الحاكمة ضد العرب في البلاد، يقف الباحثون الاسرائيليون عند مشكلة «الثقافة والتشغيل»، ليدرسوا كيفية إخفاء هذا المعطى البارز عن الأنظار، ومساعدة السلطات على ايجاد المسارب الكفيلة بالتخلص من تبعات هذه المشكلة. وفي هذا الاطار غالباً ما تتم تبرئة المسؤولين الاسرائيليين عن أي خلل يعانيه المثقفون العرب. فمثلاً، يذكر ايلي ريخس في دراسته عن واقع واتجاهات هؤلاء المثقفين، انهم يفضلون الدراسات العليا التي تقودهم إلى اختصاصات ومهن حرّة، أكثر من تلك التي تقودهم إلى وظائف حكومية. ويقول أن هذا هو سبب ميل الطلاب العرب إلى دراسة اختصاصات مثل الطب والصيدلة والحقوق والهندسة، التي تعطي العربي مكانة اجتماعية وتحزّره من الاعتماد على المؤسسة الحكومية وتجعله مستقلاً اقتصادياً خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً<sup>(٢٣)</sup>. ويعترف البروفسور سامي سموحاً بأن مشكلة الطلبة العرب تكمن في التشغيل بعد التخرج، لأن الطالب الذي درس الفيزياء النووية وهندسة التقنية الجوية، مثلاً، لن يجد له عملاً في مهنته داخل البلاد، ومثل هذه القيود من شأنها خنق الاختيار الطبيعي في مجالات الدراسة. وحتى في حقول العلم النظرية - التي لا يتطرق إليها سموحا - يُلاحظ أن حملة الشهادات العالية في الوسط العربي، لا يجدون في الغالبية الساحقة من الحالات أمكنة شاغرة لممارسة عملهم الأكاديمي. ويكفي لإدراك هذه الحقيقة، معرفة أن عدد كبار المحاضرين العرب في الجامعات الإسرائيلية وصل إلى سبعة محاضرين (عام ١٩٨٦)، جميعهم يعملون في مجالات الفلسفة والاجتماع - أربعة منهم في جامعة حيفا والثلاثة الآخرون في جامعتي القدس وتل أبيب<sup>(٢٤)</sup> - وفي بحث مشترك أجراه د. موشي سميونيوف ود. نواح ليفن ابشتاين (من كلية علم الاجتماع في جامعة تل أبيب) - نشرت نتائجه في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ - يلمس الباحثان أن تحسين المستوى الثقافي في الوسط العربي (الذي تُفاخر به إسرائيل) لا يسهم بالضرورة في تحسين الوضع الاجتماعي لـ«عرب إسرائيل» فالذين حسّنوا ثقافتهم لدرجة دراماتيكية لم يتمكنوا من استخدام هذه الثقافة من أجل تحسين وضعهم المهني، ويدور الحديث خاصة



عن الجيل المثقف الشاب. ويعتبر الباحثان أن أحد أسباب الإحباط في القطاع العربي الذي يحرك المتفجرات على أساس وطني، هو التقدم الكبير في المستوى الثقافي الذي يحققه العرب وفي الوقت ذاته لا يستطيعون ترجمته إلى مصطلحات في الوضع الاجتماعي والأجور. وللوقوف على أبعاد هذه المشكلة وكيفية التعامل معها، اشترك البروفسورات يوسف شبيب وماجد الحاج ويهودا مدارس (من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا) في دراسة «التاريخ الثقافي والتشغيلي لعرب إسرائيل» بمساعدة صندوق فورد، أوضحوا فيها كيف ينتقل العرب في فلسطين من مرحلة الصبا إلى مرحلة النضوج، وما هي الفرص المتاحة لهم، وما هي الإغرامات التي يصادفونها<sup>(٢٥)</sup>.

لا تنظر هذه الدراسات وأمثالها إلى مشكلة «الثقافة والتشغيل» على أنها مشكلة تتسبب بها المؤسسة الحاكمة، بشكل رئيس، في إطار توجيه العرب نحو التعليم المهني. ونادراً ما تتوقع الدراسات العواقب السلبية لهذا التوجيه على المستوى الثقافي الاجتماعي للعرب في المدى الطويل، عبر تحويل المنتجين من المثقفين إلى عمال مهنيين يسخرون لخدمة التجمع الإسرائيلي، ويكونون في الوقت ذاته عرضة لصنوف جديدة من التمييز العنصري. في حين تقف الدراسات ذاتها عند نتيجة أخرى للمشكلة هي مساهمة التمييز والإحباط في تنمية اتجاهات الوعي بالواقع والانخراط في العمل لتغيير هذا الواقع بشتى الطرق، وذلك خلافاً لتطلع مخططي السياسة الإسرائيلية إلى الإفادة من جو اليأس والتشاؤم وخيبة الأمل الذي يمكن أن يتسرب إلى أوساط العرب في فلسطين، نتيجة للأوضاع العامة.

لمعرفة إلى أين تتجه مواقف العرب في فلسطين، تضطلع الأبحاث الاجتماعية والنفسية الإسرائيلية بمهمة تحري هذه المواقف بمكوناتها وأسبابها ومظاهرها. وتوضع النتائج المستخرجة منها بين أيدي مخططي السياسة الإسرائيلية ومنفذيها، لتؤخذ بعين الاعتبار أثناء الممارسة العملية. ففي النصف الثاني للستينات، أُجري أكثر من مائة بحث نفسي حول شبكة «العلاقات المعقدة اليهودية - العربية». وعقدت ندوات واجتماعات لتقييم هذه الأبحاث، منها اجتماع عقد في حيفا (أيلول / سبتمبر ١٩٧١) عرض فيه د. يوحنا بيرس (الأستاذ في

جامعة تل أبيب) وثائق مستندة إلى عدة بحوث (منها: أ - الهوية الطائفية والعلاقات بين الطوائف / ١٩٦٦. ب - مشكلات التعليم بالنسبة لأقلية قومية / ١٩٦٦. ج - العلاقات بين الطوائف في منطقة تل أبيب يافا). وقد لخص بيرس استنتاجاته بقوله أن بُعد اليهود اجتماعياً عن العرب كبير وحاسم والاستعداد لإقامة علاقات مع العرب دون الزواج أو الجيرة منخفض جداً، لدى جميع الطبقات والمستويات الثقافية، وأن العرب يرفضون اليهود أقل من رفض اليهود للعرب (...). وأن الطلاب الثانويين يتميزون بالموقف الوطني المتطرف. بالمقارنة مع الوالدين، وأن الذين وفّرت لهم إسرائيل ظروفاً جيدة هم أكثر عداءً لها. كما عرض البروفسور يهودا أمير بحثاً استنتج فيه أن الاتصال لا يخلق التغيير دائماً، وقد يزيد حدة الخلاف<sup>(٢٦)</sup>.

إلى جانب دراسة مواقف اليهود تجاه العرب ، يتقصد نمط من الأبحاث الإسرائيلية تحديد مسؤولية العرب عن وجود «الفجوة» في العلاقات بين الطرفين فتحدث عن التطرف في الشارع العربي وعن «الشوفينية» التي تعتبر «عثرة في طريق التعايش العربي - اليهودي». وبين مئات الدراسات الخاصة باتجاهات الرأي العام، نشير إلى دراسة واسعة استمرت عشر سنوات (١٩٧٦-١٩٨٥) نفّذت خلالها عدة استطلاعات لآراء العرب واليهود، بالتعاون بين «دائرة العلوم الاجتماعية» وبين «المركز اليهودي العربي» في جامعة حيفا، برئاسة سامي سموحا. وقد لاحظت الدراسة، عبر هذه الاستطلاعات، وجود ١٣ مشكلة أساسية من مشكلات التعايش تقوم الخلافات حولها بين اليهود والعرب. وفي الاستطلاع الذي جرى في إطارها عام ١٩٨٥، والذي شمل ١٢٠٠ يهودي و ١٢٠٠ عربي، كانت النتائج الخاصة بالعينة اليهودية:

أ - موافقة ٤٢٪ على ضرورة استخدام جميع الأماكن لتشجيع العرب على مغادرة البلاد.

ب - موافقة ٢٢٪ على استخدام الإبعاد أو الطرد للعرب كحل لمشكلة العلاقات اليهودية - العربية.

ج - موافقة ٢٤٪ على سلب العرب حق التصويت في انتخابات الكنيست..

أما أبرز نتائج الاستطلاع ذاته للعينّة العربية:

أ - ٦٢٪ يرفضون وجود إسرائيل ضمن حدود «الخط الأخضر» كدولة يهودية صهيونية:

ب - ٦٥٪ أعلنوا أن الصهيونية هي حركة عنصرية.

ج - ٧٢٪ يؤيدون إلغاء قانون العودة الاسرائيلي<sup>(٢٧)</sup>.

تناول بعض الباحثين الاسرائيليين تأثيرات «مؤسسات التعايش» للوقوف على نتائج اللقاءات بين الشباب العرب واليهود والاشتراك في النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات. ومن هؤلاء، عالم النفس يوحنا هوفمان (من جامعة حيفا) الذي يتتبع نشاطات «بيت هجيفن» في حيفا باعتباره مركز لقاءات للشباب العرب واليهود. فقد أجرى هوفمان بحثاً حول هذا الموضوع على حوالي ١٠٠٠ طالب ينتمون إلى المدارس الثانوية في منطقة حيفا والشمال (٥٠٠ يهود: ٥٠٠ عرب)، وتوصل هوفمان إلى صورة عن الوضع القائم إزاء لقاءات الشباب عام ١٩٨٦ في مسائل العلاقات الاجتماعية والزواج المختلط وعلاقات الأغلبية / الأقلية في ظل التعايش ومستقبل الشباب العربي ومدى الارتياح للقاءات. ووجد هوفمان أن الاستعداد للعلاقات العادية كان أعلى لدى الطلاب العرب، وأن هؤلاء يفضلون دمج العرب الكامل والفوري في حياة الدولة، بينما يفضل الطلبة اليهود الدمج التدريجي<sup>(٢٨)</sup>. وأجرى اثنان من علماء الاجتماع، هما البروفسور افرايم ياعر (من جامعة تل أبيب) وميخائيل عنبار (من الجامعة العبرية في القدس)، دراسة واسعة المدى للعلاقات الاجتماعية العربية - اليهودية، في نطاق التعرف على الجوانب النفسية والاجتماعية للصراع العربي - الاسرائيلي. وتوصلا عبر استطلاعات الرأي، إلى أن العرب يريدون التقرب إلى اليهود لإقامة علاقات معهم أكثر مما يريد اليهود. وأنه بمقدار ما يزداد «التطرف والفلسطنة» بين العرب تزداد بالمقابل رغبتهم بإقامة علاقات مع المجتمع اليهودي. ولاحظ الباحثان أن جزءاً من الاحباط الذي يشعر به العرب يرجع إلى رفض المجتمع اليهودي لاقتربهم منه، ويبدو من الاجابات التي حصل عليها ياعر وعنبار أن ٦٢٪ من أفراد العينة المدروسة كانوا يستضيفون يهوداً في بيوتهم بكل رحابة صدر، وأن



نسبة الذين يرغبون في إقامة صداقة مع يهود وصلت إلى ٥٢٪ (٢٩).

يُذكر أن استطلاعات الرأي العام لا تقدّم سوى مؤشرات محدودة، وأحياناً متناقضة، بشأن الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والسياسية، كونها تعبر عن آراء شرائح ضئيلة، غير واسعة التمثيل، بالقياس إلى مجموع السكان. ثم أن العيّنات المدروسة تظل أسيرة الضغوط الناجمة عن المناخ النفسي والاجتماعي السائد لحظة الاختبار، فضلاً عن انها تتفاوت فيما بينها تبعاً لطبيعة وتجارب العلاقة القائمة بين أفرادها وبين الطرف الآخر. وبالرغم من ذلك يُقبل الباحثون «الاسرائيليون على هذا النوع من الدراسات الميدانية، لتضاف نتائجه إلى الدراسات النظرية في محاولة لجعل الأحكام التي يطلقونها أكثر موثوقية.. وبالإضافة إلى موضوع «الدمج والتعايش»، تحاول الدراسات الاسرائيلية، وضمناً استطلاعات الرأي العام، التعرف على مواقف العرب إزاء مسائل الصراع المختلفة. فتتابع هذه الدراسات، واقع التعارض بين كونهم «عرباً اسرائيليين» - بالمصطلح الاسرائيلي - وبين كونهم «عرباً فلسطينيين» بالانتماء الحقيقي، ويكثر المستشرقون والباحثون الاسرائيليون من دراسة الاتجاهات والتغيرات الخاصة بتبعية هؤلاء العرب الواقعية إلى «الدولة الاسرائيلية» بكل معطيات العداء مع المحيط العربي للدولة ودراسة اتجاهاتهم والتغيرات الخاصة بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية في الوقت ذاته.

### **\*\* الهوية القومية والمسار الوطني :**

وضع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون بقاء العرب في البلاد بعد قيام إسرائيل ضمن سياقات متعددة. فئة تحدثت عن عجز صهيوني عن تفريغ البلاد من سكانها، وثانية أرجعت هذا البقاء إلى «التسامح» الاسرائيلي، وفئة ثالثة درست الموضوع من زاوية الأمر الواقع وميزان القوى وتطورات الأحداث.. الخ. وفي كل الحالات، كانت الأبحاث الاسرائيلية تنتظر إلى العرب في أراضى ١٩٤٨ على أنهم أقلية في دولة جسّدت تحقيق «الحلم الصهيوني»، ولو جزئياً، وبالتالي ثمة ضرورة لتحديد موقع هؤلاء العرب ضمن «دولة يهودية».



كان هذا التحديد الهمّ الأساس لغالبية الكتب الاسرائيلية المتعلقة بأولئك العرب، ومنها كتاب يعقوب لنداو «العرب في إسرائيل - أعداء سياسيون» الصادر عن وزارة الدفاع (١٩٧١)، وكتاب أوري شتندل وعمنويل هريوفيني «الأقليات في إسرائيل» الصادر عن مكتب رئيس الحكومة للشؤون العربية (١٩٧٤) وكتاب شبتاي طيفت «بن غوريون وعرب أرض إسرائيل» (إصدار خاص ١٩٨٥) (٣٠)، وحديثاً دراسات أفيشاي إيرليخ (المحاضر في علم الاجتماع بجامعة تل أبيب) حول موضوع «الديمقراطية ومكانة العرب في إسرائيل» (٣١).

تعاملت الأبحاث الاسرائيلية مع تسميات شتى، في تحديد هوية العرب في فلسطين، باستخدام تسميات هي حقيقة لطمس هويتهم القومية. فلو حظ أن هناك محاولة لخلق «هوية بدوية» مستقلة تتسم بالاستقلال الاجتماعي والحضاري واللغوي، على غرار ما ورد - مثلاً - في كتاب أهرون ليش في هذا الخصوص (٣٢)، وعلى غرار تصورات المستشرق والمتخصص في علوم الانسان يوسف جينات (الاستاذ في جامعة حيفا، ورئيس المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة منذ عام ١٩٩٠) الذي يقوم في كتابه الأخير «نزاعات دموية بين البدو والقرويين العرب في إسرائيل» - الصادر عام ١٩٨٦ - بتقديم شروحات مفصلة وأمثلة من حياة البدو والقرويين العرب حول عاداتهم وتقاليدهم وعقليتهم، على نحو يُستشف أن هناك «هوية بدوية مستقلة»، مستخدماً معرفته وخبرته بشؤون القبائل العربية في الجليل والنقب التي عاش بين ظهرانيها سنوات طويلة (٣٣).

الرؤية البحثية الاسرائيلية الأكثر انتشاراً، في موضوع الهوية القومية للعرب داخل فلسطين، هي نسبتهم سياسياً إلى «الدولة» (= عرب إسرائيل)، وذلك تكريساً لطمس هوية البلاد الأصلية/ الحقيقية، وإمعاناً في قطع صلات هؤلاء العرب بأبناء شعبهم وأمتهم. ويرى المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أنهم أمام مجموعات سكانية لها سمات خاصة، في موضوع الهوية والانتماء والسلوك. ويتحدثون عن عملية تحوّل تدريجية طرأت على حياة العرب في البلاد، أدّت في النهاية إلى تباين «العربي الإسرائيلي» عن غيره.

المستشرق يوسف جينات، يدرس نشوء هذا العربي، عبر فترات شهدت

تبلور حياته ومواقفه، فيتحدث عن المراحل التالية: الأولى (١٩٤٨-١٩٥٦)، أي منذ ضم المثلث إلى إسرائيل وحتى عملية قadesh (= العدوان الثلاثي على مصر) هي فترة عدم وضوح بالنسبة لعرب إسرائيل. الثانية (١٩٥٧ - ١٩٦٦) فترة التسليم الجزئي بقيام دولة إسرائيل. الثالثة (١٩٦٦ - ١٩٦٧) بلورة تسليم أكثر إتساعاً وأكثر رغبة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. الرابعة (١٩٦٧ - ١٩٦٨) أكد فيها «العربي الاسرائيلي» على «إسرائيليتته» بالإضافة إلى عروبته، وتم فيها للمرة الأولى خرق التوازن الذي كان قائماً حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد عبّر هذا العربي عن نفسه في الضفة والقطاع بشكل أفضل من أي يهودي كان يستطيع فعل ذلك، وحتى أنه عرّف أصدقاءه العرب من الضفة والقطاع على رفاقه وأصدقائه من إسرائيل، كما عرّفهم على إنجازات الدولة !!!... الخامسة (١٩٦٨ - ١٩٨٧) تم فيها خرق التوازن بالاتجاه المعاكس، عندما حدث انخفاض في تأكيد «العربي الاسرائيلي» على «إسرائيليتته» مقابل ارتفاع في تأكيده على عروبته. السادسة (بدأت مع انطلاق الانتفاضة واستمرت...) وفيها تزايدت نشاطات التضامن مع «عرب المناطق»، وللمرة الأولى تبرز حاجة سكان المناطق إلى المساعدة من «عرب إسرائيل»<sup>(٣٤)</sup>.

العودة إلى تطورات الأوضاع خلال المراحل السابقة، تثبت أن د. جينات اعتمد بعض معالم القشرة في حياة الأقلية العربية كمعطيات جوهرية، ثابتة، بنى عليها فهمه لمواقف هذه الأقلية. فلا يستوقفه ازدياد التمسك بالهوية القومية وبالأمل في تصحيح الخطأ التاريخي، بين العرب في البلاد، خلال النصف الأول من الخمسينات، وتحديداً منذ ثورة ١٩٥٢ في مصر. ويعتبر أن ضغوط الأمر الواقع قد أفلحت في حمل العرب على الرضوخ في المراحل التالية، مُسقِطاً من حساباته إدراك العرب لحقيقة أن المهمة الملحة أمامهم هي البقاء في وطنهم، الأمر الذي يتطلب الحرص على عدم الانجرار إلى معركة غير متكافئة مع المؤسسة الحاكمة التي يمكن أن تتذرع بالمواجهة، لترحيلهم خارج البلاد.

وللتعرف على التغيرات التي تحدث في صفوف عرب فلسطين على خلفية انفجار الصراع (= حالة الحرب)، قام د. يوحنا بيرس (أستاذ في قسم العلوم

الاجتماعية في الجامعة العبرية) وزميلته د. نيرة ديفيس بوضع دراسة عن «الهوية القومية للعربي الإسرائيلي» تحدثت عما يسمى «ارتباك العرب في تحديد هويتهم»، ووصفته بأنه عمل فني للموازنة بين الاتجاهات المتضادة، مبني على عدم الحسم القاطع، حيث عاش «عرب إسرائيل» دائماً في بهلوانية صيغة هي «مع إسرائيل لكن ليس ضد العرب، ومع العرب لكن ليس ضد إسرائيل»، واستمدت هذه الصيغة قوتها من رفض المواجهة الشاملة بين إسرائيل والعرب. وكحالة دراسية، حلل بيرس وديفيس «أزمة الهوية» قبل حرب ١٩٦٧ وبعدها، وقالوا: «عندما بدأ التوتر الذي سبق الحرب، زاد الشعور بعدم الارتياح بين (عرب إسرائيل) وقوي الإحساس بالحسم المقرب، وبرزت ظواهر تمرد (مثل: رفع أعلام عربية على بعض البيوت وملاحظات تحدّ إزاء المعارف اليهود). ومن جهة أخرى، ظهرت رسائل تماثل مع المجتمع الإسرائيلي (مثل: تبرّع بالدم والمال للمجهود الحربي والتجنيد للخدمات الطارئة). بيد أن الأغلبية الساحقة من الجمهور العربي انطوت على نفسها في قراها ولاذت بالصمت التام، وكأنها قررت أنه لم يحن الوقت لاتخاذ قرار. وعندما انتهت الحرب تقوَّض البناء المركب للتوازنات في هوية «العربي الإسرائيلي»، حيث مسّت مهانة العالم العربي أسس ذلك «الأمّل الرسولي» الذي ساعد في الماضي على استقرار الوضع<sup>(٣٥)</sup>، حسب تعبيرات الباحثين بيرس وديفيس.

ومع وقوع أنظار المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على تطورات جديدة في أوساط العرب الفلسطينيين، كانت إشارات الإنذار تتزايد لتنبه السلطات إلى ضرورة استباق الأوضاع والأحداث المتوقعة. فبعد حرب ١٩٧٣، مثلاً، قام المستشرق تسفي البيلغ بإشعال «ضوء أحمر في مسألة الأقليات»، في مقال حمل العنوان ذاته، بيّن فيه أن ريحاً تهبّ بين السكان العرب تشير إلى تحوّل حاد في نظرتهم إلى الدولة، معتمداً في هذا ثلاثة معايير لقياس هذه النظرة، هي: تصريحاتهم وأعمالهم وتصويتهم للمؤسسات الحكومية والبلدية. وبعد أن شرح البيلغ هذه المعايير الثلاثة، مستشهداً بأمثلة ووقائع، رد معظم العوامل التي تؤدي إلى ما أسماه «تراجع العرب عن الولاء للدولة» إلى التجمع الفلسطيني والتأييد



الذي يحظى به في العالم العربي والعالم بأسره وتعاظم الدعاية العربية الموجهة إلى «عرب إسرائيل» وتأثير الاتصالات بتيارات متطرفة في المناطق المحتلة، وكل هذه مصادر خارج مجال السيطرة الإسرائيلية. ثم اقترح البيلغ سلسلة من الخطوات يمكن اتخاذها لوقف «عملية التدهور» على الأقل أو ربما لتغيير اتجاهها، في عدد من المجالات:

- أ - عمل تربوي لإلغاء شعور التلاميذ بالعداء للعرب في البلاد.
  - ب - عمل إعلامي واسع وسط الجمهور اليهودي لإزالة الشك تجاه العرب.
  - ج - عمل إعلامي وسط الجمهور العربي لإقناعه بصدق سياسة إسرائيل الداعية إلى التعايش والسلام<sup>(٣٦)</sup>.
- وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تحذيرات تسفي البيلغ واقتراحاته، يعود إلى تناول مشكلة الاندماج بأسبابها وآفاقها، لكن هذه المرة بإدراج «العامل الإسرائيلي» في التسبب بزيادة ما أسماه «التطرف القومي» بين العرب في البلاد. فيعتقد البيلغ أنه بالإضافة إلى الاتجاهات الفكرية الشوفينية (= القومية) الأخيرة (= منتصف الثمانينات) حدث تطرف في معاملة العرب للدولة. ويرى البيلغ أن الأسباب التي أدت إلى توقف محاولة اندماج العرب، هي:
- أ - على الصعيد الاجتماعي والثقافي، رفض العرب من جانب المجتمع اليهودي وتحطُّم أيديولوجية تآخي الشعوب في الكيبوتسات.
  - ب - بحث العرب عن الهوية الوطنية الخاصة بهم.
  - ج - شعورهم بأنهم يشكلون جزءاً من المعسكر العربي في النزاع.
  - د - معاناتهم من الناحية القانونية، حيث دولة إسرائيل هي دولة لليهود فقط، وأن غير اليهودي لا يستطيع تبني جنسيتها.
- ويحصر البيلغ احتمالات «حل العقدة» بثلاث طرق: الأولى كهانية (= طرد العرب وفق طروحات مثير كهانا) والثانية كنعانية (=إلغاء الجنسية اليهودية وخلق ما يسمى أمة إسرائيلية حديثة) والثالثة دولة ذات قوميتين (=عربية حقيقية ويهودية مزعومة). لكنه لا يرجح أيّاً من هذه الاحتمالات، بل يعتقد أن هوية «عرب إسرائيل» ترتبط بالضرورة بإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي وبإيجاد حل



للمشكلة الفلسطينية، ويتنبأ بأن الاحتلال الطويل للضفة والقطاع سيحوّل هؤلاء العرب تدريجياً إلى جزء من الواقع السياسي وراء «الخط الأخضر»<sup>(٣٧)</sup>.

من جهته، يرصد المستشرق شمعون شمير التطورات التي حدثت داخل ما يسميه «المحيط العربي في إسرائيل»، وذلك خلال ندوة اشترك فيها باحثو معهد شيلواح عشية يوم الأرض الأول، وفي جو الاعلان عن الاضراب العربي الشامل الذي تمّ الاعلان عنه في حينه، فيسوق نماذج من هذه التطورات، هي:

١ - يرتسم في المحيط العربي واقع جديد يتجاوز كثيراً في جوهره الأحداث الجارية.

ب - ظهور العامل الفلسطيني كعامل مركزي في الصراع وصعود م.ت.ف. بعد عام ١٩٦٧، وهما عاملان خلقا معضلة كان «عرب إسرائيل» معفيين منها قبل عام ١٩٦٧ - على حد قوله - هي معضلة الهوية والولاء.

ج - هناك سياق طبيعي لتغير الأجيال تختلف فيه أنماط النشاط السياسي للجيل الشاب الصاعد عن أنماط لنشاط لجيل الوجهاء المسنين رؤساء العائلات والمخاتير وشيوخ القرية.

د - تبدلات نوعية: من ريفي إلى مديني، وارتفاع المستويين المعيشي والثقافي (!).

هـ - مرور إسرائيل في مرحلة جديدة ووقوفها على عتبة الأعوام العجاف، ولهذا الواقع أثر في المحيط العربي.. ويخلص شمعون شمير إلى أن المفاهيم التي كانت قابلة للتحقيق وذات دلالة في السابق تجاه «عرب إسرائيل» قد لا تكون ذات دلالة في المستقبل، وهذا ما يستلزم، برأيه، مواجهة فكرية وعقلية حادة<sup>(٣٨)</sup>.

لهذه التحولات والتطورات، بالطبع، آلية معقّدة تتضافر فيها المؤثرات الداخلية والخارجية على الخصائص والاستعدادات الذاتية للعرب في فلسطين المحتلة. ولدراستها يلزم تحديد طبيعة وامكانيات القوى الفاعلة في المجتمع العربي الفلسطيني هناك، وواقع التراكمات الاجتماعية/ السياسية المنتجة للضغوط في

عمليات التحول تلك.

يُعتبر ايلى ريخس (من مركز ديان للأبحاث في جامعة تل أبيب) من أبرز المستشرقين والباحثين الاسرائيليين الأكثر تخصصاً بدراسة التغيرات الاجتماعية/ السياسية لدى العرب في فلسطين، ولا سيما خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وهو، بدراسته لهويتهم القومية ومسارهم الوطني، ينطلق من توصيف البنية الاجتماعية لهؤلاء العرب، ومن تعيين أدوات التغيير واتجاهاته. فمثلاً، كتب ريخس (عام ١٩٧٩) بحثاً عن «الثقفين العرب الاسرائيليين»، عرض فيه رؤيتهم لأنفسهم كَحَمَلَةٍ للواء التقدم والتغيير وشعورهم بواجب شخصي تجاه المجتمع الذي يمنحهم مكانة خاصة ويتوقع منهم العمل على تقدمه وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير العلاقات الانسانية وتعزيز الأخوة والتضامن وإنشاء القيم الأخلاقية. وذكر ريخس أنه لم يكن في السابق أي نشاط تقوم به الطبقة المثقفة من العرب، بينما تظهر الآن (= في حينه) ظهور حركة سياسية نشطة يلعب فيها المثقفون دوراً رئيساً، ويطمح ممثلوها إلى إحراز القوة، من أجل الزعامة على العرب في المستقبل. فعلى صعيد القرى يحاول الشباب المثقف احتلال المراكز التي تمنحهم النفوذ والزعامة المحلية، وعلى صعيد الجامعات تأسست لجان الطلاب العرب، وكانت هناك نشاطات في محاربة التمييز الاسرائيلي، وتهويد الجليل، عبر الاحتجاجات والمظاهرات والمناشير ورسائل الاستنكار إلى الجهات المعنية. ويتقصى ريخس التحولات الأيديولوجية في أوساط المثقفين العرب، مركزاً على التحولات السياسية في المنطقة بعد ١٩٦٧ التي دفعت هؤلاء إلى صياغة مواقفهم على أساس القضايا الرئيسة المتعلقة بالوجود الوطني والمستقبل السياسي. وعن الإحباطات التي يعانيها المثقفون العرب، يلاحظ ريخس أن جميع الطلاب العرب لدى دخولهم الجامعات الإسرائيلية يجدون مكاناً مناسباً لممارسة نشاطات سياسية حرّة، لكنهم بعد التخرج والشعور بالحاجة إلى الوظيفة والاستقرار، يشعرون بالحاجة إلى «الاعتدال» وتبني «فكرة واقعية تستنكر الراديكالية»<sup>(٣٩)</sup>.

ومن الشريحة الخاصة إلى المجتمع العربي في فلسطين عموماً، ينطلق ريخس في دراسته للواقع الاجتماعي / السياسي مبتدئاً بدراسة «القرية العربية كبؤرة

وطنية متجددة» فيبحث في كتاب له حول هذا الأمر، صدر عن مركز ديان (١٩٨٥) تأثير «الحامولة» على نمط الحياة السياسية في القرية العربية، معتبراً أن هذا التأثير كان خلال السنوات العشرين التي أعقبت قيام الدولة في أوجه من حيث القوة، بيد أن التطورات التي طرأت فيما بعد، في ظل ما أسماه «المرور بمسيرة تطوير عصرية» قادت إلى التأثير سلباً على الشخصيات والعائلات والمؤسسات التقليدية نتيجة لضعف وحدة الصف في العائلة العربية اجتماعياً. ويدرس ريخس التغيرات التي طرأت على دور الحامولة ووظيفتها والعلاقات المميزة للقوى السياسية الأخرى في القرية، وتكيف الحامولة مع روح الزمن، وتأثير المثقفين والأكاديميين في دفع زعماء الحماثل إلى هذا التكيف، كما يتحدث ريخس عن علاقات الحامولة مع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وخاصة مع حزب العمل والمجاملة بين الحامولة ورايح، ليس فقط بسبب قوته الكبيرة في المجال البلدي والسلطات المحلية، وإنما أيضاً بسبب العلاقة بينه وبين الواقع الاجتماعي القائم. ويرى ريخس أنه في الواقع الجديد للثمانينات هناك ثلاث حقائق أساسية حول الوضع في الشارع العربي، هي:

أ - المواضيع التي لها علاقة بالبلديات والمجالس المحلية لها علاقة أيضاً بالناحية السياسية الوطنية الخالصة.

ب - القرية هي البؤرة الرئيسة لنشاطات الزعامة العربية على مستوى القطر بالنسبة لعرب إسرائيل.

ج - مسألة وجود «عرب إسرائيل» كأقلية وطنية ومدى تدخلهم في القضية الفلسطينية لها صلة بتعاطي السياسة في القرية العربية.

.. ويبيّن ريخس أن المثال البارز لهذا الوضع، هو نظرة العرب إلى موضوع الأرض، حيث جاء الإضراب العام الأول في يوم الأرض (١٩٧٦/٣/٣٠) من واقع الشعور الذي يكمن في مصطلح الأرض كوطن، وليس مجرد أرض وحسب، وذلك بعد أن تمسك السكان العرب بالأرض كشعار لوجود وبقاء الأقلية العربية في البلاد. ويمضي ريخس في تقديراته قائلاً: إزاء الواقع المتغير في الوسط العربي استوعبت القوى والمنظمات السياسية والنشطاء الحزبيون بأن الطريق لخلق قاعدة للقوة يمر بالضرورة عن طريق نطاق السلطات المحلية في المدينة أو القرية



العربية. وبعد أن يتحدث ريخس عن تجربة المنتسبين العرب إلى المعراخ، ينتقل إلى الحديث عن منظمة «أبناء البلد» التي ركزت نشاطاتها منذ مطلع السبعينات في مجالات بلدية وثقافية ووطنية قطرية. كما يتحدث عن «حركة النهضة» في الطيبة و«حركة الفجر» وغيرهما، ويصل إلى دراسة أقوى التنظيمات العربية «اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية» التي تأسست عام ١٩٧٤. فيجزم ريخس بأن الدليل البارز للتنظيمات السياسية ينطبق على هذه اللجنة، التي استطاعت خلق مركز خاص محترم في مجال السياسة العربية المحلية، على الرغم من عدم كونها هيئة حزبية تعلن عنها ولا هي إطار برلماني. ولما كان معظم أعضاء هذه اللجنة - يتابع ريخس - قد وصلوا إلى عضويتها بحكم مناصبهم المرموقة في مدنهم وقراهم في مجالس البلديات والمجالس المحلية عن طريق الانتخابات، فقد حصلوا على صورة حسنة ومكانة بارزة من حيث تمثيل السكان العرب المحليين، حتى وصلت الأمور إلى انتشار الشائعة التي تفيد وكأن هذه اللجنة هي «برلمان لعرب إسرائيل»، حتى أن ازدياد الدعم والقوة جماهيرياً لهذه اللجنة، عمل على إحداث تغييرات في موقف بعض الأوساط اليهودية المعنية بالشؤون العربية. وبعد استعراض عدد من نشاطات اللجنة، يعود ريخس للتأكيد على أنه كما تحولت الوطنية الفلسطينية إلى إقامة لبنة هامة في مدماك السياسة للقرية العربية، هكذا تحولت هذه القرية إلى بؤرة رئيسة للوطنية الفلسطينية داخل «الخط الأخضر» وبخاصة بعد عام ١٩٧٦ وإعادة قضية مصادرة الأراضي العربية إلى عناوين الصحف وأجهزة الإعلام. ثم ينبه ريخس إلى التأثيرات الكامنة في «إحياء التراث الشعبي الفلسطيني في أرض إسرائيل» والاهتمام بالتاريخ الفلسطيني والزعماء الفلسطينيين، وإلى التأثيرات الثقافية والصحفية في المناطق المحتلة على العرب في البلاد<sup>(٤٠)</sup>.

بعد أن فرغ إيلي ريخس من دراسة القرية العربية، لوحظ أنه بدأ يتوسع في الحديث عن «اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية»، سواء في الندوات التي يشارك بها أم في المقالات التي يكتبها أو في المقابلات الصحفية التي تجري معه. وفي هذا التوسع يشدد ريخس على عدة نقاط، أهمها:



- أ - قيام اللجنة، إلى جانب اشتغالها بالشؤون البلدية، ببلورة شخصيتها كهيئة سياسية مسؤولة عن الموضوع القومي لـ «عرب إسرائيل». وقد عمل الدمج الفعلي بين مشكلات السلطة المحلية والقضايا القومية على زيادة هيبة اللجنة في نظر الجمهور العربي على جانبي «الخط الأخضر» وفي الخارج.
- ب - نظراً لوصول شخصيات شعبية إلى هذه اللجنة عن طريق الانتخابات، فقد منحها ذلك صفة الهيئة التمثيلية العليا عن السكان العرب، فأصبحت وكأنها «برلمان عرب إسرائيل».
- ج - ستواصل اللجنة اكتساب الزخم من خلال تدعيم مكانتها، سواء في الدفاع عن المصلحة المدنية للعرب أو في تمثيل مواقفهم القومية الفلسطينية. ومن المحتمل أن يحاول أعضاؤها تحويل القوة المتراكمة لديهم نحو إطار عمل سياسي راسخ، أي إقامة حزب يكون مركزه الأساسي إقليمياً قروياً.
- د - الأرضية التنظيمية لـ (حزب اللجنة) المحتمل جاهزة، وقد تمت بلورة برنامج سياسي يشمل الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل ووقف القمع الاسرائيلي. ومثل هذا البرنامج يحتوي مبادئ عامة تعتمد عليها أحزاب مختلفة (حداش - القائمة التقدمية .. إلخ).
- هـ - في ضوء تجربة اللجنة، سيكون في وسع «العربي الإسرائيلي» الراغب بالزعامة أن يستمد قوته بصورة مباشرة من ناحيتين، الأولى / الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في كل ما يتعلق بالتمييز والفوارق الاجتماعية. والثانية / التمثيل الوطني وبخاصة في مجال الوطنية الفلسطينية والنزعة إلى «التشريق» نحو الضفة الغربية<sup>(٤١)</sup>.
- توحي تقديرات ريخس، وغيره، أن الدراسات والآراء الإسرائيلية المتعلقة بالهوية القومية والمسار الوطني للعرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، هي بمثابة أضواء كاشفة تتيح للمؤسسة الحاكمة تتبّع التحركات الجارية في أوساط العرب،

خلال الظروف العادية وفي المستجدات على حد سواء.

### **\*\* الترابط مع الضفة والقطاع:**

بعد استكمال احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، توقف المستشرقون والباحثون الإسرائيليون عند موضوع الاتصال بين العرب على جانبي ما يسمى «الخط الأخضر» مع الضفة الغربية وقطاع غزة، فدرسوا الآثار المتبادلة الناجمة عن هذا الاتصال وأولوا عناية خاصة لانعكاساته على الواقع السياسي والايديولوجي لما يسمى «عرب إسرائيل»، سيما وان مسائل كثيرة صنفها الاسرائيليون في عداد الماضي، عادت لتبعث من جديد.

كان المستشرق ايلي ريخس، هذه المرة أيضاً، في مقدمة الباحثين الاسرائيليين الذين شغلتهم المسألة، وبدأ يتابع التحولات السياسية والنضالية في صفوف العرب داخل فلسطين المحتلة، وفي ذهنه التعرف على التفاعلات الجديدة. وكخلاصة لعشرات الدراسات والأبحاث التي أجراها في هذا الشأن، تناول ريخس موضوع الاتصال بعد «يوم الأرض». فبعد وصف هذا اليوم بأنه بمثابة «شاخصة رئيسة على طريق تطرف مواقف السكان العرب المستمرة منذ حرب الأيام الستة»، يقدر ريخس أن سهولة الاتصال بين «عرب إسرائيل» و«عرب المناطق» جذدت الصلة بين المجموعتين اللتين فصلتا بعد حرب ١٩٤٨. وكانت الصلة الجديدة عبارة عن عودة إلى مصادر الاتصال المتجدد مع الشعور بالعناء الفلسطيني، بعد أن زعزعت السنوات من العيش تحت الحكم الاسرائيلي ثقة العربي الذي يعيش خارج «الخط الأخضر» بالعربي الذي يعيش داخله. ويتابع ريخس: إن مشكلة الهوية الوطنية المشطورة للشعب الفلسطيني، تفاقمت ووضعت أمام ضغوط جديدة وقاسية لم يتم التوصل إلى حلها، وإن تلخيصاً لأحداث يوم الأرض وما سبقه يشير إلى مرحلة قياسية في المسيرة الديناميكية لدى «عرب إسرائيل» منذ عام ١٩٦٧. حيث يتمثل ذلك في الانتقال من المفهوم المتواضع للتكون القومي العربي في هوية عرب البلاد إلى المفهوم الذي يبرز الانتماء الفلسطيني من خلال الانطلاق في النضال الهادف إلى نيل الحقوق<sup>(٤٢)</sup>. وانشغل د. ايلي ريخس بموضوع «الاتصال»، على امتداد الأعوام العشرة التي

أعقبت يوم الأرض، وعرض خلاصة ما توصل إليه في بحث انهاء في صيف ١٩٨٧، واستمر في جمع مادة لبحث آخر يتعلق بما أسماه «التعاون بين عرب إسرائيل وعرب المناطق في مجال الارهاب».. وحول أبعاد اللقاء بين العرب على جانبي «الخط الأخضر»، يؤكد ريخس أن عملية التقارب هي جزء من الاستراتيجية الشاملة للزعامة الفلسطينية خارج البلاد وهي م.ت.ف، والغاية من ذلك هي تقليص الفجوة وإيجاد محبة متبادلة بين الدوائر الفلسطينية الثلاث: «عرب إسرائيل» في الدائرة الداخلية و«عرب المناطق» في الدائرة الوسطى والفلسطينيين في الدائرة الخارجية عن إسرائيل. ومهمة «عرب إسرائيل» في هذا الموضوع هي العمل بالاشتراك مع القوى المعادية للصهيونية لتقديم المصلحة السياسية لمنظمة التحرير في إسرائيل. ويشير ريخس إلى أن للجماعات العربية داخل السياسة الاسرائيلية (مثل: الشيوعيين - القائمة التقدمية - أعضاء الكنيست العرب من المعراخ..) مهمة أساسية لهذا الغرض، وهذا يعني أنه بين ظهراني الأوساط العربية المعتدلة ومؤيدي المعسكر الصهيوني والعلاقة مع عرب المناطق قد نشأ انتماء عربي ونشأت الهوية الفلسطينية وهذه هي عملية «الفلطنة». ويقول ريخس أن تطورات السنوات العشر التالية ليوم الأرض، شهدت تبلور شرعية فلسطينية «للعرب الاسرائيليين» بعد سنوات عديدة من التكرار. لكن ريخس يعتبر أن هذا التقارب ما يزال في دائرة الشعور، ولم يستقر بعد ذلك بسبب الواقع الضاغط الذي لا يسمح بإقامة أطر سياسية مشتركة للعرب من كلا جانبي «الخط الأخضر»، والمجال المهم جداً للتأثير المتبادل بين الجماعتين هو المجال الثقافي والديني، ذلك أن الضفة الغربية اليوم هي مركز ثقافة وعلوم «العرب الاسرائيليين»، فهؤلاء يدرسون في جامعات الضفة، وخلال ذلك تقوم تغذية متبادلة، وينتفش التراث الشعبي والثقافة الفلسطينية بين كلتا الجماعتين<sup>(٤٣)</sup>.. وإثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، تابع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون موضوع «الاتصال» ذاته، لكن هذه المرة في نتائجه وتجلياته العملية، وخاصة قيام عرب الجليل والمثلث والنقب بتنظيم إضراب تضامني مع الانتفاضة (بعد نحو عشرة أيام من انطلاقتها). ففي مقابلة صحفية مع ايلى ريخس لاستطلاع رأيه

حول هذا الاضراب، ذكر أن الأحداث الأخيرة (= الانتفاضة) أكدت تعاون الطرفين على قدم المساواة. وفي تحريض مكشوف يذكر أن الأمور خرجت من يد الذين قاموا بتنظيم الاضراب في عدة أماكن لتتحول إلى يد عناصر راديكالية متطرفة تسعى إلى بلوغ المواجهة مع السلطات، وتشمل هذه العناصر جماعات، من أمثال: أبناء البلد - الحركة الوطنية التقدمية - جماعة النهضة - وبعض الجماعات الأخرى، التي تدخل منذ سنوات طويلة في نقاش مع راحح حول الطريقة التي يجب إحياء ذكرى يوم الأرض وفقها<sup>(٤٤)</sup>. وفي مقابلة أخرى للتعرف على رأيه حول تأثيرات الانتفاضة على «العرب في إسرائيل»، حدّد ريخس وجوب النظر الإسرائيلي لهذه التأثيرات من خلال عدة زوايا (هي:

أ - زاوية الروابط التي تجمع «عرب إسرائيل» و«عرب المناطق».

ب - الروابط بين «عرب إسرائيل» ومنظمة التحرير.

ج - الزاوية الأمنية.

د - الزاوية التي تتعلق بالانتخابات الإسرائيلية.

هـ - الزاوية الخاصة بالعلاقات بين العرب واليهود).

ويبيّن ريخس أن هذه خمسة مجالات يبدو التغيير فيها ملموساً، وأن هناك انتقالاً جزئياً لصور النضال الشعبي في «المناطق» إلى «الخط الأخضر». وحول النتائج على «العلاقات العربية - اليهودية في البلاد» يشير ريخس إلى تشويه التمييز بين «العرب الإسرائيليين» وبين «مواطني المناطق»، ويذهب إلى أنه كلما ازدادت الأعمال العدائية في أوساط «عرب إسرائيل» تعزّز الخط المتطرف في أوساط السكان اليهود تجاههم. وينبّه ريخس بعد ذلك إلى أن العرب بدأوا يفتحون ملف عام ١٩٤٨ من جديد، وهذا يعني أن هناك حديثاً عن احتمال طرح مشروع التقسيم على جدول الأعمال، بعد أن أخذت فكرة التقسيم تموت منذ نهاية الخمسينات<sup>(٤٥)</sup>، على حد قوله.

مستشرق آخر، هو البروفسور تسفي البيلغ، اهتم بالمثل باختراق تأثيرات الانتفاضة لخطوط ١٩٤٨، وبالأضراب العربي التضامني معها، معتبراً أن هناك إجراءات أدت إلى ما أسماه «هيجان أحاسيس عرب إسرائيل»، أولهما على مستوى



علاقتهم بالدولة (ميزانيات السلطات المحلية - أراضي الوقف الاسلامي وممتلكاته - تمييز في مجال التشييد - مشكلات مثقفين - رفض الحقوق..الخ) وثانيهما على مستوى هويتهم القومية، إذ لا يستطيع العربي أن يكون منتبياً إلى دولة يهودية لا تمنحه مجال الانتماء إليها. ويتكهن البيلغ أن يشهد المستقبل تطور ظاهرة انطواء العرب على أنفسهم وتوقف اتصالاتهم مع الجمهور اليهودي، وأنه لن تكون هناك عودة من ناحية سياسية إلى الوضع السابق. وفي ضوء تقديره لامكانية «أن تصبح بعض المناطق المعنية عربية، حتى بمعنى الميول القومية»، يقترح البيلغ على إسرائيل أن تدرس جيداً نقل ال(٦٠) ألف مستوطن [من الضفة الغربية] إلى الجليل على سبيل المثال<sup>(٤٦)</sup>. ويصف البيلغ الاضراب التضامني بأنه ظاهرة مقلقة أكثر من الاضطرابات [= الانتفاضة]، خاصة مع امكانية أن يتحول الاضراب إلى سابقة ومثل يُقتدى به، وينصب نفسه واعظاً يدعو إلى «تغليب العقل والمنطق على العصبية» لدى المواطنين العرب، مذكراً بأنه ما لم تحترم العلاقات بين «الدولة» و«المواطنين»، فسوف تنتقل الإطارات المشتعلة من غزة ونابلس إلى «شوارع إسرائيل»، ويتساءل: من ستكون لديه القوة حينذاك على إطفاء الحريق؟!<sup>(٤٧)</sup>.

أما البروفسور يحزقئيل درور فيقرأ الانتفاضة بعد نحو سبعة أسابيع من انطلاقها، بمغزاها كعمل مألوف تاريخياً، يمكن أن يحتذى به. فيكتب في معرض تطرقه إلى «الأقلية العربية تحت حكم إسرائيلي» أن أحد الدروس الواضحة التي قدمها التاريخ هو أن الأقلية الكبيرة تطور تطلعات وطنية وشوفينية (...) وأن التقدم الاقتصادي والتعليمي (...) يزيد قوة هذه التطلعات. وعندما ترى أقلية كهذه نفسها خاضعة لاحتلال أجنبي، من المحتم أن تحدث مقاومة متزايدة تأخذ صوراً متقدمة مثل العصيان المدني. ومن المتوقع أكثر حدوث تطورات كهذه مع دخول جيل جديد في مجال العمل. ودرور إذ يشير بهذا إلى «الأقلية العربية في إسرائيل»، يبيّن أنه بعد «الاحداث في الضفة والقطاع» لا لزوم لتوسيع الحديث والاسهاب حول هذه الرؤية. وينتقد المؤسسة الحاكمة على ضعفها في الانسياق وراء الأحداث الجارية بدلاً من التعمق في فهم المجريات التاريخية، كأساس لبلورة

ما يسميه «استراتيجية وطنية لإسرائيل»<sup>(٤٨)</sup>.

ضمن تقصي الباحثين الاسرائيليين للمؤشرات التي يعتقدون أنها تجسد قوة أو ضعف تأثيرات الانتفاضة على «عرب إسرائيل»، يدرس اليسع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) نموذجاً معيناً يدل على عمق هذه التأثيرات، هو إحياء «يوم الأرض الثاني عشر» الذي كان في ظل الانتفاضة مختلفاً عما جرى في الأعوام السابقة. ويلخص إفرات الحقائق الجديدة، كما يلي:

أ - جرى التعبير عن تضامن «عرب إسرائيل» مع «عرب المناطق» ضد الاحتلال، وتدل المشاركة الجماهيرية في الاجتماعات والتظاهرات على التماسك في أوساط هؤلاء السكان وعلى التعمق المتزايد للهوية الوطنية لدى العرب من جانبي «الخط الأخضر».

ب - من أجل الحؤول دون أعمال «الإخلال بالنظام» والتعبيرات القومية لدى «عرب إسرائيل»، كان يجب على السلطات أن تعزلهم طبيعياً وإدارياً عن «عرب المناطق» لكي يكون بالإمكان السيطرة عليهم، خاصة وأنه ظهرت لدى «عرب إسرائيل» زعامة محلية قادرة على السيطرة على الوضع وعلى اتباع الوسائل المعتدلة بما يتفق مع الظروف المتغيرة.

ج - خلافاً لأحداث أيام الأرض في السنوات السابقة ، اكتسب هذا الحدث (عام ١٩٨٨) مغزى سياسياً كبيراً جداً، وذلك استناداً إلى العصيان المدني والاضطرابات [= الانتفاضة] التي وقعت في المناطق. حيث زادت المشاعر الوطنية لدى «عرب إسرائيل». ويبرز هذا الأمر جذور المشكلة القائمة في أوساط هؤلاء السكان، لجهة أن موضوع الأرض يشكل دائماً جوهرًا ورمزاً بالنسبة إليهم، وهم يرون في الأرض مصدر رزق ومجال حياة وحيداً بقي لهم، وإقليمياً يمكنهم من التمسك الحقيقي به. وينتهي اليسع إفرات استخلاصاته بالإشارة إلى أن الطموحات الوطنية والشرعية لـ«عرب إسرائيل» لا تقل عن طموحات اخوتهم في المناطق المحتلة، وحتى أن «الخط الأخضر» الذي فصل بين الجانبين في الماضي، لم يحوّلهم إلى «إسرائيليين جيدين». ثم يقدّر أنه لا توجد لدى حكومة إسرائيل

سياسة واضحة حيال الأقليات، وهكذا فإن مستقبل «عرب إسرائيل» في إطار الدولة اليهودية التي يعيشون فيها يلفه الغموض<sup>(٤٩)</sup>.

للوهلة الأولى، يبدو إفرات خالي الذهن من إدراك القمع الإسرائيلي ضد العرب في فلسطين، ويلوم إسرائيل على عدم وضع الحواجز أمام التأثيرات الوطنية/القومية القادمة من الضفة والقطاع، متجاهلاً بذلك أن إسرائيل عملت ما بوسعها في سبيل «تطويع» العرب ولجم اندفاعاتهم، ومتجاهلاً كذلك أن التعبيرات عن الانتماء والتفاعلات بين أبناء الوطن الواحد، تجتاز كل المعوقات التي تواجهها. بينما نرى إفرات يحاول ترك الباب موارباً، ويختار فكرة «المستقبل الغامض» الذي ينتظر العرب في البلاد، لتهيئة الأذهان - ربما - إلى أن هذا المستقبل لا بد أن يتحدد على مسار المواجهة بين هؤلاء العرب وبين الدولة. وهو إذ يعلم حتماً أن أقلية سكانية مقهورة وعزلاء، لن يتسنى لها امتلاك القدرة على الحسم في الأفق المنظور، بسبب اختلال موازين القوى لغير صالحها، فإنه من خلال فكرة «غموض المستقبل» يتوجه ضمناً إلى العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ليتجاوبوا مع المؤسسة الحاكمة في سياستها (= الاستسلام للأمر الواقع)، والتخلي عن التضامن مع الانتفاضة في الضفة والقطاع.

وفي اتجاه التعرف على مقدار تأثيرات الانتفاضة، أيضاً، تم التطرق إلى ذلك، في اليوم الدراسي الذي نظمته «معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية» (في أواسط كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، حول موضوع «انتخابات الكنيست الثانية عشرة في المجتمع العربي في إسرائيل». فادعى المستشرق يوسف جينات أن النضال من أجل المساواة في المجتمع كان خلال هذه الانتخابات عاملاً ذا أهمية واسعة أكثر من المواضيع الوطنية الفلسطينية. وعرض د. ماجد الحاج «الدعاية الانتخابية في ظل الانتفاضة»، فأكد أن الانتفاضة أثرت بشكل واسع على المضمون الدعائي الانتخابي لأغلب الأحزاب، لكنها - برأيه - لم تؤثر في النتائج. ونظر المستشرق يتسحاق رايتز (من الجامعة العبرية) إلى انسحاب عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل، على أنه تعبير سياسي عن تأثير الانتفاضة على «عرب إسرائيل». وتحدث يوسف بن دافيد (من جامعة بن غوريون) عن التغيرات في طابع تصويت البدو،



فزعم أنهم لم يبلورا لأنفسهم طوابع سياسية، وبقي تصويتهم ضمن حدود القبيلة والحامولة، بالرغم من أنهم ينخرطون في مسيرة «تعاظم التعصب» وتعاظم التضامن مع مشاكل «عرب إسرائيل». والنتيجة التي توصل إليها الخبراء المشاركون في هذا اليوم الدراسي هي «لم تغير الانتفاضة من طابع التصويت التقليدي لعرب إسرائيل»<sup>(٥٠)</sup>. . بمعنى أن النهوض الوطني والتمسك بالهوية القومية والتضامن مع الانتفاضة، كل ذلك لم يُترجم إلى موقف عملي وفعل، لدى مشاركة العرب في انتخابات الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨).

بالنسبة للباحثين الإسرائيليين، يعتبر موضوع تأثيرات الانتفاضة على «عرب إسرائيل» أكبر من أن يدل عليه حدث كالانتخابات التي جرت في العام الأول للانتفاضة، فالأمر يتعلق بتراكمات متواصلة على المدى الطويل. وقد وُجدَ من يحذّر هنا من التراكمات المذكورة على العلاقات العربية - اليهودية في الدولة. ففي عمل بحثي أنجزه فريق من المختصين والخبراء أصدره «مركز جاني/ يافيه» (في آذار/مارس ١٩٨٩) بعنوان «يهودا والسامرة: الطريق إلى السلام»، يرى المشاركون أن مكانة «عرب إسرائيل» هي عامل حيوي في خيارات السلام الدولية. وأنه إذا استمرت حالة اللاهدوء في الضفة والقطاع، وإذا لم تعالج مطالب «عرب إسرائيل» في المساواة بالحقوق بطريقة صحيحة، فإن الوضع الراهن يمكن أن يؤدي إلى تطرف متزايد وإلى نشاط عنيف بين «عرب إسرائيل» مع تفاقم في علاقاتهم باليهود داخل الدولة. لهذا يوصي معدّو التقرير باتّباع خطوة من طرف واحد، هي تعجيل اندماج هؤلاء العرب في حياة الدولة، بالابتداء في «تطوير جدّي» للقطاع العربي<sup>(٥١)</sup>. وبالمثل، توقف المشاركون في الاجتماع السنوي لـ«الرابطة الإسرائيلية لعلوم الدولة» (في أيار/مايو ١٩٨٩) عند الاحتمال ذاته، انطلاقاً من تزايد مشاعر الإحباط وخيبات الأمل والتعاطف مع الانتفاضة، بعد أن أصبح «عرب إسرائيل» أمام مفترق طرق، حسب تعبير أحد المشاركين في هذا الاجتماع<sup>(٥٢)</sup>.

### **\*\* الظاهرة الإسلامية :**

انشدّ المستشرقون والباحثون الإسرائيليون إلى التعرف على انتشار ظاهرة



التدين الإسلامي بين صفوف العرب في فلسطين. فعمدوا إلى تحليل المؤشرات الخاصة بذلك، سواء في الدراسات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والدينية العامة، أو في دراسة ما يسمى «حالة التعصب» التي أخذت بالتزايد هناك منذ أواسط السبعينات.

من العينات البحثية، في هذا المنحى، أعد د. تومي مثير (أحد كبار المحاضرين في جامعة تل أبيب) كتاباً يحمل عنوان «يقظة المسلمين في إسرائيل»، أصدره «معهد الدراسات العربية» في جفعات حفيفا، وذلك بعد أن التقى مؤلفه عشرات الشخصيات الإسلامية (بينهم قضاة ورؤساء مجالس محلية وغير ذلك) واعترف المؤلف في مقدمة كتابه بأن القضية الهامة التي شغلت باله، هي: هل يعقل حدوث يقظة إسلامية بين مجموعة المؤمنين في دولة غير إسلامية؟! ولدى إجابة المؤلف على هذا التساؤل، اتضح له أن الظروف الخاصة التي يعيشها «عرب إسرائيل» قد سمحت - وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ - بالانفتاح الزائد والاستعداد للقبول ولتبني طرق التفكير المستمدة من روح الدين الإسلامي. وقال المؤلف: إن القلائل من العرب الذين عرفوا كُنْهُ اليقظة الإسلامية وقفوا موقفاً متحفظاً بل وحتى متجاهلاً لها. وتحدث المؤمنون أنفسهم عن اليقظة بحماس واضح وعن شرعية نموها، بل ودافعوا عنها، وتركز حديثهم حول كون الحركة رداً على الخط الفكري الشرقي والغربي على حد سواء. وعلى سؤال من نوع «هل اليقظة الإسلامية هي فعلاً يقظة إنسانية ليبرالية وإصلاحية حسبما يعرضها أعضاؤها، أم أنها حركة ظلامية متطرفة حسبما يصفها خصومها؟!»، يجيب د. مثير أنه حسب الدلائل والمميزات يمكن أن نرى في المرحلة الأولى من اليقظة (وبخاصة من ١٩٧٩-١٩٨١) مرحلة متطرفة جداً. وبعد ذلك اعتدلت وتبنت لنفسها مبادئ إنسانية وإصلاحية كثيرة. وتوصل المؤلف إلى نتيجة مفادها أنه من المحتمل أن يكون زعماء اليقظة (عام ١٩٨٦) يتبعون أسلوباً معتدلاً يعتمد على أسس الحوار المستمر مع كل ما يحيط بهم من مسلمين ويهود ومسيحيين، وبعد أن تحدث المؤلف عن الصعوبات التي واجهته في إعداد كتابه، يشير إلى أن معلومات كثيرة بقيت سرية، وهذه المعلومات تتضمن وثائق صادرة عن المحكمة العسكرية تتعلق

بـ «أسرة الجهاد» والإفادات ومواد التحقيق الذي قامت به الشرطة لدى توقيف أعضائها (عام ١٩٧٩).

خصّص د. تومي مثير الفصل الأول من كتابه «يقظة المسلمين في إسرائيل» للتحديث عن دوافع هذه اليقظة، مستعرضاً اعتقاد قسم من الباحثين بأن الدوافع ثقافية أيديولوجية بالإضافة إلى «خيبة الأمل» من القومية العربية، وقيام قسم آخر بإرجاع ذلك إلى أسباب سياسية جاءت نتيجة لكابوس حرب ١٩٦٧، بل وربما حتى نتيجة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران. بينما أرجع قسم ثالث سبب اليقظة إلى العوامل الاقتصادية. ويعتقد د. مثير أنه يمكن ربط بداية اليقظة بنتائج حرب ١٩٦٧، حيث أخذ «العرب في إسرائيل» يفسرون هويتهم تفسيرات مختلفة، وعدّد المؤلف العوامل التي تسببت في اليقظة، وهي:

١ - العامل الخارجي، نتيجة لليقظة الفلسطينية الإسلامية التي نادت بالكفاح المسلح وتحول م.ت.ف إلى رمز صمود العرب، مما أدّى إلى نمو الميول الفلسطينية وخاصة بين الشباب.

ب - العامل الداخلي، ويتلخص ببحث «العرب في إسرائيل» عن بدائل وحلول إسلامية بعد حرب ١٩٦٧ من خلال البحث عن الروحانية والنقد الذاتي الذي شهده المجتمع العربي بعد الحرب.

ج - عامل اللقاء مع عرب الضفة والقطاع، حيث تعرف العرب على إيديولوجيات وحركات دينية لم يسبق أن عرفوها من قبل.. وخصّص د. مثير الفصل الثاني لدراسة «حالة» هي الشيخ عبدالله درويش زعيم «حركة الشباب المسلمين في إسرائيل».

وفي الفصل الثالث من الكتاب، استعرض د. مثير وحل موضوع «أسرة الجهاد» التي تمّ اعتبارها كامتداد لحركة «الجهادية» الفلسطينية التي قامت عام ١٩٣٥ بزعمامة الشيخ عز الدين القسام من خلال إيمان أعضائها بأن فلسطين كانت وينبغي أن تبقى دولة عربية إسلامية. وكانت المنظمة تتألف من خلايا سرية، وقام أعضاؤها بنشاطات فدائية فاعتقل حوالي مائة منهم وصدرت بحق ستين منهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة.. ويختتم المؤلف كتابه بالادعاء أن كشف

«أسرة الجهاد» زعزع «المجتمع العربي الاسرائيلي» وفتح عيون السياسيين الاسرائيليين على ما يجري في الشارع العربي، وأعربوا عن قلقهم من تطلعات الشباب المسلمين الراديكاليين الذين ولدوا، بمعظمهم، بعد عام ١٩٤٨ وتتلّمذوا في المدارس الاسرائيلية<sup>(٥٣)</sup>.

بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، وما ارتبط بها في اذهان الباحثين الاسرائيليين من ازدياد «ظاهرة التعصب» جرّاء اشتراك التنظيمات الاسلامية في فعاليتها، لجأت الجامعات الاسرائيلية إلى تنظيم الندوات الدراسية الخاصة بـ«الظاهرة الاسلامية». ففي أسبوع واحد (أواسط حزيران/ يونيو ١٩٨٨) عقد «معهد ترومان في الجامعة العبرية» ندوة لمناقشة الناحية الدينية كعنصر مساعد للتعايش السلمي، اشترك فيها إلى جانب عدد من المستشرقين والباحثين والأكاديميين الشيخ عبدالله درويش والحاخام السفاردي الأكبر لمدينة نتانيا والقس البروفسور مارسيل ديبواه. وعقد «المعهد الاجتماعي لدراسة الجاليات في جامعة بارايلان بتل أبيب» ندوة لدراسة «التعصب الديني»، تحدث فيها البروفسور مناحيم فريدمان حول «مسيرة التعصب الديني في المجتمع العصري»، فذكر أن كافة الديانات تدعو إلى المحبة والسلام، بينما وصل التعصب في الوسطين العربي واليهودي إلى حد لم يعد يستطيع فيه الفرد أن يتخذ قراره بنفسه بعد أن نزع هذا التعصب من الفرد حقه في اعتماد الأفكار التي يريدّها. أما د. ايلي ريخس فقد تناول ما أسماه «مسيرة التعصب الاسلامي والنزعة الاسلامية في المجتمع العربي الاسرائيلي»، معتبراً أن هذه المسيرة كانت تدريجية، لكنها أصبحت ذات مغزى بعد أن تدفق مئات من الشباب العرب إلى كليات الشريعة بمدن نابلس والخليل وقلقيلية لكي يتعلموا فيها، ثم عادوا إلى مدنهم وقراهم لكي يشكّلوا الوعظّة وأئمة المساجد في مدن وقرى المثلث والجليل<sup>(٥٤)</sup>.

ويجيء فوز «الحركة الاسلامية» في الانتخابات البلدية في مدينة أم الفحم العربية (أواخر شباط/ فبراير ١٩٨٩)، فينبغي بعض الباحثين الاسرائيليين، بقلق، لدراسة هذا المستجد الذي ترجم الحضور الاسلامي إلى واقع تنظيمي/ إداري. وفي معرض تحليل الحدث الجديد ومخاطره، يقدّر المستشرق رافي يسرائيلي



(المتخصص بدراسة الشؤون الإسلامية في الجامعة العبرية بالقدس) ان التيار الإسلامي في إسرائيل، مرتبط بالآخوان المسلمين، وان المبالغ الضخمة التي تموله تأتي بصورة خاصة من منظمات إسلامية، ومن السعودية وربما من ليبيا أيضاً. ويرى أن الخط السياسي الذي يعتمده الأصوليون المسلمون، بالحرص على العمل في إطار الشرعية، جاء إثر الفشل الذي تعرضت له «أسرة الجهاد»، وان رفضهم الخوض في الشؤون السياسية مباشرة، في الوقت الذي يقيمون فيه دولة مضادة حقيقية بالسيطرة تدريجياً على المؤسسات المحلية، يمثل إشارة مقلقة، وقد يصبح الوضع بسرعة غير قابل للضبط. وتابع رافي يسرائيل: إن الأصوليين يستغلون النظام لمصلحتهم الخاصة، ولا يلتزمون القانون إلا لتلقي المساعدات الحكومية وتفادي السجن، وهدفهم هو اجتياح المجتمع من الداخل، ثم في مرحلة ثانية «أسلمة» مجمل فلسطين والشرق الأوسط<sup>(٥٥)</sup>.

في ضوء هذه الرؤى ، يصبح ممكناً القول إن المستشرقين والباحثين الاسرائيليين ينظرون إلى «الظاهرة الإسلامية» في الوسط العربي بعين القلق، والتخوف من نمو هذه الظاهرة مستقبلاً. وفي المقابل، بالرغم من عدم توفر مؤشرات أو كتابات تبين أن هؤلاء المستشرقين والباحثين يحبذون تعاظم التيار الإسلامي بين العرب في البلاد، ربما يكون هذا التوجه متخذاً عملياً، باعتبار أن هكذا تعاظم يضع في أيدي المعنيين الاسرائيليين ورقة رابحة يستغلونها، على الأقل، في تبرير التطرف الديني الصهيوني. ونعتقد أنه إذا لم يتطرق المستشرقون والباحثون الاسرائيليون إلى هذا الاحتمال، وإلى حركية المواقف المتبادلة بين التيار الإسلامي وبين المؤسسة الحاكمة، فإن أي بحث في هذا الشأن، يظل متسماً بالتبسيطية ومحكوماً بالنظرة الأحادية الجاهزة.

.. عموماً، توحى أعمال المستشرقين والباحثين الإسرائيليين المتعلقة بعرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨، بأنها إشارات تحذيرية للطرفين العربي والإسرائيلي. فمن جهة أولى، يتم تذكير العرب بأنهم يعيشون في «دولة يهودية» وأن كل ما يقومون به يقع في ساحة الرؤية البحثية والرسمية، وبالتالي يطلب إليهم دوماً مراجعة وتدقيق حساباتهم في أي موقف يتخذونه وفي أي خطوة يقدمون عليها، ومن جهة



أخرى، يتم تحريض السلطات الإسرائيلية المعنية على نبذ التلكؤ في معالجة أوضاع العرب، وضرورة وضع «الحلول المناسبة» قبل قوات الأوان.. وهل لدى إسرائيل ما تعرضه على هؤلاء العرب، سوى المزيد من القمع والمضايقات؟! هل لديها سوى مواصلة العمل لاستقدام الفرص واستغلالها لتنفيذ مخطط الترحيل؟! وذلك بصرف النظر عن الطروحات الدعائية المتدوالة.

## **\*\* استخلاصات :**

\* في الفروق بين «المعلن» و«المتخذ» ضمن الأبحاث تتكشف حقيقة أن ترحيل العرب من البلاد يندرج في المخطط الثابت للمؤسسة الحاكمة، بينما تعدّ الدعوات لدمج الأقلية العربية في حياة الدولة بمثابة وسيلة مرحلية، ريثما تتغير الظروف.

\* تثير المساهمات البحثية الإسرائيلية جواً من الذعر لدى الإسرائيليين حول الخطر الديمغرافي العربي، ليكون هذا الأمر حافزاً إضافياً يسرّع اتخاذ القرارات الإسرائيلية التي تلغي هذا الخطر بالقضاء عليه في مهده.

\* دعوات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين إلى التعايش، أشبه بمحاولات لذر الرماد في العيون المفتوحة، بغية تصريف عوامل النهوض الوطني/القومي ومشاعر النقمة واليأس، في غير اتجاهاتها الطبيعية.

\* كثيراً ما يجد المستشرقون والباحثون الإسرائيليون أنفسهم أمام معطى يؤرقهم، هو أن مواقف العرب السياسية في أراضى ١٩٤٨، تتخطى المطالبة بنيل حقوقهم المعيشية والمطلبية إلى المطالب الوطنية/القومية في الحرية وتقرير المصير.

\* تنطوي آراء وتقديرات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على اعتراف بأن الهوية القومية للعرب في أراضى ١٩٤٨، هي في وضع التبلور والنضوج، وأن مسارهم الوطني في حالة تصاعد، وفي هذا المنحى يوضع الترابط والتضامن بين العرب على جانبي ما يسمى «الخط الأخضر».

\* تستقطب «الظاهرة الإسلامية» في أوساط عرب فلسطين اهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين، ويتخلل التعامل البحثي مع هذه الظاهرة قلق مرئي، على خلفية التخوف من الإشكالات التي تثيرها للتجمع الإسرائيلي في الحاضر والمستقبل.

## الفصل السابع :

### التناول البحثي الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة

كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وما تزال، محط اهتمام بحثي إسرائيلي يشمل دراسة واقع هذه الأراضي والتغيرات التي تشهدها في كافة الميادين. ويتعدى هذا الاهتمام تدوين الظواهر، إلى قراءتها وتأويلها، ثم إلى طرح التصورات ووضع البدائل لمعالجة موضوع الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراته المتنوعة، وُجدت هنا تباينات في طرق تفكير الباحثين الإسرائيليين، تبعاً لتصنيفات المدارس السياسية الإسرائيلية القائمة، ومثل هذا الأمر غير عسي على إدراك المتابعين لطبيعة إسرائيل وسبل العمل المشترك في نطاق «التعددية» الحزبية/الوظيفية الإسرائيلية.

#### \*\* الأوضاع العامة :

إلى جانب الدراسات الإحصائية التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء وبنك إسرائيل حول الأوضاع العامة في الضفة والقطاع، وضمن الاهتمام الواسع النطاق بهذه الأوضاع في مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية المختلفة، عني مشروع أبحاث (=بنك معلومات) الضفة الغربية - برئاسة د. ميرون بنفنيستي - منذ تأسيسه، بإجراء دراسات خاصة عن الضفة والقطاع، نشرت نتائجها في نشرات وكتب (بالنسبة لمسائل مختارة)، وفي تقارير سنوية شاملة. وتستغل هذه الدراسات للاستهلاك الداخلي والخارجي، في الوقت ذاته، تستفيد منها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة خلال تعاطيها النظري والعملي مع الأوضاع العامة والتطورات الجارية أو المستقبلية في الضفة والقطاع، كما تسهم ببلورة معرفة إسرائيلية عامة في هذا الشأن. وتستمد الجهات الخارجية المعنية من دراسات

المشروع ونتاجاته المختلفة ما يعينها في تكوين صورة عامة وأحياناً تفصيلية عن مشكلات الضفة والقطاع والأوضاع السائدة أو المحتملة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يعدُّ آخر تقرير متوفر صادر عن المشروع المذكور (١٩٨٧) بمثابة إسهام كبير في استكمال المعلومات لدى المهتمين، ويتألف هذا التقرير من خمسة فصول تتناول: الاتجاهات الديمغرافية، والتطورات الاقتصادية، والتطورات القانونية والإدارية، والمجابهة والمواقف، ثم المستوطنات الإسرائيلية. وتنطوي الخاتمة على قراءة المعطيات سياسياً، تحت عنوان «الجمهورية الثانية».

\* ديمغرافياً؛ قدَّر تقرير بنفنيستي عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (في نهاية عام ١٩٨٦) بنحو مليون و٣٧٧ ألف شخص - ما عدا سكان شرقي القدس - (٨٣٥ ألفاً في الضفة و٥٤٢ ألفاً في القطاع) أي بزيادة ٤٠٪ منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. ولاحظ التقرير أن جميع الاتجاهات الحالية لدى السكان الفلسطينيين في المناطق تفضي إلى بنى عمرية فتية، وذلك في سياق عرض البيانات الإحصائية التقليدية حول الهرم السكاني<sup>(١)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، لو لم يتعرض السكان للاحتلال عام ١٩٦٧، كان سيصل إلى نحو ضعف الرقم الذي أورده تقرير بنفنيستي، بالنظر لمعدلات الزيادة الصافية المرتفعة لدى المواطنين الفلسطينيين (التي تحسب بمعرفة أعداد الولادات والوفيات ومعدلات الهجرة الطبيعية في وضع غياب الاحتلال افتراضاً). وبذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي مسؤول بشكل رئيس عن تهجير ما يقارب عدد المواطنين المتبقين على أراضيهم. ومع هذا ينظر الإسرائيليون بقلق إلى الواقع الديمغرافي الفلسطيني القائم، ليس فقط لجهة العدد الذي لا طاقة للاحتلال على استيعابه، وإنما أيضاً لطبيعة التوزيع السكاني في المناطق المحتلة.

اليشع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، أستاذ في جامعة تل أبيب) يدرس في الفترة ذاتها، الظواهر الديمغرافية من حيث توزعها الجغرافي في الضفة



الغربية، مشيراً إلى أن وقائعها لا تدور في وادي الأردن أو في جنوبي الضفة أو في منطقة البحر الميت، بل هي في الأماكن الاستراتيجية الهامة التي تزيد خطورة المشكلة من وجهة النظر الإسرائيلية. ذلك أن المواطنين العرب يتواجدون بكثرة على منصة الجبل الواسعة ويتوزعون بشكل جيد ضمن مئات القرى المقامة على القمم الجبلية وعلى ظهر سلاسل جبلية تطل على ما يحيط بها، كما تنتشر هذه القرى على طول محاور طرق رئيسية، ولا يتجه انتشارها نحو الشرق، بل هي تنتشر نحو الجهة الغربية باتجاه «الحدود مع إسرائيل». ويقول إفرات إن الحشود الديمغرافية التي يمكن أن تسبب المشاكل تقع بالذات حول القدس، حيث يقطن ما بين رام الله والبيرة في الشمال والعيزرية في الشرق وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور في الجنوب، نحو ١٥٠ ألف عربي، يضاف إليهم القاطنون في شرقي القدس (نحو ١٥٠ ألف عربي أيضاً)<sup>(٢)</sup>.

إن تنبيهاً كهذا، لن تهمله سلطات الاحتلال بالتأكيد، ومن المتوقع أن تدخل هذه السلطات في حساباتها معرفة كهذه، لدى تخطيطها لعمليات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي ولدى التضييق على المواطنين العرب اقتصادياً ومائياً وعمرانياً.. إلخ، في سبيل التخفيف القسري من الكثافة السكانية في المناطق المذكورة، كما لن تغفل السلطات المعطيات المذكورة في أي عملية ترحيل جماعية يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل مستقبلاً. أما بالنسبة لقطاع غزة، فيركز الباحثون الإسرائيليون على الاكتظاظ السكاني في مجمل مناطق القطاع، بشكل لا يتناسب مع الموارد. وينظر بعضهم إلى هذا الوضع على أنه «عبء على إسرائيل». كما يتناول بعضهم المسألة الديمغرافية الخاصة بالمخيمات، بتبعاتها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية.

\* اقتصادياً؛ يذكر تقرير بنفنيستي أن إجمالي الدخل الوطني المخصص للإنفاق في الضفة والقطاع بلغ (عام ١٩٨٧) نحو ١,٥ مليار دولار، منه نحو

مليار دولار هو إجمالي الناتج المحلي، والباقي هو صافي التمويلات الخارجية. ويتحدث التقرير بالتفصيل حول الميزان التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الضفة والقطاع والجهات الخارجية، مبيناً المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية للضفة والقطاع (لعام ١٩٨٦) على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

الميزان التجاري	الضفة	القطاع	الضفة والقطاع	النسبة المئوية
١ - المستوردات / المجموع العام	٤٩٧,٨	٣٧٤,٧	٨٧٢,٥	%١٠٠
- من إسرائيل	٤٣٦,٨	٣٤٣,٥	٧٨٠,٣	%٨٩,٤
- من الأردن	١٠,٩	—	١٠,٩	% ١,٢
- من بلدان أخرى	٥٠,١	٣١,٢	٨١,٣	% ٩,٣
٢ - الصادرات / المجموع العام	٢٣٩,٣	١٥٥,٧	٣٩٥	%١٠٠
- إلى إسرائيل	١٥٦	١٣٣,١	٢٨٩,١	%٧٣,٢
- إلى الأردن	٨١,٨	١٨,٨	١٠٠,٦	%٢٥,٥
- إلى بلدان أخرى	١,٥	٣,٨	٥,٣	% ١,٣
٣ - فائض المستوردات على الصادرات / المجموع العام	٢٥٨,٥	٢١٩	٤٧٧,٥	%١٠٠
- مع إسرائيل	٢٨٠,٨	٢١٠,٤	٤٩١,٢	%١٠٢,٩
- مع الأردن	٧٠,٩ <sup>-</sup>	١٨,٨ <sup>-</sup>	٨٩,٧ <sup>-</sup>	%١٨,٨ <sup>-</sup>
- مع بلدان أخرى	٤٨,٦	٢٧,٤	٧٦	%١٥,٩

التجارة الخارجية في السلع للضفة والقطاع  
(تقرير بنفنيستي ١٩٨٧) بملايين الدولارات.

ويورد تقرير بنفنيستي معطيات بتوزع ونسب الأيدي العاملة في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة ١٩٤٨، على النحو التالي<sup>(٤)</sup>:

أ - الضفة الغربية وقطاع غزة					
المجموع بالآلاف	الزراعة %	الصناعة %	البناء %	الخدمات %	
١٥٢,٧	٢٤,٤	١٦,١	١١,١	٤٨,٤	١ - سكان الضفة والقطاع المستخدمون في الضفة والقطاع.
٨٩,٢	١٥,٦	١٧,٨	٤٧	١٩,١	٢ - سكان الضفة والقطاع المستخدمون في إسرائيل.
٢٤١	٢١,١	١٦,٨	٢٤,٥	٣٧,٦	٣ - مجموع العمالة في الضفة والقطاع.
—	٢٧,٢	٣٩,٣	٧١,٥	١٨,٧	٤ - نسبة عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل (٣/٢).
—	١٥,١	٤,٧	٣٧	١,٩	٥ - نسبة العمالة الإسرائيلية من الضفة والقطاع (١٠/٢).
ب - «إسرائيل»					
١٢١٣,٦	٥,١	٢٤,٢	٣,٦	٦٧,١	٦ - العمالة اليهودية في إسرائيل.
١٥٤,٧	١٠	٢٠,٢	١٨,٨	٥٠,٩	٧ - عمالة (عرب إسرائيل) في إسرائيل.
١٣٦٨,٣	٥,٧	٢٣,٧	٥,٣	٦٥,٣	٨ - مجموع العمالة الإسرائيلية في إسرائيل (٧/٦).
٢٤٣,٩	١٢,١	١٩,٤	٢٩,٣	٣٩,٢	٩ - العمال العرب في إسرائيل.
١٤٥٧,٥	٦,٣	٢٣,٣	٧,٩	٦٢,٥	١٠ - مجموع العمالة في إسرائيل (٩/٦).
—	٢٩,٥	١٣,٩	٦٢,٣	١٠,٥	١١ - العمالة العربية في إسرائيل كنسبة مئوية من العمالة في إسرائيل (١٠/٩).

بيان (تقرير بنفنيستي) للعمالة في الضفة والقطاع و«إسرائيل»  
عرقياً وحسب القطاعات (عام ١٩٨٥)

.. يكشف الجدول الأول الواقع المأساوي لتبعية «الاقتصاد الفلسطيني» شبه التامة للاقتصاد الصهيوني، في ظل عملية الدمج والاستغلال الاقتصادية الإسرائيلية للسوق الفلسطينية. ويقود الجدول الثاني إلى إدراك الآثار السلبية للنزف في اليد العاملة الفلسطينية على التنمية المحلية في الضفة والقطاع. وبالرغم من أن هؤلاء العمال يحصلون على مبالغ كبيرة - بلغت خلال العام المذكور مثلاً ٢٨٥ مليون دولار<sup>(٥)</sup> - كاجور لقاء عملهم، تسهم بدورها في تمكينهم من الاستمرار في العيش، لكن النزف ذاته يفضي إلى حرمان القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من هذه الأيدي العاملة، ومن ثم تضرر العملية الانتاجية في المناطق المحتلة، بصورة قسرية. ويمكن استناداً إلى هذين الجدولين معاً، التعرف على ملامح التوجه الكولونيالي الاسرائيلي نحو الضفة والقطاع، وفق صيغة «المركز/

المحيط» المعروفة، والتي يمكن تلخيص مكوناتها بنقطتين هما:

أ - اتسام العلاقة بين منطقة «المركز/ القلب» وبين مناطق «المحيط/ التخوم» بالصبغة الاستعمارية، حيث يتم تحريك عناصر الانتاج وعوامله الرئيسية (المواد الأولية والعمالة الرخيصة الأجور) من الثانية إلى الأولى.

ب - ميل لسان الميزان في التبادلات التجارية (للمواد الخام والمواد المصنعة) لصالح منطقة «المركز» ولجوء المؤسسة الحاكمة فيها إلى ضبط وضغط الأسعار في مناطق «المحيط» مع إطلاق العنان لأسعار صادراتها إلى هذه المناطق..

.. وحين تؤخذ هذه المعطيات في إطار أكثر شمولية، يتضح أن سياسة الدمج الاقتصادي الاسرائيلية بلغت مستوى خطيراً معطلاً لاتجاهات التطور الفلسطيني المستقل، وذلك تحت عنوان «السوق المشتركة» كمفهوم إسرائيلي تضليلي يحاول إخفاء عمليات النهب والاستغلال التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

في هذا التضليل يشارك أوري شتندل (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً ورئيس اللجنة القضائية لشؤون الأراضي في الضفة الغربية حالياً) فيتحدث ضمن بحث له حول «تطور السوق المشتركة»، ويدّعي أن إسرائيل بلورت سياسة مرنة كثيرة الأبعاد، أفسحت المجال للحركة بحرية عبر ثلاث قنوات تتسع باستمرار هي:

أ - حركة كبيرة للبضائع والعمال ووسائل الانتاج من كلا جانبي «الخط الأخضر».

ب - الاتصال المستمر مع الضفة الشرقية والدول العربية عبر «الجسور المفتوحة».

ج - فتح قطاع غزة أمام التجارة النشطة مع المرافق الاقتصادية في الضفة الغربية).

ويزعم شتندل أنه منذ اللحظة التي تمّ فيها إلغاء القيود التي كانت سائدة



في الماضي، بدأت تعمل قوى السوق الحرّة بقوة متزايدة من خلال إعطاء بعدٍ جديد لزخم التطوير في العوامل الثلاثة الداخلة في دائرة متسعة. ويحاول البرهنة على هذا الزعم من خلال الحديث عن «قفزة الانتاج» خلال السنوات الست الأولى التي أعقبت الاحتلال<sup>(٦)</sup> متجاهلاً أرقام الهجرة من الضفة والقطاع وعمليات المصادرة المحمومة للأراضي من قبل سلطات الاحتلال، كوقائع تنسف هذا الزعم.

### \* قانونياً وإدارياً :

يعرض تقرير بنفنيستي الأوامر العسكرية خلال العام ١٩٨٦/١٩٨٧ (٤٠) أمراً أكثريتها تعالج الأمور المالية والاقتصادية) وقوائم الكتب المحظورة - ٧٤ كتاباً ضُمَّت إلى القائمة التي تشمل أكثر من ٦٠٠ بند - ويورد تفصيلات حول التشريعات وتعديلات القوانين<sup>(٧)</sup>.

### \* المجابهات والمواقف :

يتطرق تقرير بنفنيستي إلى ما شهدته المناطق خلال الفترة المدروسة من أحداث: مظاهرات / ٣١٥٠ مظاهرة، إلقاء حجارة ١٨٧٠ حادثة، استخدام أسلحة ومتفجرات وطعن ٦٥ حادثة، إلقاء قنابل حارقة ١٥٠ حادثة، وفاة ٢٢ فلسطينياً وقتل اثنين من الاسرائيليين، ٩ أوامر ترحيل، ٩٩ أمراً بالاعتقال الإداري، ١٠٢ أمر بالاقامة الاجبارية، هدم ٧٠ منزلاً، وغير ذلك من المؤشرات التي تدل على تصاعد المواجهة مع سلطات الاحتلال<sup>(٨)</sup> قبل اندلاع الانتفاضة.

### \* المستوطنات الاسرائيلية :

يتحدث تقرير بنفنيستي عن مواضيع ديمغرافية، وعن مراحل الاستيطان وتوزع المستوطنات جغرافياً، وعن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسكنية وبعض التوجهات السياسية للمستوطنين، كما يتحدث عن التمويل العام والاستثمارات في نطاق الاستيطان، وعن الحركات الاستيطانية والاحتكاكات مع المواطنين العرب<sup>(٩)</sup>.

## \* الآفاق :

يرصد تقرير بنفنيستي اتجاهات الأوضاع المتفجرة، ويرى أن مفهوم «حرب أهلية تتولد داخلياً» لا بد أن يحلّ محل الصراع العربي - الاسرائيلي القديم الطران، باعتبار أنه نزاع دول يتولد خارجياً، وأن المجتمع الدولي لا يستطيع حل الصراع نيابة عن المشاركين فيه. ويحذّر من استمرار الصراع، وغياب إمكانية انتصار أحد طرفيه<sup>(١٠)</sup>.

وحول مستجدات الأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، أصدر مشروع بنك المعلومات الذي يترأسه بنفنيستي عدة دراسات تتابع تطورات المواجهة مع الاحتلال خلال العام الأول من الانتفاضة، وكان مقرراً أن يصدر المشروع كتاباً حول «حقوق الانسان في المناطق المحتلة» مطلع العام ١٩٩٠ إلا أن دار النشر التابعة لصحيفة «الجيروزاليم بوست» خالفت تطبيق العقد المبرم معها ورفضت نشر الكتاب<sup>(١١)</sup>.

بالإضافة إلى ميرون بنفنيستي، وُجد باحثون إسرائيليون يزداد الطلب على أبحاثهم، وخاصة في السنوات الأخيرة. ومنهم يوفال بورتوجالي (أستاذ في قسم الجغرافيا بجامعة تل أبيب) ودافيد نيومان (أستاذ في قسم الجغرافيا بجامعة بن غوريون) اللذان أصدرتا عام ١٩٨٧ كتاباً بعنوان «العلاقات المتبادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة»، خصّص لصالح صندوق فورد الأميركي. وحسب ما جاء في تقرير إسرائيلي عن هذا الكتاب، قام الباحثان بورتوجالي ونيومان بعمل ميداني شمل ٧٧٦ بيتاً من ٣١ مستوطنة، قابلاً فيه نحو ٨,٦٪ من المستوطنين في المنطقة المدروسة، وتوصل الباحثان إلى نتائج متعدّدة، منها:

أ - عن أصول المستوطنين، تبين أن ٣٥٪ من المستوطنين هم من مواليد البلاد، ٣٪ هم من مواليد الأقطار الغربية (أوروبا الغربية + أميركا الشمالية)، ١٣٪ هم من مواليد إفريقيا، ٨٪ هم من مواليد أوروبا الشرقية.

ب - حول الموقف من الدين، عرّف ٤٥٪ من المستوطنين أنفسهم بالمتدينين،

٢٠٪ قالوا أنهم تقليديون، ٣٥٪ اعتبروا أنفسهم علمانيين (وبين المؤلفان أن عدد المتدينين في الضفة الغربية مرتفع أكثر مما هو عليه الأمر داخل ما يسمى الخط الأخضر).

ج - عن مستوى الثقافة، ٤٨٪ من المستوطنين تعلموا لفترة ١٢ سنة، ٣٣٪ أكملوا الجامعة (مقابل ١٤٪ لدى سكان إسرائيل)، ١٤٪ فقط من المستوطنين لم يكملوا دراستهم الثانوية.

د - في نطاق العمل والمهنة، كان ٦٪ من الرجال يعملون في الزراعة، ٣٠٪ أصحاب مهن، ١١٪ يعملون في التجارة، ١٠٪ يعملون في مجال الأمن، ٩٪ أكاديميون. أما بالنسبة للنساء فتبين أن ٣٠٪ منهن ربّات بيوت، ٤١٪ يعملن في التعليم بما في ذلك المربيات في الكيبوتسات.

هـ - أظهر الباحثان خطأ الادعاء الإسرائيلي القائل أن غالبية الاستيطان الجماعي في السنوات الأخيرة ليست له دوافع ايديولوجية (عقيدة غوش ايمونيم وأمثالها) بل هي دوافع اقتصادية (مثل: امكانية شراء بيت بثمن مضحك)، ودوافع تتعلق بنوعية الحياة وغير ذلك. إذ تبين لهما أن ٤٨٪ من الرجال و ٤٤٪ من النساء أجابوا أنهم استوطنوا في الضفة الغربية بتأثير دوافع ايديولوجية، بينما تحدث ١٠٪ من الرجال و ١٤٪ من النساء عن عامل أسعار السكن المنخفضة.

و - كمؤشرات للمواقف الايديولوجية والسياسية للمستوطنين، تضمّن الفصل الأخير من البحث أرقاماً تؤكد أن هؤلاء المستوطنين هم أكثر من أي شريحة إسرائيلية تشدداً في معارضة الحقوق والمطالب الفلسطينية، إذ أيد ٥١٪ منهم ضم الضفة الغربية كحل مفضل، ١٣٪ أيدوا استمرار الوضع القائم، ٨٪ يؤيدون مشروع ألون، ١٢٪ يؤيدون ضم وادي الاردن المشمول في مشروع ألون، ٩٪ يوافقون على فكرة الحكم الذاتي، ٥٪ يطالبون بطرد العرب، ٢٪ يقبلون بالتقسيم<sup>(١٢)</sup>.

ومع بروز تنظيمات المستوطنين الارهابية في الضفة الغربية، لجأ بعض

الباحثين الاسرائيليين إلى دراسة هذه الظاهرة. ويشار إلى بحث د. نعمي جاؤون (المحاضرة في بيت بيرل) - نشر عام ١٩٨٦ - حول «الحركة السرية اليهودية» وأصولها وتأثيراتها على «الديمقراطية الاسرائيلية»، وقد وجدت الباحثة تواصلاً ايديولوجياً لهذه الحركة مع الحركات الارهابية التي قامت قبل قيام الدولة، وأشعلت الأضواء الأحمر دعائياً، من احتمال المساس بهوية «النظام الاسرائيلي» وصورته، عبر إفساح المجال لعمل تنظيمات المستوطنين ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم ومقدساتهم<sup>(١٣)</sup>.

وفي المؤسسات البحثية، وخصوصاً ضمن الجامعات الاسرائيلية، تم إعداد مئات الكتب والدراسات والأبحاث المتعلقة بالأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، شملت كافة جوانب الواقع واحتمالات المستقبل. ومثل هذا الأمر، كان وما يزال، يرمي إلى الاحاطة بالمعلومات التي تسهم في تكوين صورة عن التحدي الذي يواجه إسرائيل والفلسطينيين. حيث يدرك الباحثون الاسرائيليون، ربما أكثر من غيرهم في التجمع الاسرائيلي، حقيقة أن أي حدث كبير ينشأ في مسار الصراع، لا بد أن يكون وليد مجمل الظروف والتفاعلات التي تسبقه. وبالتالي ثمة ضرورة من وجهة النظر هذه للوقوف على التطورات في سياقها الطبيعي، من مرحلة الكمون إلى مرحلة التحقق.

## **\*\* الانتفاضة :**

منذ الأسابيع الأولى لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، لوحظ أن اهتمام الأوساط الأكاديمية والبحثية بالحدث الجديد، أخذ يتسع على نحو غير مألوف، سواء من حيث ازدياد عدد المشاركين في دراسته، أو من حيث عدد وتنوع الصيغ التي وُضعت للحلول المتصورة. وبالإضافة إلى التوصيفات الخاصة بالتسوية - التي سنأتي عليها لاحقاً - كان تناول هذه الأوساط للمسائل المتعلقة بالانتفاضة، ينتمي أساساً إلى دائرتين رئيسيتين، الأولى تتضمن الحديث عن مجريات الأمور ومغزاها وقوى الانتفاضة والأوضاع التي أنتجتها، والثانية تتضمن دراسة تأثير التطور الجديد على إسرائيل من مختلف الجوانب. وفي كافة النماذج الدراسية كان



الهم منصباً على استخلاص العبر والتوصية بسبل التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة.

البروفسور يهوشع بورات (من قسم الدراسات الاسلامية والشرق اوسطية في الجامعة العبرية) نظر إلى الانتفاضة بعد أسبوعين من انطلاقها وفق منظور تاريخي، ملاحظاً أن هناك دلائل تشابه بينها وبين تظاهرات السكان العرب ضد الكتاب الأبيض منذ شهر أيار/ مايو ١٩٣٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ورأى في رواسب مشاعر المرارة والاحباط، سبباً للانتفاضة، جازماً بأن الفلسطينيين لم يصلوا إلى هذه الطريق بالتخطيط المسبق. ويمضي بورات في عرض تقديراته، فيتوقع أن ينمو في المناطق، من خلال المسيرة، جيل من الزعماء والشبان الذين سيعملون في إطار م.ت.ف لكنهم لن يخضعوا لأوامرها، بل سيتأثرون بخطواتها. وبعد أن يذكر أن إسرائيل ضعفت لأن وحدتها الداخلية تضاعلت، وتضررت أيضاً من الانتقادات الدولية، يشير إلى أن جميع هذه الأمور تعمل على تقليص رغبة الاسرائيليين في الاحتفاظ بالمناطق، لكنه لا يثق - حسب قوله - بأنه سيتم التوصل إلى حل يصفّي ما أسماه «التطرف العربي الازهابي»، ومع معارضته إقامة دولة فلسطينية بين إسرائيل والاردن، يقول بورات إنه ما زال بالامكان التوصل إلى اتفاق حول تقسيم البلاد من جديد<sup>(١٤)</sup> دون ايراد أي تفاصيل حول ذلك. وتبنى مستشرقون آخرون (منهم: يهودا بن مئير وايلي ريخس وموشي معوز) وجهة نظر مماثلة تقريباً، في مقابلة صحفية أجريت معهم<sup>(١٥)</sup> في اليوم ذاته الذي كان بورات يدلي برأيه.

د. يثير هيرشفلد (محاضر في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا) الذي شرع منذ العام ١٩٨٥ بإعداد كتاب حول الصراع العربي - الاسرائيلي ومبادرات السلام، علّق على امكانية تصعيد استخدام القوة ضد الانتفاضة، معتبراً أن هذا الأمر لا بد أن يكون مرهوناً بشرطين، أولهما/ هو أن توضح إسرائيل للجمهور وللعالَم بأسره أن استخدام القوة الشديدة يتم من أجل تقدم المسيرة السياسية وليس من أجل منعها. وثانيهما/ ضمان أن يؤدي هذا الاستخدام إلى «زرع إسفين بين المعتدلين والمتطرفين في الجمهور الفلسطيني»، ومن أجل الوصول إلى

إمكانية الحل، في هذه الأثناء ، يجب العمل على ثلاثة مستويات معاً، محلي وإقليمي وشامل<sup>(١٦)</sup> . واعتبر يتسحاق ببلي (المحاضر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بجامعة تل أبيب) ان الانتفاضة خلقت وضعاً سياسياً جديداً يظهر بثلاثة اتجاهات رئيسية، هي: تعزيز مكانة م.ت.ف، وضعف موقف إسرائيل، وانخفاض استعداد العرب للتنازلات بسبب ذلك<sup>(١٧)</sup>.

في المؤسسات البحثية الاسرائيلية، كانت دراسة الانتفاضة أكثر شمولاً، سواء في تحليل النشاطات الجارية داخل الضفة والقطاع، أو في نتائجها على الصعيد الاسرائيلي. ففي هذا المجال، انهمك عشرات الباحثين في «مركز جاني/ يافيه» بأجراء بحث جماعي حول الانتفاضة، صدر في كتاب - أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٨ - وينقل تقرير صحفي إسرائيلي عن البحث ان الانتفاضة ساهمت في تحقيق المزيد من المنجزات لمنظمة التحرير في المجال السياسي، بحيث أصبح الجو ملائماً لدى الرأي العام الاسرائيلي والعالمي لتسوية مشكلة المناطق المحتلة بطريقة سياسية. وبعد أن أشار التقرير نقلاً عن الكتاب إلى أنه لم يعد بوسع الأردن التفاوض، حول مستقبل المناطق وحل المشكلة الفلسطينية، ادعى الباحثون أنه لم يبرز إلى الوجود حتى تاريخه أي خيار فلسطيني على أساس أن المنظمة والفلسطينيين في المناطق ليسوا قادرين على إحداث التغيرات المطلوبة لكي يكونوا شركاء مقبولين في أي مفاوضات قادمة. وإلى جانب ذلك، ضعف مركز إسرائيل هو الآخر، بسبب استخدام القوة العسكرية التي لن تفلح في إعادة الوضع إلى ما كان عليه. وعن الفصل الذي عنوانه «الثورة في المناطق» والذي حرّره العميد الاحتياط ارييه شليف، يورد التقرير ان الانتفاضة قد خلقت أمام إسرائيل الصعاب والمشاكل، مقابل استفادة م.ت.ف من هذا الوضع. أما د. عنات كورتس فقد ذكرت في الفصل الذي يحمل عنوان «الارهاب»، انه يُنتظر حدوث تصعيد نسبي في نطاق الانتفاضة في مجال «العمليات الارهابية» - بتسميتها - من قبل بعض عناصر الفدائيين المختلفة، لكنها لم تتوقع حدوث تصعيد كبير في الفضال الشعبي في المناطق<sup>(١٨)</sup>.. وخلال الندوة الدراسية التي جرت (أواسط شباط/ فبراير ١٩٨٨) في(مركز ديان بجامعة تل أبيب) بمشاركة

«وحدة الدراسات الصحفية في الجامعة»، تم التركيز على إحدى نقاط الضعف الأساسية التي تعاني منها إسرائيل، وهي: عدم قدرتها على مواجهة أبعاد الانتفاضة في المناطق، والاختفاق التام في إبراز صورة ايجابية في أوساط الرأي العام العالمي<sup>(١٩)</sup>. وبالمثل، ركز «المنتدى السنوي» للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ في مركز ديان، على الانتفاضة وتأثيراتها. حيث تحدث دان شمرون (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي) عن المهام والمآزق التي تواجه الجيش الاسرائيلي في المناطق، وتناول د. أشر ساسر مضامين الانتفاضة بالنسبة لمنظمة التحرير، محلاً لقرارات الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ومؤكداً أن المنظمة تعلمت بعض الدروس الهامة من ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وأهمها ضرورة الامتناع عن الالتحام العنيف من أجل الحفاظ على المرونة السياسية، وذكر أن القيادات الفلسطينية أدركت أن الانتفاضة قد خلقت فرصاً تاريخية للمكاسب السياسية. وحاضر الجنرال افرام سنيه (رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية سابقاً) حول الأسباب التي أدت إلى قيام الانتفاضة، منطلقاً من «الاحباطات التي وجدت بين صفوف الفلسطينيين»، وربط سنيه الأوضاع الفلسطينية بالتطورات على الصعيد العربي في المسار الذي قاد إلى الانتفاضة. وشارك د. شاؤول مشعل (من قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب) ببحث حل فيه المنشورات التي وزعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما تنطوي عليه من توجهات سياسية ومواقف وتحديات للأهداف بالاضافة إلى تعليمات حول سبل العمل الميداني. وقدم داني روبنشتاين (مراسل صحيفة دافار في المناطق) وجهة نظر صحفي حول الانتفاضة، متحدثاً عن الاجراءات الاسرائيلية ضد المراسلين الصحفيين، وعن التحولات الجارية في صفوف السكان والحريات وغير ذلك<sup>(٢٠)</sup>.

من ناحية ثانية، عالج بعض الباحثين الاسرائيليين، جانباً يتصل باستخدام القوة وبالمواجهة مع الفلسطينيين. ففي الاجتماع الثاني والعشرين لنقابة علماء النفس الاسرائيليين (الاسبوع الثاني من أيار/ مايو ١٩٨٩)، تم تخصيص ندوتين لمناقشة تأثيرات الانتفاضة في هذا الجانب، نوقشت خلالهما الأبعاد النفسية و«الأخلاقية» للعلاقة التبادلية بين الجنود الاسرائيليين والفلسطينيين.



وكان من بين المتحدثين عالم النفس الرئيس السابق في الجيش وأكاديميون، ومجموعة من علماء النفس الاسرائيليين، الذين ظهر انطباع بانهم كانوا مرتبكين وضعفاء وعاجزين عن فهم الأحداث، فاحتماوا وراء دراسة علم النفس كعلم<sup>(٢١)</sup>. أما «دائرة العلوم السلوكية في الجيش الاسرائيلي»، فقد أجرت من جانبها أبحاثاً ذكرت فيها أن الموقف من الانتفاضة يتعلق بصراع وجود بالنسبة لاسرائيل، وأن عمليات الجيش ضد الانتفاضة لا تحدث أي ضرر نفسي على الجنود على المستوى الشخصي، وأن الخدمة في المناطق لا تضر بدرجة دافع الجنود للخدمة في الجيش عموماً وفي المناطق بشكل خاص، وأنه لا يوجد تراجع في مستوى تأدية المهام ولا في «كفاءة» الجنود الاختصاصية. ويضيف التقرير الصحفي الاسرائيلي الذي تحدث عن هذه الأبحاث أن كل هذه الأمور وغيرها حسب رأي التجمع السيكولوجي في الجيش، تدل على أنه لا داعي للقلق. كما يذكر التقرير أنه في المؤتمر الذي عقد حول «الصحة النفسية في الجيش الاسرائيلي»، دافع العقيد شلومودوير (قائد الدائرة المذكورة) عن هذه النتائج أمام الهجمات الكثيرة التي شنّها الأطباء النفسيون المختصون بالأمراض النفسية السريرية، وبرزهم د. يوثيل اليتسور ود. براون اللذان أكدا أن النتائج التي تنشرها دائرة العلوم السلوكية في الجيش هي نتائج مشوّهة. ويشير التقرير إلى أن هناك بحثاً آخر أجراه د. غرينباوم ود. براون (أوائل ١٩٨٨) حُفظ بسبب نتائجه الخطيرة، حيث حذّر البحث من الخطر الكامن في ما يسمى «تآكل معايير السلوك في الجيش الاسرائيلي»، ورفض رئيس الأركان الالتقاء بالباحثين والاستماع إلى توصياتهم<sup>(٢٢)</sup>.

وبمناسبة مرور عامين على انطلاق الانتفاضة، عقد في الجامعة العبرية اجتماع دراسي في سلسلة الندوات التي جرت هناك، لمناقشة التطورات الجارية وأفاقها. وفي هذا الاجتماع اتفق د. افرايم سنيه وحنا سنيوره (كبير محرري صحيفة الفجر) على أن الانتفاضة غيرت الوضع القائم في المنطقة، وأنه حدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي قيام الحكومة الاسرائيلية باتخاذ قرار رسمي تعترف فيه أن الفلسطينيين هم عنصر أساسي لاجراء المفاوضات مع



إسرائيل. وتحدث د. رافي يسرائيل (خبير في الشؤون الإسلامية في الجامعة العبرية) حول المفاوضات، معتبراً أن الانتفاضة لا يمكنها أن تشكل حواراً مع إسرائيل، ودعا الفلسطينيين إلى الكف عن هذا الأسلوب لإجراء حوار سياسي ومفاوضات بين الطرفين<sup>(٢٣)</sup>.

من جانب آخر، كانت الانتفاضة مناسبة ليتحدث بعض الباحثين الاسرائيليين عن آثارها الاقتصادية، وللزعم بوجود خسائر في الصف الفلسطيني تفوق الانجازات والمكاسب التي تحققت. ففي المداولات التي جرت في جامعة تل أبيب ضمن «ندوة بنحاس سابير حول السياسة الاقتصادية» - في الأسبوع الأول من حزيران/يونيو ١٩٨٨ - توقع البروفسور ايتان برغلاس (من جامعة تل أبيب) أنه إذا ما استمرت الانتفاضة في الخطوة التي بدأتها، فسيتوقف النمو الاقتصادي الاسرائيلي بالنسبة للفرد، حيث أن الضرر بالنسبة لإسرائيل يتركز في بضعة قطاعات (مثل: السياحة والبناء والمنسوجات). بينما استغرب البروفسور افرام كليمان (من الجامعة العبرية) ثورة الفلسطينيين في المناطق، بالرغم من أن إجمالي الناتج المحلي في الضفة والقطاع كان في العام ١٩٨٧ يعادل ٨٪ من مثيله الاسرائيلي، بعد أن كان في العام الأول للاحتلال يساوي ٣٪ منه فقط - على حد قوله. وزعم دافيد زكاي (من بنك إسرائيل) أن الانتفاضة تتعارض أساساً مع مصالح الفلسطينيين الأقوياء اقتصادياً، ومع مصالح عامة السكان أيضاً الذين تمتعوا بنمو اقتصادي ملموس بعد سنوات الازدهار الأولى<sup>(٢٤)</sup>. وفي بحث لأوري شتندل (رئيس اللجنة القضائية لشؤون الأراضي في الضفة الغربية) نجد تباكياً على «الثمن الاقتصادي» الذي يدفعه الفلسطينيون جرّاء استمرار الانتفاضة. فيشدّد على «الاختناق الاقتصادي الذي فرضوه على أنفسهم خلال الاضرابات وعمليات الشغب (!) والانطواء على الذات» وعلى «القيود المفروضة على عبور الجسور المفتوحة مع الاردن، التي تزيد الضائقة الجاثمة على كاهل المواطنين». ويعدّد شتندل بعض وجوه تأثير الانتفاضة على الاقتصاد في المناطق المحتلة، منها:

أ - تشوُّش الأجهزة الاقتصادية.

ب - انغلاق مصادر الدخل المرتبطة بالسياحة والخدمات للزوار

الاسرائيليين الذين امتنعوا عن زيارة المدن.

ج - تقلص الروابط التجارية بين أطراف السوق المشتركة (إسرائيل - الضفة - القطاع).

د - تضرُّ حركة العمل إلى إسرائيل.

هـ - استبدال الانتاج الاقتصادي بانتاج الزجاجات الحارقة.

و - معاناة النشاطات الاقتصادية التي تعيش حالة طوارئ دون تخطيط مسبق ودون قدرة على وضع أسس للتطوير.

ز - استبعاد الاقتصاد للسياسة التي كشفت السكان أمام السلطات الاسرائيلية<sup>(٢٥)</sup>.

وحول تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي، تحدثت دراسة قام بها «مركز جاني/ يافيه» على مرحلتين (الأولى حتى ١٩٨٨/١/٤ والثانية حتى الشهر العاشر ١٩٨٨)، باشتراك «معهد دراسات الرأي العام - داحف». وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

١ - تصلُّب عام قصير الأمد في المواقف الأمنية بعد الشهور العشرة الأولى من الانتفاضة.

ب - اعتدال تدريجي ومستمر في مسائل معيّنة للسياسة الأمنية خلال السنوات الماضية.

ج - استقطاب متزايد بين مواقف «اليسار التصالحي» و«اليمن المتطرف» في حين تقلص الوسط من ٣٤٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٨<sup>(٢٦)</sup>.

وكانت الانتفاضة، بالمثل، مناسبة استغلها المهتمون الاسرائيليون المستوطنون في الضفة والقطاع، لوضعها على بساط البحث، بعقلية تدعو إلى قمع التحرك الفلسطيني بكل الوسائل المتاحة. ونجد دعوة كهذه في كتاب بعنوان «الزمن الرمادي» ألفه مئير هرنوي (رئيس مجلس مستوطني الضفة والقطاع سابقاً) - يتوقع أن يكون قد صدر أوائل العام ١٩٩٠ - وفيه أيضاً يتحدث عما أسماه تقصيرات اسرائيل وزعماء المستوطنات، معتبراً أن هذا «التقصير» هو أكبر تقصير عرفته الدولة منذ حرب ١٩٧٣، في النواحي الاستخبارية والعملياتية. وبعد

أن يحذر من عدم التشدد في التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة، يرى أن الصورة ستتغير إذا قامت الحكومة بتوجيه ١٠٠ ألف مهاجر جديد إلى الضفة والقطاع<sup>(٢٧)</sup>.

..توفر هذه النماذج من تقديرات وآراء الباحثين والمهتمين الاسرائيليين إمكانية لتحديد خطوط عريضة يتبعونها في معالجاتهم الدراسية للانتفاضة، أبرزها:

- أ - الإقرار بالعوامل الموضوعية والذاتية التي سببت الانتفاضة.
- ب - التسليم بحدوث تبلور وضع سياسي جديد في الضفة والقطاع يتعين على إسرائيل التعامل معه بطريقة جديدة.
- ج - الارتباك الملحوظ في موضوع حسم المواجهة مع الفلسطينيين.
- د - التركيز على تضرر إسرائيل اقتصادياً وسياسياً وأمنياً..الخ.
- هـ - تحرّي الأبعاد النفسية لتأثيرات الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي.
- و - الاهتمام بتأثيرات الانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي.
- ز - الحديث عن «ثمن اقتصادي» يدفعه الفلسطينيون كاسهام مكشوف في توليد ضغوط تتييس داخلية من شأنها أن تعمل على انتهاء الانتفاضة.

في هذه الاثناء، كان تعامل الباحثين الاسرائيليين مع الحدث الجديد، يترافق مع حديثهم عن القوى السياسية الفلسطينية، بما لها من أدوار أو علاقات بمجمل الأنشطة والتوجهات السياسية داخلياً وخارجياً. وكان هذا الأمر بمثابة متابعة واستكمال للأعمال البحثية المتعلقة بهذه القوى خلال مسيرتها.

## **\*\* القوى السياسية والفعاليات :**

كإسهام في عملية التعرف الاسرائيلي على الواقع السياسي والشؤون الوطنية في الضفة والقطاع، اضطلع المستشرقون والباحثون الاسرائيليون ببحث المواضيع التي اتصلت بالواقع على امتداد الأربعين عاماً ونيف الماضية.

## \* ١ - الأحزاب في فترة الحكم الأردني :

ظهرت دراسات إسرائيلية متفرقة حول الأحزاب التي نشطت خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٧. وكان أول عمل أكاديمي واسع في هذا المنحى، ما قام به «معهد ترومان» التابع للجامعة العبرية (في الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٥). حيث تشكل فريق من المستشرقين والباحثين برئاسة البروفسور أمنون كوهين (أستاذ الدراسات الشرقية وعلوم الشرق الأوسط في الجامعة العبرية وبعض معاهدها)، وعضوية عدد من الباحثين، بعضهم كان من تلامذة كوهين (مثل: جدعون برود - إيلي لاندو - أبراهام سيلع)، وقد تعامل هذا الفريق مع المواد الأولية التي اهتم بها العمل الأكاديمي الأول المذكور. فاعتمد فريق البحث معلومات من ملفات أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومطبوعات أردنية مختلفة، ولفائف من «المكتبة الوطنية» في القدس، ووثائق من محفوظات وزارة الخارجية الإسرائيلية، إضافة إلى الوثائق التي عُثر عليها في مقر الحاكم الأردني لمنطقة القدس بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وبعض المقابلات التي أجريت مع عدد من نشطاء الأحزاب المتبقين في الضفة الغربية. وفي العام ١٩٨١ ظهرت نتائج هذا العمل في كتاب باسم أمنون كوهين حمل عنوان «أحزاب في الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني» صدر عن «معهد ترومان للأبحاث»، تناول في أقسامه الأربعة بشيء من التفصيل كلاً من: الحزب الشيوعي والقوميين العرب وال الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي. وقد قامت منهجية الكتاب على دراسة الخلفية التاريخية لظهور الأحزاب في الأردن، ودراسة المنطلقات الأيديولوجية والسياسية للأحزاب في الضفة الغربية، واستعرض بناء كل حزب وعضويته ومختلف أوضاعه التنظيمية والثقافية والمالية، وعلاقته مع القوى السياسية الأخرى<sup>(٢٨)</sup>.

ترك أمنون كوهين دراسة حزب البعث العربي الاشتراكي في الضفة الغربية إلى معاونه وتلميذه أبراهام سيلع الذي قدّم بحثه حول البعث كأطروحة لنيل درجة أستاذ في الجامعة العبرية، وظهرت نتائجه في كتاب مستقل (عام ١٩٨٥) بعنوان «البعث الفلسطيني»، إصدار «معهد ترومان للأبحاث». وفي هذا الكتاب يبيّن سيلع أن البعث كان أهم الأحزاب التي نشطت في الضفة الغربية إبان الحكم



الأردني، وتناول فيه تطورات ونشاطات الحزب عبر دراسته الأسس التنظيمية والايديولوجية، وعلاقته مع بيئته الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من أن البعث حركة قومية، إلا أن سيلع اكتفى بالتركيز على المجال الفلسطيني لعمله، مع الإشارة إلى أن البعث كان «معهداً تحضيرياً لبعض التنظيمات الفلسطينية ولبعض الزعماء الذين انضموا إلى فصائل م.ت.ف..» وطبقاً للملخص خاص لهذا الكتاب، يتضح أن سيلع قسمه إلى ستة فصول رئيسية. فبحثت الفصول الثلاثة الأولى في المراحل الأساسية لتطور الحزب منذ نشوئه، بأطوره «العربية الخارجية» و«الفلسطينية الداخلية». وبحث الفصلان الرابع والخامس في بنية الحزب وتجنيده أعضائه ونشاطاته وأهدافه، والتغيرات التي طرأت على أنماطه التنظيمية تبعاً للتطورات السياسية. وقام المؤلف بتحليل اجتماعي لزعامة الحزب ولأعضائه ولنوعية الفئات الشعبية التي نجح في تجنيدها، وللعلاقات التي قامت بينه وبين الأحزاب الأخرى ونجاحه في انتخابات البرلمان الأردني وفي المؤسسات والأطر الجماهيرية. أما الفصل السادس، فيبحث في طروحات الحزب الايديولوجية ومواقفه تجاه القضايا الداخلية والخارجية، ولا سيما القضية الفلسطينية. ويبيّن المؤلف أن أعضاء البعث كانوا يشكلون العامل الأكثر تحريضاً ونشاطاً واحتلت قضايا الأراضي المحتلة الهمّ الأول له. ويدرس المؤلف «قوة البعث الفكرية الجاذبة» ودور زعامته المثقفة في تنظيم أبناء الطبقة الفقيرة التي يتحدرون منها. ويخلص المؤلف إلى أن أعضاء البعث في الضفة الغربية ساهموا في دراسة «تطرف الموقف العربي تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي ووجد ذلك تعبيراته في المعارضة لكل مشاريع التسوية، وإسهامه في تطوير فكرة الكفاح الشعبي لتحرير فلسطين وإثارة اليقظة الوطنية للفلسطينيين»<sup>(٢٩)</sup>.

لم تكن الدراسة الاسرائيلية للأحزاب في الضفة الغربية إبان ارتباطها بالملكة الأردنية الهاشمية، مجرد عمل تأريخي، بقدر ما كانت محاولة لاستكناه طبيعة المناخ العام للحركة الفلسطينية آنذاك، وللطروحات السياسية التي ظلت تشكل معيناً متواصلاً فيما بعد للعمل الوطني الفلسطيني. وبالتالي على ديناميات التطورات الداخلية في صفوف الفلسطينيين التي هيأت لظهور أوضاع جديدة في

المراحل اللاحقة.

## \* ٢ - منظمة التحرير الفلسطينية :

لم تنفصل معالجات المستشرقين والباحثين الاسرائيليين لنشاطات م.ت.ف في الضفة والقطاع، عن دراسة المنظمة ككل، وعن موقعها في العمل العربي والصراع مع إسرائيل. وبين العديد من الدراسات التي أُعدت في هذا المجال، نشر المستشرق يهوشفاط هركابي كتابه «عمل الفدائيين والاستراتيجية العربية» (أواخر العام ١٩٦٨)، متضمناً عرضاً للإعداد للحرب الفدائية ومبدأ فتح والنقاشات والعمل العسكري ووضع الفدائيين بعد حرب ١٩٦٧، ثم يدرس هركابي «حرب العصابات والاستراتيجية العربية الجديدة» ومسألة «التعايش مع الصراع». وقد ركز هركابي على دراسة حركة فتح باعتبارها التنظيم الفدائي الرئيس، وأوضح أن الفرق في توجهات التنظيمات لم يكن مميزاً، لهذا فقد استخدم «فتح كمصطلح عام يمكن أن يشمل الجميع». فتنبّع هركابي فتح منذ أيامها الأولى في قطاع غزة (١٩٥٦) وارتباط أعضائها بالاخوان المسلمين آنذاك، وتحدث عن الدعم السوري للحركة (منشآت تدريب - أسلحة - مساعدة مالية - تسهيلات..الخ) منذ انطلاقة عملياتها العسكرية عام ١٩٦٥. ثم تناول هركابي علاقات فتح مع الدول العربية والنقاشات التي دارت في أوساط المفكرين العرب حول العمل الفلسطيني، وخاصة بعد حرب ١٩٦٧. كما تطرق هركابي إلى الطروحات الفكرية السياسية للحركة الفلسطينية وعلى موقعها في الاستراتيجية العربية<sup>(٣٠)</sup>.

ومن النماذج البحثية الاسرائيلية كذلك، كتاب أ. يودفات وي. أرنون أوهانا بعنوان «م.ت.ف - الاستراتيجية والسياسات» الذي خصّص لتشويه صورة المنظمة وسط الحملات الدعائية الصهيونية في الخارج. وبالرغم من أن المؤلفين يتحدثان على امتداد فصول الكتاب السبعة عن تأثير م.ت.ف ونجاحاتها على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، إلا أنهما ينظران بعين صهيونية إلى المبنى الايديولوجي والسياسي للمنظمة، ويركّزان على «تشكيلاتها الجغرافية والعشائرية والعائلية والدينية»، ويحشدان في الكتاب الكثير من المفاهيم والمقولات المغرضة ولا

سيما عند الحديث عن نشاط المنظمة في الضفة والقطاع<sup>(٣١)</sup>.

حول بعض علاقات هذا النشاط، يتحدث رؤوفين باز (باحث في مركز ديان بجامعة تل أبيب) في محاضرة له (خلال العام ١٩٨٩) مشيراً إلى أن م.ت.ف تعمقت في النصف الثاني من السبعينات بتمسكها بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وبشكل خاص بين صفوف أبناء الجيل الشاب. وبدأت تتطور منذ نهاية العقد أرضية تنظيمية سياسية واجتماعية واقتصادية مدعومة من جانب المنظمة. وخلال الثمانينات - قبل الانتفاضة - تمكنت م.ت.ف من تحقيق منجزين بارزين في المناطق المحتلة، من الممكن أن يكونا في نهاية الأمر نتيجة لنجاحها، الأول/ إقامة أطر تنظيمية للسكان بين صفوف الجيل الشاب لم تترك أي رقعة خالية منها، والثاني/ تحويل الغالبية الصامتة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة إلى «غالبية سياسية فعالة» تتعاطف بشكل تام مع الرغبة العامة للمنظمة في إقامة دولة مستقلة<sup>(٣٢)</sup>.

منذ السنوات الأولى لنشاط م.ت.ف داخل الضفة والقطاع، أسهم المستشرقون والباحثون الاسرائيليون في تغذية اتجاهات عدم السماح لأي قوة وطنية فلسطينية بالنشاط في المناطق المحتلة، وجرى التحذير من التساهل الاسرائيلي إزاء ذلك. فلجأ هؤلاء المستشرقون والباحثون إلى الحديث عن مغزى تشكيل «الجبهة الوطنية الفلسطينية» التي تشكلت بصورة رئيسة من نشطاء بعثيين وشيوعيين وقوميين عرب (في ربيع عام ١٩٧٤) والتي تم اعتقال بعض زعمائها في صيف العام ذاته<sup>(٣٣)</sup>. وظهرت أصوات تدعو إلى رفض الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وخاصة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، واشتركت الجامعات الاسرائيلية بمطبوعاتها وندواتها في الحملة. وكنموذج، قام «معهد شيلواح بجامعة تل أبيب» بعقد ندوة دراسية (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤) خصّص لمناقشة الموضوع الفلسطيني، ولا سيما بعد سلسلة من الاعترافات العربية والدولية بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. طرحت في الاجتماع تساؤلات للمناقشة، مثل: من هم الفلسطينيون؟! من يحق له تمثيلهم؟! ما هي مسؤولية إسرائيل إزاء استئثار



م.ت.ف المطلق بهذا الحق؟! هل هناك احتمالات لاستمرار جهود حل النزاع سياسياً، أم أنه يتوجب على إسرائيل بعد مؤتمر الرباط أن تتخندق في مواقعها وتستعد للحرب؟! اشترك في الحوار، بالإضافة إلى الحاضرين، المستشرق اليعيزر بئيري الذي أشار إلى محاذير الاعتراف بمنظمة التحرير، بغية عدم إعطاء تصديق وإقرار بالتمثيل الذي يتحقق بـ«الارهاب»، وأكد على أن مصلحة إسرائيل تقتضي قيام تمثيل آخر، وتحدث المستشرق غبرئيل بن دور (من جامعة حيفا) حول إمكانية موافقة إسرائيل في المستقبل على التفاوض مع م.ت.ف، والاهتمام بإقامة زعامة بديلة بين سكان المناطق المحتلة، وذكر أن المخرج الوحيد لإسرائيل هو إسقاط حق الفيتو من يد المنظمة. أما المستشرق شمعون شمير (رئيس معهد شيلواح) فقد تناول السياسة الإسرائيلية إزاء المناطق المحتلة في الجانب التمثيلي، فأشار إلى أن إسرائيل خلقت واقعاً يقوم على «التعاون والاتصال» بينها وبين السكان، لكن هذه المكاسب - على حد قوله - لم تترجم إلى «رصيد سياسي»، حيث لم تسمح بقيام أي حركة سياسية، فساعدت بذلك، بشكل غير مباشر، على منح م.ت.ف حقاً مطلقاً في تمثيل الفلسطينيين، لأنها لم تسمح لزعامة الضفة الغربية بالتعبير عن رأيها على الصعيد السياسي<sup>(٣٤)</sup>.

في المقابل ، استقطب الاتجاه الانتقادي للسياسة الإسرائيلية، عدداً من المستشرقين والباحثين الاسرائيليين في النصف الثاني من السبعينات، وخاصة إبان نشاط بعض الشخصيات الفلسطينية لإقامة بديل لمنظمة التحرير في الضفة الغربية(منهم: المحامي حسين الشيوخي من رام الله والصحافي محمد ناصرية من أريحا والوزير السابق مصطفى دودين من الخليل) واتسعت نبرة لوم إسرائيل على تقصيرها في إيجاد «ممثل بديل للمنظمة». وكمثال على رؤية أولئك المستشرقين والباحثين لما جرى ولما ينبغي عمله، عرض المستشرق تسفي البيلغ (من مركز ديان) تاريخ ما أسماه «الصراع على السلطة في الضفة الغربية»، وقال: بعد أن منعنا، خطأ، تشكيل بديل عن م.ت.ف في أعقاب «حرب الأيام الستة» تعود لتظهر بداية بديل كهذا. وتبدو ظروف انجاز هذا الأمر الآن (١٩٧٧) أفضل منها في الأعوام السابقة. فإذا ما نما مثل هذا البديل، ربما يصبح له تأثير يجعل الجانب



الفلسطيني في النزاع يجنح نحو الاعتدال (...) ولا يجوز لإسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا التطور، حتى وإن كان من المجدي أن تتحرك هذه الأيدي بصورة متواضعة<sup>(٣٥)</sup>.

بعد إخفاق كل المحاولات الإسرائيلية لإيجاد بدائل لمنظمة التحرير (شخصيات - روابط قرى .. إلخ) وجد المستشرقون والباحثون أنفسهم أمام ضغوط الواقع الجديد الذي لا مناص من التعامل معه. حتى أن اتجاهاً ظهر في أوساطهم يوافق مكرهاً على التحادث مع م.ت.ف - بحكم الأمر الواقع - كممثلٍ للفلسطينيين في الضفة والقطاع وتحديدًا - كما أوصى المستشرق موشي معوز - مع «لجنة التوجيه الوطني»<sup>(٣٦)</sup> التي نشطت أواخر السبعينات وغابت عن الساحة كهيئة إثر الاعتداء على رؤساء البلديات المنتخبين عام ١٩٨٠.

### \* ٣ - الشخصيات.. و«الزعامة الجديدة»:

التيار الأوسع في صفوف المستشرقين والباحثين الإسرائيليين ركّز على حصر الاتصال الإسرائيلي مع «شخصيات فلسطينية غير منتمية إلى منظمة التحرير». بيد أنه وُجد منهم من يدعو إلى استغلال «خيار متاح لإسرائيل»، هو التفاوض مع وفد أردني - فلسطيني مشترك يضم ممثلين عن المنظمة من فلسطينيي المهجر، طبقاً لما جاء على لسان د. أمنون كوهين في مقابلة صحفية معه (١٩٨٥) الذي أضاف أنه «يمكن الاستفادة من إمكانية أخرى وهي اشتراك شخصيات فلسطينية ليست من زعامة الصف الأول الذي لا تستطيع م.ت.ف. أن تقول إنهم من أعضائها، وعلينا ألا ندقق كثيراً في انتماءاتهم»<sup>(٣٧)</sup>.

بعض مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية أسهمت في تجهيز معلومات وتقديرات عن الشخصيات الفلسطينية التي قد تجد إسرائيل ذاتها، يوماً ما، أمام خيار التحادث معهم. وكإشارة مهمة إلى هذا الإسهام، باشر «معهد ترومان للأبحاث» في النصف الأول من الثمانينات - بإعداد دراسة خاصة عن الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع، تتضمن تفاصيل عن حياة الشخصية المختارة ومجرى حياتها وأوجه نشاطها واتجاهاتها ومؤهلاتها وخبراتها وانتماءاتها مع

تحليل لنفسية كل شخص، والتركيز على كوادرات المقاومة الفلسطينية وقياداتها<sup>(٣٨)</sup>. وفي هذه الأثناء، كان بعض المستشرقين والباحثين الإسرائيليين يقومون إفرادياً بالبحث في الموضوع ذاته، تحت عناوين مختلفة مثل «دراسة أطراف الصراع»، «التعرف على اتجاهات الفلسطينيين» وغير ذلك. وكنموذج، أثناء قيام د. يثير هيرشفيلد (محاضر كبير في علوم الشرق الأوسط بجامعة حيفا) بإعداد بحث حول «النزاع العربي - الإسرائيلي ومبادرات السلام»، أجرى هيرشفيلد اتصالات واسعة النطاق على امتداد خمس سنوات مع العديد من الشخصيات الفلسطينية. وصنّف الشخصيات في المناطق المحتلة - بعد شهرين من انطلاقة الانتفاضة - ضمن أربع مجموعات، هي: الموالون للأردن الذين ما زالوا يتمسكون بمواقع قوة معينة مثل رؤساء بلديات المدن - أعضاء م.ت.ف. المعتدلون (مثل حنا سنيورة وفايز أبو رحمة) - أعضاء م.ت.ف. المرتبطون بجبهات الرفض - أعضاء الجهاد الإسلامي وهم الأكثر خطراً<sup>(٣٩)</sup> في اعتقاده.

نموذج آخر لاهتمامات المستشرقين والباحثين الإسرائيليين بالشخصيات الفلسطينية والقوى السياسية في المناطق المحتلة، يتمثل بمضمون كتاب المستشرق موشي معوز عن «الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية» - نشره بالإنجليزية عام ١٩٨٤ وبالعبرية عام ١٩٨٥ - وقد حذر فيه من مغبة «الكارثة» المتوقعة بالنسبة لإسرائيل فيما إذا لم يتم إحراز تقدّم من أجل التسوية السلمية (...). وقدّر أن الزعامة الشابة التي ستقوم في المناطق من أوساط المثقفين وجمهور الطلاب وأصحاب المهن الحرة ونشطاء النقابات المهنية، يحتمل أن تستأنف النضال السياسي عن طريق «العصيان المدني»، وربما عن طريق «ممارسة أعمال العنف» ضد إسرائيل، وذلك بسبب ما أسماه الشعور بالإحباط واليأس العميق في أعقاب تزايد معدلات الاستيطان وعملية الضم السريع للمناطق. وتوقع معوز أن تسهم المقاومة الوطنية اللبنانية في دفع الشبان الفلسطينيين إلى تطبيق هذا النموذج داخل الضفة والقطاع<sup>(٤٠)</sup>. ولنلاحظ أن موشي معوز نبّه إلى ذلك قبل ثلاث سنوات من انطلاقة الانتفاضة.

إثر هذه الانطلاقة، اتجهت أنظار بعض الباحثين الإسرائيليين صوب دراسة

القوى الفاعلة في مسار الانتفاضة، ضمن دراسة أشمل لأسبابها ومجرياتها وأهدافها وآفاقها. ولاحظ هؤلاء «نوعاً جديداً من الزعامة» يقود العمل الفلسطيني في الضفة والقطاع، يتميز عن «الزعامة التقليدية المعروفة»، فتوقفوا، مثلاً، عند ظاهرة تشكل الزعامة الجديدة من الفئات العمرية الشابة، كما توقفوا عند حيوية هذه الزعامة وقدرتها على تحريك الجماهير. ودرسوا نشاطاتها باعتبار أن «الانتفاضة أكثر من مجرد عنف، وأنها اعتماد متزايد على الذات من قبل الفلسطينيين: تشكيل لجان شعبية لتحمل الخدمات الاجتماعية - حماية إنتاج الغذاء الوطني - مساعدة العائلات المحتاجة والتجمعات الشعبية أثناء الإضرابات أو حظر التجول - تنظيم الدفاع المدني ليحل محل رجال الشرطة العرب الذين استقالوا - إعداد صفوف دراسية بدلاً من المدارس التي أغلقت بأمر عسكري - تقديم العون الطبي والتدريب على الإسعافات الأولية - تقديم الدعم لعائلات المبعدين وضحايا أعمال العنف (...)»<sup>(٤١)</sup>. كما تضمنت أعمال الباحثين الإسرائيليين، محاولات لدراسة التغيرات التي طرأت على الدور السياسي والنضالي للبلديات الفلسطينية، وانتقال مركز الثقل إلى «الغرف التجارية» التي انخرطت بدورها في الانتفاضة، على الرغم من تضرر أعضائها بهذا الانخراط، من الناحية المادية، ومشاركة النقابات في القيام بمهام ميدانية وأخرى سياسية في الإطار ذاته<sup>(٤٢)</sup>.

في مجمل الاهتمام البحثي الإسرائيلي بالقوى السياسية والفعاليات الفلسطينية في الضفة والقطاع، كان الغرض الأبرز هو تقديم صورة قريبة من الواقع، لتوظف إسرائيلياً، على الصعيدين الرسمي العام، في كيفية النظر إلى الواقع القائم وآفاقه، وفي كيفية معالجة إسرائيل للمشكلات والتحديات التي تعترضها. وفي هذا النطاق، احتل التعرف على «الظاهرة الإسلامية» وتجسدها تنظيمياً وسياسياً، مكانة متميزة.

#### \* ٤ - اهتمام خاص بـ «الاسلام السياسي»:

اتصفت غالبية تقديرات الباحثين الإسرائيليين بالنمطية في فهم اتجاه



«الإسلام السياسي» الراهن في الضفة والقطاع. فبالإضافة إلى الصور الذهنية الجاهزة والأحكام المسبقة حول هذا الاتجاه، كما هو الحال بالنسبة لحالات مماثلة في أماكن أخرى، كانت المفاهيم الإسقاطية التي تخللتها صورة الآخر في منظور الذات تتداخل مع إملاءات الوضع الصراعى لتكوين آراء ومواقف متحيّزة تجاه ظاهرة التضمن السياسي للإسلام داخل الوطن المحتل. ويمكن تصنيف المعالجات البحثية والكتابات المنشورة في الصحف حول هذه الظاهرة، ضمن ثلاث مجموعات<sup>(٤٣)</sup> : إحداهما، اقتصت بالاستعراض التقريرى لنشاطات تيار «الإسلام السياسي» وتتبع المواقف والتصريحات المختلفة لتنظيمات هذا التيار ورموزه، مع قراءة سطحية لكل ذلك. والثانية، ركزت على أوجه الاتفاق والافتراق بين تيار «الإسلام السياسي» وبين م.ت.ف. والاتجاهات القومية والماركسية، وتحليل طبيعة العلاقة مع كل منهما، وموقف إسرائيل في هذا الخصوص. أما المجموعة الثالثة، فقد اعتمدت الأساليب التحليلية والمنهجية الانتقادية في فهم ظهور تيار «الإسلام السياسي» وفهم الاعتبارات التي تكمن وراء وجوده ونشاطه. وغالباً ما كان هذا الأمر متسماً برسم صورة مقوّلة عن الواقع.

في كل من هذه المجموعات الثلاث، حاول الباحثون الإسرائيليون إعطاء مصداقية لرؤاهم. فاستحوذ «التدين السياسي» و«التدين عمومياً» ضمن أوساط الفلسطينيين في الضفة والقطاع على اهتمام كثير من هؤلاء الباحثين، ومنهم: شمعون شمير ويينيه شابيرا وإيلي ريخس، الذين قاموا في السبعينات بدراسة النشاطات الاجتماعية الجارية في المناطق المحتلة. وتبيّن لهم أن الصفوة والمثقفين العرب عمومياً اعتمدوا في حياتهم نمط الحياة الغربية ظاهرياً لكنهم لم ينسوا واجباتهم الدينية وتعاليم الشريعة الإسلامية التي تجلت بصورة مكشوفة في حياتهم اليومية<sup>(٤٤)</sup>. وظل الحديث عن «التدين» و«تنامي الروح الإسلامية» يتخلل بعض الأعمال البحثية الإسرائيلية طيلة السبعينات والثمانينات، ولوحظ أن هذا الحديث أخذ في التزايد منذ أواخر العام ١٩٨٦ (أي بعد العملية الفدائية التي نفذتها حركة «الجهاد الإسلامي» في ساحة البراق والتي أسفرت عن سقوط نحو سبعين جندياً إسرائيلياً من لواء جفعاتي بين قتيل وجريح). وحتى عشية



الانتفاضة كان هناك من بدأ بالتركيز على «مجموعات الجهاد» في غزة التي تنتمي - على حد قول المستشرق تسفي البيلغ - إلى الأوساط الاسلامية المتطرفة، مع التنبيه إلى أن هذا هو الجديد الذي يجب أن يثير اهتمام السلطة الاسرائيلية.. يقدم البيلغ «الظواهر الجديدة» من خلال ازدياد «المتطرفين» الذين يتركزون في حركتين قانونيتين، الأولى هي «المجمع الاسلامي»، والثانية هي «الجامعة الاسلامية»، وكل منهما مسجلة كـ«رابطة عثمانية»، أهدافها الرسمية هي العودة إلى الاسلام الحقيقي، أي المحافظة على أنماط الحياة الاسلامية والابتعاد عن المشروبات الروحية والتمسك بالتقاليد الاسلامية الأخرى. ويعزو البيلغ «التطرف الديني في غزة» إلى جذوره العميقة في مصر. ثم يشرح الإشكالات التي وقعت فيها سلطات الاحتلال، قائلاً: «هناك نوع من الوهم في المفهوم القائم لدى السلطة الاسرائيلية بأن المتدينين ومهما كانت درجة تطرفهم فإنهم لا يعارضون السلطة. ومفهوم كهذا هو ذو كارثة كبيرة. إذ كان يُخَيَّل للسلطة الاسرائيلية أنه توجد هنا قوة سيكون بالامكان توجيهها حسب أسلوب «فرق تسد». لكنهم لم يعرفوا مع من يتعاملون، ذلك أنه لدى المتطرفين يشكل تدمير دولة إسرائيل دولة الكفرة الأمر الأول، وأمامهم مثال حي على ذلك هو ما قام به الخميني». ويعلل البيلغ انتشار الاتجاهات الدينية السياسية بما يسميه «سقوط م.ت.ف في لبنان» الذي أدى إلى مشاعر عميقة بالاحباط بين العرب، وبدأ أولئك المحبَطون بالعودة إلى الاسلام. وفي غزة شيء جديد هو: المتعصبون يقومون باحتلال قطاع غزة(١) (٤٥).

بعد نحو شهر من انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، كان الاسلام السياسي في غزة موضوعاً بحثياً مطروحاً في الندوة الدراسية الدولية حول «الثورة الايرانية والعالم الاسلامي» التي عقدت في «مركز ديان» بجامعة تل أبيب. وضمن نحو ١٥ بحثاً قدمت إلى الندوة، خصَّص المستشرق ايلي ريخس بحثه لدراسة ما أسماه «تأثير الخمينية على حركة الجهاد الاسلامي في غزة». وقد شرح فيها بمفاهيم صهيونية كيف أن «حركة سنية مهيمنة قامت من خلال تقاليد سنية، وتستلهم الوحي والتشجيع من الثورة الشيعية في ايران». وتابع ريخس: ان المتطوعين الجدد في «حركة الجهاد» هم سجناء أمانيون أُفْرِج عنهم، وهم أعضاء في

مجموعات م.ت.ف المختلفة الذين استوعبوا الايمان المتعصب في السجون الاسرائيلية. وزعم ريخس بان كلاً من: منظمة التحرير وحركة الجهاد استغل الآخر لأغراضه الخاصة، وعلى الرغم من التناقضات، فإن التعاون بين الطرفين يمكن أن يتسع ليتجاوز العمليات العسكرية. وأضاف: إن فقدان الوحدة الفكرية لا يقلل من جاذبية حركة الجهاد في نظر سكان قطاع غزة، وإن الخلافات والفروق الدينية والفكرية لا تقلق الأعضاء العاديين، خاصة وإن الاسلام ظل أحد الرموز الموثوقة جداً للتضامن، وإن عشرين عاماً من السلطة الاسرائيلية والتاريخ الطويل للنزاع على الأماكن المقدسة، قد حوّل «الفعالية الخمينية» إلى قوة جاذبة جداً بالنسبة لسكان الضفة والقطاع<sup>(٤٦)</sup>. وفي موضع آخر، دعا ريخس الخبراء الاسرائيليين بشؤون العرب إلى مواجهة مسألة كبرى، هي: هل ما وقع حتى الآن هو ثمرة تراكم أسباب عدم الرضا؟ أم المسألة لها علاقة بخلق وضع جديد في مجال اليقظة والبعث العربي؟<sup>(٤٧)</sup>.

من ناحيته، يرى د. موشي شيمش (المحاضر في دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن غوريون، والباحث في مركز البحوث في الجامعة ذاتها) ان «الثورة الاسلامية المتطرفة اندمجت خلال السنوات الأخيرة بمسيرة الثورة الوطنية في المناطق المحتلة بصورة عامة وفي قطاع غزة بصورة خاصة، بعد أن ساعدت الفئات الاسلامية المتعصبة على تصعيد الثورة المدنية والاضطرابات ضد الحكم الاسرائيلي في هذه المناطق». وبمفاهيم صهيونية أيضاً، يقدر شيمش أن «خلق تنظيم الجهاد الاسلامي هو تعبير لمسيرة تحويل الارهاب في المناطق إلى النزعة الاسلامية المتعصبة، بدليل مساهمة زعماء هذه المنظمة ورجال الدين المسلمين في عملية التحريض على مكافحة الاحتلال، حيث دعت أفكارهم إلى عدم الاعتراف بوجود إسرائيل وإعلان الجهاد ضد الكفار، مستمدين العزم والتأييد من الاسلام ومبادئه»<sup>(٤٨)</sup>.

بشمولية أكثر، يشرح رؤوفين باز (الباحث في مركز ديان) التغيرات التي طرأت على التنظيمات الاسلامية السياسية في الضفة والقطاع، ويحاول إبراز التنافس وأحياناً التناقضات مع القوى القومية والشيوعية في هذه التغيرات. فيذكر

باز أنه إثر تراجع مكانة الشيوعيين في الضفة والقطاع، أصبح بوسع «الاخوان المسلمين» في غزة، أن يتفرغوا لمهمة تحسين مكانتهم وتوسيع نطاق خدماتهم، بعد أن تمسكوا طيلة عشرين عاماً باتباع نهج واضح يقتضي بالامتناع عن حالة المواجهة العنيفة مع السلطة الاسرائيلية. لكنه من نواحٍ عديدة - يتابع باز - انطوى هذا الأمر على مخاطر جمّة، فالموقف السلبي تجاه إسرائيل قد أصبح حجر عثرة جرّاء تعمق م.ت.ف في صفوف السكان. وقد وضعت المنظمة أمام «الاخوان» عامل تحدٍ على صعيد الصراع ضد الاحتلال الاسرائيلي والرغبة الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة علمانية، ووجد «الاخوان» صعوبة في خوض المواجهة مع هذا العامل. ويضيف باز: لكن «الاخوان» أثبتوا حضورهم، وعملوا بشكل تدريجي على زيادة تمسكهم بالسكان وعلى زيادة تأثيرهم في المناطق وبشكل خاص في القطاع، منذ بداية الانتفاضة. فاتسعت دائرة التأييد الجماعي لهم في القطاع، في ظل نشاطاتهم عبر المساجد التي وفرت لهم وسيلة تنظيمية هامة لم يكن يمتلكها غيرهم، وعبر تنظيمات الطلبة والمؤسسات المختلفة. ثم ينتقل رؤوفين باز إلى تناول «حركة الجهاد الاسلامي»، فاعتبرها نتاجاً لعامل التحدي للاخوان المسلمين، وإفرازاً لما أسماه «تراجع أهمية الصراع حول فلسطين» في العالم الاسلامي. يشير باز إلى أن مجموعات «حركة الجهاد» الأولى في قطاع غزة أسست من قبل مجموعة من الطلبة الذين تعلموا في مصر. ويدرس صعودها إثر العمليات الفدائية الناجحة التي ضمت إلى الحركة جمهوراً واسعاً وحددت مكانتها كواحدة من الصور الشرعية للنضال الفلسطيني. كما يدرس الارباقات التي تعرضت لها حركة الجهاد، باعتقال بعض زعمائها، ويتحدث عن علاقتها مع حركة فتح، وتوصلهما إلى تحييد التناقضات الهامشية بين القوى الفلسطينية. ثم يبحث رؤوفين باز في ظهور «حركة المقاومة الاسلامية - حماس» منذ صدور بيانها الأول في شهر آذار/مارس ١٩٨٧، وبرز تغير في سياستها تجاه إسرائيل عشية الانتفاضة. ويعتبر باز أن التغير الذي طرأ على مفهوم «الاخوان» قد عبّر عن الضرورة للاستجابة لعامل التحدي الخاص بالجهاد، كما عبّر عن التغير الاجتماعي الذي طرأ بين صفوف «الاخوان» في الثمانينات، لجهة عدم الاكتفاء



بالنشاط الروحي. ويرى باز أن ممارسة الضغوط على م.ت.ف لتحافظ على اعتدال مواقفها سياسياً وعملياً، عززت لدى «حماس» التمسك بمواقفها القاضية بعدم القبول بأي حل أقل من تحرير فلسطين. ويتكهن باز بأن العودة إلى خط النهج المسلح الذي لا يقبل تسوية «الحل الوسط» سيضطر «حماس» إلى الانضمام إليه سواء كان الأمر متعلقاً بعمل ديني أم بعمل فلسطيني أشمل. ويعتقد أن موقف «حماس» ينطوي على مخاطرة بالمستقبل، طالما أن م.ت.ف تتطلع في هذه المرحلة نحو قيام دولة مستقلة بدون التفكير بصورتها المستقبلية<sup>(٤٩)</sup>.

من زاوية مختلفة بعض الشيء، ينظر المستشرق يتسحاق بيبي (المحاضر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بجامعة تل أبيب) إلى منظمة «حماس»، فيحدد موقفها السياسي المعلن بأربع نقاط، هي:

أ - تحرير أي منطقة كانت يُعتبر بمثابة خطوة هامة ومفضلة على الوضع القائم.

ب - رفض حماس الاشتراك في المفاوضات لأنها ترفض التفاوض مع إسرائيل من خلال موانع دينية، ولكنها لن تضع العراقيل أمام أي جناح آخر لإجراء مفاوضات، حتى لو أدى هذا الأمر إلى التوقيع على معاهدة سلام.

ج - لا ترى حماس ضرورة لاشتراط الاخلاء الاسرائيلي الجزئي للأراضي بإقامة دولة فلسطينية مثلما تطلب م.ت.ف.

د - ترى حماس في الأردن طرفاً مخوفاً بإجراء مفاوضات مع إسرائيل لأنه دولة عربية إسلامية وكانت نظرت له لمنظمة «الاخوان المسلمين» وما زالت متعاطفة ومؤيدة..

.. ثم يناقش بيبي الموقف الاسرائيلي من «حماس» مقدراً أن وضع هذه المنظمة يتيح مرونة أكبر بكثير بالنسبة للحلول الوسط. ويوصي بأن الاستخدام الصحيح لورقة «حماس» من أجل إعداد الأرضية للمصالحة الاقليمية يستوجب الدراسة والتفكير. وعلى سبيل المثال - يقول بيبي -



إن الانتخابات التي يقترحها شمير، إذا ما جرت، فإنها ستحدّد القوة الرائدة في المناطق، وأن رجال «حماس» على قناعة بانهم يمثلون ٦٠٪ من السكان العرب وينتظرون بفارغ الصبر يوم الانتخابات لاثبات ذلك. ويذهب بيلى إلى أن ثمة تخوفاً لدى «حماس» من أنه إذا بقي معظم زعماء المكانة الأولى في المنظمة في الاعتقال خلال الانتخابات، فلن تكون لمرشحي «حماس» قوة جذب انتخابية من أجل التغلب على مرشّحي م.ت.ف المحتملين والذين يتجولون بحرية. وحول الموقف الاسرائيلي المفترض، يقول بيلى: ما من شك في أنه يجب اعتقال ومعاينة زعماء «حماس» على دورهم في إذكاء عمليات العنف المتعصبة. بيد أنه يستدرك قائلاً: لكن يجب عمل ما هو مطلوب بتيقظ، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل المصالح السياسية والاستراتيجية لاسرائيل، ومن بينها محاولة تحقيق اتفاق سلام. فزعماء «حماس» مع كل تطرفهم، هم بمثابة قادة مع ضرورة وجود مصالح عملية. وحسب ذلك - يخلص بيلى - فمن الواجب على إسرائيل البحث عن نقطة التقاء بين مصالحهم ومصالحنا، واستغلال هذا الالتقاء لتحقيق «الأهداف الوطنية» الإسرائيلية<sup>(٥٠)</sup>.

يميّز الباحثون الاسرائيليون بين قوة وأخرى في التيار الاسلامي، وينظرون إلى «حماس» على أنها منظمة أقل تطرفاً من «الجهاد»، مع تسريب بعض الإشارات إلى أن إسرائيل كانت معنية بتعاظم النشاط الإسلامي ليكون موازياً لنشاط م.ت.ف. والقوى القومية والشيوعية ويصطدم معه، غير أن إسرائيل لم تستطع التحكم باللعبة. وحول موضوع التدين عموماً في الضفة والقطاع، لوحظ أن الباحثين الإسرائيليين ينتظرون من الفلسطينيين أن يكون إسلامهم مقتصرًا على العبادات وأوجه السلوك التقليدية، وأن يمتنعوا عن الربط بين تعاليم الإسلام وبين المشاركة الوطنية ومواجهة الاحتلال. قلة هم الباحثون الذين تنبهوا إلى أن الإسلام في الضفة والقطاع يواجه تحدياً خارجياً، يستثير العربي المسلم، جرّاء السياسة الإسرائيلية المطبّقة وجرّاء قيام الجماعات الإرهابية وطلاب المدارس الدينية اليهودية بالاعتداء على العرب والمقدسات الإسلامية. وقلة هم الذين يدعون إسرائيل - على غرار يحزقئيل درور - إلى «الامتناع عن كل استفزاز لمشاعر

المسلمين، للحيلولة دون الإسهام في بلورة دينية في الشرق الأوسط وتوجيه الطاقة العظيمة الكامنة في مثل هذه الخطوة ضد إسرائيل،<sup>(٥١)</sup> إنهم إجمالاً يتصدون لبحث تيار «الإسلام السياسي» الراهن في المناطق المحتلة بطريقة تنطوي على تأصيل نظري صهيوني لشؤون هذا التيار، وبتحريض مكشوف، لوضع حلول بديلة من شأنها أن تعطل أي مهمة له. ومثل هذا الأمر يندرج في سياق المحاولات الرامية إلى «تحسين إسرائيل» في مواجهة التحديات التي تنتصب أمامها.

### **\*\* تصورات للحلول حتى العام ١٩٨٧:**

تُصنّف مواقف وآراء الباحثين الإسرائيليين حيال طبيعة الحل المتصور لمشكلة الضفة والقطاع، وفق ثلاث مجموعات رئيسية: إحداهما، تتبنى المواقف ووجهات النظر الرسمية أو الحزبية الإسرائيلية إزاء الحل. والثانية، تقترب من الطروحات الرائجة في التجمع الإسرائيلي مع افتراقات شكلية طفيفة. والثالثة، ينفرد كل من المنتمين إليها بتصورات خاصة يتميز بها عن غيره من حيث العنوان العام والتفاصيل.. الفواصل بين هذه المجموعات تفتقر إلى التحديد الدقيق، نظراً لحالة التداخل في المنطلقات الفكرية السياسية، وفي طريقة المعالجة، مع انفتاح قنوات كل مجموعة على تعديلات ما، دون المساس بهويتها الخاصة، ونقد أن تتضح هذه «الهوية» لدى وضع طروحات الباحثين الإسرائيليين أمام خارطة الحلول المتدوال، بصرف النظر عن غياب بعض هذه الحلول عن الساحة في الوقت الراهن.

### **\* ١ - سلة مشاريع .. مساهمات وشروح:**

يعدّد كاتب إسرائيلي، بمساعدة المستشرق دان شيفمان (الباحث في معهد ترومان في الجامعة العبرية بالقدس) أبرز الطروحات والمشاريع الإسرائيلية التي ظهرت وجرت بشأنها مداولات متعدّدة الوجوه (حكومياً - حزبياً - سياسياً - إعلامياً .. إلخ)،<sup>(٥٢)</sup> على النحو التالي:

- الحكم الذاتي: حسب اتفاق كامب ديفيد الذي جرى التوقيع عليه بين

السادات وبيغن (في ١٧/٩/١٩٧٨).

- الترحيل: نقل العرب الفلسطينيين إلى خارج «حدود إسرائيل» (كهانا، زئيفي...).
- دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل: (راكح - القائمة التقديمية...).
- الضم الشامل: (الليكود وكاحل حتى عام ١٩٧٧، وهتيا وأنصار «أرض إسرائيل الكبرى»).
- المصالحة الإقليمية: رفض الانسحاب الشامل، ومصالحة مع مراعاة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، وانسحاب من مراكز تجمعات السكان في الضفة وغزة، وإعطاء سيادة إسرائيلية في المناطق غير المأهولة بالسكان (برنامج المعراج الانتخابي ومشروع ألون ومشروع رعنان فايتس).
- المصالحة الوظيفية: فصل الوظائف، بحيث يبقى الأمن مسؤولية إسرائيل وحدها، أما الحياة الاقتصادية والاجتماعية فتبقى في مجال مسؤولية السكان من خلال مجلس إداري سيقوم لهذا الغرض. والمملكة الأردنية هي التي تمثل تطلعات الفلسطينيين السياسية، وباستطاعتهم الانتخاب للبرلمان الأردني (مشروع الحكم الذاتي - مشروع ديان - مشروع تامير - مشروع بيرس).
- سيادة بدون تطبيق: إسرائيل تعطي لنفسها حق المطالبة في السيادة على المناطق المحتلة، ولكن لا تطبق هذه السيادة لأن الظروف غير مواتية (الليكود - وبعض مؤيدي المصالحة الوظيفية مثل بيرس).
- مشروع ألون : استُخدم كأساس لبرنامج المعراج الانتخابي حتى عام ١٩٨١. ويتضمن: نهر الأردن والخط الذي يشطر البحر الميت هما الحدود السياسية الاسرائيلية. وسوف تضم إسرائيل شريطاً يصل حتى ٢٠ كم ليشكل المجال الأمني على امتداد نهر الأردن والبحر الميت حتى مداخل الجليل، وتبقى كريات أربع (بجوار الخليل) في تخوم هذا الشريط، وتبقى غوش عتسيون في داخل تخوم إسرائيل. والتجمعات

الأمنية ستشكل حدوداً استراتيجية يمكن منها الاطلاع على الأردن وعلى الضفة، وسيسمح ممر من رام الله حتى أريحا بالتحرك من الضفة إلى الأردن، وتعاد الضفة إلى الأردن وستكون مجردة من السلاح، وسيبقى قطاع غزة في تخوم إسرائيل وسكانه المقيمون سوف ينالون الجنسية الاسرائيلية، واللاجئون سينقلون إلى العريش التي ستعاد إلى السيادة المصرية.

- مشروع فايتس : يقوم على مشروع ألون ويعطي رداءً استيطانياً للنظرية السياسية التي تتحرك بين ديان وآلون، حيث تقسم البلاد والمناطق إلى أقاليم، في كل منها ستكون هناك إدارة تشرف على الشؤون الداخلية، وفي حال التوقيع على اتفاق مع الأردن سوف تدمج الأقاليم العربية في تخومهما، وسيشق طريق مباشر بين الخليل وغزة لا يمر بين المستوطنات اليهودية، وسيعمل ميناء في غزة بخدمة الأردن. وحسب هذا المشروع سوف يحصل الأردن على مناطق في جنوب جبل الخليل من أجل توطين اللاجئين (بعد سحب ٤٠٠ مليون م<sup>٢</sup> من مياه الليطاني إلى الناقل القطري) وإمكانية نقل فلسطينيين من لبنان إلى هذه المناطق.

- مشروع بيغن (الذي عرضه على الكنيست في أواخر ١٩٧٧): تبقى مشكلة السيادة في المناطق مفتوحة، وستُلغى الإدارة المدنية والحاكمة العسكرية، وستبقى الإدارة سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية للحكم الذاتي، وسيعمل مجلس إداري منتخب من السكان في التجارة والصناعة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وستتولى إسرائيل مهمة الحفاظ على النظام العام والأمن. ويستطيع العرب نيل الجنسية الاسرائيلية أو الحفاظ على جنسيتهم الأردنية وسيملك سكان إسرائيل الحق في شراء الأراضي في المناطق، وسيبقى جيش الدفاع فيها، وستشرف إسرائيل على مصادر المياه وعلى أراضي «أمالك الدولة».

- مشروع ديان : الوجود الاسرائيلي الدائم في المناطق وحق اليهود في الاستيطان فيها، وإقامة دفاع استراتيجي بواسطة أجهزة انذار،



والوصول إلى حياة مشتركة، ويكون التجسيد الاجتماعي - الوطني - السياسي لسكان المناطق في إطار المملكة الأردنية.

- مشروع ابراهيم تامير (مدير مكتب رئيس الحكومة ١٩٨٥): تسوية مرحلية تندرج في نطاق المصالحة الوظيفية، تقوم على حكم ذاتي مع إدارة مشتركة إسرائيلية - أردنية في مجالات الاقتصاد والمياه والمواصلات، بينما تختص إسرائيل في المسائل الأمنية والخارجية والمستوطنين في المنطقة. أما مجلس الحكم الذاتي الذي يستمد الصلاحية من الأردن فإنه صاحب القرار في المسائل الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب.

- مشروع بيرس: مصالحة وظيفية، الحدود العسكرية هي نهر الأردن، والحدود الاقتصادية لا وجود لها، والسيادة الإسرائيلية لا لزوم لها. نابلس يتولى إدارتها العرب، ويتولى اليهود إدارة مناطقهم.

.. لم يكن المستشرقون والباحثون الاسرائيليون بعيدين عن هذه المشاريع. فبعضهم اشترك في الصياغات، وبعضهم استشير في وضعها، ولجأ آخرون إلى التعليق عليها وتوضيح مبنائها وإلى إدماج أجزاء من منطلقاتها في تصوراتهم الخاصة. وكأمثلة على مشاركة الباحثين وشروحاتهم، جرت الاستعانة بعدد من الأكاديميين الإسرائيليين في وضع خطة للحكم الذاتي فور انتهاء حرب ١٩٦٧، حيث قدّمت لجنة وزارية مشروعاً لإقامة ما يسمى «دولة فلسطينية تتمتع بحكم ذاتي» حسب نموذج سكوتلنده (بريطانيا) أو صقلية (إيطاليا)، وترأس هذه اللجنة يوفال نثمان (الذي تم تجنيده كضابط للمهام الخاصة في شعبة الاستخبارات) وكان من أعضاء اللجنة عزرا داني وياهو شع فلان ودافيد كيمحي. وحسب هذا المشروع، فإن المناطق المحتلة حديثاً ستدار من قبل حكومة وبرلمان يقومان بمعالجة كل شيء، باستثناء الشؤون الخارجية والأمنية التي ستكون في أيدي حكومة إسرائيل، مع سيطرة إسرائيل على معابر نهر الأردن وعلى البحر الميت وقواعد في ظهر الجبل. ومن المرغوب فيه - حسب هذا المشروع - بناء «دولة الحكم الذاتي»، بحيث لا تكون لها حدود مشتركة مع أي أرض عربية<sup>(٥٣)</sup>.

وأسهم بعض الخبراء من الوسط الأكاديمي في وضع وثيقة تحدّد المفهوم الاقتصادي للإدارة الذاتية بعد اتفاقات كامب ديفيد، قدّمت إلى الياهو بن اليسار (رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بمشروع الإدارة الذاتية)، حيث قام البروفسور إيتان برغلاس (من جامعة تل أبيب وكان يومها مسؤول الميزانيات في وزارة المالية) بوضع هذه الوثيقة بعد انتهاء بلورة الأفكار والمناقشات بشأنها. وقد تضمنت الوثيقة عدم السماح لسلطة الإدارة الذاتية بإصدار عملة خاصة بها وبفرض الجمارك على حركة البضائع الإسرائيلية وبإغلاق الحدود مع إسرائيل، وغير ذلك من القيود التي تضمن ربط اقتصاد الإدارة الذاتية بالاقتصاد الإسرائيلي<sup>(٥٤)</sup>.

ونجد بين الأكاديميين الإسرائيليين من يوضح طبيعة «الحكم الذاتي» للسكان في الضفة والقطاع، وتباينه مع الحالات العامة، موضحاً عبثية السعي إلى تحقيقه. فمثلاً يستعرض البروفسور ميخائيل هرسجور (مؤرخ وأستاذ في جامعة تل أبيب) بعض هذه الحالات (الجزر الإقليمية للبرتغال - ثلاثة أقاليم في بلجيكا - إقليم الباسك وصقلية - وادي أوست شمال غرب إيطاليا...)، حيث تشترك جميعها بأن كل إقليم يرتبط بدولة معينة، ويتمتع سكانه بحق ممارسة الانتخاب لمؤسسات الدولة. ثم يذكر هرسجور أن أي نموذج من هذا القبيل لا يعتبر واقعياً بالنسبة لإسرائيل، لأن نموذج الحكم الذاتي للفلسطينيين يشبه إلى حد كبير نماذج تلك الشعوب التي كان الحكم الذاتي بالنسبة لها ممراً قصيراً إلى الاستقلال (مثل: رومانيا وبلغاريا وجزيرة الصرب وجزيرة كريت) التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي تحت الاحتلال التركي خلال القرن التاسع عشر، ثم حصلت على الاستقلال بعد /مسيرة الثورات التي حدثت فيها بصورة متتابة. ويلاحظ هرسجور أنه لا يوجد في المنطقة شعب معني بالموافقة على قبول الحكم الذاتي، بل يوجد اليوم شعب فلسطيني معني بالاستقلال وليس بأقل من ذلك<sup>(٥٥)</sup>.

بالرغم من ذلك، نلمس وجود تركيز بحثي على مكانة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بالنسبة لإسرائيل، يُستغل لتغذية القنوات الرسمية الإسرائيلية بعدم تمكين الفلسطينيين في المناطق من الاستقلال. فمثلاً نظّم «مركز جاني / يافيه»

ندوة مغلقة (أوائل الثمانينات) اشترك فيها أكثر من عشرين شخصاً من كبار ضباط الأمن في الاحتياط، ينتمون إلى مختلف الفئات السياسية، أكدوا فيها جميعهم على أن إسرائيل لن تستطيع الصمود في مواجهة تهديد عسكري قادم من الشرق في حال عدم مرابطة قواتها في الضفة الغربية. ودار الحديث حول ضرورة الاحتفاظ بالضفة طالما بقي التهديد العربي قائماً في مواجهة إسرائيل<sup>(٥٦)</sup> ولا شك أن ندوة كهذه، ذات تأثير على قناعات الإسرائيليين، التي تضغط بدورها على صانعي القرار الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، يذهب مثير بعيل (لواء احتياط ومؤرخ عسكري) إلى أن الرأي العام اليهودي في الغرب والولايات المتحدة والضغط من جانب الدول، يمكن اختبارهما من خلال تسببهما في تغيير الرأي العام الإسرائيلي بصورة كبيرة<sup>(٥٧)</sup>.

.. من هو الطرف الإسرائيلي المرشح للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟! يجيب شلومو أفنيري (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية سابقاً) بأن ما يشاع حول أن حكومة يمينية أخرى لا حكومة يسارية هي التي تستطيع تعبئة القوى السياسية اللازمة لتحقيق مصالحة، هو طرح مغرٍ، وعلى الرغم من جاذبيته إلا أنه عديم القيمة. لأنه ببساطة يتغاضى عن مركزية «يهودا والسامرة وغزة» بالنسبة للأساس الأيديولوجي لليكود، ولهذا السبب فإن القياس على قرار بيغن في كامب ديفيد غير صحيح<sup>(٥٨)</sup>. وفي إطار الإجابة على تساؤل «ماذا ينبغي على إسرائيل أن تفعل؟!»، تأتي المقترحات والسيناريوهات التي يصنعها الأكاديميون والباحثون الإسرائيليون، لتبيّن أن معالجة مشكلة الضفة والقطاع تشكل هماً مشتركاً فيما بينهم. وتتعدد «الوصفات» المقدّمة لهذا الغرض.

## \* ٢ - نماذج مؤيدة للدولة الفلسطينية المستقلة / المكبلة :

ثمة دائرة خاصة من المواقف إزاء مسألة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ينتمي إليها باحثون يقبلون إقامة هذه الدولة ويدعون إسرائيل إلى الموافقة عليها، مع ملاحظة أنه تكاد لا توجد بين هؤلاء حالة قبول مطلق، بينما



نلمس بوضوح حالات قبول شائعة بالدولة الفلسطينية المستقلة المكبلة بقيود إسرائيلية أو دولية والمثقلة بشروط وترتيبات يُطلب من الفلسطينيين تنفيذها أو مراعاتها.

ففي العام ١٩٨٣ نشر الباحث الإسرائيلي مارك هيلر برعاية مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب (بإسم جاني/ يافيه فيما بعد) حيث يعمل الباحث، وبالتعاون مع جامعة هارفارد، كتاباً عن «الدولة الفلسطينية» خصّصه أساساً لمناقشة تأثيرات إنشائها على «الأمن الإسرائيلي»، من منطلق الحرص - الذي يعترف به المؤلف - على هذا الأمن، والحاجة إلى وضع تصورات لخروج إسرائيل من مأزقها في صراعها مع الدول العربية، على اعتبار أن «المشكلة الفلسطينية» هي محور هذا الصراع. فينصح هيلر في كتابه بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع، وتمكين م.ت.ف. من إقامة دولة فلسطينية هناك، شريطة أن تلبي هذه الدولة الحد الأدنى من المطالب السياسية الإسرائيلية الضرورية، لتقليل الأخطار الناجمة عن الانسحاب وعن نقل مركز ثقل قضية الأمن من الخليل ونابلس وغزة والعودة إلى داخل «الخط الأخضر». ويحدّد هيلر هذه المطالب ضمن سيناريو على النحو التالي:

- تتفاوض إسرائيل مع م.ت.ف. أو أي هيئة تملك القرار في النطاق الفلسطيني، بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في سياق تسوية شاملة لمشكلة الفلسطينيين تنطوي على حل لمشكلة اللاجئين بتوطينهم أو بالتعويض عليهم وتقود في النهاية إلى عقد اتفاق سلام بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

- تجري التسوية على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، مع احتمال إجراء تعديلات طفيفة عليها، وإعطاء مدينة القدس وضعية خاصة. وتوافق الدولة الفلسطينية على بعض القيود المقترحة في موضوعات عدة (منها: حجم قواتها وتسليحها ومناطق انتشارها، والعلاقات القائمة مع الدول الأخرى).

- تتطلب التسوية فترة انتقالية تتراوح من خمس إلى عشر سنوات، إلى حين



قيام الدولة. وتوافق الدول العربية الرئيسة على هذه التسوية، مع إقامة علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل.

.. يتحدث هيلر عن ظروف استقرار دولة فلسطينية كهذه داخلياً، مرجحاً إمكانية هذا الاستقرار من الناحية السياسية، طالما أن مطامح الفلسطينيين لا تفوق قدرة الدولة على تأمينها (...). ويناقش هيلر الشرط الاقتصادي لاستقرار الدولة، في ظل انضمام ٨٠٠ ألف مواطن إليها خلال خمس سنوات، وزيادة السكان بنسبة ١٤٪ سنوياً وضالة الموارد والخبرة في إدارة اقتصاد دولة مستقلة. ثم يفترض هيلر أن الناتج الوطني في الدولة الجديدة سيزداد بحجم يتناسب مع حجم السكان وتزايدهم، ويفترض إيجاد الممول اللازم لتغطية العجز التجاري المستقبلي، حيث يتطلب الأمر بمرور السنوات الخمس الأولى استيعاب نحو ٣,٣ مليار دولار، يأتي نحو نصف هذا المبلغ من التوفيرات الداخلية، يضاف إلى ذلك مساهمات مالية عربية ودولية.

يطمئن هيلر إلى الموضوع الاقتصادي، في حين يُسهب في الحديث عن مقومات التسوية (سياسياً وعسكرياً وإجرائياً.. إلخ). ومن الملاحظ أن هيلر في تناوله التفاصيل يركّز على العناصر العسكرية التي ينبغي توفرها، وأبرزها: - دولة منزوعة السلاح تقريباً، تقبل بالقيود على تسليح جيشها (٣ فرق تشمل عربات مصفحة وأسلحة خفيفة وزوارق مراقبة بحرية لشاطئ غزة، وطائرات هليكوبتر ونقل، لكن لا يحق للدولة امتلاك طائرات مقاتلة.. إلخ).

- القبول بإنشاء مراكز إسرائيلية للإنذار المبكر في الضفة والقطاع تكون بإدارة عسكريين إسرائيليين، وحق إسرائيل بالتحليق في الأجواء الفلسطينية، إلى حين تمتلك إسرائيل نظام الأقمار الصناعية الخاص بها، إضافة إلى القبول بالمراقبة الإسرائيلية للطريق الواصلة بين تل أبيب والقدس.

يؤكد هيلر على ضرورة إبقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

كما هي، وعدم إقامة مستوطنات جديدة بدون موافقة الدولة الفلسطينية، مع الاهتمام بتطوير الأوضاع العامة للمستوطنين الذين يقيمون في هذه الدولة. وفي الجانب الاجرائي ، يقترح هيلر تدخل «طرف ثالث» يقبل به الطرفان لإدارة مفاوضات سرية، والمساعدة على التوصل إلى الترتيبات الثنائية<sup>(٥٩)</sup>.

بقي أن نشير إلى أن التفصيلات التي يوردها هيلر بشأن التسوية والدولة وطبيعة الحل المتصور، تجعل الدولة الفلسطينية المستقلة المقترحة دولة بالاسم، ذلك أن هذه التفصيلات تفرغ «الدولة» و«الاستقلالية» من مضامين رئيسة ينبغي أن تتوفر لكل منها.

..كمثال آخر على طروحات الباحثين الاسرائيليين بشأن «الدولة الفلسطينية»، نشر المستشرق رفائيل / رافي يسرايلي (المحاضر في الحضارة الاسلامية في الجامعة العبرية) مشروعاً مقترحاً لإحلال السلام في الشرق الأوسط، في صحيفة جيروزاليم بوست (١٩٨٣) طالب فيه إسرائيل باتخاذ «خطوات جريئة» لتصفية القضايا المتعلقة بمشروع سلام كامل، يقوم على العناصر الستة التالية<sup>(٦٠)</sup>:

- الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الذين يعيشون في إسرائيل والأردن، يستحق أن تكون له دولة تماماً كإسرائيل أو كأي دولة أخرى. إلا أن م.ت.ف لن تُقبل كشريك في المفاوضات إلى أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

- إرضاء الأماني القومية للشعبين اليهودي والفلسطيني يمكن تحقيقه باتفاق الطرفين على تقسيم الأرض بينهما والتبادل الطوعي للسكان، بما يكفل شعباً متجانساً إلى حد ما لكل دولة، مع سريان هذا التبادل على الضفة الشرقية/الأردن.

- بعد إتمام تقسيم الأرض بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتبادل الطوعي للسكان، سيتاح للعرب الذين يختارون البقاء في «أرض إسرائيل» إما التقدم بطلب للحصول على الجنسية الاسرائيلية، وتكون لهم كافة حقوق وواجبات المواطنين، وإما الحصول على إقامة دائمة في الدولة المضيفة.

- يجب أن تكون الحركة بين «إسرائيل» و«فلسطين» مفتوحة وحرّة، ويُتفق على طرق تبادل الأفراد والسلع في المفاوضات التي ستجري بين الطرفين لتوقيع معاهدة سلام بينهما.

- إبقاء القدس والأحياء المحيطة بها موحدة، في ظل مجلس بلدي يختاره «الشعبان العربي واليهودي» معاً.

- تواصل السلطات العسكرية الاسرائيلية تصريف الأعمال اليومية في الضفة والقطاع، إلى أن يوافق الزعماء الفلسطينيون على التفاوض والاتفاق مع إسرائيل على تنفيذ المبادئ السابقة.

..المحور الذي يدور حوله اقتراح رافي يسرائيلي، هو كيفية الوصول إلى «دولة يهودية حصرية»، عبر الإغراء بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع يهجر إليها العرب الفلسطينيون من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بذريعة أو بأخرى، مع التأكيد على الروابط القسرية التي يقترحها لعلاقة الدولة المتصورة مع إسرائيل.

نموذج ثالث من دعوات الوسط الأكاديمي البحثي الإسرائيلي لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، يبدو باعته هذه المرة الرغبة في خلاص إسرائيل من مأزقها الاقتصادي. فقد أعد البروفسور سيمحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بحثاً صدر عن «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» عام ١٩٨٤ بكتاب عنوانه «انفصال بسلام أو توحيد مفروض»، دعا فيه إلى ضرورة تخلي إسرائيل عن الضفة والقطاع وإعادتهما إلى العرب مقابل السلام الكامل، لأن في ذلك إنقاذاً للاقتصاد الإسرائيلي المتداعي الذي أنهكته الحروب وأعباء الأمن، ولأن المناطق - حسب وصفه - تمثل «وباءً اجتماعياً ومادة سياسية متفجرة إضافة إلى كونها وباءً اقتصادياً». وكأساس لهذا «الإنقاذ» يقترح باهيري إقامة دولة فلسطينية تعقد سلاماً كاملاً وودياً مع إسرائيل، يقوم على تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية الكاملة، مع الحفاظ على الحدود المفتوحة وإبقاء وضع القدس الشرقية معلقاً وحل مشكلة المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع بأي شكل من الأشكال<sup>(٦١)</sup>.

يعرض باهيري إمكانية أن تستوعب الدولة الفلسطينية الناشئة الهجرات الفلسطينية من الدول العربية، إذ سيهاجر إليها نحو ٧٠٠ ألف فلسطيني خلال السنوات العشر الأولى من قيامها، ويحصل الفلسطينيون الذين ليس لديهم جنسية اليوم على مواطنة الدولة، ويصار إلى حل قضية اللاجئين مرة واحدة وإلى الأبد. ويشرح باهيري الترتيبات الواجب اتخاذها لضمان الأمن الفلسطيني والأمن الإسرائيلي، ثم يتحدث عن شبكة العلاقات الاقتصادية التي ستقام مع إسرائيل، وجدوى هذه الشبكة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي<sup>(٦٢)</sup> - ويورد باهيري أرقاماً حول تصورات سنسوقها في الفصل المقبل -

.. في بحث باهيري، هذا، تتسع الاعتبارات الاقتصادية للحل، على حساب تقليص ظاهري للحسابات السياسية والعسكرية، أي أن الاقتصاد يصبح هنا الأساس الاستراتيجي، في ظل بدهية هي أن وصول إسرائيل إلى تسوية مع الدولة الفلسطينية لا بد أن تضمن لإسرائيل مطالبها المعروفة. وبالنتيجة يمكن القول إن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود أمام الاقتصاد الإسرائيلي، يجعل هكذا دولة مستلبة الإرادة، طالما أن القوة الاقتصادية المستقلة حقيقة هي ضمان الاستقلال السياسي والسيادة، ومثل هذا الأمر لن يتوفر حتماً في ظل عدم التكافؤ بين إسرائيل والدولة الفلسطينية بالصورة التي يرسمها لها سيمحا باهيري. بالإجمال، ثمة مسافات كبيرة بين تصورات الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين للحل عن طريق إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وبين المقومات المفترضة والمطلوبة فلسطينياً لمثل هذه الدولة، وتكاد تلك التصورات تقترب من الأفكار الإسرائيلية العامة والتي تدور جوهرياً حول الحكم الإداري الذاتي.

### \* ٣ - وماذا عن حل مشكلة اللاجئين؟!

التناول البحثي الإسرائيلي لمشكلة اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع، ينتمي في جزء منه إلى الاهتمامات والأبحاث الإسرائيلية المتعلقة بمشكلة اللاجئين ككل. وضمن تعدد أوجه المعالجات البحثية لهذه المشكلة، نجد مثلاً تركيزاً على



نفي مسؤولية إسرائيل عن وجودها، بترويج ادعاءات «هروب العرب وانتقالهم طوعاً من البلاد»، كما نجد بالمقابل استعراضاً لأوضاع اللاجئين ومعاناتهم والمواقف العربية من مشكلتهم، والتشديد على تأذي إسرائيل جراء عدم حل المشكلة، وذلك كمقدمة لطرح تصورات حول سبل حلها.

كانت هذه المعالجات، وما تزال، متأثرة - بين كثير من الاعتبارات - بظهور المخيم كتجمّع فلسطيني ذي سمة خاصة، يتيح لقضية الشعب الفلسطيني مجالات للتعبير على ذاتها عبر الواقع المادي الماثل، وعبر كون المخيم أحد روافد العمل الوطني الفلسطيني. لهذا وغيره يدرك الباحثون الإسرائيليون أن تفكيك المخيمات وتصفية قضية اللاجئين، سيؤديان في حال تحقيقهما إلى تمهيد الطريق أمام استكمال التدوين السياسي والمادي لقضية أبناء ١٩٤٨.

يمكن ملاحظة اتساع الأبعاد الحقيقية لمشكلة اللاجئين التي تضغط بثقلها الكبير على الذهنية الإسرائيلية، عبر العشرات من المشاريع التي ظهرت لتصفية هذه المشكلة، وعبر عدد لا يمكن حصره من التصريحات التي تدعو إلى حلها في إطار الدولة العربية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة مشاريع، شارك فيها أكاديميون وباحثون إسرائيليون، وتتعلق أساساً بمخيمات الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وهي<sup>(٦٣)</sup>:

- مشروع «جماعة رحوبوت»: وقد أعدته ثلة من الأكاديميين الإسرائيليين في مطلع عام ١٩٦٨، رأت أن حل مشكلة اللاجئين يقوم على «تطوير اقتصاديات المناطق المحتلة» واجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، وتقديم المغريات للاجئي قطاع غزة للانتقال إلى الضفة الغربية.

- مشروع «لجنة برونو»: وتم إعداده على مرحلتين (في أوائل ١٩٦٨ وأوائل ١٩٦٩)، من قبل «هيئة تخطيط اجتماعي - اقتصادي» برئاسة البروفسور ميخائيل برونو، تضم عدداً من الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين (أمثال: يوارم بن فورات - حاييم بن شاحر - إيتان برغلاس - نداف هاليافي - غيورا حانوخ - عزرا سيفن - ياكير بلسنر -

رفقه باريوسف - عمانوئيل ماركس - شمعون شمير). ويتضمن هذا المشروع تحديداً لبعض الأسس التي يركز عليها الحل (منها: تجارة حرة بين المناطق وإسرائيل - إفراغ المخيمات تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية - بناء مساكن - إجراءات في قطاع الزراعة - تنمية عن طريق التصنيع - مبادرات وتمويل .. إلخ).

- مشروع «مؤسسة راند»: أعده بعض الباحثين الإسرائيليين لمصلحة مؤسسة راند الأميركية (عام ١٩٧١)، ويرمي إلى إيجاد مجال لإسكان اللاجئين خارج المخيمات بين السكان الآخرين الذي لا يعيشون على المساعدات، بقصد دمجهم وتوفير مجالات العمل لهم.

.. تتعلق هذه المشاريع، وأمثالها، بنحو عشرين مخيماً في الضفة الغربية وعشرة مخيمات في قطاع غزة، تضم بمجموعها ٥٠٪ من مجموع اللاجئين في الضفة والقطاع البالغ عددهم نحو ٧٠٠ ألف لاجئ. ومن المؤكد أن تفكيك هذه المخيمات وحل مشكلة اللاجئين، وفق التصورات الإسرائيلية، لا ينبع من «اعتبارات إنسانية» ولا من الحرص على «تحسين مستوى معيشة اللاجئين»، بالرغم من أن بعض الباحثين الإسرائيليين يحاولون الإيهام بذلك. فالأمر بالنسبة لإسرائيل وباحثيها يتمحور حول المصالح الاستراتيجية والسياسية الإسرائيلية.

#### \* ٤ - موازنة مضغوطة لثمانية حلول متصورة:

المؤشر الأكثر أهمية في تصورات الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين لحل مشكلة الضفة والقطاع، يتضمنه كتاب «هل للقضية حل؟!» الذي أصدره «معهد فان لير للأبحاث» في القدس عام ١٩٨١ (٦٤) على خلفية الجدل الذي كان قائماً آنذاك لدى الإسرائيليين حول الحاجة إلى تقديم مبادرة للحل، بعد أن رفض الفلسطينيون الانخراط في مفاوضات الحكم الذاتي.

أهمية هذا الكتاب، بما ورد فيه، ترجع إلى حشد عدد كبير نسبياً من رؤى شخصيات إسرائيلية بارزة، في موضوع الحل، تنوعت لتطال مختلف المسائل المثارة، الأمر الذي يتسم بشمولية تفتقر إليها تصورات باحث بمفرده.

في الكتاب المذكور، تناول أهرون ياريف (رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، لواء احتياط، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) موضوع «حل القضية وثمنه بالنسبة لإسرائيل». وتحدث المستشرق مناحيم ميلسون (أستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية، ورئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية لاحقاً) عن الأسباب التي تجعل م.ت.ف. والأردن والفلسطينيين غير مستعدين للمشاركة في عملية السلام.

ضمن القسم الخاص بطبيعة الطول، شدّد شموئيل كاتس (مستشار إعلامي سابق لرئيس الحكومة) على أن «ليس للقضية حل»، في حين عالج أرييه شليف (أحد كبار باحثي مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب) مسألة «استمرار الوضع الراهن أم الحكم الذاتي»، وعرض مارك هيلر (الباحث في المركز ذاته) ما أسماه «صيغتين للحل الأردني»، وعدّد مئير عميت (جنرال احتياط ورئيس سابق للموساد) ما اعتبره «مناقب ومثالب الحل الكونفدرالي للقضية الفلسطينية»، وشرح مئير بعيل (عميد احتياط ومؤرخ عسكري وأستاذ في الجامعة العبرية) معنى «قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل». أما المستشرق ماتي شتاينبرغ (أستاذ في الجامعة العبرية) فحلّل «معنى الصيغة الثلاثية في حل منظمة التحرير - حق العودة، تقرير المصير، للدولة المستقلة».

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب، تحت عنوان «هل يمكن أن تحل القضية؟!»، تحدث ألوف هاريفن (محرّر الكتاب ومدير معهد فان لير للأبحاث) عن «المشكلة النفسية في العلاقات المتبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين»، ونظر موشي أرنس (وزير الدفاع ووزير الخارجية لاحقاً) إلى «القضية الفلسطينية كقضية يهودية». وحاول شلومو أفنيري (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية لعدة سنوات) الإجابة على سؤال «هل هناك مجال لتقرير المصير من قبل الفلسطينيين؟!»، وأخيراً عرض المستشرق يهوشفاط هركابي (أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) عملية «السعي إلى تحقيق الممكن».

بالرغم من أن المشاركين تحدّثوا مطوّلاً عن ضرورة حل القضية

الفلسطينية، وبعضهم عرض مفاهيم وطروحات تبدو حيادية ظاهرياً، إلا أن كافة الصيغ المتداولة من قبلهم لم تتجاوز سقف الحلول التي وضعتها إسرائيل في توجهاتها الرسمية حيال القضية الفلسطينية. وما يسترعي الانتباه في رؤى الباحثين والمهتمين، نشرت تصوراتهم في الكتاب ، أنهم تناولوا حل القضية بالمنظور الإسرائيلي، بمعنى أنهم تبناوا الحجج والمقولات الإسرائيلية التقليدية في الحكم على طبيعة الحل، ثمنه وحسناته وسيئاته بالنسبة لكل من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. فنجد رفضاً لحق العودة وحق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ويبدو الخيار المطروح أمام الفلسطينيين هو إما القبول بالحكم الذاتي أو الدولة الكونفدرالية.

.. للإحاطة بجوانب متعددة من الطروحات التي انطوت عليها الأبحاث والمقالات المشار إليها، نثبت فيما يلي الجدول الذي وضعه ألوف هارايغن في نهاية الكتاب، والذي يقدم موازنة مضغوطة بين صيغ الحلول المطروحة، مع الإشارة إلى أن هذا الجدول يتعلق فقط بالنقاط الرئيسة في هذه الصيغ ولا يحيط ببعض تفصيلاتها الصغيرة.



الحل	ثغفه من إسرائيل	ثغفه من الفلسطينيين	حسناته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
١ - "أرض إسرائيل الكاملة" ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل	تجدد النزاع العربي الإسرائيلي بكامل قوته.	استمرار وجود القضية الفلسطينية دون حل وتفاقم الصراع.	- تحقيق حلم "أرض إسرائيل الكاملة" - استعمار السيطرة الكاملة على مناطق "أرض إسرائيل" كافة.	- مشاكل داخلية نتيجة لنشوء أقلية عربية بنسبة ٣٥٪. - تفاقم النزاع العربي الإسرائيلي. - توقف عملية السلام وربما إلغائها. - تبلور جبهة عربية ضد إسرائيل وازدياد خطر العرب. - اصطدام سياسي مع الولايات المتحدة وخطر وقف المساعدات الأميركية. - عزلة سياسية لإسرائيل. - تشجيع الاتحاد السوفيتي على زيادة ثقافته.	- تبلور جبهة عربية ضد إسرائيل. - تأييد الولايات المتحدة للجانب العربي وعزلة إسرائيل.	- انسحاقهم في الصراع ضد إسرائيل إلى درجة الطرد من البلاد.
٢ - استمرار الوضع (حكم عسكري إسرائيلي).	إضطراب عملية السلام.	استمرار وجود القضية الفلسطينية دون حل.	- ترك جميع الخيارات مفتوحة. - استمرار السيطرة الكاملة على مناطق "أرض إسرائيل" كافة.	- اضطراب عملية السلام بسبب عدم الوفاء بالالتزامات كالمب ديفيد. - تشجيع بلورة جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل، وازدياد خطر الحرب. - اضطراب العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب عدم التقدم نحو الحل.	- قيام خيارات مفتوحة دونما حاجة للمحسم. - تأييد الولايات المتحدة. - عزلة إسرائيل.	- استمرار وجودهم في الضفة وغزة تحت حكم عسكري إسرائيلي. - خطر انسحاقهم في الصراع.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسنااته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسنااته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٣ - حكم ذاتي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقليص السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.</li> <li>- مخاطر أمنية ناجمة عن ذلك، وبخاصة في كل ما يتعلق بنشاط الفدائيين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنازل عن السيطرة القورية.</li> <li>- الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها.</li> <li>- المشاركة في عملية السلام (وهذه حسنة أيضاً).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التقدم نحو حل القضية</li> <li>- نشيوء شركاء فلسطينيين في عملية السلام.</li> <li>- استمرار عملية السلام وتعزيزها.</li> <li>- تقليب خطر الحرب.</li> <li>- تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقوية خيار إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء سنوات الحكم الذاتي الخمس.</li> <li>- سيطرة عناصر معادية لإسرائيل على الحكم الذاتي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التقدم نحو تحقيق السيادة.</li> <li>- تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صراعات داخلية بين معارضي الحكم الذاتي ومؤيديه.</li> <li>- الحل الذي سيتم تحقيقه أقل من استقلاال، ولكنه سيؤدي إلى رقود القضية عربياً ودولياً.</li> </ul>
٤ - اتحاد فيدرالي أردني فلسطيني	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات معينة وترتيبات أمنية استراتيجية.</li> <li>- التنازل عن حلم «أرض إسرائيل الكاملة».</li> <li>- حل مشكلة القدس.</li> <li>- حل مشكلات المستوطنات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنازل عن السيادة الكاملة والاندماج في الأردن.</li> <li>- الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها.</li> <li>- التنازل عن المطالبة بـ «أرض إسرائيل».</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار عملية السلام وتعزيزها</li> <li>- حل القضية مع الأردن الهاشمي الذي يؤلف عنصر استقرار.</li> <li>- تقلص خطر الحرب.</li> <li>- انتهاء الوضع الذي تسيطر فيه إسرائيل على شعب كامل.</li> <li>- تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم استقرار الاتحاد الفدرالي وانفصال الجزء الفلسطيني.</li> <li>- الجزء الفلسطيني كقاعدة لنشاط الفدائيين.</li> <li>- وجود الجيش الإسرائيلي في مناطق استراتيجية كمصدر لغربي النهر كمصدر لتهدية غيان ضد إسرائيل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- خلق قاعدة صلبة لكيان مستقل.</li> <li>- إمكانية الانفصال عن الأردن في موعد.</li> <li>- إمكانية المستقبل للسيطرة على الأردن وتحريكه إلى دولة فلسطينية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفوق أردني في الاتحاد الذي سيقوم إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي والعربي.</li> <li>- صراعات داخلية عنيفة.</li> </ul>

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسناًته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسناًته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٥ - الأردن كدولة فلسطينية سواء في الضفة الشرقية للأردن أم في ضفتيه	- دولة شرقي الأردن، ليس هناك ثمن، لأن إسرائيل لن تضطر إلى التنازل عن أي شيء من أجل حل كهذا. - دولة على جانبي النهر، الثمن قد يكون مشابهاً لذلك الوارد في السبند الرابع، وربما أقل منه.	- الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها في حالة الحل على جانبي نهر الأردن. - التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض إسرائيل». - في حالة الحل شرقي الأردن ليس هناك ما يحتم الاعتراف بإسرائيل والتسليم بها.	- حل القضيّة الفلسطينية على أرض مريحة للفلسطينيين من حيث مساحتها. - نشوء مصلحة فلسطينية في قيام السلام وبناء ذلك على استمرار عملية السلام وتعزيزها. - احتمال تأييد الولايات المتحدة، ومساعداتها.	- ليس هناك ما يضمن أن تكون دولة كهذه صديقة لإسرائيل، بل: قد تشكل مصدراً للبروز جبهة عربية معادية لإسرائيل. - من شأن دولة كهذه (وإن لم يكن ذلك بالضرورة) أن تعتمد على الاتحاد السوفيتي.	- بناء استقلاً لهم في دولة ذات أبعاد ملائمة. - تأييد الولايات المتحدة.	- تحول دولة الأردن الفلسطينية إلى دولة مواجهة رئيسة مع إسرائيل وانسحاقها في الحرب. - صراعات داخلية عنيفة.
٦ - اتحاد كوفندراي إسرائيلي - فلسطيني - أردني	- التنازل عن السيطرة على الضفة والقطاع (عدا تدابير أمنية استثنائية). - التخلي عن حلم «أرض إسرائيل» الكاملة. - حل مشكلة القدس - حل مشكلات المستوطنات	- الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها - التنازل عن السيادة الكاملة - التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض إسرائيل»	- استمرار عملية السلام وتعزيزها. - تقطع خطر الحرب. - تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها. - انتهاء الوضع الذي تسيطر فيه إسرائيل على شعب مجاور. - إمكانية التدخل في الإقليم الفلسطيني دون أن يعد ذلك تدخلاً في دولة أجنبية.	- عدم استقراً الحل ومحاربة الفلسطينيين الانفصال عن الاتحاد الكوفندراي. - إمكانية التحول مع مرور الزمن من شريك صغير إلى شريك له موقع مؤثر في الاتحاد الكوفندراي.	- التقدم إلى ما هو أبعد من حالة حكم عسكري إسرائيلي وحكم ذاتي. - إمكانية التحول مع مرور الزمن من شريك صغير إلى شريك له موقع مؤثر في الاتحاد الكوفندراي.	- تنفوق إسرائيل في أردني في الاتحاد الكوفندراي. - إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الجدولي وربما العربي. - صراعات داخلية عنيفة.

الحل	ثمنه من إسرائيل	ثمنه من الفلسطينيين	حسنااته لإسرائيل	سيئاته لإسرائيل	حسنااته للفلسطينيين	سيئاته للفلسطينيين
٧ - دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات معينة (وتدابير أمنية استثنائية).</li> <li>- التخلي عن تحقيق حلم «أرض إسرائيل الكاملة».</li> <li>- حل مشكلة القدس، المستوطنات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاعتراف بإسرائيل والاتفاق معها.</li> <li>- التنازل عن المطالبة بسائر أجزاء «أرض إسرائيل».</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار عملية السلام وتعزيزها.</li> <li>- انتهاء حكم إسرائيل لشعب مجاور.</li> <li>- الدولة الفلسطينية ستكون صغيرة وضعيفة ولذلك ستعتمد على قيام علاقات طيبة مع إسرائيل.</li> <li>- تأييد الولايات المتحدة ومساعدتها.</li> <li>- خروج إسرائيل من عزلتها الدولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دولة غير مستقرة لا تسيطر على العناصر «التخريبية».</li> <li>- عمليات «أرهابية» تنطلق من أراضي هذه الدولة ضد إسرائيل.</li> <li>- ارتباط الدولة الفلسطينية بالاتحاد السوفيتي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق السيادة.</li> <li>- تأييد الولايات المتحدة ومساعداتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إسقاط القضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي وربما العربي أيضا.</li> <li>- دولة صغيفة وضعيفة في منطقة صغيرة.</li> <li>- تدخل ملحوظ للأردن وإسرائيل في شؤون الدولة.</li> <li>- صراعات داخلية عنيفة.</li> </ul>
٨ - دولة فلسطينية مكان إسرائيل (حل م.ت.ف. حتى تاريخه) أي عام ١٩٨١.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انتهاء وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بما أن هذا حلم غير واقعي، فإن ثمنه من الفلسطينيين هو منع أي حل يقوم على حل وسط لمشكلاتهم.</li> <li>- طالما استمرت م.ت.ف. بهكذا الاتجاه، لن تحظى بتأييد الولايات المتحدة.</li> <li>- خطر انسحاق الفلسطينيين في حالة نشوب حروب جديدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- طالما تمسكت م.ت.ف. بهكذا الموقف، تبقى معفاة من البحث عن حل القضية الفلسطينية بطريق المفاوضات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حلم إنهاء وجود إسرائيل كمصدر للبروز جبهة سياسية وحرية للدول العربية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رفض الحاجة إلى البست بشأن حل وسط.</li> <li>- ورفض الحاجة إلى تحمل نتيجة الحسم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار وضع عدم حل القضية.</li> <li>- حلول مفروضة من جانب إسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة وغيرها.</li> <li>- تفاقم التناقضات الداخلية.</li> <li>- انسحاق الفلسطينيين في الضفة وغزة نتيجة عدم وجود حل للقضية وخطر طردهم في حال تفاقم الصراع.</li> </ul>



## **\*\* تصورات الوسط الأكاديمي الإسرائيلي للحلول بعد انطلاقة الانتفاضة (١٩٨٥).**

على غرار مؤشرات «الاستقطاب السياسي الظاهري» في مختلف الأوساط الإسرائيلية (الحكومية والحزبية والعامة) حول رؤية صور الحل في ضوء دروس الانتفاضة ونتائجها، تبدت في الوسط الأكاديمي والبحثي الإسرائيلي ملامح استقطاب ظاهري في التعامل مع الانتفاضة والتسوية. فتحدثت فئة عن هذا الموضوع من زاوية الالحاح على انجاز تسوية، عبر حث إسرائيل على تقديم «تنازلات إقليمية» مقابل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يضمن لإسرائيل «مطالبها الأساسية» وخاصة في موضوع «الأمن». وتحدثت فئة أخرى من الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين عن ضرورة التمسك بالضفة والقطاع، لاعتبارات متعددة (أمنية - إيديولوجية - اقتصادية.. الخ). وكمؤشر على هذا الاستقطاب، تم تشكيل مجلسين يضمنان في عضويتهم العديد من الأكاديميين والضباط الاحتياط والشخصيات البارزة، سُمي الأول «مجلس السلام والأمن» - وتأسس في آذار/مارس ١٩٨٨ - وسمي الثاني «مجلس الأمن والسلام» - وتشكل في أيار/مايو من العام ذاته.

وفي نطاق أشمل، كانت تصورات الوسط الأكاديمي والبحثي من التعدد والتنوع إلى حد جعلها تغطي غالبية الشؤون الخاصة بالتسوية. فكرر نمط من الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين تبني مقولات وأفكار متداولة، وأعاد فريق آخر إنتاج طروحات سابقة بقالب مغاير، في حين عمدت فئة منهم (إفرادياً أو جماعياً) إلى دمج عدة تصورات قديمة بطريقة انتقائية لبعض مكوناتها، فغلب على هذا الدمج طابع «الصيغ الجديدة».

إن رسداً وتصنيفاً للنتائج والآراء الصادرة عن الوسط الأكاديمي البحثي بشأن الصراع والتسوية، يبيّنان أن هذه النتائج والآراء كانت تعبر عن «التزام» الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين بأهداف المشروع الصهيوني وبمصالح إسرائيل في شتى الميادين، وخاصة عبر الاسهام ببلورة الرؤى التي يُراد لها تمكين إسرائيل من الاستمرار في الوجود بأقل مخاطر ممكنة تحقق بها، حاضراً

ومستقبلاً. وقد تبدى هذا الأمر، بشكل مباشر أو فيما بين السطور، في التصورات والمقترحات التي نشرها الأكاديميون والباحثون الاسرائيليون بعد انطلاقة الانتفاضة.

#### \* ١ - التسوية في عشرين صيغة أكاديمية:

نقدّر أن التصورات والمقترحات التي سنتعامل معها، تلخص من حيث شموليتها وتنوعها، مجمل توجهات الوسط الأكاديمي البحثي الإسرائيلي، بصرف النظر عن كون بعض أصحابها هم ممن يعملون في مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية. ونشير إلى أن الصيغ العشرين التي سنقدم ملخصات لها، تشكّل - بحدود معرفتنا - غالبية المشاريع التي نشرها الأكاديميون والباحثون الإسرائيليون في الصحف الإسرائيلية خلال عامين ونيف من انطلاقة الانتفاضة. من المهم أن نتذكر، ونحن نطالع هذه الصيغ، أنها تنطوي على الكثير من المغالطات والأضاليل التي يُرسم لها أن تغطي على الحقائق وأن تدفع المتلقي إلى الانسياق وراء المفاهيم والذرائع الإسرائيلية. ونورد فيما يلي خلاصات لهذه الصيغ، غالباً حسب التسلسل الزمني لظهورها في الصحف الإسرائيلية:

#### \* سفير: انسحاب جزئي بصرف النظر عن تبعاته..

في سياق اهتماماته بتناول الموضوع الديمغرافي، كتب أرنون سفير (عالم في الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا) بحثاً حول جغرافية وديغرافيا ما يسمى «أرض إسرائيل» عام ٢٠٠٠، نشر عام ١٩٨٨، عرض فيه المشكلة الديمغرافية التي تعانيها إسرائيل، والتي يحتمل أن تتفاقم مستقبلاً، وأكد أن الحل الوحيد والعاجل المطلوب، برأيه. هو الانسحاب من معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتسليمها إلى الأردن. وإذا اتضح أنه لا يوجد أي شريك لإسرائيل في المفاوضات، فيجب على إسرائيل الانسحاب من جانب واحد، حتى لو أدى ذلك إلى «خُمّام من الدم» وإلى سيطرة المتطرفين على هذه الأراضي.

تقوم صيغة سوفير حول هذا الانسحاب على الاعتقاد بأنه لا يوجد في قطاع غزة عدد كبير من اليهود، ولذلك فإنه لا يوجد في هذه المنطقة مشكلة استيطانية، وبالتالي لا تترتب على الانسحاب منها مخاطر كبيرة على إسرائيل. أما بالنسبة للضفة الغربية، فيقترح سوفير تقاسم إسرائيل والفلسطينيين للأراضي، كما يلي (أنظر الخارطة المرفقة) (٦٦).

- ضم إسرائيل للرقعة الشرقية من الضفة الغربية التي تحوي نحو ٤٠ مستوطنة، وتشكل اتصالاً إقليمياً مع مستوطنات كريات أربع وغوش سوسيا (جنوب الخليل)، والتي تغطي إلى درجة كبيرة مشروع ألون، وذلك بحجة أمنية وبزعم أنه لا يوجد فيها سكان عرب كثيرون.

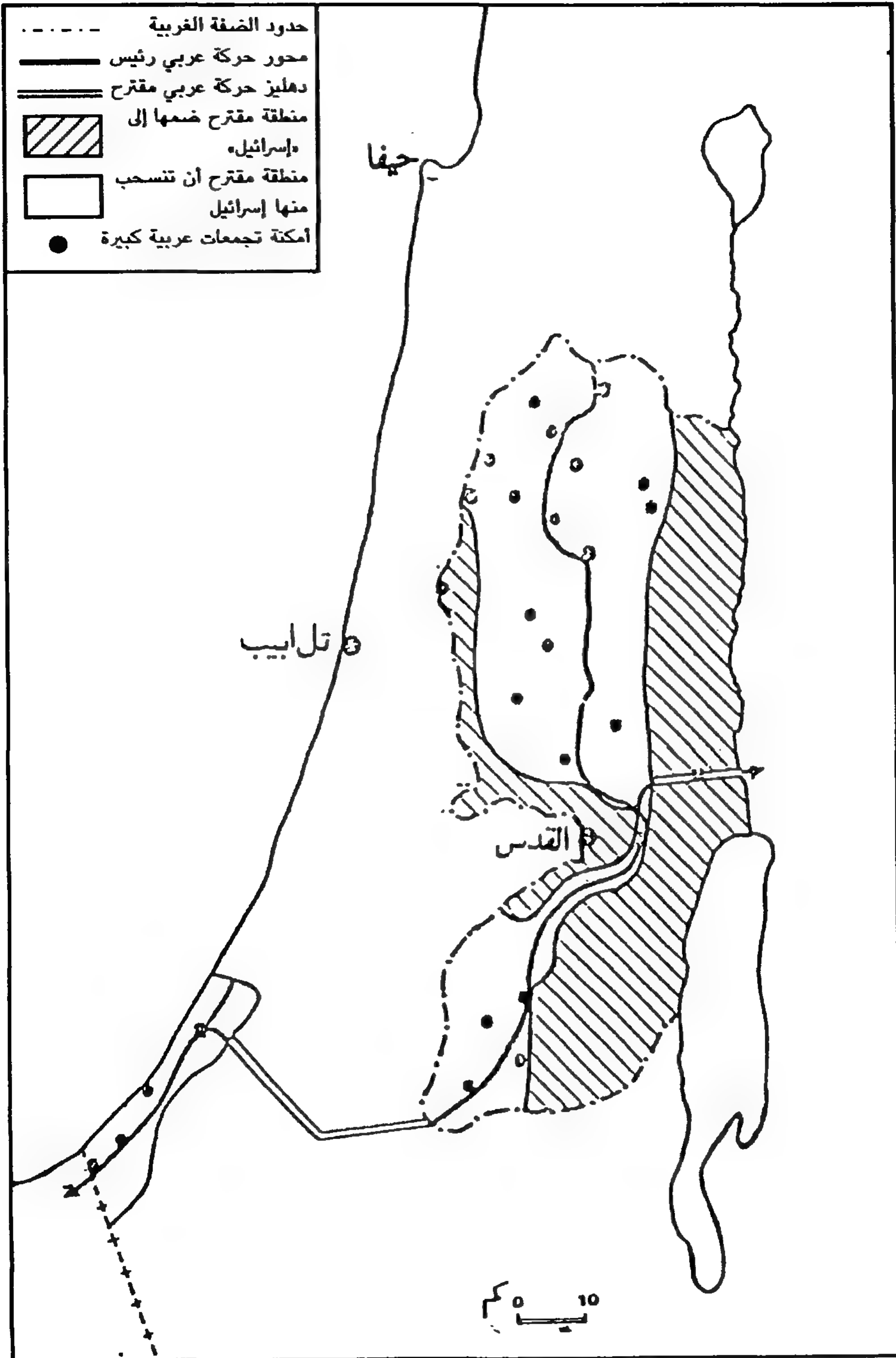
- ضم إسرائيل للرقعة الغربية من الضفة التي تحوي نحو ٢٥ مستوطنة، نظراً لقربها من حدود «الخط الأخضر»، سواء جاء ذلك عن طريق التوصل إلى تسوية أو عن طريق الانسحاب من جانب واحد.

- سيتم إخلاء المستوطنين المتبقين بعد ذلك على الجانب الثاني من الحدود، عن طيب خاطر، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة، لأن معظمهم لم يستوطنوا هناك انطلاقاً من دوافع أيديولوجية، وإنما أرادوا أن يفتشوا عن بيت خاص بشروط مريحة.

- ضرورة إخلاء نحو ٥٠ مستوطنة في المنطقة الواقعة بين الرقعتين الشرقية والغربية.

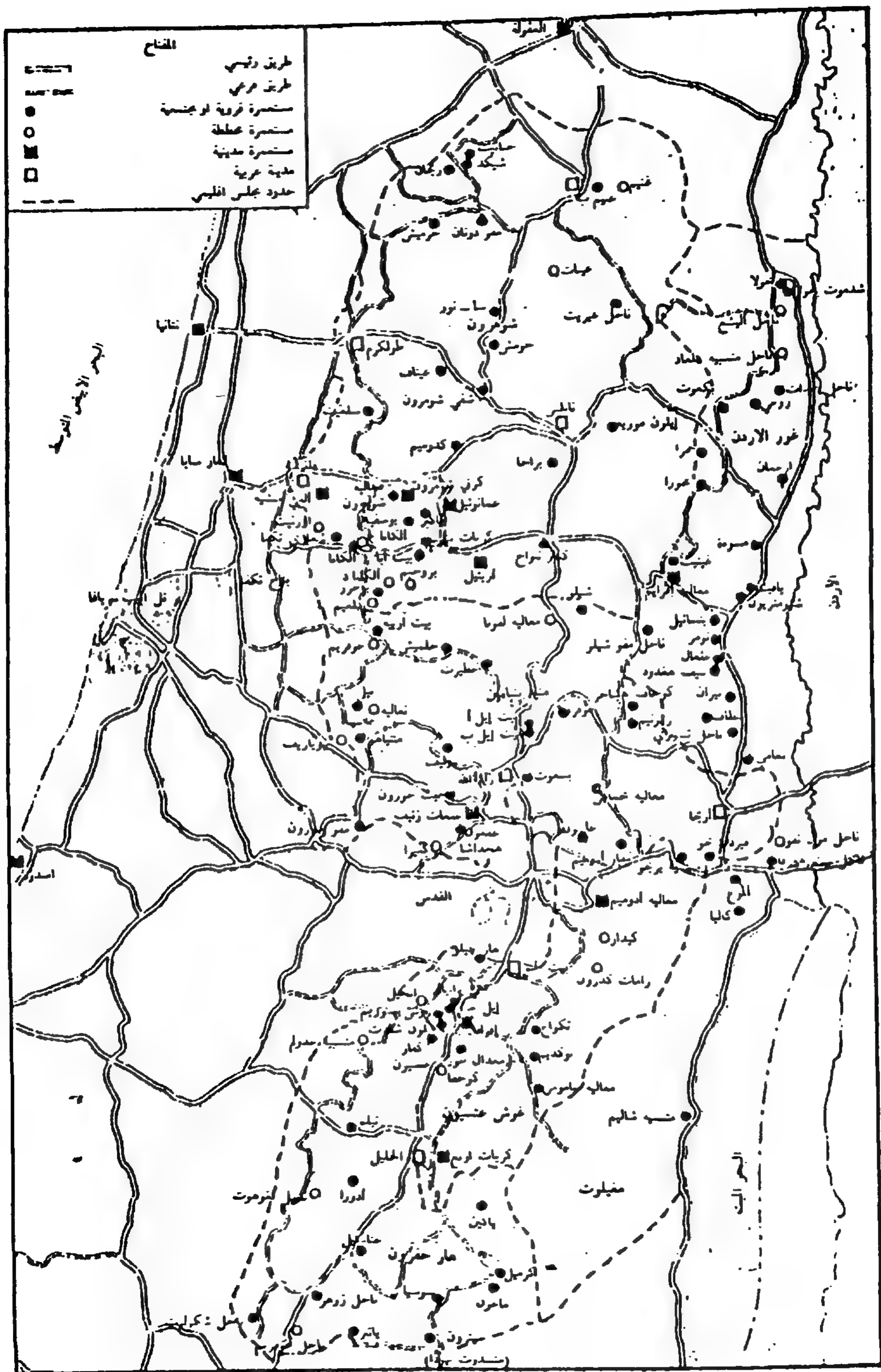
- بالنسبة لبقية المناطق (مثل القدس جزئياً، وغوش عتسيون ومنطقة مشروع ألون، وتعديلات بسيطة للحدود في كريات أربع وبالقرب من قلقيلية). ستكون هذه المناطق الثمن الذي سيضطر الفلسطينيون إلى دفعه بسبب رفضهم الجلوس حول مائدة المفاوضات خلال الأعوام الخمسين الماضية.

.. في ختام صيغته، يقدّر سوفير أن الجيش الإسرائيلي سيعود إلى المنطقة التي ينسحب منها لدى ظهور أي أوضاع تشكل «خطراً أمنياً» على إسرائيل.  
.. نلاحظ أن سوفير، ضمن نظريته إلى الحل، تتملكه الرغبة في تكريس



صيغة أرنون سوفير للتقاسم الجغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة.





المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية (تموز/ يوليو ١٩٨٣)  
 ☆ المصدر: خالد عايد، «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة...»  
 (نيقوسيا: م.د.ف) ١٩٨٦ - الملحق

«الأمر الواقع» الذي أوجدته إسرائيل، احتلالاً واستيطاناً. ولا شك أن الاعتبارات العسكرية/الأمنية تتضافر ضمناً مع اعتبارات الديمغرافيا بشأن الأراضي التي يدعو سوفير إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها.

لا يتطرق سوفير إلى موضوع اللاجئين (العودة - المشكلة - التوطين) ولا إلى قيام الدولة الفلسطينية، كما ينحّي جانباً الأرضية السياسية للانسحاب الإسرائيلي والاتفاقيات والاشتراطات الخاصة، خلافاً لكثيرين غيره، ويتقصد التلويح بجاهزية الجيش الإسرائيلي لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، إذا ما أقدم الفلسطينيون على ما يسمى «القيام بعمل متطرف». وهكذا يأخذ سوفير بمنظور مشكلة الديمغرافيا وضغوطها المستقبلية على إسرائيل، فيوصي بالانسحاب من المناطق التي تنطوي على خطر ديمغرافي، بصرف النظر عن تبعات هذا الانسحاب، ولا يخرج عن الأطر الصهيونية / الإسرائيلية في تسويغ ضم الأراضي الأخرى شرقي الضفة وغربها ومنطقة القدس والخليل إلى إسرائيل.

#### \* إفرات : مصالحة بالتقاسم الاقليمي :

بعد نحو ستة أسابيع من انطلاقة الانتفاضة، نشر اليسع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن، استاذ في جامعة تل أبيب) ما أسماه «صيغة للمصالحة الاقليمية» في الضفة الغربية، يرفع فيها «الخيارين العنيفين» - حسب تسميته - وهما الضم الكامل للضفة الغربية والتنازل الاسرائيلي التام عنها، ويؤكد على بديل يرى أنه يراعي مسائل مثل: أمن دولة اسرائيل مستقبلاً، والسيطرة على المناطق الحيوية عسكرياً، والتخلص من معالجة وتشغيل أكثر من (٨٥٠) ألف عربي هم سكان الضفة، ومصير المستوطنات في المنطقة.

يمهّد إفرات لصيغته بالتركيز على الاجماع الاسرائيلي العام حول الحاجة للمحافظة على حدود نهر الأردن، والوصول العسكري السريع إلى أجزاء الضفة في المستقبل عبر تجاوز التحشيدات السكانية العربية في المدن والقرى، واستمرار وجود غوش عتسيون كم منطقة استيطان ذات «خلفية تاريخية» - بزعمه - وفصل مشكلة القدس المعقدة عن أي مناقشات بشأن المناطق المحتلة. ثم يفصل إفرات

الصيغة التي يقترحها للمصالحة، كما يلي (انظر الخارطة المرفقة) (٦٧):

- تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق خاضعة للسيطرة الاسرائيلية وأخرى خاضعة للسيطرة العربية وإلى محاور حركة إسرائيلية حيوية مستقلة (...)

- تشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية غور الأردن (من الحولة في الشمال وحتى مستوطنة غاليا في الجنوب/ بجوار الشاطئ الشمالي الغربي للبحر الميت) وتحدّد الحدود الغربية لهذه المنطقة من السفوح الشرقية لجبال السامرة (نابلس) من متوسط خط الارتفاع ٥٠٠ - ٥٥٠ م فوق سطح البحر، وتنطبق هذه المنطقة تقريباً على مشروع ألون، وتوجد فيها شبكة مستوطنات إسرائيلية تشمل نحو ٣٠ مستوطنة، وتخلو من السكان العرب تقريباً باستثناء أريحا وضواحيها. وستكون المنطقة الثانية الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية، في غوش عتسيون بجميع مستوطناتها. وكتعديل وحيد للحدود يمكن النظر لأصبع اللطرون الذي سيضم لإسرائيل أيضاً.

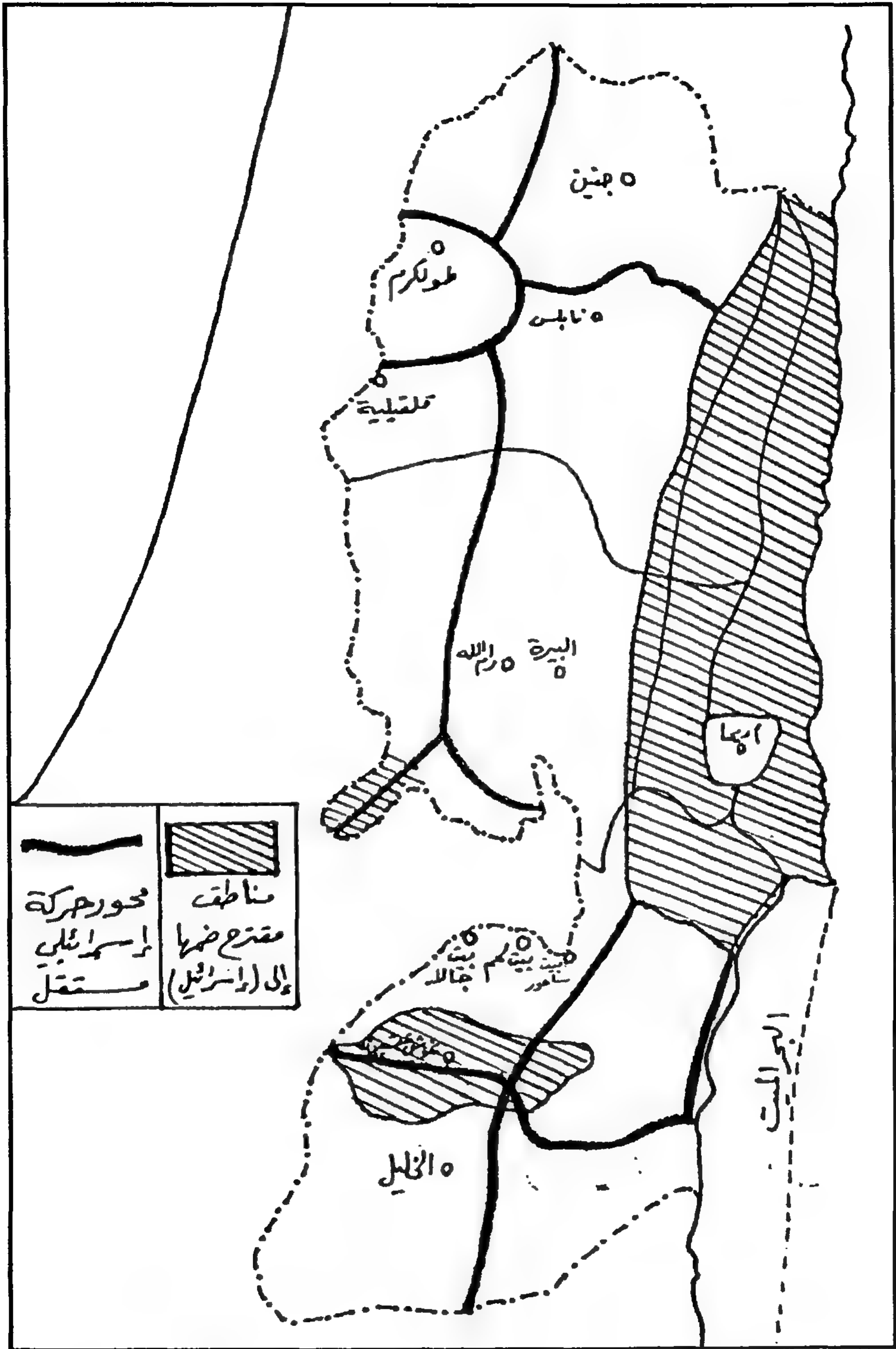
- تشمل المنطقة الخاضعة للسيطرة العربية، أجزاء من الضفة تتحشد فيها أغلبية السكان العرب، وكذلك جيب صغير لأريحا وضواحيها في غور الأردن.

- هناك محاور حركة إسرائيلية مستقلة ستخترق الضفة من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، ويقصد بمحور الحركة: الطريق الرئيس القائم أو الطريق المقترح شقه، والذي تضاف إلى جوانبه مساحات عدة مئات من الأمتار، بحيث يُمنع العرب من القيام بمشاريع بناء على جوانبه.

- محاور الحركة الاسرائيلية هذه، لن تتطابق مع الطرق الرئيسة التي تمر في مناطق سكنية عربية مكتظة بالسكان، فهي ستتجاوز مثلاً مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل.

- المستوطنات الاسرائيلية الواقعة على مقربة من محاور الحركة المستقلة،





صيفه اليسع افرات لما يسمى «المصالحة الاقليمية» في الضفة الغربية



وكذلك المستوطنات التي تشكل أغلبية، ستدخل في المنطقة الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية، أما تلك التي ستكون بعيدة عن هذه المستوطنات فستحصل على مكانة اقليمية خاصة فيما إذا رغبت في الاستمرار بالتواجد والبقاء.

تبين الخارطة المنشورة، أن الأراضي التي يرشحها إفرات لاستمرارية السيطرة الاسرائيلية عليها تعادل أكثر من ثلث مساحة الضفة، وأن محاور الحركة الاسرائيلية تقطع أوصال المنطقة المخصصة للفلسطينيين لإدارتها، وبهذا يتفق إفرات مع سوفير في فرض الواقع الاستيطاني القائم على نحو يهْمُش ما يسمى «المشكلة الديمغرافية».

\* فايتس: حكم ذاتي اقتصادي كبدائية، وتوطين قسم من اللاجئين..  
تعقيباً على صيغة الإشع إفرات حول «المصالحة الإقليمية» قام رعان فايتس (دكتور في الفلسفة ومهندس زراعي وعضو مجلس أمناء التخنيون ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقاً) بعرض ما أسماه «برنامج مصالحة سياسية» نشر في شباط (فبراير) ١٩٨٨.  
يُعتبر هذا البرنامج في معظمه ملخصاً لمشروع كان فايتس قد تقدّم به بعد نحو ثلاثة أشهر من عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية، ونشر أبرز مضامينه في صحيفة عل همشمار (١٩٦٧/١٠/٧).  
ويمكن ملاحظة التلخيص المكثف لهذه المضامين في البرنامج الذي طرحه فايتس بعد أكثر من شهرين من انطلاق الانتفاضة، والذي تضمن نقاطاً جغرافية وسياسية، أبرزها<sup>(٦٨)</sup>:

- للمشكلة الفلسطينية وجهان، الأول هو إعطاء حرية تقرير المصير للفلسطينيين، لكي يستطيعوا التعبير عن مشاعرهم الوطنية، والثاني هو حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا في وضعية لاجئين، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والأردن.

- من الممكن ربط الضفة مع غزة بواسطة طريق، مما يجعل هاتين المنطقتين منطقة وظيفية واحدة ترتبط شرقاً مع البلدان العربية. وفي هذه المنطقة،

سيقام كيان فلسطيني مستقل يوفر التجسيد للمشاعر الوطنية الفلسطينية، تدريجياً، عن طريق مراحل حكم ذاتي اقتصادي وسلطة داخلية. ويستطيع العرب (مواطنو اسرائيل) الذين يرغبون بالحصول على جنسية فلسطينية أن يحصلوا عليها دون أن ينقلوا مكان إقامتهم، وهكذا هو الحال بالنسبة للمستوطنين اليهود الذين يعيشون الآن في المنطقة المقترحة للكيان الفلسطيني.

- ينبغي الأخذ بالحسبان توطين ٦٠٠ ألف لاجيء (٤٠٠ ألف في الضفة وغزة و ٢٠٠ ألف يتم نقلهم من لبنان) مقابل نقل ٤٠٠ مليون م<sup>٣</sup> من فوائض نهر الليطاني إلى شبكة المياه الإسرائيلية، وجر المياه إلى بعض مناطق الضفة والقطاع (مثل: منحدرات جبال الخليل والمناطق الرملية الفارغة في قطاع غزة) لأغراض زراعية.

- يمكن أن يقام ميناء للمياه العميقة في غزة، ليوفر ارتباطاً مواصلاتياً وتجارياً مع الخطوط البحرية العالمية، لتشجيع تجارة الكيان الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة.

- توسيع المراكز البلدية الموجودة، بصورة مبرمجة، لزيادة الخدمات الاجتماعية والمدنية، وتوجيه معظم الفعاليات إلى مراكز التصنيع المناسبة.

.. لا يعرض فايتس تفاصيل عسكرية وأمنية وسياسية، ويرى أن البديل لمطلب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو توسيع الحكم الذاتي ليصبح على شكل كيان فلسطيني. ومن المحاور الرئيسية في صيغته المقترحة يتضح أنه يُعنى بالحصول على جزء من مياه الليطاني بموجب اتفاق مع لبنان، لتستخدم هذه المياه أساساً للتنمية العامة في الكيان الصهيوني بحجة تطوير مناطق توطين اللاجئين. كما يتضح أنه يحاول تقديم المغريات لبعض الدول العربية باستخدام ميناء يتم إنشاؤه في غزة بموازاة إقامة علاقات اقتصادية مع هذه الدول في وضعية «السلام الاقتصادي» المعروفة دوافعه وأهدافه.

## \* غورني: حلم اتحاد فيدرالي رباعي ..

ضمن مقال له بعد شهرين من انطلاقة الانتفاضة، وضع يوسف غورني (المحاضر بمادة التاريخ اليهودي الجديد في جامعة تل أبيب) اقتراحاً يتابع فيه الفكرة الفيدرالية التي قال أنها رافقت التفكير الصهيوني منذ فترة الهجرة الثانية، ويتضمن صيغة اتحادية جديدة، ركّز فيها على النقاط التالية<sup>(٦٩)</sup>:

- قيام وحدة سياسية فدرالية أو كونفدرالية مؤلفة من ثلاث دول هي إسرائيل والأردن ومصر ومن منطقة تتمتع بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تكون المكانة السياسية الداخلية والدولية لهذه المنطقة مشابهة لوضعيتي روسيا وأوكرانيا في الاتحاد السوفييتي. ومن الناحية الإقليمية سيضاف إلى قطاع غزة الجزء الغربي من سيناء الذي يشمل العريش، لحل مسألة الازدحام، في القطاع.
- يتم تعيين الحدود الأمنية الإسرائيلية بموجب مشروع ألون، مع تعديلات إقليمية في الضفة وتجريد سيناء من السلاح.
- تحصل القدس ضمن حدود الأسوار على حصانة دينية، مثل الفاتيكان في روما، على أن تدار من قبل ممثلي الديانات الثلاثة: اليهودية والإسلامية والمسيحية. دون المساس بمكانتها كعاصمة لإسرائيل(!).
- السماح بالاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع بحجم يساوي حجم العرب الذين يعيشون داخل «الخط الأخضر». ويكون بوسع السكان اليهود في منطقة الحكم الذاتي والسكان العرب في إسرائيل الاختيار بين جنسيتهم القومية وبين جنسية الدولة/ المنطقة التي يعيشون فيها.
- يرتبط الاتحاد الفدرالي سياسياً وعسكرياً بالولايات المتحدة وبحلف الناتو. وترتكز البنية السياسية المقترحة على سوق اقتصادية مشتركة، وعلى تحالف عسكري مشابه لحلف الناتو. وتقام في إطار التعاون الاقتصادي مشاريع تطوير مشتركة مثل منشآت تتعلق بتحلية مياه البحر في سيناء، أو بطريقة التبادل، بحيث يتم تحويل المياه الزائدة من نهر النيل لتقوم باستخدامها الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد. كما تقام

جامعة إقليمية يتعلم فيها اليهود والعرب في المنطقة.

- يجب أن تدور المفاوضات حول التسوية الشاملة بطريقة التقدم تدريجياً، من السريع والسهل نسبياً إلى الهام والثقيل. وهذا يعني - يقول غورني - البدء بالحل السياسي والاقتصادي، ثم تناقش مسألة القدس بعد ذلك، وبهذه الطريقة ستنشأ «ديناميكية ايجابية» من شأنها أن تساعد على تقدم الحل الشامل.

..بالرغم من أن اقتراح يوسف غورني يعدُّ صيغة موعلة في الخيال، لكنه يُفصح عن بعض ما يراود عقول المهتمين الاسرائيليين بشأن ايجاد واقع اقليمي - سياسي - اقتصادي - عسكري في المنطقة ينسجم مع توجهات إسرائيل ومخططاتها. وبالإضافة إلى التشديد على رفض الانسحاب من كامل الضفة والقطاع، والابقاء على المستوطنات، بل وأكثر من ذلك إفساح المجال لرفع عدد اليهود في المناطق إلى أكثر من عشرة أمثال عددهم الحالي، والتمسك بالقدس موحدة تحت السيطرة الصهيونية مع تغيرات شكلية، نلاحظ في الوقت ذاته أن رائحة الرغبة في ترحيل العرب من فلسطين المحتلة ١٩٤٨ تنبعث من اقتراح غورني تحت عنوان «حق اختيار الجنسية». كما نلاحظ تطلعاً إلى تحقيق «السلام الاقتصادي مع العرب، طبقاً لمخطط غزو المنطقة العربية عبر بوابة الاقتصاد».

من ناحية أخرى، إن غورني إذ يتصور تحالفاً بين أطراف الاتحاد الذي يقترح انشاءه تحت المظلة الأميركية والاطلسية، ينطلق ضمناً من الاعتقاد بأن العدو بالنسبة للعرب موجود خارج المنطقة، وينبغي أن توجّه الطاقات لمحاربته، بمعنى أن الصراع العربي - الاسرائيلي يفتقر إلى المبررات الموضوعية والذاتية، وأن مصلحة المنطقة تكمن في جزء منها بتوسيع رقعة القاعدة الأميركية / الغربية، بحيث لا تقتصر على إسرائيل وحدها. وبذلك يقفز غورني فوق المتطلبات الحقيقية للسلام ويضرب عرض الحائط بحقوق العرب والفلسطينيين ومصالحهم.

\* معوز : انتخابات وكيان فلسطيني مستقل..

أثناء مقابلة صحفية معه (أواخر شباط/فبراير ١٩٨٨) جدّد البروفسور



موشي معوز (المستشرق الاسرائيلي البارز والمحاضر في الدراسات الشرق اوسطية في الجامعة العبرية بالقدس) التأكيد على أفكار كان قد تضمَّنها كتاب له صدره عام ١٩٨٤ عن «الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية». وأفاد معوز في مقابلته أنه عندما كان (عام ١٩٨٦) في «طاقم التقدير للشؤون العربية الاسرائيلية» الذي كان يعمل قرب رئيس الحكومة شمعون بيرس، اقترح إجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، ثم إجراء اتصالات مع الزعامة التي ستنتخب. وأضاف: اقترحت منذ فترة غير بعيدة أن تعلن حكومة إسرائيل استعدادها لمنح الفلسطينيين «وطناً قومياً» في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب أن تعلن الحكومة عن نيتها في إجراء انتخابات عامة ومفاوضات مع الممثلين الذين سيُنتخبون، من أجل مناقشة تطبيق «التصريح بالنوايا». وإذا سارت الحكومة في هذا الطريق - يقول معوز - فثمة أمل جيد في أن يكون معظم المتحدثين من أصحاب المفهوم البراغماتي، حتى لو كانوا من مؤيدي م.ت.ف.

يحدّد موشي معوز بعض أوصاف الكيان الفلسطيني، وبعض عناصر التسوية، في مقابلته على النحو التالي<sup>(٧٠)</sup>:

- الوطن القومي المتصور، هو كيان وطني وإقليمي ذو ملامح فلسطينية قومية، وسيكون شبه مستقل، لأنه ينبغي أن يرتبط بعلاقة فيدرالية أو كونفدرالية مع الأردن الذي سيدير سياسته الخارجية.

- يجب أن تكون أراضي هذا الكيان منزوعة السلاح بصورة كاملة وخاضعة لإشراف استراتيجي من قبل الجيش الاسرائيلي، بحيث يشمل هذا الاشراف مواقع على نهر الأردن.

- يجب القيام بتعديلات حدودية معيّنة من أجل تكثيف الانتشار الاستراتيجي للجيش الاسرائيلي، ويجب أن تكون القدس وجوارها (غوش عتسيون) ومنطقة اللطرون ضمن الأراضي الاسرائيلية.

- ينبغي إخلاء المستوطنات في الخليل وكريات أربع التي أقيمت داخل رقعة عربية مكتظة بالسكان، وإعادة مستوطنيتها إلى داخل ما يسمى «الخط الأخضر» مع دفع تعويضات مناسبة لهم. أما بالنسبة للمستوطنات التي

يفضّل سكانها البقاء فيها، فسيحدّد في المفاوضات، وبإمكان مواطنيها أن يكونوا مواطني إسرائيل، لكنهم سيكونون خاضعين لقوانين الكيان الفلسطيني.

يستند موشي معوز في صيغته هذه إلى إدراكه بأن الحكم الذاتي حسب كامب ديفيد هو كما يسميه الفلسطينيون بسخرية «حكم ذاتي المجارير»، ويرى أن المشاريع الأخرى - مثل مشروع ألون والدولة المستقلة وغير ذلك - كلها لا تعنى بالأغراض الفلسطينية أو الاسرائيلية وغير قابلة للتطبيق.. من الملاحظ أن معوز كمستشرق يحاول استباق التطورات المتوقعة في ظل معرفته الأكاديمية البحثية بشؤون العرب في فلسطين وشؤون الصراع، إلى جانب محاولته فهم التفاعلات الجارية وآفاقها.

#### \* موكيد : كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية ..

خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٨، نشر د. غبرئيل موكيد (الحاضر في الفلسفة والأدب بجامعة بن غوريون في بئر السبع ورئيس مجلس الحركة الكونفدرالية الاسرائيلية!) مقالاً عرض فيه صيغته حل كونفدرالي للصراع، تشمل برنامجاً سياسياً أولياً.

.. يتلخص اقتراح موكيد بالنقاط التالية<sup>(٧١)</sup>:

- إن كل فلسطين من البحر إلى النهر، ستكون دولة اتحادية واحدة يُسمح بحرية الحركة والمرور للأشخاص والسلع، وستشكل مجالاً آمناً واحداً. وفي هذا الإطار الوحدوي ستكون إسرائيل والجمهورية الفلسطينية وحدتين مرتبطتين فيما بينهما بتحالف، وستكون القدس عاصمة للاتحاد إلى جانب كونها «عاصمة إسرائيل».
- يوضع للاتحاد الكونفدرالي ميثاق أمني لا تجوز مخالفته، ويؤدي إلى حماية أمن أطرافه، من خلال سلسلة إجراءات، مع عدم السماح بدخول جيش أجنبي إلى غربي نهر الأردن.
- يكون الاتحاد مفتوحاً لانضمام الأردن كوحدة ثالثة داخله، أو على الأقل

قيام علاقات اقتصادية وتعاون خاصة مع الأردن، دون أن يكون ذلك على حساب الفلسطينيين.

- الوحدة الاقتصادية الخاصة بالاتحاد لن تتيح الفرصة أمام شراء الأراضي، بدون موافقة حكومة كل من أطراف الاتحاد.

- سيضمن الاتحاد الكونفدرالي إمكانية الانتعاش والمساواة ضمن وحدته، وستتيح المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الري الكبيرة والشراكة التجارية الاسرائيلية - الفلسطينية الفرصة أمام إعادة توطين اللاجئين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية في إطار الوحدة الفلسطينية، من خلال التشابه الجزئي مع قانون العودة الخاص باليهود.

- يعمل الاتحاد على حيافة النية الدولية الحسنة والشاملة، والدعم الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ودول النفط.

- مثلما أن هناك قرى عربية عند حدود «الخط الأخضر»، سيكون الحال أيضاً في إطار الوحدة الفلسطينية مستوطنات يهودية لا تدمج في إسرائيل في إطار تعديلات متبادلة للحدود.

- لا يقوم أي طرف من أطراف الاتحاد باملاء النظام السياسي على الطرف الآخر، وسيكون واضحاً أن جميع رياح الاتحاد ستوجه ضد الأفكار الاستبدادية والشوفينية.

.. بالترافق مع هذه الأفكار، يتصور غبرئيل موكيد أن بوسع «الحل الكونفدرالي» تجنيد مصادر محلية، وبوسعه أن يشكل مخرجاً طبيعياً من الثغرة المسدودة وسفك الدماء وتعب طرفي النزاع - على حد قوله.. ومن الواضح أن اقتراح موكيد هذا، يأتي - أساساً - موجهاً ضد مطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي مواضيع معينة (مثل: القدس - المستوطنات - الشروط الأمنية.. الخ) تضع الصيغة المقترحة مصلحة إسرائيل في المقام الأول، بينما تكتسي عدة نقاط منها ثوباً دعائياً، سيما وأن هذه الصيغة غير قابلة للتجسيد واقعياً.

## \* روزنبرغ: الكانتونات، وتوطين اللاجئين ..

نشر البروفسور شالوم روزنبرغ (مفكر وأستاذ جامعي) مشروعاً متكاملًا للسلام، أوائل تموز (يوليو) ١٩٨٨، اعتبر أن فيه تناغمًا بين ما أسماه «قيم الأخلاق» وبين «الحاجات الأمنية»، ويشمل هذا المشروع النقاط التالية<sup>(٧٢)</sup>:

- إنشاء عدة كانتونات في البلاد، إثنان منها يعتبرها ضرورة واقعية، الأول في قطاع غزة وقسم من شمالي سيناء حيث يجب أن تُبنى «يميت» مجدداً للفلسطينيين، والثاني في أجزاء من الضفة الغربية وقسم من الضفة الشرقية.

- يجب أن يتيح هذان الكانتونان تعبيراً سياسياً عن الهوية الفلسطينية، وينبغي أن يترافق الحل مع تبادل سكاني، ومع توطين اللاجئين في البلاد والشرق الأوسط بشكل عام، بما يضمن تصفية مشكلة اللاجئين.

- يجب أن تضمن التسويات الإقليمية بالألا تكون الحدود الجديدة خطراً على «أمن إسرائيل» والألا تتيح المجال لتسلل قوات دول أخرى، ووضع قيود على القوة العسكرية للكيان الفلسطيني تضمن «أمن إسرائيل».

- يجب أن تتطرق الاتفاقيات الثنائية إلى طرق المواصلات (داخل إسرائيل) بين الكانتونين الفلسطينيين، وأن تُحدّد حقوق إسرائيل بطرق مواصلات في مجال الكيان الفلسطيني.

- يجب ألا تفهم التسوية عند الفلسطينيين كمرحلة من مراحل تصفية دولة إسرائيل، ولا بد من التأكيد على أن التسوية هي حل مطلق، وخاصة في موضوع توطين اللاجئين.

.. تشير مضامين صيغة روزنبرغ أن حل القضية الفلسطينية بالطريقة المذكورة يضع مصلحة إسرائيل فوق أي اعتبار. فمن خلال فكرة تبادل السكان يتصور روزنبرغ إمكانية التخلص من المشكلة الديمغرافية، وعبر التركيز على توطين اللاجئين خارج المناطق التي هجروا منها، نلمس محاولة لإنهاء الارتباك الإسرائيلي الناجم عن استمرار مشكلة اللاجئين دون حل، عبر تغييب حق العودة. وعلى وجه العموم، يتضح من خلال الاشتراطات التي تتضمنها صيغة روزنبرغ



أن أسلوب الكانتوات ينبغي أن يلبي الرغبات والمطالب الإسرائيلية، وأن يكون الخطوة الأولى والأخيرة في حل قضية فلسطين، بما أنها جوهر الصراع في المنطقة.

\* أوروب: حكم ذاتي مختلف، ونهر الأردن هو «الحدود الأمنية لإسرائيل» .. في منتصف شهر تموز (يوليو) ١٩٨٨، قام المستشرق يستحاق أوروب (المدير الأول لمركز ديان في جامعة تل أبيب والرئيس السابق لمركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية) بنشر مقال تحدث فيه عن خمسة أسس ينبغي بنظره أن تركز عليها أي مبادرة إسرائيلية للسلام، وكرّر أوروب عرض هذه الأسس وفصلها في مقالين آخرين.

يعتقد أوروب أن إسرائيل مطالبة بالقيام بمبادرة قوية، تستند إلى المبادئ التالية (٧٣):

- الفلسطينيون هم بالنسبة لإسرائيل شريك في المفاوضات بالإضافة إلى الأردن، ولا يجوز لإسرائيل التدخل في تركيب التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، وعليها أن تكون مستعدة لإجراء مفاوضات مع م.ت.ف.  
- يتعيّن على الفلسطينيين، ممثلين بمنظمة التحرير، خطوة متقدمة، الاعتراف بحق وجود إسرائيل وبقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والتعهد بوقف «الإرهاب والتخريب»، والتنازل عن أيديولوجية المنظمة المعلنة بتصفية دولة إسرائيل..

- يجب أن تدور المفاوضات حول مسألتين «مناطق محتلة» و«شؤون الأمن»، والاتفاق على التوصل إلى السلام الكامل وبقاء نهر الأردن هو «الحدود الأمنية لإسرائيل». وهذا يعني نزع السلاح من المناطق المحتلة ومنع وجود عسكري عربي، مع وجود عسكري إسرائيلي مقلّص وفقاً لمتطلبات إسرائيل الأمنية، بموجب معاهدة سلام تصل إلى ٤٩ سنة أو ٩٩ سنة.

- لا يجوز لإسرائيل وضع الشروط المسبقة بشأن شكل السلطة ذات السيادة في المناطق التي تنسحب منها، وهذا يعني قبولها لفكرة إقامة

الدولة الفلسطينية في هذه المناطق، لكن هذا لا يعني أن تكون هكذا دولة مستقلة عملياً.

.. تشكل هذه النقاط الأربع صلب الصيغة التي اقترحها المستشرق أوران في مقالين متتالين له. ونراه في آذار (مارس) ١٩٨٩ يتحدث بالتفصيل عما أسماه «الاعتدال الاستراتيجي والتطرف التكتيكي»<sup>(٧٤)</sup>. ويعني بالمفهوم الأول الاستعداد لتسوية ومصالحة بين «الوطنية الإسرائيلية الصهيونية» وبين الوطنية الفلسطينية، بينما يعني بالمفهوم الثاني الأسلوب الذي يعتمد على تجنيد كامل لقوة إسرائيل في مرحلة التمهيد للمفاوضات وفي المفاوضات نفسها.

خلال هذا المقال، يحدّد أوران عدة مبادئ للتسوية، وخطوط أوصاف يعتمد فيها مصطلح «حكم - انتقالي - ذاتي» و«الأمن القومي بسلام مقابل أراضٍ». ويختلف الحكم الذاتي الذي يقترحه أوران عن المشروع الذي تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد، بثلاث نقاط. هي:

١ - أنه يطبّق على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل وليس على السكان فقط.

ب - تأتي صلاحياته من الاتفاق نفسه.

ج - تقع على عاتقه المسؤولية الأولى عن إحباط الأعمال المعادية لإسرائيل. يرى يتسحاق أوران، في توصيفه للحل، أن البديل لإقامة كونفدرالية فلسطينية - أردنية، هو كونفدرالية مع إسرائيل، يمكن أن يشترك بها الأردن. ويضيف العناصر التالية لأي تسوية:

- لا يوجد «حق عودة» للاجئين، ويجب توطين هؤلاء خارج «أرض إسرائيل».

- لا يمكن تقسيم القدس.

- المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ستبقى مكانها.

- تحافظ إسرائيل لنفسها في الاتفاق على حق التدخل في حال إخفاق الحكم

المحلي .

- ستبقى الحدود مفتوحة لمرور الناس والبضائع في شروط اقتصادية

وأمنية، على أساس مصالح الأطراف المعنية.

.. تُعنى مقترحات أوروڤ هذه بتجاوز المسائل الشكلية في التوجهات الإسرائيكية، وخاصة في موضوع التفاوض مع منظمة التحرير وطبيعة الحكم الذاتي، بينما تؤكد على القيود التي ستفرض على الفلسطينيين، على نحو تبدو معه الموافقة على الدولة الفلسطينية كرفض هذه الدولة من حيث النتيجة.

من الجدير بالذكر ، أن المستشرق أوروڤ كان يقوم بدور العقل السياسي المفكر ليتسحاق شمير خلال الفترة التي كان فيها شمير وزيراً للخارجية (من ١٦/٩/١٩٨٤ - ٢٥/١٠/١٩٨٦)، إذ كان أوروڤ يقدم إلى شمير خلاصة ما يتوفر لمركز الأبحاث في وزارة الخارجية من معلومات وتحليلات حول شؤون الصراع والسياسة الخارجية. ولا نستبعد أن يكون أوروڤ قد قدم إلى شمير تصورات وأفكاراً على غرار ما ورد في مقترحاته السابقة.

\* بيلى : الانسحاب من «جيوب» عربية كحل مرحلي..

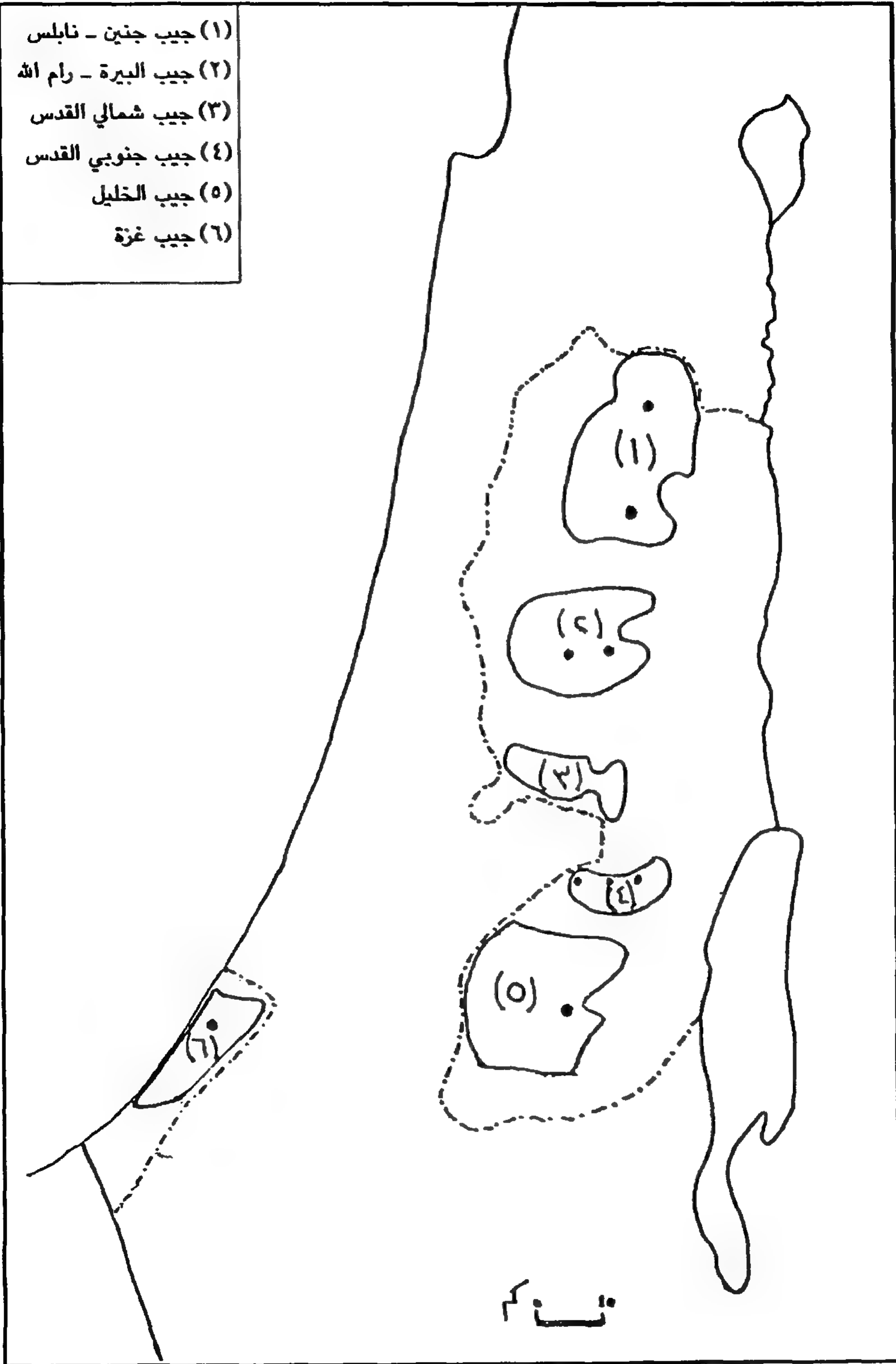
بعد مرور تسعة أشهر على الانتفاضة، طرح د. يتسحاق بيلى (المحاضر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بجامعة تل أبيب) صيغة للتسوية، أوصى فيها بضرورة اتخاذ خطوات إسرائيلية ضمن إطار حل مرحلي، لتخليص إسرائيل وجيشها المتآكل من عبء السيطرة اليومية على سكان المناطق مع ضمان «أمن الدولة»، وذلك عبر إخلاء المناطق غير الضرورية للأمن - على حد وصفه.

تتمحور صيغة بيلى، حول الأفكار التالية<sup>(٧٥)</sup>:

- إخلاء ستة «جيوب» في الضفة الغربية وقطاع غزة، للتخلص من السيطرة على نحو ٧٢٪ من السكان العرب هناك (هي: جيب جنين ونابلس - جيب البيرة ورام الله - جيوب شمالي القدس وجنوبها والخليل وغزة) - انظر الخارطة المرفقة - ويبقى بحوزة إسرائيل وادي الأردن، ونقاط استراتيجية في ظهر الجبل ومحاور العرض وقسم من محاور الطول.

- تقام حول هذه «الجيوب» إجراءات أمنية إسرائيلية للتحكم بمداخلها، لمنع أي عمليات عدائية يمكن أن تصدر منها. وتظل المستوطنات قائمة في

- (١) جيب جنين - نابلس
- (٢) جيب البيرة - رام الله
- (٣) جيب شمالي القدس
- (٤) جيب جنوبي القدس
- (٥) جيب الخليل
- (٦) جيب غزة



«الجيوب» العربية الستة التي يقترح يتسحاق بيلى إقامتها



مناطقها، وفق مبدأ عدم الحاق الضرر بالمشروع الاستيطاني في المناطق.  
- تعتبر اسرائيل هذه «الجيوب» كمنطقة ذات سيادة للأردن إذا رغب بذلك،  
وسيسمح له الاحتفاظ بقوات ضرورية لحفظ القانون والنظام. وفي حال  
رفض الأردن ممارسة سيادته على هذه «الجيوب»، يمكن للسكان في كل  
«جيب» إقامة أي شكل من الإدارة يرغبون به، في ظل رفض اسرائيل  
دخول زعماء م.ت.ف إليها.

- سيتم إخلاء هذه «الجيوب» تدريجياً، وسيكون في البداية «جيب نابلس -  
جنين»، الذي يتيح التخلص من السيطرة على ٢٥٪ من العرب في الضفة  
الغربية. وسيحدد توقيت إخلاء «الجيوب» الأخرى، في ضوء هذه  
الخطوة وفي ضوء هذه الخطوة وفي ضوء درجة التقدم نحو المفاوضات  
والسلام.

- يشكل إنشاء «الجيوب» وانسحاب اسرائيل منها، حلاً مرحلياً، من المتوقع  
أن يؤثر على توجهات الرأي العام الفلسطيني وأن يحظى بتأييد أصدقاء  
اسرائيل، ويحسّن «الأمل بالسلام» عن طريق تعزيز الاتجاهات  
البراغماتية. بالإضافة إلى تعزيز أمن اسرائيل من خلال قطع الاتصال مع  
السكان العرب المعادين، واستخدام القوات الاسرائيلية في اعدادها للحرب،  
بدلاً من تكليفها بمهمة الحفاظ على الأمن في المناطق.

.. عبر هذه الصيغة، يرى د. يتسحاق بيبي في إقامة الجيوب الستة المذكورة،  
بديلاً للانسحاب الاسرائيلي الشامل من الضفة والقطاع، انطلاقاً، بشكل رئيس،  
من الرغبة في ابقاء السيطرة الاسرائيلية على المناطق الاستراتيجية فيهما،  
واستمرار وجود المستوطنات، وإزالة بعض عوامل الاحتكاك المباشرة بين قوات  
الاحتلال والفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى محاولة اختبار الظروف التي ستعقب  
انسحاب الجيش الاسرائيلي من تلك الجيوب، لإدراج العبر التي تستخلصها  
اسرائيل، في أي عملية تسوية لاحقة.

\* بينون : رفض قاطع للانسحاب ..

يتخذ عوديد بينون (مستشرق وصحافي وموظف سابق في وزارة الخارجية

الاسرائيلية) موقفاً معارضاً لما يسميه «مبدأ تقسيم الأرض بين الشعبين»، ضمن مقال نشره في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨. فبعد أن يستعرض بينون أمثلة على تقسيم عدد من بلدان العالم (فيتنام - كوريا - ألمانيا - قبرص - أيرلندا) يصل إلى استنتاج بأن مبدأ التقسيم جميل جداً على الورق، وربما قابل للتنفيذ، ولكنه بشكل عملي يؤدي إلى حروب كثيرة وإلى نزاعات لا تنتهي. وبالنسبة للحالة الفلسطينية، يتذرع بينون في معارضته للانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع، وفي رفضه لفكرة تقسيم البلاد بين العرب واليهود، بقوله إن المشكلة هنا أعقد بكثير من النماذج العالمية، لأن كلاً من «الشعبين» لا يقيم على «أرضه التاريخية»، بزعم بينون، الذي يضيف: «إن اليهود يرون في (يهودا والسامرة) وطناً لهم، في حين أن العرب يرون في الشريط الساحلي مصدر وجودهم على هذه الأرض، فهناك سكن العرب أيام الانتداب، ومن هناك هرب اللاجئون، ومن هناك جاء زعماء م.ت.ف». وبالذهنية ذاتها، يشدد بينون على أن تقسيم البلاد بشكل تُعطى فيه الضفة الغربية للعرب والباقي لليهود، هو أمر «لا يحلُّ التطلعات التاريخية القديمة للشعبين»، وأيضاً - استراتيجياً - فاليهود لن يتنازلوا عن الجبال التي تسيطر على السهل، في حين أن العرب لن يتنكروا لهذه السهول ولعكا ويافا والرملة واللد. ومن ثم فإن مبدأ تقسيم الأرض بين العرب واليهود غير قابل للتحقيق لا ضمن الوضع الحالي ولا وفقاً للأسبقيات التاريخية (...)(٧٦).

ينتمي المستشرق عوديد بينون إلى تيار ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ويعبّر بتصويراته عن رؤية شريحة كبيرة في الكيان الصهيوني، ترى أن سقف الحلول التي يمكن القبول بها إسرائيلياً هو الحكم الذاتي للسكان في الضفة والقطاع.

\* براند : «أمن إسرائيل» أولاً، وسلام مع «ديمقراطية فلسطينية»..

يفيد آحي براند (بروفسور في الرياضيات بمعهد وايزمن للعلوم) أنه أجرى سلسلة من المداولات مع عدد من العلماء في المعهد المذكور، وقام بعدها بكتابة مقال (نشر في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)(٧٧)، الأمر الذي يعكس جانباً مما جرى في هذه المداولات.

يشترط آحي براند لدى وضع خطوط العمل الاسرائيلية، ارتباط التقدم نحو السلام واستقلال الفلسطينيين بتحقيق «أمن كامل لإسرائيل»، ويرى أن المرحلة النهائية في عملية السلام هي مرحلة سحب القوات الاسرائيلية من آخر المحاور التي تسيطر عليها في الضفة الغربية. ويعدّ براند الشروط المسبقة التي ينبغي أن تتحقق، برأيه، وهي:

- تحقيق حالة سلام مستقر مع كل الدول العربية المجاورة، بموجب اتفاق ينص على علاقات دبلوماسية وتجارية وسياحية، وانتهاء الدعاية المعادية ووقف التعليم المعادي.

- إقامة محطات إنذار وترتيبات رقابة مفيدة لضمان تجريد الضفة الغربية من كل سلاح هجومي وتجريد المنطقة كلها من السلاح الهجومي الطويل المدى.

- وضع حل دائم لمشكلة اللاجئين أياً كانوا (بعمل دولي تشارك به إسرائيل)، وحل لبقية المشكلات التي لا تحل في المراحل الأولى (القدس - المستوطنات).

- إقامة نظام ديمقراطي ثابت في «الجالية الفلسطينية» (!) باعتبار أنه لا يوجد مثل الديمقراطية الثابتة كضمان للسلام على المدى الطويل، فالديمقراطيات الحقيقية لا تتصارع مع بعضها. والشعب الفلسطيني بعد علاقاته على مر السنين مع إسرائيل، ربما يكون مؤهلاً أكثر من أي شعب عربي آخر للتقدم نحو الديمقراطية (لاحظ!). وفي المراحل الأولى، يمكن أن يساعد الحضور الإسرائيلي في ذلك، والنظام الديمقراطي يمكن أن يقوم في جو محرر من الإرهاب الداخلي، يعيش على امتداد عدة مراحل جرّاء انتخابات حرّة.

- من المهم أن يفهم أنه على أساس «نظرية السلام المشروط» لا يمكن التنازل عن سلامة البلاد، وبالتالي فالنقاش الحقيقي هو ليس بين الإنسانية والأمن، وإنما بين «أمن إسرائيل» و«سلامة البلاد» كمبدأ مقدّس. وهذه النظرية لا تنص على استيطان في المناطق ولا على امتناع

عن الاستيطان، في كل الظروف، وإنما استيطان مدروس رداً على الرفض الفلسطيني لإدماج حق الفلسطينيين في الاستقلال مع حق إسرائيل في توفير الأمن الكامل (...).

يضيف آحي براند إلى هذه النقاط التأكيد على أن الإسرائيليين مطالبون بالتنازل عن حلم «أرض إسرائيل الكاملة»، وتنازل الفلسطينيين عن حلم عودة اللاجئين إلى ديارهم، وأن هذين التنازلين ينبغي أن يكونا متبادلين ومتزامنين، ويدعو براند إلى تأجيل الأحكام النهائية في القضايا التي يدور حولها خلاف شديد (القدس - المستوطنات) إلى مرحلة متقدمة أكثر وهادئة في العلاقات بين الطرفين. يضع آحي براند مسودة اقتراح حول المبادئ الأولية التي يرى أن تأخذ إسرائيل بها، وهي:

- التفاوض مع ممثلية فلسطينية متفق عليها تعبر من جهة أولى عن هموم سكان المناطق ومصالحهم، وتستطيع من جهة ثانية أن تمارس سلطتها وصلاحياتها عليهم عندما تتوصل مع إسرائيل إلى أي اتفاق. وهكذا يترتب على هذه الممثلة الفلسطينية أن تكون معفاة لدرجة كبيرة من ضغوط التخويف التي تمارسها الجهات المتطرفة.

- الخطوة الأولى من جانب إسرائيل ينبغي أن تكون خطوة تسمح بتحديد زعامة فلسطينية مناسبة، دون التدخل في تحديد من يمثل الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال: تستطيع إسرائيل الإعلان عن نيتها إجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، تحت إشراف دولي، بعد فترة هدوء مناسبة وفي فترة واحدة مع ما أسماه «مكافحة الإرهاب العربي الداخلي».

- الزعامة الفلسطينية المنتخبة ستملك الصلاحية في عملية التمثيل والتفاوض، وينبغي أن تتحلّى بالاعتدال. وبالمقابل لو صرّحت م.ت.ف. أو قسم منها عن الاستعداد للتخلي عن «الإرهاب» والاعتراف بإسرائيل، سيكون بالإمكان إشراكها في العملية.

.. مع انتهاء عرض صيغة آحي براند هذه، التي ظهرت في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، نشير إلى أن التسوية في نظره عملية



شاملة، لا تتجزأ، يشكل الفلسطينيون أحد أطرافها، وهنا يضع براند عدة شروط لمشاركة الفلسطينيين، تجسّد بعض المزايم الإسرائيلية الروتينية، أبرزها موضوع «الديمقراطية» التي يحاول براند بشأنها تقديم الإسرائيليين كأساتذة وقُدوة في موضوع «الديمقراطية» وتصديرها (...).

وفي موضوع مقوّمات الحل، نلاحظ أن تصورات براند لا تختلف كثيراً عن بعض ما تتبناه السياسة الإسرائيلية الرسمية. وحين يتعلق الأمر بالطرف الفلسطيني الذي يرشحه للتفاوض مع إسرائيل، يبرز التطابق بين رؤيته وموقف المؤسسة الحاكمة في مختلف التفاصيل.

يُشار، أخيراً، إلى أن اقتراح آحي براند - وربما بلسان زملائه في التخنيون - حول إجراء انتخابات فلسطينية عامة في الضفة والقطاع، جاء في وقت لم تكن فيه خطة شمير - التي أصبحت فيما بعد خطة للحكومة - قد ظهرت إلى العلن.

#### \* هرسجور وستيرون: دولة فلسطينية على غرار النمسا..

تعود صيغة البروفسور ميخائيل هرسجور (المؤرخ في جامعة تل أبيب) حول التسوية إلى الأسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، ويومها صّرح في مقابلة صحفية معه أنه من الأفضل لإسرائيل أن تمنح الاستقلال للفلسطينيين، قبل أن يتحقق بالقوة، حيث يوجد شعب فلسطيني معني بالاستقلال، وليس بأقل من ذلك (كصيغة الحكم الذاتي مثلاً). ويرى هرسجور أن هذا الاستقلال يمكن أن تمنحه إسرائيل على مراحل، من خلال تعريف الهدف النهائي وفي إطار المفاوضات مع «الوصي» القائم وهو م.ت.ف. ويضيف: «لو كانت الزعامة الإسرائيلية حكيمة لكان عليها أن تقوم الآن بالضبط بتعزيز المنظمة كزعيمة للفلسطينيين، الذين سنضطر نحن وهم مستقبلاً لأن نواجه معاً أخطاراً مشتركة» (٧٨).

وخلال الشهر الأول من العام ١٩٨٩، أصدر «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» كرّاساً باسم البرفسور هرسجور - بالاشتراك مع زميله موريس

ستيون - اقترحا فيه إقامة دولة فلسطينية محايدة، ووضعاً شرطين لهذا الأمر، هما (٧٩):

- الشرط الأول، يحظر على كلا الطرفين، قيام أي حركة أو حزب ذي برنامج سياسي ينادي بالضم أو الأزدنة (التي تعني الرغبة في ضم مناطق تم احتلالها)، لأن وجود برنامج كهذا يعني الإعداد لحرب قادمة قبل أن يقوم جيش الدولة المهاجمة بغزو أرض الدولة الأخرى. وعليه فالبرامج السياسية المتطرفة يجب أن تلغى (في الجانب الفلسطيني: الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يطالب بتدمير دولة إسرائيل. وفي الجانب الإسرائيلي: خطط الليكود التي تطالب بضم الضفة الغربية، وقطاع غزة). وينبغي على الحركات التي تحمل راية مثل هذه البرامج أن تتنازل عنها، والسماح لها بممارسة نشاطات سياسية فقط بعد التوقيع على اتفاقية السلام.

- الشرط الثاني، أن الدولة الفلسطينية التي ستقوم يجب أن تلتزم بإقامة نظام ديمقراطي يضمن لكل إنسان الاستفادة من حقوق الإنسان ويضمن له الإقامة في مجالها، وتطبيق مثل هذا الشرط في معاهدة السلام الفلسطينية - الإسرائيلية سيضمن عدم قيام أي منظمة متطرفة أو ديكتاتورية بالسيطرة على الدولة. والنظام ذو الحزب الواحد سيكون متناقضاً بالطبع مع شرط الديمقراطية، وهو ما يضعف آمال الأوساط المتطرفة بالحصول على تأييد السكان. ويناسب هذا الوضع ما جرى بشأن النمسا التي اشترط قيامها كدولة بإنشاء نظام ديمقراطي فيها، ومن هنا فإن تطبيق هذا البند في ظروف الشرق الأوسط معناه بأن دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية لن يكون بوسع أي منهما الانضمام إلى كيان كبير مهما كان (إسرائيل الكبرى أو سورية الكبرى).

.. ينتهي اقتراح هرسجور وستيون إلى تيار قريب مما يسمى «معسكر السلام الإسرائيلي» ومرّة أخرى تطفو مزاعم الديمقراطية، لتكون هنا غطاءً يستخدم للإبقاء على وجود المستوطنات الإسرائيلية في المناطق، وفصل

الفلسطينيين عن أمتهم العربية وضرب توجهاتهم الوجدانية.

\* دورون: دولة فلسطينية في ظل سيطرة إسرائيلية ..

يعرض البروفسور جدعون دورون (المحاضر في العلوم السياسية بجامعة تل أبيب) تصوُّره للتسوية، في مقابلة صحفية معه (أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩)، فيرى ما يلي<sup>(٨٠)</sup>:

- إن الصراع مع الفلسطينيين ليس نزاعاً بين دولتين عاديتين، يمكن أن يقتصر على تعيين الحدود، وإنما هو نزاع يرغب فيه كل من الطرفين السيطرة على الأرض نفسها، والحل هو قيام دولتين على هذه الأرض، تكونان كيانين مستقلين من حيث البنية والجوهر.

- لكل مواطن في البلاد الحق في تقرير إلى أي كيان سينتمي من ناحية المشاركة في الإجراءات السياسية، على أن يذعن للقوانين الخاصة بالحكومة المحلية.

- يلتزم كل من الدولتين بعدم توقيع أي اتفاق مع طرف آخر، من شأنه التسبب بالضرر في أمن المنطقة.

- يحتفظ كل من الدولتين بقوات مسلحة، بينما يكون لإسرائيل حق التفوق العسكري.

.. لا يذكر دورون فيما إذا كانت الدولة الفلسطينية التي يدعو إلى إنشائها، ستقوم على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أم على أجزاء منها. ويرى في (حق إسرائيل بالتفوق العسكري) على هذه الدولة ضماناً لدرء أي خطر مستقبلي يمكن حدوثه جراء قيامها، وذلك بالرغم من أنه يتحدث عن ضرورة سلخها عن جسمها العربي.

\* هيلر: دولة فلسطينية مقيدة ..

أعاد مارك هيلر (الباحث في مركز جاني/يافيه) التأكيد على الخطوط العريضة لاقتراح كان قد طرحه في أوائل الثمانينات، دعا فيه إلى القبول الإسرائيلي بدولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة والقطاع، ووضع في مقابلة صحفية معه

- أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩ «مواصفات» متعدّدة لهذه الدولة، منها<sup>(٨١)</sup>:
- تقييد الدولة بإمكانية إقامة قوة عسكرية، مع التزامها بنهج الحياد، وحظر دخول قوات أجنبية إليها.
  - وضع مراقبين إسرائيليين للإشراف على المطارات والموانئ، ونصب «منشآت رادعة» داخلها وخارجها، وخاصة على ظهر الجبل (مع وجود إسرائيلي محدود في الضفة)، وحظر قيام طلعات استطلاع فوق هذه المنشآت.
  - حدود الدولة الفلسطينية مشابهة لحدود ١٩٦٧ مع ترتيبات جديدة وفعلية، دون العودة إلى الحدود السابقة:
  - القدس ستبقى موحّدة (مع تسوية رمزية).
  - السماح بتنقل الفلسطينيين بين الضفة وغزة، وإمكانية استخدام ميناء حيفا (على غرار وصول السلع إلى زمبابوي عن طريق موزمبيق، وتصدير واستيراد مماثل لحالة النمسا وسويسرا عن طريق دول مجاورة).
  - قسم من المستوطنات سيضم إلى «إسرائيل» والباقي ينقل إلى السيادة الفلسطينية، على أن يحصل المستوطنون الذين يتم إخلاؤهم على تعويضات مناسبة.
  - المهم أن يكون نظام الحكم في الدولة الفلسطينية مستقراً وقادراً على تنفيذ التزاماته تجاه إسرائيل، ومن الصعب التكهّن بقيام حكم ديمقراطي - بالمفهوم الإسرائيلي.
  - حوالي ٧٥٠ - ٨٥٠ ألف لاجئ هم الذين سيعودون إلى الدولة الفلسطينية، وهذا يقتضي تقديم مساعدة اقتصادية دولية لأن هذه الدولة لن تستطيع استيعاب اللاجئين بإمكانياتها فقط.
  - استمرار تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتقاهم حول استغلال المياه، وتكامل زراعي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.
  - .. باختصار، ان الدولة التي يقترح مارك هيلر إنشاءها في أجزاء من الضفة



والقطاع، لا تقوى فيها سلطتها الفلسطينية على بسط سيادتها الكاملة على الأرض، في ظل القيود العسكرية العامة التي تفرضها إسرائيل. وبالرغم من أن الدولة المقترحة هنا تتمتع ببعض المزايا الاقتصادية، إلا أنها في التقدير الشامل، غير قادرة على التحرر من السيطرة الاسرائيلية على شؤونها الاقتصادية، هذا فضلاً عن نشوء هكذا دولة خلال تسوية نهائية تقتصر على تسوية جزئية.

**\* فريق «مركز جافي»: حكم ذاتي وثقة متبادلة كمقدمة لدولة شكلية..**

الصيغة الأكثر أهمية، بين مختلف طروحات الأكاديميين الاسرائيليين منذ انطلاقة الانتفاضة هي تلك التي وردت في تقرير أصدره «مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب - جافي/ يافيه» في أوائل آذار (مارس) ١٩٨٩، حمل عنوان «يهودا والسامرة وغزة: الطريق إلى السلام»<sup>(٨٢)</sup>.

أعدّ هذا التقرير فريق بحثي مؤلف من ٢٥ خبيراً وباحثاً ومستشرقاً من الأكاديميين وكبار ضباط الاحتياط بمشاركة مهتمين مشهورين بشؤون الصراع من الولايات المتحدة. ويُذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها مثل هذا العدد الكبير من المتخصصين في إعداد تقرير شامل يتناول موضوعاً صراعياً، الأمر الذي يضيف على مضمونه نوعاً من الجدية والخطورة في آن معاً، خاصة وأن هذا التقرير أثار ردود فعل إسرائيلية واسعة النطاق على المستويات الحكومية والحزبية والأكاديمية والعامة، فضلاً عن ردود الفعل الخارجية.

يقول تقرير «مركز جافي» في مقدمته: إن الانتفاضة الفلسطينية والمبادرة السياسية التي بدأتها م.ت.ف أواخر عام ١٩٨٨، زادت ضرورة دراسة البدائل الموجودة أمام إسرائيل بالنسبة إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستعرض التقرير ستة بدائل أساسية تم اختيارها استناداً إلى معيار وحيد، هو إدراجها في جدول الأعمال الاسرائيلي، وهي: الحفاظ على الوضع الراهن - إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة - ضم الضفة والقطاع إلى «إسرائيل» - إقامة دولة فلسطينية مستقلة في معظم أراضي الضفة والقطاع - انسحاب إسرائيل من طرف واحد من معظم أراضي قطاع غزة - إقامة اتحاد فيدرالي أردني -

فلسطيني في معظم أراضي الضفة والقطاع.

بعد أن يحلل التقرير الميزات والمخاطر المترتبة على احتمال تحقق أي من هذه البدائل، يصل إلى نتيجة أساسية شاملة، هي أنه في الظروف القائمة، كل البدائل المذكورة لا تعرض خطأً معقولاً لمعالجة مشكلة المناطق (...) ويرى التقرير أن المبادرات من طرف واحد (= ضم ، جلاء عن قطاع غزة) هي قابلة للتنفيذ، ولكنها من الممكن أن تسفر عن نتائج «كارثية». وبالمقابل فإن حلول المصالحة. (= حكم ذاتي، دولة فلسطينية، اتحاد فيدرالي أردني - فلسطيني) من الممكن أن تقلل حدة المواجهة، ولكنها غير مقبولة. على الأقل لدى أحد الشركاء المحتملين للمصالحة.

وفي سياق البحث عن مخرج، وضع «مركز جافي» اقتراحاً لعملية «سلام اسرائيلي - فلسطيني» يقوم على اعتماد الحكم الذاتي كتنسوية مرحلية، استعداداً لامكانية إقامة دولة فلسطينية كتنسوية دائمة، وذلك ضمن وثيقة مستقلة تمثل القناعات الشخصية لأعضاء الفريق الباحث، وتعكس قدراً كبيراً من الإجماع بين أعضائه.

الخط الذي يقترحه الفريق ، على أربعة مبادئ يترتب على اسرائيل تبنيها ، هي:

- ان استمرار حضور اسرائيل في كل المناطق المحتلة وسيطرتها على مر الأيام على العرب هناك سوف يرغمها على دفع ثمن باهظ، لأن الاحتلال بالنسبة لاسرائيل قد يتحول إلى عبء استراتيجي.
- من الممكن الحفاظ على «أمن اسرائيل» بواسطة انتشار عسكري مستمر، ولكن بدون سيطرة بشرية على كل المناطق وسكانها الفلسطينيين.
- لو قامت دولة فلسطينية من أي نوع كان في نهاية العملية السلمية في معظم المناطق، فإن التسويات الأمنية التي ستطبق من الممكن ألا تشكل تهديداً على اسرائيل.
- لا تتوفر الامكانية لحل النزاع دون مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين.

- .. ويقول التقرير ، إن المبادئ التي سترتب على الفلسطينيين تبنيها ، هي:
- قبول وجود إسرائيل، واعتراف «بشرعية وديمومة وجودها» لصالح «الشعب اليهودي»، والتخلي عن «حق العودة» وعن المطالبة بالأراضي الواقعة داخل خطوط حدود ١٩٦٧، أو بأي مناطق أخرى تسلّم إلى إسرائيل في نطاق تسوية نهائية.
  - الانضمام إلى عملية السلام التي نتيجتها النهائية من وجهة النظر الإسرائيلية مفتوحة، أي في ظل عدم مطالبة إسرائيل بتقديم أي التزامات بخصوص ماهية التسوية النهائية.
  - قبول وجود مرحلة انتقالية طويلة (١٠ - ١٥ سنة) لا تقام خلالها دولة فلسطينية مع الحفاظ على التسويات الأمنية الإسرائيلية.
  - الموافقة على أن التسوية النهائية مع إسرائيل سوف تتدرّج في تنازلات إقليمية في الضفة والقطاع، وكذلك في تحديد ترتيبات أمنية دائمة.
  - يشير تقرير «مركز جاني» إلى أنه عندما تحدث تغيرات كهذه في القنوات الأساسية، سترتب على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الشروع في عملية ديناميكية وطويلة، لخلق ثقة متبادلة، للاتفاق على مبادئ وأعمال كالاتي:
  - سترتب على إسرائيل الموافقة على منح حكم ذاتي واسع وحقيقي، والتنازل عن السيطرة على معظم أراضي أملاك الدولة، في المناطق، والتوقف علانية وعملياً عن إقامة مستوطنات جديدة في هذه المناطق.
  - سيتعين على الفلسطينيين التوقف عن «أعمال العنف» في المناطق وعن «عمليات إرهابية» ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، وقبول عملية توطين اللاجئين خارج دولة إسرائيل.
  - من أجل تسهيل العملية. وبسبب الشبهات الموجودة عند كل طرف تجاه النوايا النهائية للطرف الثاني، فإن الولايات المتحدة قد تلعب دوراً حيوياً، باشتراك جهات خارجية أخرى.
  - بفعل المكانة الخاصة للولايات المتحدة في نظر الطرفين، سوف تحتاج إسرائيل حتماً إلى التزام ينص على أنه في حال لم ينفذ الفلسطينيون

الاجراءات لكسب ثقة متبادلة، ستنتال اسرائيل تأييد الولايات المتحدة ودول عظمى أخرى لها علاقة معها عندما تتخذ إجراءات من طرف واحد لتصحيح الوضع. أما الفلسطينيون فسيحتاجون إلى التزام ينص بانهم نَقْذوا الاجراءات الواردة أعلاه، فإن الولايات المتحدة والدول العظمى المرتبطة معها سوف تؤيد سعيهم لدولة مستقلة.

.. يذهب تقرير «مركز جاني» إلى أن تعرّض اسرائيل للضرر، والترتيبات الأمنية اللازمة، يفرضان إرغامات قاسية على سيادة الكيان الفلسطيني الذي سيقوم، وهذه الإرغامات تشكل سابقة قلّما يوجد مثلها في تاريخ العصر الحديث. ومع انتهاء عملية تكوين الثقة المتبادلة، سوف تجري مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين حول مكونات التسوية السلمية النهائية، وهي: أبعاد التغيرات الإقليمية ورسم الحدود النهائية والاجراءات الدائمة التي تؤدي إلى التنسيق بين مطالب الأمن الاسرائيلية وبين السيادة الفلسطينية.

أعطى الفريق الباحث رأيه في موضوع «التمثيل الفلسطيني»، بأنه في الظروف التي يمكن توقعها على المدى القريب، فإن منظمة التحرير فقط - أو الفلسطينيين المصنّفين معها - هي التي تلبي هذا الطلب، وما دامت المنظمة مستمرة في «خط الاعتدال»، فلن تستطيع اسرائيل التمسك لوقت طويل بسياسة رفض أي حوار معها.

يميل الفريق الباحث إلى قيام اسرائيل بعرض شروطها لإجراء مفاوضات مع ممثلين فلسطينيين مرتبطين بمنظمة التحرير بعد وقف ما يسميه «أعمال الارهاب والعنف» برعاية م.ت.ف بصورة علنية وعملية. ثم يتحدث اقتراح الفريق الباحث في «مركز جاني» عن مكونات ثابتة، مثل: تسويات أمنية بعيدة المدى لاسرائيل - مساعدات اقتصادية دولية كبيرة - تطوير اقتصادي - اهتمام بمصادر المياه وتوطين اللاجئين - تشريعات للتقليل من خطر اشتعال جديد في المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية - تعاون أمني مع الأردن من المفضل أن يكون في إطار كونفدرالية مقبولة لدى م.ت.ف. إلى جانب معاهدة سلام إسرائيلية - أردنية، ومع مرور الوقت من الممكن توسيع هذه الأطر إلى درجة اتحاد كونفدرالي ثلاثي أردني



- فلسطيني - إسرائيلي.

.. إن قراءة متأنية لهذه الخلاصة لتقرير «مركز جافي» - المؤلف من ٢٠٩ صفحات + كراس ملحق - تظهر اعتقاد الفريق الباحث بأن للتسوية «ديناميكيته الخاصة»، الكفيلة بنقلها من الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية تكون في حقيقتها «دولة شكلية». ويتضح بالمثل أن الحل الذي يدعو إليه الفريق الباحث، بمقتضى «البديل السابع» الذي يعرضه، هو حل جزئي يعطي «شرعية» قسرية واعتباطية للاغتصاب الصهيوني للأراضي وتهجير العرب منذ عام ١٩٤٨، كما يعطي شرعية مزعومة للتمسك ببعض الأراضي التي احتلت إبان عدوان ١٩٦٧، ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي - حسب التقرير - سيقصر على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وما دام المحور الرئيس الذي يدور حوله حديث الفريق الباحث هو «الثقة المتبادلة» فإن أي تطبيق عملي لهذه المسألة سيؤدي إلى أن علاقات القوى ستفرض ذاتها هنا، في ظل التفوق الإسرائيلي. إذ سيتم توظيف هذا التفوق لإملاء المواقف على الفلسطينيين، بغية منحهم شهادة «حسن سلوك» تثبت حيازتهم لثقة إسرائيل.

\* **اليعيزر: فيدرالية فلسطينية - أردنية مرتبطة كونفدرالياً بإسرائيل..**

ضمن مقال له نشر في أواخر آذار (مارس) ١٩٨٩، طرح دانييل اليعيزر (رئيس معهد القدس للشؤون العامة) مشروعاً اعتبره «الصفقة الوحيدة المفضلة» تحدث فيه عما أسماه «ضرورة الحل الاتحادي ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين والأردنيين وإنما للإسرائيليين أيضاً».

التفصيلات البارزة التي أوردها اليعيزر في صيغته للحل، هي<sup>(٨٣)</sup>:

- الاتحاد المميّز والمناسب هو اتحاد فيدرالي فلسطيني - أردني، بحيث تقسم منطقة شرقي الأردن وغربيه إلى اثنين أو أكثر من الكانتونات، أحدها على الأقل يحكمه الفلسطينيون غربي النهر.

- لا تتدخل إسرائيل في رسم شكل حكومة الاتحاد، وموقف إسرائيل من

الحكم الفيدرالي سيكفل للجانبين ضمانات للتسوية السلمية والتقاسم  
والمساواة بين الأردنيين والفلسطينيين.

- كي تضمن إسرائيل حقها في المناطق (...)، يجب إدخال بعض أجزاء  
الضفة الغربية وقطاع غزة بمستوطناتها لتشكل جزءاً من الدولة  
اليهودية، على أن ترتبط بعلاقات كونفدرالية مع الاتحاد الفيدرالي  
الفلسطيني - الأردني.

- في حال تشكيل الاتحاد الكونفدرالي (بين إسرائيل والفدرالية الفلسطينية -  
الأردنية)، يحافظ أطراف الاتحاد على شخصيتهم السياسية والقضائية  
الكاملة، بينما يعملون على تأسيس هيئة دائمة مشتركة تعمل على خدمة  
الاحتياجات العامة، والقيام بمراقبة شاملة.

- الترتيبات الكونفدرالية يجب أن تزود الإسرائيليين في استمرار حفظ  
حقوقهم (...) وحرية الوصول إلى المناطق التي جلوا عنها، والمشاركة في  
اتخاذ قرارات حاسمة في بعض المسائل (مثل؛ حركة البضائع ومصادر  
المياه.. إلخ).

- يمكن أن تكون الوظائف في الاتحاد الكونفدرالي مؤقتة (مثل: جعل  
إسرائيل مسؤولة كلياً عن الأمور الأمنية لمدة معينة، ثم تصبح مسؤولية  
الأمن مشتركة، فيما إذا سارت الأمور على يرام).

- القدس يمكن أن تكون عاصمة الاتحاد الكونفدرالي، ويتم الاعتراف  
بتواجد العرب على هذا الأساس.

- سيكون للأردن موطئ قدم غربي النهر، على أن تحصل إسرائيل على  
حدود آمنة ومُعترف بها من قبل جيرانها العرب، مع استمرارية علاقة  
إسرائيل بالضفة الغربية والقطاع، ولكن ليس بسلطة سياسية كاملة.

.. كما نلاحظ، ان المقولة الرئيسة في هذه التفصيلات تتلخص بإيجاد غطاء

لرفض الإنسحاب الإسرائيلي ومعارضة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، مع  
الترويج لما يسمى «الحقوق الإسرائيلية في الضفة والقطاع» طبقاً للرؤية  
الصهيونية التقليدية. وبهذا فإن حديث اليعيزر عن «الشخصية السياسية

والقضائية المستقلة، لكل من أطراف الاتحاد. هو مجرد ألفاظ لا تجد ما يجسدها على الأرض في الإطار الفلسطيني، خاصة وأن الصيغة الكونفدرالية المقترحة بين الفلسطينيين والأردن وإسرائيل، هي عملياً ليست بين ثلاث دول، وإنما هي إطار لتدوين أي كيان وطني فلسطيني.

### \* أحيرم: ارتباط فلسطيني بالأردن وتفوق إسرائيلي ..

بالتزامن مع تقرير «مركز جافي»، ومع تزايد المداولات والنقاشات بشأن أفكار يتسحاق شمير (رئيس الحكومة) ومقترحات يستحاق رابين (وزير الدفاع). كتب إفرام أحيرم (باحث كبير في التنبؤات التقنية بجامعة تل أبيب) مقالاً نشره في آخر آذار (مارس) ١٩٨٩، ركّز فيه على أن الخطأ الجذري في كل مقترحات الحلول يكمن بالتمسك القومي بالتسوية المرحلية لفترة طويلة، ويشير أحيرم إلى أن المشكلة تكمن في ما سيأتي بعد التسوية المرحلية، ويرى أن الفترة التي ستستغرقها هكذا تسوية يجب أن تستخدم لتنفيذ العمليات اللاحقة في التسوية. وبعد أن يستعرض أحيرم أشكال الحلول المطروحة، يصل إلى حصر الإمكانيات القائمة ضمن خيارين، فإما إجراء مفاوضات مع م.ت.ف. حول دولة مستقلة، وإما إجراء مفاوضات مع الأردن وم.ت.ف. حول كونفدرالية أردنية - فلسطينية، ويقول: من ناحية الأمن واستقرار السلام، فإن خيار الكونفدرالية هو الأفضل، ويجب لهذين الاعتبارين أن يكونا حاسمين بالنسبة لإسرائيل، وأن تتم التسوية ضمن عدة شروط منها<sup>(٨٤)</sup>:

- الإعلان من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن التمسك

بالتسوية التي سيتم تحقيقها.

- التركيز على الترتيبات الأمنية التي ستتضمن نزع السلاح من المناطق

المحتلة، وبعض الظروف التي تجيز التدخل الإسرائيلي فيما إذا تم

الإخلال بالاتفاقيات، وتنازلاً فلسطينياً عن دعوة جيوش أجنبية إلى هذه

المناطق.

- التنازل الفلسطيني عن حق العودة.

- تتعهد الولايات المتحدة بإدارة نقاط المراقبة بواسطة جهات عسكرية توافق إسرائيل على وضعها.

.. يصوغ إفرائيم أحيرم اقتراحه بعقلية المتنبئ، الذي يُعنى برؤية الصورة على المدى البعيد، لذا فهو يضع خطوطاً أساسية، دون الخوض في التفاصيل التي ربما تركها للمتخصصين، أبرزها محاولة انتزاع فكرة العودة من رؤوس الفلسطينيين، واقتراح كيان فلسطيني مرتبط بالأردن مسلوب الإرادة.

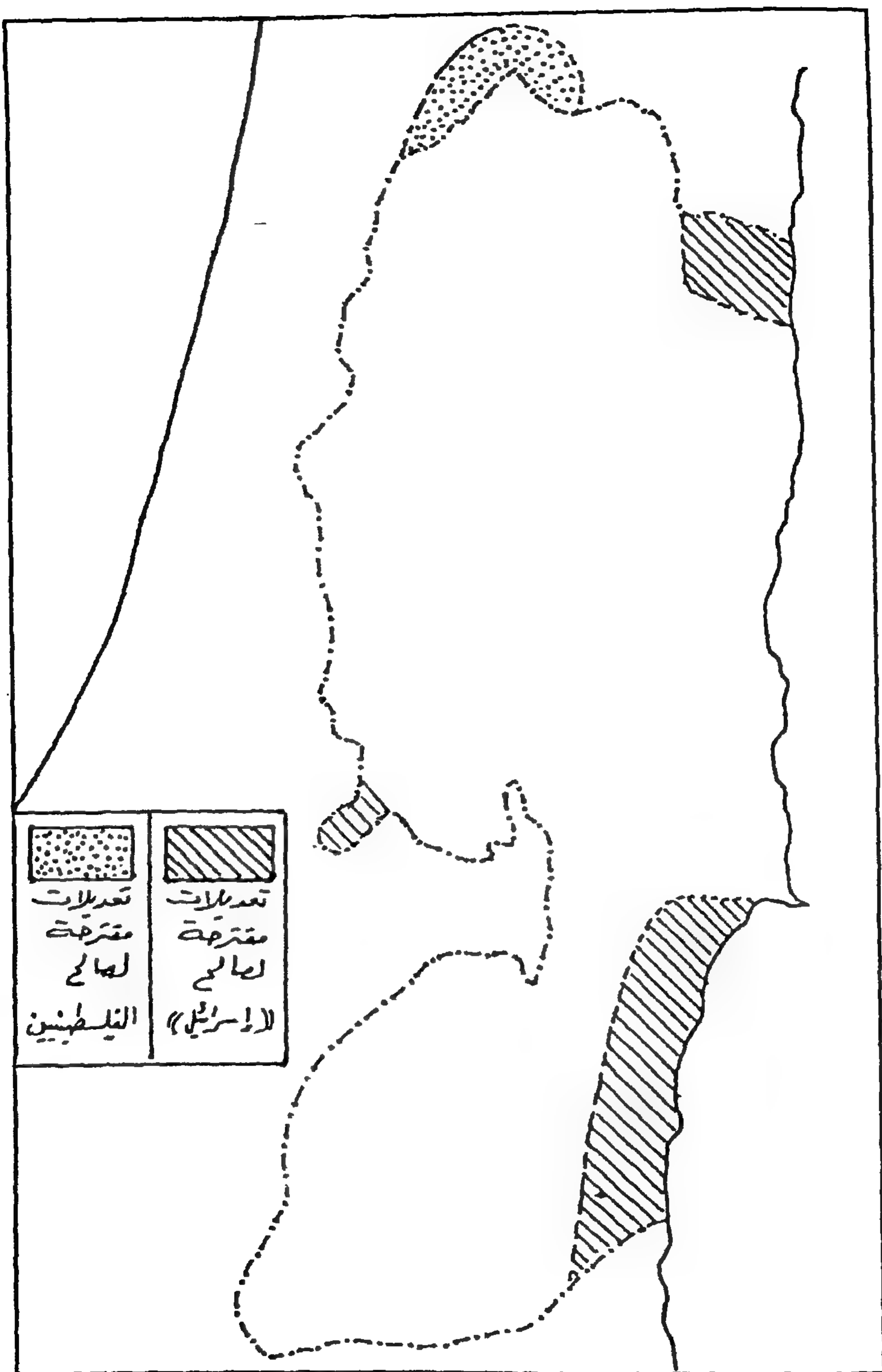
\* بعيل (وآخرون): انسحاب تدريجي وكونفدرالية فلسطينية - أردنية ..  
كرّر مثير بعيل (عميد احتياط، مؤرخ عسكري وأستاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية) اقتراحاً سابقاً له، خلال مقابلة صحفية معه (أواخر الشهر الأول من العام ١٩٨٩)، يدعو فيه إلى إنشاء كيان فلسطيني في الضفة وغزة، يرتبط بحلف دفاعي مع إسرائيل والأردن. وفي المسائل الإجرائية والتفاصيل، يرى بعيل ما يلي<sup>(٨٥)</sup>:

- تنسحب إسرائيل على مراحل، وتحل محل جيشها في المناطق شرطة مزودة بالوسائل الحديثة، ويتشكل حرس حدود إسرائيلي - فلسطيني، وتقام نقاط رصد وحراسة ومراقبة إسرائيلية فلسطينية، وتجُرد المناطق من القوات العسكرية ذات الطابع الهجومي الواضح، ولا يتم بناء مطارات ولا يقام سلاح جو ولا يتم بناء تحصينات دائمة أو ميدانية.

- يتم تحويل قسم من القدس الشرقية إلى سيادة فلسطينية أو فلسطينية - إسرائيلية، وتشكّل شرطة مشتركة. وتقام للقدس بلديات إسرائيلية وعربية، لكن دون أن يتم فيها تعيين حدود، بل تبقى موحدة.

- إجراء تعديلات على الحدود (حسب الخارطة المرفقة). بحيث تسيطر إسرائيل على ثلاث مناطق من الضفة الغربية، هي: الشريط الممتد على طول جزء البحر الميت شرقي الضفة، ومربّع في أقصى شمال شرق الضفة يضم عدة مستوطنات (مثل: محولا وناحال اليشع وشدموت)، بالإضافة إلى أصبع اللطرون. في حين يأخذ العرب قطاعاً شبه دائري من





تعديلات مشير بعيل المقترحة على حدود الضفة الغربية

الأراضي [المحتلة عام ١٩٤٨] المتاخمة لأقصى شمال الضفة، يضم بشكل رئيس - على ما يبدو - مدينة أم الفحم العربية (٢٢٥٠٠ نسمة حسب إحصاء ١٩٨٦) ويقتصر اسم فلسطين على مناطق الضفة الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

- تشارك في المراحل الانتقالية من الإخلاء، قوة سلام دولية، وتجري ترتيبات رقابة مشتركة على مرافق المياه، ويقام حلف دفاعي بين إسرائيل و«فلسطين» والأردن.

- تقام علاقات دبلوماسية واقتصادية خاصة بين «فلسطين» وإسرائيل، ويحق للأردن و«الفلسطينيين» الاستفادة من خدمات الموانئ في أسدود ويافا.

.. ينتمي طرح مثير بعيل إلى التوجهات السياسية لما يسمى «معسكر السلام الإسرائيلي»، في موضوع الدولة الفلسطينية وإجراء ترتيبات طفيفة على الحدود. ويتضح لدى قراءة الخارطة المتضمنة هذه التعديلات، أن بعيل ينطلق أساساً - من اعتبارات اقتصادية وعسكرية واستيطانية في تخصيص المناطق المقترح ضمّها إلى «إسرائيل» بينما يراعي الاعتبارات الديمغرافية في اقتراحه بضم منطقة أم الفحم إلى السلطة الفلسطينية.

في الأسبوع الأول من نيسان (إبريل) ١٩٨٩، بلور مثير بعيل صيغة محدّدة، تختلف قليلاً عن اقتراحه المذكور، بالاشتراك مع نوعم بعيل والأديبة ياعيل ديان (ابنة موشي ديان) وأمها روت. وقُدّمت هذه الصيغة ضمن رسالة وجّهت إلى رئيس الحكومة شمير، وأرسلت نسخ منها إلى كل من مناحيم بيغن وشمعون بيرس وموشي آرنس ويتسحاق رابين.

ضمن هذه الصيغة التي نشرتها إحدى الصحف الإسرائيلية، بحث الأربعة رئيس الحكومة، عشية سفره إلى الولايات المتحدة، على المبادرة إلى خطوات سلمية ويقترحون عليه ثلاثة مبادئ لخطة سلام، هي<sup>(٨٦)</sup>:

- المبدأ الإقليمي:

ينص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء من «أرض إسرائيل

التاريخية». وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة إسرائيل ستكون مستعدة لوضع جزء كبير من هذه المناطق تحت تصرف الفلسطينيين ليتمكنوا من تجسيد حقهم في تقرير مصيرهم عليها إلى جانب دولة إسرائيل، أو ليجسّدوا ذلك في إطار فيدرالية أو كونفدرالية مع الأردن، والحدود النهائية تحدّد خلال المفاوضات.

– أسلوب المفاوضات:

ينص هذا المبدأ على وجوب الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق مفاوضات بين إسرائيل والأردن وأي جهة فلسطينية ذات صلاحيات، بما في ذلك م.ت.ف. ومبادرة السلام الإسرائيلية التي ستقترح الحل الإقليمي المذكور، ستشجّع وتدفع الفلسطينيين والأردنيين للتفاوض بشكل مباشر. ولكن يمكن أيضاً الموافقة على مفاوضات بوساطة دولية.

– ترتيبات أمنية:

ويتضمن هذا المبدأ تجريد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من القوات العسكرية، ويحدّد فيهما إشراف دولي أو إشراف فلسطيني – أردني – إسرائيلي مشترك.

.. تتسم صيغة بعيل ومشاركيه الثلاثة، بالمرآوة إزاء مطلب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقرب أن تكون صيغة حكم ذاتي مع تحويلات طفيفة تطال العلاقة بين الفلسطينيين والأردن. ومن المقدّر أن يكون اقتراح القبول بالتفاوض مع م.ت.ف.، مجرد وسيلة لتجميل الحل، ولتلافي اعتراضاتها على أي حل يتم من خلف ظهرها.

\* هارايفن: حكم ذاتي وحل شامل للصراع عبر بوابة الاقتصاد..

ضمن ورقة عمل قدمت إلى ندوة أبحاث حول السلام في الشرق الأوسط (في لوزان خلال آذار/مارس ١٩٨٩) عرض ألوف هارايفن (لواء احتياط ومدير معهد فان لير للأبحاث في القدس) أفكاراً تضمنت طريقة التوصل إلى حل للصراع في المنطقة. ورأى هارايفن أن ترسيخ السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى عملية

دمج ترتكز على أربعة مستويات، هي<sup>(٨٧)</sup>:

- يجب أن تكون هناك تسوية سياسية، الجزء المركزي منها هو الحكم الذاتي للفلسطينيين جنباً إلى جنب مع اسرائيل المستقلة.

- يجب أن تكون هناك ترتيبات دفاعية ملحوظة لتخفيف المخاطرة إلى حرب أخرى، ومن الممكن أن تكون هذه الترتيبات على غرار الاتفاقية مع مصر، حيث تفصل بين الجيشين المصري والاسرائيلي منطقة منزوعة السلاح على مسافة ٢٠٠ كم، وإقامة قوة دولية فعالة تعمل على انجاز هذه الترتيبات، ونظراً لعدم نجاعة التجريد نهائياً، فثمة حاجة إلى تخفيض تدريجي في القوى العسكرية من جانب الجميع.

- التنمية الاقتصادية ضرورية لتأمين رخاء ورفاهية شعوب بلدان كانت سابقاً في صراع فيما بينها، خاصة وأن الركود الاقتصادي والبطالة هما الدافع لعدم الاستقرار والتطرف السياسي الذي، بدوره، يمكن أن ينسف السلام. وان تخفيض ميزانيات الدفاع المرتكزة على هيكل سلام، يمكنه أن يحقق هدفين توأمين لتخفيض الادراك الحسي للتهديد، ويزيد مصادر خصصت لتنمية اقتصادية وتعاون اقليمي.

- الحاجة إلى دور موحد للقوى العظمى وأوروبا واليابان، وعلى هذه القوى تحديد هيكل تزويد الأسلحة إلى المنطقة، واعتماد جزء من الأموال لتطوير مبادرة اقليمية لدعم اقتصاد ومشاريع تعاونية على غرار مشروع مارشال في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

.. يقترح ألوف هاريفن، تنفيذ بعض المشاريع من هذا القبيل، مثل: إقامة وكالة لتطوير مصادر المياه لجرحها إلى الأراضي الصحراوية - إقامة صندوق إعادة استيطان لتعويض «اللاجئين العرب واليهود» الذين فقدوا ممتلكاتهم وأراضيهم - إقامة مشاريع أخرى لتنمية التعاون الدولي العربي - الاسرائيلي، مثل انشاء جامعة ومركز صحي شرق أوسطي - إحداث وكالة لتطوير البحر الميت بين الأردن والفلسطينيين واسرائيل. ويقدر هاريفن أن ٣ أو ٤ مليارات دولار هي أجور السلام، التي يمكن أن تشارك فيها جميع الأمم، لتخفيض تهديد الحرب وابدال



الصراع بتعاون اقليمي.

.. يتوهم الوف هاريفن أن الدافع الأول للصراع العربي - الاسرائيلي، هو الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، فيُسقط من اهتمامه طبيعة المشروع الصهيوني والوقائع التشريعية التي أوجدها على الأرض والعوامل السياسية المختلفة. يجتزئ هاريفن عاملاً واحداً من عوامل الصراع، ويبني عليه حلاً يراه شاملاً، وفي ذهنه أن الفلسطينيين والدول العربية يمكن أن ينساقوا وراء المغريات النظرية بشأن التنمية الاقتصادية المقترحة.

\* درور: حكم ذاتي وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية<sup>(٨٨)</sup>..

خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، أصدر «معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس» دراسة شاملة بعنوان «استراتيجية كبرى لاسرائيل» كتبها البروفسور - يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة العبرية، ومستشار سابق للتخطيط والتحليل السياسي في وزارة الدفاع الاسرائيلي) ونشر قسمًا منها في الصحف قبل صدورها في كتاب.

يرى درور أن «دولة فرعية فلسطينية» في أجزاء من الضفة والقطاع غير قادرة على العيش، ومن المحتمل جداً أن تؤدي إقامتها إلى تطورات استراتيجية سلبية. ويوصي درور باعتماد نموذج هو تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وإجراء «مصالحة سياسية» في الضفة والقطاع بين هذه الدولة واسرائيل.

كان درور قد صاغ رؤية شاملة، دعا فيها إلى ضرورة تبني اسرائيل «استراتيجية سلام» تؤدي إلى اندماجها في الشرق الأوسط، عبر الحرص على عدم استفزاز المسلمين وعدم احداث أي بلورة إسلامية في المنطقة قد تترد نتائجها سلباً على اسرائيل، بالاضافة إلى حل القضية الفلسطينية وتخلي اسرائيل عن توجهات وسياسة «زمن الأفراد» القصير لصالح اعتماد «زمن المجتمعات» الطويل.

عناصر التسوية التي يضعها درور بخصوص الشق الفلسطيني - الاسرائيلي للصراع، في مقالات نشرت له وفي مقابلة صحفية معه، وفي كتابه

الجديد، هي:

- اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بدولته الخاصة في شرق الأردن، حيث يشكل هناك الغالبية، مع أو بدون مساعدة اسرائيل في تحقيق هذا الهدف.

- موافقة على حل موضوعات الضفة وغزة عن طريق المزج بين التقسيم الاقليمي والتقسيم الوظيفي والحكم المشترك.

- في نطاق الاتفاق، ينبغي الحفاظ على حرية التحرك والانتشار العسكري الاسرائيلي الواسع في الضفة والقطاع.

- على الفلسطينيين الالتزام بالحد من تسلحهم، وعدم السماح بدخول جيش اجنبي إلى دولتهم، في منطقة وراء النهر.

- يجب أن ينص أي اتفاق على حق الاستيطان اليهودي المحدود في أجزاء مما يسمى «يهودا والسامرة» دون المساس بالتطلعات الفلسطينية، وبالتالي التسهيل على احراز الوفاق الوطني اللازم في دولة اسرائيل.

- موضوع القدس في أي تسوية ينبغي أن يحل عن طريق التأكيد على أنها مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل، مع انشاء ادارة بلدية تشمل ممثلين للحكم الذاتي كمسؤولين عن الأماكن الاسلامية المقدسة، واعطاء حرية الانتخاب للسكان العرب فيها، بشأن قبول الجنسية الاسرائيلية، أو قبول وضع (مواطن اسرائيلي دائم) مع جنسية سياسية في دولة فلسطينية.

- حل موضوع المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع، على خلفية عدم وجود قيمة أمنية استراتيجية للمستوطنات في هذه المناطق، بمعطيات الحرب الحديثة، وفي ضوء الادراك بان وجود المستوطنات في المناطق يسهم في استفزاز وتحريك المعارضة لاسرائيل، ويزيد من أهداف العمل العدائي، وهي عبء على الأمن الجاري أكثر مما تسهم في خدمته.

.. فضلاً عن التعارض بين صيغة درور هذه وبين الحد الأدنى المطلوب

فلسطينياً، يلاحظ أن درور يقع في تخطيط وتناقض رئيسين، من حيث التوصية باندماج اسرائيل في المنطقة، وتوليد مشكلة جديدة في الوقت ذاته عبر رفض التسليم بالحقوق الفلسطينية وحل قضية فلسطين على حساب دولة قائمة هي

الأردن. أما حول التساهل النسبي الذي يبدية درور في موضوع القدس، فمن المعتقد أنه ينبع من الرغبة بامتصاص النقمة الاسلامية، مثلما أن تقليص عدد المستوطنات لأسباب استراتيجية أمنية يراد له أيضاً التخفيف من عوامل الاحتكاك مع الفلسطينيين ومن الانتقادات الدولية.

## \* ٢ - مسح عام للصيغ الأكاديمية العشرين :

عند كشف نقاط الاتفاق والاختلاف بين مكونات صيغ التسوية العشرين التي تقدّم بها الأكاديميون الاسرائيليون خلال عامين ونيف من انطلاقة الانتفاضة، تستوقفنا عدة معطيات بارزة، منها:

١ - التعددية في التفصيلات المتصورة ضمن الصيغ ككل، وهو أمر يعود أساساً إلى طبيعة الانتماءات السياسية/الحزبية، وإلى تأثر الوسط الأكاديمي بالواقع القائم في التجمع الاسرائيلي، فضلاً عن طغيان دافع معين على غيره لدى المعالجة.

ب - تشوّه الاحساس بالقضية الفلسطينية لدى الأكاديميين الاسرائيليين، بالرغم من اعترافهم بوجود مشكلة تستوجب الحل، ومبادرتهم إلى وضع مقترحات في هذا الشأن.

ج - القصور والتدني في الموضوعية، كسمتين رئيسيتين لكافة الصيغ المطروحة، الأمر الذي يثير مرّة أخرى تساؤلاً من نوع: كيف تستقيم صفة أكاديمي مع النظرة الضيقة أو السطحية في طريقة تناول المشكلة المدروسة؟!

د - لجوء معظم الأكاديميين إلى تقديم صيغ جزئية تُعنى باجتزاء مسائل معينة، وعدم ذكر بعض النقاط المهمة ذات العلاقة بموضوعات التسوية، في ظل اختلاف طبيعة الاهتمامات وتفاوت جاذبية التفصيلات بين الأكاديميين الاسرائيليين.

.. تُفصح هذه المعطيات عن ذاتها في الجدولة التالية للصيغ العشرين المذكورة، سواء في جزئياتها أو في هيكلها العام:

### الجدول (رقم ١)

الحلول المتصورة ومسألة الانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع  
(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة، بعد انطلاقة الانتفاضة)

نوع الحل	عدد الموافقين	نوع الانسحاب	عدد الموافقين
حكم ذاتي	انتقالي	انسحاب مشروط من كامل	٣
	دائم	أراضي الضفة والقطاع	٤
اتحاد فلسطيني	مع الأردن	انسحاب من	٣
	مع «إسرائيل»	بعض أجزاء الضفة	٢
	ضمن كونفدرالية مع الأردن و«إسرائيل»	والقطاع	١
دولة فلسطينية	مستقلة بكامل مقوماتها	رفض الانسحاب	١
	مقيّدة (أو محايدة)	من أي شبر	٣
سيطرة فلسطينية غير محدّدة	على جزء من الأراضي	غير مذكور	٥
	على كامل الأراضي		صفر

يبيّن الجدول (رقم ١) ان الصيغ العشرين التي قدّمها الأكاديميون الاسرائيليون في فترة الدراسة، ترفض بالطلق أي دولة فلسطينية مستقلة بكامل مقوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانسحاب الجزئي (الذي يوافق عليه أكثر من نصف الصيغ المقدّمة) أو بعد الانسحاب الكامل المشروط (الذي توافّق عليه نسبة ضئيلة جداً من هذه الصيغ). كما يلاحظ أنه لا يوجد بين الأكاديميين



## الجدول (رقم ٢)

الأطراف المرشحة للحل والوضع العسكري في الضفة والقطاع  
(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة، بعد انطلاقة الانتفاضة)

عدد الموافقين	الوضع العسكري في الضفة والقطاع	عدد الموافقين	مكانة م.ت.ف في الحل	عدد الموافقين	الأطراف المشاركون مع «إسرائيل»
٦	تجريد كامل من السلاح العربي	٥	مشاركة المنظمة (بشروط)	٥	الفلسطينيون فقط (كخيار)
١٤	حرية الانتشار وترتيبات عسكرية لإسرائيل	١	رفض صريح لمشاركة المنظمة	١٠	الأردن والفلسطينيون معاً
٣	احتفاظ الفلسطينيين بقوات محدودة	١	مشاركة زعامة منتخبة توافق عليها المنظمة	٤	دول عربية أخرى
٣	غير مذكور	١٣	غير مذكور	١	غير مذكور

## الجدول (رقم ٣)

تصورات حلول لثلاث مشكلات رئيسة  
(في عشرين صيغة أكاديمية إسرائيلية مدروسة بعد انطلاقة الانتفاضة)

مشكلة اللاجئين		مشكلة المستوطنات		مشكلة القدس	
عدد الموافقين	التصور	عدد الموافقين	التصور	عدد الموافقين	التصور
٣	تنازل فلسطيني عن حق العودة	صفر	تفكيك كافة المستوطنات	٢	رفض العودة إلى ما قبل ١٩٦٧
٣	توطين اللاجئين في الضفة والقطاع والدول العربية	١٠	استيطان / تفكيك جزئي	٢	عاصمة اتحادية أيضاً
		٣	بقاء المستوطنات (أو بعضها) تحت السيادة الفلسطينية	٣	إشراك العرب في إدارة بعض شؤون المدينة
				٢	تأجيل بحث موضوعها إلى مرحلة لاحقة
٢	استيعاب عدد من اللاجئين من الدول العربية في الضفة والقطاع (ضمن صفقة)	١	رفض تفكيك أي مستوطنة	١	وضع قسم من شرقي القدس تحت السيادة الفلسطينية
١٢	غير مذكور	٦	غير مذكور	١٠	غير مذكور

من يقترح ترك السيطرة الفلسطينية على الضفة والقطاع غير محدّدة بعد الانسحاب منهما جزئياً أو كلياً، الأمر الذي يشير إلى جنوح الوسط الأكاديمي نحو التوصية بضرورة «تحكّم إسرائيل بالوضع» بعد أي انسحاب قد تقوم به مستقبلاً.

على هذا الأساس تدعو غالبية الصيغ (كما في الجدول رقم ٢) إلى وضع ضوابط للأوضاع التي ستنشأ في مرحلة ما بعد الانسحاب، تتمثّل في التشديد على الربط بين تجريد المناطق من السلاح ومنع تواجد أي جيش عربي، وبين منح إسرائيل حرية الانتشار العسكري مع إجراء «ترتيبات أمنية»، وفي المقابل عدم السماح للفلسطينيين بامتلاك جيش (بالمقاييس المتعارف عليها) وموافقة نسبة ضئيلة جداً من الصيغ على احتفاظ الفلسطينيين بقوات محدودة (لأغراض الأمن الذاتي غالباً).

يرتبط موضوع القيود العسكرية بتصورات الأكاديميين الاسرائيليين لمكانة منظمة التحرير في أي تسوية مقبلة، حيث يبدو الشرط الأهم لإمكانية قبول المنظمة كشريك (لدى ربع عدد الصيغ المقدمة) هي ألا تمارس حقها في بناء جيش ضمن أي سلطة قد تمارسها مستقبلاً. والحجة الاسرائيلية هي عدم اتاحة الفرصة أمام المنظمة لتشكيل خطراً عسكرياً وأمناً على إسرائيل (...).

بالمثل يرتبط الوضع العسكري للضفة والقطاع ومكانة منظمة التحرير في الحل، مع انزياح نحو نصف عدد الصيغ المقدّمة نحو تحديد الأردن والفلسطينيين كشريك موحد لإسرائيل في التوصل إلى تسوية. ومرة أخرى، يُفهم من هذا الارتباط أن الشريك الأردني الفلسطيني مطالب بالموافقة على قيود عسكرية وردت بالنص في أكثر من نصف الصيغ المدروسة.

.. الانطباع العام الذي يترسّخ لدى مطالعة الجدولين (رقم ١ ورقم ٢) هو امتناع الوسط الأكاديمي الاسرائيلي عن التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني على النحو الذي يرغب هذا الشعب بممارسته وفقاً لما هو معلن أو لما هو مقرّر دولياً. حتى في حال تأييد بعض الصيغ لأشكال السيادة الناقصة، نجد إلى جانب هذا التأكيد اشتراطات وقيوداً على هذه الأشكال تجعلها عملياً مفرّغة من مضمونها،

فتصبح السيادة الفلسطينية المقترحة، والحالة هذه، مجرد تعبيرات تفتقر إلى إمكانية ترجمتها بوقائع على الأرض.

بخصوص حل مشكلة القدس، نلاحظ أن جميع الأكاديميين الاسرائيليين الذين تطرقوا إلى المشكلة، أكدوا على ضرورة بقاء القدس موحدة تحت السيطرة الاسرائيلية، واعتبارها «عاصمة أبدية لاسرائيل». وتراوحت نسب الأكاديميين الذين أبدوا «مرونة» في هذا الموضوع - إلى جانب الاعتبار ذاته - بين وضع قسم من شرقي القدس تحت السيطرة الفلسطينية (صيغة واحدة فقط) وبين إشراك العرب في إدارة الشؤون الدينية (٣ صيغ)، الأمر الذي يؤكد مركزية الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن للقدس، ضمن الوسط الأكاديمي الاسرائيلي. أما بالنسبة للنصف الآخر من الأكاديميين الذين لم يورد المنتمون إليه تصوراتهم بشأن مشكلة القدس، فنقدّر ان هذا التجاهل يرجع إلى أحد سببين، أولهما هو أن موضوع القدس غير قابل للنقاش. وثانيهما هو لجوء بعض الأكاديميين إلى الاختصار على تناول موضوع محدّد في طرح الصيغة، لا تدخل مشكلة القدس في نطاقه أو بين أولوياته.

من جانب آخر، ثمة مؤشر مهم يتعلق بمصير المستوطنات الاسرائيلية القائمة حالياً في الضفة والقطاع، هو عدم دعوة أي أكاديمي اسرائيلي (من النماذج المدروسة) إلى التخلي عن الاستيطان والمستوطنات في المناطق المحتلة، لا في الوقت الراهن ولا بعد أي شكل من أشكال الانسحاب مستقبلاً. بينما ركز نحو ثلثي الصيغ التي تحدثت عن المستوطنات (١٠ من أصل ١٤) على ضرورة التمسك بالاستيطان في مناطق معيّنة من الضفة، غالباً على حدود نهر الأردن والبحر الميت وعلى الشريط الغربي من الضفة الغربية وحول القدس وأصبع اللطرون.

يشار أخيراً إلى الحلول التي يتصورها الوسط الأكاديمي الاسرائيلي لمشكلة اللاجئين، ويظهر الجدول (رقم ٣) أنه من أصل ثمانين صيغ تطرقت إلى هذه المشكلة لم يقترح أي منها الاعتراف بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم وأماكنهم التي هجروا منها، والصيغتان اللتان وافقتا على استيعاب عدد من اللاجئين من المقيمين في الدول العربية ضمن الضفة والقطاع وضعتا لذلك شروطاً مسبقة، تكاد تكون

تعجيزية. في حين شددت ثلاث صيغ (من أصل ثماني صيغ تحدثت عن المشكلة) على دعوة اللاجئين الفلسطينيين للتنازل عن حق العودة إلى ديارهم. .. في الحكم الاجمالي على مضامين الصيغ الأكاديمية العشرين المدروسة، يمكن القول ان «الاستقطاب السياسي» الذي ساهمت الانتفاضة بحدوثه في أوساط الأكاديميين الاسرائيليين إزاء موضوعات مركزية (مثل: الدولة الفلسطينية المستقلة - حق العودة ومشكلة اللاجئين - القدس - المستوطنات - الوضع العسكري للضفة والقطاع) أقل اتساعاً من «الاستقطاب السياسي» إزاء مختلف الموضوعات الأخرى.

وحين يتعلق الأمر بمواقف الأكاديميين من الخطة الاسرائيلية لإجراء الانتخابات في الضفة والقطاع، تبدو مسألة «الاستقطاب» مختلفة إلى حد ما.. فماذا عن ذلك؟!!

### \* ٣ - الوسط الأكاديمي الاسرائيلي ومشروع الانتخابات :

بالرغم من أن فكرة الانتخابات في المناطق الفلسطينية المختلفة عام ١٩٦٧، كانت تتردد بين حين وآخر في الأوساط الاسرائيلية، وأنها وردت في مقترحات بيرس - رابين التي طرحت قبل انتخابات الكنيست الثانية عشرة، إلا أن، ردود الفعل الواسعة من قبل الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين على هذه الفكرة، جاءت إثر تبني يتسحاق شمير (رئيس الحكومة) لها، ومن ثم مصادقة الحكومة الاسرائيلية عليها يوم ١٤/٥/١٩٨٩.

منذ ذلك الحين حازت «خطة الحكومة للانتخابات» على اهتمام ملحوظ في الوسط الأكاديمي البحثي الاسرائيلي، يتبدى في الحجم الكبير للمواد المكتوبة مباشرة في الصحف الاسرائيلية، وفي عدد التصريحات المنسوبة إلى الأكاديميين أثناء لقاءات صحفية معهم. ومع أن خطة الانتخابات هذه قد صيغت بطريقة توحي أن أكاديميين وخبراء إسرائيليين في الشؤون الفلسطينية والعربية قد اشتركوا في وضعها وصياغتها، بيد ان المؤشر الأبرز على مواقف الوسط الأكاديمي الاسرائيلي من الخطة يتجلى في أن الغالبية العظمى من ممثلي هذا الوسط



ضمّنت كتاباتها وتصريحاتها تأييداً للخطّة، ويكاد المتابع لهذه الكتابات والتصريحات يخفق في العثور على وجهات نظر صريحة لأكاديميين إسرائيليين يرفضون فيها خطّة الانتخابات رفضاً قاطعاً. بيد أنه في المقابل، وُجد في الوسط الأكاديمي البحثي مهتمون علّقوا على بعض نقاط الخطّة وآخرون أثاروا جوانب لم ترد فيها. وبشكل عام لم تتجاوز غالبية الانتقادات لخطّة الانتخابات مسألة إبراز النقص الذي تعانيه الخطّة. ومن ناحية أخرى، ليس عديم المغزى أن يكون العديد من الأكاديميين الاسرائيليين قد اقترحوا فكرة إجراء الانتخابات في المناطق المحتلة قبل فترة طويلة نسبياً من تبني يتسحاق شمير لها، ومن اعتمادها كمشروع للحكومة الاسرائيلية، مما يوحي بأن الفكرة المقترحة وجدت لها مسرباً إلى المستوى الرسمي.

بطبيعة الحال، أن مواقف الوسط الأكاديمي البحثي الاسرائيلي من الانتخابات، مثلما هو الواقع بالنسبة لمقترحات هذا الوسط للتسوية، لا تعني أن الأكاديميين الاسرائيليين يشكلون هيئة مستقلة، على نمط القوى والحركات في خارطة الحزبية/السياسية الاسرائيلية. كما لا تعني هذه المواقف والمقترحات أنها مجرد صدى أو نسخ طبق الأصل عن الأفكار والمشاريع التي طرحتها الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، فكيف يمكن النظر إلى الموضوع إذن؟!

#### \* ٤ - الصيغ الأكاديمية والطروحات الاسرائيلية المتداولة:

الخطوط العامة لمقترحات الوسط الأكاديمي الاسرائيلي للتسوية، تلتقي في كثير من النقاط مع الخطوط العامة التي سارت وتسير وفقها مشاريع وطروحات التسوية المتداولة إسرائيلياً، وذلك بعد استثناء خيارى «الترحيل» و«الدولة الفلسطينية المستقلة»، اللذين لم تتبنهما الصيغ الأكاديمية العشرون المدروسة. لدى النظر إلى هذه الصيغ ككل متآلف، تبدو نقاط تقاطعها واضحة مع الطروحات الاسرائيلية الشائعة، على النحو التالي:

١ - ثمة دعوة إلى عدم التخلي عن أي شبر من الضفة والقطاع، ونفي أن يكون تقاسم الأرض حلاً بين إسرائيل والفلسطينيين، انسجاماً مع

طرح أحزاب اليمين واليمين المتطرف.

ب - وهناك من يدعو إلى مصالحة إقليمية على نهج مشروع آلون، عبر رفض الانسحاب الكامل، مع إجراء مصالحة تراعي ما يسمى «احتياجات إسرائيل الأمنية» وانسحاب من مراكز التجمعات السكانية وتطبيق سيادة إسرائيلية في «المناطق غير المأهولة» بالسكان العرب وفق بعض توجهات برامج المعراج الانتخابية الأخيرة.

ج - نجد أيضاً دعوة إلى إجراء مصالحة وظيفية بطريقة مشابهة لمشروع سبق أن طرحه كل من شمعون بيرس وإبراهيم تامير، والمقصود هنا فصل الوظائف.

د - ثمة تماثل كذلك مع جملة المشاريع التي تنظر إلى نهر الأردن على أنه «الحدود الأمنية لإسرائيل» مع ضم شريط يشكل «المجال الأمني» على امتداد نهر الأردن والبحر الميت، وضم غوش عتسيون واللطرون (مشروع آلون)، وتقسيم البلاد إلى أقاليم أو جيوب أوكانتونات، يخضع كل منها إلى إدارة ذاتية، في حين تشرف إسرائيل على شؤون الأمن والشؤون الخارجية، ويظل الجيش الإسرائيلي في مناطق معينة مع إنشاء شبكات مراقبة وإنذار، وإشراك الأردن والفلسطينيين في الأجهزة الخاصة بالاقتصاد والمياه والمواصلات وغيرها (مشاريع فايتس وبيغن ١٩٧٧ وديان وتمير ١٩٨٥ وسواها).

إلى جانب نقاط التماثل الأربع السابقة، وُجدت في صيغ الأكاديميين الاسرائيليين العشرين المدرجة، أفكار مستوحاة من واقع المستجدات التي طرأت على المواجهة، والمتمثلة أساساً بالانتفاضة، حيث تبدو الرغبة بأجهاز الانتفاضة أحد الدوافع التي حرّكت غالبية الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين لتقديم مقترحاتهم التسووية، ومعروف أن هذه الرغبة ذاتها كانت أحد الدوافع أيضاً التي حرّكت شمير ورابين، ولاحقاً الحكومة الإسرائيلية، لدى طرح خطة الانتخابات في الضفة والقطاع.

## \* ٥ - صيغ برسم المؤسسة الحاكمة :

إذا استبعدنا بعض الأفكار الخيالية التي انطوت عليها صيغ الأكاديميين الاسرائيليين المدروسة، وفي ضوء إدراك مكانة الوسط الأكاديمي الاسرائيلي ضمن سياق الأداء الاسرائيلي العام، يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ - مقترحات الوسط الأكاديمي الاسرائيلي، تتعدى الجوانب الاجرائية، وتُعنى بالسعي إلى توصيف الوضع التسويي الذي ستجد اسرائيل نفسها أمامه وجهاً لوجه مستقبلاً (وخاصة فيما إذا تم اجتياز مرحلة الانتخابات الفلسطينية المقترحة).

ب - في مرحلة ما بعد الانتخابات، افتراضاً، وضمن أي مفاوضات أو مصالحة قد تجري مع إسرائيل ستكون مقترحات الوسط الأكاديمي - بتقديرنا - في عداد التصورات التي تتعامل معها المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة.

ج - إن حقيقة وجود دور للأكاديميين في صناعة القرارات الاسرائيلية، ترجح احتمال الأخذ الاسرائيلي الرسمي برؤاهم للتسوية، خاصة عندما تكون إمكانية تطبيق هذه الرؤى في دائرة الاجماع الحزبي والسياسي، النسبي عملياً، لمختلف القوى والأحزاب الاسرائيلية الأكثر تأثيراً.

د - إن تمايز بعض مقترحات الوسط الأكاديمي عن غيرها، باستنادها أحياناً إلى «معطيات علمية» بالتقديرات الاسرائيلية، في موضوعات الجغرافيا والديمقرافيا والاقتصاد والشؤون العسكرية والسياسية، وسواها، هذا التمايز يعزّز احتمال مراعاة هذه المقترحات لدى الشروع الاسرائيلي في أي تسوية مقبلة مع الفلسطينيين وبعض الدول العربية.

هـ - ان تركيز كافة الصيغ الأكاديمية الاسرائيلية المدروسة على عدم الانسحاب من كامل أراضي الضفة والقطاع، ورفض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كمثالين رئيسين، هذا التركيز يجعل أصوات الوسط الأكاديمي قريية أكثر من أذن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة.

.. بقي أن نلاحظ أخيراً أن الاتجاهات الحالية لمواقف الأكاديميين والباحثين والمستشرقين الاسرائيليين، وللمواقف الأوساط الاسرائيلية الحكومية والحزبية عموماً، تخلق انطباعاً لدى المتابع، هو أن أي حل اسرائيلي مقبل سيتجه مرحلياً، نحو طرح فكرة تقاسم الضفة والقطاع بين الفلسطينيين واسرائيل، لاعتبارات تتعلق بميزان القوى القائم في الصراع، ولأسباب متعددة (جغرافية وديمقراطية وعسكرية واقتصادية..الخ). وفي المقابل، يظل من الثابت أن سفينة الحل لا تسير بمشيئة إسرائيل وحدها، ذلك أن رياح الانتفاضة الفلسطينية الباسلة والمواجهة العربية الشاملة مع العدو، تمتلك قوة مقررة ينبغي إدراجها في حسابات الصراع والتسوية.

### **\*\* استخلاصات ..**

\* على خلفية الحاجة والرغبة في جعل الممارسة والمخططات الإسرائيلية تستند إلى معطيات علمية وبيانات، رسم الباحثون ومؤسساتهم في الكيان الصهيوني صورة مفصلة لمختلف جوانب الأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

\* انطوت العملية البحثية الإسرائيلية على دراسة الانتفاضة (جذورها، مساراتها، نتائجها، أفاقها..الخ) بهدف وضع التجمّع الاسرائيلي، بمؤسسته الحاكمة ومستوطنيه، في أجواء التقديرات للحدث الجديد وتأثيراته على إسرائيل والصراع.

\* تناول المستشرقون والباحثون الاسرائيليون القوى السياسية والفعاليات الفلسطينية في الضفة والقطاع انطلاقاً من التطلع إلى معرفة الثوابت والمتغيرات في صفوف الفلسطينيين، بقصد ايجاد السبل الملائمة للتعاطي معها.

\* لجأ الوسط الأكاديمي البحثي إلى توصيف الحلول المتصورة لمشكلة الضفة والقطاع، منذ وقوعهما تحت الاحتلال، على خلفية الرغبة بتجنب



إسرائيل احتمالات الرضوخ للمطالب الوطنية الفلسطينية إذا ما تغيرت موازين القوى لصالح الفلسطينيين.

\* بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع، أكثر الأكاديميون والباحثون الاسرائيليون من مناقشة موضوع التسوية، وقدم الكثيرون منهم مقترحات وتصوُّرات للحل، كان معظمها يرمي إلى تطويق الانتفاضة وفرض التوجهات الاسرائيلية على الفلسطينيين.



## الفصل الثامن

### مستقبل المنطقة وإسرائيل والصراع في تصوّرات الباحثين الإسرائيليين

ينتمي الصراع العربي الصهيوني إلى قضايا بالغة التعقيد، ومن ثمّ فإنّ المنظور الذي يحدّد «نهاية قريبة» لهذا الصراع هو منظور ضيّق وقاصر، الأمر الذي يبرر - جزئياً - اهتمامنا بشؤون الصراع المستقبلية، خاصة وأنّ تكاثر الدراسات الإسرائيلية الخاصة بالمستقبل يبعث على التصدي لبحثه، وذلك بالرغم من الصعوبة الناجمة عن تعدديته الواسعة التي تكاد تشمل كافة ميادين الفكر والممارسة المتعلقة بالتجمع الاسرائيلي. وهكذا، ففي ظل احتدام الصراع المصري بين المشروع الاستيطاني الصهيوني وبين المشروع القومي العربي، ثمة حاجة لاستيضاح بماذا وكيف تفكر الصفوة الاسرائيلية في الشؤون المستقبلية.

#### \*\* الحالة الاسرائيلية بين العام والخاص :

##### \* ١ - مفاهيم عامة :

نقدّر أن أي استيضاح لمواضيع وطرق التفكير الاسرائيلي بالمستقبل، مطالب بالانتباه إلى العديد من الثوابت التي تحكم دراسة المستقبل بصورة عامة، وأبرزها:

١ - ان النظرة إلى المستقبل من زاوية كونه مقطوع الصلة بالماضي والحاضر، ليست سطحية وحسب، وإنما تفتقر إلى الصوابية أيضاً، طالما أن المستقبل هو أساساً «نتيجة» تترتب على «مقدمات» الماضي والحاضر.

ب - إن «استشراف» الأوضاع المستقبلية وآفاقها، عملية معقدة تستند بشكل خاص إلى معرفة الواقع الراهن، وبالتالي إلى معرفة مقومات هذا الواقع

والعوامل التي أثّرت في تشكيله، حيث تعدُّ هذه المعرفة ركيزة لوضع بعض التقديرات موضع الاحتمال أو الترجيح.

ج - إن هذا «الاستشراف» ليس عملية تنبؤية مطلقة أو غير محدودة، بل هو محاولة تُستخدَم اتجاهات التطور الماضية، خلال فترة مدروسة، كمؤشرات لوضع اليد على حدوث تطورات متوقعة في المستقبل القريب (١٠ - ٢٠ عاماً مثلاً).

د - صحيح أن ما هو مستقبلي، غير يقيني، لكن الصحيح أيضاً أن الدراية بمسارات الماضي والحاضر تهيء للباحث إمكانية التعرف على ملامح الصورة المستقبلية مع عدم استبعاد حدوث المفاجآت.

هـ - تنسم النظرة إلى المستقبل بقدرٍ غير قليل من الإشكالات الفنية، بالرغم من توفر علامات قد تكون كبيرة الدلالة إزاء المسائل المدروسة. ذلك أن التغيرات - كحتمية كونية - تتصف في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتسارع، وقد تأخذ طابعاً حاداً، ومنحى غير متوقع، مما يعرّض الباحثين المعنيين للتعثر في فهم الظواهر المستجدة وفي إدراك أبعادها.

و - من المتعارف عليه أن «نفض اليد» من مسألة «تحديد طبيعة المستقبل» تكافئ عملياً انتظار مجهول مبهم، ربما يفرض الاستسلام لوقائعه. أو على الأقل الوقوع في دائرة رد الفعل. ثم ان الركون إلى القدرية وإلى «انعدام سلطان البشر» على مستقبلهم، أمر يُسقط من اعتباره ان التغير الاجتماعي يخضع إلى إسهام بشري فيه، بطريقة واعية.

ز - إن جدّية الصورة المعدّة بشأن المستقبل، مرهونة بالالمام الكافي بأنساق العمل القائمة أو المدرجة قيد التنفيذ، ومرهونة بالمثل باستخدام الأدوات المعرفية الدقيقة في الدراسة. ولما كانت هذه الأدوات عرضة للتبدل والتطور بمرور الزمن، يصبح ملحاً الابتعاد عن صنع صورة جامدة، مرّة واحدة تكون هي النهائية والأخيرة.



.. تكفي هذه الثوابت السبعة، برأينا، لتكون «مفاهيم معيارية أولية»، تستعمل للحكم على صحة أو دقة أي صورة ذهنية للمستقبل، وتصلح أيضاً للوصول إلى معرفة عامة، حيادية، تشمل قضايا الفرد والمجتمع والعلاقات الصراعية.

## \* ٢ - خصوصية الحالة الاسرائيلية :

هناك ما يدعو للوقوف المديد عند النقاط السابقة، كلاً وفردى، حين يتعلق الأمر بالأبحاث الإسرائيلية لشؤون المستقبل، وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات، نرى أهمها :

أ - ان الجالة الاسرائيلية تواجه كثرة المتغيرات، إسرائيلياً وعربياً وصراعياً، وتواجه ما يترتب على هذه الكثرة من صعوبات جمّة في تعيين الاتجاهات، وفي حصر الاحتمالات المستقبلية التي تتطلب استعداداً ذاتياً فائقاً لا تتوفر مقوماته الرئيسة لدى الاسرائيليين.

ب - عدم قدرة العملية البحثية الاسرائيلية للقضايا المستقبلية على التحرر من إसार القلق والخوف والارتباك أمام مشكلات تهدّد التجمع الاسرائيلي في صميم وجوده، وهو ما يؤدي إلى صياغة مخططات ومواقف تمليها الضغوط الداخلية أكثر مما هو بفعل الظروف الموضوعية.

ج - ان الأدوات المعرفية التي يستخدمها الباحثون الاسرائيليون المعنيون تشكلت أصلاً وفق ترتيب ذهني - نفسي - اجتماعي - ايدولوجي مسبق، يستمد من الفكر الصهيوني مقولاته، مما يُقوّلب صورة الواقع أو يشوهها، في حين يحتاج التعرف على ملامح المستقبل إلى صورة للواقع حقيقية وصحيحة.

د - تنبثق أبحاث الاسرائيليين عموماً، في قضايا المستقبل، من التطلع إلى تلبية رغبات خاصة، وإلى إشباع حاجات محدّدة، يُرسم لها أن تجسّد «جدوى» العمل المتواصل منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيوني مع

إغفال، أو على الأقل تصغير، العامل العربي في المواجهة. بينما نرى أن هذا العامل ذاته يسعى إلى تشكيل مستقبل إسرائيل، وربما مستقبل مستوطنيتها، على النحو الذي يتم فيه تصحيح الأخطاء التاريخية وتلافيها.

هـ - تقع الأبحاث الاستشراقية والصراعية الإسرائيلية في كثير من الأحيان فريسة للأوهام النابعة من اعتبار «الآنني أو المؤقت» بمثابة «وضع دائم». ولا يخفى أن هذا الاعتبار يتصف بقصر النظر، وأن الرؤية البحثية للمستقبل تتكشف، والحالة هذه، عن عجز في القدرة على التمييز بين الثابت والمتغير.

.. بالمقابل ، ندرك أن الحالة الإسرائيلية لدراسة شؤون المستقبل، ليست تعبيراً عن ترف ذهني، وليست هروباً من التعامل مع الواقع بقساوته ومشكلاته، بل هي توقُّ جَدِّي إلى ضبط التفاعلات الصراعية والتحكم بعملية «النمو الاجتماعي» في حدود المنشود إسرائيلياً. وهذا ما يشكل أحد مكامن الخطر المحدق بالعرب داخل اتجاهات أبحاث المستقبل لدى إسرائيل. وفي كل الأحوال، نحن أمام واقع ماثل يستدعي الاحاطة به، سيّما وأن «صناعة المستقبل الإسرائيلي» لا تجري بعيداً عن حسابات «صناعة المستقبل العربي».

### \* ٣ - بواعث الاهتمام الإسرائيلي بالمستقبل :

تحوّلت أبحاث شؤون المستقبل إلى تقليد تدرج عليه المؤسسات البحثية، وأوساط الباحثين لدى إسرائيل، وخاصة مع نهاية عقد وحلول عقد جديد، أو مع مجيء مرحلة طارئة تختلف بمعطياتها عما سبقها. ويمكن القول ان اتّباع هذا التقليد لم يكن أمراً عفويّاً، مثلما لم يكن مستقلاً عن طبيعة إسرائيل وعن مساعيها لتنفيذ المشروع الصهيوني تدريجياً.

إن هذا الحكم، وهو يسوّر منهجياً محاور التوجه البحثي الإسرائيلي نحو شؤون المستقبل، يسمح بتضمينه تفاصيل حول الأسباب التي تدفع بالمستشرقين والباحثين الإسرائيليين إلى التعاطي مع القضايا المستقبلية. ونعتقد أن

في مقدمة هذه الأسباب، ما يلي:

أ - يدرك العاملون الاسرائيليون في أبحاث الاستشراق والصراع، أن اسرائيل تأسست في ظروف ملائمة لذلك، ذاتياً وعربياً ودولياً. بيد أن ما سجلته السنوات الماضية من ثبات عربي عام على رفض الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وعلى مواصلة التصدي له ومقاومته، قد دفع هؤلاء العاملين إلى الاندماج في مناخ التيقُّظ الاسرائيلي الشامل لما يحمله المستقبل، بفعل استمرار اتجاهات المناهضة العربية لاسرائيل ولخططاتها وسياساتها على أكثر من صعيد.

ب - يؤمن العاملون في الأبحاث الاستشراقية والصراعية الاسرائيلية أن بقاء اسرائيل يتوقف على تأمين التفوق العسكري في مواجهة العرب، وعلى تعطيل المسيرة الطبيعية لتنامي القوة العربية الموجهة ضد التحديات الخارجية. وعلى هذا ترمي أبحاث المستقبل الاسرائيلية إلى تأمين مستلزمات بقاء اسرائيل، عبر إعداد تقديرات لوضعها في متناول صانعي القرارات الاسرائيلية.

ج - في «نظام خاص» كالنظام الاسرائيلي، يتطلب الانتقال إلى مرحلة جديدة من الأداء الشامل، تهيئة أذهان المستوطنين بما يضمن تأييدهم أو تفهمهم لطبيعة المرحلة، ولو في حدود التأييد والتفهم الدنيا، خشية انعكاس الأحداث سلباً على احتشاد المستوطنين وراء المؤسسة الحاكمة، أو على الوحدة الداخلية في التجمع الاسرائيلي. ومن شأن أبحاث المستقبل أن تضطلع بدور التهيئة المذكور.

دراسة المستشرقين والباحثين الاسرائيليين لما يسمى «المشكلات القائمة وتفاقمها المنتظرة» تحمل دلالة واضحة على حضور هذه الدوافع الثلاثة في صلب العملية البحثية الاسرائيلية للأوضاع المستقبلية. وترنو البدائل التي يضعونها إلى اعانة المؤسسة الحاكمة في وضع «الرد المناسب» على التطورات قبل فوات الأوان.. على ان هناك إشارات سبق لها أن ظهرت بين حين وآخر تبين ان بعض الأفكار

الاسرائيلية التقليدية ستظل ملازمة على طول الخط لتطلعات اسرائيل نحو ترتيب اوضاع المنطقة العربية، بما ينسجم تماماً مع الرغبة الاسرائيلية في ضرورة تجنب أي تفاقم منتظر لمشكلات اسرائيل الداخلية القائمة.

### **\*\* تفتيت دول المشرق العربي في الاستراتيجية الاسرائيلية :**

تسلم إسرائيل بحقيقة ان اقتراب العرب من تحقيق مشروعهم القومي الوحدوي، سيؤدي بالضرورة إلى تقريب الصراع من الحل النهائي، بالحسم العربي الشامل. وعليه، يشكل استباق الوحدة لدى إسرائيل همّاً مركزياً يتقدّم على غالبية الموضوعات الصراعية الأخرى ، على أهمية هذه الموضوعات أو خطورتها. وبالرغم من أن الصفوة الاسرائيلية تدرك حجم المعوقات التي تحول دون قيام الوحدة العربية في المدى المنظور، إلا أن هذه الوحدة - حتى وإن كانت في وضعية «الممكن الذهني» - تمثل مبعثاً للتوتر والقلق الإسرائيليين، بدليل ان العمل الاسرائيلي يتوزع على اتجاهين، أحدهما محاولة تعميق التجزئة العربية (ميدانياً ودعائياً)، والآخر قيام حسابات الصراع الاسرائيلية على مواجهة الدول المتاخمة أو القريبة لجبهات المواجهة المباشرة.

مراقبة التسلح والاستعداد العسكري الاسرائيلي تتيح التأكد من الاتجاه الثاني، بيد أن براهين الاتجاه الأول، أي البراهين الخاصة بمخطط تفتيت الوطن العربي (ودول الشرق منه خصوصاً) لم تلق، بتقديرنا، الاهتمام الكافي والمطلوب عربياً، مع أنه تتجمع في الجانب الصهيوني دلائل وتأكيدات على أن هذا المخطط يحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال الاسرائيلي. ونكتفي هنا بالمؤشرات التي يقدمها الباحثون والمستشرقون الاسرائيليون، والتي تسفر عن وجهها المخيف، عبر الطروحات التي تظهر بين حين وآخر في المؤلفات والأبحاث أو في التصريحات المتناثرة.

في العام ١٩٧٥، مثلاً، أصدر الباحث الاسرائيلي دافيد كاما كتاباً بعنوان «الصراع لما نل؟ وإلى متى؟» انطلق فيه من أن مصير (الأمة اليهودية) والأمة العربية موضوع على كفة ميزان في الصراع العربي - الاسرائيلي، وكل طرف يربط



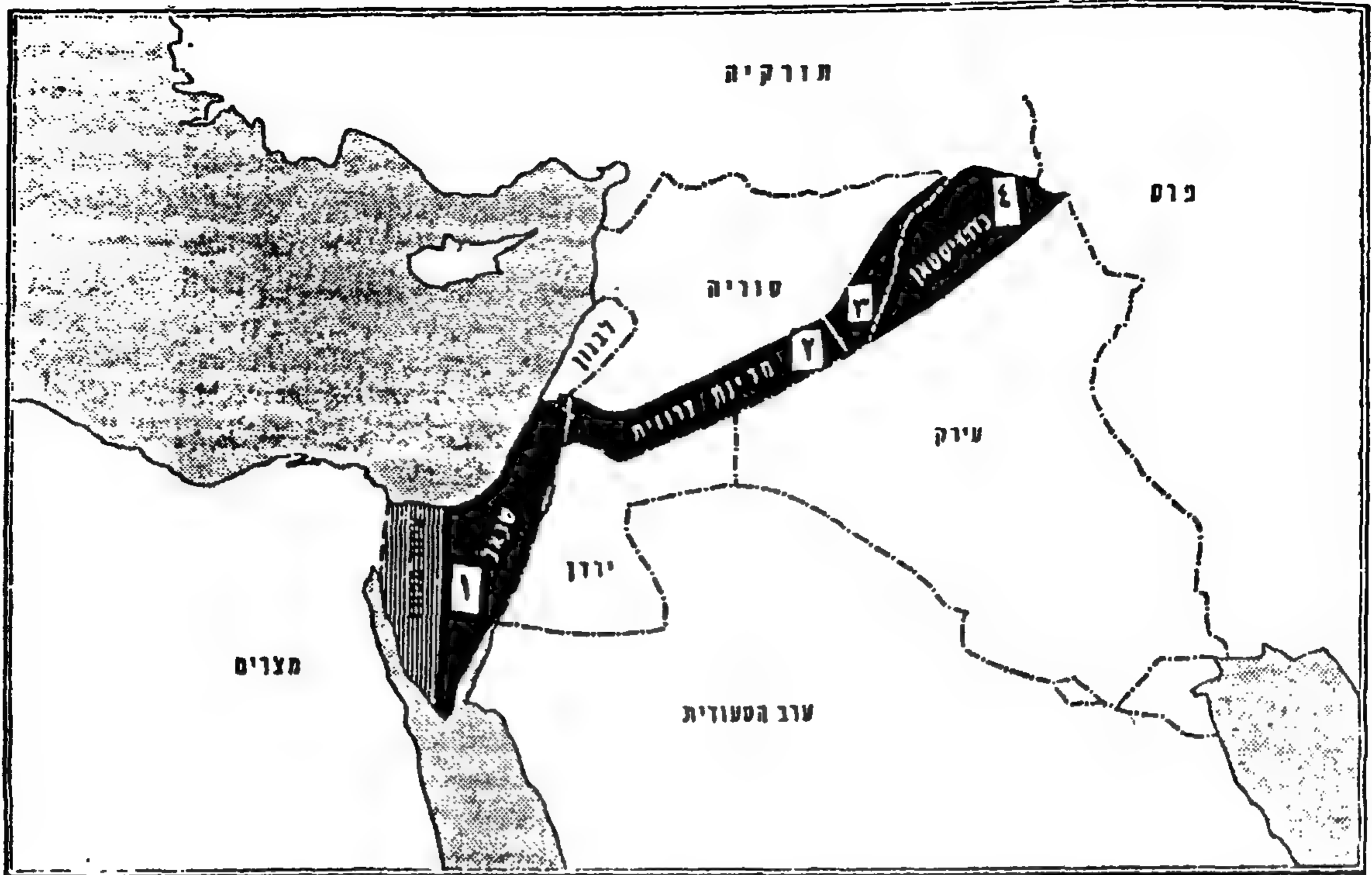
حياته ووجوده القومي بنتائج هذا الصراع، وما من شك فالطرفان يعلقان أهمية كبرى لما سيحدث في المستقبل.

يتألف كتاب كاما من سبعة فصول: الأول، مكرس للفترة التاريخية التي سبقت الصراع، وفيه استعرض التاريخ اليهودي والعربي وما أسماه (حق الشعب اليهودي) بفلسطين وانعدام حق الشعب العربي الفلسطيني فيها. والثاني، استعرض فيه فترة الصراع منذ بداياته والقضايا الخاصة وضرورة حلها. والثالث، يتناول بالمناقشة أهم مشكلات الصراع ودوافعه. والرابع، يبحث في قاعدة السلام الأساسية والأفكار المتعلقة بالصراع. أما الخامس، فيتضمن تصوراً لكيفية الوصول إلى السلام عبر تفتيت المنطقة العربية. وفي الفصل السادس، تعريف بفلسطين والفلسطينيين وبمشكلة اللاجئين وأخيراً خصص الفصل السابع لعرض مواقف الدول العظمى من الصراع<sup>(١)</sup>.

نتوقف عند الصورة غير الواقعية والسوداء التي يقدمها المؤلف عن العرب، وعند المقترحات التي يرى أن على إسرائيل الأخذ بها، بخصوص تفتيت الوطن العربي وإنشاء دويلات طائفية وإثنية فيه. فيشير كاما في الفصل الثاني من كتابه الخطير إلى أن هناك شعوباً واقعة تحت «الاحتلال العربي»، أصبحت الآن شعوباً وطوائف لاجئة في الشرق الأوسط، ولها كل الحق في تقرير المصير والاستقلال السياسي. ويقول «هناك عبء في الحقوق أو الواجبات ملقى على كاهل الإسرائيليين كي يقدموا يد العون إلى أولئك المتعنفين في عبوديتهم داخل السجن العربي. لذا يجب إيجاد لغة مشتركة وطريقة عمل واحدة مع الأكراد في العراق والدروز في سورية والزنوج في السودان والموازنة في لبنان والأقباط في مصر، وسائر أبناء الشعوب والديانات التي تحارب سوية من أجل التحرير والاستقلال، وإن من العدالة والنزاهة والحكمة السياسية (...) أن تعمل إسرائيل على التفكيك التام للامبراطورية [العربية] التي تعتبر آخر إمبراطوريات الماضي التي انتهت في عصرنا.. ويتابع كاما «ينبغي إلزام العرب على تقسيم البلاد التي يحتلونها (...) وعلى إعادة جزء من الغنيمة إلى أصحابها الشرعيين، إلى الشعوب التي تقيم في الشرق الأوسط منذ قديم الزمان. ويجب مطالبة الأمة العربية بالعودة للعيش في

المنطقة كشعب مع غيره من الشعوب، لا كأمة حاكمة. وعليها أن تتوقف عن غطرستها وتتنازل عن حقوقها السياسية الزائدة، إذا كانت تريد العيش في المنطقة بطمأنينة وسلام مستقبلاً»<sup>(٢)</sup>. وفي الربع الأخير من الفصل الخامس يتحدث المؤلف بطريقة مذهلة عن سبل التعامل الإسرائيلي مع كل من مصر وسورية ولبنان والأردن والعراق والعربية السعودية، بعد أن يؤكد على المغزى الكامن بوجود إسرائيل وخطر العالم العربي إلى شطرين / شرقي وغربي.

عن «الجبهة الجنوبية الغربية» يقول كاما: «تقف في تلك الجبهة دولة عربية واحدة مقابل إسرائيل، هي مصر الكبيرة والزعيمة والتي تعتبر أقوى دولة عربية وأخطر واحدة فيها على إسرائيل. إن على إسرائيل أن تتوق لأن يكون خط قناة السويس خط الوسط الفاصل من الناحية العسكرية على الأقل، وإن بالإمكان بل يجب أن يحل تجريد سيناء محل خط القناة، ويعتبر تقسيم سيناء أو تجريدها بمثابة حلول معقولة، وتتمثل أهميتها الرئيسة بأن التفوق العسكري لإسرائيل سيكون داخل مجال ذروته العظمى»<sup>(٣)</sup>. . . وعن «الجبهة الشرقية الشمالية» يؤكد كاما أن هذه الجبهة «تعتبر على المدى الزمني الطويل التاريخي، من أخطر الجبهات على إسرائيل، وباعتبارها (ظهرها اللين)، ينبغي أن تحدث فيها أكثر التغييرات الإقليمية شمولاً وجوهرية». وبعد أن يعرض كاما المآزق المتمثل بوجود كتلة جغرافية عربية واحدة كبيرة تتكون من سورية والأردن والعراق والسعودية، وإمكانية ظهور مكثف للجيش الأحمر [السوفييتي] على حدود إسرائيل، نرى كاما يقترح «معالجة المشكلة الشرقية»، ويبيّن أن محور اقتراحه «يستند إلى شطر العالم العربي الموجود شرقي إسرائيل إلى شطرين: سورية ولبنان في الشطر الشمالي، والعراق والأردن والسعودية وفلسطين (إذا قامت في الأردن) وبقية الدول العربية في الشطر الثاني الجنوبي. ويفصل في الوسط بين الشطرين قطاع واسع من الأرض . مرتكز وراسخ ، يمتد بتتابع من البحر المتوسط وحتى إيران، وتكون فيه سلطة غير عربية، ، وتقيم في هذا القطاع بالترتيب من الغرب إلى الشرق - أنظر الخارطة - دولة إسرائيل والدولة الدرزية والدولة الكردية. تتواجد الدولة الدرزية في جنوب سورية مرتكزة على



- (١) «الدولة اليهودية» المقترحة (فلسطين بكاملها مع نصف سيناء).  
 (٢) «الدولة الدرزية» المقترحة (من الجولان إلى حوران فالبادية).  
 (٣) و (٤) المنطقتان السورية والعراقية المقترح إنشاء «دولة كردية» عليهما.

★★★

خارطة نشرها الكاتب الإسرائيلي دافيد كاما في كتابه الصادر بالعبرية عام ١٩٧٥ بعنوان «الصراع .. لماذا؟ وإلى متى؟» - ص ١٧٥. وهي تبين تفاصيل مشروع يقترحه كاما لفصل شمال المشرق العربي عن جنوبه، بإنشاء دويلات طائفية / إثنية فيه.



جبل الدروز، في حين تتواجد الدولة الكردية (وتضم ولاية آشورية مستقلة) في الشرق من سورية وشمال العراق»<sup>(٤)</sup>. ويتابع كما صياغته لسيناريو التفتيت قائلاً: «سيكون هذا بمثابة إعادة نظر ثورية في الشرق الأوسط، وسيكون هناك مجال لدعم وتوسيع لبنان كدولة ذات غالبية مسيحية وذلك عن طريق استيعابها للمسيحيين الكثرين في سورية. وإذا ما تم ذلك فسيكون العالم العربي الشرق أوسطي مقسماً عندها إلى ثلاثة أقسام، وسيتحطم عندها استعداده التاريخي الذي يهدد إسرائيل ويحيط بها بما يشبه ثلاثة أرباع هلال عربي، وستقوم إسرائيل بعقد أحلاف رسمية أو غير رسمية مع الدول غير العربية، تهدف إلى التعاون في النضال من أجل التخلص من العبء الاستعماري (كذا). وبعد أن يشير كما إلى أن «معارضة العرب للمشروع المعروض ستكون معارضة مهووسة ومعقدة لدرجة فقدان الحواس (...) وسيحاربون كالمجانين من أجل منع تنفيذه» نراه يطرح تصوراً للعلاقة بين الحلف اللاعربي والدول العربية، قائلاً: «سيكون باستطاعة الحلف اللاعربي، رد الصاع صاعين، والانقضاض على العواصم العربية التي تطالها يده، سيقوم بتهديد العراق والأردن وسورية والسعودية بنفس القدر الذي تهدده به هذه الدول، وليس هناك من قاعدة أفضل للسلام بين الأعداء من توازن التهديد المتبادل في الوقت الذي يرى فيه كل طرف أن مصلحته الحيوية تدعوه للحفاظ والامتناع عن شن الحرب التي قد يسخر بها كل ما يملكه». ثم يبيّن كما ضرورة إشراك تركيا وإيران [الشاه] في تنفيذ هذا المخطط، باسماً الاعتبار التي تحكم موقف كل منهما في الموافقة عليه أو الانخراط فيه<sup>(٥)</sup>.

.. ينتظم دافيد كما ضمن تيار متسع المسارب في الوسط البحثي الإسرائيلي، يستمد حجه الواهية من التخطيط الصهيوني لزيادة تمزيق أوصال المنطقة العربية. فبالمفردات السابقة ذاتها، يتحدث البروفسور جوبتنسكي في محاضرة له بعنوان «الاستعمار العربي» قائلاً أنه «يجب على إسرائيل أن تعمل على تمزيق وتعرية الاستعمار العربي عن طريق مدّ يد المساعدة للأكراد الذين يحاربون في العراق. فالعرب ليسوا إلا طوائف متباعدة متنافرة (...) ولهذا فعلى



إسرائيل استغلال ذلك بأن تضرب بيد قوية، وأن تعمل للقيام بأعمال تخريبية لإثارة روح التمرد بين صفوف الأقليات في سورية»<sup>(٦)</sup>. وضمن تعليق للبروفسور شلومو أفنيري على الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٦) يذهب إلى أن «الامة المارونية(!) تحاول الآن استخدام حقها في تقرير المصير، وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تظل منطقة متعددة القوميات لا يسيطر عليها المسلمون العرب وحدهم»<sup>(٧)</sup>. ويمضي أفنيري في الإفصاح عن رأيه، معتبراً أن «شرط تحقيق السلام في المنطقة يكمن في الاعتراف بشخصيتها التعددية (...) ويمكن استخدام النموذج الذي تمثله إسرائيل، كعامل محرّك لجماعات أخرى في المنطقة، والتي هي ليست مستعدة لقبول الهيمنة العربية الإسلامية المطلقة عليها (...) يجب أن يكون في الشرق الأوسط مجال لحركات قومية مختلفة (...) وعلينا إفشال مخطط العرب الرامي إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة عربية إسلامية، وهذا ما وقفنا ضده بإنشائنا الدولة اليهودية»<sup>(٨)</sup>. وفي المنحى ذاته، يعبر المفكر والكاتب الإسرائيلي آرييه أورنشتاين عن قناعته بضرورة إنشاء دويلات طائفية وإثنية على أنقاض الأقطار العربية القائمة، قائلاً «على نقيض شعار الوحدة العربية الذي ينادي به العرب، إنني أومن بعد مدة بتفسيّحه (= الحلم الصهيوني) وظهور طوائف عرقية وجغرافية، مثل لبنان المسيحي ومنطقة الأكراد شمال العراق وجبل الدروز في سورية ودولة إسرائيل. وفي نهاية الأمر ستضم الأردن إلى هذا التجمع المتمثل في الهلال الخصيب والذي سيكون بقيادة إسرائيل. وعندئذ ستكتاتف كل الدول الأعضاء في الاتحاد وتعمل لتطوير المنطقة، ولتطبيق تجمعات هندسية مختلفة، مثل استغلال مشترك لمياه الأردن واليرموك والليطاني، وبالتالي ستكون هناك أهمية ثانوية للقضايا الإقليمية»<sup>(٩)</sup>.

ثمة، إذن، تطلّع في صفوف الباحثين الإسرائيليين، إلى طمس الهوية العربية للمنطقة واستبدالها بهويات أخرى مصطنعة (دينية - طائفية - عرقية) اعتماداً على مقولة عدم تجانس المنطقة العربية التي وصفها أبا إيبان بأنها «نسيج متعدد الألوان يحوي الإسرائيلي والمسيحي والكردي.. الخ»<sup>(١٠)</sup>، أي أن المطروح إسرائيليّاً هو تغيير «النظام العربي» ليكون البديل الإسرائيلي المعتمد هو «النظام

الشرق أوسطي» الذي يتسع لدول غير عربية ، على نمط إسرائيل<sup>(١١)</sup> . وينطبق هذا التطلع، على محور رئيس في الخطة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي لعام ١٩٥٦/١٩٥٧، التي خصّصت حيزاً مهماً لكيفية التصرف الإسرائيلي لتقويض عوامل الوحدة العربية وبث الخلافات الدينية واتخاذ الإجراءات المتتالية منذ اللحظة الأولى من الحرب الرامية إلى إنشاء دول جديدة في أراضي المشرق العربي<sup>(١٢)</sup>.

اتجاه الرغبة الإسرائيلية في تفتيت المنطقة العربية، يطفئ على كثير من الاتجاهات والتيارات التي تظهر في أوساط الباحثين الإسرائيليين، ومنها مثلاً التيار الداعي إلى «دمج إسرائيل في قلب اتحاد فيدرالي على صعيد المنطقة»<sup>(١٣)</sup> الذي مال إليه باحثون أمثال سيمحا فلابان (مدير مركز الدراسات العربية في جفعات حيفا) ودوف بارنير (المحاضر في المعهد الآسيوي الإفريقي التابع للهستدروت). ومما يُذكر أن فكرة «الاتحاد الفيدرالي» هذه، كانت موضع قبول وتأييد لدى بعض الأوساط الصهيونية، كوسط ناحوم غولدمان<sup>(١٤)</sup>.

إن تأملاً ملياً للمخطط الإسرائيلي المستقبلي بشأن تفتيت المنطقة، يبيّن من ناحية أن الصهيونيين - والباحثين الإسرائيليين منهم ضمناً - يعتبرون هذه المنطقة «خليطاً غير متجانس» من الأقليات التي لا يربطها الولاء للوطن وللأمة (...). والتي تسعى (كذا) إلى الانفصال ضمن جيوب خاصة، ويبيّن من ناحية ثانية أن إسرائيل معنية بتكرار حالة «الدولة الثيوقراطية / الإثنية» على غرارها. ومن ثم فإن الباحثين الإسرائيليين يُفصحون عن المكنون الإسرائيلي في مسألة اصطناع المشكلات واختلاق الهويات والتطلعات المتناقضة في بنية المجتمع العربي الواحد، بتجاهل متعمّد للحقائق القائمة، وللقناعات الراسخة السائدة بين العرب في مختلف أقطارهم حول انتمائهم القومي لأمة واحدة، وحول الإيمان والعمل من أجل تمتين وتصليب الوحدة الوطنية في كل قطر.

الهدف الإسرائيلي الأول من كل ذلك، يتلخص في هذا الشأن، بمحاولة حذف أهم عوامل القوة العربية/الوحدة وواعديتها المفترضة، ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور الدولة المهيمنة (= الوصي الامبريالي الفرعي أو الوكيل) على دويلات تسعى

لإيجادها، تطلب الحماية والعون من إسرائيل، على أساس استحالة إمكانية استمرارها أو حماية نفسها ذاتياً.

## **\*\* الاتجاهات العربية في المنظور الإسرائيلي:**

بالتوافق مع انخراط بعض المستشرقين الإسرائيليين في مخطط تفتيت المنطقة العربية، أو على الأقل، بالتكامل مع هذا الانخراط، كانت العملية البحثية الإسرائيلية وما تزال تشهد حالة متضخمة من الحديث عن اتجاهات العرب عموماً، إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وموضوعات «السلام» واحتمالات المستقبل. وتخللت هذا الحديث مزاعم سافرة وادعاءات تتعاطى مع الأوضاع بطريقة أحادية الجانب ومفرضة في معظم الأحيان، ضمن محاولات لتمرير المفاهيم والمقولات الصهيونية، وتسويقها داخلياً وخارجياً على حد سواء، والأمثلة كثيرة..

البروفيسور شاؤول فريدلندر (رئيس معهد العلاقات الدولية في الجامعة العبرية) نشر في باريس (١٩٦٩) بعنوان «تأملات في مستقبل إسرائيل» ضمناً حشداً من الأوهام حول الشخصية العربية، للطعن في تماسكها وخصالها وسجاياها، وفي اتجاهات العرب نحو الواقع وتعاملهم مع الآخرين. ولمعرفة إلى أين تسير إسرائيل، تناول فريدلندر وضعية المجتمع العربي وأفاقها المستقبلية، وحاول الإجابة على تساؤل يتعلق بنقاط الضعف المزعومة (الفردية - ضعف الشخصية الاجتماعية - الكذب .. إلخ) التي أوردها يهوشفاط هركابي في دراسته عن «أسباب انهيار العرب في حرب ١٩٦٧»، هذا التساؤل هو: «هل تعتبر نقاط الضعف المذكورة ملازمة حقاً للمجتمع العربي وتقاليدته الثقافية واتجاهاته السيكولوجية العميقة، أم أن الأمر يتعلق بظاهرة عارضة يمكن أن تختفي نتيجة لثورة اجتماعية حقيقية؟!». وبالرغم من أن فريدلندر يشك في أن يكون القصور العربي متأصلاً في تكوينهم، ويسلم بأن تحولات ستطرأ على المجتمع العربي، إلا أنه يعود ثانية إلى التشكيك في إمكانية حدوث هذا التغيير. ويصل إلى النتيجة التي وصل إليها هركابي، وهي أن «العيوب الجسيمة، اللصيقة بالشخصية القومية



العربية ليس محتملاً أن تتغير في المدى القصير أو المتوسط، وهكذا تستطيع إسرائيل أن تستغل هذه الفرصة التاريخية السانحة، وتفرض الأمر الواقع كما تراه على العالم العربي<sup>(١٥)</sup>. هكذا ينساق فريدلندر، مع هركابي، وراء تقديرات نمطية وافتراءات تمس الشخصية القومية العربية، ويتضح أنه حين يصل مستوى التحليل إلى مواقف العرب، تطرح هذه الصورة بكل تشوهات كآساس لفهم هذه المواقف.

كمتابعة لهذه النقطة المعروضة، وبصرف النظر عن التقسيمات الزمنية، نستشف عبر ما نشر عن ندوة «تحديات السلام» التي نظمها «معهد شيلواح» و«جمعية السلام» وكلية إدارة الأعمال في جامعة تل أبيب (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، إن ما يسمى «ضعف التماسك القومي العربي» سيجد ترجمة عملية له بأشكال أو بأخرى. وقد بيّن التقرير الصحفي الإسرائيلي الذي عرض وقائع هذه الندوة، أن «معهد شيلواح» يعكف على إعداد بحث شامل عن «التطورات الاجتماعية والسياسية المتوقعة في العالم العربي» خلال السبعينات. وبحسب النتائج الأولية للبحث - يقول التقرير - رأى د.حاييم شاكيد (أحد كبار الباحثين في المعهد) أن أهمية بؤر التوتر الداخلية في الدول العربية خلال السبعينات ستزداد على حساب أهمية المشكلات الإقليمية العامة، باستثناء النزاع مع إسرائيل، ولا يُنتظر أن تُضيق التوقعات والانجازات هذا الازدياد، غير أنه بالاضافة إلى تفاقم «الثغرة الاجتماعية» ستزداد الخيبة العربية (...) وسيؤدي انخفاض التوتر العقائدي في المجتمع العربي إلى إلباس الشعارات الحالية ثياباً دينية فاخرة، دون أن تظهر شعارات جديدة (...) سيبقى هدف الوحدة العربية مقدساً، لكن المصالح المحلية - يدعي شاكيد - ستنتصر في أية مواجهة بينها وبين المصالح القومية العربية الشاملة<sup>(١٦)</sup>.

بالرغم من أن هذه الصياغات تصلح عموماً لوصف أي دولة أو مجموعة دول، في العالم الثالث إلا أن تخصيص الدول العربية بها، يُراد له الانتفاص من قوة الروابط داخل هذه الدول وفيما بينها، والتقليل من شأن التزام العرب بقضاياهم القومية. وكحالة دراسية ضمن هذا المسعى، ينصرف المستشرق يهوشفاط هركابي إلى التكهّن بمواقف العرب عموماً من الفلسطينيين. فيقول «ستطفو ترسبات من



التذمر إزاء الفلسطينيين، وستوجّه إليهم انتقادات لاذعة للعجز في صراعهم منذ أيام الانتداب البريطاني ولانشقاقاتهم ولتعاملهم مع اليهود واسرائيل، وستوجّه إليهم التّهم كمسؤولين عن المآسي التي حلّت بالعرب بسبب النزاع العربي - الاسرائيلي. وعلى مرّ الايام سيقول أولئك المنتقدون: ان ما حلّ بالفلسطينيين هو حكم عادل (كذا)،<sup>(١٧)</sup>.

عند هذه الحالة الدراسية تأخذ الاتجاهات العربية بعداً آخر في منظور استشرافي محدّد، هو انحسار التضامن العربي مع الفلسطينيين، وأكثر من هذا تحميلهم وزر وتبعات الصراع مع إسرائيل، مما يعني ضمناً بان الاتجاهات العربية المتصورة تميل إلى حلّ الصراع القائم، ومدّ الجسور العربية مع إسرائيل. ويبدو ان مثل هذه الرؤية تشكل قناعة راسخة لدى «المستشرق الاسرائيلي الأول»، أما كيف؟! وبأي وسيلة سيجري ذلك؟! فنرى هركابي في كتابه «موقف اسرائيل من النزاع العربي - الاسرائيلي» يحلم بان «اللقاء الثقافي بين اسرائيل والعرب سيحدث بالدرجة الأولى بدافع حتمية الواقع (...) حيث نتجه نحن وهم نحو الحصول على ثقافة عامة عصرية طابعها الرئيس أوروبي، لا شرق أوسطياً (...) وقبول طريق حياة عصرية لمجتمع يقوم على الحضارة والتقنية مما يقتضي اقتباس الثقافية الغربية. لذا فإن الفكرة الداعية إلى تطور ثقافة سامية مشتركة لنا وللعرب لا تتعدى كونها شعاراً رومانتيكياً»<sup>(١٨)</sup> وكان هركابي بتوقعاته هذه يرد على طروحات يوري افنيري، في حينه، وعلى نظرة محدودة ظهرت لبعض ممثلي حزب مبام، لكن تلك التوقعات من ناحية أخرى تقسح المجال لباحثين اسرائيليين آخرين لوصف الخيارات التي يتعين على اسرائيل اعتمادها ريثما تتم عملية اللقاء المتصورة على أساس العصرية والتحديث الغربيين.

ينقل د. عبدالوهاب المسيري عن حاييم أرنسون (أحد الكتّاب والمفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين) إشارته في محاضرة له إلى «مشكلة أساسية، تواجهها اسرائيل، وهي أنها «مجتمع حديث» وسط سياق حضاري اجتماعي تقليدي (...) وفي تصوره ان عدم التماثل بين «اسرائيل وجيرانها» هو أحد أسباب العداءة بينهم، ويشكل أحد أسس الصراع العربي - الاسرائيلي. ويرى ان عملية تحديث

العالم العربي ستستغرق مدة طويلة (حوالي مائة عام على حد تقديره)، ولذا يقترح إحاطة إسرائيل بحزام من الأسلحة النووية إلى أن تتم عملية التحديث<sup>(١٩)</sup>.

وإثر المستجدات التي حملتها زيارة السادات إلى القدس (١٩٧٧) واتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية (١٩٧٩)، بدا أن موجة أخرى من الادعاءات الاسرائيلية أخذت في الظهور، تحمل في طويتها محاولات لرسم صورة مستقبلية مختارة تُقدّم للاسرائيليين، لتثير فيهم حافز عدم الاطمئنان إلى ما حدث. فيتوقع المستشرق شمعون شمير (للثمانينات) أن تواجه اسرائيل في العالم العربي فترة أكثر اضطراباً وانظمة أقل استقراراً وتحديات راديكالية - من جانب الاسلام واليسار والقومية (المتطرفة) - أكثر حدة من تلك التي واجهتها في السبعينات<sup>(٢٠)</sup>. وبالمثل يرصد شمعون شمير - ما يراه - اتجاهات التطور في المنطقة والنزاع العربي - الاسرائيلي، خلال الستينات والسبعينات، متبعاً أسلوباً استقرائياً يتجاوز التفاصيل ويهتم بخطوط التحولات العامة، لتسعه في تحديد تطورات محتملة في المستقبل. وخلال هذا التحديد يقول شمير «ربما لم تنضج بعد الظروف التي تؤدي إلى صعود قوى الراديكالية، ولن تصعد هذه القوى إلا بعد أن تُعطى القوى البراغمية والمالية للغرب فرصة إضافية لكي تجرّب قوتها وتفشل»، ويعتقد أن الآلية التي ستسير وفقها عملية التغيير هي «ان التوجه الغربي والطريق البراغماتي للتحديث وتقدّم المجتمع والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، سيؤدي بصورة شبه حتمية إلى أزمة، وإلى زيادة قوة المعارضة الراديكالية. وإن هذه الصيغة لحل المشكلات الاجتماعية تخلق جيوباً من النعمة وخيبة الآمال والغليان بين الشرائح المحرومة والعاطلة عن العمل والضغط التضخمية وتفاقم التوترات الاجتماعية والاحتجاج على الإثراء السهل للقيمين على أموال التنمية (...) والمساس بالقيم التقليدية، وتزايد الإحساس بالغربة والغبن (...). والتياران القادران على توفير السبيل لهذا الغليان هما: «اليسار الثوري» و«الاسلام الراديكالي»، فإذا ما استمرت الأزمة بضع سنوات - يتابع شمعون شمير - فلن يكون هناك حائل تقريباً دون ازدياد قوة هذه القوى الراديكالية<sup>(٢١)</sup>. أما عن موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي

خلال مرحلة التحول المفترضة هذه، يرى شمعون شمير (في حديثه ضمن المؤتمر السنوي لمحفل جين كيرك باترك التابع لجامعة تل أبيب، في مطلع عام ١٩٨٨) انه يوجد في الدول العربية ثقل متزايد لمفاهيم محدودية استخدام القوة (...) ولذلك هناك استعداد متزايد - على حد قوله - لحل المشكلات بواسطة المفاوضات من خلال التنازل منذ البداية عن القرارات الساحقة، وكذلك فإن المشكلات الاقتصادية تقلص الرغبة في توجيه الموارد للحلول التي تعتمد على القوة<sup>(٢٢)</sup>.

يقدر باحثون آخرون ان «الحالة» السابقة لا تقوى على الاستمرار مع غياب حل القضية الفلسطينية، التي يرى فيها هؤلاء عامل تحريض على استفحال الصراع العربي - الاسرائيلي. ففي معرض حديثه عن الخيارات المتاحة أمام إسرائيل وثمرتها في الطريق إلى عام ٢٠٠٠، يؤكد اللواء الاحتياط أهرون ياريف (رئيس مركز جاني/ يافيه للدراسات الاستراتيجية لجامعة تل أبيب) ان إيقاف الصراع مع العرب والانتقال من حالة العداء والرفض القاطع إلى حالة من المصالحة، ليس أمراً مستحيلاً، بل هو أمر ممكن مع التخلي عن السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتقد ياريف ان الدول العربية ستظل تثير الموضوع الفلسطيني في كل منبر للنقاش، في الأمم المتحدة وخارجها. ومن المؤكد ان تركيز الانتباه على القضية الفلسطينية - يتابع ياريف - يعمل على تهيج المشاعر لدى العرب، الأمر الذي يعمل على توتر العلاقات معهم، كما يعمل على إيجاد تقارب بين الدول العربية، وان هذه العملية ستؤدي في النهاية إلى إقامة تحالف عسكري عربي ضد إسرائيل، وان مثل هذه الحرب إذا اندلعت ستهدد مصيرها بلا شك<sup>(٢٣)</sup>.

في ضوء ما تقدم، إن تقديرات المستشرقين والباحثين الاسرائيليين التي يضعونها في قراءاتهم للاتجاهات العربية المستقبلية، ومنها الاتجاهات إزاء الصراع مع إسرائيل، لا تتسم فقط بالتمايز فيما بينها، وإنما تتسم أيضاً باهتزاز الصور الخاصة بالعرب والمستقبل في ذهنية الأوساط البحثية الاسرائيلية. وبالرغم من عدم وضوح المستقبل تماماً أمام هذه الذهنية، يلاحظ أن شرائح معينة من الباحثين الاسرائيليين التزمت بالادعاءات التقليدية المعلقة حول «السلام مع



العرب»، التي ظهرت أصلاً للتغطية على «الموقف المتخذ» إسرائيلياً بتأجيج الصراع مع الدول العربية لحملها على السير في طريق التسوية الاسرائيلية - الأميركية، والقبول بالمحتوى الاقتصادي لهذه التسوية.

### **\*\* مضامين «السلام الاقتصادي» مع العرب :**

شاركت العملية البحثية الاسرائيلية في الاهتمام العام بموضوع «العلاقات الاقتصادية المرجوة» إسرائيلياً مع العرب، ونشطت مخيلات الباحثين الاقتصاديين بوجه خاص، في إعداد ما يسمى «سيناريوهات السلام الاقتصادي»، وفي تصوير الأوضاع المستقبلية لدى حدوث مثل هذا «السلام».

### **\* الإطار العام :**

إن تناولاً لهذا الأمر، إذا ما أُريد له التوصل إلى معرفة شمولية نسبياً، مطالب بملاحظة الأسس والمنطلقات التالية<sup>(٢٤)</sup>:

١ - كضمان للمشروع الصهيوني في أداء دوره الوظيفي في المنطقة العربية، يتبوأ التطلع الإسرائيلي إلى امتلاك عوامل البقاء والاستمرارية مكانة خاصة في دوائر التخطيط الإسرائيلية، وخاصة تحت وطأة الضالة النسبية لمساحة فلسطين ومحدودية مواردها وثرواتها الطبيعية.

٢ - تقوم نظرية التوسع الإسرائيلية فيما وراء الحدود، على عامل اقتصادي، سواء كانت هذه النظرية مرشداً لدعاة «التوسع عن طريق الحرب» أو لدعاة «التوسع عن طريق استخدام الأداة الدبلوماسية»، أو لأولئك الذين يزاوجون بين المدرستين.

٣ - مع حدوث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، وتحسن موقع الصناعة (اعتماداً على الاستثمارات الأجنبية وأموال الدعم الخارجية وتوظيف الطاقات المتاحة)، وبالنظر إلى تبخر العديد من الآمال التي رافقت بدايات «التطبيع الاقتصادي» مع مصر، فقد أصبح الاقتصاديون الإسرائيليون مهتمين بشدة في استغلال توجه الاقتصاد



الإسرائيلي نحو تصدير التكنولوجيا والصناعات الحربية، لعلاج المشكلات الاقتصادية التي نجم بعضها عن التغيرات الهيكلية المذكورة.

٤ - بالرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي هو «اقتصاد حرب» إلا أن الإسرائيليون ينتظرون من «السلام الاقتصادي» مع العرب أن يجعل من إسرائيل الطرف الأول في علاقة «المركز - المحيط»، ومع أن إسرائيل يمكن أن تتحول - في أقصى الحالات تساهلاً - إلى «مركز امبريالي ثانوي»، إلا أن ثمة عدداً من الباحثين الإسرائيليين من يحلم بالوصول إلى «استقلال اقتصادي» عن الولايات المتحدة والغرب، اعتماداً على العلاقات الاقتصادية مع العرب.

٥ - إن غالبية صيغ وطروحات الباحثين الصهاينة حول «السلام الاقتصادي» لا تفرق عن التوجهات الرسمية للمؤسسة الحاكمة في غزو المنطقة العربية بواسطة الاقتصاد، تكاملاً مع الوسائط الأخرى المعتمدة، لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني في المنطقة.

على خلفية هذه المفاهيم العامة لموقع الموضوع الاقتصادي في توجهات إسرائيل المستقبلية، يدرك المهتمون الإسرائيليون أن النموذج الذي يرشحونه لعلاقة إسرائيل الاقتصادية مع الدولة العربية، هو النموذج الذي تستورد فيه إسرائيل من هذه البلدان المواد الأولية والجاهزة التصنيع، في حين تصدر إليها السلع المصنعة البسيطة أو المتقدمة، انسجاماً مع تطلعي الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن تصبح إسرائيل هي «الولايات المتحدة الصغرى» في المنطقة العربية. وكغطاء للنهج الاستعماري الرامي إلى غزو الأسواق العربية بعد اختراقها، يدعو الباحثون الاقتصاديون الإسرائيليون إلى إنشاء «السوق الشرق أوسطية المشتركة» على أساس أن تكون إسرائيل هي القاعدة الصناعية للتكامل الاقتصادي في المنطقة، ويحمل الخطاب الدعائي الذي يصوغه هؤلاء الباحثون بشأن هذه «السوق»، تكراراً للعديد من المقولات الترغيبية، ابتداءً بالإعلان عن «النوايا السلمية المخلصة» لدى إسرائيل، وانتهاءً بالعروض المغرية في المواضيع

ذات الوقع الخاص على الأذن العربية، بغية استدراج الدول العربية إلى موقع جديد يتم معه التنازل عن مناهضتها للطروحات الإسرائيلية. فمع الحملات الدعائية المثقلة بالإعراب الإسرائيلي المعلن عن التوق إلى إنهاء العداء والنزاع مع الدول العربية، ومع التظاهر المتواصل بأن إسرائيل يمكن أن «تضحي وتقدم التنازلات» في سبيل ذلك، يركّز الباحثون المعنيون على أن «السلام الاقتصادي» سيتيح للعرب فرصاً واسعة يمكنهم عبر اغتنامها أن ينهضوا بواقع التنمية في دولهم، إذ ستكون «الخبرة الإسرائيلية» تحت تصرفهم، ولن تتلأ إسرائيل في تقديم المساعدات التكنولوجية والخدمات إليهم، للتغلب على التخلف الذي تعاني منه المجتمعات العربية (...).

وإذا كان من الصعب حصر كافة التصورات التي تضمنها المکتوب البحثي الإسرائيلي في موضوع «السلام الاقتصادي»، فإن من الممكن إيراد بعض المعلومات عن أشهرها، بشكل يكفي لإدراك طبيعة المخططات الإسرائيلية المرسومة تجاه المنطقة العربية.

#### \* في السنينيات :

١ - طلبت غولدامائير وزيرة خارجية إسرائيل (عام ١٩٦٥) إلى ديفيد هوروفيتش (حاكم مصرف إسرائيل) إعداد دراسة عن «الجدوى الاقتصادية» المأمولة إسرائيلياً لدى إقامة السلام مع العرب. وقد أوكل هوروفيتش إلى اليعيزر شيفر (مدير عام مصرف إسرائيل والمتخصص بالشؤون الاقتصادية العربية والمحاضر في الجامعة العبرية في اقتصاد مصر والشرق الأوسط) مهمة إعداد هذه الدراسة التي ظلت بعد إنجازها حبيسة الملفات الرسمية الإسرائيلية، إلى أن قام أحد الصحافيين الإسرائيليين بنشر خطوطها الأساسية (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧) إثر زيارة السادات إلى القدس. وفي دراسته لاحتمالات ومستقبل التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، ولل فوائد الاقتصادية للسلام، يركز اليعيزر شيفر على العديد من

النقاط التي يمكن تبويبها كما يلي (٢٥):

أ - يؤكد شيفر أن المشكلة الاقتصادية الرئيسة التي تثقل كاهل اقتصاد دول المنطقة بما فيها إسرائيل (...) ناجمة أساساً عن «ميزانيات الدفاع» التي تشكل على سبيل المثال ٢٥ - ٣٠٪ من الناتج القومي لكل من مصر وإسرائيل. وبعد إقامة علاقات طبيعية بين هذين البلدين يمكن توجيه موارد تقدر بمليار دولار الى التنمية الاقتصادية (باسعار الستينات). وإذا أمكن خفض النفقات الدفاعية لكل من مصر وإسرائيل إلى الثلث فقط، سيصبح ممكناً زيادة التوظيفات في التنمية الاقتصادية في كلتا الدولتين بنسبة ٥٠٪، ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعي دفعة واحدة.

ب - يشدد شيفر على أن الفائدة الاقتصادية التي ستنجم عن تخفيض النفقات الأمنية تغطي على أي فائدة أخرى في العلاقات الطبيعية المستقبلية بين العرب وإسرائيل. ويؤكد في الوقت ذاته أن الفوائد التي ستتحقق في المجالات الاقتصادية ستكون كبيرة وقابلة للتطور. ثم يوسّع شيفر مجال اهتمامه ليشمل غالبية دول المنطقة، فيشير إلى أن إنشاء علاقات اقتصادية وتجارية خاصة مع إسرائيل سيسهم في تحسين الميزان التجاري للدول العربية، خاصة وأن «موقع إسرائيل» الجغرافي يكسبها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية (= تجارة الترانزيت).

ج - تحدّث شيفر عن التعاون في مجالات السياحة وإقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة وتقديم الخبرة الفنية. وخلص إلى القول إن من شأن الجمع بين العلم الاسرائيلي والثروات الطبيعية المتوفرة في منطقتنا أن يحدث ثورة صناعية عظيمة تغيّر وجه الاقتصاد العالمي. تصنّف دراسة اليعيزر شيفر في عداد أبرز وأخطر الأبحاث الاسرائيلية التي تمت في حينه حول الآمال التي يعلقها الاسرائيليون على الاستعمار الاقتصادي، خاصة وأن معدّها اهتم بتحديث معطياتها (مرّة بعد عدوان ١٩٦٧ ومرّة أخرى

عشية مؤتمر جنيف عندما أثرت آمال بالتسوية من جديد) لمواكبة التطورات الجديدة.

٢ - خلال أواسط العام ١٩٦٧، نشر الباحث الاسرائيلي شاؤول زارحي (من الجامعة العبرية) دراسة بعنوان «أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي»<sup>(٢٦)</sup> يؤكد فيها أن هذه الأهمية تنبع من:

أ - تخفيض العجز في الميزان التجاري وإقامة اقتصاد مستقل.

ب - التعاون الاقليمي وتحرير القسم الأكبر من الموارد الاقتصادية الداخلية التي تؤثر في التطور وفي الاستثمارات. وبعد استعراض وتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية، يستنتج زارحي أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تجد وسيلة استعمال امكانات تطور صناعتها، طالما أنها مبتورة عن بلدان المنطقة، التي تشكل سوقاً طبيعية لتصريف منتجات إسرائيل الصناعية. كما أن غياب السلام مع العرب يخلق مصاعب خطيرة للعلاقات التجارية الاسرائيلية مع عدد كبير من البلدان السائرة في طريق النمو، مثل الهند...» ويضيف: «لا بد من إعطاء أهمية كبرى إلى كون الاقتصاد الإسرائيلي - في عدد من قطاعاته - يعتبر مكملاً لاقتصاد البلدان العربية المجاورة، فإسرائيل تفتقر إلى عدد من الموارد التي تصدّرها البلاد العربية (القطن - السكر - الحبوب - الزيت - اللحوم.. الخ)، وبالمقابل يمكن لإسرائيل أن تزود هذه البلاد بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها». ثم يتحدث زارحي عن الثغرات والعوامل السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي، ويشير إلى أنه من شأن السلام ومشاركة إسرائيل في التطور الاقليمي أن يعدّلا الوضع، بفضل ايجاد ظروف أفضل لتطور الملايين من سكان الشرق الأوسط. ويذكر زارحي أن هذه المشاركة قد تُضرّ ببعض الصناعات المعزولة في إسرائيل، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب، فإسرائيل تمتلك المعرفة التكنولوجية والعلمية كما تمتلك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية. لكن ضيق السوق



الوطنية يهدد إطلاق هذه الامكانيات. وبعد أن يتناول الميزة الاقتصادية المترتبة على تخفيض النفقات العسكرية، يختتم زارحي بحثه المطول بإيراد أرقام تدلل على انخفاض الادخار الاسرائيلي في ظل غياب السلام، ليقرر في النهاية ان «السلام يتيح لاسرائيل أن تزيد ادخارها العام الذي يمكن تخصيصه عند ذاك، لإنماء الاقتصاد وتطويره، مما يجنب إسرائيل اللجوء إلى رؤوس الأموال المستوردة للمحافظة على مستوى الاستثمارات».

.. يعكس هذان التصوران (لزارحي وشيفر) إلى حد كبير مجمل التقديرات الاسرائيلية التي سادت خلال الستينات، ويلاحظ خلالهما أن الدور الذي يرسمه الباحثون الاقتصاديون الاسرائيليون للدول العربية، هو أن تكون مصدرا للموارد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات الاسرائيلية، بذريعة «السوق المشتركة» و«التعاون الاقتصادي».

#### \* في السبعينات :

١ - بين الدراسات الاسرائيلية التي تنطوي على رؤى محدّدة لموضوع «السلام الاقتصادي» تبرز دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» (٢٧) لتكون نموذجاً جامعاً للعديد من الخصائص والسمات.. ففي العام ١٩٧٠ أصدرت جماعة اسرائيلية تسمى «رابطة السلام» دراسة وضعها فريق من الأكاديميين والباحثين الاسرائيليين، ضمّنها تصورهم للحياة في الشرق الأوسط، مع نهاية هذا القرن. ويمكن إجمال الخطوط العريضة لهذه الدراسة (بتصرف)، كما يلي:

١ - تفترض دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠». إحلال «السلام الاقتصادي» بين العرب واسرائيل، سواء عن طريق تسوية سلمية أو عن طريق السلام في ظل الرعب النووي، وما يتضمنه ذلك من تغليب التعاون على النزاع، ومن انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج بحريّة ودون أي عوائق.

ب - الصيغة المرشحة في الدراسة، غير محدّدة بالضبط. فهي إما «سوق شرق أوسطية مشتركة» مقرها بيروت، ويتألف أعضاؤها من لبنان وإسرائيل وسورية والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وايران وتركيا وقبرص بالإضافة إلى الفلسطينيين، وإما «سوق مشتركة تؤسّس لدول البحر الأبيض المتوسط» العربية والأوروبية.

ج - تستند تنبؤات الدراسة إلى تحليل مؤشرات النمو خلال السنوات السابقة لحدوث «السلام الاقتصادي» وتتوقع المؤشرات اللاحقة لهذا السلام. ويظهر خلال ذلك أن إسرائيل ستكون قلب «السوق المشتركة» وركيزة تطور المنطقة في مختلف المجالات.

د - تتبنى الدراسة مفهوماً لتقسيم الانتاج، تخصص فيه كل دولة بنوع من الصناعات والمنتجات في ضوء المعطيات السائدة، فإسرائيل سوف تخصص بالصناعات المتطورة، وسورية بالصناعات التقليدية، ومصر ببعض الصناعات الثقيلة، أما العراق ودول الخليج فتتخصص بالصناعات البتروكيميائية، وينحصر نشاط لبنان في مجال الخدمات.

هـ - تنطلق الدراسة في التقسيم السابق من الاعتقاد بأن إسرائيل ستصل في العام ٢٠٠٠ إلى مرحلة متطورة من التقدم الصناعي، بما يعكس خصائص مجتمع ما بعد الصناعة. بينما سيكون أكثر الأقطار العربية تطوراً قد وصل فقط إلى مشارف التطور الصناعي. ومع هذا التقسيم تركّز الدراسة على ضرورة تزاوج الخبرة التكنولوجية الإسرائيلية مع الموارد العربية.

و - تتوقع الدراسة أن يسهم التعاون الاقتصادي بين الطرفين العربي والإسرائيلي في استغلال الثروات المادية والبشرية، وإقامة المشروعات المشتركة، وتقديم لهذه الغاية عدداً من المقترحات، بينها إقامة مجتمعات صناعية مشتركة على الحدود، تكون بالإضافة إلى مهمتها الانتاجية «حزام أمن» متبادل ومعزّزاً للمصالح الاقتصادية المشتركة.

ز - تجزؤ الدراسة بان اسراثل سقؤدي دوراً رئيساً في التجارة العربية، سواء بوصفها «مركزاً للانتاج المتطور» أو بوصفها «موقعاً مهماً لتجارة الترانزيت». ويتم التدليل بالأرقام على هذا الدور من خلال استحضار صورة التجارة بين فلسطين والدول العربية قبل العام ١٩٤٨، وتتوقع أن يذهب نحو ثلث تجارة إسرائيل إلى الدول العربية.

ح - في ميدان الخدمات، تشدد الدراسة على أهمية «موقع إسرائيل» في تسهيل المواصلات السريعة، على المستويين الإقليمي والدولي. كما تؤكد على أن إسرائيل ستكون المركز السياحي الأكبر في المنطقة، خاصة وأنها تمتلك المقومات الممتازة للسياحة الطبيعية والتاريخية/ الدينية.

ط - على صعد أخرى، تركّز الدراسة على أثر العوامل التكنولوجية بعملية إزالة الحدود، وعلى تحول التعليم ليصبح أكثر أهمية من حقول الدفاع. وتعتقد أن إسرائيل ستضم في العام ٢٠٠٠ أكبر الجامعات في المنطقة وأكثرها تقدماً (من الناحية النوعية)، بحيث تخصص جامعات ومعاهد لتخدم المنطقة في تخصصات جزئية متعددة.

.. بعد استعراض هذه الخطوط الإجمالية، نشير إلى أن الخبير الاقتصادي عاطف قبرصي، في تحليله وتقييمه لدراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»، كشف المخاطر الكامنة وراء تصورات معدّيها. فقد بيّن أن نوعية مستوردات دول الشرق العربي تتطابق مع نوعية البضائع التي تتخصص إسرائيل بتصديرها، أكثر من توافق أو تطابق صادرات تلك الدول مع واردات إسرائيل. ووصل إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل ستجني ربحاً وبيعاً إذا تمكنت من دخول الأسواق العربية، وستتمكن من مضاعفة صادراتها، ولو بحصولها على ١٠٪ فقط من واردات بعض هذه الأسواق.

٢ - في العام ذاته (١٩٧٠) قام فريق من الباحثين في وزارة المالية الإسرائيلية بأعداد ما يسمى سيناريو دقيق للمتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي في ظروف السلام<sup>(٢٨)</sup> أشرف عليه إفرام دبيرت (المستشار الاقتصادي لوزير المالية آنذاك والمسؤول عن

العلاقات الخارجية في الوزارة فيما بعد). وفي العام ١٩٧٣، لجأ الفريق ذاته إلى تحديث هذه الدراسة للامام بالتطورات المتوقعة في ثلاث حالات: الأولى/ وضع الاقتصاد في ظل حالة الحرب ووقف متقطع لاطلاق النار، والثانية/ الاقتصاد في حالة وقف القتال مدة خمسة أعوام، والثالثة/ وضع الاقتصاد في حالة السلام الكامل. وقد استنتج معدو «السيناريو» أنه «لن يكون هناك فارق جذري بين الاقتصاد في السنة الخامسة في ظروف وقف القتال (أي مع انتهاء الحالة الثانية) وبين الاقتصاد خلال السنة الثالثة في ظروف السلام الكامل»، وهذه إشارة إسرائيلية واضحة إلى إمكانية حدوث قفزات نوعية وتسابق مع الزمن، إذا ما تم التوصل إلى السلام في المنطقة (...).

٣ - خلال العام ١٩٧٢، نشر تقرير صحفي عن دراسة أعدها اثنان من رجال الاقتصاد في «بنك إسرائيل» (هما: يتسحاق طاوب وفيكتر مديناه) لحساب «معهد هورفيتش للسلام»، عن «الأوضاع الاقتصادية لإسرائيل والبلاد العربية خلال الثمانينات»، وفيها وضع الباحثان افتراضين بديلين، هما:

أ - استمرار الوضع الراهن من التوتر والحرب المحدودة بين دول المواجهة وإسرائيل.

ب - عقد اتفاقية سلام في المنطقة بين إسرائيل والدول المجاورة لها (...).  
وفق الافتراض الأول، وبعد أن قارنت الدراسة الناتج القومي لإسرائيل سنة ١٩٧٠ (٤, ٥ مليار دولار لنحو ٣ ملايين نسمة) بالناتج القومي في مصر وسورية والعراق والأردن للسنة ذاتها (٤, ١٢ مليار دولار لنحو ٥٣ مليون نسمة)، كان الاستنتاج أن قوة إسرائيل الاقتصادية هي في حالة ازدياد مستمر، بالرغم من الزيادة في النفقات الأمنية التي اقتطعت جزءاً مهماً من القوة الاقتصادية، وصل عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٪. واستناداً إلى الافتراض الثاني، ارتأت



الدراسة أنه إذا كانت إسرائيل قد نجحت مع ازدياد العبء الأمني في تقليص الفجوة بينها وبين دول المواجهة بسرعة أكبر، فإن قوتها الاقتصادية ستزداد أضعافاً في حال تقليص الفجوة بينها وبين دول المواجهة بسرعة أكبر، فإن قوتها الاقتصادية ستزداد أضعافاً في حال إقرار السلام، لتصبح مساوية لقوة دول المواجهة جميعها<sup>(٢٩)</sup>.

.. يبدو مما تقدم، أنه ليس ثمة افتراقات جوهرية بين نماذج التصورات التي ظهرت في سنوات الستينات وبين النماذج العائدة للنصف الأول من السبعينات، سواء في حيثيات التوجه الاسرائيلي الخاص بالتعامل مع المنطقة العربية مستقبلاً، أو في المضامين التفصيلية للتقديرات الاسرائيلية إزاء «السلام الاقتصادي». وجاءت زيارة السادات للقدس المحتلة، لتكون بداية تاريخ لمرحلة جديدة راود فيها مخيلات الباحثين الاقتصاديين الاسرائيليين أمل بتجسيد «الحلم» ليصبح «واقعاً». ففي السنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩، توسع المهتمون الاسرائيليون بالافصاح عن رؤاهم بالنسبة لمجمل العلاقات التي يرغبون بإقامتها مع الدول العربية، وبالدرجة الأولى «السلام الاقتصادي». فأخذت الوزارات والمؤسسات الحكومية ومجموعات الباحثين - في الهيئات وفردى - تعرب عن الآمال التي تعلقها على الحدث الجديد (= مجيء السادات إلى القدس) وعلى الأوضاع التي يمهّد هذا الحدث لبلورتها. ومع تتابع التطورات، مروراً بمفاوضات كامب ديفيد ووصولاً إلى ابرام اتفاقية الصلح المصرية - الاسرائيلية، قفز «السلام الاقتصادي» إلى مرتبة متقدمة في اهتمامات المعنيين الاسرائيليين.

٤ - وزارة المالية الاسرائيلية، قامت بإجراء دراسات تتعلق بتأثير (السلام) على الاقتصاد، وإمكانية إنشاء مشاريع مستقبلية محدّدة قد تنفّذ بتعاون مشترك بين إسرائيل والعرب<sup>(٣٠)</sup> وقد أشرف إفرام دبيرت - كخبير اقتصادي - على إعداد التقديرات الأولية في هذا الشأن. وكلف يحزقئيل فلومين - نائب وزير المالية - فريقاً من الباحثين والخبراء في وزارته بدراسة إمكان حفر قناة مياه بطول ١٨٠ كم، تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، لحل «مشكلة النقل إلى ايلات، خصوصاً نقل

البوتاس والفوسفات وشحنه بالقوارب»<sup>(٢١)</sup> ويبدو ان الاسرائيليين

تطلعوا إلى الاردن للموافقة، أو حتى للمشاركة في هذا المشروع.

٥ - وكان «السلام مع مصر» مناسبة كذلك لظهور إسهامات بحثية خاصة

ومستقلة، فمثلاً نشر دافيد هورفيتش (الباحث الاقتصادي الاسرائيلي

المشهور) دراسة يجدد فيها التأكيد على فكرة «السوق الشرق أوسطية

المشتركة» داعياً إلى خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة تتحرك فيها

التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها

المشروعات المشتركة التي تحتل فيها إسرائيل دور العقل المفكر في

تقسيم العمل الجديد. ويقترح لذلك تكاملاً اقتصادياً في خمسة مجالات

أساسية هي «تعمير الصحارى - ترشيد استخدام المياه - تحسين

المواصلات ووسائل الاتصال - إلغاء الحواجز الجمركية - تطوير

مصادر جديدة للطاقة»<sup>(٢٢)</sup>. ووصف د. بوغز عفرون (الأستاذ في

جامعة تل أبيب) تصوّره للعلاقات السلمية المستقبلية بين إسرائيل

والعرب، وللرخاء الذي سيعود على إسرائيل، بقوله «إن المبالغ

الضخمة التي يدرّها البترول [العربي] والتي تبحث عن مجالات

للاستثمار، ستبدأ في التدفق إلينا (...) وأن المقاولين ورجال الأعمال

والفنيين والعمال المهنيين من إسرائيل سيذهبون للعمل في السعودية

والكويت ومصر والسودان والاردن (...) ومع اختفاء خوف الحرب

والتخفيف من الضغط الاقتصادي، ستتدفق الاستثمارات اليهودية،

وغير اليهودية من أوروبا والولايات المتحدة، وعندها ستبدأ الهجرة

اليهودية الحقيقية دون الحاجة إلى مبعوثي الوكالة [اليهودية] من

أجل تشجيعها، كما أن النزوح سيتوقف...»<sup>(٢٣)</sup>.

٦ - بالتزامن مع هذه المؤشرات التي ظهرت في الفترة بين زيارة السادات

للقدس وتوقيع معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية، نجد تخصيصاً

إسرائيلياً للعلاقة مع سورية في «الحلم الصهيوني» حول «السلام

الاقتصادي». فيكتب الياهو كنوفسكي (الخبير في اقتصاديات الشرق

الأوسط والباحث في جامعة بارايلان ومعهد شيلواح التابع لجامعة تل أبيب) دراسة (نشرت عام ١٩٧٧) يزعم فيها ان «سورية ستجد في اسرائيل سوقاً لتصريف بعض منتوجاتها خلال الأعوام ذات المحصول الوفير، وبخاصة الحبوب، ويمكن لإسرائيل أن تكون سوقاً لبعض أنواع الفواكه والخضروات وللحيوانات الحية المصدّرة من سورية. وبالمقابل ستجد سورية ان من مصلحتها شراء بعض السلع الاسرائيلية المصنّعة. بما في ذلك الأسعدة والمبيدات الحشرية والأدوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الآلات ومختلف السلع الاستهلاكية. وبمرور الزمن ستعتمد سورية إلى التركيز على السلع التي تصدّرها لاسرائيل، بينما تركّز إسرائيل على انتاج السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة» (٣٤).

وهكذا يمكن إجمال طروحات الباحثين والمهتمين الاقتصاديين لدى اسرائيل في فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩، بأنها كانت تتوزع بين إبداء الآراء في موضوع «السلام الاقتصادي» مع العرب، وبلورة مفهومه، وبين التركيز على الفوائد التي ستجنيها إسرائيل، مقرونة بالتظاهر حول وجود منفعة عربية في الوقت ذاته، مع التوق الاسرائيلي إلى جعل العلاقة الاقتصادية مع الدول العربية رافداً لقوة إسرائيل ومساعداً لها في خفض الاعتماد على المعونات الخارجية.

#### \* نماذج من الثمانيات :

تباطأ ظهور الدراسات حول «السلام الاقتصادي» مع العرب في النصف الأول من الثمانيات، ويبدو أن هذا التباطؤ كان متأثراً، في المقام الأول، بانسداد الطريق أمام مفاوضات الحكم الذاتي وبالنتائج التي تمخّض عنها غزو لبنان ١٩٨٢، والتي خيّبت آمال الاسرائيليين. أما في النصف الثاني من الثمانيات، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد، عادت «الأحلام بالسلام الاقتصادي» تراود مخيلات الباحثين الاسرائيليين، تارة على شكل مقارنة اقتصادية المنطقة في «حالة النزاع» واقتصادياتها في «حالة السلام»، وتارة

أخرى بادراج المسألة الاقتصادية في جملة مواضيع الصراع العربي - الاسرائيلي التي تستدعي الانصراف إلى حلها. ولوحظ ان الصيغ والأفكار التي صدرت عن الأوساط الأكاديمية والبحثية الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، تقترب في محتواها من مجمل الطروحات الاسرائيلية العامة التي ظهرت في حينه حول «السلام الاقتصادي» مع العرب. وبالرغم من أن «مشروع مارشال للشرق الأوسط» الذي طرحه شمعون بيرس (عام ١٩٨٦)، كان هو المشروع الأشهر في الفترة المدروسة، إلا أنه لا يدخل في نطاق بحثنا (مع أن من المفترض أن يكون باحثون اسرائيليون قد ساهموا في بلورة فكرته). وثمة ثلاثة مؤشرات بحثية واضحة تتيح تكوين صورة عامة عما ظهر في هذه الفترة.

١ - البروفسور حاييم بن شاحر (الرئيس السابق لجامعة تل أبيب والمشرف على صندوق أرماند هامر للتعاون في الشرق الأوسط نشر كتاباً (عام ١٩٨٧) ناقش فيه ارتباط الاقتصاد بمسألتي السلام واستمرار النزاع في المنطقة خلال السنوات الممتدة من ١٩٨٨ - ١٩٩٢، ويتوقع أنه في العام الأخير سيشهد الشرق الأوسط) بأكمله مردوداً قومياً بمبلغ ١٢١ مليار دولار في حالة «اللاسلم» وحوالي ١٥٠ مليار دولار في حالة «السلم». ويفترض بن شاحر أن تنفق إسرائيل ٥ مليارات دولار بدلاً من انفاق ٧,٩ مليار دولار في حالة «اللاسلم»، وعندئذ سيُستغل الوفرة في تقوية الاقتصاد الاسرائيلي<sup>(٣٥)</sup> ومما يذكر ان بن شاحر، كان خلال دراساته المستمرة منذ سنوات لأزمات وأمراض الاقتصاد الاسرائيلي وسبل معالجتها، يرى أن العلاج يتمثل في الخروج من القوقعة الاسرائيلية والانفتاح على المنطقة العربية بشكل خاص. ولهذا يدعو إلى استغلال مشترك برؤوس أموال وتكنولوجيا يهودية متقدمة في العالم العربي الذي سيفتح أبوابه أمامها، وعندئذ تستطيع إسرائيل أن تصبح المركز الرئيس لتطوير المنطقة وتحويلها إلى أحد المراكز المزدهرة في العالم<sup>(٣٦)</sup> على حد قوله.

٢ - واشترك ثلاثة من كبار الأكاديميين في جامعة تل أبيب (هم: حاييم بن



شاحر وجدعون فيشلزون وزئيف هيرش) في وضع كتاب بعنوان «التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط» بتمويل من صندوق أرماند هامر» - يفترض أن يكون نشر عام ١٩٨٩ - ويعرض تقرير صحفي إسرائيلي<sup>(٣٧)</sup> أبرز محتويات هذا الكتاب، مشيراً إلى أنه يبدأ بمقدمة تصوّريه لا تحتوي على تفاؤل أو تشاؤم كبيرين، مع الافتراض بأن يكون التعاون الاقتصادي نتيجة لمصلحة مشتركة. وينطلق من أن السياسة ينبغي أن تكون موجهة على أساس مبدئين، أحدهما لخلق مصلحة للأطراف في «السلام»، والآخر لخلق ارتباط متبادل متوازن بين الأطراف، وطبقاً للتقرير ذاته، يطرح الكتاب مصطلح «ثمن القطيعة» أي ثمن إلغاء التسويات الاقتصادية بين الجانبين، ويشمل الثمن الخسائر التي تنجم عن قطع العلاقات المتبادلة. ثم يقترح الكتاب قيام «السوق المشتركة في الشرق الأوسط» على غرار النموذج الأوروبي. ويفصّل الكتاب «سيناريو العداء» و«سيناريو السلام» في العام ١٩٩٢، لإبراز ما يسمى «الجدوى الاقتصادية لحالة السلام الاقتصادي». ويبين الجدول التالي مقارنة بين السيناريوهين، كما أورده التقرير الصحفي الإسرائيلي عن الكتاب المذكور.

سيناريوهان إسرائيليان محتملان للعداء والسلام (حسب: بن شاحر - فيشلزون - هيرش)

١٩٩٢				١٩٨٢	البيــــــــــــــــان
النسبة المئوية	الفارق	(س. السلام)	(س. العداء)	الموجود	
%٤,٢	٢٠٠	٤٩٥٠	٤٧٥٠	٤٠٣٠	السكان (بالآلاف)
%٦,٣	١٠٠	١٧٠٠	١٦٠٠	١٢٩٨	مشتغلون (بالآلاف)
%١٧,٣	١٣٥٠٠	٩٥١٠٠٠	٧٨٠٠٠	٥٦٠٠٠	مخزون رأس المال (بملايين الدولارات)
					مصادر واستخدامات (بملايين الدولارات)
%٢٧,٣	٨٤٠٠	٣٨٧٠٠	٣٠٣٠٠	٢٢١٠٠	مردود وطني إجمالي
%١٧,٥	٣٥٠٠	٢٢٤٠٠	١٨٩٠٠	١٤٦٠٠	استهلاك خاص
%٥٨,٩	٤٣٠٠	١١٦٠٠	٧٣٠٠	٥٣٠٠	استثمارات
%٤٠	١٢٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠٠	٢٤٠٠	نفقات حكومية مدنية
%٣٦,٧	٢٩٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠	٥٣٠٠	انفاق أمني
%١٦,٤	٦١٠٠	٢٣٢٢٠٠	٣٧١٠٠	٢٧٦٠٠	مجمل الاستخدامات المحلية للموارد
%٢٨,٦	٤٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	٩٤٠٠	التصدير
%٣٣,٨	٢٣٠٠	٤٥٠٠	٦٨٠٠	٥٥٠٠	فائض الاستيراد
%١٣٢٠	٦٦٠٠	٧١٠٠	٥٠٠	-٢٠٠	ادخار محلي
%٥٠,٤	١١٣٠٠	٣٣٧٠٠	٢٢٤٠٠	١٦٨٠٠	مردود مدني وإجمالي
					مؤشــــــــــــــــرات
—	٠,٤	٢,١	١,٧	٢,٢	زيادة سكانية (%)
—	٢,٦	٥,٨	٣,٢	٣,٢	زيادة مجمل الناتج السنوي (%)
%٢٢,٦	١٤٤٠	٧٨٢٠	٦٣٨٠	٥٤٨٠	مجمل ناتج الفرد (دولار)
%٢٠,٢	٣٨٢٠	٢٢٧٦٠	١٨٩٤٠	١٧٠٣٠	مجمل الناتج الاجمالي للعامل (دولار)
%٣٩,٢	-٦٥٠	١٠١٠	١٦٦٠	١٣٢٠	الانفاق الامني للفرد (دولار)
%١٣,٨	٥٥٠	٤٥٣٠	٣٩٨٠	٣٦٣٠	استهلاك خاص للفرد (دولار)
—	-١٠,٨	١١,٦	٢٢,٤	٢٥	فائض الاستيراد بالنسبة إلى مجمل الناتج (%)
—	٢,٦	٦,٧	٤,١	—	زيادة الصادرات السنوية (%)
—	١,٨	٤,٤	٢,٦	—	زيادة الاستهلاك الفردي السنوي (%)

٣ - وفي آذار (مارس) ١٩٨٩ ، قدّم ألفوف هاريفن (مدير معهد فان لير للأبحاث بالقدس) ورقة إلى مؤتمر دراسي عقد في لوزان، خصص لبحث «السلام في الشرق الأوسط»، ذكر فيها أن ما أسماه «ترسيخ السلام في المنطقة» يحتاج إلى عملية دمج تركز على أربعة مستويات (هي: تسوية سياسية للجزء المركزي وهو الحكم الذاتي للفلسطينيين - ترتيبات دفاعية لتخفيض المخاطرة إلى حرب أخرى - ضرورة التنمية الاقتصادية لتأمين رخاء ورفاهية شعوب بلدان كانت مسبقاً في صراع فيما بينها - الحاجة إلى دور موحد للقوى العظمى وأوروبا واليابان). وبعد أن يركز هاريفن على أن «عملية السلام» تعطي دافعاً لتخفيض النفقات العسكرية، نراه يدعو إلى تخصيص جزء من هذه النفقات لتطوير مبادرة إقليمية لدعم الاقتصاد وللمشاريع التعاونية مشتركة. ويقترح مثلاً إقامة ما يلي:

- ١ - وكالة لتطوير مصادر المياه، لجرّ المياه إلى المناطق الصحراوية.
- ب - صندوق إعادة استيطان مركزي لتعويض اللاجئين الفلسطينيين واليهود العرب الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم إلى فلسطين.
- ج - مجموعة مشاريع لتطوير هيكل تعاون دولي - عربي - إسرائيلي في منطقة القدس، مثل إنشاء جامعة ومركز صحي وغير ذلك.
- د - وكالة لتطوير خليج العقبة تشترك فيها مصر وإسرائيل والأردن، وإذا أمكن السعودية.

هـ - وكالة لتطوير البحر الميت بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل.. ويقدر هاريفن أن ٣ أو ٤ مليارات دولار هي أجور السلام، القيمة التي تشارك فيها جميع الأمم لتخفيض تهديد الحرب وإبدال الصراع بتعاون إقليمي<sup>(٣٨)</sup>.

.. تتفق هذه النماذج، شكلاً ومضموناً، حول ضرورة تحويل جزء من النفقات الأمنية لصالح «السلام الاقتصادي». ويلاحظ أن الأمر هنا يتعلق بترتيبات وخطوات إجرائية، بعد أن أسّس الباحثون الإسرائيليون نظرياً لمكانة

إسرائيل في اقتصاديات المنطقة لدى التوصل إلى «سلام شامل». والمثير للانتباه ان الكثيرين من الباحثين الاسرائيليين يجمعون على الدعوة إلى تخفيض مخصصات التسليح، علمًا أنهم يؤكدون باستمرار على أن تفوق إسرائيل العسكري على العرب هو ضمان وجودها في كل الظروف، وهذا ما ينسف طبعاً دعاوى الرغبة المعلنة بتقليص الانفاق الحربي الاسرائيلي.

### \* حالة خاصة :

تظل نقطة أخيرة ، هي البعد الاقتصادي المستقبلي لإقامة الدولة الفلسطينية، ونقف هنا عند دراسة لسيمحا باهيري (من جامعة تل أبيب) بعنوان «انفصال بسلام أو توحيد مفروض» التي أصدرها «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» عام ١٩٨٤. ففي هذه الدراسة يبيّن باهيري ان البنية السكانية والاقتصادية الاسرائيلية ستكون أفضل دون المناطق المحتلة، ومع «سلام كامل»، إذ سيزيد السلام معدلات النمو الطبيعي والنتائج القومي، وسيزيد الفجوات بين إسرائيل ودولة المناطق المحتلة لصالح إسرائيل. وسيكون بالامكان وضع مخصصات كافية للاستهلاك جراء الموارد الأمنية المحررة<sup>(٣٩)</sup> ويوازن باهيري بين خيار «إعادة المناطق» و«ضم المناطق» في عدد من المعطيات وفق تقديرات وضعت لعام ١٩٩٥ ، يوضحها الجدول التالي<sup>(٤٠)</sup>:

### تصورات سيمحا باهيري الاقتصادية لكل من خيار إعادة المناطق أو ضمها (عام ١٩٩٥)

البيان	الخيار المنفصل «إعادة المناطق»	الخيار الاسرائيلي «ضم المناطق»
السكان	٥,٢ مليون (٤,٣ مليون يهودي)	٥ ملايين ( ٤ ملايين يهودي) + ١,٦٢ مليون عربي في المناطق
الانتاج القومي العام (مليار دولار)	٣٤,٦	٣٣,٧
الانتاج بالنسبة للفرد (دولار)	٧٦٩٠	٦٥٠٠
نفقات الأمن (مليار دولار)	٥,٢ (١٣٪ من الناتج القومي)	٨,٤٥ (٢٤٪ من الناتج القومي)
تصدير بضائع وخدمات (مليار دولار)	٢١	١٦
استيراد بضائع وخدمات (مليار دولار)	٢٤,٦	٢١,٣
العجز التجاري (مليار دولار)	٤	٦,٥
النمو الاقتصادي ( % )	٥,٧ %	٣,٥ %
النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد	٣,٦ %	١,٩ %



يوضح هذا الجدول فكرة أساسية هي أنه في الحسابات الاقتصادية يعتبر انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة إحدى وسائل التخلص من المشكلات الإسرائيلية، في حين تبين معطيات أخرى أن حالة «اللازم والانسحاب الراهنة» رابحة إسرائيلياً بالمعيار الاقتصادي، كما لاحظنا في حينه.

ضمن الاستعراض الشامل لأفكار «السلام الاقتصادي» مع العرب، تبرز «محاذير» نبه إليها بعض الباحثين الإسرائيليين، منها أنه في حالة التوصل جدلاً إلى سلام مع العرب، يمكن أن تواجه إسرائيل «خطر الذوبان وتحولها إلى دولة شرق أوسطية»، وسوف تتضرر إسرائيل لدى انسحابها من أسواقها التقليدية التي تمكنت من الثبات فيها. وخلال تكيف إسرائيل مع متطلبات «السلام الاقتصادي»، يمكن أن تتردى نوعية الإنتاج الإسرائيلي لتستطيع إسرائيل التنافس مع منتجات عربية رخيصة (جزء العمالة الوفيرة مثلاً). وعلى أي حال، إن التوصيف البحثي الإسرائيلي للسلام الاقتصادي مع العرب، يوضح أن إسرائيل تتطلع إلى غزو المنطقة العربية اقتصادياً، وأن هذا الغزو لا يفترق عن التوجّه الاستعماري إزاء هذه المنطقة، وأن ما تعرضه إسرائيل على العرب لا ينفصل عن المحاولات الرامية إلى تصفية التوجهات القومية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، وإحلال علاقات وأوضاع تتعارض مع المصلحة العربية العليا. ولا حاجة للتأكيد على أن ما يصبو إليه الباحثون والمهتمون الإسرائيليون، يتمحور أساساً حول كيفية الحفاظ على الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وتمكين إسرائيل من الارتقاء بأوضاعها في مختلف الميادين، خاصة وأن هذه الأوضاع تؤرق أولئك الباحثين والمهتمين حين يعالجون مسائل ذات طبيعة دائمة. ونشير أخيراً إلى أن مثل هذا الحشد الكبير من المعلومات والدراسات والآراء حول «السلام الاقتصادي» يقدّم إلى دوائر صناعة القرارات الإسرائيلية معطيات هامة تعتمد عليها في بلورة الاستراتيجية والسياسات التي تنسجم مع أهداف إسرائيل، داخلياً وصراعياً.

## **\*\* شؤون داخلية في الاهتمامات المستقبلية الإسرائيلية:**

منذ أوائل الثمانينات، أخذت الموضوعات المتعلقة بمستقبل إسرائيل في العام ٢٠٠٠ تجتذب العديد من الباحثين الإسرائيليين. وتجلي الاهتمام البحثي في هذا المجال بظهور إسهامات فردية وتخصيص ندوات وتأليف كتب، على نحو بدأ معه أن يختلف الشؤون والجوانب الإسرائيلية وُجدت في ساحة التناول. ولوحظ أن «التشاؤم من المستقبل» كان الطابع الأبرز بين مختلف تقديرات الباحثين الإسرائيليين. ونظراً لأنه يتعدّر عزل التعامل البحثي الإسرائيلي مع المسائل الداخلية الإسرائيلية عن مجمل الوضع الصراعى بين إسرائيل والعرب، نعرض فيما يلي بعض هذه المسائل:

١ - حول ما يسمى «التخطيط القومي الإسرائيلي» يتحدث البروفسور يحزقئيل درور (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ومدير مركز الأبحاث الأمنية في هذه الجامعة، مبيّناً أن إسرائيل (عام ١٩٨٥) تتصف بفقرها في التخطيط على الصعيد القومي وعلى مستوى أنشطتها الرئيسة. ويعرض درور مظاهر الفقر المذكور، وكيف أن إسرائيل تواجه أوضاعاً لا خيار أمامها إلا «المراهنة على التاريخ»، والمخاطرة في مسائل كثيرة. ثم يقترح درور وضع نموذج للتخطيط القومي يشمل عدة عناصر أساسية (منها:

أ - تشكيل وحدة إدارة مركزية للتخطيط.

ب - إحداث مجلس قومي للتخطيط بالتعاون بين الجهات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية.

ج - تشكيل وحدات للتخطيط في الوزارات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

د - إيجاد مهنيين يتمتعون بخبرة وكفاءة مناسبين<sup>(٤١)</sup>.

وفي كتاب له (صدر عام ١٩٨٨) يصوغ درور ما أسماه «استراتيجية وطنية كبرى لإسرائيل» مركّزاً على ضرورة «التفكير التاريخي كأساس للقرارات الجارية» بالتخلي عن رؤية «زمن البشر» واعتماد رؤية «زمن

المجتمعات» الذي يمتد على مر الأجيال، ويدعو إلى الاهتمام بمسألة «السلام والاندماج في الشرق الأوسط، والاهتمام بما يسميه «العقيدة الأمنية الجديدة» و«مجتمع العلم والخبرة والتكنولوجيا»، مقدراً أن القرارات الإسرائيلية التاريخية في هذه المسائل هي مطلب وجودي يحدّد مصير إسرائيل السياسي<sup>(٤٢)</sup>.

في الإطار، ذاته، يستعرض ألوف هاريفن (مدير معهد فان لير للأبحاث بالقدس) أربعة من القرارات التي ستواجه إسرائيل حتى العام ٢٠٠٠ (هي: أ - مستقبل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ب - مغزى يهودية الدولة.

ج - تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

د - كيف سيكون الإنسان الإسرائيلي عام ٢٠٠٠).

ويرى هاريفن أن هذه القرارات الأربعة ترتبط ببعضها بروابط مستورة وظاهرة، فيذكر أن القرار بشأن مستقبل المناطق مرتبط بتفسير الهوية اليهودية لإسرائيل، وهذا مرتبط باستعداد إسرائيل للتقدم نحو الاستقلال الاقتصادي وتطوير مجتمع الغد القادر على إقامة صناعات غنية بالمعرفة العلمية. ثم أن القناعة الإسرائيلية بالنسبة إلى مجتمع الغد مرتبط بشكل وثيق بالقناعة المتعلقة بالإنسان الإسرائيلي وإدراكه لذاته ولعلاقاته بغيره. ويعتبر هاريفن أن هناك ثلاث طرائق ممكنة للتعامل مع هذه القرارات، هي: طريقة رفض اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى زيادة التناقضات الداخلية في إسرائيل، وطريقة اتخاذ القرار بعد أزمة شديدة، وهو ما يدفع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات امتنعت حتى الآن عن اتخاذها، وأخيراً طريقة اتخاذ القرار بواسطة تعديل تدريجي، أي باعتماد المرحلة، التي يقدّر أنها الخيار الأفضل بالنسبة لإسرائيل<sup>(٤٣)</sup>.

المحتوى الفكري لنظرة كل من درور وهاريفن، يخضع إلى تأثيرات الصراع العربي - الإسرائيلي كعامل ضاغط، داخلياً وخارجياً، الأمر الذي يدفع هذين الباحثين وغيرهما إلى استباق «تورط إسرائيل الحتمي» في

مشكلات قد تكون عصية على الحل.

٢ - في مجال الخطط المتعددة السنوات، وضع الجيش الإسرائيلي مشروعاً لعمله حتى أواخر التسعينات، يتضمن التزويد بالأسلحة والمعدات خلال عشر سنوات، ويأخذ بالإعتبار ميدان المعركة المستقبلي. ومما نشر في الصحف الإسرائيلية، يذكر أن المشروع يتحدث عن ضرورة الحصول على ١,٢ مليار دولار في الميزانية خلال فترة الخطة، وتحويل مبالغ كبيرة لصالح سلاح الجو الذي سيتزود في السنوات القريبة القادمة بستين طائرة ف١٦ جديدة وبعدها من طائرات ف١٥، بالإضافة إلى حوامات قتالية وهجومية خاصة من طراز بلاك هوك<sup>(٤٤)</sup> وتؤكد الأوساط الصحفية والبحثية على أن الجيش الإسرائيلي سوف «يضطر» في التسعينات إلى بذل جهود كبيرة في مجال إعداد الطاقة البشرية المحاربة على كافة المستويات، من أجل الحفاظ على ما يسمى «الفجوة» بينه وبين الجيوش العربية. وترى هذه الأوساط في الوقت ذاته أن خطة «تطوير الجيش» في التسعينات ترتبط بدرجة كبيرة بالوضع الجغرافي - السياسي لدولة إسرائيل، وبمجالات الاقتصاد والصناعة والخدمات وكل بقية الأجهزة التي تؤثر في توجهات التطور السريعة<sup>(٤٥)</sup>.

بالرغم من أن محتوى خطة السنوات العشر في الجيش الإسرائيلي هي عمل وظيفي إجرائي، إلا أنها في الواقع حصيلة جهد بحثي جماعي يشارك فيه الباحثون العسكريون والعاملون في التخطيط الاستراتيجي، سواء كانوا ضمن شعبة التخطيط أو في شعب وأجهزة الجيش الأخرى. وهنا، أيضاً، ثمة علاقة مباشرة بين خطة السنوات العشر في الجيش الإسرائيلي وبين الصراع مع العرب، حيث يتم وضع السيناريوهات لمجريات الأحداث في المنطقة، وتكييف شؤون الجيش المستقبلية مع الاحتمالات المتصورة، وبهذا تخدم العملية البحثية الإسرائيلية في جانب منها أهداف إسرائيل على الصعيد الاستراتيجي بتعاملها مع كيفية تهيئة الجيش كأداة رئيسة لبلوغ هذه الأهداف.

٣ - ومسألة أخرى لا يمكن إغفال تأثيرها على مسار الصراع، هي الهجرة اليهودية



المحتلة حتى العام ٢٠٠٠. ومن المساهمات البحثية التي تتطرق إلى هذه المسألة، نقف عند بحث قدّمه سرجيو ديلا فرغولا (من معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية) إلى ندوة عقدها «معهد فان لير للأبحاث بالقدس» عام ١٩٨٧، بعنوان «هل يمكن أن تأتي هجرة كبيرة مرة أخرى؟!». ففي هذا البحث يؤكد ديلا فرغولا على أن التغيرات التي تطرأ على تركيبة السكان لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، وأن الهجرة ما تزال تعتبر عاملاً بشرياً حساساً وهاماً في مجال التخطيط الاستراتيجي لإسرائيل على المدى البعيد. ويقوم ديلا فرغولا بتحليل الصفات والميول الرئيسة ليهود «الدياسبورا»، ويرى أن العوامل الاجتماعية في دول العالم هي أكثر فعالية من العوامل المؤثرة في البلاد في مجال توضيح الاختلاف في معدلات الهجرة، ويقدر أن الطوائف اليهودية في العالم ما يزال ينتظرها خطر قيام ضائقة حقيقية، بيد أنه بعد أن يجمع معلومات حول صفات الهجرة اليهودية، يخلص إلى أنه لن تحدث هجرة يهودية طوعية كبيرة إلى إسرائيل، ذلك أن تأثير التغيرات في النظام الدولي، وفي المجتمع الإسرائيلي كذلك، هي تأثيرات ضعيفة. لهذا يقترح ديلا فرغولا ضرورة العمل على تنمية الهوية اليهودية في دول «الدياسبورا» للمساعدة على بقاء «الروح اليهودية» ومن ثم تشجيع الهجرة إلى البلاد. كما يقترح ضرورة البحث عن مصادر أخرى للنمو الاجتماعي، باعتبار أن الهجرة «إلى إسرائيل» لا تظهر كمصدر يمكن أن تعلق عليه إسرائيل آمالاً كبيرة<sup>(٤٦)</sup>. وبطبيعة الحال أن المستجدات التي ظهرت فيما بعد، وخاصة عام ١٩٩٠، حول هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة تخالف بعض استنتاجات ديلا فرغولا.

٤ - على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والحزبية، وُجد من الباحثين الإسرائيليين من يعرض تصورات محدّدة، بالرغم من صعوبة التحديد هنا، بسبب العوامل المؤثرة على التطورات، بدءاً بالتغيرات التكنولوجية في العالم وانتهاءً برغبات الأفراد. ففي مطلع الثمانينات، عرضت صحيفة إسرائيلية آراء عدد من البروفسورات وتصوراتهم لإسرائيل عام ٢٠٠٠. فقدّرت رفقه

باريوسف أن أسبوع العمل سيصبح خمسة أيام بدلاً من ستة، وتحدثت عن المشكلات البيئية والاجتماعية المترتبة على زيادة أوقات الفراغ (مثل: خراب مواقع الاستجمام - ازدياد حوادث الطرق - ازدياد العصبية والتوترات - إثارة مشاعر الإحباط .. إلخ) وارتأت باريوسف أن ارتفاع المستوى الثقافي سيؤدي إلى ازدياد الطلب على نوعية العمل، وفي وضع كهذا من الصعب إيجاد مرشحين لما أسمته «الأعمال الوضيعة»، ولن تكون هناك، برأيها، تسوية مرغوبة إسرائيلياً، لأن إحضار مجموعات أجنبية إلى دولة يهودية سيخلق مشكلات استيعاب صعبة. ومن ناحيته أشار غرشون شيكد إلى تأثيرات السنوات المقبلة على «الثقافة الاسرائيلية»، وتحدث عن توسع الاعتماد على جهاز «الفيديوتيب» وعن تأثير السلام المحتمل مع العرب على اللغة والأدب. كما توقع أن يتوجّه المثقفون الاسرائيليون بنتائجهم إلى مستهلكي الثقافة في العالم وستنجم توترات داخلية جديدة، وستسجل السنوات المقبلة تأرجحاً بين سحر الذوبان في المجتمع الغربي وبين الرغبة في الحفاظ على مجتمع صغير محدود منغلق. أما البروفسور يحزقئيل درور، فقد تناول موضوع «الحزبية»، وعرض أربعة سيناريوهات محتملة لتشكيلات الأحزاب حتى عام ٢٠٠٠. فبالإضافة إلى إيراد احتمالات «انقسام المفدال إلى معسكرين أحدهما متطرف جداً والآخر معتدل جداً» وظهور حزب عربي إسرائيلي كبير، وبقاء الأحزاب الهامشية، يتوسّع درور في عرض سيناريو يعتبره أكثر تفاؤلاً، يتضمن تشكيل «حزب وسط - يسار» من حزب العمل وجزء صغير من مبام، وحزب «يسار - يساري» من جزء كبير من مبام وجزء صغير من العمل، و«حزب وسط - يميني» يشتمل على الليبراليين وبقايا حركة داش وجزء صغير من حيروت، وأخيراً «حزب يمين - يميني» يقوم على الجزء الأكبر من حيروت وعلى عناصر متطرفة مثل هتحيّا<sup>(٤٧)</sup>.

نظراً لأن الأوضاع الاجتماعية والثقافية والحزبية في التجمع الاسرائيلي تشكل حاضنة لتوجّهات الاسرائيليين إزاء الصراع، يبدو واضحاً، عندئذ، أن

أي تغيرات ستطرأ على هذه الأوضاع ستؤثر بشكل أو بآخر على إدراك الاسرائيليين للواقع وعلى تعاملهم مع المسائل الصراعية، خاصة في ظل استفحال بعض المشكلات التي يتسبب الفلسطينيون والعرب عموماً في تفاقمها.

٥ - في ميادين الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وسواها، عرض العديد من الباحثين والمتخصصين الإسرائيليين أيضاً تصوراتهم لوضع إسرائيل في الطريق إلى عام ٢٠٠٠. فمثلاً، ركز البروفسور ايتان برغلاس على تأثير الوضع الاقتصادي بالزيادات التي ستطرأ على السكان، وتوقع أن يتم جراء ذلك دمج العرب في البلاد في كل فروع الاقتصاد، كما تكهن بأن تجد مشكلة «الاستقلال الاقتصادي» حلاً جزئياً لها بدرجة كبيرة<sup>(٤٨)</sup>؛ ووضع البروفسوران أساف رازين وإفرايم تسدكا (من جامعة تل أبيب) بالاشتراك مع الخبير الاقتصادي أمنون نوبياخ، كتاباً بعنوان «نمو اقتصادي: نظرة إلى التسعينات» صدر عن مؤسسة معريف. وفيه يعرض المؤلفون توجهاً اقتصادياً للاهتمام بالنسب الهامشية في توليد «نتائج ايجابية»، والمقصود هنا رفع أو خفض نسبة ضئيلة في الانتاج أو الاستهلاك، سيعطي مردوداً مهماً في نهاية فترة الخطة الاقتصادية (٥ - ١٠ سنوات)<sup>(٤٩)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن البحث في الشؤون المستقبلية للأوضاع الاقتصادية، يرتبط في أحيان كثيرة بالحديث عن «السلام الاقتصادي» مع العرب، على النحو المار ذكره في صفحات سابقة.

وفي ميدان العلوم والتكنولوجيا، يعتمد بعض الباحثين والمهتمين الاسرائيليين إلى ربط صورة إسرائيل وقوتها عام ٢٠٠٠، بدرجة كبيرة بالتقدم الذي ستحققه في هذا الميدان. فيرى جاكوب بعل شيم (نائب مدير مركز العلوم والتكنولوجيا في جامعة تل أبيب) ان الاستمرار في الاهتمام الاسرائيلي بما أسماه «الأهداف القومية» يستوجب زيادة مخصصات «أبحاث التطوير» وتأهيل طاقة بشرية عالية المستوى في مجالات العلوم والهندسة

والتكنولوجيا. ويدعو بعل شيم إلى منح اهتمام خاص للمجالات العلمية التي ستعتمد عليها التكنولوجيا المستقبلية<sup>(٥٠)</sup>. ويزداد التركيز على هذا الجانب، في ظل التوسع الاسرائيلي بالحديث عن «تقلُّص الفجوات» بين العرب وإسرائيل. فمثلاً، يحذّر البروفسور يهودا بن شاؤول (رئيس جامعة تل أبيب) من معدلات النمو العربية في المجال الأكاديمي، ويشير في ندوة عقدها في هذه الجامعة (عام ١٩٨٨) تحت عنوان «عام ٢٠٠٠ / توقعات وامكانيات للتعاون العربي - الاسرائيلي» إلى أنه منذ بداية الثمانينات ازدادت نسبة خريجي الجامعات العربية في الدول الست المجاورة والقريبة من ٥, ٠٪ إلى ٥٪ من مجموع السكان، وهو ما سيؤثر على مستقبل الأوضاع في المنطقة، بينما تتدنى قدرة الجهاز الاسرائيلي على مواجهة التغيرات الشاملة الجارية حول اسرائيل<sup>(٥١)</sup>. ومما يلاحظ أيضاً أن التوجهات البحثية الاسرائيلية في ميادين العلوم والتكنولوجيا، تعطي أولوية للجوانب النوعية والمتقدمة في «التطوير حتى سنة ٢٠٠٠»، وعلى سبيل المثال، نجد اهتماماً اسرائيلياً بدراسات الحاسبات وتطبيقاتها، وبدراسات الفضاء التي ينشط بعض المهتمين الاسرائيليين في وضع الاقتراحات بشأنها، ابتداءً بإنشاء أرضية تكنولوجية كافية، وانتهاءً بتشجيع الباحثين الشبان خريجي المدارس الثانوية والجامعات على العمل في هذه المجالات<sup>(٥٢)</sup>.

وحول مسألة الطاقة في إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠، لوحظ أن بعض الباحثين والمهتمين الاسرائيليين من يشدّد على «الحلول التي ينبغي أن تضعها إسرائيل»، مع التمييز بين الحلول البسيطة وبين تلك التي تضمن تغييراً جذرياً في طريقة انتاج الطاقة. وكمثال، يرى جاكوب بعل شيم أن انتاج الكهرباء باستغلال الرياح هو «حل محلي» أما انتاج الكهرباء اعتماداً على الطاقة النووية والطاقة الشمسية، فتعتبر «حلولاً قطرية»، ويتوقع بعل شيم أن تجد إسرائيل حتى نهاية هذا القرن عدة طرق لانتاج البطاريات ذات



القدرة العالية، عبر إنشاء مفاعلات نووية خاصة<sup>(٥٣)</sup>. وفي دراسة نشرها موشي شاحل (وزير الطاقة الأسبق) حول «برنامج الطاقة الاسرائيلي»، تعرّض شاحل إلى الامكانيات المتاحة والمطالب المحتملة لاستهلاك الطاقة في الكيان الصهيوني حتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥، وأورد تقديرات فنية وإكاديمية تفيد أن الطلب السنوي على الطاقة حتى ذلك الحين سيزداد بمعدل تقريبي من ٣ - ٥٪، وتوقّع أن تصل حصة الطاقة الكهربائية من ٢٣ - ٢٧,٣ مليار كيلوواط ساعي ومن الطاقة الأولية ما يعادل ٦,٣ - ١٥,٢ مليون طن من النفط. كما توقع أن تبلغ الكهرباء المولّدة من الفحم (التي تشكل نسبة ٩٧٪ من الكهرباء المولدة في اسرائيل) من ٢ - ٣ آلاف ميغا واط (عام ٢٠٠٠) و ٩ آلاف ميغا واط (عام ٢٠١٥). وتناول شاحل بتقديراته مختلف أشكال الطاقة الأخرى، القائمة والبديلة، وبَيّن أنه يُفترض أن توفّر اسرائيل حتى العام ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ على التوالي ما يلي:

أ - من الطاقة الحيوية ٤٠ : ١٠٠٠.

ب - من طاقة الرياح ٢٠٠ : ٦٠٠.

ج - من الطاقة الشمسية ٥٠٠ : ٦٠٠. ولاحظ أن ما يلزم إسرائيل في

العامين المذكورين، أكبر مما يمكن انتاجه، الأمر الذي يعزز الدعوة إلى

البحث عن مصادر جديدة للطاقة<sup>(٥٤)</sup>.

وعن مسألة المياه في إسرائيل مستقبلاً، اهتم الباحثون في شركة تاهل (شركة تخطيط المياه لاسرائيل) بوضع برامج متعددة السنوات، منها «البرنامج الشامل لمرافق المياه حتى عام ٢٠١٠، الذي يتألف من ثلاث مراحل: الأولى حتى عام ١٩٩٠ والثانية حتى عام ٢٠٠٠ والأخيرة حتى موعد نهاية البرنامج عام ٢٠١٠. وقد اعتمدت الخطة أرقاماً حول مصادر المياه حتى نهاية المرحلة الثانية (بالمقارنة مع عام ١٩٨٤/١٩٨٥ كأساس) على النحو التالي<sup>(٥٥)</sup>:

## المرحلة الثانية من برنامج «تاهل» لرفق المياه

المصدر	عام ١٩٨٤/١٩٨٥ (بملايين م٣)				عام ٢٠٠٠ (بملايين م٣)			
	صالحه للشرب	مالحة	للري	المجموع	صالحه للشرب	مالحة	للري	المجموع
المياه الجوفية	١٢٠٥	١٣٥	-	١٣٤٠	٩٥٥	١٦٠	-	-
أحواض الأرض	٦٢٠	-	-	٦٢٠	٦٦٠	-	-	٦٦٠
مياه السيول	١٥	١٠	١٥	٤٠	٣٠	-	٥٠	٨٠
مياه الري العائدة	٣٠	-	٨٠	١١٠	-	-	٢٧٥	٢٧٥
المجموع للتزويد	١٨٧٠	١٤٥	٩٥	٢١١٠	١٦٤٥	١٦٠	٣٢٥	٢١٣٠
تآكل	٦٠	-	-	٦٠	٤٠	-	-	٤٠
المجموع للتزويد	١٨١٠	١٤٥	٩٥	٢٠٥٠	١٦٠٥	١٦٠	٣٢٥	٢٠٩٠

حسب هذه الخطة، ستبقى بحيرة طبرية مصدر المياه الرئيس، ونظراً لزيادة الطلب على المياه، لأغراض متعددة وما يصاحبها من ضغوط (مثلاً: تقليص مخصصات الزراعة من ١,٤ مليار م٣ حالياً إلى ١,١ مليار م٣ عام ٢٠٠٠)، فمن المتوقع أن تلقى مشكلة المياه بثقلها على كاهل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، الأمر الذي يغذي استراتيجية التمسك بالمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، باعتبارها تزود إسرائيل بنحو ثلث ما تحتاجه من المياه. هذا فضلاً عن تغذية المطامع التوسعية الصهيونية في مياه الليطاني ونهر اليرموك. وتزداد وطأة المشكلة جرّاء ما يسمى «مشروعات التطوير» لبعض مناطق الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ومنها بالإضافة إلى «مشروع تطوير الاستيطان في الجليل»، الخطة التي تضمنها كتاب البروفسور عزرا زوهر بعنوان «تطوير منطقة النقب الواسعة لعام ٢٠٠٠»<sup>(٥٦)</sup>، وتُعنَى باستغلال النقب في «الاستيعاب الجماعي» و«استثمار إمكانياته الاقتصادية»، بالتكامل مع عمل «الدورية الخضراء» التي تتخصص

في التضيق على المواطنين العرب، ومصادرة أراضيهم ونهب أملاكهم ومواشيهم.

.. هذه خمس دوائر مترابطة يُعنى الباحثون والمهتمون الإسرائيليون بدراسة مضامينها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، خلال سنوات التسعينات. والهدف، بالطبع، لا ينحصر بتسليط الضوء على المشكلات الإسرائيلية، وإنما أيضاً المشاركة في صياغة البدائل والحلول، ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يسهم (ولو بشكل محدود) بتزويد إسرائيل بعوامل البقاء وإمدادها. بمزيد من القدرة على أداء مهماتها الوظيفية في المنطقة.

### **\*\* الديمغرافيا والمستقبل :**

المتابع لما ينشره الإسرائيليون حول الموضوع الديمغرافي، يخرج بانطباع واضح، هو أن هذا الموضوع يعدّ مشكلة تهدّد مستقبل إسرائيل، وخاصة عندما يدور الحديث حول خيار ضم الضفة والقطاع. وكتعبير عن الأرق الذي يعمّ بعض الأوساط البحثية الإسرائيلية جرّاء استفحال المشكلة الديمغرافية، انصرف المتخصصون في الدراسات السكانية وتخطيط المدن، مثلاً، إلى وضع تقديرات لهذه المشكلة وإلى قرع جرس الإنذار أمام التجمع الإسرائيلي. بعضهم عرض المشكلة بالصيغ الأكاديمية، وبعضهم غني بقراءتها سياسياً، وفي كلتا الحالتين، كان العمل البحثي محرّضاً للدعوة إلى إيجاد حلول لتلافي عواقب هذه المشكلة على إسرائيل.

١ - الباحثان في قسم الديمغرافيا بالجامعة العبرية موشي سيكرون (مدير المكتب المركزي للإحصاء) وتسفي إيزنباخ (نائب المدير العلمي في المكتب نفسه) اشتركا في دراسة حول «وضع السكان في إسرائيل عام ٢٠٠٠»، وخرجا بعدة تقديرات واستنتاجات نصوغها كما يلي<sup>(٥٧)</sup>:

١ - إن ٨٥٪ من السكان الحاليين (عام ١٩٨٥) سوف يعيشون في إسرائيل عام ٢٠٠٠، والباقي ١٠٪ لن يكونوا على قيد الحياة في هذا التاريخ و٥٪ يتوقع نزوحهم من البلاد.

ب - سينضم إلى أولئك السكان في التسعينات ولادات (بواقع انخفاض

مستوى الخصوبة إلى معدل ٢,٤ ولد للمرأة اليهودية) بينما سوف يتساوى معدل الهجرة والنزوح (١٠ آلاف مهاجر إلى ١٠ آلاف نازح) وفي عام ٢٠٠٠ سيشكل المهاجرون إلى البلاد أقل من ٣٠٪ من السكان اليهود.

ج - نسبة مواليد البلاد ستتجاوز ٧٠٪ عام ٢٠٠٠ (منهم ٤٤٪ سيكونون من مواليد البلاد وأبناء مواليد البلاد، وهؤلاء سيشكلون حينذاك كل السكان تقريباً حتى سن الثلاثين أو حوالي ٩٥٪).

د - من التغيرات التي ستطرأ على بنية أجيال السكان، سيزداد عدد «سكان اسرائيل» عام ٢٠٠٠ بحوالي الربع، ولكن عدد الناس في مختلف الأجيال لن يزداد بالمقدار نفسه، بل ستحدث تغيرات ذات مغزى كبير بالنسبة لتخطيط الخدمات، إذ ستحدث زيادة في نسبة الأطفال والشباب وزيادة أقل في نسبة العاملين والقريبين من التقاعد، بينما ستحدث زيادة عالية لمن هم في سن الشيخوخة (٧٥ سنة وما فوق).

هـ - بصورة إجمالية سيبلغ عدد «سكان اسرائيل» في مطلع القرن القادم من ٥,٣ - ٥,٥ مليون نسمة (يشكل اليهود منهم ٤,١ - ٤,٣ مليون نسمة وغير اليهود ١,٢ مليون نسمة) وستزداد نسبة غير اليهود إلى ٢٢٪ مقابل ١٧٪ (عام ١٩٨٥).

و - في العالم سيصل عدد اليهود، مع مطلع القرن القادم، إلى ١٢,٤ مليون نسمة، سيجتمع منهم «في اسرائيل» حوالي ٣٤٪، مقابل ٢٦٪ (عام ١٩٨٥) و ٦٪ أثناء إقامة الدولة.

من ناحية أخرى، درس الباحثان سيكرون وايزنباخ التطور المستقبلي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون النظر إلى المستقبل السياسي لهذه المناطق، وحاولا إجراء «تمرين» من أجل توقع حجم السكان لمعطيات نهاية عام ١٩٨٣ (نحو مليون وربع مليون نسمة)، وافترضوا وضعين «متطرفين»، بموجب الأول سوف يبقى حجم الهجرة الى الخارج وفق المستوى الذي كان



عليه في النصف الثاني من السبعينات (أي نحو ١,٥ ٪ من السكان سنوياً) وبه سيبلغ عدد سكان الضفة والقطاع في نهاية القرن ١,٧ مليون نسمة. وبموجب الافتراض الثاني ستتوقف الهجرة تماماً، وبه سوف يبلغ عدد السكان حوالي ٢,١ مليون نسمة. ويضيف الباحثان عرب الضفة والقطاع إلى ١,٢ مليون نسمة هم عدد السكان العرب داخل «الخط الأخضر» في نهاية القرن، فيصل المجموع إلى ٢,٩ - ٣,٣ مليون نسمة. وبذلك ستزداد نسبة العرب من ٣٧٪ من مجموع السكان (منتصف الثمانينات) إلى ٤٠٪ وحتى ٤٤٪ في العام ٢٠٠٠. ويكتفي الباحثان بعرض هذه الصورة التي تفتح الباب أمام تقديرات سياسية واجتماعية متعددة، فلا يتعرضان إلى ماذا يترتب على الأرقام السابقة من تحديات موجّهة ضد إسرائيل.

٢ - في دراسة نشرها موشي نتيف (عام ١٩٨٤)، يعرض بتفصيل مجموعات الأعمار القائمة عام ١٩٨٠، والمحتملة عام ٢٠٠٠، ضمن الهرم السكاني داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨، على خلفية أهمية هذا الموضوع بالنسبة للجيش الاسرائيلي، وذلك على النحو التالي<sup>(٥٨)</sup>:

#### تقديرات بحثية لأعمار السكان (في اسرائيل) ١٩٨٠ م ، ٢٠٠٠ م

مجموع السكان	يهود ( % )		غير يهود ( % )	
	عام ١٩٨٠	عام ٢٠٠٠	عام ١٩٨٠	عام ٢٠٠٠
١٤ - ٠	٣٠,٤	٢٥,٤	٤٧,٥	٤٠,٨
٢٩ - ١٥	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٧,٨	٢٨,٥
٤٤ - ٣٠	١٧,٥	١٩,٢	١٣,٢	١٧,٧
٦٤ - ٤٥	١٧,١	١٩,٤	٨,٣	٩,٩
٦٥ + ٠٠٠	٩,٧	١٠,٥	٣,٢	٣,١

تبين التقديرات الافتراضية الواردة في هذا الجدول، ان نسبة الأطفال سوف تتراجع في الوسط اليهودي، وستراجع بمقدار أقل في الوسط العربي. أما بالنسبة لمن هم في سن الكهولة والشيخوخة، فستطراً زيادة على نسبتهم من اليهود ومقابل زيادة أقل في نسبتهم من العرب. كما يوحى الجدول بفتاوة المجتمع العربي الآن وفي المستقبل، مقابل فتاوة أقل في الوسط اليهودي.

٣ - وضمن إطار التقديرات الإجمالية كذلك، يذكر تقرير بنفنيستي لعام ١٩٨٧، أن توقعات المكتب المركزي للإحصاء الرسمية حول السكان، تؤكد تنبؤات «مشروع بنك المعلومات للضفة الغربية»، وتذهب هذه التنبؤات إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف يقترب عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع من مليوني شخص، كما أن نسبة السكان اليهود في مناطق «فلسطين الانتدابية» سوف تتناقص من ٦٣٪ (عام ١٩٨٤) إلى ٦١٪ (عام ١٩٩٠) وإلى ٥٥٪ في نهاية القرن. وسوف يشكل سكان الضفة والقطاع ٢٨٪ من إجمالي عدد سكان فلسطين الانتدابية (بالمقارنة مع ٢٤٪ عام ١٩٨٥)، كما سيشكل «عرب إسرائيل» بما في ذلك عرب القدس الشرقية من ١٥-١٧٪، وإذا كانت جميع الأمور الأخرى، متماثلة، فإن السكان اليهود والعرب سوف يحققون التوازن العددي في عام ٢٠١٠ (٥٩). وعلى أساس هذه التقديرات يبحث تقرير بنفنيستي التطورات الاجتماعية والسياسية التي ستطراً مستقبلاً في ظل التمسك الإسرائيلي بالضفة والقطاع، ويحذّر من تفاقم المشكلة وانعكاساتها على إسرائيل.

٤ - من جانبه، يتناول اليشع إفرات (عالم في الجغرافيا وتخطيط المدن أستاذ بجامعة تل أبيب) المسألة الديمغرافية في الضفة الغربية، من زاوية التمرکز الجغرافي للفلسطينيين في مناطق الضفة، ويضع تصوراً للمستقبل حتى عام ٢٠٠٠، نجمله كما يلي (٦٠):

١ - سيزيد عهد سكان الضفة الغربية بحوالي ٤٠٪ في نهاية هذا القرن (أي سيصبح حوالي مليون و٣٠٠ ألف نسمة مقابل ٨٥٠ ألف نسمة عام ١٩٨٧). ومع تجسيد هذا الرقم الكبير، بالإمكان الإشارة إلى أنه

يشابه حجم السكان لدى دولة إسرائيل عام ١٩٥٠ ، بعد افتتاح أبواب البلاد أمام الهجرة الجماعية، أو بشكل يساوي كل السكان اليهود الموجودين حالياً في مجموعة المدن الواقعة في منطقة تل أبيب والتي تمتد من هرتسليا في الشمال وحتى ريشيون لتسيون في الجنوب وبتاح تكفا في الشرق.

ب - ستزداد الحشود السكانية العربية بشكل دائم في إطار الخاتم المحيط بالقدس (ليصبح حوالي ربع مليون نسمة) وسينجم وضع من الحشود السكانية في المدينة (ليصبح حوالي ٢٠٠ ألف)، كما سينجم تحشد سكاني مكثف ما بين القدس ورام الله مروراً بشعفاط، وسينشأ مركز سكاني كبير ما بين رام الله والبيرة. وسيزداد حجم مدينة الخليل إلى حد كبير (أكثر من ١٠٠ ألف نسمة) فتتصل مع جارتها ححول، وسيكون حجم نابلس ملحوظاً (أكثر من ١٠٠ ألف نسمة) ويتوقع اتصالها مع ضواحيها، مثل عسكر وبلاطة، كما سيزداد وبشكل دائم حجم وسكان القرى الكبيرة والمدن الواقعة على هامش «الخط الأخضر».

ج - بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية (البالغة ١٢٠ مستوطنة و ٧ بلدات تم قيامها حتى العام ١٩٨٧ وفيها ما يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ألف مستوطن)، فيشك ما إذا ستكون زيادتها ملحوظة إزاء هذه الظاهرة الديمغرافية العربية المكثفة في الضفة الغربية. كما أن مسألة تحقيق «الجبهة» المؤلفة من ١٠٠ ألف يهودي في الضفة عام ٢٠٠٠ لن تؤدي إلى تغيير هذا الانتشار الفلسطيني المتزايد.

يقرأ اليسع أفرات هذه الأمور مركزاً على أن الديمغرافيا العربية خطرة فعلاً، بالشكل الذي عبر عنه شمعون بيرس «الديمغرافيا هي أخطر بكثير من الجغرافيا» في رده على يتسحاق شمير حول المؤتمر الدولي. ويشدد على أنه نظراً لارتكاز الديمغرافيا على معطيات جغرافية استراتيجية (القمم الجبلية - محاور الطرق الرئيسية - الانتشار غرباً باتجاه حدود ١٩٤٨ - القدس

ومحيطها) فإن خطرهما «مضاعف سبع مرات!!»، ولذا فإنه لا يجوز، برأيه، تجاهل وجود هذا الخطر للحظة واحدة.

٥ - وعن التوقعات بالنسبة لقطاع غزة، يتحدث تقرير شامل بلوره طاقم من الخبراء في مجالات تخطيط المدن والاقتصاد والاجتماع (عام ١٩٨٧) ووضع أمام داوثر في وزارة الدفاع، وجهات أخرى، ويدرس التقرير التطورات الطبيعية في القطاع حتى عام ٢٠٠٠، فيرسم سيناريو واقعياً للاتجاهات المحتملة هناك، تلخصه بما يلي (٦١):

١ - سيزداد عدد الفلسطينيين من ٦٣٤ ألف نسمة (عام ١٩٨٥) الى حوالي (٩٦٠) ألف نسمة (بتقدير الحد الأدنى) والى مليون نسمة (كحد اقصى) يتركزون في (٣٦٥) ألف دونم، ٣٠٪ منها ليست تابعة لما يسمى «ملكية الدولة».

ب - ستزداد الطاقة العاملة من ٩٢ ألف نسمة (عام ١٩٨٥) إلى ١٦٢,٧ ألف نسمة (عام ٢٠٠٠)، سيعمل منهم ٦٨,٣ ألف نسمة في مجالات قطاع غزة والباقي وهم أكثر من ٩٠ ألفاً سيبحثون عن عمل في «مجالات إسرائيل».

ج - سيتخلف معدل التطوير الصناعي بشكل كبير عن معدل الازدياد السكاني، في القطاع، كما ستتقلص الأراضي الزراعية من ١٧٥,٩ ألف دونم إلى ١٤٨,٣ ألف دونم.

.. وبعد أن يحدّد التقرير بعض اتجاهات المشكلة على الصعيد الاجتماعي (الخدمات الطبية - تقلص مصادر المياه - نشوء مناطق سكنية فقيرة جديدة - تدني نسبة المثقفين وهجرتهم .. إلخ). يحذر التقرير من احتمالات تزايد ما يسمى «التطرف الديني» في أوساط الشباب وخاصة في المخيمات (١٥٨ ألف نسمة عام ١٩٨٧) كما يحذر من التباطؤ الإسرائيلي في معالجة مشكلات القطاع.

٦ - المشهد الأوضح والأشمل يرسمه البروفسور أرنون سوفير (عالم في



الجغرافيا وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا والمتخصص في الدراسات حول العرب في فلسطين والأكثر شهرة في الحديث عن الخطر الديمغرافي العربي في البلاد، والذي تثير توقعاته اهتماماً ملحوظاً في الأوساط السياسية والصحفية الإسرائيلية).. ففي بحث له بعنوان «جغرافية وديمغرافية (أرض إسرائيل) عام ٢٠٠٠» ألقاه كمحاضرة ونشر ضمن كتاب صدر عن «معهد فان لير للأبحاث» في القدس (عام ١٩٨٨)، يعتبر سوفير «المشكلة الديمغرافية» أكبر الأخطار التي تهدد شخصية الدولة اليهودية الصهيونية، وتستلزم اتخاذ «قرارات سياسية جريئة وصعبة» بغية تلافي الوقوع في هذه المشكلة قبل فوات الأوان. وبعد أن يفترض سوفير استمرار التطورات القائمة في البلاد، يرسم استناداً إلى ذلك الصورة الديمغرافية في عام ٢٠٠٠، على النحو المبين في الجدول التالي (٦٢):

تقديرات أرنون سوفير للسكان في فلسطين ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠م

السكان	عام ١٩٨٥ (مليون نسمة)	%	عام ٢٠٠٠ (مليون نسمة)	%
- اليهود	٣,٥	%٦٢,٥	٤,٢ - ٤,٣	%٥٧-٥٤
- العرب (في إسرائيل)	٠,٧٤٩		١,٢	
- العرب في الضفة الغربية	٠,٨٣		١,١ - ١,٥	
- العرب في قطاع غزة	٠,٥٣٣		٠,٨ - ١	
- إجمالي عدد العرب	٢,١١٢	%٣٧,٥	٣,١ - ٣,٧	%٤٦-٤٣
- إجمالي عدد السكان في البلاد	٥,٦	%١٠٠	٧,٣ - ٨	%١٠٠

يدرس سوفير التوزيع الجغرافي للسكان في البلاد، ويشير إلى أن هذا التوزيع (عام ١٩٨٧) ليس فيه اختلاط، أي أن معظم السكان اليهود يتواجدون في مناطق تختلف عن المناطق التي يتواجد فيها السكان العرب.

ويتوقع أن تؤدي «ديناميكة الوضع» بالضرورة إلى ميل بانعزال مجموعة عن أخرى، لتكون النهاية المحتملة إقامة «كيان مستقل» أو تكوين «حكم ذاتي» للأقلية، كما حدث أو يحدث في كل من شمال أيرلندا وسيرلانكا وبيافرا وكردستان وكوبيك وقبرص وإقليم الباسك. ويبرز سوفير تمايز الوضع في فلسطين بأنه لا يختلف، بل وربما ينطوي على مفاجأة أكبر: فكل من الجماعتين اليهودية والعربية تدعيان حق ملكية الأرض التي تتواجد عليها (....) كذلك فإن الفجوات بين هاتين المجموعتين هي فجوات كبيرة وغير قابلة للتسوية (دينية وحضارية وقومية على الأخص - حسب تعبيره). ويعرض سوفير المشكلة من وجهة النظر الجغرافية الداخلية، فيؤكد أن الوضع لا يبدو مشجعاً، لأنه يوجد في كل منطقة رئيسة من البلاد أكثرية عربية كبيرة (في مركز الجليل ٨٠٪، في الضفة ٩٢٪، في القدس ٦٦٪، من قطاع غزة ٩٨٪، في الجولان ٦٦٪، في المثلث هناك أغلبية عربية بارزة، وفي منطقة السايح بالنقب الشمالي التي أعدت لتجميع البدو فيها فإن جميع السكان تقريباً هم عرب). ثم يتحدث سوفير عما يسميه «غزو العرب» لبعض المستوطنات اليهودية (في الجليل: الناصرة العليا وكرمئيل، وفي منطقة الساحل وبقية أنحاء البلاد. ريشيون لتسيون ورحفوت والخضيرة ونهاريا وحيفا ويافا وتل أبيب وإيلات وبئر السبع). كما يشير إلى حركة التوسع في البناء وخاصة في المناطق التي لم تكن مأهولة بالسكان في السابق، وإلى عملية مماثلة تشهدها الضفة والقطاع، ثم يضيف سوفير إلى المعطيات الكمية، مؤشرات حول «الكيف» تتعلق بالنحو الثقافي في أوساط العرب، وتبعات هذا النمو على الصعيد الاجتماعي الإسرائيلي.

يعرض سوفير تكهنات حول التوزيع الديمغرافي الجغرافي لعام ٢٠٠٠، محاولاً الإجابة على السؤال التالي «إذا لم يسقطع اليهود خلال الأعوام الأربعين الماضية أن يغيروا الخريطة الديمغرافية للبلاد، فهل من الممكن أن نتوقع منهم أنهم سيتمكنون من تغيير هذه الخريطة خلال الأعوام المتبقية حتى نهاية هذا القرن؟!». يجيب سوفير على هذا السؤال بأنه ليس هناك

مجال كبير للتفاؤل لأسباب كثيرة، منها:

أ - عدم ميل اليهود عموماً إلى ترك مراكز الاستيطان الأساسية للانتقال إلى مراكز هامشية، وميل الجيل الأخير للإقامة في المدن الكبرى، ومواجهة هذه الظاهرة يصطدم بصعوبات مالية واقتصادية تخصص لتطوير المناطق الهامشية.

ب - تفاؤل إمكانية (شراء) أكبر مساحة من الأراضي في الضفة وغزة.

ج - جميع «قرى التطوير» في الشمال خاصة وفي البلاد عموماً، تعيش حالة من التوتر لا تشجع على استقطاب المستوطنين.

د - سيختار المهاجرون الجدد الإقامة في المراكز المأهولة أو القريبة منها، وليس في المناطق الهامشية البعيدة.

.. وبينما يتوقع سوفير أن يقوم استيطان يهودي حتى عام ٢٠٠٠ على مسافة تبعد ٣٠ - ٥٠ كم من مراكز السكن في المدن الكبيرة، وأنه لا أمل في أن يغيّر اليهود الخريطة في معظم المناطق الهامشية، يرى في المقابل أن التطورات التي تحدث لدى السكان العرب تشير إلى استمرار الانتشار الديمغرافي الطبيعي وإلى تعاظم هذا الانتشار في السهل الساحلي. ويصل سوفير إلى «بيت القصيد» في إثارة المشكلة، وهو أنه إلى جانب هذا التعاظم الديمغرافي الاقليمي، هناك ميل في الضفة وغزة للاستقلال عن إسرائيل - سيتعزز في المستقبل. وفي «داخل إسرائيل» فإن الجماعات في المناطق ذات الأغلبية العربية ستثير بشدة مطالبها بالاستقلال الذاتي على الصعيدين الثقافي والسياسي، وبعض هذه المجموعات ستطالب أيضاً بالانسلاخ عن إسرائيل (...).

يرسم سوفير سيناريو مفصلاً لما يمكن أن يحدث في التجمع الاسرائيلي، لأن التطورات التي ستحدث في الجانب العربي من شأنها أن تؤدي إلى ديناميكية سلبية في الجانب اليهودي، ونلخص هذا السيناريو كما يلي:

١ - الشعور بالاحباط والخوف لدى اليهود جرّاء «الشيطان الديمغرافي» - بتسميته - سيؤدي إلى ظهور التطرف لدى قسم منهم، وهذا يؤدي

بدوره إلى ظهور تطرف مماثل في الجانب العربي، وهكذا، ستكون الحياة في البلاد ملأى بالتوتر، وسيحدث انحطاط في جوهر المجتمع الاسرائيلي ولا سيما تقويض ما أسماه «الدعائم الديمقراطية للمجتمع».

ب - عدم رغبة الكثيرين من أبناء الشبيبة اليهودية (ولا سيما العلمانيين منهم) في التكيف الآن وفي المستقبل مع جميع هذه القضايا الصعبة، لذا فإن معظمهم سينزحون عن البلاد، وسيشمل هذا النزوح نخبة الشباب الذين سيشكلون رأس الحربة الأمنية والنوعية لإسرائيل (...). أما بالنسبة للهجرة إلى البلاد فيتوقع أن تشهد انخفاضاً ملحوظاً باستثناء هجرة دينية قليلة.

ج - إن ضرورة اتباع سياسة القمع الشديدة في مواجهة تعاظم العرب، والشعور بالاحباط، وهروب الشبان العلمانيين، والزيادة الطبيعية المرتفعة في الأوساط المتدينة وشبه المتدينة، ترجح كفة الميزان في المجتمع الاسرائيلي لمصلحة المتدينين. وأصحاب الشأن سيكونون من المتزمطين، ومثل هذا التطور من شأنه، أن يؤدي إلى قيام «حرب حضارية عنيفة داخل المجتمع اليهودي» تؤدي إلى تهريب المزيد من العلمانيين وإلى تعزيز الموقع السياسي للأوساط الدينية المتطرفة.. وبعد أن يزيد سوفر على هذه الاحتمالات، دور العوامل الاقتصادية في الهجرة، وتردّي مكانة إسرائيل دولياً، وتهديدات الدول العربية في لحظات الضعف الاسرائيلية، يبدأ بالبحث في الوسائل التي تحول دون تحقق تكهنه هذا، فيؤكد أنه لا توجد للوضع حلول مريحة، ويدقق في عدم امكانية تنفيذ طروحات «الترحيل» و«الإذابة» = دمج العرب في الدولة، و«التقدم تدريجياً باتجاه تحقيق مبدأ التعددية» (أي باعطاء استقلال ذاتي معين للعرب في البلاد). وبعد أن يشدد على أن السيطرة الدائمة على الضفة والقطاع ستؤدي إلى تفتيت دولة إسرائيل بمعيّارها الحالي، يوصي سوفر بضرورة الاعتراف



بالتطورات وعدم انتظار حدوث معجزات، وبتخاذ «قرارات شجاعة في الجانب الاسرائيلي» أبرزها الانسحاب من معظم أراضي الضفة والقطاع - على النحو المار في الفصل السابق - هذا وتكرر الأفكار والمعطيات الواردة في بحث سوفير خلال محاضراته ومقالاته ومقابلاته، حتى ل يبدو أنه «مسكون بالشیطان الديمغرافي» الذي يتوسع في الحديث عنه، ويدعو إلى مواجهته قبل قوات الأوان.

.. بطبيعة الحال، إن «المشكلة الديمغرافية»، سواء كانت بوجهها الحقيقي أو بالوجه الذي يقدمه الباحثون الاسرائيليون، تظل بالفعل أحد أشكال التهديد العربي للتجمع الاسرائيلي في فلسطين، وفق صيغ متعددة، منها:

أ - تحول إسرائيل إلى ما يسمى «دولة ثنائية القومية»، وهو ما يتعارض مع الهدف الصهيوني بإقامة «دولة يهودية حصرية».

ب - نشوء أوضاع قد تدفع العرب في فلسطين إلى المطالبة بنوع من الاستقلال، وما يترتب على ذلك من إعادة المخطط الصهيوني إلى مرتبة كان قد توهم أنه فرغ منها.

ج - ازدياد التوترات الداخلية وضرب مرتكزات الاستقرار الداخلية، مما يضع إسرائيل أمام مستقبل يحيط به الغموض. زد على ذلك، أنه بسبب تفاقم المشكلة أو انفجارها، تظل إمكانية احتدام المواجهة واندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل مفتوحة على تطورات ليست في صالح الكيان، لا سيما في ظل أي تحرك نضالي نوعي للعرب داخل فلسطين إبان حرب كهذه.

## **\*\* الحرب المقبلة :**

تتخلل العملية البحثية الاسرائيلية تصورات حول إمكانية تفجر الصراع مع دول المواجهة العربية، ويتناول بعض الباحثين الاسرائيليين، المدنيين منهم والعسكريين، احتمال نشوب حرب جديدة، عبر توقعات تشمل أسبابها ومجرياتها ونتائجها والأطراف المرشحة للاشتراك فيها. فمثلاً، يدرس اللواء الاحتياط ألوف

هارايفن (مدير معهد فان لير للأبحاث بالقدس) إمكانية قيام تحالف عربي جديد لمحاربة إسرائيل، فيعرض تجارب الماضي ويتوصل إلى عدة استنتاجات، منها:

أ - إنه طالما أن السلام مع مصر ما زال مستمراً، فهذا يعني إخراج حجر أساس من بناء التحالفات العربية التي يمكن أن تقوم.

ب - من الممكن إقامة تحالف بمشاركة الأردن على الجبهتين الشرقية والشمالية، حيث يمكن أن تمتد الجبهة من العقبة وحتى رأس الناقورة..

ويرى هارايفن أن هناك أحداثاً من شأنها أن تشجع على قيام حرب، منها:

أ - تصعيد حدة الوضع في الضفة والقطاع إلى حد قيام ثورة أو حرب أهلية تترافق بعمليات طرد للفلسطينيين أو تدمير الأماكن الإسلامية المقدسة، ومثل هذه الحرب ستكون شبيهة بحرب ١٩٤٨، أي عندما يفشل الفلسطينيون في حربهم الداخلية، فسوف تقوم حرب خارجية ضد إسرائيل.

ب - «أعمال الانتقام الإسرائيلية»، مثلاً تفجير طائرة ركاب إسرائيلية مع جميع ركابها، بإيعاء من دولة عربية، وعندها ستقوم إسرائيل بتوجيه ضربة عنيفة إلى هذه الدولة، وستفسّر هذه الخطوة بإعلان الحرب من جانب إسرائيل، ومع ولادة ديناميكية جديدة ستندلع الحرب أو ربما ستجد إسرائيل نفسها أمام قرار شن حرب وقائية على الجبهة الشرقية.

ويحاول هارايفن الإجابة على سؤال «هل يمكن قيام تحالف عربي جديد؟»، فيستبعد هذا الاحتمال، خاصة مع استمرار ما يسمى «المسيرة السياسية»، ويتوقع ألا تتغير بعض العناصر الرئيسة التي تكوّن الوضع الحالي حتى عام ٢٠٠٠. وحول كيفية «منع إقامة مثل هذا التحالف»، يعتقد هارايفن أن القوة العسكرية وحدها لا تمنع الزعماء العرب من اتخاذ قرار سياسي بشأن محاربة إسرائيل، ويوصي بتعزيز «أواصر السلام» والسير مع الأردن والفلسطينيين لحل مشكلة المناطق المحتلة، واتباع سياسة تركز على تقليص بؤر

النزاع مع الفلسطينيين والدول المجاورة، وتضييق نطاق «أعمال العنف» (٦٣).  
نلاحظ ان هارايفن يُدرج الفلسطينيين في دائرتي «أسباب الحرب» و«قيام الإئتلاف العربي»، ولهذا يعتبر حل المشكلة الفلسطينية العامل الأبرز في الحيلولة دون انفجار الصراع، متجاهلاً أن الخروج الإسرائيلي للحرب يخضع أساساً إلى اعتبارات تتعلق بإسرائيل في المقام الأول (طبيعتها، أهدافها، مصالحها .. إلخ)، وأن الدول العربية لا تعنى بالحرب إلا في إطار الدفاع عن النفس والعمل على صون أمنها الوطني وعلى تمكين الشعب الفلسطيني - على قاعدة العمل القومي - من استعادة حقوقه.

العميد احتياط أبراهام روتيم يدرس الحرب القادمة من زاوية التكهّن بالطاقات التي ستستخدم فيها وثمان هذه الحرب بالنسبة للطرفين العربي - الإسرائيلي. فيرى في البداية أن الحرب المقبلة تعتبر أسوأ حرب ممكنة الوقوع، وستكون أختاً لحرب ١٩٧٣ و ١٩٦٧، وستدور ضد مجموعة كبيرة من الدول العربية، كما أنها ستكون شاملة ومتعددة الجبهات. وأن ثمنها سيكون باهظاً جداً بالنسبة لإسرائيل، وأن تجربة حرب تشرين الأول (أكتوبر) يمكن أن تتكرر في المستقبل القريب وتصبح ملموسة، والمفاجأة ليست مستحيلة.

يذهب روتيم في تقديراته إلى ما يلي:

أ - الطاقات المتوقعة استخداماً: هي في الجانب العربي (عبر تحالف سوري - أردني - عراقي - سعودي - ومشاركة عسكرية عربية محدودة) ٨٠٠-٩٠٠ ألف عسكري، ٧٠٠٠ دبابة، ١٠٠٠ طائرة (ربعها من طراز حديث متطور)، ٢٠٠ طائرة عمودية، ٣٠٠٠ عش مدفعية، ١٥٠٠ كاسحة ألغام، ٥٠-٦٠ قاعدة صواريخ أرض/أرض (أكثر من نصفها من طراز سكود وبعضها من طراز إس.إس.٢١).  
وأن من شأن مشاركة مصر أن تزيد بمقدار ٣ أضعاف - أو أكثر - القوات التي واجهتها إسرائيل في حرب ١٩٧٣.. أما في الجانب الإسرائيلي، فيقدّر روتيم أن يكون باستطاعة إسرائيل استخدام قوات أقل مما يتوفر للعرب، ففي الطاقة البشرية ستكون النسبة ١ : ٤ وفي

عدد الدبابات ١ : ٢,٥ أو ٣، وفي الطائرات ١ : ٣ أو ٤، وفي  
الطائرات العمودية المهاجمة ١ : ٢ أو ٣، وفي أعشاش المدفعية ١ :  
٦ أو ٧.

ب - نوعية الأسلحة التي ستستخدم: هي بتقدير روتيم لا مثيل لها في  
السابق، مما يؤدي إلى القضاء على التوازن في الميدان، وسيجد  
الجيش الإسرائيلي صعوبة في تجسيد تفوقه التقليدي. ويتوقع روتيم  
أن يتم استخدام أنواع ممنوعة من الأسلحة، وخاصة بعد أن ظهرت  
لدى العرب بعض الأجهزة التي تشجع على هذا الاستخدام.

ج - الثمن الذي سيدفعه الجانبان، هو بحسب روتيم: في الجانب العربي  
٣٠ ألف قتيل و ١٠٠ ألف مصاب و ٢٥٠٠ دبابة و ٣٠٠ - ٤٠٠  
طائرة. وفي الجانب الإسرائيلي ٣٥٠٠ - ٤٠٠٠ قتيل في ساحة  
المعركة، و ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ قتيل في المؤخرة (= ٦-٥ آلاف قتيل  
كـمجموع) و ٢٥ ألف مصاب و ٨٠٠ دبابة، وستكلف الحرب المقبلة  
إسرائيل ٤-٥ مليارات دولار.

في ختام بحثه ينوّه أبراهام روتيم إلى أنه ينبغي النظر إلى موضوع الحرب  
حتى عام ٢٠٠٠ من زاوية: كيف تستعد إسرائيل للحرب؟! وكيف تفهمها على أنها  
جزء من «المسيرة السلمية»؟! وكيف تتمكن من إيجاد القوة التي ستعمل على  
تسهيل الصعوبات بالنسبة لمتخذي القرارات وتعمل على تخفيف الضغوط وتلين  
ردود الفعل؟! وكيف تستطيع جعل عملية الاستعداد للحرب تسير جنباً إلى جنب  
مع خطوات لتغيير الاقتصاد؟! (٦٤) . وبالرغم من أن روتيم يضع أرقاماً للطاقت  
والخسائر استناداً إلى المعطيات والمعلومات المتوفرة لديه، إلا أن هناك جانباً غير  
مرئي بوضوح في هذه الأرقام، يتلخص من جهة بمحاولة ردع العرب نفسياً عن  
خوض الحرب، وتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية حول  
حجم المآزق الذي تواجهه إسرائيل، مما يستوجب تزويدها بكميات جديدة  
ومتطورة من الأسلحة. ولعل هذا ما يمكن أن يستشفه المتابع من قيام روتيم  
بإدراج أربعة أطراف عربية وأكثر في خوض الحرب المقبلة مقابل الطرف



الإسرائيلي.

.. بالإضافة إلى تقدير روتيم هذا، وقبله تقدير هارايفن، حول الحرب المقبلة، نرى باحثين إسرائيليين آخرين يتحدثون عن قضايا أخرى، مثلاً تناول الضربات الموجعة التي سيوجهها العرب إلى «العمق الإسرائيلي»، وشن حرب استنزاف طويلة الأمد للضغط على اقتصاد إسرائيل ولخلق إشكالات اجتماعية لدى إسرائيل، وغير ذلك<sup>(٦٥)</sup> : كما جرى الحديث عن توقيت الحرب والمفاجآت المستقبلية. ففي مؤتمر «المخابرات والأمن القومي» الذي انعقد (في صيف ١٩٨٨) بمبادرة من جامعة حيفا وباشتراك أكاديميين معروفين وسياسيين وضباط إسرائيليين، أكد معظم المشاركين في هذا الاجتماع الدراسي بأنه يمكن حدوث «مباغطة استراتيجية» من قبل العرب، وأكد الجنرال يعقوب لبيدوت (قائد كلية الأمن القومي) بأنه سيكون من الصعب جداً بالنسبة لإسرائيل، وقوع مثل هذه «المباغطة الاستراتيجية»<sup>(٦٦)</sup>.

لا شك أن مختلف ما يكتبه الباحثون الإسرائيليون حول الحرب المقبلة لا يفتقر إلى الجدية، فهم يطرحون المسألة على أرضية الرغبة في أن يتعايش التجمع الإسرائيلي مع حتمية وقوع الحرب، حتى لا يكونوا - إذا ما حدثت فعلاً - في درجة مناسبة من الحذر واليقظة. ثم إن هذه الكتابات وأمثالها تسهم في إبقاء موضوع الاستعداد للحرب ساخناً في دوائر اتخاذ القرارات الإسرائيلية، وخاصة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تحسباً لأي طارئ.

### **\*\* الخيار النووي الإسرائيلي :**

في ضوء استمرار الصراع بين العرب وإسرائيل وتوقع احتدامه مستقبلاً بوتيرة أعلى، انبرى الباحثون الإسرائيليون المتخصصون في دراسة الموضوع النووي، إلى تناول هذا الموضوع من نواح متعددة أبرزها اعتماده كخيار، وتأثيره على مسار الصراع، والمخاطر المترتبة على تبنيه إسرائيلياً وعربياً.

بين التصورات الكثيرة - التي يصعب حصرها عملياً - يحاول مثير بعيل (استاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية) صياغة رؤية لتأثير ميزان «الرعب

النووي في سياسة إسرائيل الأمنية»، فيرى ان إسرائيل لا تستطيع التغلب على «قيد الأبعاد الجغرافية»، إلا متى تمتعت بتفوق كبير جداً في عدد وسائل الإطلاق النووية وفي تنوع الرؤوس النووية المتفجرة وعددها. وبعد تقليب المسألة على وجوها يقدر بعيل ان العالم العربي سيمتلك على المستوى السياسي من «الردع النووي» قدرة أكبر على التخويف مما سيكون لدى إسرائيل، التي ستضطر في ظل ميزان «الرعب النووي» إلى وضع وجودها بالذات على كفة الميزان، في حين أن العالم العربي لن يخاطر إلا بأجزاء منه، حتى لو كانت هذه الأجزاء مهمة. ويعتقد بعيل ان من شأن عصر السلاح النووي أن يضع في أيدي تحالف الدول العربية سلاحاً نهائياً يستطيع بواسطته تهديد وجود دولة إسرائيل في الصميم دون تعريض العالم العربي لخطر فناء مماثل. بيد ان بعيل يفترض من ناحية ثانية أن ديناميكية «الردع النووي» ستؤدي إلى إحجام الأطراف المتنازعة في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي عن إلقاء رؤوس نووية، وستلجأ فقط إلى التهديد بإلقائها. وفي وضع كهذا، يناقش بعيل حرية العمل على الصعيد الاستراتيجي العسكري، ويستنتج ان إسرائيل ستفقد في العصر النووي الكثير مما أسماه «قدرتها الردعية العسكرية التقليدية»، أي ان دخول السلاح النووي إلى الشرق الأوسط سيقيد إسرائيل في استخدام أسلوب القتال المدرع المتحرك، بينما سيزداد أسلوب حرب العصابات، ولن تستطيع إسرائيل الرد على ذلك بعمليات هجومية فعلية<sup>(٦٧)</sup>.

بالمنهجية ذاتها تقريباً، يتحدث شلومو أهرونسون (المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي البارز) عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة، وعن اعتماد «الردع النووي» من قبل إسرائيل، قائلاً: «إذا كنا نفكر على المدى البعيد، فإن على إسرائيل ألا تدخل في سباق تسلح تقليدي مع جميع العرب، وإذا فعلت ذلك فإنها ستدمر نفسها في حين ان العرب لن يضطروا أن يفعلوا شيئاً أكثر من توريطنا في سباق كهذا (...) وبما أن الخيار النووي - يتابع أهرونسون - موجود في العالم، ولأنه قد تحول إلى عنصر أساسي في الأمن، علينا أن ننظر إلى أمن إسرائيل وكأنه غير قائم على دبابات وطائرات في ظل ميزان قوى متعادل أو ثابت، بل علينا أن ننظر إليه كرمزة واحدة، يشكل الرادع النووي أحد العناصر البالغة الأهمية فيها (...)». ثمة

مفهوم مهم - يقول أهرونسون - أنه في اللحظة التي يصبح فيها لدى إسرائيل خيار نووي، فسيصبح لدى العرب خيار كهذا، وستنشأ عندئذ مشكلة «الضربة الثانية»، والعامل الحاسم هنا هو مساحة الأراضي الشاسعة التي يمتلكونها مقارنة بالمساحة الضيقة عندنا، ولكن الزعيم العربي الذي يملك خياراً نووياً سيحذر جداً من توجيه الضربة الأولى لأنه بذلك سيجازف بإبادة الطرف العربي، لأنه لن يستطيع الوثوق بأن اليهود لن يجدوا حلاً لمشكلة الضربة الثانية (٦٨).

مقابل هاتين الدعوتين الصريحتين، مع بعض التحفظات، لاعتماد إسرائيل «الخيار النووي»، ثمة من الباحثين الاسرائيليين من ينظر إلى «المنطق النووي» على أنه «منطق مفلس» حسب تعبير د. افرايم عنبري (المحاضر في العلوم السياسية بجامعة بارايلان)، لأن هناك جوانب فنية ونفسية وسياسية تعمل ضد الاستقرار النووي في المنطقة. وبالتالي، من الأفضل - حسب هذا الاتجاه - تأجيل إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط بدلاً من استعجاله، نظراً للحاجة إلى وقت لخلق مناخ سياسي مريح يساعد على تخفيض المخاطر التي تنجم عن السلاح النووي. وفي النتيجة يحذر عنبري من العواقب والمشكلات الفنية والبسيكو - سياسية، ويدعو إلى التحسب لانعدام العمق الاسرائيلي وقدرة العرب على امتصاص الضربة، كما يدعو إلى البحث عن بدائل سياسية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي (٦٩).

النموذج البحثي الأكثر أهمية، والذي استدعى ظهور موجات من الردود والردود المضادة، يتلخص بمضمون كتاب «الردع النووي الاسرائيلي - استراتيجية للثمانينات» (٧٠) لمؤلفه شاي فيلدمان (الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب) الصادر عام ١٩٨٢. ففي هذا الكتاب المؤلف من خمسة فصول يناقش فيلدمان المواضيع التالية:

١ - في الفصل الأول / منطق سياق الردع النووي (ص ٧ - ٥٢) يشرح فيلدمان طبيعة الردع العام والردع النووي وعلاقتهما بالأمن والسلام، ويطرح أثناء ذلك ثلاثة خيارات هي الاحتفاظ بسلاح نووي جاهز، وتطوير سلاح نووي لتخزينه سراً دون البوح بأي معلومات عنه (قنبلة في القبو)، وتبني «سياسة



ردع مفتوحة، تتضمن الاعلان صراحة عن امتلاك السلاح النووي. ويبيدي فيلدمان تأييده لهذا الخيار بوضوح.

٢ - في الفصل الثاني / أمن إسرائيل والسلاح النووي (ص ٥٣ - ١٠٢) يحلل فيلدمان سياسة الردع والاحتكار النووي الاسرائيلي، وخاصة في شرق أوسط متعدد القوى النووية. ويعدّ المزايا المترتبة على هذه السياسة (ومنها: زيادة القدرة الاسرائيلية على التهديد - دفع العرب إلى التفكير قبل تحدي أمن ووجود إسرائيل - حرمان العرب من القدرة على مواجهة إسرائيل - إزالة الجوانب الغامضة في علاقة إسرائيل مع أعدائها - الوصول إلى توازن واستقرار في السياسة الاسرائيلية). وبعد أن يعدّ فيلدمان الأهداف العربية التي يمكن أن تلجأ إسرائيل إلى تدميرها، يعرض سيناريو من أربعة احتمالات يصفها بأن الدول العربية يمكن أن تتبنى أحدها في مواجهة إسرائيل النووية (وهي: مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية لعدم التسرّب النووي والسماح لوكالة الطاقة النووية الدولية بمراقبة منشآتها النووية - طلب ضمانات من الدول الكبرى - تطوير قدرات ردع خاصة وضمناً أسلحة كيميائية - تطوير أسلحة نووية). ويعتبر فيلدمان أن أيّاً من هذه الاحتمالات لن يؤثر على فعالية «الردع الاسرائيلي» (...).

٣ - في الفصل الثالث / السلاح النووي الاسرائيلي والسلام (ص ١٠٣ - ١٤١)، يعرض فيلدمان الانتقال من الردع العام إلى الردع النووي و«الحكمة» في ذلك، ويرى ان استراتيجية «الردع النووي» يمكن توظيفها لأهداف محدودة، ويقدر أن هذا التوظيف سيتعطل في حال استمرار التمسك الاسرائيلي بالصفة والقطاع، ولن تستطيع إسرائيل ردع عمليات عسكرية محدودة من الجانب العربي. ويخصص فيلدمان القسم الأخير من الفصل لدراسة العلاقة بين الردع النووي وما أسماه «الارهاب الفلسطيني ضد اسرائيل»، فيضع ثلاثة احتمالات (هي: انعدام التأثير الاسرائيلي على حرب العصابات - ازدياد في سوية العنف الفلسطيني - انخفاض عمليات الفدائيين نظراً للشعور باليأس من جدوى التصدي لدولة نووية) ويرجّح فيلدمان هذا الاحتمال



الآخر.

٤ - في الفصل الرابع/ المخاطر المترتبة على شرق أوسط نووي (ص ١٤٢ - ١٧٥)، يناقش فيلدمان المشاكل الخاصة بطريقة فهم استعمال الأسلحة النووية، وخطورة اللجوء إليها خلال حرب تقليدية، وموضوع التحكم في الحرب النووية ضمن نظام يوجد فيه أكثر من قوة نووية، واحتمال وقوع كارثة نووية، وصعوبة السيطرة على القرار والحفاظ على التسهيلات والاعتدة النووية، وأخيراً إمكانية أن يتسبب التسرب النووي في لجوء مجموعات صغيرة من الأفراد بأعمال لا عقلانية ولا مسؤولة عبر استخدام أسلحة نووية صغيرة في أعمال العنف.

٥ - في الفصل الخامس والآخر/ ردود فعل القوتين العظميين على التسليح النووي الاسرائيلي (ص ١٧٦ - ٢٣٦)، يستعرض فيلدمان احتمالات ظهور ردود سلبية، وإمكانية القيام برد أميركي - سوفيتي مشترك، بالإضافة إلى احتمال منح بعض الدول العربية ضمانات سوفياتية مشروطة ضد الاستخدام الاسرائيلي للسلاح النووي، ولجوء الولايات المتحدة إلى ربط موقفها بموضوع الأراضي المحتلة.

.. رداً على كتاب شاي فيلدمان، ألف البروفسور يائير عفرون (من جامعة تل أبيب) كتاباً بعنوان «المعضلة النووية لإسرائيل»، يقوم - طبقاً لتقرير صحفي اسرائيلي - على تبني رأي مفاده أنه سيكون من الخطأ الجسيم من جانب إسرائيل انتهاج ردع نووي واضح، وأن أفضل طريقة (لردع العرب) عن شن حرب ضد إسرائيل هو انعدام «الردع النووي» الواضح. وبناء على قيام عفرون بتحليل موازين القوى الكمية والنوعية بين إسرائيل والدول العربية، يصل إلى نتيجة تتلخص بأنه في المستقبل المنظور تستطيع إسرائيل الاعتماد على استراتيجية قائمة على أساس الأسلحة التقليدية، وحتى في حال حدوث ائتلاف عربي كبير - يتابع عفرون - فإن ميزان القوى للتشكيلات البرية ما زال حتى الآن (١٩٨٨) أبعد من أن يكون خطيراً من وجهة نظر إسرائيل. ذلك أنه يتبين من دراسة السيناريو المتطرف جداً، أن الائتلاف العربي - حسب عفرون - هو أبعد من أن يضع

إسرائيل أمام قوات عسكرية بنظام حجم يقترب من النسبة المطلوبة لانتصار المهاجم. ويرى عفرون ان السلاح النووي الاسرائيلي لا يمكن أن يحقق ردعاً تاماً، إذ سيكون مهماً تقريباً في حروب محدودة، كما أنه سيكون غير هام في مواجهة ما أسماه «العمليات الارهابية». ويخلص عفرون إلى أنه بسبب السلاح النووي فإن الشرق الأوسط خلافاً للحالات الدولية سيعاني عدم استقرار خطير، بسبب أربعة عوامل غير موجودة لدى الدولتين العظميين (هي: استمرار النزاع - انعدام الاستقرار الداخلي في كثير من دول المنطقة - التوتر الاجتماعي الناتج عن مسيرات التحديث والرد المتعصب عليها - البنية المتعددة الاستقطاب في الشبكة الشرق أوسطية). ويتصور عفرون أن الشرط الأول لمواصلة الاعتماد على «استراتيجية الردع التقليدي» هو قيام «صفقة تسويات سياسية» تحتوي ضمناً على تسويات أمنية (٧١).

... تجدر الإشارة ، أخيراً ، إلى أن مناقشة الأعمال البحثية الاسرائيلية للخيار النووي لدى اسرائيل، تظل مناقشة في الاطار النظري، وتكثر فيها الافتراضات والآراء، مع الابتعاد كلياً عن تأكيد أو اثبات امتلاك اسرائيل للقدرة النووية.

### **\*\* استخلاصات :**

\* تنتمي اهتمامات الباحثين الاسرائيليين بشؤون المستقبل، إلى «ظاهرة عامة» تسود مختلف دول العالم، بيد أنه يطغى على الحالة الاسرائيلية خضوعها لاعتبارات وعوامل صراعية أكثر ضغطاً مما هو في مختلف الحالات الأخرى.

\* بصرف النظر عن استبعاد النجاح الاسرائيلي في تفتيت أقطار المشرق العربي، مستقبلاً، تظل تطلعات التفتيت مدرجة على قائمة انشغال العديد من الباحثين الإسرائيليين.

\* يرسم الباحثون الاسرائيليون المهتمون بالأوضاع الداخلية العربية، وباتجاهات العرب إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي، صورة ذهنية

خاصة تعبر عن الميول الذاتية، أكثر مما تعبر عن واقع الأوضاع والاتجاهات العربية وتغيراتها في المستقبل.

\* يُكثر الباحثون والمهتمون الاقتصاديون لدى إسرائيل من الحديث عن «السلام الاقتصادي» مع العرب، كعنوان يجري تحته التمهيد ذهنياً لغزو المنطقة العربية عبر بوابة الاقتصاد، سيّان أكان ذلك بعد استخدام الأداة الحربية أو بالوسائل الدبلوماسية.

\* في كافة المواضيع الداخلية الاسرائيلية، يتركز العمل البحثي الاسرائيلي على كيفية توجيه اسرائيل نحو الآفاق المستقبلية، بشكل يمكنها من اجتياز العقبات الذاتية، وصولاً إلى «ضمان مستقبل الدولة».

\* يعالج الباحثون الاسرائيليون المتخصصون مواضيع الديمغرافيا والحرب المقبلة والخيار النووي، كأمثلة، بطريقة تنمُّ غالباً عن تشجيع واضح للمؤسسة الحاكمة في انتهاج سياسة تقود إلى تأمين المزيد من عوامل القوة الاسرائيلية، وتجنب اسرائيل الوقوع في أي مشكلة عسيرة على الحل، مع تجاهل سافر لحقوق العرب وتطلعاتهم.

## \* خاتمة ....

حين توضع العملية البحثية الإسرائيلية في سياقها العام، يتضح أن المهمات التي تؤديها هي من التعدّد بحيث تطل كافة شؤون إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي. وفي هذا الأداء نجد محاولات - إرادية أو عفوية لا فرق - لتعميم المفاهيم والقيم الايديولوجية والسياسية الصهيونية، ليس فقط بين أفراد التجمع الإسرائيلي، وإنما أيضاً على صعيد الكثير من دول العالم.

إن ما تنتظره إسرائيل من مستشرقها وباحثها محكوم بهذه المحاولات، في مسعى يضمن من جهة إمكانية الوصول إلى نظام اجتماعي مستقر يتمتع باتفاق شعبي على شرعية الدولة والولاء لمؤسساتها وتجنيد كل الأدوار الاجتماعية في مواجهة العدو الخارجي الذي يتم إبرازه هنا كمصدر لخطر الفناء الإسرائيلي، ويضمن من جهة ثانية حيابة القبول الدولي لكل ما يصدر عن إسرائيل من أفكار ومواقف وسلوك.

النجاح الإسرائيلي، على الصعيد الداخلي، يقوم على ما يمكن أن نسميه «تزييف الوعي الاجتماعي - السياسي» لدى الإسرائيليين، لاستخدامه في عملية الضبط الاجتماعي، وفي تمكين المؤسسة الحاكمة من الاستمرار بسيطرتها على المجتمع وإيجاد أوضاع اجتماعية - ثقافية تحدّد السلوك الاجتماعي، وبالتالي بناء شخصية لا تفرق رؤاها وممارستها عما تريده هذه المؤسسة.

في إطار عملية «تزييف الوعي» هذه، يتم نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، وإكساب الإسرائيلي الاتجاهات والقيم السياسية التي تجعله يحسّ بالواقع ويدركه بالصورة التي ترسمها له المؤسسة الحاكمة، لدفعه إلى التمسك بالبدائل التي تُطرح أمامه، بمشاركتة أو بالنيابة عنه، وذلك بالتلازم مع تحويل المشاعر والأحاسيس والتصورات المتولّدة من نطاق الفرد إلى المستوى الجماعي.

وإذا كان من الصعب الجزم بأن وعياً ما هو «وعي حقيقي كلياً» أو «وعي زائف كلياً»، فإن من المتيسر التمييز بين حالتين للوعي، يكون أحدهما متحرراً إلى حد كبيرة من التشويهات والضغط الرامية إلى حصره ضمن حدود معينة،



ويكون في الأخرى عكس ذلك. والتميز بين الحالتين ينطلق بالتأكيد من التعرف على مدى مطابقة هذا الوعي أو ذاك للعقلانية وللحياة الإنسانية السوية.

إن أبحاث الاستشراق وشؤون الصراع تلعب هنا دور أداة رئيسة في تحديد طبيعة الوعي (هويته) لدى الإسرائيليين. وفي هذه الأثناء يظل مسموحاً لهم التحلي بعقلية انتقادية في المسائل الداخلية الخاصة بحياة الفرد والدولة، لكن حين يتعلق الأمر بالصراع مع العرب، يتم تحريض هذه العقلية لتتفتق عن سبل تمكين إسرائيل من الاستمرار في هذا الصراع والارتقاء بأدائها لتحقيق مرحلة بعد أخرى من المشروع الصهيوني. وهذا ما يكافئ - عملياً - صناعة شخصية وظيفية منفذة تنساق دوغمائياً وراء المقولات التي تخدم زعامة المشروع وأهدافها، والتي يتم تصويرها وتترأى للإسرائيليين بأنها ناجمة عن «وعي حقيقي». بينما يتعلق الأمر هنا بخلق «وعي زائف» له قوة «وعي حقيقي»، إلى حين بالطبع، في صفوف الإسرائيليين.

لا يعني الحكم الذي نسوقه أن المسألة البحثية الإسرائيلية خاضعة تماماً لتدبير مسبق من قبل المؤسسة الحاكمة في الكيان، ولا يعني أن الباحثين هم أداة طيعة في يد هذه المؤسسة. ذلك أننا ننظر إلى الأمر من زاوية أن الباحثين الإسرائيليين يوضعون في أجواء يجدون أنفسهم ضمنها أنهم ينتجون أو يعيدون إنتاج الأفكار التي تشربوا بها، وهذه إحدى خصائص الانتماء «اليهودي - الصهيوني - الإسرائيلي» الذي يوفر للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قسماً كبيراً مما تريده من الباحثين والمستشرقين لديها. وهو ما يفسّر، جزئياً، لماذا يتم تأمين متطلبات العملية البحثية الإسرائيلية، واستحداث مؤسسات للأبحاث على نحو لا نجده شائعاً في مختلف دول العالم، لتكون النتيجة أن جهاز البحث الإسرائيلي في الشؤون الاستشراقية والصراعية والسياسية العامة، هو جزء رئيس من نظام العمل لدى إسرائيل.

أخيراً، نحن في الموقع المقابل، ندرك أن الباحثين والمستشرقين الإسرائيليين يشكلون سلاحاً إسرائيلياً لا يختلف عن أي سلاح آخر، وبالتالي فإن مهمة إخراجه من المعركة والصراع ككل، لا بد أن تستند إلى امتلاك عربي للقدرة الذاتية

الكفيلة بذلك. ومن المؤكد أن كسر حلقة الانسجام بين المفاهيم التي ترسّخها العملية البحثية الإسرائيلية وبين مختلف شرائح التجمع الإسرائيلي، يقتضي نهوضاً عربياً شاملاً بكل مستلزمات المواجهة على كل المستويات، ووضع هذا النهوض على المسار الذي يوصلنا إلى المستقبل المنشود. وليس ثمة ما يدعو لليأس.

إبراهيم عبد الكريم  
دمشق في ٢٨ / ٢ / ١٩٩١م

## **\*\* ملحق \*\***

### **نبذة عن المستشرق يهوشفاط هركابي باحث الصراع البارز لدى إسرائيل**

يعدُّ يهوشفاط هركابي في مقدمة المستشرقين الإسرائيليين الذي تناولوا، وما زالوا يتناولون، الصراع العربي - الإسرائيلي كوضوع بحث. ويوصف هركابي بأنه مفكر استراتيجي له حضوره على المستويين الإسرائيلي والخارجي، وتستعين به الأجهرة والمؤسسات والشخصيات القيادية الإسرائيلية، كما تستأنس بعض الدوائر السياسية والبحثية الأميركية والغربية بأرائه وتقديراته. وفيما يلي لمحة موجزة عن سيرة حياته ونتاجاته ومواقفه.

#### **\*\* يهوشفاط هركابي في سطور<sup>(١)</sup> :**

- أبوه القاضي تسدقياهو هركابي درس في ثمانينات القرن التاسع عشر في مدرسة ابتدائية عربية بالقدس، وكان اليهودي الوحيد فيها. وقد جعلت هذه الدراسة الطريق مفتوحة أمامه إلى المدرسة الثانوية في دمشق التي أتم دراساته فيها. ولدى عودته إلى فلسطين، تزوّج من إحدى فتيات المستوطنين في بتاح تكفا، ورُزق بابنه يهوشفاط عام ١٩٢١.
- تعلم يهوشفاط هركابي في مدرسة هريثالي في حيفا، وتفوق في العلوم الدقيقة، لكنه فضّل الدراسة في الجامعة العبرية في مواضيع مثل الفلسفة والتاريخ واللغة والأدب العربي.
- خدم في منظمة الهاغاناه، وفي العام ١٩٤٣ تم تجنيده في الكتيبة الثانية في الفرقة اليهودية بالجيش البريطاني.
- بعد الحرب العالمية الثانية استأنف الدراسة في مؤسسة تابعة للوكالة اليهودية،

أعدت الرعيل الأول من سلك وزارة الخارجية الإسرائيلية فيما بعد. فكان يهوشفاط هركابي واحداً من ٢٥ شاباً تم إعدادهم ليكونوا نواة لوزارة الخارجية في دولة إسرائيل المنتظرة.

- عاد إلى الخدمة في الهاغاناه، وعُيّن عام ١٩٤٧ قائد كتيبة الطلبة الجامعيين في القدس، واشترك في حرب ١٩٤٨، وخدم في الجيش الإسرائيلي. وكان عضواً في اللجنة العسكرية التي فاوضت مصر والأردن بخصوص الهدنة، كما اشترك في محادثات رودس.

- انضم إلى وزارة الخارجية لدى تشكيلها للمرة الأولى، وأصبح رئيس مكتب وزير الخارجية الأول موشي شاريت وسكرتيره السياسي. وعُيّن رئيساً لدائرة شؤون آسيا.

- اشترك في المفاوضات السرية المباشرة التي أجرتها إسرائيل مع بعض قادة الدول العربية آنذاك.

- أصبح نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٤.

- أمضى العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٥ في الدراسة الخاصة في باريس.

- عاد إلى فلسطين بعد ذلك، وعُيّن رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية، وكان في هذا المنصب أثناء العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) وورقي إلى رتبة لواء.

- التحق عام ١٩٥٩ بجامعة هارفارد كدارس، وحاز على درجة الماجستير في العلاقات العامة، وبعد تخرجه عمل نائباً لمدير عام مكتب رئيس الوزراء.

- انتقل إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية من سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٨، وحصل خلال ذلك الوقت على درجة الدكتوراه من الجامعة العبرية، واستقال من الجيش إثر إشارة لدعوة التجنيد «ليلة البسط» أذيعت خطأ مما اضطره في أعقابها إلى الانسحاب من الخدمة.

- عمل مدرّساً في الجامعة العبرية في قسم العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط اعتباراً من العام ١٩٦٨، ثم أعير إلى وزارة الدفاع عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وصار مساعداً لوزير الدفاع في شؤون السياسة الإستراتيجية.

- قدّم استشارات متعددة إلى بعض الوزارات الإسرائيلية (الخارجية - التعليم -



- الدفاع .. إلخ) ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ودعته رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها، لاستشارته.
- عيّن في العام ١٩٧٧ مستشاراً لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لشؤون الأمن والاستخبارات.
- وزّعت مقالاته على الجيش الاسرائيلي بعشرات الآلاف من النسخ، وأقرّت وزارة المعارف الاسرائيلية بعض كتيّباته في برامج التعليم في المدارس، ووجّهت أفكاره الخط الحكومي الاسرائيلي فترة من الزمن، فكانت بصورة خاصة، أساساً لموقف غولدا مائير وحكومتها.
- تفرّغ خلال السنوات الأخيرة للعمل الأكاديمي، التدريسي والبحثي، وهو يتقن اللغة العربية ويتابع ما يصدر في الدول العربية من كتب ومجلاّت وصحف ونشرات وتتمحور كتاباته حول الشؤون العربية وشؤون الصراع العربي - الاسرائيلي.
- يقيم في القدس المحتلة، متزوج وله ولد وبنت.

#### \*\* من مؤلفاته :

- ١ - كتاب «مواقف العرب من النزاع العربي - الاسرائيلي»، صدر في تل أبيب عام ١٩٦٨، ويتألف من عشرة فصول - في نحو ٤٥٠ صفحة - هي: هدف العرب من النزاع - الايديولوجية العربية بالنسبة للنزاع - العداء ومفهوم العدو لدى العرب - الصهيونية العالمية وأعمالها ومبادراتها - اليهود ومواقف العرب من الديانة اليهودية - اسرائيل، محاسنها ومساوئها في المنطقة العربية - كيف ينظر العرب إلى أنفسهم من خلال النزاع مع إسرائيل - من الايديولوجيا إلى تحديد الموقف - إمكانيات التغيير - المسألة الذاتية الفلسفية لدى العرب»<sup>(٢)</sup>.

قام يهوشفاط هركابي، في هذا الكتاب، بجمع وجدولة مظاهر الكراهية و«التشنيع» على اليهود والصهيونية التي ظهرت في الصحف والمجلات والكتب الصادرة باللغة العربية. ووضع مقولة «مناهضة العرب للسامية»،

وقال: انه من بين ١٦٠ كتاباً عربياً صدرت عن اسرائيل، هناك حوالي ٥٠ كتاباً تتناول «بروتوكولات حكماء صهيون»، وان بعض المؤلفين يبررون جرائم النازية صراحة، ويشيدون بأخمان بعد إعدامه، ويصفونه بأنه بطل سقط في الجهاد(...) والبعض الآخر يحيي جرائم الدم اليهودية الخاصة بان رب اليهود لا يكتفي بالقرايين من الحيوانات، ويلزم اليهود بالقرايين البشرية لإرضائه. ومن هنا كانت العادة اليهودية بذبح الأطفال، واستنزاف دمائهم لعجين فطائر عيد الفصح. كما قام هركابي باستخراج التعبيرات التي تستخدم ضد اسرائيل، وأكد أن جميعها تدور حول الذبح والتدمير والالقاء في البحر والحرق والازالة..الخ<sup>(٣)</sup>.

٢ - كتاب «تيارات في السياسة والاجتماع العربي بعد حزيران ١٩٦٧»، صدر في تل أبيب (دار النشر العربي) ١٩٧١، وهي مؤسسة تابعة للهستدروت. ويضم الكتاب مجموعة مختارات من الكتابات العربية التي صدرت بعد عام ١٩٦٧ حول موضوع الهزيمة العربية وأسبابها وطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي، بالاضافة إلى مقدمة طويلة بقلمه مكرّسة لدراسة ما أسماه «التيارات الفكرية العربية التي برزت في تفسير الهزيمة وتحليلها وفهمها واقتراح السبل لتخطيها».

أبرز المختارات التي انتقاها هركابي، هي: جزء كبير من كتاب صلاح المنجد «أعمدة النكبة» - أجزاء من كتاب صادق جلال العظم «النقد الذاتي بعد الهزيمة» - قسم من كتاب قسطنطين زريق «معنى النكبة مجدداً» - بيان ٥ حزيران لأدونيس في مجلة الآداب، آب/ اغسطس ١٩٦٧ - مقال ناجي علّوش «جدل الهزيمة والنصر» في دراسات عربية أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ - مقال لعبد الرحمن البرّاز بعنوان «كيف يربح العرب الحرب» - مقال لابراهيم عامر «الدعايات العربية في الميزان» ومقال لكل من سيسيل وجورج حوراني في النهار ١٢/٨/١٩٦٧ والقضايا المعاصرة صيف ١٩٦٩.

يستنتج هركابي من متابعته لحركة الفكر السياسي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، وجود خمسة تيارات متنازعة، هي:

أ - التيار الاصلاحي (الليبرالي) الذي يُرجع الهزيمة إلى ضعف المجتمع وتخلّفه ويدعو إلى إدخال تعديلات جذرية وعميقة عليه وإلى أنظمة حكم ليبرالية.

ب - التيار الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قيام ثورة شاملة تؤدي إلى إجراء تغيير جذري في جميع مجالات الحياة العربية.

ج - التيار الاسلامي، الذي يدعو إلى إصلاح الأمة عن طريق الدعوة السلفية في العودة إلى القيم الاسلامية.

د - التيار الحاكم، النزعة الرسمية في التقليل من أهمية الانتصار الاسرائيلي، وفي تفسير الهزيمة على أساس عوامل عرضية وطارئة.

هـ - تيار فتح وم.ت.ف الذي ينسب اليه القول بان وجود إسرائيل هو سبب الضعف العربي كله.. دار النشر أضافت مقدمة تحدثت فيها عن تيار سادس، بالإشارة إلى ما تسميه بواذر ظهور تيار عربي جديد إزاء الصراع، يشدّد على الأصوات العربية الداعية للتفاهم مع إسرائيل والاعتراف بها والعمل معها على ازدهار المنطقة في المستقبل<sup>(٤)</sup>.

٣ - كتاب «الاستراتيجيات العربية والاستجابات الاسرائيلية» صدر في نيويورك عام ١٩٧٧، ويتألف من عشرة فصول صنفت في قسمين: القسم الأول يتحدث عن السياسات العربية في فترة الخمسينات والستينات وعملية الانتقال إلى الهدف إلى البرنامج - المدارس الفكرية الثلاث الجديدة في الفكر العربي على خلفية حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وهي مدرسة التآكل والتلاشي، ومدرسة تحجيم إسرائيل وإعادتها إلى أبعادها الطبيعية، ومدرسة النضال الدؤوب - مطالب المدارس العربية الثلاث بالانسحاب الاسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية - وجهات نظر المدارس العربية الثلاث بشأن التسوية، وهي تفكيك إسرائيل عن طريق التطور الذاتي للمجتمع الاسرائيلي والعودة إلى العمل السياسي بسبب عدم القدرة على القضاء على إسرائيل عسكرياً، واستخدام كافة الطرق المتاحة دون أي حاجة لتسويات مرحلية.. أما القسم الثاني فيدرس السياسة الاسرائيلية من خلال: الصراحة الذاتية وتقييم

السياسة ومسألة التنازلات، بالإضافة إلى عرض وتحليل مدارس الفكر الاسرائيلي الثلاث، وهي حمائم الحمائم وصقور الصقور وحمائم الصقور. وفي الفصل التاسع مقارنة بين المدارس الفكرية العربية والإسرائيلية. وفي الفصل العاشر يجمال هركابي رؤيته ويخلص إلى أن تطورات المستقبل تفيد بأن العرب غير مستعدين لإنهاء الصراع، وعلى إسرائيل أن تنتهج موقفاً عنيداً وصقرياً<sup>(٥)</sup>.

٤ - كتاب «قرارات إسرائيل المصرية» صدر بالعبرية عن عام عوفيد عام ١٩٨٦، وبالإنجليزية في لندن ١٩٨٨، ويتألف من خمسة فصول تم فيها حلول الصراع العربي - الإسرائيلي والمواقف السياسية في الصهيونية وإسرائيل، ومرحلة صعود الليكود إلى السلطة. كما درس اليهودية القومية الدينية، وفي الفصل الخامس «إلى أين تسير إسرائيل» حدّد هركابي بعض الاتجاهات التي يتعين على إسرائيل مراعاتها، وضمن هذا الفصل الذي يلخص وجهة نظر هركابي إزاء الصراع، نجد تركيزاً على آلية الحساب التاريخي وضرورة تحرير إسرائيل من الضغوط المرحلية، وعلى أهمية استعادة أهل الفكر «الانتلجنسيا» دورهم، وعلى جعل العلاقات الدولية الأساس الذي تُبنى عليه التصورات الإسرائيلية بمعزل عن التمرکز حول الذات، ثم يتحدث هركابي عن الواقعية في النظرة إلى الذات والآخر، وإلى عملية الصراع. كما يدعو إلى اتخاذ موقف نقدي من التاريخ الحديث وإلى إدراك حقيقي لمكانة إسرائيل في العالم. ثم يشدّد على أهمية أن تكون إسرائيل أمة مقاتلة ومبدعة حتى في ظل إحلال السلام مع العرب. ويرى أن على إسرائيل أن تتخذ قرارات حاسمة في كثير من المسائل الداخلية والخارجية، ومنها أن تتلخص من بقايا الأنماط الفكرية التي ورثتها إياها روح جابوتنسكي - بيغن، وأن تبني مجدها على نوعيتها، وأن تخفض مطالبها ومعاييرها، وأن توافق على حل لمشكلة المناطق المحتلة لتجنب المخاطر الديمغرافية والسياسية والمصرية المتوقعة<sup>(٦)</sup>.

٥ - مجموعة أخرى من الكتب والكراسات، أهمها: «الحرب الذرية والسلاح النووي» - «بين إسرائيل والعرب» - «الفدائيون والاستراتيجية العربية» -



«عبرة العرب من هزيمتهم» - «كيف تمّ شرح الموقف العربي في الجيش المصري» - «الميثاق الوطني الفلسطيني» - «الفلسطينيون وإسرائيل» - «أعراض باركوخفا»... بالإضافة إلى مئات الأعمال والمواد المنشورة داخل فلسطين المحتلة وخارجها (محاضرات - ندوات - أبحاث - مقالات - تصريحات - مقابلات .. إلخ). وبعض هذه المواد ورد ذكره في ثنايا العديد من فقرات هذا الكتاب.

### **\*\* مواقف هركابي.. أيّ تحوّل؟!**

خلال سنوات الستينات والسبعينات كان يهوشفاط هركابي يتبنى مقولات وآراء متشدّدة إزاء سبل حل الصراع العربي - الاسرائيلي، وخاصة في الموضوع الفلسطيني. ويعكس المقال الذي نشره في مجلة «الأزمة الحديثة»<sup>(٧)</sup> أواسط عام ١٩٦٧، طابع التشدّد الذي طغى على رؤيته للصراع. كما يعكس هذه الرؤية مقال كتبه هركابي في حزيران (يونيو) ١٩٧٢، يتحدث فيه عن «مشكلة الفلسطينيين»، فيبدو له أن دولة فلسطينية في الضفة الغربية غير قابلة للبقاء، ليس بسبب صغر حجمها فقط - كما يقول - وإنما الأهم بسبب وضعها السياسي، نظراً لأن هكذا دولة يمكن أن يعزلها الاردن عن الدول العربية، وستكون لهذا العزل آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى، وسيبقى أمامها الاعتماد على إسرائيل كسوق ومنفذ. ويدّعي هركابي أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يكونوا شركاء لإسرائيل في المستقبل المرئي في تسوية سياسية، لكنهم قادرون على أن يكونوا شركاء في تسويات عملية تتمثل في حقل النشاط الاقتصادي<sup>(٨)</sup>.

وبالرغم من أن هركابي يحاول عدم إعطاء موقف واضح، فيقتصر في حديثه على توصيف الحالة، ويسعى إلى معالجة المشاكل عندما تظهر، إلا أنه من خلال روح كتاباته القديمة، كان لا يؤمن بإجراء أي مفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين، وكل ما يريده هو اتباع سياسة من شأنها إطلاق الشعارات التي تبدو في ظاهرها معتدلة ومرنة، ولكن الهدف الحقيقي من ورائها هو زرع الانشقاق والخلاف داخل المعسكر الفلسطيني<sup>(٩)</sup> آنذاك كان هركابي يصنّف

نفسه ضمن مدرسة «حمائم الصقور» الاسرائيلية، حسب تسميته، ويعبّر بشكل أصيل عن السلوك السياسي الصهيوني الرسمي الذي يحاول أن يطرح أمام الخصم والرأي العام سياسته وشروطه بطريقة تبدو معها معتدلة ومعقولة، بينما هي في الجوهر تعجيزية، بحيث لا يستطيع الخصم إلا رفضها، وفي هذه الحالة يبدو الخصم هو المتطرف وغير المعقول. واستناداً إلى هذا وغيره، يبيّن الباحث الفلسطيني هاني مندرس أنه ما دام الكاتب في اسرائيل يلتزم بما تمثّله الصهيونية، فإن فكره لا بد أن يكتسب الكثير من السمات الصهيونية وبما تمثّله من تضليل ومراوغة وعدم أمانة، مهما تسترّ فكر هذا الكاتب برداء النظرة «العلمية»<sup>(١٠)</sup>.

لا شك أن هذا الحكم قابل للاستمرارية وللتعميم، سواء تعلق الأمر بـ«حالة» هركابي أو غيره، بصرف النظر عن أي تغيرات شكلية أو طفيفة تطرأ على طروحات هذا الباحث الاسرائيلي أو ذاك. ويمكن القول أن هكذا تغيرات قد طرأت بالفعل على ما أنتجه هركابي منذ أواسط الثمانينات. ولنلاحظ كيف كان مسارها؟!

في مقابلة صحفية معه، رأى هركابي شكل التسوية الخاص بـ«المشكلة الفلسطينية» هو قيام كونفدرالية مع الاردن، تقوم إلى جانب اسرائيل. ويعتقد أن للسلام ديناميته الذاتية التي تخلق مصالح مشتركة في السلام واستقرار الحدود، وهذا ما سوف يعمل ضد أحلام العرب في الاستمرار بالنضال ضد اسرائيل. ويذهب إلى أنه بدأت تظهر «مرحلة استراتيجية» بين الفلسطينيين، إذا أخفقت فسوف يقوى جانب المتطرفين<sup>(١١)</sup>. وبعد ذلك بأقل من عام ونصف، نرى هركابي يحذّر من أن اسرائيل مقبلة على «الانتحار الوطني»، ويصف لمواجهة مثل هذا المصير رداً هو «الانسحاب التام من منطقة الضفة الغربية»<sup>(١٢)</sup> وأخذ هركابي يكرر الحديث عن «الخطر الديمغرافي الفلسطيني» في كتاباته وتصريحاته، مستخدماً الصورة التالية للمقارنة: مع كل مخزونها النووي فإن الولايات المتحدة لا تستطيع حماية نفسها لو كان ١٤٠ مليوناً من سكانها من الروس. وذلك في إشارة إلى ما يترتب على ارتفاع نسبة العرب في البلاد. ويرسم هركابي خيارين أمام اسرائيل هما إما أن تقوم دولة فلسطينية الى جوارها، أو أن تتحول إلى دولة

عربية (حتى لو كانت غير فلسطينية) وتستطيع اسرائيل أن تتدرج في «مسيرة الحماسة» كدولة تعمل ضد مصالح نفسها. ويخلص إلى أنه من الممكن الوصول إلى سلام ولكن بثمن أعلى مما كان قبل ذلك، وبمقدار ما تتأجل التسوية، سوف تتردى ظروف اسرائيل حتى تصبح أمام قرعة مقطوعة<sup>(١٣)</sup>.

وفيما بعد راح يهوشفاط هركابي يعلن صراحة عن الطريقة التي يقترح اعتمادها من قبل اسرائيل، فنجدته في مقابلة معه أواخر العام ١٩٨٨ يجيب على سؤال: هل توصي الحكومة الاسرائيلية بالجلوس مع م.ت.ف لإجراء مفاوضات؟ بقوله: لا أقول ذلك اليوم فقط، بل قلته عام ١٩٨٥. وبعد أن يستخدم عبارات القذف والشتن ضد المنظمة، يستدرك: لكن التفاوض معها، وليس باستطاعة اسرائيل أن تحدّد ممثلي الطرف الآخر. وإزاء تساؤل مثل: هل انك أصبحت «يسارياً» أم أن إسرائيل هي التي أصبحت يمينية؟! يرد هركابي على هذا قائلاً: يصفونني بأنني جننت وإن مرض السرطان أضرب رأسي أيضاً. إن الجنون ليس بي، وإنما في دولة إسرائيل، فحرب الأيام الستة (= عدوان ١٩٦٧) سببت الجنون لنا.. ويتابع: نحن موجودون عند نقطة تحول عالمي كبير، فالصراع بين الدول العظمى وفقاً للترتيبات الدولية الجديدة لم يعد صراعاً إقليمياً، وتوزيع مناطق النفوذ انتهى تقريباً، والحرب في الشرق الأوسط تهدّد الدولتين والتنافس بينهما الآن ليس إقليمياً بل هو تنافس اقتصادي تكنولوجي، ولذلك فإن إسرائيل لا تشكل كنزاً استراتيجياً للولايات المتحدة - على حد قوله - ويضيف: إما أن يقولوا لنا تعالوا إلى حل مفروض أو أن يقولوا: طالما أنكم غير مستعدين فبإمكانكم أن تنتحروا على غرار الحرب العراقية - الإيرانية. وأخيراً يصف هركابي الموقف الإسرائيلي بأنه موقف متصلب، فإسرائيل تطالب بكل الأرض، والأخطر هو القول بأن إسرائيل لن تستمر في الوجود إذا قامت دولة فلسطينية. ونحن نشبه بذلك الإنسان الذي يعلق وجوده بالجلوس على ظهر غيره. وإذا كان هذا ما تريده إسرائيل فإن هناك افتراضاً بأن يقال لنا إما أن تنزلوا وإما أن تموتوا<sup>(١٤)</sup>.

.. هذه عينات قليلة من القناعات التي أصبح هركابي يفصح عنها، وهي قناعات هاجسها الأول بالطبع كيفية «إنقاذ إسرائيل» من خطر يتهدها مستقبلاً،

جرّاء البعد الديمغرافي للصراع، وما يتصل به من أبعاد سياسية وأمنية وغير ذلك، وإذا كان المتابع لهذه القنوات يخرج للوهلة الأولى بانطباع مفاده أن هركابي قد تغيّر بمقدار كبير، فإن وضع هكذا انطباع على أرضية الاعتبارات التي يحدّدها هركابي في كتاباته لضرورة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية، سيولّد اعتقاداً بأن إملاءات الواقع القائم هي تدفعه لمثل ذلك، وبالتالي فإن أي نجاح قد تحقّقه إسرائيل (فرضاً) في تغيير الظروف القائمة، سيدفع هركابي تلقائياً إلى العدول عن أفكاره الجديدة، على غرار عدوله عن بعض أفكاره القديمة. إذ يعي هركابي تماماً العلاقة بين طبيعة الحل وموازن القوى التي تفرضه، وبالتالي فتغير هركابي لا يعني «صحوة ضمير».



## **\*\* مصادر البحث والإحالات المرجعية:**

### **\* الفصل الأول :**

- (١) د. ادوارد سعيد، «الاستشراق... المعرفة - السلطة - الانشاء»، تعريب د. كمال أبو ديب، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية) ١٩٨١ - الصفحات ٣٧/٣٨/٣٩، ٢١٤/٢١٥ (بتصرف).
- (٢) رضوان السيد، «ثقافة الاستشراق ومصائر وعلاقة الشرق بالغرب»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ العدد ٣١ (بيروت: معهد الانماء العربي) كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ - ص ٧.
- (٣) د. محمد البهي، «المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الاسلام»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (٣٢٤) نيسان/ابريل ١٩٨٣ - ص ١٢٥/١٢٦.
- (٤) د. ميشال جحا، «الدراسات العربية والاسلامية في أوروبا»، (بيروت: معهد الانماء العربي ١٩٨٢) - ص ١٩...
- (٥) د. ادوارد سعيد، «الاستشراق...» - ص ٨٠.
- (٦) د. أنور عبد الملك، «الاستشراق في أزمة» ترجمة د. حسن قبيسي، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣١) - ص ٧١ (بتصرف).
- (٧) فرانسوا دي بلوا، «في نقد المستشرقين»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣٢) - ص ١٤٩.
- (٨) د. شكري نجار، «لم الاهتمام بالاستشراق؟» مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣١) - ص ٦٢/٦٣.
- (٩) عبدالله العروي، «الايدولوجية العربية المعاصرة»، (بيروت: دار الحقيقة) ١٩٧٠ - ص ١٧٣.
- (١٠) د. شكري نجار، «لم الاهتمام بالاستشراق؟» - ص ٦٢.
- (١١) المصدر السابق - ص ٦٣.
- (١٢) د. توفيق سليمان، «اسطورة النظرية السامية»، (دمشق: دار دمشق) ١٩٨٢ - ص ٧١، ٧٨.
- (١٣) روجيه غارودي، «ما يعد به الاسلام» ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم، (دمشق: دار الوثبة) ١٩٨٣ - ص ٢٣٣.
- (١٤) دونالد مالكولم رايد، «جامعة القاهرة والمستشرقون»، ترجمة: صلاح الدين هاشم، مجلة «الثقافة العالمية» السنة ٧ العدد ٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ - ص ١٧...
- (١٥) للتوسع أنظر: ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية - جذورها في التاريخ الغربي» ترجمة أحمد عبدالله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة/٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ - ص ٣٠ ...

- (١٦) كمراجع عن أهم كتب الرحلات إلى المشرق من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، انظر قائمة الكتب الواردة في ملحق بحث: د. جبور الدويهي، «الرحلة وكتب الرحلات الأوروبية إلى المشرق حتى نهاية القرن الثامن عشر»، مجلة «الفكر العربي» السنة ٥ (ع ٣٢) - ص ٦٦ إلى ٦٩.
- (١٧) ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية» - ص ٨٣.
- (١٨) د. شكري نجار، «لم الاهتمام بالاستشراق؟» - ص ٦٧.
- (١٩) المصدر السابق.
- (٢٠) محمود وادي المراه، «بريطانية: صندوق الاستكشافات الفلسطينية»، مجلة شؤون فلسطينية العدد ٩ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) أيار/ مايو ١٩٧٢ - ص ١٩٧.
- (٢١) المصدر السابق (اقتباس).
- (٢٢) المصدر ذاته - ص ١٩٨.
- (٢٣) لتكوين فكرة عن أعمال الصندوق، انظر مثلاً: د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين ١٨٦٥ - ١٩١٥»، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ١٠٤، تموز / يوليو ١٩٨٠ - ص ٧٧ إلى ٩١.
- (٢٤) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى» دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، سلسلة كتب فلسطينية/ ١٣ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٤٢/٤١.
- (٢٥) ريجينا الشريف، «الصهيونية غير اليهودية» - ص ١٢٦.
- (٢٦) محمود وادي المراه، «بريطانية: صندوق الاستكشافات...» - ص ٢٠٠.
- (٢٧) المصدر السابق - ص ٢٠١ / ٢٠٢.
- (٢٨) انظر: مجموعة من المؤلفين، «قاموس الكتاب المقدس» (بيروت: مكتبة المشعل بإشراف رابطة الكنائس الانجيلية في الشرق الأوسط) ١٩٨١ (ط ٦) - ص ٧٧٦ و ٨٤٠/٨٤١.
- (٢٩) د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين...» - ص ٩٢.
- (٣٠) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى...» - ص ٤٥.
- (٣١) محمود وادي المراه، «بريطانية: صندوق الاستكشافات...» - ص ٢٠٢.
- (٣٢) المصدر السابق.
- (٣٣) د. أسعد رزوق، «اسرائيل الكبرى...» - ص ٤٦/٤٧.
- (٣٤) المصدر السابق - ص ٤٦ (اقتباس).
- (٣٥) المصدر ذاته - ص ٢٠٠.
- (٣٦) د. خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين» - ص ٩٩.

- (٣٧) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى...» - ص ٦٢ .
- (٣٨) ريجينا الشريف ، «الصهيونية غير اليهودية...» - ص ١٤٠ / ١٤١ .
- (٣٩) د. أمين عبدالله محمود ، «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية»، سلسلة عالم المعرفة / ٧٤ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) شباط/فبراير ١٩٨٤ - ص ٣٥ .
- (٤٠) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى...» - ص ٢٩ / ٣٠ .
- (٤١) ريجينا الشريف ، «الصهيونية غير اليهودية...» - ص ٢٤٦ ، ٢٤٨ / ٢٤٩ .
- (٤٢) د. محمد البهي ، «المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الاسلام»، - ص ١٢٦ .
- (٤٣) المعلومات من: أ - د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين»، (بيروت دار العلم للملايين) ١٩٨٤ - ص ٣٩٨ ...

ب - Encyclopedia Judaica (M.O), Vol. 12, (Jerusalem.

Keter Publishing House Jerusalem) 1974 - pp. 525/526.

- (٤٤) المعلومات من: أ - يوميات هرتزل، (اعداد: د. أنيس صايغ، ترجمة: هلداس شعبان صايغ)، سلسلة كتب فلسطينية / ١٠ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٥٣٠ ، ٣٨٨ / ٣٨٩ .

ب - د. أمين عبدالله محمود، «مشاريع الاستيطان اليهودي...»، مصدر سابق - ص ١٦٨ / ١٦٩ .

ج - Encyclopedia Judaica (U - Z) Vol. 16 - 65 / 66.

- (٤٥) المعلومات من: أ - د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» - ص ١١٩ إلى ١٢٥ .

ب - Encyclopedia Judaica (F.H) Vol. 7 - pp. 752 / 753.

ج - Massignon, Louis, " Preface à la Bibliographie de I. Go -

ldzyiher Par B.Heller (Paris) 1927, PP. V - XVI.

- د - عبدالله العروي، «الأيديولوجية العربية المعاصرة» - ص ١٤٧ .

- (٤٦) المعلومات من: أ - د. عبدالرحمن بدوي، «موسوعة المستشرقين» - ص ٤٠ .

ب - Encyclopedia Judaica (B) Vol. 4 - PP. 262 / 263

- (٤٧) المعلومات من: أ - ... ، «الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية» (إشراف: د. أنيس صايغ) سلسلة كتب فلسطينية / ٢١ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٠ - ص ٣٦٦ / ٣٦٥ .

Encyclopedia Judaica (F.H) Vol. 7 - PP. 821 / ب -

822

(٤٨) المعلومات من: أ - د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المشرقين» - ص ٤٣٣ / ٤٣٤ .

Encyclopedia Judaica (H.I) Vol. 8 - PP. 980 / 981 ب -

(٤٩) المعلومات من: أ - د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المشرقين» - ص ٣٧٣ إلى ٣٧٧ .

Encyclopedia Judaica (L.M) Vol 11 - PP. 1466/1467 ب -

(٥٠) المعلومات من: أ - د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المشرقين» - ص ٤٧ .

Encyclopedia Judaica (B/S.V) Vol. 4 - P. 161 ب -

ج - ... ، «الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية» - ص ٣٧٣ .

(٥١) المعلومات من: أ - د. عبد الرحمن بدوي، «موسوعة المشرقين» - ص ٣٢٧ إلى ٣٣٠ .

Encyclopedia Judaica (J.L) Vol. 10 - P 1945 ب -

(٥٢) د. شكري نجار، «لم الاهتمام بالاستشراق» - ص ٦٥ .

(٥٣) د. ميشال جحا ، «الدراسات العربية والاسلامية...» - ص ٢٨٢ .

(٥٤) رضوان السيد ، «ثقافة الاستشراق...» - ص ١٩ .

(٥٥) المصدر السابق - ص ١١ / ١٢ (بتصرف) .

(٥٦) د. ادوارد سعيد ، «الاستشراق...» - ص ٢٩٠ .

(٥٧) المصدر السابق - ص ٢٩١ .

(٥٨) د. خليل أحمد خليل، «الاستشراق مشكلة معرفة أم مشكلة اعتراف بالآخر»، مجلة «الفكر العربي»

السنة ٥ (ع ٣١) كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ - ص ٥٥ .

(٥٩) د. ميشال جحا، «الدراسات العربية والاسلامية...» - ص ٧٥ / ٥٦ .

(٦٠) المصدر السابق، و: عماد الجواهري، «فلسطين في مصادر التاريخ الحديث»، مجلة «الدراسات

الفلسطينية» العدد ٤٠ / ٤١ (جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية) كانون الثاني/يناير ١٩٨١

- ص ٨٨ .

(٦١) رضوان السيد ، «ثقافة الاستشراق...» - ص ٦ .

(٦٢) موسى حمود (مُراجع)، «الغرب والشرق الأوسط» تأليف برنارد لويس، مجلة «الفكر العربي» السنة

٥ (ع ٣٢) - ص ٢٨٤ ...

(٦٣) ريجينا الشريف ، «الصهيونية غير اليهودية...» - ص ٢٤٣ (اقتباس) .

(٦٤) نشرة م. د. ف السنة الأولى (ملحق ع ٧) ١ / ٧ / ١٩٧١ - ص ١ .

(٦٥) ... ، مجلة «المستقبل» (باريس) ١١ / ١ / ١٩٨٦ - ص ١٠ .



- (٦٦) ... ، جريدة «الرأي» الأردنية ١٩٨٦/١/٥ - ص ١٨ (عن معريف).
- (٦٧) المصدر السابق ، و: د. أيمن عساف ، «معاهد الابحاث الاسرائيلية في خدمة المخابرات والحكام» ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية/ لندن، جريدة «الدستور» الأردنية ١٩٨٦/٣/٢٥ - ص ٢٣.
- \* الفصل الثاني :**

- (١) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى...» - ص ١٢/١٣ (بتصرف).
- (٢) ألبير ميمّي ، «صورة المستعمر والمستعمر» ، (بيروت : دار الحقيقة) ١٩٨٠ - ص ٩٧.
- (٣) تيودور هرتزل ، «الدولة اليهودية» [في]... «الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية» - ص ١٢٠.
- (٤) عبدالوهاب الكيالي ، «الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية - المجلد الثاني (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٧٧ - ص ١٤ (اقتباس).
- (٥) أحمد عبد العال . «الانسانية واللاأخلاقية في الفكر الصهيوني» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية - المجلد الأول» (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٧٧ - ص ١٨٩ (اقتباس).
- (٦) د. أسعد رزوق ، «اسرائيل الكبرى...» - ص ١٤٩ (اقتباس).
- (٧) ادوارد سعيد ، «الاستشراق...» - ص ٣٠٤ .
- (٨) حاييم وايزمن ، «شهادة أمام لجنة التحقيق الملكية» ، منشورات الوكالة اليهودية / ٣ (القدس : مطبعة عزرائيل) شباط/فبراير ١٩٣٧ - ص ٣٥.
- (٩) موسى سيملا تسكي ، «الاستعمار اليهودي والفلاح» ، تعريب د. نسيم ملول (القدس : مطبعة ملول) ١٩٣٠ - ص ٢٨ إلى ٤٣ .
- (١٠) آلن تايلور ، «الصهيونية بين النظرية والتطبيق» [بحث في] «الصهيونية العنصرية - المجلد الأول» - ص ٧٣ (اقتباس).
- (١١) «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» ، مجلة «شؤون فلسطينية» (العدد ٤٩) أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ - ص ١٧٧/١٧٨ (عن : مجلة همزراح محدثات الاسرائيلية المجلد ١١ (ع ١ - ٢) ١٩٦١ - ص ٢).
- (١٢) تسفي تيمور ، مؤسسات التعليم العالي... اضطهاد مستمر عن طريق تقليص المشاركة الحكومية» ، عل همشار ١٩٨٧/١/٢٦ - ص ٩.
- (١٣) Central Bureau of Statistics, (Statistical Abstract of Israel) No. 38 (1987) Table XXIII (4 - 5) - P. 635.

- (١٤) ... ، «علم الاستشراق في إسرائيل يؤوّل ويحرّف تاريخ المنطقة» ، جريدة «الاتحاد» العدد ٤٤ / ٤٠ (حيفا) ١٩٨٣ / ٧ / ٣ - ص ٤ .
- (١٥) للتوسع أنظر : نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٢٠) ١٦ / ١٠ / ١٩٧٢ - ص ٦١٩ ، ونشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ١٦) ١٦ / ٣ / ١٩٧٣ - ص ١٦٩ .
- (١٦) تسادوك مجزئيلي . «تقرير جديد لفتح الدولة حول مؤسسات التعليم العالي» ، ידיעות أحرونوت ١٩٨٤ / ٨ / ٣٠ - ص ١٤ .
- (١٧) للاطلاع ، أنظر : أ.م ، «الأرشيف في إسرائيل» مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٢) آب / أغسطس ، ١٩٧ - ص ٢٣٣ إلى ٢٣٦ .
- (١٨) إسرائيل هرال ، «معهد أبحاث لتجميع الشمل» ، ידיעות أحرونوت ١٩٧٧ / ٢ / ٢٥ .
- (١٩) حمدان بلدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في إسرائيل» - ص ١٧٨ (عن : «همزاح هحداش» المجلد ٦ ، ١٩٥٥ - ص ٣) .
- (٢٠) ميخائيل كيرن ، «رجال الفكر والمؤسسة السياسية في سنوات الخمسينات» ، «سكيرا حودشيت» ، (ع ١١) ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ - ص ٢٨ .
- (٢١) نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٩) ١٩ / ١٠ / ١٩٧٢ - ص ٦٠٠ (عل همشار ١ / ٩ / ١٩٧٢) .
- (٢٢) أمير رون ، «مقابلة مع هركابي» ، دافار هشفوع - ملحق دافار الأسبوعي ١١ / ١١ / ١٩٧٧ .
- (٢٣) ... ، مقدمة لمقال موثي معوز ، مجلة «الأرض» السنة الأولى (ع ٩) ٢١ / ١ / ١٩٧٤ - ص ٣٧ .
- (٢٤) عاموس بن فيرد ، «جذور الديمقراطية في إسرائيل قد تخلخلت» ، هآرتس ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ - ص ٣ .
- (٢٥) أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ، ملحق دافار ١٩ / ٤ / ١٩٧٤ [أنظر : نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ١٢) ١٦ / ٦ / ١٩٧٤ - ص ٣٧٥ / ٣٧٦] .
- (٢٦) يوسف ميخالسكي ، «إسرائيل ثنائية القومية» ، دافار ٢٩ / ٥ / ١٩٨٧ - ص ١٧ .
- (٢٧) مردخاي روتنبرغ ، «التهويد والديمغرافيا» ، معريف ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٧ - ص ١١ .
- (٢٨) علاء الدين حريب ، «أهمية ودور مراكز الدراسات الاستراتيجية في إسرائيل» ، السنة الأولى (ع ١) (واشنطن : آراما للبحوث والدراسات والاعلام) نيسان / ابريل - أيار / مايو ١٩٨٨ - ص ١٤ .
- (٢٩) يهوشع بيتسور ، «التعالي من جانب الذين يجلسون في الأبراج العاجية» ، معريف ١٠ / ٢ / ١٩٨٨ - ص ١١ .
- (٣٠) حايم مرجليت ، «قوة العريضة» ، عل همشار ١٤ / ٢ / ١٩٨٨ - ص ٧ .
- (٣١) ... ، «الآثار الأولية للحرب في أوضاع إسرائيل الداخلية» ، نشرة م.د.ف السنة ٣ (ملحق العدد ٢٠) ١١ / ٦ / ١٩٧٣ - ص ٦٤٧ .
- (٣٢) موثي أورن ، «الجنرالات يعودون إلى مقاعد الدراسة» ، ملحق هآرتس ٢١ / ١٢ / ١٩٧٩ .

- (٣٣) ،... «أكاديمية عسكرية - كلية القيادة والأركان»، عل همشمار ٣/٦/١٩٨٦ - ص ٧.
- (٣٤) نشرة م.د.د. ف السنة ٤ (ع ٨) ١٦/٤/١٩٧٤ - ص ٢٣٦ (هآرتس ٢٧/٣/١٩٧٤).
- (٣٥) عاموس بيرلوتر . «العسكريون والسياسة في اسرائيل» سلسلة ترجمات/٢ (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٧٥ - ص ٩٧.
- (٣٦) للاطلاع ، أنظر : ... ، «حرب فلسطين ١٩٤٧/١٩٤٨» و«الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩» وكلاهما: الرواية الرسمية الاسرائيلية، ترجمة أحمد خليفة ومراجعة سمير جبور (بيروت م.د.د. ف) الأول ١٩٨٤ والثاني ١٩٨٩.
- (٣٧) ،... «من الموسوعة العسكرية الاسرائيلية - الكتاب الأول» ، (دمشق: م.أ.د.د. ف) ١٩٨٤ - ص ٣/٤ (مترجم).
- (٣٨) أنظر: زئيف شيف ، ايتان هابر (تحرير)، «ليكسيكون ليطاحون يسرائيل = قاموس الجيش والدفاع الاسرائيلي» ، (اسرائيل: زمورا، بيتان، مودان) ١٩٧٦ - قائمة المشاركين (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٣٩) نشرة م.د.د. ف السنة ٣ (ع ١٤) ١٦/٧/١٩٧٣ - ص ٤٤٨ (هآرتس ٤/٧/١٩٧٣).
- (٤٠) حمدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الامتشرق في اسرائيل» ١٨١.
- (٤١) يهوشع حلميش، «الجنود العاديون في المخابرات»، يديعوت أحرونوت ٤/٦/١٩٨٠ - ص ١٠.
- (٤٢) يوئيل بن فورات، «المشكلات التي يواجهها تقدير المخابرات» مجلة «معرخوت» (ع ٢٩٦) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ - ص ١٩.
- (٤٣) نشرة م.د.د. ف السنة ٥ (ع ٧) ١/٤/١٩٧٥ - ص ٢٢١ (يديعوت أحرونوت ١٤/٢/١٩٧٥).
- (٤٤) رفعت سيد أحمد ، «محاولة الاختراق الصهيوني للعقل العربي» ، «مجلة شؤون عربية» (ع ٤٤) تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - وحدة المجلات) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ - ١٥٧ (اقتباس).
- (٤٥) يغال شافي ، «دكتور للاستخبارات» مجلة «معرخوت» (ع ٣١٢/٣١٣) أيلول / سبتمبر - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ - ص ٣٤ إلى ٣٧.
- (٤٦) المصدر السابق.
- (٤٧) نشرة م.د.د. ف السنة ٣ (ع ٢٤) ١٦/١٢/١٩٧٣ - ص ٧٤٦ (دافار ١٠/١٢/١٩٧٣).
- (٤٨) تسفي كاتس ، «القدرة على قول الحقيقة للجمهور» يديعوت أحرونوت ٩/٥/١٩٧٥.
- (٤٩) د. عبدالوهاب المسيري ، «الايديولوجية الصهيونية - دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» القسم الثاني، سلسلة عالم المعرفة / ٦١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ - ص ١٦٠ / ١٦١.

- (٥٠) السيد يسين ، «الصهيونية ايدولوجية عنصرية» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية - المجلد الأول» - ص ١٠١ (اقتباس).
- (٥١) نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٥) ١٩٧٢/٨/١ - ص ٤٦٦ (عن: اريك وراغيل جان يتسحاق، «مفكرو المعارضة في اسرائيل»، مجلة «Conservative Judaism» العدد ٣ مجلد ٢٦ ربيع ١٩٧٢).
- (٥٢) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» - ص ١٧٧ (عن: «همزراح هحداش» المجلد ١١ ع ١ - ٢ ، ١٩٦١ - ص ٢).
- (٥٣) اوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ملحق دافار ١٩/٤/١٩٧٤ [نشرة م.د.ف السنة ٤ ع ١٢] ١٩٧٤/٦/١٦ - ص ٣٧٥/٣٧٦.
- (٥٤) المصدر السابق.
- (٥٥) المصدر ذاته.
- (٥٦) للتوسع ، انظر: «... ، اساتذة الجامعات في اسرائيل ينضمون إلى متقدي الحكومة» نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٣) ١٩٧٣/١٢/٦ - ص ٧١٨ ...
- (٥٧) نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٤) ١٩٧٣/١٢/١٦ - ٧٤٦ (دافار ١٠/١٢/١٩٧٣).
- (٥٨) اوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ، مصدر سابق، نشرة م.د.ف - ص ٣٧٣.
- (٥٩) المصدر السابق - ص ٣٧٤.
- (٦٠) المصدر ذاته - ص ٣٧٤ / ٣٧٥.
- (٦١) رفائيل باشان ، «ورقاتنا الأربع - مقابلة مع فريد لندر» ، يديعوت أحرونوت ١٩٧٣/١٢/٢١ [أنظر: نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ٩) ١٩٧٤/١/٢١ - ص ٣٣].
- (٦٢) يهوشفاط هركابي ، «للقند الذاتي الوطني» ، معريف ١٩/٤/١٩٧٤.
- (٦٣) اوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟!» ... - ص ٣٧٦.
- (٦٤) نتان روعي ، «مقابلة مع د. تسفي لنير» ، دافار هشفوع ١٩٨٤/١/٢ - ص ٤.
- (٦٥) تسفي تيمور ، «نظرة عن كذب حول التعليم العالي» ، عل همشار ١٩٨٧/٩/٢٩ - ص ١١.
- (٦٦) ابراهام تال ، «البروفسورات في أيامنا» ، هآرتس ١٩٨٨/٢/٢١ - ص ٩.
- (٦٧) ... ، «ممثلو الجهاز الأكاديمي يقولون: المجتمع الاسرائيلي فشل في كبح نمو النخبة» هتسوفيه ١٩٧٧/١/٤ - ص ٤.

### \* الفصل الثالث :

(١) Central Bureau of Statistics, "Statistical Abstract of Israel" No. 38 (1987),



Table XX III / 11 - P. 643.

(٢) معلومات هذه النبذة مستقاة من :

أ - Encyclopedia Judaica, Vol. 8 (He), op. cit - P.P. 220.

ب - يوسف مروءة، نورما دندن ، د.م. ص «المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل» سلسلة حقائق وأرقام / ١٢ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٧ - ص ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٥٢ .

ج - أ. ب - يافيه «جامعة كرمز يهودي» عل همشمار ٢١ / ٤ / ١٩٨٥ - ص ٦ .

(٣) معلومات هذه الفقرة مستقاة من :

أ - Encyclopedia Judaica, Vol 8 (He), op. cit, pp. 220 - 225.

ب - غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» [مقال في] «من الفكر المعاصر» سلسلة كتب فلسطينية / ١١ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٣٧٠ إلى ٣٧٤ .

ج - حدان بدر، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل»، مصدر سابق - ص ١٧٧ / ١٧٨ [عن: مجلة «همزراح هחדاش» المجلد ١١ (العدد ١ - ٣) ١٩٦١ - ص ٤ . وأيضاً: الجامعة العبرية في القدس، تاريخها وتطورها (القدس) ١٩٣٩ - ص ٤٤].

د - «همزراح هחדاش» المجلد ٢٩ (١ - ٤) ١١٣ - ١١٦ / ١٩٨٠ - ص ٢ .

(٤) المعلومات الرئيسة من :

أ - Scientific Research in Israel, Center of Scientific Research. (Tel Aviv:

Levanda Press Ltd.) 1971 - P. 276.

ب - Encyclopedia of Zionism and Israel, Vol. 1 (New York : Herzel Press,

Mc Graw-Hill) 1971 - P. 547.

(٥) المعلومات الرئيسة من :

أ - يوسف مروءة (وآخران) ، «المؤسسات العلمية والثقافية والفنية . . .» - ص ٣٣ .

ب - تسفي ايلان ، «تطلعات الاستيطان اليهودي في شرقي الاردن بين عام ١٨٧١ - ١٩٤٧»، (القدس: معهد يتسحاق بن تسفي) ١٩٨٥ (ترجمة خاصة عن العبرية).

ج - يهودا أريئيل . «الكنيست في ماعون - الاكتشافات»، هآرتس ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٧ - ص ١١ .

(٦) المعلومات الرئيسة من مقدمة المعهد لكتاب: يورام بن بورات، «قوة العمل العربي في اسرائيل»، القدس: معهد العلاقات الاقتصادية في اسرائيل باسم موريس فالك (١٩٦٦) (ترجمة خاصة من العبرية).

(٧) المعلومات الرئيسة من :

- أ - ... (تقرير)، «معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية»، نشره م.د. ف. السنة ٣ (العدد ٧) ١٩٧٣/٤/١ - ص ٢٠٢ إلى ٢٠٥ .
- ب - د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الإسرائيلية . .» - ص ٢٣ .
- ح - بطاقة رقم ٤٤ ، مراكز أبحاث - بنك معلومات «الأرض» .
- د - «همزراح محدث» المجلد ٢٩ (العدد ١ - ٤) ١٩٨٠ - ص ٢٩١ .
- هـ - تعريف بالمعهد في كتاب: Moshe Ma'oz (Edit.), "Palestinian Arab Politics", (Jerusalem: The Jerusalem Press for The H.S. Truman Research Institute of The Hebrew University) 1975.
- (٨) المعلومات الرئيسة من :
- أ - ... (تقرير) ، «معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية» ، مصدر سابق .
- ب - نشره م.د. ف. السنة الأولى (ع ١٦) ١٩٧١/١/١٦ - ص ٢٨٩ (عن: دافار ٤/١١/١٩٧١) .
- ح - نشره م.د. ف. السنة الثانية (ع ٥) آذار / مارس ١٩٧٢ - ص ١٢١/١٢٢ (عن: معريف ١٩٧٢/١/٣١) .
- (٩) المعلومات الرئيسة من :
- أ - نشره م.د. ف. السنة الأولى (ع ١) ١٩٧١/٤/١ - ص ١٠ (عن: جيروزاليم بوست - الملحق الاسبوعي، ١٩٧٢/١/٣١) .
- ب - بطاقة رقم ٦٧ ، مراكز أبحاث - بنك معلومات «الأرض» .
- ح - عاموس بن فيرد ، «يوم دراسي في معهد اشكول» ، هآرتس ١٩٧٥/٥/٢٠ - ص ٣ .
- (١٠) المعلومات الرئيسة من :
- أ - «همزراح محدث» المجلد ٢٩ (١ - ٤) ١١٣ - ١١٦/١٩٨٠ - ص ٢ ، ٢٩٣ .
- ب - مجلة «العلاقات الدولية» الربعية، المجلد الخامس (الجامعة العبرية: معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية) ١٩٨٠/١٩٨١ (المحتويات) .
- ح - بعض الكتب الصادرة عن المركز (سنوات متفرقة) .
- (١١) عطا الله منصور ، «تنسيق خارج البلاد» ، هآرتس ١٩٨٧/٢/١٥ - ص ٩ .
- (١٢) المعلومات من :
- أ - The Jerusalem Quarterly; (Jerusalem: The Middle East Institute), No. 41, Winter 1987 - P. 2
- ب - استعراض الموضوعات في أعداد الدورية السابقة (J. Q) من العدد الأول ١٩٧٦ إلى العدد الأربعين عام ١٩٨٧ .

(١٣) المعلومات الرئيسة من :

أ - Encyclopedia of Zionism and Israel, No. 2, Op. Cit. - PP. 1104/1105.

ب - Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 86.

(١٤) المعلومات الرئيسة من :

أ - ... ، نشرة م.د.د. ف السنة الأولى (ع ٢) ١٦/٤/١٩٧١ - ص ٢٤.

ب - ... ، بطاقة ٤٩ ، مراكز أبحاث ، بنك معلومات «الأرض».

ج - غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧٤.

د - حمدان بلر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق» - ص ١٧٩/١٨٠.

هـ - د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الاسرائيلية» - ص ٢٣.

و - نشرة م.د.د. ف السنة ٣ (ع ٣) ١/٢/١٩٧٣ - ص ٧٩.

(١٥) المعلومات الرئيسة من :

أ - The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies,

(Bulletin) Issue No. 9 (Winter 1989).

ب - فهارس ومضامين مجموعة كتب ونشرات صادرة عن مركز ديان.

ج - ايلي ريخس ، «القرية العربية في اسرائيل - البؤرة السياسية الوطنية المتحدة» سلسلة سكروت =

استعراضات (تل أبيب: مركز ديان للدراسات الشرق الأوسط وافريقيا معهد شيلواح) ١٩٨٥

- المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

د - الياهو سلفتر ، تأثير الثورة الايرانية - ح ١ ، ٢ ، هآرتس ١١ - ١٢/١/١٩٨٨ - ص

٩ ، ١٣.

(١٦) المعلومات الرئيسة من :

أ - Jaffee Center for Strategic Studies (Jcss) 1988 - Catal

Jcss Bulletin No. 6, June 1989.

Jcss Long - term Project (1989) .

Jcss The Research team (1989).

Jcss 1989 Publication Series.

و - مردخاي اورن ، «مقابلة مع أهرون ياريف» ، عل همشار ١٨/٨/١٩٧٨ .

ز - ... ، «ماذا وراء المستريا العسكرية في اسرائيل» ، مجلة «الأرض» السنة الأولى (ع ٢٢)

١٩٧٤ - ص ٨/٧.

ح - مجموعة كتب وكراسات صادرة عن المركز (بالعبرية والانجليزية).

(١٧) المعلومات الرئيسة من :

أ - لاري دايموند، «احتلال غير محدود سيعمل على تآكل الديمقراطية في اسرائيل» ملحق معريف ١٩٧٧/٧/١٠.

ب - الياهو سلفتر. «طوارئ وديمقراطية»، هآرتس ١٩٨٨/٣/٢٣ - ص ٩.

(١٨) للتفاصيل ، أنظر : ابراهام كوشنر، تلخيص للدراسة المذكورة في دافار ١٩٧٢/٤/٤، نشرة م.د.ف السنة الثانية (ع ٩) ١٩٧٢/٥/١ - ص ٢٤٦ إلى ٢٤٩.

(١٩) ... (خبر) ، صدور الصحيفة الناطقة بلسان المؤسسة الاسرائيلية للتاريخ العسكري، هآرتس ١٩٧٦/٦/٨ - ص ٤.

(٢٠) شموئيل سيجف ، «تقصيرات الاعلام الاسرائيلي»، معريف ١٩٨٨/٢/١٧ - ص ١٠.

(٢١) المعلومات الرئيسة من :

أ - Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 97.

ب - يوسف مروة (وآخران)، «المؤسسات العلمية والثقافية...» - ص ١٢.

(٢٢) المعلومات الرئيسة من :

أ - ... (تقرير ، «معهد الدراسات الشرق أوسطية» ، جريدة «الأبناء» الاسرائيلية السنة ١٣ (ع ٣٨٢٥) ١٩٨١/٥/٦ - ص ٤.

ب - شفيق منصور ، «حول المؤتمر الدولي للتاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط»، جريدة «الأبناء» السنة (١٣) ١٩٨٠/١٢/٢٦ - ص ٧.

ح - قائمة منشورات المركز اليهودي العربي (جامعة حيفا) ومطبوعات صادرة عن المركز.

د - مجلة «دراسات آسيوية وافريقية» المجلد ٤ العام ١٩٨٠ (المحتويات).

(٢٣) بيرح تال ، «شخصية العربي في أدب الأطفال العبري»، هآرتس ١٩٧٦/٧/٣٠ - ص ١٤.

(٢٤) أدير كوهين ، «بنيم ميخو عاروت بمرآة = وجه بشع في المرآة - صورة الصراع اليهودي العربي في كتب الأطفال العبرية» (اسرائيل : منشورات ريشفيم) ١٩٨٥ - (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٢٥) بيرح تال ، «هضبة الجولان كمركز بحث»، هآرتس ١٩٨٥/٦/٢٤ - ص ٩.

(٢٦) المعلومات الرئيسة من :

أ - Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 80.

ب - ... «الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية»، مصدر سابق - ص ١٨ (عن ماير بايلان).

(٢٧) بطاقة رقم ١٠٩ ، مراكز أبحاث ، بنك معلومات «الأرض»، عن دافار ١٩٧٩/٧/٦ (خبر).

(٢٨) Bar - Elan University Press Catalogue (1989 - 1990), PP. 4 - 43

(٢٩) زئيف روثم ، «معادلة الانتاج العسكري والمتغيرات في نسب القوى بين اسرائيل والعرب»، مجلة



«رفعون لكللكلاه» (ع ١٤١) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ - ص ٢٨٩.

(٣٠) المعلومات الرئيسة من :

أ - ... ، «اسرائيل - سياسياً ، اقتصادياً ، اجتماعياً» (دمشق : منشورات إدارة الاستطلاع - فرع المعلومات) ١٩٨٠ - ص ٤٨١.

ب - موشي شيمش ، «الانتفاضة على مفترق طرق» ، دافار ١٩٨٨/٦/٣ - ص ١٨.

ج - يهودا أريئيل ، «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر» ، هآرتس ١٩٨٧/٤/٥ - ص ١١.

(٣١) المعلومات الرئيسة من :

أ -

Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 43.

ب - The Israeli Academy of Sciences and Humanities (Jerusalem)

1968, P. 3 - 8

Scientific Research in Israel, Op. Cit - P. 70. (٣٢)

(٣٣) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق ...» - ص ١٨ ( عن جيروزاليم بوست ١٩٧١/١/٨).

(٣٤) ... (تقرير) ، «حرب تشرين تكشف عيوب الاعلام الاسرائيلي» ، مجلة «الأرض» السنة الثانية (ع ١) ١٩٧٤/٩/٢١ - ص ١٤/١٣.

(٣٥) مجدي ناصيف (ترجمة واعداد) ، «المخابرات الاسرائيلية - الوثائق السرية للمخابرات الأميركية» (بيروت : دار الوطن العربي) ١٩٨٦ (ط ٣) - ص ١٢٤/١٢٥ [بتصرف].

(٣٦) Zeev Schiff, Etan Haber (Edit), "Israel, Army and Defence A Dictionary", (Israel : Zmora, Bitan, Modan) 1976, PP. 246 - 247.

المصدر بالعبرية : ليكسيكون لبيطاحون يسرائيل / معجم لأمن اسرائيل (ترجمة خاصة عن العبرية).

Israel Government Year Book (5730) 1969/1971 - P. 241. (٣٧)

(٣٨) مروان كنعاني ، «حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه» ، مجلة «شؤون فلسطينية» ، العدد ٢٦ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣) - ص ٦٨/٦٩ [بتصرف].

(٣٩) ... (خبر) ، «إصدارات جديدة» ، جريدة «الأبهاء» الاسرائيلية السنة ١٣ (العدد ٣٩٢٧) ١٩٨١/٩/٤ - ص ٥.

(٤٠) ... ، «مهمات شعبية التخطيط الجديدة في هيئة الأركان الاسرائيلية» ، نشرة م.د.ف السنة ٣ (ع ٢٢) ١٩٧٣/١١/٢٦ - ص ٩٣ [عن مجلة بمحنيه ١٩٧٣/١١/٧].

(٤١) مروان كنعاني ، «حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه» - ص ٦٩ ، ٧١.

- (٤٢) للتفاصيل حول «مؤسسات العون الخارجي الاسرائيلية»، أنظر : نشرة م.د.د. ف السنة ٣ (ملحق العدد ٤) ١٦/٢/١٩٧٣ - ص ١٢٢/١٢٣.
- (٤٣) عبدالرحمن أبو عرفة ، «الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية» (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الجليل بعمّان) ١٩٨١ - ص ١٤٤ .
- (٤٤) المعلومات الرئيسة من :
- أ - رفعت سيد أحمد ، «محاولة الاختراق الصهيوني للعقل العربي» ، مجلة «شؤون عربية» العدد ٤٤ (تونس) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ - ص ١٥٥ ، ١٦٢ إلى ١٦٥ .
- ب - د. علاء الدين حريب ، «أهمية ودور مراكز الدراسات الاستراتيجية في اسرائيل» ، نشرة «المصير» ، مصدر سابق - ص ١٥ .
- ج - يوسف القعيد ، «آخر أخطر ١٨ شهراً من عمر التطبيع المصري - الاسرائيلي» ، مجلة «المستقبل» اللبنانية السنة ١٠ (ع ٥٠٥) باريس ٢٥/١٠/١٩٨٦ - ص ٣١ .
- د - معالي عبدالحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع ٥٣) الرباط ، شباط / فبراير ١٩٨٥ - ص ٣١٠ وما بعدها .
- (٤٥) المعلومات الرئيسة من :
- أ - جهاد عقل «مقابلة مع يورام ميرون مدير معهد الدراسات العربية في جفعات حيفا» جريدة «الاتحاد» (ع ٤٧/٣) حيفا ١٦/٥/١٩٩٠ - ص ٣ .
- ب - يورام نمرود «مياه متنازع عليها» (جفعات حيفا : مركز الدراسات العربية والآفرو آسيوية) ١٩٦٦ - المدخل (ترجمة خاصة عن العبرية) .
- (٤٦) نشرة م.د.د. ف السنة الأولى (ع ١٧) ١/٧/١٩٧١ - ص ١٢٥ (عن نشرة جمعية الخريجين العرب الأميركيين - حزيران/يونيو ١٩٧١) .
- (٤٧) نشرة م.د.د. ف السنة الأولى (ع ٩) ٨/١٩٧١ - ص ١٦١ (عن دافار ٢٧/٧/١٩٧١) .
- (٤٨) . . . (خبر) ، «مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة» ، جريدة «القدس» (ع ٧٠٣٦) ٢٧/٣/١٩٨٩ - ص ٣ .
- (٤٩) . . . (تقرير) ، «مركز اعلام اسرائيلي» ، جريدة «الرأي العام» الكويتية (ع ٩١٣١) ١٣/٥/١٩٨٩ - ص ٢٧ .
- (٥٠) نشرة م.د.د. ف السنة ٣ (ملحق العدد ١٧) أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ - ص ٥٥٢ .
- (٥١) ران كسليف ، «في كمّاشة الولاء المزدوج - يوم الأرض وغداته» هآرتس ٢٩/٣/١٩٨٨ .
- (٥٢) أكاديمية العلوم السوفيتية ، «الصهيونية الدولية - تاريخها وسياستها» ترجمة محمد الجندي (بيروت : دار ابن رشد بالاشتراك مع دار الفارابي) ١٩٧٩ - ص ١٥٧ وما بعدها .

(٥٣) المعلومات الرئيسة من :

- أ - ... (تقرير) ، «مؤسسة فان لير ودراسة المجتمع العربي» نشرة م.د. ف السنة الأولى (ع ١٨) ١٩٧١/١٢/١٦ - ص ٣٣٠/٣٣١ (عن جيروزاليم بوست ١٩٧١/١١/٢٦).
- ب - نشرة م.د. ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٩٧١/١٠/١٦ - ص ٢٢٥.
- ح - Milson, M. (Edit), "Society and Political Structure in The Arab World, (New York: Humanities Press by The Van Leer, Jerusalem Foundation) 1973 - P. 2.

- (٥٤) أندرو جيمسون ، «كيف يكون التعاون بين أناس مزروعين بالشك؟» عل همشار ١٩٨٨/١/١٠ ، «القبس» الكويتية ١٩٨٨/١٢/١٩ (ع ٥٩٦٥) - ص ٣.
- (٥٥) ألوف هارايفن (محرر) ، «هل للقضية الفلسطينية حل؟» ، (القدس : معهد فان لير) ١٩٨١ ، (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٥٦) ألوف هارايفن (محرر) ، «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ - هل ستواجهنا حرب أخرى أم سنسير باتجاه السلام» ، (القدس : معهد فان لير ١٩٨٨ (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٥٧) يتسحاق شور ، «مشروع هارايفن في عصر رشق الحجارة» عل همشار ١٩٨٨/١/١٠ .
- (٥٨) المعلومات الرئيسة من :

أ - Meron Benvenisti, "1987 Report..." (Jerusalem: The West Bank Data Base Project W BDP) 1987 - (Introduction and P. 96)

- ب - ... (خبر) ، هآرتس ١٩٩٠/٢/٢ - ص ٢.
- ج - بعض مطبوعات المشروع للأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ (بالإنجليزية).
- (٥٩) المعلومات الرئيسة من :
- أ - ... (تقرير) ، «بحث اسرائيلي حول الأراضي المحتلة» ، «القبس» (ع ٤٣١٦) ١٩٨٤/٥/٢٠ - ص ٢١.
- ب - أمنون دونان ، «كتيب محبي منظمة التحرير» ، معريف ١٩٨٦/٦/١٣ .
- ج - ديفيد رودج ، «مواطنو الدرجة الثانية في اسرائيل» ، جيروزاليم بوست ١٩٨٨/٥/١٣ .
- د - عطا الله منصور ، «غير متضامين مع الدولة» ، هآرتس ١٩٨٨/٦/١٩ - ص ١١ .
- (٦٠) د. أيمن عساف ، «معاهد الأبحاث الاسرائيلية...» - ص ٢٣ .
- (٦١) تسفي كاسي ، «القدرة على قول الحقيقة للجمهور» ، ידיעות أحرونوت ١٩٧٥/٥/٩ .
- (٦٢) شموئيل شنيتر ، «الضوء الوحيد» ، معريف ١٩٨٨/٣/٢٥ - ص ١٠ .

## \* الفصل الرابع :

- (١) غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧١ .
- (٢) المصدر السابق - ص ٣٧٢ .
- (٣) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» - ص ١٧٩ .
- (٤) بدر زيد الكيلاني ، «مقابلة مع البروفسور شنعار» ، جريدة «الأبناء» الاسرائيلية ، السنة ١٣ (ع ٣٩٣٩)
- ١٩٨١/٩/١٨ - ص ٥ .
- (٥) المصدر السابق .
- (٦) ... (خبر) ، «الأبناء» ١٣ (ع ٣٧٧٢) ، ١٩٨١/٣/٣ - ص ٤ .
- (٧) يهودا برشان (عرض وتقديم) ، «كتاب جديد للبروفسور سوميخ - حول مبنى القصة والمسرحية في أدب يوسف ادريس» ، «الأبناء» السنة ١٣ (٣٧٨٤) ، ١٩٨١/٣/١٧ - ص ٤ .
- (٨) يهودا برشان (عرض وتقديم) ، «كتاب جديد للبروفسور سوميخ - المضارعة في أسلوب القصة العربية المعاصرة» ، «الأبناء» السنة ٣ (٣٧٩٣) ، ١٩٨١/٣/٢٧ - ص ٤ .
- (٩) يهودا برشان ، «لقاء مع البروفسور دافيد تسييمح حول البحث الأدبي والأوزان الشعرية» ، «الأبناء» السنة ١٤ (٤٠٣٦) ، ١٩٨٢/١/١٥ - ص ٥ .
- (١٠) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» - ص ١٨١ (عن همزراح هحداش ، المجلد ١٨ (٦٩ - ٧٠) ص ١ - ٤٢ .
- (١١) معالي عبد الحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» - ص ٣٠٨ .
- (١٢) د. مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ، جريدة «الرأي» الأردنية ١٩٨٦/٢/٢٨ - ص ٩ . وأيضاً «الراية» القطرية ١٩٨٦/٣/١٥ - ص ١٠ (بتصرف) .
- (١٣) المصدر السابق .
- (١٤) غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧٢ إلى ٣٧٤ .
- (١٥) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل» - ص ١٧٨ .
- (١٦) ... (تقرير) ، «مؤسسة فان لير ودراسة المجتمع العربي» - ص ٣٣ .
- (١٧) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» ، مصدر سابق .
- (١٨) بدر زيد الكيلاني ، «لقاء مع البروفسورة حواء لاتسروس - يافيه/ تعليم الدين الاسلامي في الجامعة العبرية» ، «الأبناء» السنة ٣ (٣٨٩٣) ، ١٩٨١/٧/٢٧ - ص ٧ .
- (١٩) نيرشوحيط ، «المستشقة الاسرائيلية التي بحثت الاسلام» ، «الأبناء» السنة ١٢ (ع ٣٥٩٥) ، ١٩٨٠/٨/٤ - ص ٧ .



- (٢٠) جدعون ويكرت ، «دراسة علمية عن مقام ابراهيم الخليل» ملخص على حلقتين في «الأنباء» السنة ١٣ (ع ٣٨٩٥) ١٩٨١/٧/٢٩ - ص ٦ و (ع ٣٨٩٧) ١٩٨١/٧/٣١ - ص ٥ .
- (٢١) جدعون ويكرت ، «بحث علمي عن مشكلة الحجاب في الاسلام الحديث»، «الأنباء» السنة ١٤ العدوان (٤٠٥٢/٤٠٥١) تاريخ ٢/٢ - ٢/٤ ١٩٨٢ - ص ٧ .
- (٢٢) Paul Fenton, "Jewish Attitudes To Islam", The Jerusalem Quarterly, No. 29, Fall 1983, P 84 -..
- (٢٣) د. مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» - مصدر سابق .
- (٢٤) جدعون ويكرت ، «صفحات من الحضارة الاسلامية في غربي افريقيا - الحياة الثقافية في تنبكت من مدن مالي ١٤٥٠ - ١٧٥٠ للبروفسور رنحميا لفتسيون» ، «الأنباء» السنة ١٣ (ع ٣٩٣١) ١٩٨١/٩/٩ - ص ٧ (وفي العددين ٣٩٣٣ و ٣٩٣٩ استكمال لعرض بحث لفتسيون) .
- (٢٥) غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧١ .
- (٢٦) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» - مصدر سابق .
- (٢٧) بدر زيد الكيلاني ، «لقاء مع البروفسور حواء لانسروس - يافيه .» - مصدر سابق .
- (٢٨) مصطفى عبدالقادر النجار، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» - مصدر سابق .
- (٢٩) د. جميل صليبا ، «تاريخ الفلسفة العربية» ، (بيروت: دار الكتاب اللبناني) ١٩٨٣ - ص ٣٣٩/٣٤٠ ، وأنظر كذلك: د. عبدالرحمن بدوي، «مؤلفات الغزالي» (القاهرة) ١٩٦١ .
- (٣٠) غبريل باير ، «دراسات عربية في اسرائيل» - ص ٣٧٢ .
- (٣١) «همزاج همداش» المجلد ٢٩ (١ - ٤) ١١٣ - ١١٦ / ١٩٨٠ - ص ٢٩٤ .
- (٣٢) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» - مصدر سابق .
- (٣٣) د. علي زيعور ، «العقلية الصوفية ونفسانية التصوف» التحليل النفسي للذات العربية / ٥ (بيروت: دار الطليعة) ١٩٧٩ - ص ٢١٦ .
- (٣٤) د. علي زيعور، «الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم» التحليل النفسي للذات العربية / ٢ (بيروت: دار الطليعة) ١٩٧٧ - ص ١٦٠ .
- (٣٥) جهاد فاضل ، «اليهود يفخخون ابن عربي» ملحق «القبس» (ع ٥٩٨١) ١٩٨٩/١/٥ - ص ٣٠ .
- (٣٦) جهاد فاضل ، «اليهود يسرقون عبادة ابن رشد - حوار مع د. محمد عابد الجابري» ، ملحق «القبس» (ع ٦٠٦٥) ١٩٨٩/٣/٣٠ - ص ٣٤ .
- (٣٧) ياكوب باريون، «ما هي الايديولوجية؟» ترجمة د. أسعد رزوق (بيروت: الدار العلمية) ١٩٧١ - ص ١٤ وما بعدها .
- (٣٨) أنطوان شلحت ، «العنصرية في نماذج من الثقافة الاسرائيلية - ح ١٣» ، جريدة «الاتحاد» ع ٤١/٢٥٣

(حيفا) ٨/٣/١٩٨٥ - ٤.

(٣٩) أنطوان شلحت ، «مقدمات لدراسة شخصية العربي في الأدب الصهيوني» ، مجلة «الكرمل» السنة الثانية ع ٧ (نيقوسيا : الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين) ١٩٨٣ (عن : مقالة شموئيل موريه في كتاب «التزاع العربي - الاسرائيلي في مرآة الأدب العربي» - منشورات مؤسسة فان لير بالقدس ١٩٧٥).

(٤٠) Maxim Rodinson, "Quelques Ide'e Simples sur L'Antisémitisme", Revue d'Etudes Palestiniennes, No. 1 (Beyrouth : I. E. P) Automne 1981 - P. 13

(٤١) السيد يسين ، «أسطورة علم الاجتماع اليهودي - المخطط الصهيوني والتحليل الاجتماعي» ، مجلة «الكتاب» السنة ١٢ ع ١٣٢ (القاهرة) آذار / مارس ١٩٧٢ - ص ٣٣.

(٤٢) السيد يسين ، «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» ، (بيروت : دار التنوير) ١٩٨١ - ص ١١٤ . وأعمال غبريل باير المشار إليها ، هي :

A) Baer , G. " Population and society in The Arab East", (London : Routledgeand Kegan Paul) 1964.

B) Baer , G. " Studies in The Social History of Modern Egypt", (Chicago : The Univ. Chic Press) 1969.

C) Baer,G. "Submissiveness and Revolt of The Fallah in Baer, Ibid, PP. 83 - 108 .

(٤٣) السيد يسين ، «أسطورة علم الاجتماع اليهودي» - ص ٣٣.

(٤٤) غبريل باير ، «عرب الشرق الأوسط - مواطنون ومجتمع» ، (تل أبيب : الكيبوتس الموحد) ١٩٧٣ - ص ١٣ ، ٤٦ ، ٨٧ ، ١٣٦ ، ٢٢٧ - بالعبرية (ترجمة خاصة - مؤسسة الأرض).

(٤٥) Baer, G. "Islam and Politics in Modern Middle Eastern History", The Jerusalem Quarterly, No. 29 (Jerusalem : The Middle East Institute) Fall 1983, PP. 68 - 83.

(٤٦) أهرون كوهين ، «العالم العربي في عصرنا الحالي» ، (تل أبيب : دائرة التعليم في الكيبوتس القطري هشومير هتسعير) ١٩٥٨ - المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٤٧) للاطلاع على الأبحاث المنشورة في الكتاب ، أنظر :

Milson, M. (Edit.), "Society Political Structure in The Arab World", (New York: Humanities Press) by The Van Leer Jerusalem Foundation) 1973.

Tel Aviv University, The Moshe Dayan Center Middle Eastern and (٤٨)

African Studies, New Publications 1989, P. 3.

Sivan, E. "Orientalism, Islam and Cultural Revolution", The Jerusalem Quarterly No. 5 Fall 1977, PP. 84 - 94.

(٥٠) السيد يسين ، «الشخصية العربية...» - ص ١١٤ إلى ١٢٢ [بتصرف] وضمناً عرض للدراسة المذكورة:

Harkaby, Y. "Basic Factors in The Arab Collapse During The Six Day War, in : Orbis, Quarterly Journal of World Affairs, Vol. X I, No. 3, Fall 1967.

(٥١) نبيل بيهم ، «في ايدولوجيا العنف» ، مجلة «الطريق» اللبنانية السنة ٤٣ (ع ٤) آب/ أغسطس ١٩٨٤ - ص ١٢٠.

Cohen, A. "Israel and Arab World" (Boston : Beacon Press) 1976 - P. 76 (٥٢)

(٥٣) خالد القشطيني ، «الجذور الايدولوجية للعنصرية الصهيونية» [بحث في] «الصهيونية والعنصرية - المجلد الأول» - ص ٢٥.

(٥٤) دافيد كاما ، «هاسيخسوخ لاما فيعد متاي = الصراع لماذا وإلى متى؟» (القدس : شيكوف حيفر لهيوتسآه ليؤر) ١٩٧٥ - ص ٤١/٤٢ (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٥٥) لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

أ - اسرائيل شاحاك ، «من الأرشف الصهيوني - وثائق ونصوص» سلسلة كتب فلسطينية/ ٦٦ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٨ - ص ٨١/٨٢.

ب - خالد القشطيني ، «الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية» (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨١ - ص ١٠٧.

ج - صبري جريس ، «العرب في اسرائيل - ج ٢» ، (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٧ - ص ١٠٩.

(٥٦) حمدان بدر ، «المستشرقون ومعاهد الاستشراق في إسرائيل» - ص ١٨١ [همزاح هحداش] المجلد ٤ (٥٦) ١٩٦٤ - ص ٣٢٩ إلى ٣٥٣.

(٥٧) خالد القشطيني ، «الحكم غيايياً - القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي» ، سلسلة أبحاث فلسطينية/ ١١ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٩ - ص ٤٥.

(٥٨) سميح القاسم ، «أضواء على الفكر الصهيوني» ، (بيروت : دار القدس) ١٩٧٨ - ص ١٥٥.

(٥٩) ادوارد سعيد ، «الاستشراق...» - ص ٣٠٥.

(٦٠) داني راينوفيتش ، «آداة للتهرب السياسي» ، هآرتس ١٧/٢/١٩٨٩ - ص ٧.

(٦١) أنظر :

أ - قلدي حفني ، «التكوين السيكولوجي الاسرائيلي وقضايا السلم والحرب» مجلة «شؤون عربية» العدد ٢٢ (تونس) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٨٤.

ب - السيد يسين ، «الشخصية العربية ...» - ص ١٣٤ .

وكلاهما يستعرضان كتاب : Peress; Y. and Levey; Z. "Jews and Arabes : Ethnic Group Stereotypes in Israel" "RACE" Vol. X, No. 4, April 1969, PP. 479 - 492.

(٦٢) ... (خبر) ، «بحث جامعي : العربي يتم إظهاره في الكتب الدراسية كإنسان منحط وعديم التربية» ، معرف ١٣/١٢/١٩٨٩ - ص ١٦ .

(٦٣) يهودا أريئيل ، «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر» ، هآرتس ١٩٨٧/٤/٥ - ص ١١ .

(٦٤) يهودا أريئيل ، «صحائف قمران بعد ٤٠ سنة» ، هآرتس ١٩٨٧/٧/٥ - ص ١١ .

(٦٥) يهودا أريئيل ، «هدف جديد في علم الآثار الصناعية القديمة» ، هآرتس ١٩٨٨/١/١٠ - ص ١١ .

(٦٦) يهودا أريئيل «الجسر بين أرض اسرائيل ومصر» ، هآرتس ١٩٨٧/٤/٥ - ص ١١ .

(٦٧) تسفي إيلان ، «كيف عاش آباؤنا» ، دافار ١٩٨٩/٥/٢٥ - ص ٩ .

(٦٨) تسفي إيلان ، «جائزة لبحث ودراسة أرض اسرائيل» ، دافار ١٩٨٩/٢/١٢ - ص ٩ .

(٦٩) يهودا أريئيل ، «عصر الاستيطان والقضاة» ، هآرتس ١٩٨٧/٥/٤ - ص ١١ .

(٧٠) يهودا أريئيل ، «القصر مقابل المسجد الأقصى» ، هآرتس ١٩٨٧/١١/٢٩ - ص ١١ .

(٧١) يهودا أريئيل ، «٢٠ سنة بحوث في مدينة القدس» ، هآرتس ١٩٨٧/١٠/٢٥ - ص ١١ .

(٧٢) يهودا أريئيل ، «أخبار من جملا وبانياس» ، هآرتس ١٩٨٧/١/٣١ - ص ١١ .

(٧٣) يهودا أريئيل ، «٨٠٠ سنة على معركة حطين» ، هآرتس ١٩٨٧/٦/٢٨ - ص ١١ .

(٧٤) أنظر مثلاً :

Mazar, B. and Daveis, M. "The Illustrated History of The Jews, The Israel Publishing (Jerusalem) and Haper and Row Publishers (New York: Evanston) 1963 / 407 P.

(٧٥) ميخائيل ايش شالوم ، «تاريخ اليهود في أرض اسرائيل في ظل الامبراطوريات البيزنطية والعربية والعثمانية» (تل أبيب : مطبعة كارني) ١٩٧٥ - المقدمة ومسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية) .

(٧٦) زئيف فيلناتي ، «يروشلايم بيرات اسرائيل - هعير هعتيقا = القدس عاصمة اسرائيل - المدينة القديمة» (طبع في القدس) ١٩٧٠ - مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية) .

(٧٧) يهودا أريئيل ، «حكم اسرائيل في عقيدة احتلال البلاد» ، هآرتس ١٩٨٧/١٢/٢٧ - ص ١١ .



(٧٨) عماد الجواهري ، «فلسطين في مصادر التاريخ الحديث» ، مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٤٠/٤١ (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد) كانون الثاني / يناير ١٩٨١ - ص ٨٨.

(٧٩) مصطفى عبدالقادر النجار ، «بيان صادر عن اتحاد المؤرخين العرب» - مصدر سابق.

(٨٠) ي. عموس ، «بداية الاستيطان الاشكنازي في أرض اسرائيل» ، هتسوفيه ٢٢/١/١٩٨٨ - ص ٦.

(٨١) صبري جريس ، «تاريخ الصهيونية - ج ١» ، (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٧ - ص ١٩٩ وما بعدها.

(٨٢) Bar Ilan University, Catalogue (1989 - 1990), PP. 12 - 14

(٨٣) يهوشع فوراث ، «نمو الحركة القومية العربية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٢٩» ، (القدس: الجامعة العبرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية - الجمعية الشرقية الاسرائيلية) ١٩٧١ ، مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٨٤) موسى البديري (عرض كتاب) Porath, Y. "The Palestinian National Movement From Riots To Rebellions" Vol. 2 (1929 - 1936), (London ; Frank Cass ) 1977;

في : شؤون فلسطينية (ع ٧٩) حزيران / يونيو ١٩٧٨ - ص ١٨٦ إلى ١٩٣ .

(٨٥) تسفي اليلغ ، «حوادث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .. أحداث هي أم ثورة؟» ، (تل أبيب: معهد شيلواح) ١٩٧٩ المقدمة ومسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٨٦) TelAviv. University, The Moshe Dayan Center Middle Eastern and Afri-Can Studies, New Publications 1989, P. 3.

(٨٧) ميخائيل أساف ، «تاريخ اليقظة العربية في بلاد اسرائيل وهرهم» ، تل أبيب: التربية والتعليم بالاشتراك مع دافار) ١٩٦٧ - مسح شامل (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٨٨) شمعون لندمان (بحث على حلقات) ، «التعليم والثقافة بين عرب القدس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين» ، جريدة الأنباء الاسرائيلية، السنة ١٣ (الأعداد ٣٩٢٦ ، ٣٩٣٧ ، ٣٩٥٣ ، ٣٣٩٣ في ٩/٣ - ٩/١٦ - ١٠/٧ - ١١/٢٦ / ١٩٨١).

(٨٩) «همزراح هحداش» ، المجلد ٢٩ (١ - ٤) ١١٣ - ١١٦ / ١٩٨٠ - ص ٢٢٨ . ونشرت جريدة

«الأنباء» المجلد الثالث من هذا الكتاب على حلقات في أعدادها عامي ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

(٩٠) عبد الوهاب المسيري ، «الأيديولوجية الصهيونية - ق ١» - ص ٣٠١ / ٣٠٢ (اقتباس)

(٩١) جورج كنعان ، «العنصرية اليهودية» ، (بيروت: دار النهار للنشر) ١٩٨٣ - ص ٢١٩ (اقتباس).

(٩٢) قاسم عبده قاسم ، «البعد الثقافي في الصراع العربي - الاسرائيلي» ، مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع ٥٦)

(الرباط) أيار/ مايو ١٩٨٩ - ص ٣٧.

(٩٣) أنظر ، مثلاً :

أ - دراسة قدمها وفد م.ت.ف إلى الندوة العالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني (بيروت)

١٩٨٠/١١/٢٩ (مطبوعات مؤتمر الشعب العربي).

ب - «الثقافة الفلسطينية في مواجهة القمع الاسرائيلي ومحاولات الطمس والانتحال» مادة مستنسخة

(دمشق: دائرة الاعلام والثقافة م.ت.ف) بدون تاريخ.

ج - دراستنا : «التراث الفلسطيني في مواجهة السطو الاسرائيلي»، ملف مجلة «صوت فلسطين»

ع ١٨٦ (دمشق : التوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني) تموز / يوليو ١٩٨٣ - ص ١٨

إلى ٢٤.

(٩٤) قاسم عبده قاسم ، « البعد الثقافي للصراع ... » - ص ٤١ .

(٩٥) معالي عبدالحميد حمودة (مراجع) كتاب حازم هاشم «المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري» - ص

٣٠٩.

(٩٦) ... (تقرير) ، «راحيل ميلشتاين - محاضرة في النهار وراقصة في الليل» ، «الأبناء» السنة ١٣ (ع

٣٩٤٧) ١٩٨١/٩/٢٨ - ص ٩.

(٩٧) د. شاكر مصطفى ، «من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس» ، مجلة «شؤون عربية»

ع ٥٢ (تونس) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ - ص ١٣.

(٩٨) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] ، «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي» مجلة

«المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) آب / أغسطس ١٩٨٧ - ص ٩٦.

(٩٩) ... ، «مستقبل اسرائيل في ضوء التجربة الصليبية» ملحق «القبس» (ع ٦٠٤٤) ١٩٨٩/٣/٩ -

ص ٢٩.

(١٠٠) ... (خبر) ، مجلة «الأرض» (السنة ١٤) آب / أغسطس ١٩٨٧ - ص ٩٢.

(١٠١) يهودا أريئيل ، «٨٠٠ سنة على معركة حطين» هآرتس ١٩٨٧/٦/٢٨ - ص ١١.

(١٠٢) ... (خبر) ، هآرتس ١٩٨٧/٧/٦ (النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية - مؤسسة

الأرض ١٩٨٧/٧/١٣).

(١٠٣) خالد الفيشاوي ، «٨٠٠ عام - حطين صلاح الدين والعمل العربي الموحد في ندوة القاهرة» ، مجلة

«الفكر الاستراتيجي العربي» ع ٢٢/٢١ (بيروت: معهد الاتحاد العربي) تموز/ يوليو ١٩٨٥ - ص

٣٠١.

(١٠٤) دافنا مرون ، «ذكرى معركة حطين» ، ידיעות أحرونوت - ملحق يا ميم ١٩٨٧/٧/٣ - ص

٥٤/٥٣.

- (١٠٥) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع...» - ص ٩٦.
- (١٠٦) د. سعد عبدالفتاح عاشور، «ملاحم المجتمع الصليبي في بلاد الشام»، مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) ١٩٨٧/٨ - ص ٢٩ [عن: Prawer, J. "Histoire de Royaume : Latin de Jerusalem", Vol. 1 (Paris : CNRS) 1969 / 1970 - P. 497]
- (١٠٧) علي السيد علي محمود، «ملاحم الجانب العربي الاسلامي في المواجهة ضد الغزو الصليبي»، مجلة المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) ١٩٨٧/٨ - ص ٤٢ [عن: يوشع براور «عالم الصليبيين» ترجمة قاسم عبده قاسم (القاهرة: دار المعارف) ١٩٨١ ص ١١٩ إلى ١٢٦].
- (١٠٨) د. شاكِر مصطفى ، «من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس» - ص ١٤ ، ١٥ ، ١٦ [بتصرف].
- (١٠٩) Avneri, U. "Israel Sans Sionisme", (Paris: Edi. Seuil) 1969, PP. 63, 68/69
- (١١٠) يورام همزراحي، «المعركة الأخيرة على قرن حطين»، هآرتس ١٤/٧/١٩٨٩ - ص ٥.
- (١١١) للتوسع ، أنظر : د. قاسم عبده قاسم ، «رؤية اسرائيلية للحروب الصليبية»، (القاهرة: جامعة عين شمس - مركز دراسات الشرق الأوسط» ١٩٨٣.
- (١١٢) د. قاسم عبده قاسم ، «الحروب الصليبية في الأدبيات العربية والأوروبية واليهودية»، مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٠ (ع ١٠٢) - ص ٢٠/٢١.
- (١١٣) ميخائيل زابوروف، «الصليبيون في الشرق»، (موسكو: دار التقدم) ١٩٨٦ - ص ٤٤.
- (١١٤) د. قاسم عبده قاسم [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع...» - ص ٩٧.
- (١١٥) يوسف غوانمة، «عروبة بيت المقدس في ضوء الحقائق التاريخية»، مجلة «شؤون عربية» ع ٤٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ - ص [عن: Benjamine, Early Travels in Palestine, P. 91].
- (١١٦) د. شاكِر مصطفى ، «من الغزو الصليبي...» - ص ٣٠/٣١.
- (١١٧) ميخائيل ايش شالوم ، «تاريخ اليهود في أرض...» الفصل العاشر (ترجمة خاصة).
- (١١٨) د. علي الدين هلال ، [في ندوة] «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع...» - ص ٩٨.
- (١١٩) موشي عنبر ، ايلي شيلر ، «رمات هجولان = هضبة الجولان» إصدار معهد أبحاث الجولان - كتسرين ومؤسسة الاصدار أريئيل (القدس ١٩٨٧) - المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (١٢٠) المصدر السابق ، المحتويات استعراض عام.
- (١٢١) يهودا أريئيل ، «أخبار من جملا وبانياس»، هآرتس ١٣/١/١٩٨٨ - ص ١١.
- (١٢٢) يهودا أريئيل ، «خيوط قطنية في قلعة عوزا»، هآرتس ١٣/٧/١٩٨٨ - ص ١١.
- (١٢٣) يهودا أريئيل ، «التل هو بيت تسيدا»، هآرتس ٢/١١/١٩٨٨ - ص ١٢.

## \* الفصل الخامس :

- (١) ر.ج زفي فير بلوفسكي ، «بنو إسرائيل وأرض إسرائيل» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» - ص ٢٩.
- (٢) دوف بارنير ، «اليهود والصهيونية والتقدم» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» - ص ٩٠.
- (٣) المصدر السابق - ص ٩١ / ٩٢.
- (٤) موشي معوز ، «هدف العرب القضاء على الكيان الصهيوني» ، معريف ١٩٧٣/١٢/٢١.
- (٥) أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟» ، مصدر سابق.
- (٦) د. عبدالوهاب المسيري ، «الأيديولوجية الصهيونية - دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» ق ١ ، سلسلة عالم المعرفة / ٦٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٢٩٨.
- (٧) نسيم رجوان ، «عصر التعايش العربي اليهودي الكبير» [في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» - ص ٤٠١.
- (٨) جابوتنسكي (شهادة) [في] «الفكرة الصهيونية - - النصوص الأساسية» - ص ٤٣٤.
- (٩) د. إسرائيل شاحاك ، «حقيقة ييغن وشركائه - مقتطفات وثائقية» ، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة ودار العودة) ١٩٧٩ - ص ١١٥.
- (١٠) دراستنا ، «صورة العربي في الفكر السياسي الصهيوني» ، مجلة «صوت فلسطين» - محور خاص ، العدد ١٨٠ (دمشق: إدارة التوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني) كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ - ص ٥٥ ، (وأيضاً نيوزويك الأميركية ١٧/٢/١٩٦٩).
- (١١) يهو شفاط هركابي ، «مشكلة الفلسطينيين: تطور وتنبؤ» معريف ١٩٧٢/٦/٩ [نشرة م.د.ف السنة ٢ ملحق العدد ١٧ ، ١٩٧٢/٩/١ - ص ٥٣٠/٥٣١].
- (١٢) ... ، «تقديرات باحثين إسرائيليين عن تطور العالم العربي في السنوات العشر المقبلة» ، نشرة م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٩٧١/١١/١٦ - ص ٢٨٢/٢٨٣ [عن هآرتس وجيروزاليم بوست ١٧/١٠/١٩٧١].
- (١٣) حايبسم لفيد ، «مقابلة مع آساكشير حول الاخلاق في الحرب» ، مجلة «سكيرا حودشيت» ١٩٨٨/١١/٣٠ - ص ٥٠.
- (١٤) دوف تماري ، «حروب إسرائيل - أهداف ونتائج» معريف ١٩٨٤/١٠/٥ - ص ١٨.
- (١٥) أوري دروهي ، «تأملات في الاستخدام الاسرائيلي للقوة العسكرية» ، مجلة «سكيرا حودشيت» (العددان ٢٠١) ١٩٨٦/٥/١١ - ص ٣٨.
- (١٦) دوف تماري ، «حروب إسرائيل - ...» ، مصدر سابق.



- (١٧) Zvi Lanir, "Les objectifs Politiques et Militaires des Guerres D'Israel"; Re-vued' Etudes Palestiniennes, No. 12 (Beyrouth : I.E.P.) été 1984, P. 83.
- (١٨) أنظر ، بالعربية ، نص المذكرة في : نشرة م.د.ف السنة ٤ (ع ٥) ١١/٣/١٩٧٤ ص ١٣٩ - ١٤١ ، [عن : Jewish observer and Middle East Review, No. 64, 16/11/1973, P. 22،
- (١٩) أنظر حول ذلك، Ben - Gurion, D. "Israel -A Personal History" (London) 1972n, PP. 43 - 44.
- (٢٠) أنظر نص الوثيقة في : نشرة م.د.ف السنة الثانية (ملحق ع ١٣) ١٩٧٢/٧/١ ، ص ٤٠٣ - ٤١٣ .
- (٢١) ابراهام ايلون ، «أمن إسرائيل القومي عبر ٣٥ عاماً من عمرها» ، مجلة «سكيراخودشيت (العدنان ٢ و٣) شباط فبراير - آذار/ مارس ١٩٨٣ - ص ١٨ وما بعدها .
- (٢٢) الجنرال يسرائيل تال ، «استراتيجية قومية - نظرية الأمن» عل همشمار ١٢/٣١ ١٩٧٦ [نشرة م.د.ف - ملحق خاص رقم ٢ ، ١٥/٢/١٩٧٧ ص ٩٣ إلى ١٠٥] .
- (٢٣) دوف تماري ، «حروب اسرائيل - ...» مصدر سابق .
- (٢٤) Zvi Lanir, "Les objectifs Palitiques et Militaires des Guerres D'Israel", op. cit - P. 83/84.
- (٢٥) يتسحاق غرينبرغ ، «مدافع بدلاً من الجوارب» ، دافار ٢٢/٤/١٩٨٨ - ص ١٢ .
- (٢٦) للاطلاع على هذا الجانب ، أنظر مثلاً :
- أ - د. كامل محمود خله ، «فلسطين والانتداب البريطاني» سلسلة كتب فلسطينية/ ٥٣ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٤ ، الفصول ٤ ، ٦ .
- ب - د. محمد سلامة النحال ، «سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية» ، (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة) ١٩٨١ - ص ٥٣ وما بعدها .
- (٢٧) د. هيثم كيلاني (في) «ندوة حول الأمن القومي العربي» ، مجلة «الوحدة» السنة ٣ (ع ٢٨) كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ - ص ١٨٨ .
- (٢٨) أوردها : د. أنيس صايغ «فلسطين والقومية العربية» سلسلة أبحاث فلسطينية/ ٣ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٦ - ص ١١٣ .
- (٢٩) بني موريس ، «التاريخ الجديد والدعائون القدامى» ، هآرتس ٩/٥/١٩٨٩ - ص ٢ .
- (٣٠) أنظر مثلاً : شبتاي طيفت ، «المؤرخون الجدد» ثلاث حلقات في هآرتس ٧ - ٤ ، ١-٢١/ ١٩٨٩/٤ .

- (٣١) للإطلاع على تنفيذ محاييد لهذه المزايم، أنظر مثلاً: أرسكين تشيلدرز، «الرغبة الخرساء - من مواطنين إلى لاجئين» [بحث في] «تهويد فلسطين» إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد، سلسلة كتب فلسطينية/٣٧ (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف. بالاشتراك مع رابطة الاجتماعيين في الكويت) ١٩٧٢ - ص ١٨٣ - ص ٢٢٢.
- (٣٢) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي عبر ٣٥ عاماً من عمرها»، مصدر سابق.
- (٣٣) ... «قاموس الكتاب المقدس» - ص ٧٠٩.
- (٣٤) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ....", op. cit, pp. 87/88
- (٣٥) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي...»، مصدر سابق.
- (٣٦) دوف تماري، «حروب إسرائيل - أهداف ونتائج»، مصدر سابق.
- (٣٧) تالي زلينغر، «الحرب الاستعمارية الأخيرة»، دافار ١٩٨٦/٢/٤ - ص ١٦.
- (٣٨) دوف تماري، «حروب إسرائيل...» مصدر سابق.
- (٣٩) أنظر: نشرة م.ت.ف. السنة الأولى (٢٤) ١٩٧١/٤/١٦ - ص ٢٤.
- (٤٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي...» مصدر سابق.
- (٤١) حاييم بنيامين، «حرب حزيران ١٩٦٧: القرارات، التحالفات النتائج - من وجهة نظر علم الاجتماع» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية» ترجمة اللواء ماجد سعيد (دمشق: مركز الدراسات العسكرية) ١٩٨٥ - ص ١٤٢ إلى ١٧٤.
- (٤٢) دوف تماري، «حروب إسرائيل...»، مصدر سابق.
- (٤٣) عوزي بتزيمان (تقرير) هآرتس ١٩٣٧/٦/٥ [نشرة م.د.ف. السنة ٣ (١٣٤) ١٩٧٣/٧/١ - ص ٤٠٧].
- (٤٤) شمعون شمير، «حول تأثيرات حرب ١٩٦٧ في العالم العربي»، مغريف ١٩٧٣/٦/٥، المصدر السابق - ص ٤١٠.
- (٤٥) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي...» مصدر سابق.
- (٤٦) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ...." op. cit, p.90.
- (٤٧) للإطلاع على ذلك، أنظر: الفريق أول محمد فوزي «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠» (بيروت: دار الوحدة) ١٩٨٣.
- (٤٨) المصدر السابق - ص ٣٨١.
- (٤٩) دوف تماري، «حروب إسرائيل...» مصدر سابق.
- (٥٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي...» مصدر سابق.
- (٥١) Zvi Lanir, "Les objectifs politiques ...." op. cit, pp.91/92.

(٥٢) أهرون ليفران، «القصف الجوي الاستراتيجي للأهداف السورية لم يحقق الغاية منه»، هآرتس ١٩٨٥/٩/٢٤ - ص ١٠.

(٥٣) نتان روعي، «مقابلة مع د. تسفي لانير» دافار هشفوع (ملحق دافار الأسبوعي) ١٩٨٤/١/٢ - ص ٤.

(٥٤) زئيف شيف، «النصف الرسمي لحرب يوم الغفران»، هآرتس ١٩٨٧/٧/٢٣ - ص ٩.

(٥٥) أنظر: زياد الترك ومحمد نصر، «حرب أكتوبر - ييبليوغرافيا مشروحة» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» ع ١٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي) كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ - ص ٢١٥ إلى ٢١٨.

(٥٦) د. أدركوهين، إفرات كرمون، «في ظل حرب يوم الغفران» (جامعة حيفا) ١٩٧٦ - بالعبرية / ملخص خاص.

(٥٧) يثير منزلي، «التغيرات التي طرأت على التخطيط والسياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب يوم الغفران». (جامعة تل أبيب: معهد هوروفيتش) ١٩٧٧ - بالعبرية / ملخص خاص.

(٥٨) أنظر: زياد الترك ومحمد نصر، «حرب أكتوبر ...» مصدر سابق ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر بالعبرية: ليفيا روكاخ، «قراءة في يوميات موشي شاريت - خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني»، (بيروت: دار ابن خلدون) ١٩٨١ - ص ٥٤/٥٥.

(٦٠) أبراهام إيلون، «أمن إسرائيل القومي ...» مصدر سابق.

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) Zvi Lanir "Les objectifs politiques ...." op. cit, p.95.

(٦٣) دوف تماري، «حروب إسرائيل - ...» مصدر سابق.

(٦٤) دان هوروفيتش، «حرب إسرائيل في لبنان.. نماذج جديدة من التفكير الاستراتيجي والعلاقات المدنية العسكرية» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية»، مصدر سابق ص ١٧٥-٢١٢.

(٦٥) ... (تقرير إخباري)، جريدة «الرأي العام» الكويتية (٧٤٦٦٤) ١٩٨٤/٨/٣٠ - ص ١٣.

(٦٦) للاطلاع، أنظر G. Ben Dor, G. Golan. U. Lubrani, N. Novik, Y. olmert; Y. Rabin, I. Rabinovich "Israel's Lebanon Policy: Where To?" Memorandum No. 12 (TelAviv : Jaffee Centre for Strategic Studies) August 1984.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Shai Feldman, Heda Rechnitz - Kijner, "Deception, Consensus and war : Israel in Lebanon", paper No. 29 (Tel Aviv Univ. JCSS) October 1984.

- (٦٨) ... (تقرير). «اكتشافات جديدة مثيرة للفضة حول الأرضية السياسية لحرب لبنان». عل همشار ١٩٨٩/٤/١٩ - ص ١.
- (٦٩) د. تسفي لنير (محرر)، «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات»، (جامعة تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بالاشتراك مع وزارة الدفاع الإسرائيلية) ١٩٨٥ - المقدمة (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٧٠) الجنرال يسرائيل تال، «أمن إسرائيل في الثمانينات»، [في] «ملف خاص محدود التوزيع بنفس العنوان» (بيروت: م.د.ف.) ١٩٨٠ - ص ٧٠.
- (٧١) د. محمد حمزة، «الجنرال يسرائيل تال»، مجلة (المعركة - المجلة العسكرية للثورة الفلسطينية)، السنة الأولى (٢ع) بيروت ١٩٨٢ - ص ١١٨.
- (٧٢) أبراهام إيلون، «القوة الوطنية والقوة العسكرية»، مجلة «معرخوت» أيلول / سبتمبر ١٩٨٨.
- (٧٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر النص الكامل لكل من هاتين الدراستين في: ... «أمن إسرائيل في الثمانينات»، مصدر سابق ص ٦٨٥٩، ص ٨٨٧٣.
- (٧٤) البروفيسور مجزقيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل» - الحلقة الثانية / عقيدة أمنية جديدة، دافار ١٩٨٨/٢/١ - ص ٧. وأيضاً (خبر) جريدة «القدس» (٧٢١٥) ١٩٨٩/٩/٢٦ - ص ٤.
- (٧٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر مثلاً: دراستنا، «في العمق الاستراتيجي لدى إسرائيل»، مجلة «الأرض» السنة ١٦ (١١ع) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ - ص ٩ إلى ٨١.
- (٧٦) أهرون ياريف، «العمق الاستراتيجي - وجهة نظر إسرائيلية» [في] «أمن إسرائيل في الثمانينات» ص ٢١ إلى ٢٩.
- (٧٧) أهرون ليفران، «أهمية الأرض في عصر الصاروخ أرض - أرض» الجيروزاليم بوست (١٦٨١٦ع) ١٩٨٨/٦/٢٤.
- (٧٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر : Saul Cohen, "Israel's Deffensible Borders: A Geopolitical Map.", Paper N. 20 (TelAviv Univ. JCSS) July 1983.
- (٧٩) د. أفرايم عنبر، «الاستراتيجية الإسرائيلية منذ يوم الغفران وما بعد»، مجلة «معرخوت» العدد ٢٨٩/٢٩٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ - ص ١٦ إلى ص ٢٤.
- (٨٠) أرييه شليف، «سباق التسلح في الشرق الأوسط في الثمانينات» [بحث في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات»، مصدر سابق (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٨١) أهرون ياريف، «سباق التسلح العربي - الإسرائيلي - هل هناك مخرج من المصيدة؟» [في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» - مصدر سابق.
- (٨٢) د. تسفي لنير، «مركب النوعية في سباق القوة الإسرائيلي - العربي في الثمانينات» [في] «الأمن



- والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» - مصدر سابق.
- (٨٣) عمنوتيل روزين، «انتهت سبع سنوات التسامح الأمني» معريف ١٩٨٨/٩/١ - ص ٧.
- (٨٤) دراسات: ب. زوسمان، أ. شيفر، ع. مدان، ن. بلومنتال، م. دبير، ش. بارزكاي [في] «الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات» - مصدر سابق.
- (٨٥) Dan Horowitz, "The Enigma of Economic Growth" The Case of Israel, Anglo - Israel Association pamphlet No.9 Dec. 1965, P.10.
- (٨٦) في تنفيذ هذه المزاعم، أنظر: عبد العال الباقوري، «الدعاية الصهيونية - الإسرائيلية والقول بأن العرب يريدون إلقاء اليهود في البحر»، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٢٧ (بيروت) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ - ص ١٦٧ إلى ص ١٩٦.
- (٨٧) للتفاصيل حول «مسادا - التاريخ والأسطورة»، أنظر مثلاً:
- ١ - د. عبد الوهاب المسيري، «اليهودية والصهيونية وإسرائيل»، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨١، ص ٧٥ إلى ٩٤.
- ب - د. هيثم كيلاني، «مسادا الأسطورة - الخرافة» مجلة «القدس» العددان ٢١ و ٢٢ (بيروت: دار الأقصى) آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر ١٩٨١.
- (٨٨) دراستنا: «في فلسفة العنف العنصري الصهيوني الموجه ضد العرب»، مجلة «شؤون عربية» (ع ٥٨) (تونس) حزيران / يونيو ١٩٨٩ - ص ١٣٠.
- (٨٩) فيليستسيا لانجر، «بأم عيني» ترجمة - (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٧٤ - ص ١٢.
- (٩٠) د. رشاد عبدالله الشامي، «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية»، سلسلة عالم المعرفة / ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ١٩٨٦ - ص ٢٠٠.
- (٩١) دراستنا: «المشروع الصهيوني وتوليد الصراع في المنطقة العربية»، مجلة «الأرض» السنة ١٦ (ع ٧) (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) تموز / يوليو ١٩٨٩ - ص ٢٨.
- (٩٢) باروخ كيמר لينغ، «جعل الصراع روتينياً: التأثيرات التراكمية للصراع العربي - اليهودي على المجتمع الإسرائيلي» [بحث في] «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية»، مصدر سابق - ص ٤٠ إلى ص ٦٢.
- (٩٣) ... ، «العنف تحول إلى ظاهرة ثابتة في حياتنا العامة»، هتسوفيه ١٩٧٥/١٠/١٢.
- (٩٤) دانتيل بارتال، «على أي شيء تقوم عقائد الأمن»، هآرتس ١٩٨٩/٣/٢٢ - ص ١١.
- (٩٥) دان هوروفيتش، «إسرائيل مهياة للفاشية»، دافار ١٩٨٤/١٢/٧.
- (٩٦) عزري بنزيمان، «عرض محاضرات مؤتمر فان لير الدراسي» في هآرتس ١٩٧٣/٦/٥ [نشرة

- م.ت.ف. السنة ٣ (ع ١٣) ١٩٧٣/٧/١ - ص ٤٠٧ / ٤٠٨].
- (٩٧) يوسف لبيد، «هل وجودنا في خطر؟»، معريف ١٩٧٤/٤/٢٤ - ص ٣٣ [ندوة].
- (٩٨) يهودا غوتهلّف، «أزمة الصهيونية في إسرائيل» هآرتس ١٩٧٤/١٠/١٨.
- (٩٩) يوسي بار، «تأثيرات أحداث الحرب ستبحث في مؤتمر أطباء النفس» هآرتس ١٩٧٥/١١/١٩ - ص ٧.
- (١٠٠) د. أدير كوهين، إفرات كرمون، «في ظلال حرب يوم الغفران» (جامعة حيفا) ١٩٧٦، بالعبرية الفصل الرابع ص ٥٩-٧٤.
- (١٠١) يهوشفاط هركابي، «للتقد الذاتي الوطني» معريف ١٩٧٤/٤/٩.
- (١٠٢) يهوشفاط هركابي، «السعي إلى تحقيق الممكن» [بحث في] «هل للقضية الفلسطينية حل؟!»، (القدس: معهد فان لير للأبحاث) ١٩٨١. (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (١٠٣) أبراهام إيلون، «القوة الوطنية والقوة العسكرية»، مجلة «معرخوت»، مصدر سابق.
- (١٠٤) بوغا زعفران، «رجاء قليلًا من الرماد في العيون»، ملحق ידיעות أحرانوت ١٩٧٧/٢/١١.
- (١٠٥) باروخ كيملينغ، «جعل الصراع روتينيًا: ...»، مصدر سابق - ص ٨٠ ما بعدها.
- (١٠٦) دافيد مويشوب، «تصورات نزوح الشباب عن البلاد» دافار ١٩٨٨/٥/١٧ - ص ٧.
- (١٠٧) ...، «استفتاء للرأي العام» ידיעות أحرانوت ١٩٧٣/١٢/٦ [نشرة م.ت.ف. السنة الرابعة (ع ١) ١٩٧٤/١/١ - ص ٢].
- (١٠٨) ... (تقرير)، جريدة «القبس» الكويتية (ع ٤١٢٢) ١٩٨٣/١١/٤ ص ١٦ (عن دافار).
- (١٠٩) A. Arian, I. Talmud, T. Hermann, "The Guardian of Israel: National security and Public opinion" (Tel Aviv univ.: JCSS) study No.9, May 1988
- وأيضاً (تقرير) «انخفاض الثقة بالنفس» عل همشار ١٩٨٨/٥/٣٠ - ص ٨.
- (١١٠) الياهو كاتس، «هل الانتخابات مصيرية»، ידיעות أحرانوت ١٩٨٨/١٠/٢٦ - ص ٣١.
- (١١١) نيلي مندler، (تقرير إخباري)، هآرتس ١٩٩٠/١/٢٤ - ص ب ع.
- (١١٢) أرنون بن ناحوم، (تقرير إخباري)، هآرتس ١٩٩٠/١/٢٤ - ص ٢.

### \* الفصل السادس:

- (١) ايلي ريغس، «الخطوات الأولى في بلورة السياسة الإسرائيلية حيال عرب إسرائيل»، مجلة «سكيرا حودشيت» (ع ١١) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ - ص ٣٣.
- (٢) ادوارد سعيد، «الاستشراق...» - ص ٣٠٥.
- (٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: نص وثيقة كينغ وردود الفعل الإسرائيلية عليها في نشرة م.د.ف. السنة

- ٦ (ع ١٩٩٠) ١/٥/١٩٧٦ - ص ٣٣٢ إلى ٣٥٣.
- (٤) اليشع إفرات ، «المناطق المدارة لعرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٨/٤/٦ - ص ٩.
- (٥) يوفال بيلغ ، «مستقبل الجليل ليس مضموناً»، ידיעות أحرانوت ١٩٨٨/٧/١٣ - ص ٢٦.
- (٦) أرنون سوفير ، «جغرافية وديمغرافيا أرض إسرائيل في عام ٢٠٠٠» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠» - ص ١٩ (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٧) غبريئيل ليفشيتس ، «الهجرة من وإلى الجليل وبداخله ١٩٦١ - ١٩٨٣»، مجلة «رفعون لكلكلاه» (١٣٠٤) تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ - ص ٧٣٨.
- (٨) بيرح تال ، «انقلاب غير معروف في قرى الأقلية»، هآرتس ١٩٧٦/٦/٢.
- (٩) قاسم زيد ، «مشكلة القرى المتحولة إلى بلدات»، عل همشار ١٩٨٣/٧/٨ - ص ٨.
- (١٠) جابي زوهر ، «المواجهة المستورة»، عل همشار ١٩٨٤/٥/٢٧ - ص ٥.
- (١١) نوديت كهانا، «حيفا: القوة العربية»، هآرتس ١٩٨٦/٧/٣١ - ص ٩.
- (١٢) بيرح تال ، «ليس لليهود فقط»، هآرتس ١٩٨٦/٨/٢١ - ص ٩.
- (١٣) للإطلاع، أنظر مثلاً: حبيب قهوجي، «العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، (بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٧٢ - ص ٤٧٧ إلى ٤٨٨.
- (١٤) نشرة م.د.ف، السنة الأولى (ع ١٢) ١٩٧١/٩/١٦ - ص ٢٢٣ (عن: معريف ١٩٧١/٩/٣).
- (١٥) حايم لنداو، «ترميم كفر برعم»، عل همشار ١٩٧٦/١١/٤.
- (١٦) يورام بن بورات، «قوة العمل العربي في إسرائيل»، (القدس: معهد الدراسات الاقتصادية في إسرائيل باسم موريس فالك) ١٩٦٦ (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (١٧) موشي كول، «يصبؤون البنزين على النار»، دافار ١٩٧٨/١١/٢٨ - ص ٩.
- (١٨) ... (تقرير)، «معهد الدراسات الشرق أوسطية - المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا»، جريدة «الأنباء» الإسرائيلية السنة ١٣ (ع ٣٨٢٥) ١٩٨١/٥/٦ - ص ٤.
- (١٩) ... (تقرير)، «يوم دراسي في جامعة حيفا حول الجماهير العربية في إسرائيل نحو التسعينات»، جريدة «الاتحاد» (ع ٢٦٧/٤٤) (حيفا) ١٩٨٨/٤/٣ - ص ٥.
- (٢٠) عطالله منصور، «صفقات تصفية في الإدارة»، هآرتس ١٩٨٨/٩/٢٥ - ص ١٣.
- (٢١) شموئيل توليدانو، «عرب إسرائيل حاجز نفسي»، هآرتس ١٩٨٤/١٢/٧ - ص ٧.
- (٢٢) شلومو جينوسار، «مشروع كاتس»، دافار ١٩٨٩/٢/٩ - ص ٩.
- (٢٣) Elie Rekhess, "Israeli Arab Intelligentsia" The Jerusalem Quarterly, No.11, Spring 1979 - p.52.
- (٢٤) يائير شيلج، «العرب في الدولة اليهودية»، مجلة «بمخيه» ١٩٨٦/١١/١٢ - ص ١٩.

- (٢٥) إيلي تبور، «العرب يؤيدون إقامة دولة فلسطينية ولكنهم يريدون السكن في إسرائيل»، ملحق ידיעות أحرونوت ١٩٨٧/١٢/٢٥ - ص ١.
- (٢٦) نشرة م.د.ف. السنة الأولى (ع ١٢) ١٩٧١/٩/١٦ - ص ٢٢٢ إلى ٢٢٤ (عن هآرتس ومعريف ١٩٧١/٩/٣).
- (٢٧) ران كسليف، «هم ونحن: عرب في إسرائيل - من كلا الجانبين المتراس / ح ٢»، هآرتس ١٩٨٧/٨/٢١ - ص ٢. و«استطلاع للرأي العام»، هآرتس ١٩٨٦/١/١٤ - ص ٣.
- (٢٨) نوديت كهانا، «لقاءات طائفية: هناك ما يمكن التحدث عنه»، هآرتس ١٩٨٦/١١/١٨.
- (٢٩) إيلي تبور، «العرب يؤيدون إقامة دولة فلسطينية...»، مصدر سابق.
- (٣٠) بني موريس، «التاريخ الجديد والدعائيون القدامى»، هآرتس ١٩٨٩/٥/٩ - ص ٢.
- (٣١) ران كسليف، «هم ونحن: عرب في إسرائيل / ح ١»، هآرتس ١٩٨٧/٨/١٤ - ص ٣.
- (٣٢) أهرون ليش، «العرب في إسرائيل»، (القدس: مطبعة الجامعة العبرية) ١٩٨١ - ص ١٤٠ وما بعدها (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٣٣) عطا الله منصور، «لورنس عرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٨/٦/١٦ - ص ١٠.
- (٣٤) يوسف جينات، «نشوء العربي الإسرائيلي»، مجلة «سكيراخودشيت»، (ع ١١) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ - ص ٣٨.
- (٣٥) نشرة م.د.ف. السنة ٢ (ملحق ع ١٩) ١٩٧٢/١٠/١ - ص ٥٩٦ / ٥٩٧.
- (٣٦) تسفي البيلغ، «ضوء آخر في مسألة الأقليات»، ידיעות أحرونوت ١٩٧٤/٩/١٩ (وأيضاً في نشرة م.د.ف. السنة ٤ (ع ١٩) ١٩٧٤/١٠/١ - ص ٦٣٠ / ٦٣١).
- (٣٧) يهودا تسور، «منحدر خطر»، عل همشار ١٩٨٥/٩/١٣ - ص ٧.
- (٣٨) ...، (تقرير) عن ندوة «العرب في إسرائيل»، ידיעות أحرونوت ١٩٧٦/٣/٢٦. (وأيضاً في: نشرة م.د.ف. السنة ٦ (ع ٨/٧) أو ١٩٧٦/٤/١٦ - ص ١٩٨/١٩٩).
- (٣٩) Rekheess, E. , "Israeli Arab Intelligentsia", The J.Q ,Op. cit, pp.21-69.
- (٤٠) إيلي رينخس، «القرية العربية في إسرائيل - البؤرة السياسية الوطنية المتجددة» سلسلة «سكيروت / استعراضات»، (جامعة تل أبيب: معهد شيلواح - مركز ديان لأبحاث الشرق أوسطية وأفريقيا) ١٩٨٥ (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٤١) تلخيص استناداً إلى:
- أ - إيلي رينخس، «برلمان عرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٦/١٢/١٨ - ص ١١.
- ب - دان أفيدان، «العرب هم العرب - مقابلة مع رينخس»، دافار ١٩٨٧/١٢/٢٥ - ص ١٧.
- (٤٢) إيلي رينخس، «يوم الأرض - شاخصة على طريق الانتهاء الفلسطيني لعرب إسرائيل»، معريف



١٩٧٦/٤/٢.

- (٤٣) أوري نير، «التراث الفلسطيني وحصان أريئيل شارون»، هآرتس ١٩٨٧/٨/٢١ - ص ٢.
- (٤٤) دان أفيدان، «العرب هم العرب - مقابلة مع إيلي ريخس»، دافار، مصدر سابق
- (٤٥) دان أفيدان، «مقابلة مع إيلي ريخس»، دافار ١٩٨٨/٣/١٨ - ص ١.
- (٤٦) رونيت مورجنشترين، «التنبؤات موجات أعلى بكثير»، عل همشار ١٩٧٨/١٢/٢٣ - ص ٧.
- (٤٧) تسفي البيلغ، «أين مستشعل الإطارات»، يديعوت أحرونوت ١٩٨٧/١٢/٢١ - ص ١٩.
- (٤٨) يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل/ح ١»، دافار ١٩٨٨/١/٣١ - ص ٧.
- (٤٩) اليسع إفرات، «المناطق المدارة لعرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٨/٤/٦ - ص ٩.
- (٥٠) يورام ليفي، «بيئة مزدوجة / ح ١، ح ٢»، دافار ١٩٨٩/١/٢٣ - ص ٧.
- (٥١) دافيد أرنو، «ظلال طويلة يلقيها التاريخ»، هآرتس ١٩٨٩/٥/٢٩ - ص ١١.
- (٥٢) يورام ليفي، «عرب المناطق عند مفترق طرق»، دافار ١٩٨٩/٥/٢٨ - ص ٧.
- (٥٣) قاسم زيد، «اليقظة الإسلامية في إسرائيل / ح ١، ح ٢»، عل همشار ١٩٨٦/١٠/٨ - ص ٦.
- (٥٤) رومن فريستر، «المسيرة الإسلامية التي يمر بها عرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٨/٦/١٧ - ص ٣.
- (٥٥) ... (تقرير)، «راية الإسلام الخضراء ترفرف فوق أم الفحم»، جريدة «القبس» الكويتية (٦٠٤٦٤) ١٩٨٩/٣/١١ - ص ١٨.

### \* الفصل السابع :

- (١) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. pp. 1-3.
- (٢) اليسع إفرات، «الخطر الديمغرافي»، هآرتس ١٩٧٨/١٠/٢٥ - ص ٩.
- (٣) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. p.13 (Table No.5).
- (٤) Ibid, p.17 (Table No.8).
- (٥) شلومو معوز، «دفع الثمن»، جيروزاليم بوست (١٦٨٤٩٩) ١٩٨٨/٦/١٠.
- (٦) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مجلة «سكيراخودشيت» (٨٤) آب / أغسطس ١٩٨٨ - ص ٣.
- (٧) Benvenisti, M. "1987 Report ..." op. cit. pp.33 - ...
- (٨) Ibid, pp.40 - ...
- (٩) Ibid, pp.51 - ...
- (١٠) Ibid, pp.80 - ...
- (١١) ... (خبر)، هآرتس ١٩٩٠/٢/٢ - ص ٢.

(١٢) أرنون ماجن، «من هم الذين يسكنون الضفة الغربية / ح١، ح٢»، دافار ٢٠ - ١٩٨٨/١/٢١ - ص٧.

(١٣) زهفاموزس، «من جيل إلى جيل يجري تداول القول»، عل همشار ١٥/٩/١٩٨٦ - ص٩.

(١٤) إسرائيل لندرس، السلاح سيهزم جيش الدفاع»، دافار هشفوع ٢٥/١٢/١٩٨٧ - ص١٤.

(١٥) ن. جولان، «أهي ثورة عربية وطنية أم مجرد اضطرابات عابرة»، هتسوفيه ٢٥/١٢/١٩٨٧ - ص٤.

(١٦) جوجاكوجن، «أربع مجموعات يأس وحل بعيد»، ملحق عل همشار ١١/٣/١٩٨٨ ص ١٠.

(١٧) يتسحاق بيلي، «الخطوة الأولى إقامة جيوب»، هآرتس ٩/٨/١٩٨٨ - ص١٥.

(١٨) آقي بنياهو، «الانتفاضة»، عل همشار ١/٩/١٩٨٨ - ص٧.

(١٩) شموئيل سيجف، «تقصيرات الإعلام الإسرائيلي»، معرف ١٧/٢/١٩٨٨ - ص١٠.

The Moshe Dayan center for Middle Eastern and African studies, (٢٠)  
(Bulletin) Issue No.9 (winter 1989), pp.3-5.

(٢١) دافيد هراري، «العلوم في خدمة الأهمال»، هآرتس ٢١/٥/١٩٨٩ - ص١١.

(٢٢) دان ساجير، «من الذي قال بأنه توجد ضائقة نفسية»، هآرتس ٢٢/٦/١٩٨٩ - ص١١.

(٢٣) ... (خبر)، هآرتس ١/١٢/١٩٨٩ - ص٣.

(٢٤) شلومو معوز، «دفع الثمن»، جيروزاليم بوست (١٦٨٤٩ع) ١٠/٦/١٩٨٨.

(٢٥) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مصدر سابق.

(٢٦) عليزا فالخ، «بالقديم اليمين إلى اليسار»، دافار ٢٥/٨/١٩٨٩ - ص١٥.

(٢٧) شاؤول شيف، «الانتفاضة - التقصير الكبير منذ حرب يوم الغفران»، هتسوفيه ٨/١٢/١٩٨٩ - ص٤.

(٢٨) جدعون ويكرت، «بحث جديد عن الضفة الغربية»، جريدة «الأبباء» الإسرائيلية السنة ١٣ (ثلاث

حلقات الأعداد ٣٨١٦، ٣٨١٧، ٣٨١٨) ٢٤-٢٧/٤/١٩٨٩. ولزيد من التفاصيل حول

ذلك، أنظر: أمنون كوهين، «الأحزاب السياسية في الضفة الغربية - القوميون العرب والحزب

الشيوعي»، ترجمة إبراهيم الراهب (دمشق: دار دمشق) ١٩٨٦.

(٢٩) القيادة القطرية الفلسطينية، «موجز كتاب البعث الفلسطيني» - تقرير خاص (دمشق ١٩٨٦).

(٣٠) للإطلاع أنظر :

Harkabi, y. "Fedayeen, Action and Arab strategy". Adelphi Papers No.53  
(London : The Institute for strategic studies) 1968.

(٣١) Aryeh Yodfat and Yuval Amon - ohanna, "P . L . O - Strategy : للإطلاع أنظر :

and Politics", (London : Croom Helm) 1981.

- (٣٢) رؤوفين باز، «أربعون عاماً في الطريق إلى الجهاد»، دافار ١٩٨٩/٥/٥ - ص ٧.
- (٣٣) نشرة م.د. ف السنة ٤ (ع ١٨) ١٩٧٤/٩/١٦ - ص ٦٠٨ (عن: دافار ١٩٧٤/٩/١)
- (٣٤) ... ، «المناقشات النظرية حول تمثيل الشعب الفلسطيني وماهية الصراع»، نشرة م.د. ف السنة ٥ (ع ١) ١٩٧٥/١/١ - ص ٢٢/٢١ (عن: بديعوت أحرونوت ١٩٧٤/١١/٨).
- (٣٥) نشرة م.د. ف السنة ٧ (ع ١٨/١٧) أو ١٩٧٧/٩/١٦ - ص ٦٤٤ (عن بديعوت أحرونوت ١٩٧٧/٩/١).
- (٣٦) إسرائيل لندرس، «البدء بالحديث لإقامة الكيان الفلسطيني»، ملحق دافار ١٩٨٨/٢/٢٩ - ص ٨.
- (٣٧) دافيد مرغلين، «ما الذي يريده بيرس من حسين»، مجلة «بمخيه» ١٩٨٥/١٠/٢٣ - ص ١٥.
- (٣٨) د. أيمن عساف، «معاهد الأبحاث الإسرائيلية في خدمة المخابرات والحكام»، مصدر سابق.
- (٣٩) جوجا كوجن، «أربع مجموعات يأس وحل بعيد»، ملحق عل همشار ١٩٨٨/٣/١١ - ص ١٠.
- (٤٠) إسرائيل لندرس، «البدء بالحديث لإقامة الكيان ...»، مصدر سابق.
- (٤١) جويل غرينبرغ، «اتجاه جديد للانتفاضة»، الجيروزاليم بوست (ع ١٦٩٠٣) ١٩٨٨/٨/١٢.
- (٤٢) أوري شتندل، «السكان العرب في يهودا والسامرة»، مصدر سابق.
- (٤٣) دراستنا، «تقديرات حول الإسلام السياسي الراهن في فلسطين المحتلة»، مجلة «الوحدة» السنة ٥ (ع ٥٢) كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ - ص ١٥٤.
- (٤٤) رومن فريستر، «المسيرة الإسلامية التي يمر بها عرب إسرائيل»، هآرتس ١٩٨٨/٦/١٧ - ص ٣.
- (٤٥) حاييم مرغلين، «حتى نهاية حدود التطرف»، عل همشار ١٩٨٧/١٠/١٢ - ص ٧.
- (٤٦) الياهو سلفتر، «تأثير الثورة الإيرانية / ح ١، ح ٢»، هآرتس ١٩٨٨/١/١٢-١١ - ص ٩، ١٣.
- (٤٧) ن. جولان، «أهي ثورة عربية أم مجرد اضطرابات عابرة»، هتسوفيه ١٩٨٧/١٢/٢٥ - ص ٤.
- (٤٨) د. موشي شيمش، «الانتفاضة على مفترق طرق»، دافار ١٩٨٨/٦/٣ - ص ١٨.
- (٤٩) رؤوفين باز، «أربعون عاماً في الطريق إلى الجهاد»، دافار ١٩٨٩/٥/٥ - ص ٤.
- (٥٠) يتسحاق بيلي، «منظمة حماس مفضلة على منظمة التحرير»، هآرتس ١٩٨٩/٧/٢٦ - ص ١٣.
- (٥١) مجزئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل / ح ١»، دافار ١٩٨٨/١/٣١ - ص ٧.
- (٥٢) عموس نابو، «مرشد مناطق»، ملحق بديعوت أحرونوت ١٩٨٨/١/١٥ - ص ٧.
- (٥٣) موشي جاك، «حزيران عام ٦٧ والفرصة التي أضيعت»، معريف ١٩٨٩/٤/١٩ - ص ٩.
- (٥٤) نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد ٥٨ (عمان) ١٩٧٩/١/١ - ص ٤٣/٤٤ (عن: صحيفة الفجر ١٩٧٨/١٢/٨).
- (٥٥) شلومو سلوتسكي، «عمر قصير إلى الاستقلال»، عل همشار ١٩٨٨/٢/٢ - ص ٦.

- (٥٦) شلومو غازيت، «الخيار الثالث - تسوية مرحلية»، دافار ١٩٨٦/١٠/٣ - ص ٢٢.
- (٥٧) منير بعليل، «خطر السرطان»، أشدموت، ربيع ١٩٨٥ - ص ٧.
- (٥٨) شلومو أفيري، «اليمن لا يستطيع التوصل إلى تفاهم عن طريق التسوية»، الجيروزاليم بوست (١٦٩١٦ع) ١٩٨٨/١٠/٢٥.
- (٥٩) Mark Heller, "Palestinian State - The Implications for Israel", (Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, and London : written under the Auspices of The Center for Strategic Studies, Tel Aviv univ.) 1983.
- (استعراض شامل للكتاب).
- (٦٠) التقرير الصحفي اليومي الصادر عن الإعلام الموحد م.ت.ف (دمشق) ١٩٨٣/٦/٤ - ص ٧/٦ (عن: صحيفة كريستيان ساينس مونيتور نقلاً عن جيروزاليم بوست).
- (٦١) ... (تقرير). «بحث إسرائيلي حول الأراضي المحتلة»، جريدة «القبس» الكويتية، (٤٣١٦ع) ١٩٨٤/٥/٢٠ (عن: دافار).
- (٦٢) ن. سبار، «الدولة الفلسطينية - تجربة اقتصادية متورطة»، عل همشار ١٩٨٧/٤/١٧ - ص ٨.
- (٦٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- أ - ... ، «مشاريع إسرائيل لتصفية مشكلة اللاجئين» نشرة م.د.ف السنة ٢ (ملحق ع ١٨) ١٩٧٢/٩/١٦ - ص ٥٦٠ وما بعدها.
- ب - هشام الدجاني ، «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة»، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٠٤) تموز / يوليو ١٩٨٠ - ص ٣١.
- (٦٤) آلوف هار افن (محرر)، «هل للقضية الفلسطينية حل؟! - مواقف إسرائيلية»، سلسلة مناقشات (القدس: معهد فان لير للأبحاث) ١٩٨١ (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٦٥) تشكل هذه الفقرة جزءاً صيغ بتصرف من دراستنا: «مقترحات الوسط الأكاديمي الإسرائيلي للتسوية بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية»، مجلة «الأرض» السنة ١٧ (ع ٣) آذار ١٩٩٠.
- (٦٦) أرنون سوفير، «جغرافية وديمقراطية (أرض إسرائيل) في عام ٢٠٠٠»، [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق - ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٦٧) إيليش إفراي ، «صيغة للمصالحة الإقليمية» ، هآرتس ١٩٨٨/١/١٨ - ص ٩.
- (٦٨) رعنان فايتس ، «برنامج لمصالحة سياسية» ، هآرتس ١٩٨٨/٢/١٧ - ص ١٢.
- (٦٩) يوسف غورني ، «تسوية اتحادية خيالية واقعية» ، معريف ١٩٨٨/٢/٨ - ص ١١.
- (٧٠) إسرائيل لندرس ، «البدء بالحديث لاقامة الكيان الفلسطيني - مقابلة مع معوزا ملحق دافار ١٩٨٨/٢/٢٩ - ص ٨.



(٧١) غبريتيل موكيد ، «اتحادكونفدرالي - حل للنزاع» ، معرف / ملحق السبت ١٧/٦/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٢) شالوم روزنبرغ ، «مشروع للسلام في الشرق الأوسط» ، معرف ٣/٧/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٣) يتسحاق أوران :

أ - «انقلاب بالاعتراف ومبادرة قوية» ، دافار ١٥/٧/١٩٨٨ - ص ١٩ .

ب - «لن نخسر شيئاً من المبادرات» ، هارتس ٢٩/٩/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٤) يتسحاق أوران ، «تطرف تكتيكي واعتدال استراتيجي» ، دافار ١٧/٣/١٩٨٩ - ص ١٤ .

(٧٥) يتسحاق بيلي ، «الخطوة الأولى : إقامة جيوب» ، هارتس ٩/٨/١٩٨٨ - ص ١٥ .

(٧٦) عوديد بينون ، «تقسيم البلاد ليس حلاً» ، هارتس ١٩/١/١٩٨٨ - ص ١١ .

(٧٧) آحي براند ، «سلام مشروط» ، هارتس ٢/١١/١٩٨٨ - ص ١٢ .

(٧٨) شلومو سلوتسكي ، «ممر قصير إلى الاستقلال - مقابلة مع مرسجورا» ، عل همشار ٢/٢/١٩٨٨ - ص ٦ .

(٧٩) أ - ابراهام بورغ ، «من الذي يخاف الدولة الفلسطينية؟» ، هارتس ٢٧/١/١٩٨٩ - ص ٢ .

ب - آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، ملحق هارتس ٢٧/١/١٩٨٩ - ص ١٤ .

(٨٠) آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، المصدر السابق .

(٨١) المصدر السابق .

(٨٢) . . . ، «يهودا والسامرة وغزة - الطريق إلى السلام» ، ملخص تقرير «مركز جافي / يافيه» ، هارتس ٩٠/٣/١٩٨٩ - ص ٥ .

(٨٣) دانييل اليعيزر ، «الصفقة الوحيدة المفضلة» ، الجيروزاليم بوست (ع ١٧٠٩٤) ٢٩/٣/١٩٨٩ - ص ٤ .

(٨٤) افرايم أحيرم ، «رعب التسوية النهائية» ، هارتس ٣٠/٣/١٩٨٩ - ص ٩ .

(٨٥) آني بيلد ، «عندما ستقوم دولة فلسطينية» ، مصدر سابق .

(٨٦) ياعيل ديان ، «خطة سلام بثلاثة مبادئ» ، عل همشار ٣/٤/١٩٨٩ - ص ٧ .

(٨٧) آلوف هاريفن ، «أجور السلام هي تخفيض السلاح» ، الجيروزاليم بوست ٧/٤/١٩٨٩ - ص ٦ .

(٨٨) أ - يحزقئيل درور ، «استراتيجية وطنية لإسرائيل - ٣ حلقات» ، دافار ٣١/١/ - ٢٠٣/٢/١٩٨٨ - ص ٧ .

ب - بتسلئيل عميكام ، «مراهنة على التاريخ - مقابلة مع درور» ، عل همشار ٢٥/٩/١٩٨٨ - ص ٩ .

ج - . . . ، «بروفسور إسرائيلي يدعو إلى تحويل الاردن إلى دولة فلسطينية» ، جريدة «القدس» (ع

### \* الفصل الثامن :

- (١) دافيد كاما ، «هاسيخسوخ لاما فيعد متاي؟! = الصراع لماذا وإلى متى؟!»، (القدس : شيكوبا حيفرا ليهوتسآه لئثور) ١٩٧٥ - المحتويات (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٢) المصدر السابق - ص ٤٢ ، ٥١ .
- (٣) المصدر ذاته - ص ١٧٠ إلى ١٧٣ .
- (٤) المصدر ذاته - ص ١٧٤ / ١٧٥ .
- (٥) المصدر ذاته - ص ١٧٦ .
- (٦) نبيه القاسم ، «واقع الدروز في اسرائيل» ، (القدس : مطبعة دار الأيتام) ١٩٧٦ - ص ٣٠ .
- (٧) د. خلدون ساطع الحصري ، «حول الوحدة العربية» ، [بحث في] «دراسات في القومية العربية والوحدة» ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٤ - ص ٢٤١/٢٤٢ [عن برقية وكالة الصحافة الفرنسية من القدس ١٩٧٦/٦/٨].
- (٨) نيكولاس فان دام ، «إسرائيل والاتدماج القومي» ، ترجمة سيرين الهاشمي ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٤/٣٥ (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) تموز (يوليو) ١٩٧٩ - ص ١٠٢ [نقلًا عن إذاعة اسرائيل بالعبرية ١٩٧٦/٨/٨].
- (٩) حبيب قهوجي (إشراف) ، «استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها» ، (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٨٢ - ص ١٢٨/١٢٩ [عن : تعريف ١٩٧٧/٩/٢٠].
- (١٠) نيكولاس فان دام ، «إسرائيل والاتدماج القومي» - ص ١٠٢ [عن عل همشار ١٩٧٦/٨/١١].
- (١١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر مثلاً : جميل مطر ، د. علي الدين هلال ، «النظام الاقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية» ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٠ - ص ٢١ وما بعدها.
- (١٢) للتوسع ، أنظر : ر.ك. كارانجيا ، «خنجر إسرائيل» ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر) ١٩٦٧ - ص ٥٧/٥٨ .
- (١٣) للاطلاع على وجهة النظر هذه ، أنظر مثلاً : دوف بارنير ، «اليهود والصهيونية والتقدم» [بحث في] «من الفكر الصهيوني المعاصر» - ص ٩٣ . . . ، وبحث سيمحا فلابان «الحوار بين الاشتراكيين العرب» - ص ٢٣٤ . . .
- (١٤) للتوسع ، أنظر : ناحوم غولدمان ، «إسرائيل إلى أين؟!»، (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة)

١٩٨٠ - ص ٩٨ ..

(١٥) السيد يسين ، «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، حول :  
Friedlander, S. "Reflexions sur L'avenir d'Israel", (Paris: Edition  
du seuil) 1969.

(١٦) ... ، «تقديرات باحثين إسرائيليين عن تطور العالم العربي في السنوات العشر المقبلة» ، نشرة  
م.د.ف السنة الأولى (ع ١٦) ١٩٧٢/١١/١٦ - ص ٢٨٢ (عن هآرتس ١٩٧١/١٠/١٧).

(١٧) يهوشفاط هركابي ، «لا مستقبل لاستقلال فلسطين» ، معرف ١٩٧٢/٢/١٦ ، والمقال نفسه في  
نشرة م.د.ف السنة الثانية (ملحق العدد ١٧) ١٩٧٢/٩/١ - ص ٥٣٨ ...

(١٨) جورج ناصيف ، «الوحدة العربية وإسرائيل» ، (بيروت: معهد الإنماء العربي) ١٩٨٥ - ص  
٢٤/٢٣.

(١٩) د. عبد الوهاب المسيري ، «الأيديولوجية الصهيونية...» ق ١ - ص ٢٨٨.

(٢٠) ... ، «مفكرون اسرائيليون يرسمون صورة إسرائيل والعالم العربي بعد مرور ستة على اتفاقات  
كامب ديفيد» ، نشرة م.د.ف السنة ٩ (ملحق العدد ١٠) ١٩٧٩ - ص ٧١٣ [عن: معرف  
١٩٧٩/٩/٢١].

(٢١) شمعون شمير ، «اتجاهات التطور في المنطقة والنزاع العربي الاسرائيلي» [في] «أمن إسرائيل في  
الثمانينات» - ملف خاص محدود التوزيع (بيروت: م.د.ف) ١٩٨٠ - ص ٤٨/٤٧.

(٢٢) الياهو سلفتر ، «ثمن الجلود في عالم متغير» ، هآرتس ١٩٨٨/١٢/١٨ - ص ٩.

(٢٣) أهرون ياريف ، «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ - ما هي الخيارات المتاحة أمام إسرائيل وما هو ثمنها»  
[في] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠...» تحرير ألوف هاريفن (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٢٤) دراستنا : «السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الاسرائيلية» ، مجلة «التعاون» السنة الثالثة  
(ع ١٠) الرياض ١٩٨٨ - ص ٩ وما بعدها ، مع تحويرات طفيفة.

(٢٥) ... ، «الاسرائيليون يعدّون مشاريع اقتصادية مشتركة عربية - إسرائيلية لمرحلة السلام» ، نشرة  
م.د.ف السنة الثالثة (ع ١) ١٩٧٨ - ص ٤٨/٤٧ [عن: عرض إسرائيل تومار لأبحاث اليعيزر  
شيفر في يديعوت أحرونوت ١٩٧٧/١٢/٢].

(٢٦) شاؤول زارحي ، «أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي» [بحث في] «من الفكر الصهيوني  
المعاصر» - ص ٤٦٥ إلى ٤٧٨.

(٢٧) النص الكامل لهذه الدراسة في: "The Middle East in The Year 2000 ... ,  
A Projecton Beyond The Frontiers of Times", (TelAviv : The  
Association of Peace) 1970.

- ويمكن الرجوع إلى عرض وتقييم للدراسة بالعربية في كل من:
- أ - د. حمد سليمان المشوفي، «هيكل الصناعة الاسرائيلية.. النظرية والتطبيق - النشأة واستراتيجية التطور والتنبؤ بالآفاق المستقبلية»، (الاسكندرية : منشأة المعارف) ١٩٧٩ - ص ٦٧٧ إلى ٧١٠.
- ب - عاطف قبرصي، «الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد»، (بيروت: م. د. ف. بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة الكويت) ١٩٨٢ - ص ١٣٤ وما بعدها.
- (٢٨) ابراهيم نوار، «التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب»، مجلة «السياسة الدولية» العدد ٧٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ - ص ١٩ [عن: رومن فريستر، «عرض للسيناريو» في ملحق هآرتس ١٩٧٨/١/٦].
- (٢٩) ...، «تقديرات باحثين اسرائيليين عن الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل والبلاد العربية في الثمانينات في حالي السلم والحرب» نشرة م. د. ف. السنة الثانية (ع ٩) ١ أيار/مايو ١٩٧٢ - ص ٢٤٦ إلى ٢٤٩ [عن: ابراهام كوشنر تلخيص للدراسة في دافار ١٩٧٢/٤/٤].
- (٣٠) حنه شاهين ، مفاهيم السلم والتسوية الاسرائيلية، مجلة «شؤون فلسطينية» ع ٨١/٨٢ (بيروت) آب أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ - ص ١٠٧.
- (٣١) ...، «الاسرائيليون يعدون مشاريع اقتصادية مشتركة عربية اسرائيلية لمرحلة السلام» - ص ٤٦.
- (٣٢) د. فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية»، مجلة «المستقبل العربي» العدد ١٨ (بيروت) آب / أغسطس ١٩٨٠ - ص ٤٨/٤٩ [عن: دافيد هوروفيتش، «سوق مشتركة للشرق الأوسط» ידיبعوت أحرونوت ١٩٧٨/١/٨].
- (٣٣) صبري جريس ، (تقرير)، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٧٤/٧٥، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٧٨ - ص ٢٣٠ [عن: يوعز عفرون في ידיبعوت أحرونوت ١٩٧٧/١١/٢٠].
- (٣٤) د. جلال أحمد أمين ، «المشرق العربي والمغرب»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٠ (ط ٢) - ص ١٢٠/١٢١ ، [عن: Kanovsky, E. "The Economic development of Syria", (Tel Aviv univ. Pub. Projects) 1977 - PP. 167...]
- (٣٥) ايلي هوروفيتش، «الأمل الاقتصادي للسلام»، دافار ١٩٨٧/٧/٩.
- (٣٦) حاييم بن شاحر (مقابلة) ، «علاج الاقتصاد الاسرائيلي مرتبط بالانفتاح على المنطقة العربية» (مترجم في «القبس» ع ٤٠٢٩ - ١٩٨٣/٨/١ ، ص ١٥).
- (٣٧) تسفي كاسا ، «اقتصاد وسلام في الشرق الأوسط» ، عل همشار ١٩٨٨/١٢/٢٩ - ص ١١.
- (٣٨) ألوف هاريفن ، «أجور السلام هي تخفيض السلاح» الجيروزاليم بوست (ع ١٧١٠٢) ١٩٨٩/٤/٧ - ص ٦.



- (٣٩) ف. سبار ، «الدولة الفلسطينية: تجربة اقتصادية متورطة»، عل همشار ١٧/٤/١٩٨٧ - ص ٨.
- (٤٠) سيمحا باهيري ، «انفصال بسلام أو توحيد مفروض» ، (مترجم في «القبس» ع ٤٣١٦ - ١٩٨٤/٥/٢٠ ، ص ٢١).
- (٤١) يحزقئيل درور ، «الاستعداد لأجل المستقبل : تخطيط قومي باتجاه المجهول» مجلة «سكيرا حودشيت» (العدد ٢/٣) ١٩٨٥ - ص ٤ إلى ١٣.
- (٤٢) يحزقئيل درور، «استراتيجية وطنية لإسرائيل»، دافار ٣١/١/ ، ١-٢-٣/٢/١٩٨٨ - ص ٧.
- (٤٣) آلف هارايفن ، «إسرائيل نحو عام ٢٠٠٠: أربعة قرارات مصيرية»، مجلة «سكيرا حودشيت» (العدد ٣/٢) ١٩٨٥ - ص ٦٨ إلى ٧٣.
- (٤٤) (خبر) هآرتس ١٩٨٨/٦/٥ [النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية (دمشق: مؤسسة الأرض) العدد ٢٣ - ١٩٨٨/٦/١٣ - ص ٥٨٠].
- (٤٥) آفي بنيهاو، «إسرائيل بعد عشر سنوات. إذا؟! وعندما» ملحق عل همشار ١/٤/١٩٨٨ - ص ٤.
- (٤٦) سرجيو ديلافرغولا ، «هل يمكن أن تأتي هجرة كبيرة مرة أخرى؟!» [بحث ضمن] «في الطريق إلى عام ٢٠٠٠...». (ترجمة خاصة عن العبرية).
- (٤٧) يوسف شبيط (محرر)، «إسرائيل في عام ٢٠٠٠»، ידיעות أحرونوت ٢٠/٤/١٩٨٠ - ص ٦/٧.
- (٤٨) المصدر السابق.
- (٤٩) تسفي كاسا ، «من لعبة خائبة إلى احتمال الانتعاش»، عل همشار ٣٠/١١/١٩٨٨ - ص ٨.
- (٥٠) جاكوب بعل شيم ، «العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل قبل عام ٢٠٠٠»، مجلة «سكيرا حودشيت»، (العدد ٣/٢) ١٩٨٥ - ص ٤٦ إلى ٥٥.
- (٥١) الياهو سلفتر ، «ثمن الجمود في «عالم متغير»»، هآرتس ١٨/١٢/١٩٨٨ - ص ٩.
- (٥٢) أوري وامير ، «دراسات الفضاء في إسرائيل قبل العام ٢٠٠٠» ، مجلة «سكيرا حودشيت»، (العدد ٣/٢) ١٩٨٥ - ص ٥٦ إلى ٦٧.
- (٥٣) جاكوب بعل شيم ، «العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل...» مصدر سابق.
- (٥٤) Shahal, M. "Israel's National Energy Program", The Israel Economist, October 1986, PP. 4 - 7.
- (٥٥) حاييم مرغليت ، «برنامج شامل للمياه لعام ٢٠١٠» ، عل همشار ٣١/٥/١٩٨٨ - ص ١١.
- (٥٦) موشي درور ، «أيضاً فارغة وأيضاً نظيفة» ، معرف ١١/٧/١٩٧٨.
- (٥٧) موشي سيكرون وتسفي ايزنباخ ، «وضع السكان الاسرائيليين قبل عام ٢٠٠٠» ، مجلة «سكيرا حودشيت»، (العدد ٣/٢) ١٩٨٥ - ص ٢٠ إلى ٣٣.
- (٥٨) Nativ, M. "IDF Man Power and Israeli Society", The Jerusalem Quarterly, (٥٨)

No. 32, Summer 1984, P. 143 (Table 2).

Benvenisti, M. " 1987 Report... ", Op. Cit - P.5. (٥٩)

- (٦٠) اليشع إفرات ، «الخطر الديمغرافي» ، هآرتس ١٩٨٧/١٠/٢٥ - ص ٩ .
- (٦١) أوري نير ، «غزة حتى عام ٢٠٠٠» ، هآرتس ١٩٨٧/١١/١٣ - ص ٢٧ .
- (٦٢) أرنون سوفير ، «جغرافية وديمغرافيا (أرض إسرائيل) في عام ٢٠٠٠» ، مصدر سابق .
- (٦٣) آلوف هارافين ، «هل يمكن قيام تحالف عربي جديد لمحاربة إسرائيل» [بحث ضمن] في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ . . . مصدر سابق .
- (٦٤) إبراهيم روتيم ، «الحرب القادمة والطاقات التي ستستخدم فيها وثمنها . . .» [بحث ضمن] في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ . . . مصدر سابق .
- (٦٥) آفي بنياهو ، «إسرائيل بعد عشر سنوات . . . إذا؟! وعندما» ، ملحق عل همشار ١٩٨٨/٤/١ - ص ٤ .

- (٦٦) يوسف ميخالسكي ، «المباغنة الاستراتيجية ممكنة» ، دافار ١٩٨٨/٧/٧ - ص ٩ .
- (٦٧) مثير بعيل ، «النزاع العربي - الإسرائيلي والرعب النووي» [بحث في] «أمن إسرائيل في الثمانينات» مصدر سابق - ص ٤١ وما بعدها .
- (٦٨) إسرائيل لندرس ، «العنصر النووي في رزمة الأمن» ، دافار ١٩٨١/٤/١٠ [والمقال ذاته في نشرة م.د.ف السنة ١١ (ع ٥) أيار/مايو ١٩٨١ - ص ٢٩٦ وما بعدها .
- (٦٩) افرايم عنبري ، «الوهم النووي» ، مجلة «سكيراخودشيت» (العدد ٧) تموز/يوليو ١٩٨٥ - ص ٢٩ وما بعدها .

Feldman, S., "Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for The 1980s" (New York: Columbia univ. Press) 1982.

- (٧١) رؤوفين فدهتسور ، «الصالح التعتيم النووي» ، هآرتس ١٩٨٨/٥/٢٦ - ص ٩ .

### ❖ الملحق :

(١) المعلومات من :

- أ - حمدان بلر ، «آراء هركابي وموقفه من الشعب الفلسطيني وقضيته» ، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ٨) آب / أغسطس ١٩٧٥ - ص ٧٥ .
- ب - . . . ، «إسرائيليون يتكلمون» ، (بيروت : م.د.ف) ١٩٧٧ - الملحق ١٠ - ص ٢٦٧ .
- ج - أوري ميلشتاين ، «أين كان المستشرقون؟» ، مصدر سابق - ص ٣٧٣ .
- د - Itzhak Ben (Edit.), "WHO`S WHO in Israel 1985/1986, (TelAviv: -

Bronfman Publishers Ltd) - P. 149.

(٢) يهوشفات هركابي ، «مواقف العرب من النزاع العربي - الاسرائيلي» ، (تل أبيب : دار نشر دابير) ١٩٦٨ - استعراض عام (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣) د. رشاد عبد الله الشامي ، «الشخصية اليهودية والروح الاسرائيلية» مصدر سابق - ص ١٠٥ .

(٤) د. صادق جلال العظم ، «مراجعة كتاب هركابي المذكور» ، مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ١٥) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ - ص ١٩١ إلى ١٩٤ .

(٥) Yehoshafat Harkabi, "Arab Strategies and Israel's Response", New York : The Free Press A Division of Mac millan Publishing Co. Inc)

- استعراض عام - 1977

Y. Harkabi, "Israel's Fateful Decisions", (London : I.B. Tauris and Co. Ltd) (٦)

- استعراض عام - 1988

(٧) للاطلاع ، أنظر : مقال هركابي «عقبان وحائم» في «من الفكر الصهيوني المعاصر» ، مصدر سابق ص ١٠٩ إلى ١٣٥ .

(٨) يهوشفات هركابي ، «مشكلة الفلسطينيين . . تطور وتنبؤ» معريف ١٩٧٢/٦/٩ (نشرة م.د.د.ف السنة الثانية، ملحق العدد ١٧ ، ١٩٧٢/٩/١ - ص ٥٢٧ ، ٥٣٠).

(٩) حمدان بدر ، «آراء هركابي وموقفه . . .» ، مصدر سابق - ص ٧٦ .

(١٠) هاني مندرس ، «مراجعة كتاب يهوشفات هركابي - الاستراتيجيات العربية . . .» مجلة «شؤون فلسطينية» (ع ٩٥) تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ - ص ١٠٥ .

(١١) دان أفيدان ، «فرصة مناسبة للتسوية السياسية» ، دافار ١٩٨٥/١٠/١٨ - ص ١٥ .

(١٢) مردخاي روتنبرغ ، «التهويد والديمقراطية» ، معريف ١٩٨٧/٢/٢٣ - ص ١١ .

(١٣) يهوشفات هركابي ، «اسرائيل أمام لحظة الحقيقة» ، هآرتس ١٩٨٧/١٢/٣٠ - ص ١٣ .

وأيضاً : Y. Harkabi, "Israel's Fateful Decisions" of Cit - P. 51.

(١٤) اوريثيل بن حانان ، «نهاية أمر» ، عل همشار ١٩٨٨/١٢/٣٠ - ص ١٥ .

\* هامش : ما لم يذكر مصدر النشر ، مواد الصحف الاسرائيلية والترجمات الخاصة للكتب العبرية ، هي من مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق .





# \* الكتب الصادرة عن دار الجليل \*

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١ -	عمود النار، الأسطورة التي قامت عليها إسرائيل	غازي السعدي	
٢ -	الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيدة ومنقحة)	عبد الرحمن أبو عرفة	
٣ -	حرب الجليل، الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤ -	الكتاب السنوي ١٩٨١، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة.	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٥ -	الكتاب السنوي ١٩٨٢، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٦ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وإدانة	غازي السعدي	
٩ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٤) أهداف ... لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٥) معتقل أنصار - وصراع الارادات	سليم الجنيدى	
١١ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	زئيف شيف وايهود يعاري	غازي السعدي
١٢ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٧) فظائع الحرب اللبنانية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	زكي درويش
١٣ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٨) لبنان هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	غازي السعدي	
١٤ -	الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	

الرقم المقتسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١٥ -	رسائل من قلب الحصار من أبو عمار الى الجميع		
١٦ -	يوميات من سجون الاحتلال/ زنزانة رقم (٧)	فاضل يونس	
١٧ -	المثلث الايراني: العلاقات السرية الاسرائيلية - الأمريكية الايرانية في عهد الشاه	الصحفي شموئيل سيجف	غازي السعدي
١٨ -	هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف اسرائيلية	الوف هراين	غازي السعدي
١٩ -	عملية الدبويما كما يرويها منفذوها	المحامي درويش ناصر	
٢٠ -	مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣ - ١٩٨٣ ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل	دكتور نظام بركات	
٢١ -	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥	منير الهور وطارق الموسى	
٢٢ -	غوش ايمونيم/ الوجه الحقيقي للصهيونية	داني روبنشتاين	غازي السعدي
٢٣ -	عش العصفور/ قصة للأطفال	منير الهور	
٢٤ -	رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات	د. أحمد صدقي الدجاني	
٢٥ -	ايام دامية في المسجد الاقصى المبارك	الدكتور أحمد العلمي	
٢٦ -	حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير	يوسف قراعين	
٢٧ -	الأحد الأسود: تصوّر امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني		حسن اسماعيل مشعل
٢٨ -	خارطة فلسطين/ وهي خارطة تمثل سهول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين (ملونة)		
٢٩ -	بروتوكولات حكماء صهيون/ المجلد الاول	عجاج نويهض	
٣٠ -	بروتوكولات حكماء صهيون/ المجلد الثاني	عجاج نويهض	
٣١ -	الاردن وفلسطين/ وجهة نظر عربية	د. سعيد التل	
٣٢ -	الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام	الدكتور فؤاد حمدي بسيسو	
٣٣ -	الاستعمار وفلسطين	رفيق شاكر النتشه	
٣٤ -	الحرب من اجل السلام	عزيز وايزمن	غازي السعدي
٣٥ -	الموساد، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري	دنيس اينبرغ، ايلي لاندو، اورى دان	
٣٦ -	التوازن العسكري في الشرق الاوسط	مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب	نبية الجزائري
٣٧ -	بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء الفلسطيني)	د. كامل قعبر	

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	الترجم
٣٨ -	بطاقات فنية (مجموعة)	د. كامل قعبر	
٣٩ -	بطاقات على شكل دفتر الشيكات الكتاب الأسود		
٤٠ -	عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦	سميح القاسم	
٤١ -	في سرية الصحراء	شاي فيلدمان	غازي السعدي
٤٢ -	الخيار النووي الإسرائيلي		
٤٣ -	انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة		
٤٤ -	شهادات مشفوعة بالقسم		سليم راغب أبو غوش
٤٥ -	نقاط فوق الحروف		
٤٦ -	مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد وبريجنيف	خالد الحسن	
٤٧ -	قراءة سياسية في مبادرة ريفان	خالد الحسن	
٤٨ -	فلسطينيات	خالد الحسن	
٤٩ -	الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك	خالد الحسن	غازي السعدي
٥٠ -	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (١)	يعقوب الياب	
٥١ -	جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧ - ١٩٤٨		
٥٢ -	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (٢)		غازي السعدي
٥٣ -	مجازر وممارسات ١٩٣٦ - ١٩٨٣		
٥٤ -	من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (٣)	د. حمدان بدر	
٥٥ -	دور الهاغاناه في إنشاء إسرائيل		
٥٦ -	ملصق يوم الأرض	سليمان منصور	
٥٧ -	ملصق جمل المحامل	سليمان منصور	
٥٨ -	ملصق قبة الصخرة / صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس		
٥٩ -	فلسطين تاريخاً ونضالاً	نجيب الأحمد	
٦٠ -	فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي طيور نفي	المحامي وليد الفاهوم	
٦١ -	ترتسا		
٦٢ -	المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء	بشير البرغوثي	
٦٣ -	إسرائيل عسكر وسلاح (١)		
٦٤ -	اتفاقيات السلم المصرية - الإسرائيلية في نظر القانون الدولي	محمد الرفاعي	
٦٥ -	الجذور / وثيقة الأوقاف الإسلامية	فتحي فوراني	
٦٦ -	فلسطين.. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة	موسى عبد السلام هديب	





الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
٨١ -	الإعلام الإسرائيلي	غازي السعدي ومنير الهور	
٨٢ -	تقرير الأرض المحتلة المقدم إلى الدورة (١٨)		
٨٣ -	للمجلس الوطني الفلسطيني الوجه الحقيقي للموساد	قسم الدراسات والأبحاث د. وجيه الحاج سالم وأنور خلف	
٨٤ -	العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة		بدر عقيلي
٨٥ -	شخصيات صهيونية (١)	مذكرات الجنرال رفائيل إيتان	غازي السعدي
٨٦ -	شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق	شلوموهيل	غازي السعدي
٨٧ -	شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل عرب الحركة الصهيونية		قسم الدراسات
٨٨ -	شخصيات صهيونية (٤) شارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني		غازي السعدي
٨٩ -	شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية		عبد الكريم النقيب
٩٠ -	شخصيات صهيونية (٦) موشيه ديان.. أنا وكامب ديفيد		غازي السعدي
٩١ -	شخصيات صهيونية (٧)		غازي السعدي
٩٢ -	بن غوريون والعرب شخصيات صهيونية (٨)		الأميرة دينا
٩٣ -	رسائل بن غوريون شخصيات صهيونية (٩)		عبد الحميد
٩٤ -	حياتي .. غولدا مائير شخصيات صهيونية (١٠)	ليني برينر	دار الجليل
٩٥ -	حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شامير	زيد عوده	
٩٦ -	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨ الكتاب الأول	زيد عوده	
٩٧ -	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨ الكتاب الثاني	سليم الجندي	
٩٨ -	الحركة العمالية العربية في فلسطين الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١) سلاح الجو الاسرائيلي	زئيف شيف	دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
٩٩ -	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢) سلاح الاستخبارات الاسرائيلي	عويد غرانوت	دار الجليل
١٠٠ -	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣) سلاح الهندسة	عمي شامير	دار الجليل
١٠١ -	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤) سلاح المشاة	نقان روعي	دار الجليل
١٠٢ -	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥) سلاح المظليين	ايلان كفير	دار الجليل
١٠٣ -	دراسات في تعليم الكبار	د.عدنان أبو عمشة	
١٠٤ -	وجه قبيح في المرأة	البروفيسور ادير كوهن	غازي السعدي
١٠٥ -	تاريخ ما أهمله التاريخ	عبد الهادي جرار	
١٠٦ -	الاعلام الفلسطيني	د.حسين أبو شنب	
١٠٧ -	النزاع العربي - الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى	موشه زاك	دار الجليل
١٠٨ -	تحت السياط	فاضل يونس	
١٠٩ -	الغضب	أكرم النجار	
١١٠ -	جلسات في رغدان	د. يوسف هيكل	
١١١ -	منجل في النجمة السداسية (التجسس السوفياتي في اسرائيل)	ايسر هرائيل	بدر عقيلي
١١٢ -	اشكالية الديمقراطية والبدل الاسلامي في الوطن العربي	خالد الحسن	
١١٣ -	تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا	د. عبد القادر يوسف	
١١٤ -	صرخة في وجه العالم (اليوم الانتفاضة)	دار الجليل	
١١٥ -	الاستخبارات والامن القومي	المقدم احتياط تسفي عوفر والرائد آني كوبر	دار الجليل
١١٦ -	الاحزاب والحكم في اسرائيل	غازي السعدي	
١١٧ -	ربيع الحياة	د. يوسف هيكل	
١١٨ -	قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية	صباح السيد عزازي	
١١٩ -	اشتعلات حمدان/مجموعة قصصية	أكرم النجار	
١٢٠ -	الحافلة رقم ٣٠٠ (فضيحة الشين بيت)		أحمد بركات
١٢١ -	آه يابلدي/رواية	أكرم النجار	
١٢٢ -	معجم المصطلحات الصهيونية	افرايم ومناحم تلمي	أحمد بركات العجرمي

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١٢٣ -	من القمع الى السلطة الثورية	قدري أبو بكر	
١٢٤ -	أيام الصبا	د. يوسف هيكل	
١٢٥ -	صورة من الحياة وصفحات من التاريخ معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	
١٢٦ -	صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل		بدر عقيلي
١٢٧ -	قمع شعب		بشير شريف
	شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم		البرغوثي
١٢٨ -	جليلة.. وهج في جذور الانتفاضة/رواية	أكرم النجار	
١٢٩ -	أسلحة وإرهاب		دار الجليل
	وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة أبحاث		
١٣٠ -	حدود (أرض اسرائيل)	موشيه رافر	بدر عقيلي
١٣١ -	هذه قضيتك يا ولدي	سليم عبد العال القزق	
١٣٢ -	حرب سيناء ١٩٥٦/تصورات اسرائيلية		بدر عقيلي
١٣٣ -	المثلث الايراني/الكتاب الثاني/دراما العلاقات الايرانية/الاسرائيلية/الامريكية	شموئيل سيجف	دار الجليل
١٣٤ -	الفاشية الاسرائيلية	المحامي درويش ناصر	
١٣٥ -	النظرية العسكرية الاسرائيلية/دفاع وهجوم	ارئيئيل لفيتا	دار الجليل
١٣٦ -	الأمن القومي العربي	العميد/محمد يوسف العملة	
	ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي		
١٣٧ -	سياسة إسرائيل الأمنية	المحرر زئيف كلاين	بدر عقيلي
١٣٨ -	دقيقتان فوق تل ابيب	محمد أزوقة	
١٣٩ -	الهجرة اليهودية حقائق وأرقام	د. عمران أبو صبيح	
١٤٠ -	انتفاضة	زئيف شيف وايهود يعاري	دار الجليل
١٤١ -	جواسيس المخابرات الاسرائيلية	يوسي ميلمان ودان رافيف	دار الجليل
	تاريخ...وجغرافيا		
١٤٢ -	« دولة » اسرائيل - زائلة	يعقوب شريت	دار الجليل
١٤٣ -	الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية	محمد خالد الأزعر	
١٤٤ -	بقايا من خبز وكتاب	أكرم النجار	
١٤٥ -	اسرائيل في حرب الخليج	غازي السعدي	
١٤٦ -	المثلث المحتوم	أحمد عزالدين بركات	
	الولايات المتحدة - اسرائيل والفلسطينيون		
١٤٧ -	الاستيطان الاسرائيلي جغرافياً وسياسياً	البروفيسور أليشع إيفرات	دار الجليل
١٤٨ -	حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين	زياد أبو صالح ورشاد المدني	

الرقم المقتسل	اسم الكتاب	المؤلف	الترجم
١٤٩ -	انتفاضة العسافير	نجوى قعوار فرح	
١٥٠ -	موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١) القدس مدنها وقراها	فائز أحمد أبو فردة	
١٥١ -	انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية	عمنويل فالد	أحمد بركات العجرمي
١٥٢ -	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦) سلاح الدروع	حشافيا أرييه	دار الجليل
١٥٣ -	بولارد قصة جاسوس	برنارد ر. هندرسون	دار الجليل
١٥٤ -	أبو عجاج العنبوسي الدكتور التائر	عيسى خليل محسن	
١٥٥ -	قناع القناع	محمد نور الدين شحادة	
١٥٦ -	الأسلحة الكيمائية والبيولوجية - وتأثيراتها البيئية -	د. عادل أحمد جرّار	
١٥٧ -	دولة مجدّو	عبدالله عواد	
١٥٨ -	الشّبح	عبد الله عواد	
١٥٩ -	طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة اسرائيلية -	بني موريس	دار الجليل
١٦٠ -	الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل	إبراهيم عبد الكريم	

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة - تلفون ٨٩٤٩٤٠ - ٨٩٤٩٤١ - ص.ب ١٥٢٨٦ - ماركا الشمالية - عمان / الأردن










## هذا الكتاب

منه  حقائق موضوعية ، تتصل بالاستشراق ، عموماً ، والاسرائيلي . ما يتعلق الموضوع ، بمسألة الصراع العربي - الاسرائيلي . قد نغمت الاستشراق حقه ، حين نطلق جزافاً ، عبارات الشك ، بيد أننا لا نجد في الحقيقة عناء ، ونحن نقرأ مجلدات المستشرقين الباحثين ، في كشف الاهداف التي لا يعوزها الذكاء المفرط ، لبيانها ، ذلك أنها سخرت لتحقيق مصالح استعمارية اساساً ، ولنا أن نتخيل كيف سيكون الأمر ، عندما يكون ، المستشرق يهودياً ، فهو حينئذ لا يسعى الى تشويه الحقائق فحسب ، بل يتعدى ذلك الى تزييفها ووضعها في قنوات مصالح الدولة العبرية .

لقد برع المستشرقون عموماً ، واليهود ، خصوصاً ، في اكساب ابحاثهم مصداقية ما ، من خلال أسلوب الامسك بالعصا من الوسط . حينما لا يكون المجال يسمح لغير ذلك ، فيما دسوا سمهم الزعاف في كل سطر وكل كلمة ، ليس لتحقيق مأرب رسموها مسبقاً فحسب ، انما لتسويق مفاهيم ليست من العنصرية براء ، وترسيخ مفاهيم ذهنية ، تنأى عن الموضوعية ، وتخلق حالة من البلل والضياغ الفكري ، تقود الى الوهن في مواجهة القوة التي لا تغلب .

لا نستطيع تحييد العمل البحثي الاستشراقي اليهودي ، عن مجل الصراع العربي - الاسرائيلي ، ذلك انهما توأمان ، فحين يصب الاستشراق في دائرة اصفاء الشرعية على الاحتلال وامتلاك عناصر القوة بشكليها الاستراتيجي والتقليدي ، ويوجد مختلف المبررات لذلك . فان ذلك ببساطة يعني توظيفه في خدمة أهداف صهيونية صرفة ، لا تتصل من قريب أو بعيد ، بامانة البحث العلمي التي يقتضيها الاستشراق .

كتاب «الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل» ربما كان الأول من نوعه ، ذلك أن موضوع الاستشراق الاسرائيلي ، ليس مطروقا لدى الباحثين العرب ، الا بصورة جزئية لا تفي بالغرض المطلوب ، وبذلك يكون هذا الكتاب اضافة نوعية الى المكتبة العربية ، يشكل مصدراً مهماً للباحثين والمختصين في الصراع العربي - الاسرائيلي ، بذل مؤلفه جهداً كبيراً يشكر عليه .

المؤلف ، ابراهيم عبد الكريم باحث في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، وعضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، متخصص في الشؤون الاسرائيلية والصهيونية والقضية الفلسطينية ، والصراع العربي - الاسرائيلي ، نشر العديد من الابحاث والدراسات في بعض الدورات المتخصصة ، وصدرت له في دمشق كتب ودراسات حول «المياه والمشروع الصهيوني» ، «الجليل في مواجهة السياسة والوقائع الاسرائيلية» ، «التوجهات الاقتصادية للحل الاسرائيلي الاميركي» ، «القطر العربي الفلسطيني - دراسة عامة» ، «وروابط القرى في الضفة الغربية المحتلة» .

حقوق الطبع محفوظة

عمان - ص ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧  
تلکس ٢٣٠٢١ - فاكسميلي ٦٨٢٦٦٨



دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية